

د. بلقيس أحمد منصور

# الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي

(دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)

- مفهوم الحزب السياسي
- مفاهيم وأسباب وأنماط التحول الديمقراطي
- دور الأحزاب في التحول الديمقراطي
- نشأة الأحزاب السياسية اليمنية
- التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية
- طبيعة وتشكيل أحزاب المعارضة اليمنية

مكتبة مبدولي



# الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي

(دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)

تأليف

الدكتورة بلقيس أحمد منصور

كلية للتجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

- مفهوم الحزب السياسي
- مفاهيم وأسباب وأنماط التحول الديمقراطي
- دور الأحزاب في التحول الديمقراطي
- نشأة الأحزاب السياسية اليمنية
- التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية
- طبيعة وتشكيلة أحزاب المعارضة اليمنية

الناشر

مكتبة مديوني

2004





## إهداء

إلى من أنار لي درب الحياة بالدعاء والتوجيه ..... أمي

إلى من شجعني ووقف بجاني ..... زوجي

وإلى صغيري وضيء عمري ..... سهيل



## المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول
	الإطار النظري للدراسة
١٥	المبحث الأول : مفاهيم ومحددات فاعلية الأحزاب السياسية .....
١٥	أولا : مفهوم الحزب السياسي .....
١٧	ثانيا : محدّدات فاعلية الأحزاب السياسية .....
٢٠	ثالثا : المداخل النظرية لدراسة الأحزاب السياسية .....
٢٥	رابعا : الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي .....
٢٨	المبحث الثاني : مفاهيم وأسباب وأنماط التحول الديمقراطي .....
٢٨	أولا : معنى التحول للديمقراطي .....
٣٢	ثانيا : العلاقة بين التحول الديمقراطي والليبرالي .....
٣٤	ثالثا : أسباب وآليات التحول الديمقراطي .....
٤٦	رابعا : أنماط التحول للديمقراطي .....
٥٣	خامسا : الاستقرار الديمقراطي .....
٥٥	المبحث الثالث : دور الأحزاب في التحول الديمقراطي .....
٥٧	أولا : المشاركة السياسية .....
٦٦	ثانيا : التنشئة السياسية .....
٧٢	ثالثا : التجنيد السياسي .....
٧٥	رابعا : تجميع المصالح .....
٧٦	خامسا : لشرعية السياسية .....

## الفصل الثاني

### عوامل التحول الديمقراطي وسماته

- المبحث الأول : الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية اليمنية ..... ٨١
- أولا : مرحلة ما قبل قيام ثورة ١٩٦٢ في الشمال والاستقلال ١٩٦٧ في الجنوب ..... ٨١
- ثانيا : للتنظيمات الحزبية بعد ثورة ١٩٦٢ في الشمال والاستقلال ١٩٦٧ في الجنوب ..... ٨٩
- المبحث الثاني : عوامل التحول الديمقراطي ..... ٩٩
- أولا : إقتران الوحدة بالديمقراطية ..... ٩٩
- ثانيا : التحولات السياسية الداخلية ..... ١٠٣
- ثالثا : العوامل الدولية ..... ١١١
- رابعا : العوامل الاقتصادية ..... ١١٤
- المبحث الثالث : سمات التحول الديمقراطي ..... ١١٧

## الفصل الثالث

### الإطار الدستوري والقانوني لعملية التحول الديمقراطي

- المبحث الأول : الأسس الدستورية للتحول الديمقراطي في الدستور اليمني .... ١٣٧
- أولا : الأسس الدستورية للتعدد الحزبي في نصوص ومضامين دستور دولة الوحدة ..... ١٣٧
- ثانيا : التعديلات الدستورية في ١٩٩٤ ..... ١٤٠
- ثالثا : التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٠ ..... ١٤٧
- المبحث الثاني : الإطار القانوني للتعددية الحزبية في اليمن ..... ١٦٣
- أولا : قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ..... ١٦٣

١٧٠	.....	ثانياً : لجنة شؤون الأحزاب
١٧٦	.....	ثالثاً : اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية
١٨١	.....	المبحث الثالث : الإطار القانوني للانتخابات العامة في اليمن
١٨٨	.....	أولاً : الهيئة الناخبة
١٩٢	.....	ثانياً : المرشحون وإجراءات الترشيح
١٩٧	.....	ثالثاً : الدوائر الانتخابية
١٩٨	.....	رابعاً : النظام الانتخابي
٢٠١	.....	خامساً : اللجنة العليا للانتخابات

#### الفصل الرابع

##### التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية

٢١٣	.....	المبحث الأول : قدرة الأحزاب السياسية اليمنية على التكيف
		أولاً : العمر الجليسي والزماني والقدرة على مواجهة الأزمات والتكيف
٢١٤	.....	الوظيفي
٢٢٠	.....	ثانياً : الأحزاب السياسية والقضايا المثارة في المجتمع
٢٣٤	.....	المبحث الثاني : التعقد البنائي والتنظيمي
٢٣٥	.....	أولاً : تطور البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام
٢٤٣	.....	ثانياً : تطور البناء التنظيمي للحزب الاشتراكي اليمني
٢٤٩	.....	ثالثاً : التجمع اليمني للإصلاح
٢٥٢	.....	رابعاً : البناء التنظيمي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
٢٥٤	.....	خامساً : البناء التنظيمي لحزب الحق
٢٥٦	.....	سادساً : البناء التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي
٢٥٧	.....	سابعاً : البناء التنظيمي للحزب الناصري الديمقراطي

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث : استقلالية الأحزاب	٢٦٥
أولاً : استقلالية الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية	٢٦٥
ثانياً : استقلالية الأحزاب عن القبيلة	٢٦٩
ثالثاً : استقلالية الأحزاب عن "المناطقية"	٢٧٤
رابعاً : التمويل	٢٧٤
المبحث الرابع : التماسك والتجانس للأحزاب السياسية اليمنية	٢٧٦
أولاً : الانشقاقات الحزبية	٢٧٦
ثانياً : عملية صنع القرار الحزبي	٢٨٣
ثالثاً : التجديد السياسي ودوران النخبة الحزبية	٢٩٠
رابعاً : أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية	٣٠٧

#### الفصل الخامس

#### العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب اليمنية

المبحث الأول: العلاقات والتفاعلات بين أحزاب اليمنية	٣٢٥
أولاً: العلاقة بين الأحزاب الحاكمة	٣٢٥
ثانياً: علاقة الأحزاب الحاكمة بأحزاب المعارضة	٣٣٧
ثالثاً: العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة ١٩٩٧-	٣٤٦
رابعاً: التداول السلمي للسلطة	٣٦١
المبحث الثاني: العلاقات والتفاعلات بين أحزاب المعارضة	٣٦٦
أولاً: طبيعة وتشكيل أحزاب المعارضة اليمنية	٣٦٧
ثانياً: العلاقة بين أحزاب المعارضة اليمنية بعد انتخابات ١٩٩٧	٣٧٠
ثالثاً: خصائص أحزاب المعارضة	٣٨٥

## المبحث الثالث: التحالفات الحزبية في الانتخابات النيابية والرئاسية وقيادات

٣٨٧	..... السلطة المحلية
٣٨٧	..... أولاً: التحالفات في الانتخابات البرلمانية
٤٠٠	..... ثانياً: الانتخابات الرئاسية والتحالفات الحزبية
٤٠٦	..... ثالثاً: التحالفات الحزبية في انتخابات السلطة المحلية

## الفصل السادس

## وقائف الأحزاب السياسية اليمنية

٤١٣	..... المبحث الأول : الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفة المشاركة السياسية
٤١٤	..... أولاً : المشاركة السياسية من خلال التصويت في الانتخابات
٤٢١	..... ثانياً : المشاركة السياسية من خلال الترشيح في الانتخابات
٤٢٨	..... ثالثاً : تشكيل - أو للمشاركة في تشكيل الحكومة
٤٣٦	..... رابعاً : المشاركة من خلال البرلمان
٤٤٤	..... خامساً : المشاركة من خلال عضوية الأحزاب
٤٤٥	..... سادساً : المشاركة من خلال الإذاعة والتلفزيون
٤٤٦	..... سابعاً : المشاركة من خلال النشاط التنظيمي
	المبحث الثاني : الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفتها التنشئة السياسية وتجميع

٤٤٩	..... المصالح
٤٤٩	..... أولاً : الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفة المشاركة السياسية
٤٦١	..... ثانياً : الأحزاب ووظيفتها للتنشئة السياسية وجميع المصالح
٤٧١	..... الخاتمة
٤٩١	..... قائمة المراجع

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١)	حجم التعديلات الدستورية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ .....	١٦١
(٢)	عدد الأصوات التي حصل عليها التجمع اليمني للإصلاح على مستوى محافظات الجمهورية في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣م وعام ١٩٩٧م .....	٢٦٢
(٣)	معدل دوران رؤساء الأحزاب .....	٣٠١
(٤)	معدل دوران الأمناء العامين للمساعدتين للمؤتمر الشعبي العام .....	٣٠٢
(٥)	عدد المسجلين في جداول الناخبين نسبة إلى عدد السكان في الانتخابات النيابية ١٩٩٣ - ١٩٩٧ .....	٤١٥
(٦)	إجمالي عدد الناخبين في الانتخابات لنيابية ١٩٩٣-١٩٩٧ .....	٤١٦
(٧)	عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٣-١٩٩٧ .....	٤٢٢
(٨)	تصنيف حقائب حكومة دولة الوحدة انطلاقاً من سياسة التناصف .....	٤٣٠
(٩)	التوزيع النوعي للحقائب الوزارية بين الحزبين ( أكتوبر ١٩٩٤ ) ....	٤٣٣



## البَصْنُ الْأَوَّلُ

### الإطار النظري للدراسة

تعد الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة لم تكن معروفة قبل منتصف القرن التاسع عشر إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وإكتلترا، ثم ظهرت بعد ذلك في عدد من البلدان الأوروبية، أما في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية فقد ظهر عدد من هذه الأحزاب في أواخر القرن الماضي وكذلك كما في مصر وليبيريا، ولم تعرف أغلبية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الأحزاب السياسية إلا في القرن العشرين.

ومع أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها وتنامي دورها واجه صعوبات وعقبات عديدة وعلى مستويات مختلفة في مجتمعات العالم الثالث (جزء منها الوطن العربي) نظرا لظروف هذه المجتمعات وأوضاعها التي نجمت عن تخلفها وخضوعها للسيطرة الاستعمارية من ناحية، وعلى الرغم من حداثة نشأة الأحزاب السياسية، من ناحية ثانية، فبها سرعان ما أصبحت منذ ظهورها عناصر مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم آلية أي نظام سياسي وإبرك عمله، حتى قيل أن أي نظام سياسي ما هو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه<sup>(١)</sup>.

وتعد التنظيمات السياسية وخصوصا الأحزاب السياسية، من أهم قواعد الديمقراطية، لأن هذه القواعد تعبر عن وجود شرعي للأحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح وتدمجها في نظام دستوري مشروع، لما تقوم به من تنظيم للرأي العام وبذل الجهد في عملية التجنيد السياسي واختيار القيادات السياسية.

١- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٩٩.

ويمكن تناول الإطار النظري للدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفاهيم ومحددات فاعلية الأحزاب السياسية

المبحث الثاني : مفاهيم وأساليب وأنماط التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث : دور الأحزاب في التحول الديمقراطي.

الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي

دراسة تطبيقية على اليمن وبلدان أخرى

الكتاب : الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي

(دراسة تطبيقية على اليمن وبك أخرى)

المؤلف : الدكتورة / بلقيس أحمد منصور

الطبعة : الأولى عام ٢٠٠٤

النشر : مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

الإخراج والتنفيذ : مكتب النصر للجمع للتصويري

القاهرة - تليفون ٨٧٦٣١٩٩

رقسم الإيداع : ٢٠٠٣/١٥٠٢٢

للتقسيم الدولي : 977-208-993-0

## المبحث الأول

### مفاهيم ومحددات فاعلية الأحزاب السياسية

أولاً : مفهوم الحزب السياسي :

يمكن القول بوجود مجموعتين من التعريفات للحزب تنطلق إحداهما من الانحياز الأيديولوجي للنظرية الليبرالية وتنطلق الأخرى من الانحياز إلى النظرية الماركسية.

للمجموعة الأولى، تنطلق هذه المجموعة من التعريفات من النظرية الليبرالية التي تربط الحزب بالإطار البرلماني، وترى أن نشأة الحزب تبدأ من داخل البرلمان أو من خارجه، فالحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد تصوغ أو تعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين أعضاء هذه المجموعة، وقد لا تهتم إلا بتنظيم نفسها بغرض المشاركة بنشاط وفاعلية في المنافسة على المناصب الانتخابية<sup>(١)</sup>.

تشمل هذه التعريفات الأحزاب التي توجد في بيئة تضم أكثر من حزب واحد تجري بها منافسة انتخابية أي أنها تتحازز إلى الخبرة والممارسة في المجتمعات الليبرالية الغربية، والتي يهدف الحزب منها إلى مجرد الوصول إلى السلطة في ظل تنافس انتخابي مع أحزاب أخرى، لكن هذا الإطار البيئي لا يتوافر بالضرورة في كل مكان، رغم ذلك إلا أن ثمة اتجاهات غالباً في معظم المجتمعات الآن نحو تبني الظاهرة الحزبية على اعتبارها وسيلة للتعبير والتنظيم السياسي.

يأتي في هذا الإطار تعريف "جيمس كولمان" للحزب على أنه تجمع له صفة التنظيم الرسمي ويعلم أن هدفه الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالتناقص الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى، لدخل دولة ذات سيادة فعلية أو محتملة<sup>(٢)</sup>.

١ - عبد العزيز محمود شادي، دور الأحزاب الدينية في النظام الإسرائيلي في الفترة ما بين ١٩٦٩-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ٣.

٢ - James Coleman and G Rosberg, (eds), Political Parties and National Integration in Tropical Africa, (California: university of California Press, 1994) p.2.

المجموعة الثاقسية، تنطلق هذه المجموعة من للتعريفات من النظرية الماركسية، وترى أن الحزب اليسلي هو عبارة عن أداة في يد الطبقة وهو قطاعها الطليعي، بعبارة أخرى، الحزب

مجموعة من الناس يربطها ببعضها مصالح اقتصادية في المقام الأول وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح والثورة<sup>(١)</sup>.

ويرى جوزيف ثيسنج أن مصطلح الأحزاب السياسية يمكن أن يطلق على المنظمات التي لها هدف واضح، ألا وهو ممارسة تأثير ثابت على تكوين الرأي العام، ولهذا فإن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى أشكال تنظيمية وبرامج ثابتة، وممارسة الاقتراع هو أحد الجوانب الهامة للأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة وإحداث التأثير المنشود<sup>(٢)</sup>.

وفي نظم الحكم الديمقراطية الغربية يعني الحزب " مجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخاب أن تصل بأعضائها إلى مراكز الحكم، وبذلك تسيطر على أعمال الحكومة أو توجهها"، والحزب السياسي بالمعنى الغربي ليس سوى نمط من عدة أنماط من المجموعات أو الكتل التي تحاول في ظل للنظم السياسية المختلفة أن تسيطر على جهاز الحكومة وسياستها، ولهذا لا يعترف دعاة هذا المفهوم بالتكوينات الحزبية الأخرى التي تحاول الوصول إلى الحكم بطريق آخر غير طريق الانتخاب، كما لا يعترفون بنظام الحزب الولحد.

وفي نظم الحكم التعددية "pluralistic" تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسة يكون لديها القدرة المناسبة للتأثير الشعبي على الحكومة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الفرصة للأغلبية الرشيدة أن تصوت في عملية الانتخاب بكل حرية وتنافس.

١ - أسامة لغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٧)، ص ١٥.

٢ - Josef Thesing p.15.

وبهذه الكيفية إذا وصل الحزب إلى الحكم فإنه يصبح إلى حد كبير في موقع صنع القرار، أو على الأقل مشاركا في صنع القرار من خلال السلطة التنفيذية " الحكومة التي يشكلها " والسلطة التشريعية " للبرلمان " حيث يشكل حزب الأغلبية فيه.

أما إذا لم يصل الحزب إلى الحكم عن طريق الانتخاب، فإنه يشكل جبهة للمعارضة سواء داخل السلطة التشريعية أو خارجها، وعليه في هذه الحالة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية أو الحكومة، وينتقد تصرفاتها وسلوكها السياسي، مما يعتبر بشكل ما مشاركة منه في التأثير على عملية صنع القرار<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً : معقدات فاعلية الأحزاب السياسية.

يعتبر الحزب مؤسسة تلعب دوراً مهماً في أي مجتمع باعتباره أحد التنظيمات الوسيطة بين الحاكم والمحكوم، وتتوقف فاعلية الحزب على مجموعة من الاعتبارات يوجد بصدها تبليغ، غير أنه يمكن توضيحها فيما يلي:

- توافر العناصر المؤسسية في الحزب : يقصد بالعناصر المؤسسية تلك العناصر التي ترتبط بالتنظيم، ويعد توافر هذه العناصر مجتمعة وبشروط معينة أحد مؤشرات قياس فاعلية الحزب<sup>(٢)</sup>، وبالتالي تعتبر من أهم محددات فاعلية الحزب قدرة الحزب على الاستمرار بعد خروج واختفاء قيادته، بالإضافة إلى درجة التعدد التنظيمي، والوصول إلى الجماهير، وبناء قاعدة شعبية.

- قيام الحزب بتنمية قدراته المختلفة : تتحقق فاعلية الحزب باعتباره مؤسسة بقيامه بتنمية قدراته المختلفة، وذلك بأن يحدد قاداته نواحي الضعف والقصور ومحاولة

١- صلاح بيومي، صناعة القرار السياسي في مصر ناصر - السادات - مبارك، مجلة الديمقراطية، ( القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ٣، صيف ٢٠٠٢)، ص ٢٦.

٢- David Apter, The Politics of Modernization, (Chicago: University of Chicago, 1965), pp. 179-181.

معالجتها، ويمكن القول بأن قياس قدرات الحزب يسمح بقياس فاعليته، وكذلك دراسة أنماط التفاعل والتدخل بين الحزب والبيئة المحيطة به<sup>(١)</sup>.

- الأداء الوظيفي للأحزاب : يمكن قياس فاعلية الأحزاب على أساس مدى قدرتها على السهوض بالوظائف للمنوطة بها من قبيل التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والتثنية السياسية، والاتصال السياسي، والمشاركة وغيرها<sup>(٢)</sup>.

- المؤسسة وفاعلية الأحزاب : قدم " هنتجتون " مجموعة من العناصر لقياس فاعلية المؤسسة، مثل القدرة على التكيف، ودرجة للشعب والتعقد التنظيمي، والاستقلالية، والتمسك والتجانس<sup>(٣)</sup> .

وترى إحدى الباحثات أن فاعلية الأحزاب تقتضي توفر عدة شروط منها إيمان النخب الحاكمة بوجه عام، بأن التعددية هي فرصة لإفصاح المجال أمام إمكانية انتقال السلطة سلمياً، وهذه التعددية المشار إليها أن تصدر عن متسلط قادر على الاستمرار في السلطة إلا بعد التوصل إلى ميزان قوى جديد بين الدولة والمجتمع المدني يشعر فيه المسيطر على جهاز الدولة بأنه فعلاً في حاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني حتى لا تنهار الدولة والبنية برمتها.

وعندما نضع في الاعتبار الظروف التي تمر بها غالبية المجتمعات العربية في الوقت الراهن والمؤدية في مجملها إلى عدم الاستقرار فإننا نضع أمام النخب العربية الحاكمة التفسير الأقرب لمنطق الاعتدال في تحليل الواقع لهذه المجتمعات، إذ أنه لا يكفي الانصهار الاجتماعي أو محاولات النمو، ووحدة الولاء للفوق للحد من النزاعات في هذه المجتمعات المتنوعة.

---

١ - لشرف محمد عبد الله، أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة، ( جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠ ) ص ١٠.

٢ - كمال قنوفي، نظريات النظم السياسية، ( الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥ )، ص ١١٥ - ١٢٠.

٣ - Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, ( New Haven: Yale University press, 1968 ), pp. 12-15.



فإذا كان الحديث عن تباينات اقتصادية أو ثقافية أو لغوية أو دينية أو سياسية، فهي ليست مولدة للنزاع في حد ذاتها، فهناك مجتمعات متعددة إثنية ولغوية وتعيش درجات عالية من الاستقرار، لكن ما يهدد الاستقرار حقاً هو الإدراك لهذه التباينات وتسييسها، إذ ينمو هذا الإدراك عندما تشعر إحدى الجماعات بما يسمى للحرمان النسبي من المشاركة والوجود الفاعل على الساحة السياسية، وفي هذه الحالة يكون للتسييس المولد للنزاعات مناوراة لاستغلال القدرة السياسية بشأن الفروقات في المجتمع.

أما الشرط الثاني للفاعلية الحزبية فيتعلق بأسلوب الممارسة الداخلية للأحزاب، فهذه الأحزاب التي تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة في أشد الحاجة إلى تنظيم قوي ومتناسك ومرتبطة بقاعدة جماهيرية تحيطه بالتعاطف والمساندة، مما يمكنه من النضال من أجل أهدافه والصمود أمام محاولات احتوائه، لا بد من أن تتشكل مستويات القيادة كلها في الحزب عن طريق الانتخاب بالقتراع سري لاختيار بين مرشحين متعددين وليس بالتصويت العلني على قائمة معدة سلفاً.

أما عن مبدأ الشرعية فإنه يجب أن يكون للحزب دستور له الداخلي أو لائحة أو نظام أساسي يبين بوضوح حقوق الأعضاء وواجباتهم ومسؤوليات المستويات القيادية كلها، والأحزاب الكسبري للقوية هي التي تتجاوز مؤسسيها، وتجند قياداتها مع الاستمرار في فاعلية وجودها وسط الجماهير ولا يمكن أن ينمو الحزب وينشط دوره إلا إذا سمح بتعدد الآراء والاتجاهات داخله، والتوصل إلى حلول وسط للمنازعات الداخلية والاختلافات السياسية فسي إطار عام من الالتزام ببرنامج الحزب ومقرراته، مع استمرار جهود المراجعة الدورية لبنود البرنامج الحزبي من وقت لآخر من خلال النقاش الواسع بين الأعضاء لارتباطاً بالواقع الاجتماعي المتغير والمشاكل المستجدة .

والشرط الثالث للفاعلية الحزبية يتعلق بالإطار العام للنظام السياسي، إذ أنه ليس من الممكن أن تصبح الأحزاب في قلب العملية السياسية من دون أن يتوفر الإطار السياسي المناسب من خلال سيادة الدستور، وحكم القانون، والانتخاب الحر للهيئة التشريعية

وممارسة الرقابة الفعالة على السلطة للتنفيذية واستقلالية القضاء، والحد من تدخل العسكريين في السياسة المدنية وخضوعهم للسلطة السياسية<sup>(١)</sup>

وبالتالي يمكن القول أن هناك العديد من المحددات المؤثرة على درجة فاعلية الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث، ويمكن بلورة هذه المحددات في مجموعتين:

محددات مرتبطة بالأحزاب السياسية ذاتها من حيث أطرها الفكرية والأيدولوجية، وهيكلها التنظيمية وبرامجها السياسية ونخبها القيادية وتماسكها الداخلي ووسائلها الاتصالية، وحجم عضويتها ومصادر تمويلها وحجم هذا التمويل وأنماط العلاقات والتفاعلات فيما بينها.

أما المجموعة الثانية، من محدّدات فاعلية الأحزاب السياسية في العالم الثالث فمصدرها البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام الحزبي، ويتركز ذلك في طبيعة القيود القانونية والسياسية والإدارية المفروضة على الأحزاب السياسية والتي تحد من نشاطها وأنماط علاقة الأحزاب بالدولة أو ببعض أجهزتها كالجيش والبيروقراطية، واتجاهات الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وانعكاساتها على خلق الدافعية لدى المواطنين للانضمام للأحزاب، وطبيعة التكوينات الحزبية الحديثة، فضلا عن تأثير بعض الظواهر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مثل معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والتحضّر وغيرها من الأوضاع الحزبية<sup>(٢)</sup>.

#### ثالثاً: المداخل النظرية لدراسة الأحزاب السياسية :

تبلورت ثلاثة مداخل نظرية كبرى في هذا المجال لكل منها إسهاماته في دراسة الأحزاب السياسية، أولها نظرية التحديث والتنمية وثانيها التحليل الطبقي وثالثها مدرسة التبعية.

١ - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧) ص ٢٤٦-٢٤٨.

٢ - Paul Cammack, David Pool and William Tordoff, Thurd World Politics: A Comparative Introduction, (London: Macmillan Education, 1988), pp.81-114.

وبالإضافة إلى المدخل للثلاثة السبلقة التي تعتبر قديمة نسبياً، اتجه دارسو النظم السياسية إلى تطوير مدخلين هامين لتحليل الظواهر والمستجدات السياسية وهما مدخل المجتمع المدني، ومدخل "الديمقراطية" أو عملية التحول من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية تستند إلى أشكال من التعددية السياسية والحزبية<sup>(١)</sup>.

#### ١ - نظريات التحديث والتنمية :

لقد قدمت أدبيات التحديث والتنمية السياسية الإطار النظري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لدراسة الأحزاب السياسية وخاصة في العالم الثالث وتم ذلك من خلال مداخل عديدة أبرزها المفاهيم المتعلقة بأزمات التنمية السياسية والمؤسسية والنخبة والقيادة السياسية.

وفي إطار هذه الأدبيات فإن الإسهامات التي قدمت حول فاعلية المؤسسية تسهم بعمق في تحليل فاعلية الأحزاب السياسية كمؤسسات سواء من حيث علاقتها بالقوى الاجتماعية التي تمثلها، أو من حيث قدرتها على بلورة المصالح المجتمع أو من حيث توافر معايير المؤسسية<sup>(٢)</sup>.

وبهذا تشكل أدبيات النخبة السياسية في دول العالم الثالث مدخلاً مهماً لدراسة المؤسسات السياسية بصفة عامة والأحزاب السياسية بصفة خاصة، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال الحديث عن أحزاب النخبة أو بطريقة غير مباشرة في كثير من الأحيان.

ويثير هذا مسألة سيطرة نخبة محدودة على عملية صنع القرار داخل الحزب وعملية التجديد وتغيير القيادات وهذا بدوره يثير قضية الديمقراطية للدخول للأحزاب<sup>(٣)</sup>.

---

١ - حسنين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، في علي الدين هلال، محمود إسماعيل (محرران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، ( القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ١٩٩٩) ص ١٢٤.

٢ - Samuel Huntington, and Joan M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, (Massachusetts: Harvard University Press, 1976) pp.55-58.

٣ - ثشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٥.

ترى هذه النظرية بأن وجود الأحزاب السياسية خاصة في دول العالم الثالث قد ارتبط بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات وتبلور جماعات من للنخب والطبقات عن القوى الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت نتيجة تطور المجتمع وتطور الوعي السياسي وزيادة الرغبة في تحقيق التكامل القومي<sup>(١)</sup>، ويرى "هنتنجتون" في إطار أدبيات التحديث والتنمية أن التحديث وما يتضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية يمكن أن تؤدي ليس إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتميز البنائي والتكامل القومي وإنما إلى تحلل النظام السياسي وعدم الاستقرار والعنف، ما لم يرتبط التحديث بوجود مؤسسات قوية وفعالة تقع في مقعدها الأحزاب السياسية<sup>(٢)</sup>، وقد أكد "الموند وبول" على أهمية المؤسسات ودورها، حيث تقوم بعملية تحويل المداخلات إلى مخرجات، وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع<sup>(٣)</sup>.

وفي إطار أدبيات التحديث والتنمية تعرضت الأحزاب إلى انتقادات واتهامات عديدة، منها أن الأحزاب تؤدي إلى أو يرتبط بها الفساد وعدم الاستقرار وإثارة الصراعات، ولكن يرى "هنتنجتون" أن هذه الاتهامات ترتبط بمراحل معينة، كما أنها حجج تساق ضد الأحزاب الضعيفة أكثر منها حجج تساق ضد الأحزاب ذاتها، حيث يميز هذه النظم الحزبية للضعيفة وليس القوية، وذلك لأن الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم عمالية تعاقب القيادات واستيعاب الجماعات الجديدة في النظام السياسي، كما أنها توفر أساساً للاستقرار، وتخلق أيضاً أساساً للولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة<sup>(٤)</sup>.

#### ٢ - التحليل الطبقي :

يتضمن التحليل الطبقي أبعاداً هامة لدراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، فهو المدخل الأساسي للتعرف على الأصول الطبقيّة والاجتماعية للأحزاب وبالتالي تحديد ماهية المصالح التي تمثلها<sup>(٥)</sup>.

١- Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, Op. Cit., pp. 32-34

٢- Ibid. pp. 397-398.

٣- Almond and Powell, Comparative Politics: System, Process, and Policy, (Boston: Little Brawn and Company, 1978), pp.283-285.

٤- Ibid, P. 397.

٥ - لمزيد من التفاصيل قظر : أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٣.

ورغم الانتقادات الموجهة إلى التحليل الطبقي للأحزاب السياسية ولاسيما بسبب الربط بشكل حتمي بين الحزب وطبقة معينة، فإنه يسهم في تفهم الأهداف والغايات التي تعلنها الأحزاب ووظائفها الفعلية بصرف النظر عن شعاراتها المعلنة، حيث إن التعقيدات الاجتماعية والطبقية وظروف التطور التاريخي في المجتمعات المتخلفة حملت معها أهدافا ووظائف مستحدثة للأحزاب في تلك المجتمعات من محاولة الحفاظ على النظام القائم إلى محاولة تحقيق تحول ثوري يطيح بالأسس الاجتماعية والاقتصادية للنظام السياسي ليحل سلطة طبقات وقوى اجتماعية أخرى<sup>(١)</sup>.

### ٣- مدرسة التبعية :

ظهرت هذه المدرسة كرد فعل للانتقادات التي وجهت إلى نظريات التحديث والتنمية السياسية، وكذلك إلى مقولات ومناهج التحليل الطبقي في فهم ودراسة الظواهر السياسية في العالم الثالث.

وتركز مدرسة التبعية بصفة أساسية على دور العوامل للخارجية في تشكيل الهياكل والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث.

ورغم شيوع أفكار ومقولات مدرسة التبعية على نطاق واسع إلا أن إسهاماتها في تحليل ودراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث جاءت في الغالب محدودة وغير مباشرة، وذلك من خلال اهتمام بعض الدراسات برصد وتحليل تأثير علاقات التبعية على الهياكل والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث من ناحية وتأثيرها على طبيعة الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار من ناحية ثانية، فضلا عن رصد التأثير المباشر أو غير المباشر لبعض الأطراف الخارجية في دعم ومساندة قوى وأحزاب سياسية معينة أو إضعاف قوى وأحزاب أخرى في بعض بلدان العالم الثالث، وبصفة خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب من ناحية ثالثة<sup>(٢)</sup>.

١ - المرجع سابق، ص ٤١.

٢ - حسين توفيق، دور الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٧٧.

#### ٤- مفهوم المجتمع المدني :

يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه يشير إلى مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تتنظم في إطارها بصورة ديناميكية ومستمرة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتتطور وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية - وليس بانفصال - عن الدولة.

وهكذا فإن المؤسسات التطوعية التي تشكل صلب المجتمع المدني يكونها الأفراد بمحض إرادتهم، وذلك من منطلق إيمانهم بقدرتها على التعبير عن مصالحهم وحمايتهم، ويكون الانتماء إلى هذه المؤسسات طبقا لمعايير إنجازيه حديثة تتعلق بالمهنة والتعليم والدخل ... إلخ وذلك خلافا للمؤسسات الإرثية التقليدية التي يكون الانتماء إليها طبقا لمعايير الانتماء القبلي والعائلي والطائفي والديني، ومؤسسات المجتمع المدني قد تكون إنتاجية أو خدمية، سياسية أو غير سياسية، ومنها على سبيل المثال : الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات الخيرية والروابط والجمعيات الثقافية ... إلخ<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تعتبر من التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدني بالمعنى الحديث، فإن تحليل الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث من هذا المنظور يستند إلى عدد من المدخل الهامة، أولها ظروف وملابسات نشأة الأحزاب السياسية، وثانيها، طبيعة القوى الاجتماعية والطبقية والفكرية التي تعبر عنها، وثالثها، أنماط علاقة الأحزاب السياسية ببعضها البعض من ناحية وعلاقتها بقوى وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى من ناحية ثانية، ورابعها، أنماط علاقة الأحزاب السياسية بالدولة ومحددات هذه العلاقة، وخامسها، طبيعة علاقة التنظيمات الحزبية بالقوى والتكوينات التقليدية الموجودة في

١ - حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية في مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٢)، ص ٦٨٣-٧١٦ .

المجتمع والتي تتشكل على أسس موروثية قبلية ودينية وطائفية وجغوية، وسادتها، انعكاسات سياسات التخصيصية التي تنفذها العديد من دول العالم الثالث في الوقت الراهن على أبنية ومؤسسات المجتمع المدني فيها ومنها الأحزاب السياسية، وسابغها، معوقات ومشكلات نمو مجتمع مدني فعال ونشط في دول العالم الثالث وكيفية التغلب عليها<sup>(١)</sup>.

#### ٦- المفاهيم النظرية والأساليب المنهجية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي :

يمكن دراسة الأحزاب من منظور التحول الديمقراطي، با لتركيز على عدة عناصر محورية:

أولها البحث عن أسباب وخلفيات التحول من النظم لا ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية بدرجات متفاوتة وبأنشكال مختلفة وثانيها رصد وتحليل طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت أدوارا هامة في دفع عملية التحول الديمقراطي في الحالات المعنية، وثالثها تحليل استراتيجيات وأساليب إدارة عملية التحول ورابعها. رصد وتحليل مخرجات عملية التحول الديمقراطي سواء على صعيد الأطر القانونية والدستورية أو الأمنية والمؤسسات السياسية أو أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطراف العملية السياسية أو النظم والعمليات الانتخابية وأخيرا رصد المشكلات التي توجهها الأنظمة التي أصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية (بالديمقراطيات الجديدة) واستشراف مستقبلها.

#### رابعاً : الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي :

إن نشأة وتطور النظام الحزبي في العالم الغربي تدل على أن الأحزاب كانت نتيجة أكثر مما كانت سببا للديمقراطية، وهذا يختلف تماماً عن خبرة نشأة الأحزاب في الدول النامية التي غالبا ما ظهرت الأحزاب فيها لمواجهة التحديات التالية: التحرر الوطني، تأكيد الذات الوطنية، خلق قيم المشاركة والفاعلية السياسية، بناء المؤسسات الحكومية الشرعية، وتحقيق التنمية وإدارة الصراع.

وهناك بعض المعطيات التي تؤثر سلبا وإيجابا في طبيعة وحدود النور الذي يمكن أن تؤديه في عملية التحول الديمقراطي :

١ - حسنين توفيق، دور الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٧٨.

- إن التنشئة السياسية التي تشجع على العمل الجماعي وقبول الاختلاف والتتوع لا تتوفر في غالبية المؤسسات الاجتماعية ( الأسرة، المؤسسة للتعليمية والإعلامية).  
- تأثير المستوى المتدني للتنمية البشرية نتيجة لانتشار الأمية والفقر والبطالة، وتأثير ذلك على مكانة الديمقراطية في دول العالم الثالث.

- العلاقة ومقدار الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ومدى تمسكها بتطبيق القوانين التي تحمي الحريات من جانب والتي تنظم حركة المجتمع المدني.

- تأثير السبع الدولي فقد سادت في عصر العولمة بعض الأفكار والرؤى الخاصة بالشرعية الديمقراطية والمحاسبة العامة والشفافية، وحقوق الإنسان، والتي أصبحت واجبة الاحترام ولم تعد شأنًا داخليًا لدولة ما<sup>(١)</sup>.

أما على صعيد الأحزاب السياسية العربية، فقد عانت هذه الأحزاب من عدة أزمات تجلت في الحقائق التالية:

١- بقاء العمل التنظيمي في الأحزاب العربية والحركات والتنظيمات هو نفسه بأشكاله التقليدية، وأنماطه المعروفة القائمة على التراتبية للتنظيمية الصارمة والإجماع الحزبي التقليدي ونظام الخلايا والحلقات المعهودة، فيما لم يجر أي تطور جدي في أساليب التنظيم يواكب المهام المستجدة في العمل النضالي أو السياسي من جهة ويستطيع أن يواجه حملات القمع والإرهاب من جهة أخرى.

ومع هذا التحجر في أساليب العمل التنظيمي، لم تستطع الحركات أو الأحزاب إيجاد صيغة عمل تستوعب طاقات شعبية وإمكانات متعددة وتتمكن من وضعها في مسار العمل النضالي نفسه، بل تحولت التنظيمات إلى مجتمعات مغلقة منعزلة عن المجتمع الأوسع الذي وجدت هذه التنظيمات لخدمته وتحقيق أهدافه.

٢- هروب العديد من الأحزاب والتنظيمات من أزماتها الفكرية والتنظيمية والثقافية إلى السلطة إما طلباً للإمساك بها، أو تملقاً للممسكين بها أو للارتهان للسلطة خارج

١ - نجوى إبراهيم محمود، الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع ٤، خريف ٢٠٠١)، ص ٨٢.



قطرها والتي قد لا تكون مختلفة في تركيبها وجوهر سياساتها عن السلطة التي يكون هذا الحزب معارضا لها.

ومع هذا الهروب تفاقمت أزمة الأداء التنظيمي إلى أعلى درجاتها فتعطلت العلاقات التنظيمية التقليدية نفسها وألغيت أو كادت للمؤتمرات الحزبية، ومنعت المحاسبة التنظيمية وما يرافقها من نقد ونقد ذاتي، وتحولت الحزبية من رسالة إلى مهنة، ومن دعوة نضالية مستمرة إلى وظيفة وأحيانا إلى مصدر انتفاع وارتزاق.

٣- تردى العلاقات بين القيادات والقواعد وال جماهير، وهو ما يمكن تسميته بالأزمة على المستوى العمودي أو الرأسى، أما الأزمة على المستوى الأفقي، أي في تعثر العلاقات بين التنظيمات والأحزاب بعضها مع بعضها الآخر، وهو ما يمكن تسميته بالتحالفات أو العمل الجبهوي داخل القطر الواحد، أو في العلاقات على المستوى القومي بين هذه التنظيمات أو ما يمكن تسميته بالعمل القومي ووحدة النضال العربي.

إن التجربة الحزبية العربية رغم ما انتابها من ثغرات وعثرات تبقى إضافة هامة إلى رصيد التحديث في الوطن العربي، فهي ضمانة للديمقراطية، والمشاركة في التنمية والطريق إليها أيضا<sup>(١)</sup>.

١- من بشور، التجربة الحزبية العربية في نصف قرن، قراءة نقدية، المستقبل العربي، (ع ٢٤٤،

١٩٩٩/٦، ص ٣٤.

## المبحث الثاني

### مفاهيم وأسباب وأنماط التحول الديمقراطي

التحول للديمقراطي عملية تدرجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.

وفي هذا الإطار فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما، هي في واقع الأمر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي، وتتسم عملية التحول بعدد من السمات لعل أهمها:

- إنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- إن عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.
- تمر عملية التحول الديمقراطي بمرحلتين نوعيتين، فوفقاً لما يراه "جليرمو أودونيل" و"فيليب شميتز" فإنهما تتمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

#### أولاً: معنى التحول الديمقراطي :

يشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره وتحول

---

١ - شادية فتحي، مستقبل التحول الديمقراطي في مصر في حنان قنديل، (محرر)، مصر في عيون شبابها، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١) ص ١٥١.

فلانسا بالنصيحة والوصية والموعظة بمعنى توخى الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ومنه كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحولنا بالموعظة<sup>(١)</sup>.

وكلمة التحول نقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر<sup>(٢)</sup>.

وتعتبر عملية التحول بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

وتتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائر أيضاً أن تنتج هذه التحولات نظاماً هجيناً أو تتحدركم بالكامل نحو الفوضوية<sup>(٣)</sup>.

أما التحول إلى الديمقراطية "Democratization" فيعرفها "شميتز" بأنها، عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

وبعرفها "روستو" بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع<sup>(٤)</sup>.

---

١- المعجم الوسيط، أخرجه إبراهيم مصطفى ولحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٨٠-١٩٦٠) الجزء الأول: باب الحاء، ص ٢١٦.

٢- Webster's New English Dictionary, (London, New York: Longman, 1990), p.548.

٣- Khagram Sanjeev, "Democracy and Democratization in Africa, Aplea for pragmatic possibilism", Africa today, vol.40, no. 4, 1993, pp.60-61.

٤- نقلا عن :

Josef Richard, "Democratization in Africa after 1989, comparative and theoretical perspectives", comparative politics, vol.29, (April 1997), pp.370-372.

فالتحول الديمقراطي عملية مستمرة لها ثلاث مراحل أساسية:

١- الاستعداد والتأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي.

٢- ظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية (وفي مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان).

٣- تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية<sup>(١)</sup>.

ولعل كثرة ما شهد العالم خلال فترة السبعينيات والثمانينات وحتى الآن من تحول نحو الديمقراطية دفع البعض إلى إطلاق وصف الموجة على ذلك الفيض من حركات التحول، ويقصد بها مجموعة من حركات الانتقال من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية، تحدث في فترة زمنية محددة وتنفق في عدها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد وخلال نفس الفترة الزمنية<sup>(٢)</sup>.

كما يمر التحول بعدة مراحل وتوصف مرحلة التحول بأنها الفترة الزمنية التي تحد بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.

وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد توجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد<sup>(٣)</sup>، وتنقسم مراحل التحول عن النظام السلطوي إلى عدة مراحل هي :

---

١- George Sorenson, Democracy and Democratization, Process and Prospects, (Boulder, West View Press, 1993), P. 37.

٢- حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٤.

٣- نجلاء الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ٢٦.

- ١- مرحلة القضاء على النظام السلطوي.
- ٢- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي.
- ٣- مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي.
- ٤- مرحلة النضج الديمقراطي<sup>(١)</sup>.

ويذهب عدد من العلماء إلى أن مرحلة التحول تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير عمدية أو مقصودة كما تشهد احتمالات وعواقب غير محسوبة<sup>(٢)</sup>، وبهذا المعنى تعتبر تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي أمرا مهما لضمان عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث قواعد تنظم المباراة السياسية خلال عملية التحول الديمقراطي:

- ١- شكل الحكومة: يميل عدد من الباحثين الذين تناولوا موضوع التحول الديمقراطي إلى تفضيل النظام البرلماني في الديمقراطية، وفي رأيهم أن النظام الرئاسي رغم ما يكفله من سلطة تنفيذية قوية يمكن أن تسهل تنفيذ السياسات فإنه يفقد الآلية التي تحقق التوافق بين النخبة والمعارضة، ويمكن أن يؤدي غياب هذا التوافق إلى انهيار الديمقراطية.

وإن كانت خبرة عديد من النظم التي عرفت التحول الديمقراطي تشير إلى أنها قد أخذت بالشكل الرئاسي في الحكم، وربما يمكن تفسير ذلك بأنه يصعب في بعض الأحيان الانتقال من نظام سلطوي يعتمد على فكرة تركيز السلطة إلى الشكل البرلماني في الحكم والذي لا يعطي لرأس الدولة سوى سلطات شكلية.

---

١- Doh Chull Shin, "On the Third Wave of Democratization, Synthesis and Evaluation Recent Theory and Research", World Politics, Vol.47, (October 1994), No.1, p.143.

٢- حسن سلامة، المرجع السابق، ص ١٥.

٢- **النظام الانتخابي:** فيعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النظام الحزبي وعلى الديمقراطية ككل، ويعتبر النظام الانتخابي في نظام حديث العهد بالديمقراطية نتاجا لمساومات مكثفة بين النخبة والعناصر المناوئة أو المعارضة لها، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة من وجهة نظرها.

وعندما يكون النظام الانتخابي مناسباً من وجهة نظر مختلف الأطراف للفاعلة سياسياً فإن ذلك يحافظ على بقاء الديمقراطية واستمراريتها، بينما إذا شعر أحد الأطراف بظلم واقع عليه، فإن ذلك يدفعه إلى اللجوء إلى الأعمال غير المشروعة ويهدد بذلك استمرارية النظام ككل، ويمكن أن يترتب على ذلك تقويض للديمقراطية.

٣- **الجماعات المشاركة في العملية السياسية:** هناك بعض القوى التي يكون من المفيد استبعادها من ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية، بينما هناك قوى أخرى يسمح لها بالدخول في مجال للمشاركة السياسية للتعبير عن وجهة نظرها وحماية لمصالحها.

ولإنجاح عملية التوفيق والمصالحة التي تتطوي عليها الديمقراطية، ولذلك تتبع النظم الديمقراطية أساليب معينة لضمان حياد القوات المسلحة مثل وضع القواعد الدستورية التي تنص على ذلك أو تعظيم التكلفة السياسية لامتثال هذا التدخل، وذلك لأن الجيش نادراً ما ينحزل عن السياسة من تلقاء نفسه<sup>(١)</sup>.

### ثانياً : العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي :

يعد التحول الليبرالي إيذاناً ببداية عملية الانتقال من السلطوية، إذ يترتب على بدايتها مجموعة من الآثار المهمة للغاية بالنسبة لتحديد مجال وامتداد عملية التحول الديمقراطي.

ويعني التحول الليبرالي، إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد، من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تسف الدولة ،

١- إبراهيم بدر الدين، مرجع سابق، ص ٤.

وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من الرقابة على الانتخابات والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم<sup>(١)</sup>.

أما التحول الديمقراطي فيستجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

ولا تعتبر عملية التحول الديمقراطي مرادفاً لعملية التحول الليبرالي، على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط، فبدون ما تتحhe الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فإن الديمقراطية ستعرض لمخاطر الارتداد بها إلى ديمقراطية شكلية.

وفي جانب آخر فإنه بدون تحمل الحكومة للمسئولية إزاء الجماهير وحماية حقوق الأقليات، فإن الليبرالية يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية.

ولا يعني هذا أن التحول الليبرالي والديمقراطي يحدثا بشكل متزامن، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن افتتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة، إلا أنه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي.

Doh Chula Shin, Op.Cit, pp.143-144. -١

Larry Diamond, The Globalization of Democracy: Trends, Types, Causes and Prospects, in Robert O. Slater (ed) Global Transformation and The Third World, (Boulder: Lynn Rienner, 1992) p. 52. -٢

وإذا كانت هذه المطالب قوية بالدرجة الكافية فإنها من الممكن أن ترغم السلطة على مزيد من التحول الديمقراطي، وعلى هذا فإن الديمقراطية تعد مرحلة أعلى من من مرحلة التحول الليبرالي<sup>(١)</sup>.

ويصل "أودونيل" إلى توصيف عملية التحول بأنه طريق أو شريط مزدوج تتفاعل فيه العمليتان بمرور الوقت كل منهما بدوافعهما وترددتهما وخصائصهما، وفي حالة تحقيق النتائج المرجوة فإن العمليتين ترتبطان معا حتى تصلا إلى الديمقراطية.

ويمكن القبول إن مرحلة التحول تنسم باتجاه الحكام نحو حل المشكلات السياسية بصورة سلمية والإعلان عن دستور جديد للبلاد وعقد انتخابات حرة للقادة السياسيين، فضلا عن المشاركة الشعبية، ولكن مثل هذا التحول نحو الديمقراطية من الناحية الإجرائية لا يعني أنه بذلك تحقق للنظام البقاء والاستمرارية<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: أسباب وآليات التحول الديمقراطي :

يلاحظ أن موجات التحول الديمقراطي قد تمت في إطار تداخل شديد الترابط والسببية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وقد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي.

#### ١- العوامل الداخلية :

##### ( أ ) التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية :

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي وكذلك نجاح أو فشل التحول، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشككين ، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع

١ - نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص ٢٨.

٢ - O, Donnell & Schmitter, & whitehead, laurancek, (eds), Transitions from Authoritarian Rule: Uncertainly about Democracy, (Baltimore: John Hopkins university. press) 1985.



القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسنولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تصف الدولة، والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولاً في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيًا في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة للقيادة السياسية نفسها في التحول<sup>(١)</sup>.

ويؤكد كل من (دياموند، ولينز، ومارتن ليبست) على الدور الحاسم للقيادة التي تنتم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية فسي المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي<sup>(٢)</sup>، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم، يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل.

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

- ١- تردّي الشرعية السياسية للنظام.
- ٢- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة<sup>(٣)</sup>.
- ٣- كما قد يلجأ قادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي يستنفد مبررات وجوده، ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية<sup>(٤)</sup>.

---

١- هالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطي في لوغندا، رسالة ماجستير غير منشورة. ( جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)، ص ٥٧.

٢- Larry Diamond, Juan Linz and Symor Martin Lipset (eds), Democracy in Developing Countries, (Latin America, Lynne Rienner, 1989) p.49.

٣- نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص ٤٤.

٤- Samuel Huntington, "Will more Countries become Democratic", Op.Cit, p. 213.

٤- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية للدولة، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضمام تحت لواء التجمعات الدولية المسيطر عليها من قبل قادة التحالف الغربي.

٥- في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي<sup>(١)</sup>.

#### (ب) انهيار شرعية النظام السلطوي :

لاشك أن أحد العوامل المسؤولة عن انهيار نظم السلطوية هو استفاد هذه النظم للغرض الذي أنشئت من أجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة" أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي عنف سياسي" أو على العكس، قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه.

كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية، إذ يصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام السلطوي، وينبغي الإشارة إلى أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره، بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية.

وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح ، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أسس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، بينما في ظل النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية للحكام وشرعية النظام ، فالقتل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام ، ولذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في ظهور أزمة للشرعية لهذه النظم<sup>(٢)</sup>.

-١ Larry Diamond, political Culture and Democracy in Developing Countries, (London: Lynne Rienner Publishers, 1993) p. 46.

-٢ نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص ٢٤

يشير البعض إلى أن عدم قدرة العديد من الأنظمة العربية على مواجهة مطالب مواطنيها إنما يدفعها في طريق عدم الاستقرار واهتزاز الشرعية سيما وأن قدرة تلك الأنظمة العربية مقيدة إما بمحدودية الموارد المتاحة أو بسوء استخدام تلك الموارد، في الوقت الذي تتزايد فيه كثافة السكان بدرجة كبيرة.

ويذهب الكثيرون إلى القول بأن النمو السكاني السريع يفرض مزيداً من المشكلات على الاقتصاد في البداية ويستتبعه إيجاد مزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية، فالنمو السكاني الكثيف يزيد من المطالب الاقتصادية المختلفة من السلع والخدمات وفرص التعليم والسكن، وهو الأمر الذي لابد وأن يتطلب قدرة من جانب الأجهزة الإنتاجية لمواجهة تلك المطالب، ولكن عدم قدرة أجهزة الدولة المختلفة على مواجهة تلك المطالب يضع قيوداً من البداية على عملية التنمية ويجعل شرعية النظام القائمة على الوعد بنمو اقتصادي محل شكوك<sup>(١)</sup>.

#### (ج) الأزمة الاقتصادية :

فستردى الأوضاع الاقتصادية التي عانت منه كثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي، كان عاملاً مهماً في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها، التي تطالب بإخلال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد.

ولم تكن النظم العربية استثناء لا من تردى الأوضاع الاقتصادية ولا من التظاهرات وأعمال الشغب، مما جعلها تنضم إلى فئة النظم التي عانت من اهتزاز شرعيتها وبدأت محاولة البحث عن مخرج لأزمته<sup>(٢)</sup>.

وقد ساهم انخفاض أسعار البترول في بعض الأزمات الاقتصادية للدول العربية، سواء للدول البترولية أو غير البترولية التي كانت تستفيد من المساعدات والمنح وعائدات العمال من الدول البترولية أو للقروض المالية.

١- حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٤٢.

٢- المرجع السابق، ص ٤٧.

كما تذبذبت أسعار المواد الخام الأخرى مثل أسعار الفوسفات لدول مثل الأردن والمغرب، إضافة إلى تأثيرات المناخ وعدم سقوط الأمطار في الدول التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، وانتشار الفساد الإداري، كل هذه العوامل دفعت الأنظمة العربية لتبني سياسات التصحيح الاقتصادي.

لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية مع بداية الثمانينات دوراً هاماً في دفع عجلة الديمقراطية، لأن أكثر من سبع عشرة دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية وتدنّي الاحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة وارتفاع حجم المديونية.

وتنفيذ تعليمات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لتبني سياسة التقشف "والخصخصة"، أدى إلى رفع أسعار المواد الغذائية والاستغناء عن بعض العمالة، في بلدان تعاني أصلاً من البطالة في ظل الزيادة السكانية وتراجع التنمية الاقتصادية وشح المساعدات الخارجية، كما أن العملة النقدية في كثير من الدول العربية انخفضت قيمتها بسبب سياسة "الخصخصة" وشروط صندوق النقد الدولي في تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي.

ولقد ارتبطت شرعية النظام السياسي في الدول العربية عموماً بمدى ما يتمتع به المواطن من توزيع للريع، أي أن الشرعية السياسية تم شراؤها بالمنح والعطايا الاقتصادية، إن الأوضاع الاقتصادية السيئة في كثير من الدول العربية شجعت على مساومة سوء الأوضاع الاقتصادية للحصول على الشرعية السياسية من خلال التلويح بالديمقراطية، أي مساومة بين تحمل سوء الأحوال الاقتصادية بالانفتاح الديمقراطي وإعطاء الشعب المشاركة السياسية.

وإذا نظرنا إلى عمليات الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في الدول القطرية فقد ارتبطت مع الأزمات الاقتصادية وظروف المعيشة القاسية التي ارتبطت بمسألة التصحيح الاقتصادي وشروط صندوق النقد الدولي.

أحيانا أخذت هذه الأحداث ما يسمى بـ"انتفاضات الخبز"، في حالة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما لم يكن أمام الحكومات إلا التراجع عن بعض خطوات التصحيح أو الانفتاح السياسي نحو الديمقراطية والتعددية على أمل امتصاص نفخة الشارع العام، وكما نلاحظ رفع الأسعار للمواد الغذائية ارتباطاً بانتفاضات الخبز في المغرب (١٩٩٠، ١٩٨٤، ١٩٨١) وتونس (أحداث قصص ١٩٨٠، ويناير ١٩٨٤) التي أدت إلى التعددية الحزبية بعد ذلك (١٩٨٨)، وانتفاضة السودان (١٩٨٥) وسقوط النظام العسكري لجعفر النميري، وأحداث الجزائر أكتوبر ١٩٨٨ والتي أدت إلى التعددية الحزبية في الجزائر، كما أدت أحداث نيسان ١٩٨٩ في جنوب الأردن إلى الانفتاح نحو التعددية السياسية وعودة الحياة البرلمانية<sup>(١)</sup>.

#### (د) تزايد قوة المجتمع المدني :

وهو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية، فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر، تعمل هذه المتغيرات جميعاً على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار "دي توكفيل" هي حجر الأساس للديمقراطية، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات، فهم يستحون مباشرة الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتعارض مع التي للنظام وتآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم.

وعلى المستوى الفردي، فإن تزايد التعليم والثقافة أمدت وزودت عامة الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات والحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية فالتوسع في التعليم وتطور برامجه وانتشار الصحافة والإعلام السلمي والبصري، فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي رفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث، وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية<sup>(٢)</sup>.

١- أحمد البرصان، الفوقوع والأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية، في حمدي عبد الرحمن (محرر) التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، (عمان: جامعة آل البيت، ٢٠٠٠)، ص ١٨١-١٨٦.

٢- أميرة إبراهيم نيباب، التحول الديمقراطي ودور المؤسسة الملكية في المغرب (١٩٩٢-١٩٩٨) رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢) ص ٤٩.

إن التحولات الاجتماعية العربية في العقدين الأخيرين دفعت نحو الانفتاح الديمقراطي فقد برزت " ظاهرة الطبقة " وزادت الفجوة في داخل المجتمع بين الفقراء والأغنياء في بعض الأقطار العربية لدرجة اختفاء الطبقة الوسطى تقريبا، وظهرت أقلية متحالفة مع النظام السياسي لخدمة مصالحها ضد الأغلبية " الطبقة الشعبية الفقيرة " مما دفع النظام السياسي مع عجزه من معالجة هذه المشكلة إلى ولوج الانفتاح الديمقراطي.

وبرزت في بعض الأقطار العربية " الطبقة الوسطى " ممثلة في العمال والمتقنين والتجار ومختلف شرائح المجتمع المتوسط الدخل، والذين أصبحوا يطالبون بحقوقهم السياسية ويؤكدون على دورهم السياسي، فالتغلبات العمالية تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية في المغرب وتقوم بإضرابات واحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وخاصة مع ارتفاع حجم البطالة بسبب كثرة خريجي المعاهد المتوسطة والجامعات، وهو مما أدى إلى تفاقم المشكلة، خاصة عند طبقات وشرائح واسعة من الطبقة المتفككة المحيطة من عدم توفر فرص العمل في القطاع العام والخاص.

وكثيرا الاعتصام في المغرب وتونس والسودان، وحتى في الدول البترولية التي واجهت أزمات مالية، أصبحت الآن تواجه البطالة عند مواطنيها لدرجة مطالبهم بالعمل في أي وظيفة، بعد أن كانت طلبات وظائفهم انتقائية.

وإذا الإحباط بين طبقة متعلمة لها امتدادها الواسع في شرائح المجتمع، فقد تم الأخذ بالانفتاح السياسي المقنن على أمل امتصاص نقمة هؤلاء في حالة العجز الاقتصادي، وبتمرير بعض القوانين التي تعالج هذه المشكلات، ولا تتحمل السلطة رد فعل الشارع العام، مثل عدم توفير فرص للعمل بسبب الإصلاحات الاقتصادية.

وأيضا أدى بروز دور الحركة النسائية إلى الانفتاح الديمقراطي من خلال التجمعات والمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم العربي أيضا أدى ازدياد نسبة التعليم وخاصة الجامعي في الدول العربية والدراسة في الجامعات الأجنبية إلى المطالبة بالمشاركة السياسية، من خلال التأثير الثقافي للأنظمة الديمقراطية للبلدان التي درسوا فيها، خاصة وأن جل للنخبة العربية المتفككة قد درست في أوروبا وأمريكا الشمالية.

إن هذه التحولات الاجتماعية فرضت على الدولة السلطوية الانفتاح الديمقراطي، وإن كان هذا الانفتاح مسيطرًا عليه ومقيّدًا ضمن حدود حقيقية، فإن التحولات دفعت بالنظام السياسي في الدولة القطرية لهذا الخيار الديمقراطي لجزءه عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي<sup>(١)</sup>.

## ٢- العوامل الخارجية:

يرى الكثيرون أن للعوامل الخارجية عن مجال سلطة الدولة أثرها في إحداث التحول الديمقراطي بإسقاط النظم السلطوية، فالبيئة الخارجية تلعب دورها في إحداث التحول الديمقراطي بإسقاط النظم السلطوية، وإحداث التحول نحو الديمقراطية ومن هذه العوامل.

### (أ) دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:

يمكن الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول للرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها، وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في كل الدول الأخرى سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحوّلة إلى اقتصاد السوق ودول الجنوب.

وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي للرؤية السائدة، ولعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "أنديك" في معرض حديثه متحدثاً وداعياً الشعوب والحكومات - خاصة في منطقة الشرق الأوسط - إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية السياسية والديمقراطية واقتصاد السوق إن كان بوسعهم<sup>(٢)</sup>.

- ضغوط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية، إذ نجد الدول المانحة تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلية المنح أن تستخدمها بفعالية في

١- أحمد البرصان، الدوق والأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية، مرجع سابق ص ١٩٠-١٩٤.

٢- حسن سلامة، مرجع سابق، ص ٥٣.

التقصية، فتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط ثالث لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول<sup>(١)</sup>.

- تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي<sup>(٢)</sup>، ولا يقف دور الأطراف الخارجية عند حد المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول<sup>(٣)</sup>، ويمكن القول إنه لولا التفسيرات السياسية والتي اجتاحت الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينات لم يكن من الممكن أن يحدث تحول ديمقراطي في كثير من دول العالم<sup>(٤)</sup>.

وفكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست جديدة، لكن الجديد في السنوات الأخيرة أنها أصبحت سلاحا استراتيجيا واسع الاستخدام ينطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب المتلقي، إذ يستخدم هذا السلاح لفرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم تصنع ما صار يُعرف بالتبعية، وهي أمور صارت تتداولها وسائل الإعلام بصورة علنية كما حدث في قمة الدول الصناعية بشأن حجم المساعدات التي يمكن تقديمها للاتحاد السوفييتي السابق، كذلك الحال مع دول الجنوب<sup>(٥)</sup>.

#### (ب) النظام الدولي بعد الحرب الباردة :

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.

-١ Larry Diamond, Op. Cit, p.55.

انظر، وليد عبد الحى، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، (ع ٢٦٧/٥ ٢٠٠١) ص ٥٩-٧٤.

-٢ Doh Ghula Shin, Op.cit, p. 153.

-٣ Larry Diamond, op.cit, p.56.

-٤ نجلاء لرافاعي، مرجع سابق، ص ٣٩.

-٥ صلاح سالم زرنوقة، " أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث" السياسة الدولية، (عدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥)، ص ٧١.



وهذه الثغرة للديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة.

وتدعم هذا الاتجاه أيضا لدى القوى والاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية وبحقها في التنظيم والتعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة وينطبق هذا بصورة واضحة وبدرجات مختلفة على كثير من بلدان العالم العربي<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول إن تلك التغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي ( السابق ) ودول أوروبا الشرقية حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة للديمقراطية.

#### (ج) العدوى أو الانتشار:

يقصد بأثر العدوى والتقليد، أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى<sup>(٢)</sup>، ولعل وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه "كرة الثلج" التي تستزايد كلما تدرجت، ولقد ظهر أثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام ١٩٩٠ في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وألبانيا<sup>(٣)</sup>، وتظهر أهمية ذلك الآن مع بروز سمة مهمة وهي التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية وشبكات الإذاعة المرئية والمسموعة وسهولة لتقاطها في كل أنحاء العالم رغم إرادة بعض الحكومات ، وسهولة الاتصال بها من جانب قوى المعارضة السياسية ومنظمات حقوق الإنسان مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث.

أيضا لعب التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي دوره في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية التي انفرط عقدها وخرجت من قبضة

١ - تقرير الأمة في عام ١٩٩١-١٩٩٢ ( القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٢)، ص ١٧.

٢ - Samuel Huntington, The third wave, Op. Cit, p. 164.

٣ - عمرو سعدوي، التعددية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، ( جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص ٤١.

السيطرة المصطنعة السابقة، وبدأت سباقا نحو الديمقراطية لتنتهي سيطرة شمولية امتد لجلها<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للوطن العربي فقد كانت آلية التحول الديمقراطي تواجه الكثير من المعوقات والصعوبات التي من شأنها أن تفرض عليه سباقا غير متسق من الناحية، إلا أنها لا تنفي إمكانية انطلاقه وتطبيقه في المجتمعات العربية، فيرى أحد الباحثين أن آلية الانتقال الديمقراطي مفتوحة عربيا للأسباب التالية :

١- الإخفاق السياسي، يرى أن النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي قد استندت إلى شرعية القوة لحفظ سلطتها وإعادة إنتاجها، لكنها حاولت إلى جانب ذلك بناء تلك الشرعية سياسيا وبعيدا عن العنف المادي ما أمكن، ولكن هذه النخب أخفقت بسبب التفشل الذريع في إنجاز الحدود الدنيا البدئية من التنمية السياسية الديمقراطية، وفي امتداد غياب هذا البعد الديمقراطي لم يكن ثمة بد من الاعتراف باستحالة مواجهة هذا الانسداد السياسي العام والمطبق بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المداخل الديمقراطية، ورأى أن ظرفية الإخفاق والانسداد تؤسس شروطا تحتية لقيام عملية التحول الديمقراطي.

٢- نذر الحروب الأهلية، لم يقدم التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة ضمانا لحمايتها من الغضب الاجتماعي، عكس ما أوهمت النخب الحاكمة نفسها به طويلا، بل أنجب هذا كله ردات فعل دفاعية تراكمت وقائعها إلى المدى الذي أدخل المجالين السياسي والاجتماعي في مغامرات غير محمودة للعواقب، ذلك إن إقفال المجال السياسي على نخبة السلطة بشكل حصري أدى في جماعات اجتماعية عديدة - مثلا - إلى أن تستعير المجال الديني مجالا بديلا لممارسة السياسة والتعويض عن غيابه وعن مصادرة المجال الطبيعي الأول، مثلما فرض على أخرى اللجوء إلى أساليب العنف في التعبير عن مطالبها.

١- سعد الدين إبراهيم، مبادئ الديمقراطية في شرق أوروبا، نشرة المنتدى، عمان، منتدى الفكر العربي، (عدد ٥٢، يناير ١٩٩٠)

فسي كسل الأحوال، قاد ذلك التسلط إلى تعريض الاستقرار السياسي إلى التصدع والوحدة الوطنية للانفراط ورفع في حالات أخرى - درجات الاحتقان السياسي إلى المدى الذي انفجرت فيه غرائز الصراع الأهلي منفلة من عقلها.

وهكذا لم تعد السياسة تعبر عن نفسها على نحو طبيعي، بل باتت تستعير القاموس العسكري وتقاليد العراك غير المدني، وعلى ذلك لم يعد ثمة بد من تنفيس التعبئة النفسية العامة، وإرجاع الصراع السياسي إلى قواعده الطبيعية، طريقا للخروج من منطفة الفتنة والحرب الأهلية، وليس من شك في أن ضغط هاجس الحرب الأهلية الداخلية يؤسس لشرعية عملية التحول للديمقراطي ويفرضها مخرجاً من النفق الممت.

٣- الضغط الدولي، كانت للنخب الحاكمة تستطيع فيما مضى، أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية، وممارسة جميع أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولي.

أما اليوم، فإنها مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، وارتبط ذلك بجسور مؤسسات الإقراض المالي العالمية إلى فرض شروط سياسية على الدول العربية لقاء حصولها على القروض، وفي قائمة تلك الشروط تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان بوصفها ضماناً ضرورية لها في وجه أية مفاجآت "دراماتيكية".

وعلى ذلك لم يعد ثمة ما يسمح لأي نظام سياسي عربي بأن يتفاوض بحرية على إعادة جدولته أو الحصول على قروض جديدة إلا بالرضوخ لهذه الشروط السياسية التي قد تفتح إمكانية ما من إمكانيات تحقيق التحول الديمقراطي.

٤- نمو ثقافة سياسية ديمقراطية، إن توسع التعليم وتطور برامج، وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، رفع من معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات العربية، وحسن من أدراك الناس لحقوقهم الطبيعية، ومن نتائج ذلك أنهم باتوا يمتلكون رصيدا معينا من الأفكار السياسية الحديثة

يسمح بالحديث عن بدليات تكون وتوسع الثقافة الديمقراطية في المجتمع العربي، التي توفر شرطا لتسهيل عملية التحول الديمقراطي<sup>(١)</sup>.

#### رابعا: أنماط التحول الديمقراطي :

ويقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبين كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفردة - بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة - تسعى الدراسة في هذا الصدد إلى التمييز بين ثلاثة مسارات رئيسية للتحول مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجا من أكثر من مسار للتحول على المستوى النظري، ويمكن التمييز بين ثلاثة مسارات وهي: التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب.

#### المسار الأول: التحول من أعلى :

ويتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم، الذين يلعبون دورا حاسما في إجراء هذا التحول، والذي يعني أن قادة النظام-السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظامهم غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام آخر ديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

ويمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي، ومن ثم يمكن التمييز بين مسارين فرعيين:

#### ١- الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية

#### ٢- الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة عسكرية حاكمة.

فالقادة العسكريون عادة ما يضعون شروطا لهذا التحول ومنها احترام دور المؤسسة العسكرية ومسئوليتها عن حماية الأمن القومي للبلاد وسيطرتها على صناعات الأسلحة.

---

١- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: الحقائق والمفكرات"، المستقبل العربي، ( ع ٢١٩، مايو ١٩٩٧)، ص ١٩-٢١.

٢- Samuel Huntington, Third wave, Op. Cit. P.108.

ولعمل خبرة أمريكا اللاتينية تقدم مثالا جيدا في هذا الشأن خاصة البرازيل وشيلي، فقد احتفظت المؤسسة العسكرية في الحالة الأخيرة بميزاتها وبقي بينوشيه قائدا للجيش لفترة وبذلك استمر في هيكل السلطة وإن خرج من منصب للقيادة<sup>(١)</sup>.

وقد عرفت كثير من دول العالم تحولاً ديمقراطياً من أعلى كزامبيا، التي بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية، حيث مرت بعملية تحول ناجحة عام ١٩٩١ من نظام الحزب الواحد الذي كان يقوده "كينيث كاوندا" إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب تحت قيادة الزعيم المنتخب فريدريك شيلوبا الذي تولى سدة الحكم استجابة لمتطلبات في المجتمع، والبرازيل التي يورخ لبدليات تحولها نحو الديمقراطية في العام ١٩٧٣، وتم تعزيز التحول نحو الديمقراطية في العام ١٩٨٥ بانتخاب رئيس مدني للبلاد<sup>(٢)</sup>، واليونان والبرتغال الذي جاءت المبادرة فيهما لإنهاء النظام السلطوي من القيادة العسكرية في العام ١٩٧٣ في اليونان، و١٩٧٤ في البرتغال، حيث لعبت المؤسسة العسكرية دوراً مؤثراً في إحداث التحول<sup>(٣)</sup>.

ويرتبط هذا المسار بوجود قادة إصلاحيين يميلون إلى إحداث تغيير يؤدي إلى إنهاء النظام السلطوي وفتح الباب أمام تحول ديمقراطي حقيقي على حد ما يرى البعض، فإن هذا الأمر لا يمكن تعميمه على إطلاقه وعلى كل حالات التحول من أعلى، فثمة نماذج للتحول من أعلى يبادر بها قادة النظام السلطوي تحت وطأة الضغوط الشعبية المتزايدة التي تطالب بإحداث تغيير في اتجاه الديمقراطية.

صحيح أن اختيارات القادة لها دور أساسي في هذا المجال، ولكنها قد تتلازم مع الضغوط المجتمعية المتولدة عن سوء الأحوال، وهو ما قد يدفع القادة إلى الإسراع بإجراء تحولات في نظامهم يمكن اعتبارها بديلة نحو التحول الديمقراطي، أو قد تكون بمثابة

١ - حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢ - Samuel Huntington, Op.Cit, p. 110.

٣ - Terry Lynne Karl and Philippe Schmitter, "Modes of Transition in Latin America, Southern Eastern Europe", International Social Science Journal, vol.128, May 1991, p.277.

خدعة سياسية يتم اللجوء إليها للتخلص من الضغوط على النظام على غرار ما قام به موبوتو في زائير قبيل القضاء على نظامه<sup>(١)</sup>.

وبالتالي فإن هذا المسار يتم بعدة سمات:

١- إن قادة النظام السلطوي يمكنهم قلب محاولتهم ومبادراتهم إذا أدى افتتاح النظام السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام.

٢- إن القادة السلطويين يمكنهم صياغة قواعد رسمية للعبة السياسية تضمن الحفاظ على مصالحهم الحيوية في ظل نظام ديمقراطي جديد فيما ينتج ديمقراطية مقيدة نظراً لاستمرار بعض القادة السابقين في هيكل السلطة بما يمكنهم من استمرار مقاومة الإصلاحات الديمقراطية.

وقد يلجأ النظام تحت تأثير الضغوط المجتمعية إلى الدخول في عمليات تفاوضية للتشروع في عملية التحول للديمقراطي وضمان مصالح بعض القوى السلطوية مع إقرار نظام ديمقراطي جديد<sup>(٢)</sup>.

للمسار الثاني: التحول من خلال التفاوض:

يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار منظم مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل<sup>(٣)</sup>.

---

١- حسن سلامة، أثر العولمة على تطور النظام السياسي، مجلة الديمقراطية، ( ع ٢ ربيع - ٢٠٠١ )، ص ٣٣.

٢- Alfred Stepan, " Paths Toward Redemocratization, Theoretical and Comparative Considerations" in: G. Odonnele, P.schmitter & J. White head (eds), Transition from Authoritarian Rule, (Baltimore: John Hopkins University press, 1986), p.75.

٣- Jacques Mariel nzauanku, "The African Attitude To Democracy", International Social Science Journal, Vol.128, May1991, p377.

ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم أيديولوجيته والتزدي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوط خارجية متزايدة<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسراً، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات النفع.

وقد تعددت الحالات التي شهدت هذا المسار وأبرزها وضوحاً حالة جنوب أفريقيا كمثال للتفاوض خلال عامي ١٩٨٩-١٩٩٠ بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية<sup>(٢)</sup>.

ولضمان نجاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقاً أو اتفاقاً شاملاً لا يستبعد أيّاً من الفاعلين السياسيين ذوي النفع.

فيصبح الميثاق بمثابة ميثاق لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله ويشتمل على عدة مكونات، فتمتد اتفاق بين القيادات العسكرية والمدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وهناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقاً لقواعد الحكم الجديد، وإقامة اتفاق بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات التجارية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع، ومن ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق والإطار الديمقراطي المرغوب<sup>(٣)</sup>.

١- حمدي عبد الرحمن، "مظاهر التحول الديمقراطي في أفريقيا: القضايا والنماذج وأفاق المستقبل"، السياسة الدولية، عدد (١١٣)، يوليو ١٩٩٣، ص ١٨، عبد الهادي عبد الحكيم الخطيب، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨) ص ٤٦.

٢- وليد محمود عبد الناصر، المؤتمر الأفريقي ومعالجة التوازنات الصغيرة، السياسة الدولية، (عدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢)، ص ٢١٦.

٣- Terry Lynne Karl, "Dilemmas of Democratization in Latin America", Comparative politics, Vol.23, No.1, 1990, p.11.

### المسار الثالث: التحول من خلال الشعب:

يقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة وقيام بعض أعمال للعنف من جانب القوى الاجتماعية الراضية للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة متعا لتفاد الموقف وسعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي والجزائر. كما قد نتج للحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس "جوزيف استرادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها أو شارك مع قياداته في ارتكابها<sup>(١)</sup>.

وهكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي، وتجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعدد وتعدد المراحل قد تشهد واقعا تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.

وتنبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن التحول الديمقراطي الذي يبدأ من أعلى ينتج عنه نمط من الديمقراطية يطلق عليه الديمقراطية المقيدة، أو كثيرا ما يشرع النظام في اتخاذ بعض الخطوات التحررية من إفراح قدر من الحريات السياسية كحرية التعبير وتخفيف القيود على الصحف مع الاحتفاظ بحق جماعة النخبة السلطوية في الدخول في العملية السياسية وعدم تهديد مصالحها، هذه الديمقراطية المقيدة يراها البعض عائقا أمام وضع إصلاحات سياسية تهدد مصالح النخبة السلطوية.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث خصائص لتجارب الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة العربية، وهذه الخصائص هي كما يلي:

١- حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر، مرجع سابق، ص ٢٤.



- إن عملية الإصلاح السياسي قد تميزت بأنها محكومة من أعلى بدرجة عالية للغاية من السيطرة، فمن بين كافة التجارب العربية، حدثت ثورة ديمقراطية حقيقية واحدة في السودان في عام ١٩٨٥، وفي حالات قليلة جاءت إجراءات الإصلاح السياسي الليبرالي استجابة لضغوط من المجتمع السياسي المحلي، غير أنه كانت ثمة حالة وحيدة وهي حالة الجزائر عام ١٩٨٨، ووصلت فيها الضغوط إلى درجة يصعب مقاومتها، أما في غالبية الحالات فإن الإصلاحات الليبرالية قد بدت في الجوهر كعمل إرادي قام به الملك أو الرئيس بمطلق إرادته تقريبا.

غير أنه إذا كان يصعب فهم الإصلاحات الليبرالية كاستجابة لضغوط شعبية أو سياسية محلية، فإنه لا بد من تفسيرها كاستجابة لعلامات معينة للأزمة والإجهاد في النظام السياسي، بل ربما يمكن فهم الإصلاحات الليبرالية كنتكيت يستهدف وقف نمو أزمة شاملة لعدم الاستقرار وللتفكك في نظام سياسي كان يعاني بالفعل من تدهور قدراته وطاقاته الاستيعابية في الميدان الأخلاقي والاقتصادي، وينطبق هذا التفسير على حالة مصر ١٩٧٥/١٩٧٦، الجزائر ١٩٨٨/١٩٨٩، والأردن ١٩٨٨/١٩٨٩ واليمن ١٩٩١/١٩٩٢، والمغرب ١٩٩١/١٩٩٢.

- أما الخصيصة الثانية فتتعلق بممارات تطور الإصلاحات السياسية الليبرالية، ويبدو توقعت إدخال هذه الإصلاحات أحد أهم العوامل في تفسير المفارقة بين هذه الممارات، ويمكن التمييز بين ميارين مختلفين إلى حد ما، من الناحية الشكلية على الأقل :

فالإصلاحات المبكرة نسبيا قد تميزت بدرجة أكبر من السيطرة الفوقية، ونطاق تضيق للحريات السياسية والتدرجية، وقد مالت تجربة الإصلاح زنيا إلى الركود ثم الانكوص والتراجع مما سبب قدرا ملحوظا من الإحباط في المجتمع السياسي وعدم

الاستمرارية بين الجماهير، وعدم الثقة في المؤسسات الرسمية للدولة بين المجتمع وتعد مصر نموذجا<sup>(١)</sup>.

أما الإصلاحات المتأخرة نسبياً، فقد تحركت في مسارات مختلفة اتسمت عموماً بالعصبيّة، فقد جاءت الإصلاحات المتأخرة كتعبير جزئي عن الاقتراب من وضع فقدان السيطرة من أعلى، ولكنها بالمقابل كانت أكثر جذرية وأوسع نطاقاً، وتتميز مسارها بحسم أكبر للوضع السياسي الداخلي بسبب نمو العنف كظاهرة أساسية وتعد الجزائر نموذجا<sup>(٢)</sup>.

- أما الخصيصة الثالثة، فتتعلق بمضمون الإصلاحات السياسية، فالديمقراطية في الوطن العربي تظل هدفاً بعيداً، والطبيعة الجوهرية للإصلاحات السياسية الداخلية لا تتفق مع مفهوم الديمقراطية، وإنما هي في أفضل الأحوال انفتاح ليبرالي في مجال السياسة.

وبهذا المعنى يعد نموذج الإصلاح الليبرالي بلا تحول ديمقراطي ( Liberalization Without Democratization ) إجراء سياسياً سطحيّاً للغاية، وقد تم هذا الإجراء بإصدار قسانون أو تعديلات تشريعية دون إحداث تغيير يذكر في البناء الاستبدادي والتسلطي العام للقانون، وهو ما يعني احتفاظ جهاز للدولة بكامل ميراثه وبضغطة الشدّيد على المجتمع المدني<sup>(٣)</sup>.

١ - فقد بادرت الدولة المصرية بالإصلاحات الليبرالية مبكراً واتسمت بالتدرج، وأخيراً فإن تراجع الدولة عن هذه الإصلاحات وهو الأمر الذي يتضح خلال الفترة اللاحقة ودون أن تواجه برد فعل سلبي ملموس يظهر مدى التحكم في العملية طوال الوقت. فظُر، عزمي بشارة ( محرر ) إشكاليات تنشر في السّحر الديمقراطي في الوطن العربي، ( فلسطين: مؤسّسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦)، ص ٤٣.

٢ - جاءت الإصلاحات الليبرالية في الجزائر كاستجابة شبه فورية للمظاهرات الجماهيرية العنيفة في عام ١٩٨٨، وتخطى نطاق الإصلاح في الجزائر أي مستوى معروف في العالم العربي، وانتهت الإصلاحات بالانقلاب الدستوري في يناير ١٩٩٢ كرد فعل للانتصار الانتخابي الساحق للمعارضة الإسلامية، ولم يتمكن نظام الطوارئ الذي تأسس بسيطرة الجيش المباشرة على الدولة من إنهاء الإرهاب المنظم الذي قُبِق منذ تلك الوقت لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ٤٤.

٣ - المرجع السابق، ص ٤٥.

#### خامساً: الاستقرار الديمقراطي :

يتطلب تحقيق الاستقرار الديمقراطي عاملاً مهماً، وهو الاعتقاد في شرعية النظام الديمقراطي البديل، وهذا الاعتقاد على مستويين<sup>(١)</sup>:

- ١- مستوى عام يشير إلى أن الديمقراطية هي الصيغة المناسبة للحكومة.
- ٢- مستوى المواطنين حيث يعتقدون أنه رغم بعض القشل فإن النظام الديمقراطي هو الأفضل من غيره

يضاف إلى هذا ضرورة وجود مؤسسات ديمقراطية ووجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب مؤسسات وسيطة بين المواطنين والدولة ، وحيازة تلك الأحزاب لتأييد المواطنين يضمن نجاحها في المنافسة. ويشير عدد من الباحثين إلى أن ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي ومن ثم حيازته لقدر من قبول قطاعات وشرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات منها:

- ١- تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.
- ٢- ضرورة الفصل بين قيادة الدولة والأحزاب السياسية ، بحيث لا تتناصر القيادة السياسية أيضاً من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة ، بل تتركها للمنافسة الحرة وعلى قدم المساواة.
- ٣- عدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توافر حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات.
- ٤- كفالة النزاهة والحيادة لانتخابات دورية وتحت إشراف جهاز قضائي متنسق مع إفساح المجال لكافة القوى السياسية بالانخراط في العملية السياسية دون تقييد قوى وأجنحة بعينها.
- ٥- توافر تعددية حزبية غير مقيدة ، بمعنى السماح لكافة القوى للتعبير عن وجودها والانتظام في أحزاب سياسية دون خضوعها لسيطرة الدولة<sup>(٢)</sup>.

---

١- Larry Diamond, "Political Culture and Democracy Introduction", in: Larry Diamond, (ed), Political Culture Democracy, (Boulder: Lynn Rienner Publishers, 1993) p. 13.

٢- حسن سلامة ، مرجع سابق ص ٦٣

ويستلزم تدعيم النظام الديمقراطي شيوع ما يسمى بالثقافة الديمقراطية، وتجذير قيمها في المجتمع، والتي تتمثل في التسامح وقبول الآخر والوسطية والاعتدال<sup>(١)</sup>.

ولعل أحد المتطلبات المهمة لترسيخ دعائم النظم الديمقراطية هو تحقيق السيطرة المدنية على القوات المسلحة من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة<sup>(٢)</sup>.

ويرى "منتجتون" أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، وهو سجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة.

وبالنسبة لأي الأنظمة الحزبية قدرة على تحقيق ترسيخ الديمقراطية، يشير "أيدي" إلى سلبات نظام الحزبين بالقول أنه يحرم الناخبين من الخيارات السياسية، حيث ينصب التنافس أساساً في الاختيار ما بين الشخصيات وليس ما بين البرامج الحزبية.

ولتحقيق التماسك الديمقراطي لا بد من وجود دستور مكتوب ونظام تعدد للأحزاب فعال، فضلاً عن وجود فصل بين السلطات، وقد أثّر خلاف بين الباحثين بصد أفضل الأنظمة الانتخابية تحقيقاً للتماسك الديمقراطي، هل نظام التمثيل النسبي أم نظام الانتخاب بالأغلبية؟ يرى "ارند إيجفرت" أن نظام التمثيل النسبي يعد من أفضل البدائل لأنه يتضمن تسوية للصراعات العرقية<sup>(٣)</sup>.

وأخيراً يمكن القول أنه كلما زادت درجة المؤسسة والتنظيم للمجتمع ساهم ذلك في استقرار وتماسك النظام الديمقراطي وزيادة قدرته على التنبؤ وتلبية مصالح ورغبات أخرى<sup>(٤)</sup>.

1- Larry Diamond, o p.cit.p.31.

2- حسن سلامة، المرجع السابق، ص ٦٥.

3- نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

4- Robert Pinkeny, Democracy in the Third World, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994) p. 44.

## المبحث الثالث

### دور الأحزاب في التحول الديمقراطي

ركزت أغلبية أدبيات العلوم السياسية على الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في بناء ديمقراطية مستقرة، إذ يؤكد " هنتجتون " على أن استقرار أي نظام سياسي في طور التحديث يتوقف على قوة أحزابه<sup>(١)</sup>، ويرى " ليبست ولينز ودياموند " أن هناك معايير تتعلق بهذه القوة هي : الصلابة المؤسسية، والاستقلالية ومعايير التناسق والتعقد<sup>(٢)</sup>.

وبشكل عام يمكن القول بأن دور الأحزاب السياسية في الانتقال نحو التعددية السياسية في الدول العربية قد تميز بالهشاشة وعدم الجدية، لأن هذه التحولات جاءت أساساً من أعلى أي بمبادرات من القيادات الحاكمة، وذلك في سعيها للبحث عن مصادر بديلة للشرعية بعدما تآكلت أسس ومصادر شرعيتها القديمة، والدليل على ذلك أن عمليات التحول قد جاءت بعد أحداث عنف جماهيري شهدتها هذه الدول نتيجة لتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثال ذلك (الأردن واليمن وتونس ومصر)، ومحاولة الأنظمة لاحتواء القوى السياسية والاجتماعية للصاعدة وتمكينها من ممارسة ما يسمى " بالتفيس السياسي " عبر بعض الأطر المؤسسية المشروعة.

ولكن هناك عاملاً آخر يوضح الدور المتزايد للأحزاب السياسية في المنطقة العربية وهو التحول الديمقراطي (المحدود) والذي يعكس دوراً متصاعداً للأحزاب السياسية في (الأردن ومصر واليمن ولبنان)، والتي قد أظهرت اهتمامات سياسية مستقلة ومختلفة في أحيان كثيرة، عن تلك الخاصة بالحكومات المركزية<sup>(٣)</sup>.

١- Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, Op.cit, p.4:8.

٢- Ibid, P. 410.

٣- As, ad Abukhalil, Change and Democratuization in the Arab World: the Role of Political Parties, The world Quarterly, Vol.18, No.1. PP.193-194.

وفي جميع الحالات تم إحاطة التعددية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية والأمنية التي تجعل هذه التعددية السياسية تحت سيطرة الحكومات وداخل الأطر التي ترسمها وتحددها، وبالتالي فإن هذه التعددية السياسية وجدت في إطار حالة من عدم التوازن الكبير بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة مما يجعل النظام الحزبي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن والمسيطر، منه إلى نظام التعدد الحزبي، وبقيّة الأحزاب الأخرى هامشية وغير قادرة على إيصال معتiblesها إلى المجالس التشريعية.

وبقيت الأحزاب بشكل عام عاجزة عن التعبير عن كل القوى السياسية والاجتماعية الموجودة فعلا في المجتمع<sup>(١)</sup>.

ويعتمد دور الأحزاب في التحولات الديمقراطية إلى حد بعيد على وجود بيئة ثقافية مناسبة، ومن مقومات هذه الثقافة وجود نوع من الثقة المتبادلة بين القوى السياسية والأحزاب بعضها لبعض وبينها وبين الحكومة، فلا وجود لدور فعال للأحزاب في ظل جو يسوده الخوف من السلطة وعدم الإقرار بقيمة الإنسان وحياته وحقه في التنظيم وإقامة الأحزاب، كما تحتاج للممارسة الديمقراطية سواء دخل الأحزاب أو السلطة إلى ثقافة تؤمن بالرأي الآخر وإمكانية التعايش بين الاتجاهات المختلفة في ظل وجود اتفاق عام حول القواسم المشتركة للعملية السياسية<sup>(٢)</sup>.

#### وظائف الأحزاب السياسية :

ترتبط عملية دراسة الأحزاب في التحولات الديمقراطية بصورة مباشرة بوظائف ومهام الأحزاب على الصعيد السياسي بشكل عام والتي يمكن تلخيصها في الوظائف التالية:

١- المشاركة السياسية، من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين لتنظيم أنفسهم وتشكيل قنوات اتصال بين الحكام والمحكومين ومراقبة أعمال الحكومة.

---

١- نظام بركات، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي ، في :حمدي عبد الرحمن (محرر)، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

٢- نظام بركات، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

٢- التنشئة السياسية ودعم الثقافة السياسية والمساهمة في غرس قيم معينة.

٣- التجنيد السياسي، وإعداد القيادات وتدريبها وإضفاء الشرعية عليها.

٤- تجميع المصالح من خلال التوفيق بين مصالح المواطنين في سياسات عامة وتحديد الأولويات.

ومن خلال تتبع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية يمكن التعرف على دورها في التحولات الديمقراطية.

#### أولاً: المشاركة السياسية:

يعرّف "نسي وفيربا" المشاركة السياسية بأنها تلك النشاطات القانونية التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام والأعمال التي يؤديها وكذا التأثير في القرارات الحكومية<sup>(١)</sup>.

ويعرفها "د. كمال المنوفي" بأنها حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت، أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة<sup>(٢)</sup>.

ويعرفها "هنتجتون" بأنها أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، وهي أنشطة فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية<sup>(٣)</sup>.

---

١- Norman h. Nie and Sidney Verba " Political Participation " In F.L. Greens V, W. Polsby (eds.) Non-governmental Politics, (Addison, Wesley Publishing co, Inc, 1975) P.1.

٢ - كمال المتوكي، الثقافة السياسية المتغيرة، السلسلة لدولية، (ع ٢٤، ١٩٧٩)، ص ٧٨.

٣- Samuel Huntington and John Nelson " On Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, (Cambridge: Harvard university press, 1976) p.3.

ويرى "ويسنر" أن المشاركة السياسية نشاط اختياري يهدف للتأثير في اختيارات السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي أو القومي، سواء كان هذا النشاط ناجحاً أو غير ناجح منظمًا أو غير منظم، مستمراً أو مؤقتاً<sup>(١)</sup>.

ويميل علماء السياسة إلى اقتراح أربعة أنماط من المشاركة السياسية، هي اقرب إلى قنوات مختلفة لهذه المشاركة وهي المشاركة في الانتخابات، والمشاركة في الحملات الانتخابية، والمشاركة على الصعيد المحلي، والاتصال بالممثلين<sup>(٢)</sup>.

وتستقق أغلب الكتابات على أن هناك صوراً تقليدية للمشاركة وصور غير تقليدية، وتتمثل الصور التقليدية في، الترشيح (تقلد منصب عام، أو السعي لملئ هذا المنصب)، النشاط في العمل السياسي (العضوية للنشطة أو العادية في المنظمات السياسية أو المنظمات شبه السياسية)، التصويت (الإدلاء بالصوت أو التأثير على الناخبين الآخرين)، وهناك صور غير تقليدية هي الاحتجاج والعنف، والاحتجاج يشمل التظاهرات والإضرابات وهي مسموح بها قانوناً في كثير من النظم، ويشمل العنف أحداث الشغب والتمرد والاعتقالات (أو محاولات الاغتيال) والانتقابات (أو محاولات الانقلاب)، ومن الواضح أن الاحتجاج يكون سلمياً دائماً، وإن العنف ينطوي على استخدام أدوات القهر للمادي أو للتهديد باستخدامها<sup>(٣)</sup>.

وتكمن أهمية المشاركة السياسية فيما يلي:

١- تعدد المشاركة السياسية معياراً لنمو النظام السياسي، ومؤشراً على ديمقراطيته وهي بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في

---

١- Myron Wiener, "political Participation Crisis Of Political Process" in Binder (eds.) -١  
Crisis and Sequence's in Political Development" (Princeton: Princeton university  
press, 1971) pp. 164-165.

٢- مصطفى كامل السيد، قضية المشاركة السياسية في مصر، في نجاد البرعي (محرر)، إصلاح  
النظام الانتخابي في مصر، (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٨) ص ٥١.

٣- صلاح مسلم زرنوق، المشاركة السياسية أو السلوة الانتخابية، مجلة الديمقراطية، (عدد ١، شتاء  
٢٠٠١)، ص ١٩.



عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، أو للتأثير فيها واختيار القادة السياسيين تغدو المظهر الرئيسي للديمقراطية.

وعلى هذا الأساس جرى وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هائلة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين<sup>(١)</sup>.

٢- تبدو أهمية المشاركة السياسية من شيوع بعض صور السلبية في المجتمع ومنها:

- اللامبالاة "APATHY" وتتمثل في عدم اهتمام الأفراد بالظواهر أو المواقف في المجتمع بصفة عامة.

- الاغتراب "ALIENATION" ويعني ذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع.

٣- المشاركة وسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية، بل أن إسهام الكثيرين في شئون الدولة يعطي كل واحد منهم فرصة التعبير عن مصالحه الخاصة فضلاً عن كون للمشاركة مبدأ أساسياً لتنمية المجتمع حيث عن طريقها يتعلم المواطن كيف يحل مشاكله.

٤- يعتبر دور المشاركة دوراً تدعيمياً لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة التي تضعها.

٥- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للمواطنين لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات، وهذا يفرض جمع المال ويحث بنية المواطنين على الاشتراك والمساهمة.

٦- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية، يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضغط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف، ويقال

١ - ثامر كامل محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي،

(ع ٢٥١، ١/٧٠٠٠)، ص ١١٨.

بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسؤولين للتفنيين ، إذ أن ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أي احتمالات للانحراف، وللقيادة في أي بلد نام لا بد وأن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب، وضرورة تيسير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لا متفرجين<sup>(١)</sup>.

وهناك مجموعة من الدوافع التي تدفع المواطن للمشاركة السياسية:

١- حدوث الأزمات الوطنية وصراعات الأحزاب السياسية، وتغير سياسة الدولة ضد مصالح بعض الفئات ( الطلبة - العمال - الفلاحين ) وفي ظل هذه الظروف يعمل الأفراد على تنظيم قواهم لمواجهة تلك القوى المسيطرة.

٢- حدوث تغييرات اجتماعية وسياسية في الدولة بحيث تتيح الفرصة لقيام منظمات شرعية لبعض الفئات ( عمال - فلاحين - مهندسين ) والمساعدة في تطوير الوعي السياسي.

٣- الرغبة في كسب شعبية المواطنين، أو الحصول على مراكز في الهيئات والجمعيات أو الحزب، وكسب تقدير واحترام المواطنين وتحقيق مصلحة مادية<sup>(٢)</sup>.

وتتمثل المشاركة السياسية أحد الأولويات الهامة التي يقوم بها الحزب السياسي حيث يقدم للمواطن، أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية، وتجميع أنفسهم لممارسة التأثير على السلطة الحاكمة سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي، ويصبح الحزب بذلك إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم وإحدى الأولويات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العامة، ومن ثم يكون الحزب إطارا للحركة وأداة للمشاركة<sup>(٣)</sup>.

---

١- محمد إبراهيم أبو خليل، لتشنخ السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة، دراسة توثيقية، رسالة ماجستير، (جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٠) ص ٥٠-٥١.

٢- المرجع السابق، ص ٥١.

٣- علي الدين هلال، مدخل في النظم السياسية المقارنة، ( القاهرة: دار الطلاب، ١٩٧٦)، ص ٧٦.

و يعطى "هنتجتون" أهمية وموقعا متميزا للجانب المؤسسي ، خصوصا ما يتعلق منه بالأحزاب السياسية في تحقيق المشاركة السياسية ، حيث يرى أن تزايد المشاركة والتعبئة الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمؤسسات قوية وفعالة وتقع الأحزاب السياسية على رأس تلك المؤسسات وتعتبر أكثرها أهمية لتنظيم اتساع المشاركة السياسية<sup>(١)</sup> .

وللأحزاب السياسية دور واضح في المشاركة السياسية حيث إنها تعد من دعائم التنمية السياسية ، فالأحزاب السياسية هي الوسيلة التي يتم عن طريقها مشاركة الجماهير في السياسة وحشدتها لتأييد البرامج القومية<sup>(٢)</sup> .

وعند تأسيس الأحزاب السياسية، فإن مسألة شرعية النظام السياسي تفرض نفسها، فالأحزاب السياسية تجسد في الاحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريرا شرعيا لها، كما أن الأحزاب السياسية هي إحدى التنظيمات الأساسية التي تمارس في المجتمع نوعا من التثنية السياسية لأعضائها حتى يمكنهم المشاركة للفعالة في مراقبة الحكومة<sup>(٣)</sup> .

وقد ربط هنتجتون بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية، إذ يرى أن عملية التنمية السياسية تشتمل على تطورات ثلاثة: الأول ترشيد السلطة، الثاني التمايز في الوظائف السياسية، والثالث التهيئة للمشاركة السياسية، بحيث تزداد المساهمة الشعبية سواء من حيث عدد المساهمين، ونطاق مساهمتهم، ومجال هذه المساهمة ومدى تكرارها وبروز مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة.

١- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، ص ٩٠-٩١ .

٢- عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (لقاهرة: مكتبة نهضة للشرق، ١٩٨٥)، ص ١٨٣ .

٣- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٥)، ص ٤٣١ .

ويرى هنتجتون أن الأحزاب السياسية يمكن أن تلعب دورا هاما في هذا المجال في الدول النامية، حيث إنها يمكن أن تساهم من خلال الأنشطة العديدة التي تقوم بها في تنظيم عملية المشاركة والتدريب عليها، والتوعية بأهميتها ومجالاتها<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت المشاركة السياسية وما تتطلبه من مؤسسات سياسية ذات فعالية تشكل جوهر عملية التحديث والتنمية السياسية، فقد ظهرت في بلدان الشرق الأوسط مؤسسات أسهمت في تحقيق قدر من المشاركة والاتصال بين النخب والجمهور، إلا أن تلك المؤسسات طغى عليها الطابع الشخصي والتقليدي، ولم تؤد الأحزاب السياسية والبرلمانات إلى إحداث تغيير حقيقي على هذا الشكل من المشاركة، بل كثيرا ما كانت تشكل هذه المؤسسات عوائق للاتصال أكثر من كونها قنوات لهذا الاتصال<sup>(٢)</sup>.

ويمكن تحليل مدى استجابة الأحزاب السياسية للمشاركة وفق "درجة" أو صور المشاركة السياسية المسموح بها، وقدرة النظم الحزبية المختلفة على تحقيق المشاركة.

فمن ناحية صور المشاركة تجرى التفرقة بين المشاركة عن طريق التعبئة، والتي تنسب أساسا إلى الحزب الواحد والتي تعمل حكومته كأداة معتادة لتسهيل التعبئة الجماهيرية، في حين أنها تعوق أو تمنع "المشاركة الجماهيرية" لأن نظام الحزب الواحد قد يهتم بتنمية الإحساس الذاتي بالمشاركة في حين يمنع - فعليا - السكان من التأثير على السياسة العامة والإدارة واختيار العناصر التي تتولى الحكم فعليا.

أما فيما يتعلق بالانتماء "الحزبي الكامل" فيقصد به منح الأفراد والجماعات حقوق المشاركة السياسية سواء من خلال الأحزاب السياسية القائمة أو بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.

١- محمد سعد أبو عامود، "الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية"، مجلة للديمقراطية، (عدد ٤، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٤١.

٢- James A. Bill and Carl Leaden, "Political in the Middle East", Boston: Little brown and Company, 1979), P. 26.

ويتوقف ذلك على ما إذا كان الحزب جماهيرياً أم حزباً أيديولوجياً، ففي الحالة الثانية يتسبح الحزب العضوية والمشاركة السياسية من خلاله للذين يشتركون معه في توجهه الأيديولوجي، أما إذا كان الحزب جماهيرياً فإن مطالب المشاركة من قبل الجماهير سوف تعامل باستجابة أكبر من جانب الحزب وذلك لتحقيق الانتصار الانتخابي<sup>(١)</sup>.

إن مجرد وجود الأحزاب ، لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية ولكن - على العكس من ذلك - هناك بعض الأحزاب والنظم الحزبية تعمل على قمع المشاركة السياسية أو الحد منها حفاظاً على مكتسبات الطبقة المسيطرة وامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية، وبظل النفوذ في أيدي القلة من القادة وتكون مسئولية الكثرة محدودة جداً<sup>(٢)</sup>.

و تلعب الأحزاب دوراً مهماً في تفعيل وزيادة مستوى المشاركة السياسية في ظل النظم الحزبية التنافسية فهي تقوم بالعديد من الوظائف على رأسها:

١- تسمية المرشحين للوظائف العامة: لعل من أهم أنشطة الأحزاب السياسية من وجهة النظر الليبرالية اختيار المرشحين، وتعد عملية الترشيح من أبرز مراحل اختيار الموظفين العموميين في الدولة، ويؤكد ذلك أن تجارب الدول الديمقراطية الغربية تشير إلى أن الأحزاب السياسية هي التي تحتكر عملية الترشيح في الانتخابات العامة، ولعل ذلك يعطي الأحزاب السياسية سلطة معتبرة في التأثير على الحكومات وسياساتها العامة.

وعادة ما يتم اختيار المرشحين وفقاً لنظم وترتيبات مختلفة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد منظومة " الانتخابات الأولية" وذلك لاختيار مرشح الحزب في الانتخابات العامة الحقيقية.

وقد طورت الأحزاب الجماهيرية منظومة أخرى لاختيار مرشحي الحزب، حيث يتم ذلك في المؤتمرات الوطنية والمحلية التي يشترك فيها جميع أعضاء الحزب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهكذا فإن عملية اختيار المرشحين الحزبيين على اختلاف وسائلها تدفع إلى احترام مبادئ التمثيل والمشاركة الجماهيرية.

١ - أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث من ١٩٠ - ١٩٣ .

٢ - عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ص ١٧٩ .

٢- الدعاية الانتخابية: بعد اختيار مرشحي الحزب تبدأ عمليات أخرى لتمويل وإدارة الحملات الانتخابية، التي تهدف إلى ضمان انتخاب هذا المرشح . أن الحزب يسهل من عملية الاتصال المباشر بين الناخبين والمرشحين وذلك من خلال :

- إقامة الندوات والاجتماعات العامة .
- توفير عدد من المتطوعين لخدمة المرشحين .
- تفسير البرنامج الانتخابي أمام الجماهير .
- القيام بالدعاية الانتخابية المستمرة .

٣- تطوير الوعي السياسي للناخبين: تقوم الأحزاب بدور محوري في الوعي السياسي عند المواطنين . فهي تدهم بالمعلومات الضرورية عن المرشحين وتفسر لهم الخيارات السياسية المتاحة. إنها تقوم كما يقول "دوفرجية" بتأطير أيديولوجي للناخبين، ولا يستطيع أي حزب أن ينجح إذا لم يعبر عن المشاعر والطموحات والأفكار الكامنة لدى فئة معينة من المواطنين .

من الملاحظ أن مرشحي الأحزاب للفائز في الانتخابات يقومون بتشكيل تنظيمات حزبية داخل الحكومة، وعلى سبيل المثال، فإن أعضاء البرلمان الذين ينتمون لحزب معين يؤلفون مجموعة برلمانية خاصة بهم، حيث يختارون اللجان البرلمانية وقادتهم داخل البرلمان والتشريعات التي يؤيدونها أو يرفضونها، يعني ذلك أن الأحزاب تلعب دوراً مباشراً وغير مباشر في صنع وتنفيذ السياسة العامة.

وعلى أي الأحوال، فإن الأحزاب السياسية في النظم الحزبية التنافسية تقوم بعدد من الوظائف التي من شأنها الارتقاء بمستوى المشاركة السياسية بوجه عام ومن ذلك:

(١) الأحزاب قنوات اتصال بين الحكم والمحكوم، فالحزب يضطلع بمهمة توفير قناة للتعبير ذات اتجاهين من أعلى الهرم السياسي ومن أسفله، وذلك أمر ضروري لإدارة العمليات السياسية في المجتمعات المعقدة.

وفي النظم التنافسية يصبح اتجاه قناة الاتصال من أسفل إلى أعلى، أي من المحكومين تجاه الحاكم قويا وفعالا، ومع ذلك فإن الحزب يعمل كأداة لتعليم وتنقيف الجماهير.

(ب) تساعد الأحزاب على ربط وتجميع المصالح، إلا أنها تقوم بتحويل المطالب المتعددة إزاء موضوع معين إلى مقترحات محددة يمكن التعامل السياسي معها، فالأحزاب تقوم بعزل المصالح والاختيار والتوفيق بينها، وبعبارة أخرى فإن الأحزاب تعد من الناحية المؤسسية والتنظيمية ذات أهمية حاسمة في تحديد أي المصالح ينبغي تمثيلها سياسياً.

(ج) تجنب واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، فالأحزاب هي الآلية الرئيسية كما ذكرنا، والتي من خلالها يتم تكريب واختيار المرشحين لكافة المناصب، وليس بخاف أن اختيار المرشحين بواسطة الأحزاب لا يقل أهمية عن عملية الانتخابات العامة ذاتها.

(د) يتولى قادة الحزب الفائز في الانتخابات مهمة وضع وتنفيذ الأهداف العامة للمجتمع، وقد لعبت الأحزاب السياسية دوراً هاماً في عملية التحول والتغيير الثوري في كثير من المجتمعات مثل تجربة الأحزاب الشيوعية، وفي الدول النامية قامت الأحزاب الوطنية بدور محوري في تحقيق الاستقلال وبناء الدولة ما بعد الاستعمارية<sup>(١)</sup>.

وتلعب الأحزاب السياسية العربية دوراً فعالاً في تنشيط الرأي العام وتنظيمه، فالأحزاب تقوم بتنظيم الاتجاهات السياسية وتوضيح مصالح المواطنين بما يتصل بالشؤون العامة وتمدهم بالمعرفة والمعلومات، وتقوم بتجميع مصالحهم وتحديدتها في برامج محددة صالحة للاختيار فيما بينها، وتعزفهم على المشكلات العامة التي تواجههم وتزودهم بالحللول المناسبة لها، وتعزفهم بحقوقهم وحررياتهم التي يجب عدم تجاوزها، وتزودهم بالوسائل للتعبير عن آرائهم، متبعة في ذلك مجموعة من الوسائل منها الوسائل الإعلامية أو الوسائل غير التقليدية مثل قيادة للتظاهرات وحركات الاحتجاج وغيرها.

ومن أهم الوسائل التي تتبعها الأحزاب لتنشيط الرأي العام:

١- حمدي عبد الرحمن، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، مجلة للديمقراطية، (عدد ٤، خريف ٢٠٠١)،

١- تتظيم المناقشات العلمة وعقد الندوات ويظهر دور الأحزاب العربية في هذا المجال بصورة جليلة لأنها قد تكون الوسيلة المتاحة بصورة أكبر من غيرها رغم محدودية تأثيرها.

٢- الدعاية والإعلام عن طريق وسائل الإعلام التي يملكها الحزب، ويلاحظ هنا بأن الأحزاب العربية لاتملك الكثير من وسائل الإعلام التي هي غالباً محصورة في الحكومة، وقد تكون الصحافة الحزبية إحدى منافذ الأحزاب للاتصال بالناس.

٣- الاتصال المباشر بالمواطنين وتنظيم اللقاءات مع الزعماء والمختصين، وتعتمد الأحزاب هذه الوسيلة بصورة فعالة في ظل للتجمعات القبلية والعشائرية والريفية، خاصة وإن قيادات الأحزاب العربية تمثل في الغالب شريحة من القيادات المحلية والاجتماعية ذات الوزن السياسي في ظل هذه التجمعات التقليدية<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: التنشئة السياسية :

تشير التنشئة السياسية إلى تلك العملية التي يكتسب بواسطتها المواطنون الاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسي، وتحدد دورهم في هذا النظام<sup>(٢)</sup>، ويعرف " ألموند وباول" التنشئة السياسية بأنها تعني اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية<sup>(٣)</sup>.

ويرى " د. كمال المنوفي " أن التنشئة السياسية هي بمثابة تلقين واكتساب لثقافة سياسية معينة، كما أنها عملية مستمرة، يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة، وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأمرة والمدرسة وجماعات

١- نظم بركات ، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

٢ - Grace A. Jones, "The Political Structure, (London and Harlow: Longmans, 1969), p.36.

٣- G. Almond, B. Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach, (Boston: Little Brown and Company, 1966), P. 70.



لرفاق والحزب السياسي وأدوات الإعلام<sup>(١)</sup>، و يعرفها " جريشيتين " بأنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع<sup>(٢)</sup>.

وفي كل الأحوال تلعب التنشئة السياسية دوراً هاماً ومحورياً في تحديد وصياغة المدركات السياسية للفرد وتشكيل وعيه ومن ثم تحديد سلوكه السياسي وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية<sup>(٣)</sup>.

وللتنشئة السياسية لا تعدو أن تكون قدرة المجتمع على نقل ثقافته وقيمه السياسية من جيل إلى آخر عبر المؤسسات المختلفة الموجودة داخله، بيد أن التنشئة لا تقتصر على عملية نقل الثقافة ولكنها تشمل كذلك على عملية اكتساب الثقافة والقيم هذا فضلاً عن عملية تغيير الثقافة والقيم.

وقد تصير عملية تغيير الثقافة والقيم جوهر عملية التنشئة السياسية بالنسبة للدول النامية، يضاف إلى ذلك أن جزءاً هاماً من عملية التنشئة السياسية يكمن في الإحلال، أي إحلال قيم جديدة محل للقيم البالية التي تعوق حركة النظام السياسي وتضع قيوداً على وظائفه وقدراته، كما تتضمن التنشئة السياسية أيضاً تطوير الثقافة السياسية بما تحمله من قيم واتجاهات ونظم اعتقاد وما يترتب على ذلك كله من أنماط سلوك سياسي معين<sup>(٤)</sup>.

---

١- كمال المنوفي، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، السياسة الدولية، (عدد ٩١، ١٩٨٨)، ص ٤١.

٢- نقلاً عن، إيمان نور الدين، دور المدرسة في التنشئة السياسية- مرحلة التعليم الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠) ص ١١-١٢.

٣- كمال المنوفي، الأطفال والسياسة في مصر، دراسة ميدانية، السياسة الدولية، ( عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٢٣-٢٤.

٤- عبد المنعم المشاط، التعليم والتنشئة السياسية، مستغل للتربية العربية، ( القاهرة: مركز ابن خلدون، عدد ٢، أبريل ١٩٩٥)، ص ١١٢.

وتختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعاً لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع، فعملية التنشئة مرتبطة - إلى حد كبير - بطبيعة الكيان السياسي وما يسوده من أيديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب في تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك<sup>(١)</sup>.

#### وتمر التنشئة السياسية بعدة مراحل:

أولاً: مرحلة الطفولة: لكي يحافظ النظام السياسي على كيانه وبقائه فإنه يعمد إلى الاهتمام بالتربية السياسية للنشء، حيث يمثل الأطفال جزءاً من المجتمع، ولذا فهم يكتسبون نظم القيم والمعتقدات السياسية السائدة في هذا المجتمع، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السياسي في مرحلة النضج وهي المرحلة التي تدعو المواطنين إلى القيام بأدوار معينة في العملية السياسية.

ثانياً: مرحلة المراهقة: أولى الباحثون هذه المرحلة قدراً كبيراً من الاهتمام لأكثر من سبب، فمن ناحية يبدأ معظم الأفراد خلالها تحمل بعض واجبات المواطنة مثل الاشتراك في التصويت، ومن ناحية أخرى يتعلم الفرد أثناءها قيماً وأفكاراً سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع قيم الأسرة.

وفضلاً عن هذا وذاك قد تشهد هذه المرحلة اتجاه المرء إلى رفض نماذج السلوك التي نشأ على احترامها في مرحلة الطفولة، إذ يشعر بعجز الوسط الذي يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه.

ثالثاً: مرحلة النضج والاعتدال: لم تتل هذه المرحلة اهتماماً ملحوظاً من جانب دارسي التنشئة السياسية على اعتبار أن سلوك الفرد في مرحلة النضج يتحدد بما تعلمه

١ - إيمان جابر شومان، محمد ياسر الخولجة، "الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر"، دراسة ميدانية في: كمال المنوفي، وحسين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الثاني، ١٩٩٣)، ص ١١٢٧.

من اتجاهات ومعارف سياسية في مرحلتي الطفولة والمراهقة ، إلا أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة جوهرية مفادها أن الأسرة لا يمكنها إعداد الفرد لمواجهة كل ما تتطلبه حياته في مرحلة التضج ، خاصة وإنها لا تستطيع أن تتوقع الأدوار التي قد يتعين عليه أداءها خلال المرحلة المذكورة<sup>(١)</sup>.

وهناك بعض المؤسسات التي من خلالها تمارس تأثيرات متباينة على التنشئة السياسية تبعا للمرحلة العمرية للإنسان ، ففي السنوات المبكرة من حياة الفرد تلعب الأسرة دوراً أساسياً ، ولكن حينما يبدأ بالالتحاق بالمدرسة وينخرط في جماعات الرفاق ثم يخرج إلى ميدان العمل، فإن مؤسسات التنشئة تصبح متعددة وقد تتعارض فيما بينها من حيث المبادئ التي تسعى إلى توكيدها<sup>(٢)</sup>.

وتمارس الأحزاب دوراً مهماً في عملية التنشئة الأخرى، حيث تقوم الأحزاب بتثقيف وغرس مجموعة القيم والمعايير السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين، وبشكل تدريجي من خلال عملها الحزبي والشعبي، فالأحزاب السياسية تعمل على جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة بدلاً من الاهتمام بالنواحي الفردية، كما تساهم في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل الثقافة السياسية القادرة على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع، وهي تعمل على غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية السياسية، ومنها تعلم ممارسة الديمقراطية، بما فيها من انتخابات ومحاورات ونقاشات وتقبل الرأي الآخر، وكذلك تساهم الأحزاب في تعلم العمل الجماعي

١- محمد إبراهيم أبو خليل، التنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة الجيزة، دراسة توثيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٠)، ص ٢٢، فطر أيضاً، أحمد علي بيلي، دور الجامعة في التنشئة السياسية، في كمال المنوفي، وحسين توفيق (محرر)، مرجع سابق، ص ٩٥٢-٩٥٥.

٢ - فطر: عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٣٧.

والعمل مع الآخرين للتوصل إلى نتائج سياسية من خلال جو تسوده الثقة استنادا للحقوق والواجبات وليس لمعايير شخصية.

يعتبر الحزب مؤسسة للتنشئة السياسية في أثناء الفترات الأولى للتنمية السياسية، حيث يعد من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية، وفي البلاد المتقدمة حيث توجد صحف واسعة الانتشار، ونظم تعليمية فعالة، واتجاهات سياسية مستقرة لدى المواطنين، تلعب الأحزاب دوراً ضئيلاً نسبياً في غرس مشاعر المواطنة.

وفوق ذلك فإن الاتجاهات التي تفرسها الأحزاب في تلك النظم تتلاءم عموماً مع الاتجاهات التي تفرسها العائلة والمدرسة، ولكن في البلاد الآخذة في النمو، تسعى الأحزاب إلى غرس قيم غالباً ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها البالغون في طفولتهم.

وفي تلك المجتمعات النامية أيضاً ترتبط التنشئة السياسية كوظيفة متميزة للحزب بالتمييز بين (الحزب التعبوي) وغيره من الأحزاب.

ويشير اصطلاح التعبئة هنا إلى استعمال الحزب كأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات للمواطنين، وغالباً ما يسعى الحزب إلى كسب التأييد الشعبي عن طريق إرسال ممثليه إلى مواقع للتجمعات الجماهيرية كالمدارس والمصانع، وذلك لبث مبادئ الحزب في صفوفها والدعوة إلى تأييدها ومؤازرتها وقد يعمل الحزب كمنظمة تعليمية، فيعمل على إنشاء المدارس والأندية لتلقين الشباب لمبادئه من خلال الدروس والندوات والمحاضرات التي تنظمها.

وكذلك يقدم الحزب لأفراده المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة التي توفّق في الفرد الوعي السياسي، كما يعمل الحزب على تحقيق التماسك القومي ويعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات، كما يعمل على التهيؤ من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية، وكذلك يعمل على مساعدة الأفراد كقوية التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بطريقة منظمة مما يعمل على تقوية الرابطة بين الحكام والمحكومين.

ويمكن التمييز بين نوعين من التنشئة السياسية يؤديها الحزب السياسي:

النوع الأول: تعزيز الثقافة السياسية القائمة وتوحي الاستمرارية في الأداء.

النوع الثاني: إدخال تغيير هام في أنماط الثقافة السياسية السائدة، ويرز دور الأحزاب في التنشئة السياسية في المجتمعات النامية أكثر من المجتمعات المتقدمة، ويرجع ذلك إلى الحقيقة التي مؤداها أنه في المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة، على حين في المجتمعات المتقدمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور<sup>(١)</sup>.

ويستوقف دور الأحزاب في القيام بهذه الوظيفة بالدرجة الأولى على مدى قوة الأحزاب في تأديتها واثبات فاعليتها وعلى قدرتها في التأثير على الجماهير والتأثير بهم، وبعلاقاتهم بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي<sup>(٢)</sup>.

ولاشك أن الدور الذي تقوم به أدوات للتنشئة السياسية - بجانب الأدوار أو الوظائف الأخرى - يؤثر تأثيراً كبيراً على المشاركة السياسية للفرد وعلى عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة، فالقيم والاتجاهات والمعارف التي يقدمها الحزب السياسي لأعضائه والمجتمع يكون لها تأثير على السعي السياسي والاجتماعي لهذا الفرد، فيما أن تشجعه على الاهتمام بقضايا مجتمعه وتحته على المشاركة السياسية أو تكون عكس ذلك.

وهذا يتضح بالنظر إلى وظيفة التنشئة السياسية في علاقتها بظواهر أخرى، ففي إطار التنشئة والمشاركة السياسية تؤثر الاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى الفرد من

١- محمد إبراهيم أبو خليل، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨.

٢- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، ( القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٩١.

خلال عملية التنشئة المبكرة على استجابته لمختلف المنبهات السياسية، وبالتالي على مدى مشاركته في الحياة السياسية، فهي إما أن تشجع على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسي، وإما أن تكون ضد ذلك.

وترتبط للتنشئة بالتجديد السياسي حيث يمكن أن تساهم الأسرة في إعداد الفرد لمركز سياسي معين كأن ينجح الولدان في إقناع الأبناء بالانضمام إلى الحزب نفسه الذي يؤيدانه، أو بممارسة مهنة سياسية أو إدارية.

كما ترتبط للتنشئة بالاستقرار السياسي حيث يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام على أن يحفظ ذاته عبر الزمن، أي أن يظل في حالة تكامل، وهو ما لا يتأتى له إلا إذا اضطلعت أبنائه المختلفة بوظائفها على خير وجه، ومن بينها التنشئة السياسية<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: التجديد السياسي :

يقصد به العملية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة<sup>(٢)</sup>، وتعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التجديد السياسي وإعداد القيادات والمساهمة في تداول السلطة، فهذه الأحزاب تعد من أهم القنوات المؤسسية التي يسعى المواطنون من خلالها إلى اعتلاء قمة هرم السلطة سواء كان ذلك في نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب، فالأحزاب تعمل على تخريج السياسيين على المستوى الوطني من بين كوادرها من خلال ما تقوم به من تدريبهم على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولّي الوظائف العامة أو الدفع بهم إلى الانتخابات العلم، وفي سبيل ذلك تقوم الأحزاب بتقوية شخصية أعضائها، وتعلمهم كيفية التعامل مع المشاكل العامة، والاحتكاك بالآخرين،

١ - لشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

٢ - Marrick Dwaine, Continuities in Recruitment Theory and Research Toward a New Model, in Evald, Heinz Mczudnowski, Moshe, Elite Recruitment in Democratic Politics, (New York: John, Willy & Sons, 1976), p 29 - 44.

وتدريبهم على الخطابة ومواجهة الجماهير، وتعريف المجتمع بهم، ويلاحظ هنا أن كثيراً من القيادات العربية سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية قد تلقوا تدريبهم وإعدادهم من خلال الأحزاب سواء الحاكمة أو المعارضة.

وتقوم الأحزاب بتقديم القيادات المطلوبة للعمل السياسي من خلال تقديم المرشحين للانتخابات، وتزداد أهمية الأحزاب في هذا المجال في ظل نظام الانتخاب بالقائمة، حيث تتحكم الأحزاب بأسماء المرشحين في القوائم الحزبية وترتيبهم على القائمة، ويلاحظ هنا بأن معظم الدول العربية لا تأخذ بنظام القائمة الحزبية.

ويمكن تقسيم عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة إلى ثلاثة مستويات: أولها، مستوى القيادة السياسية للقومية، حيث يسعى المواطن من خلال الحزب السياسي إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسي، ويتساوى هنا نظام الحزب الواحد والنظام الحزبي التعددي، ويلاحظ على هذا المستوى دور جماعات المصالح في اختيار المرشحين للمناصب السياسية، وثانيها: مستوى الوظائف الحكومية، ويختلف دور الحزب هنا من دولة لأخرى. وثالثها: مستوى الوظائف الحزبية، حيث يتولى الحزب تعيين جهازه الإداري والتنظيمي، ويختلف حجم هذا الجهاز من حزب لآخر، ويقوم هؤلاء الموظفون بدور مهم في صنع سياسة الحزب وأعمال الدعاية والعلاقات العامة وجمع التبرعات وإدارة الحملات الانتخابية، وإصدار الصحف ... الخ<sup>(١)</sup>.

ويعتبر نظام الانتخاب إحدى أدوات الحزب للقيام بوظيفة التجنيد السياسي، فينبغي أن يتسبح للهيئات المنتخبة أن تمثل بعدالة رأي الأغلبية والأقلية واختبار شعبية الحكومة وأن تتم عملية الانتخاب دون أي ضغوط أو شبهات.

ومن جهة أخرى تثير وظيفة الحزب في التجنيد السياسي ممارسة هذه الوظيفة داخل الحزب نفسه، بمعنى آخر اندماج قيادة الحزب واستمرارية مساندتها لإضافة أعضاء جدد

فسي الحزب من خلال انتخابات دورية تنافسية وهو أمر يؤدي إلى المشاركة على مستوى القاعدة الحزبية في اختيار النخبة الحزبية<sup>(١)</sup>.

وتختلف هذه الوظيفة من نظام لآخر، حيث أنه في النظم الديمقراطية تنتم عملية التجنيد بالإجراء المطلق الذي يحدد بمقتضاه قادة الأحزاب الأسماء المقدمة إلى مجموع أعضاء الحزب لقبولها، أو يكون تقديم الأسماء مفتوحاً لعملية انتخابية تنافسية داخل الحزب وقائمة بذاتها، كما هو متبع في مختلف الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف بالانتخابات الأولية.

أما في النظم الشمولية فيكون للانتخابات العامة أهمية رمزية فقط، وتتضائل أهمية الوسائل التي يتم بها عملية الترشيح، وقد تتأثر الأنماط العامة لتجنيد الحزب في المجتمع بنوعين مختلفين من النظم الحزبية، كأن يكون الحزب مسيطراً على الحكم عبر فترة ممتدة من الزمن، أو أن يكون هناك تغير متكرر بشكل نسبي في الحزب الحاكم، ويرتبط هذا النمطان بإمكانية الوصول للمناصب السياسية، والتي تمثل قوة كبيرة لجذب التأييد للحزب، فغالبا ما يؤدي استمرار عدم قدرة حزب ما على الوصول إلى الحكم إلى تقلص دوره وضعفه، ما لم يدعم بواسطة عوامل أخرى، فقد يلجأ الحزب إلى توزيع المناصب الحزبية على أعضاء نخبته أو الالتزام بمبادئ أيديولوجية، وهكذا لا يشجع النمط الأول على وجود حزب معارض قوي، وقد تختفي المعارضة أو تتبنى مواقف راديكالية ومتطرفة في محاولة لاكتساب التأييد<sup>(٢)</sup>.

وبشكل عام يمكن القول بأن عملية التجنيد السياسي في الوطن العربي تعتمد في قوامها على مؤسسات أخرى أكثر فعالية في هذا المجال منها ما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية الأكثر تنظيماً وتمثيلاً للوحدة الوطنية، أو بدور القبائل والعشائر والأطر التقليدية الأخرى التي تلعب دوراً فعالاً في التجنيد السياسي وتوصيل القيادات إلى قمة السلطة في

١- إبراهيم فوزان عبد المقصود، الأحزاب السياسية على المستوى المحلي، في السيد غانم (محرر)، السياسة والنظام المحلي في مصر، ( القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥)، ص ٢٥٢.

٢- أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١٥.



كثير من البلدان العربية، هذا بالإضافة إلى الدور المميز للبيروقراطية الحكومية الذي تلعبه في إعداد القيادات وإيصالها إلى الحكم نتيجة ما تتمتع به من خبرة عملية وولاء للقائمين على السلطة.

كما تساهم الأحزاب في تنظيم عملية انتقال السلطة بالطرق المشروعة، فالنظام الحزبي المتعدد يعني وجود معارضة، مما يؤدي بالتالي إلى الحيولة دون انفراد رأي أو جماعة بالسلطة، ويبقى المجال مفتوحا نحو تداول السلطة وانتقالها إلى الأحزاب التي تحظى بتأييد الشعب في ظل نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات حرة ونزيهة، فحركة الأحزاب في انتقالها من مقاعد الأغلبية إلى مقاعد الأقلية في البرلمان، ثم محاولتها العودة ثانية إلى مقاعد الأغلبية يحقق عدم استبداد حزب معين أو فئة قليلة بالحكم أو احتكار السلطة، وحين انتقال السلطة من حزب إلى آخر سيكون الوضع ميسرا من خلال وجود قيادات مدربة وبرامج مدروسة قابلة للتنفيذ، لكن المتنبع لوضع الأحزاب العربية في هذا المجال نادرا ما يجد عملية انتقال السلطة بين الأحزاب الموجودة، فهناك في الغالب حزب واحد مسيطر هو حزب السلطة ودور الأحزاب الأخرى في مجال السلطة التنفيذية معدوم، والحالة الوحيدة التي تم انتقال السلطة فيها لأحزاب المعارضة نتيجة الانتخابات كانت حالة أحزاب المعارضة في المغرب بعد انتخابات ١٩٩٧ حيث فازت أحزاب المعارضة بأغلبية المقاعد داخل البرلمان، وتولت تشكيل الوزارة مع العلم بأن دور مجلس الوزراء يبقى محدودا إلى حد ما في ظل سيطرة الملك وهيمنته على القرارات الرئيسية في الدولة.

أما في بقية الدول حربية ذات التعددية الحزبية فلم يحصل أن استطاعت الأحزاب المعارضة إسقاط الحكومة أو المشاركة في الحكومات إلا في حالات محدودة<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: تجميع المصالح :

يقصد بها تحويل المطالب إلى بدائل لمسياسة عامة، وقد عبر البعض عن هذه الوظيفة بتعبيرات أخرى مثل صياغة للقضايا، أو تنظيم الإرادة أو صنع الرأي العام<sup>(٢)</sup>.

١- نظام بركات، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

٢- إيمان محمد حسن، مرجع سابق، ص ٢١.

ويستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال مؤتمراته الحزبية وتلقي الشكاوى والمطالب ويقوم بعملية موازنة ومساومة محاولاً التوصل إلى تسوية لهذه المصالح المختلفة في صورة اقتراح سياسات معينة، وتتعرض أهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة على استقرار الرأي العام، والتقليل من حجم التوتر في المجتمع، حيث تقوم بتحديد الآراء الفردية وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي للتنظيمي عليها، مما يكسبها سلطاناً ويقينا، فبدون الأحزاب يظل الرأي العام متقلبا ومتغيرا.

كما ترتبط هذه الوظيفة باستقرار النظام السياسي، حيث يتم التقليل من عبء المطالب على صانعي القرار وبالتالي الاستجابة لها بشكل فعال<sup>(١)</sup>، كما تساهم الأحزاب السياسية في تجميع المصالح والعمل على غرس قيم سياسية عامة في مواجهة التعددية الاجتماعية والثقافية خاصة في دول العالم الثالث، حيث تقوم الأحزاب بالتوفيق بين أكبر عدد من المواطنين وتجميعهم حول سياسات عامة، فالأفراد في الغالب مختلفون في اتجاهاتهم ومصالحهم ولا يستطيعون بمفردهم توحيد كلمتهم أو أفكارهم، فالأحزاب تقوم بالربط بينهم وتوجيههم نحو المصالح القومية، ومساهمة الأفراد في صنع القرارات الجماعية التي تهم كافة المواطنين<sup>(٢)</sup>.

#### خامسا : الشرعية السياسية :

اكتسب مفهوم الشرعية تفسيرات ومعاني شتى بتتويع الاتجاهات التي تصدت لتفسيره، ويمكن التمييز في شأن مفهوم الشرعية بين ثلاثة اتجاهات أساسية هي: الاتجاه القانوني، والديني، والسياسي.

فبالنسبة للاتجاه القانوني يمثلته أساتذة القانون والذين يعرفون الشرعية على أنها سيادة القانون، بمعنى أنه لا يمكن إعفاء السلطة للحكمة من الخضوع للقانون، ومن ثم أن تكون قرارات السلطة صحيحة وناغذة إلا إذا صدرت بناء على القانون وطبقا له، وبالتالي السلطة شرعية بخضوعها للقانون وبلتزامها به في أعمالها.

١ - أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

٢ - نظام بركات، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

أما الاتجاه الديني في تعريف للشرعية، فيرى أن للشرعية هي تنفيذ أحكام الدين، فالنظام الشرعي هو الذي يعمل على تطبيق قواعد الدين ويلتزم بها باعتبار أن الدين هو مجموعة القواعد والتعاليم التي أنزلها الله على عباده عن طريق الرسل لتنظيم أمور الأفراد، ولذلك يتعين الالتزام بها ليصبح النظام شرعياً.

وثمة اتجاه ثالث في تعريف الشرعية يلقي ترحيباً من علماء السياسة والاجتماع، ومزده أن الشرعية هي الطاعة السياسية، وبهذا المعنى تصبح الشرعية أساس السلطة وتبرير لقيامها، فهي موقف يشترك فيه الحكام والمحكومين في الاعتقاد بأن التوزيع القائم للسلطة ونتائج من قواعد وتنظيمات تصدر عن الحكومة كلها صحيحة، لذلك يصبح القبول من جانب أفراد المجتمع للنظام السياسي هو أساس شرعيته<sup>(١)</sup>.

وقد افترض "دال" أن القادة في موقع السلطة والتأثير يكافحون من أجل الحصول على الشرعية، وعندما يكون القائد مقبولاً شرعياً، فإنه يملك السلطة ويعمل السعي المتواصل للقادة من تحويل حكمهم إلى سلطة شرعية بدلاً من كان قائماً على الإكراه، لأن الحكم الشرعي يكون أكثر ثقة واستقراراً وكفاءة، فالنظام السياسي المستقر هو النظام الذي ينظر إليه الأفراد بوصفه شرعياً وفعالاً يمتلك القوة والمقدرة على إشباع مطالب وحاجات المجتمع كما يتوفر لديها لمرونة الكافية للتألوم والتكيف مع الظروف المتغيرة، وطبقاً "لدال" فإنه في حالة توافر الدرجة العليا من الشرعية، فإنه يكون من السهل على النخبة الحفاظ على السيطرة دون استخدام أي نوع من القوة<sup>(٢)</sup>، وعلى العكس كلما انخفضت الشرعية فبان استمرار الحفاظ على السيطرة يصبح معتمداً بدرجة كبيرة على الوسائل الاكراهية، أي أن القيادة تفرض سيطرتها وتعززها بالمرجح بين اكتساب الشرعية وبين التهديد باستخدام القوة<sup>(٣)</sup>.

١ - أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٢ - Robert Dahl, Political Development, (London: The Macmillan Press, 1977), p.12.

٣ - عبد العظيم محمود حنفي، تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠١)، ص ٣٤.

وتعتبر الأحزاب السياسية أداة هامة، بل وناجحة بشكل عام في توطيد أركان السلطة القومية التشريعية، فهي أدوات لكسب التأييد الشعبي، وأكثر مرونة من الجيوش أو البيروقراطيات، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية غالباً لتنظيم حزب سياسي.

ويصوغ " بستر " هذا الدور للأحزاب من خلال ثلاثة جوانب متكاملة هي، نشاط الأحزاب في تعظيم أو زيادة شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة، التي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن نشاط الأحزاب في تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار أيديولوجي محدد<sup>(١)</sup>.

ولقد اتجهت بعض النظم السياسية في الدول النامية إلى توظيف الأحزاب السياسية لخلق الرضا والقبول من جانب أبناء المجتمع واكتساب تأييدهم لسياسات النظام، الأمر الذي يوفر الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار النظام.

على أن أحد المؤشرات الهامة في التعرف على مدى شرعية النظام تتمثل في كيفية انتقال القيادة من شخص لآخر، وأيضاً من حزب لآخر، ففي حين تقدم الأمم المتقدمة ذات النظام الحزبي المستقر أمثلة متعددة للانتقال السلمي للسلطة من حزب إلى آخر، فإن تلك النقطة تمثل أحد المؤشرات الهامة على أزمة النظم الحزبية في البلاد النامية<sup>(٢)</sup>.

١ - أسامة الفوزلي حرب، مرجع سابق، ص ١٩٧ - ٢٠٢.

٢ - لمزيد من التفاصيل حول دور الأحزاب في تحقيق الشرعية، انظر: أسامة الفوزلي حرب، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٠٢.

## البُصْرَةُ الثَّانِيَّةُ

### عوامل التحول الديمقراطي وسماته في اليمن

تعتبر اليمن من بلدان الجنوب التي شهدت عملية تحول ديمقراطي من التنظيم السياسي الولاد - المؤتمر الشعبي العام في الشمال، والحزب الاشتراكي في الجنوب - إلى التعددية السياسية.

وقد شكل التحول الديمقراطي في اليمن تفرجاً لكل القوى الاجتماعية والسياسية في الممارسة العملية، وأصبح يشار إليه كونه فاصلاً بين نقطتين هامتين في تاريخ تطور وبناء الدولة في المجتمع اليمني الحديث والمعاصر، فالتحول الديمقراطي قد ترافق مع إعلان دولة الوحدة وشكل نقلة نوعية في طبيعة النظام السياسي اليمني والدولة، في التحول من الشمولية إلى التعددية ومن الشطرية إلى الوحدة، مما يعني أن اليمن حققت تحولاً سياسياً تدرج تحت تأثير الموجة الثالثة للديمقراطية التي اجتاحت العالم وإن كان لليمن خصوصيتها التي تميزت بها في عملية التحول.

وفي الواقع يبدو أن معظم العوامل الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في البلدان النامية بشكل عام تنطبق على عملية التحول التي شهدتها المجتمع اليمني، كما أن عملية التحول هذه لها سمات متعددة، ولكن كل ذلك في إطار من الهيمنة والسيطرة للسلطة التنفيذية.

ولذلك سوف نعنَى في هذا الفصل بدراسة خلفية وعوامل التحول الديمقراطي وسماته في اليمن، ولكن دراسة تلك النقاط لا تفك بمعزل عن الإطار التاريخي للتجربة الديمقراطية في اليمن، وهو ما يستلزم البدء في التعرض للإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية اليمنية.

ولهذا سينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية اليمنية.

المبحث الثاني : عوامل التحول الديمقراطي في اليمن.

المبحث الثالث : سمات التحول الديمقراطي في اليمن.

## المبحث الأول الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية اليمنية

كغيرها من البلاد العربية شهدت اليمن مولد الظاهرة الحزبية منذ منتصف الثلاثينيات، والتي ارتبطت في بدايتها بالحركة الوطنية اليمنية كمعارضة لنظام الحكم الإمامي في شمال اليمن، واتخذت لها أساليب تقليدية تتناسب مع طبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم حينذاك باستخدام أساليب القمع والتهديد فتحولت حركة النقد إلى حركة رفض للنظام، ولكنها كانت حركة غير منظمة، وكان المسجد أهم القنوات التي يعبر من خلالها أفراد حركة المعارضة .

وبتزايد القمع والاضطهاد اتجهت حركة المعارضة إلى العمل السري، وهنا اتخذت في عملها طابعاً تنظيمياً حيث تكونت الأحزاب السرية وعدد من الجمعيات الألبية والثقافية التي كانت تمارس عملاً سياسياً، وكان المستيريون من أبناء اليمن المؤسسين لتلك التنظيمات والذين تلقوا تعليمهم في بعض البلدان العربية يلعبون أدواراً هامة من أجل تغيير النظام السياسي.

ولما كان النظام الإمامي يرفض تكوين أي تنظيم حزبي أو نقابي حتى لو كان موالياً له، فقد تأسست الكثير من الأحزاب السياسية التي أعلن عن تأسيسها في مدينة عدن (المستعمرة البريطانية عندئذ)، ولم يكن الوضع يختلف كثيراً في جنوب اليمن إلا من حيث تطور مدينة عدن كميناء تجاري يخدم الإمبراطورية البريطانية وبما كانت تتميز به من هامش في الحرية ساعد على نشأة معظم الأحزاب .

ويمكن للنظر إلى النظام السياسي اليمني من خلال المراحل التالية :

**أولاً: مرحلة ما قبل قيام ثورة ١٩٦٢ في الشمال والاستقلال ١٩٦٧ في الجنوب :**

مع ظهور أفكار التحديث في اليمن برزت الظاهرة الحزبية والتي منعت عدن المكان المناسب والملائم لنشاطها و إصدار صحفها بفعل قيام بعض عناصر الحداثة

ووجود شيء من المناخ السياسي الذي كان له أكبر الأثر على الجنوب والشمال اليمني معا<sup>(١)</sup>.

#### ١- نشأة الأحزاب السياسية في شمال اليمن:

تسلم الإمام يحيى بن حميد الدين السلطة من الأتراك العثمانيين بعد خروجهم من اليمن على إثر هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وظلت الأحزاب السياسية محسومة من العمل خلال العهد الإمامي، وقد بدأت حركة المعارضة اليمنية للحكم الملكي ذات المحتوى السيلسي والفكري شبه المنظم بعد عام ١٩٣٤ بتأسيس عدد من الجمعيات والمنظمات السرية مثل هيئة النضال ١٩٣٥<sup>(٢)</sup>، والجمعية الأدبية ومحبي الأدب في ١٩٣٦<sup>(٣)</sup>، وجمعية المشايخ بتعز وجمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(٤)</sup> وجمعية الإصلاح ١٩٤٤<sup>(٥)</sup>، وكان النشاط السياسي لهذه الجمعيات يهدف إلى إصلاح النظام القائم وتعديله<sup>(٦)</sup>، إلا أن اضطهاد الإمام للمطالبين بالتغيير دفعهم إلى اللجوء إلى عدن التي وجدوا فيها ملاذاً ومستقراً لعدد كبير من عمال وتجار وأبناء المناطق الشمالية، فأضحت عدن منطلقاً لممارسة نشاطهم السياسي من خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية التي أسسوها أو الانخراط في التنظيمات السياسية والنقابية التي كانت قائمة.

وقد جسد ذلك للنشاط وحدة الحركة الوطنية اليمنية عندما امتزجت فيها مهمة مقاومة نظام حكم الإمامة في الشمال من جهة ومكافحة الوجود الاستعماري البريطاني في الجنوب من جهة أخرى.

١- Foad, Alsalahi, The Future Of Party Politics in Yemen, Yemen Times, Issue 7, 22- 16, February 1998.

٢- أحمد قايد الصاوي، حركة المعارضة اليمنية، (بيروت: دار الأدب، ١٩٨٣) ص ٢٤١.

٣- إيلينا جلوبفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ترجمة، قايد طريوش، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢) ص ١٦٩-١٧٠.

٤- المرجع السابق، ص ١٧٢.

٥- القاضي عبد الله عبد الوهاب الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، (بيروت: منشورات المدينة، ١٩٨٦، ط ٣) ص ١٨٤.

٦- عبد العزيز الكميم، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية واقع التشريع وأبعاد الممارسة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠) ص ١٦.



ومن هذا المنطلق تأسس أول حزب شمالي في عدن وهو حزب الأحرار اليمني ١٩٤٤<sup>(١)</sup> عندما انتقلت إليه بعض عناصر المعارضة هرباً من النظام الحاكم<sup>(٢)</sup>، وقد تغير اسمه في ١٩٤٦ إلى للجمعية اليمنية الكبرى<sup>(٣)</sup>، ثم في عام ١٩٥١ تأسس الاتحاد اليمني في محاولة لتشكيل تنظيم سياسي جديد يجمع أطراف المعارضة فتم التقدم بتأسيس نادر اجتماعي ثقافي أطلق عليه النادي اليمني<sup>(٤)</sup>، وقد لجأت التنظيمات السابقة إلى أساليب مستدرجة في مناوأة نظام حكم الإمام يحيى ثم الإمام أحمد غير أنها في معارضتها تلك استمدت أسسها من منطلقات دينية إصلاحية<sup>(٥)</sup>.

وفي عام ١٩٦١ تأسس تنظيم للضباط الأحرار<sup>(٦)</sup>، من العناصر العسكرية التي درست في الخارج أو تخرجت من المدارس العسكرية في المملكة المتوكلية اليمنية وجاء تكوينها معاصراً ومتأثراً بعوامل خارجية<sup>(٧)</sup>، ويرجع الفضل لأعضاء التنظيم في التخطيط

---

١- لمزيد من التفاصيل حول نشأة حزب الأحرار اليمني، انظر، عبد الله الذيفاني، الاتجاه القومي في حركة الأحرار اليمنيين ١٩١٨-١٩٤٨، (صنماء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٩) ص ٩٩-١٠٣.

٢- كان من ضمن الشخصيات الوطنية التي لجأت إلى عدن، محمد محمود الزبيري، وأحمد محمد نعمان اللذان قاما بتأسيس أول تنظيم سياسي معارض لحكم الإمام يحيى ١٩٤٤، انظر، سعيد الجناحي، الحركة الوطنية من الثورة إلى الوحدة، (صنماء: مركز الأمل، ١٩٩٢) ص ٦٢، سيد مصطفى سالم، "حركة الإصلاح في اليمن"، مجلة الحكمة اليمنية مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ١٩٧٦ (ص ١٦٣). الهام سنان، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨-١٩٩٣) دراسة تحليلية، (صنماء: كتاب التراث، ١٩٩٤) ص ١٢٥.

٣- سمير القينلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير منشورة، (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٢، جلوفسكايا إيلينا، مرجع سابق، ص ١٣٦، سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٦٥.

٤- أحمد جابر غيف، الحركة الوطنية في اليمن، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢ ط ١)، ص ٣٠١-٣٠٣.

٥- الهام مانع، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٦- لمزيد من التفاصيل حول نشأة وأهداف التنظيم، انظر، سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

٧- مثلت مصر الناصرية ودعماً للحركات السياسية المناوئة لأنظمة الحكم وكان ارتباط التنظيم بالنظام المصري وتسميته معه ثروة الحاسم في الدفع باتخاذ خطوات عسكرية لإزالة النظام.

والتنفيذ لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وإنهاء حكم الإمامة وكان التنظيم موهلاً لأن يشكل تنظيماً قائداً للسلطة بعد الثورة لكن تلاشى دوره نتيجة لتخلي الضباط الأحرار عنه<sup>(١)</sup>.

بيد أن ظهور الأحزاب بشروطها المتعارف عليها يرجع إلى نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات بقيام أحزاب قومية وأمية كتتنظيمات سياسية حقيقية وذات تأثير فكري وتنظيمي على قطاعات واسعة في المجتمع وذلك بقيام هذه التنظيمات السياسية في عدن وفروعها السرية في الشمال<sup>(٢)</sup>.

فقد تأسس فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في الشمال في ١٩٥٨ وذلك من العناصر الطلابية الدارسة في سوريا والعراق ومصر<sup>(٣)</sup>، أما حركة للقوميين العرب فقد تأسس فرعها في الشمال في ١٩٥٩ وتختلف عن غيرها من التنظيمات الحزبية التي امتدت من الجنوب في أن فرعي الحركة في الشمال والجنوب خضعا لقيادة موحدة موزعه بين الإقليمين<sup>(٤)</sup>، واستطاعت الحركة القومية في اليمن أن تنشئ لأول مره في تاريخ اليمن الحديث أحزاباً جماهيرية، فقد كانت الأحزاب اليمنية حتى منتصف الخمسينيات نظروف ذاتية وموضوعية أحزاباً نخبوية<sup>(٥)</sup>، وبصفة عامه فإن الوضع في الشمال لم يكن مهياً لتقبل قيام أحزاب عقائدية علنية وبدا العمل السري بديلاً مناسباً لها.

## ٢- نشأة الأحزاب السياسية في الجنوب:

ثمة اختلاف بين موقفي نظام الحكم الملكي وسلطات الاستعمار البريطاني في شمال اليمن وجنوبه بخصوص تكوين التنظيمات السياسية والحزبية، ففي الوقت الذي عرف فيه

١ - سعيد الجناحي، صحيفة الأسبوع (صنماء)، عدد ٩٠، ٢٠ / ١١ / ١٩٩٨.

٢ - محمد احمد علي، "التعددية السياسية في اليمن بين الضرورة والمخاطر"، صحيفة الثوري (صنماء)، ع ١٤٥٨، ١ / ١ / ١٩٩٧.

٣ - الهام مائع، مرجع سابق، ص ١٤٤.

٤ - المرجع السابق، ص ١٤٥.

٥ - لمزيد من التفاصيل حول نشأة الحركة القومية في اليمن وتطورها، انظر: عادل الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٨)، ص ١٠٩-١٦٠.

جنوب اليمن في ظل الحكم الأجنبي هذه الظاهرة، حرم منها الشمال في ظل الحكم الإمامي، لذا كانت مدينة عدن الأرضية الصلبة التي تكونت عليها التنظيمات السياسية التي قادت حركة التحرر الوطني ضد حكم الإمامة في الشمال وحكم الاستعمار في الجنوب، وهو الأمر الذي جسد وحدة العمل الوطني ووحدة القضية الوطنية.

وتعتبر الجمعية الإسلامية أول تنظيم سياسي تكون في عدن في ١٩٤٩<sup>(١)</sup>، وبعدها تأسست الجمعية العنقية في نفس العام التي استطاعت استقطاب عددا من العدنيين باعتبارها أول تنظيم سياسي واضح الأهداف وكان شعارها أن عدن للعدنيين وطالبت باستقلالها<sup>(٢)</sup>، وفي عام ١٩٥٠ تم تأسيس رابطة أبناء الجنوب العربي التي تأسست كرد فعل على التيار الانفصالي الذي تبني مطالب انفصالية مناطقية وقد دعت الرابطة إلى وحدة الجنوب واستقلاله ولم تنقل مطالبها إلى وحدة الجنوب بالشمال<sup>(٣)</sup>.

وفي الفترة من ١٩٥١-١٩٦٣ بدأت حركة ائتد القومي العربي وعلى إثر ذلك تكونت أحزاب بفعل عوامل ومتغيرات داخلية مثل:

- الجبهة الوطنية للمتحدة التي تأسست على إثر توحيد رابطة أبناء الجنوب العربي والجمعية العنقية، وذلك على إثر مقاطعتهم لانتخابات ١٩٥٥ التي منعت اليمنيين من أبناء الشمال المقيمين في عدن من ممارسة حقهم الانتخابي<sup>(٤)</sup>، وحزب الشعب العربي الاشتراكي، الذي تأسس في يوليو ١٩٦٢ وقد تحدد برنامجه في مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تعد مزيجا من المبادئ القومية والاشتراكية<sup>(٥)</sup>.

---

١ - أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨، ط١) ص ٧٧، شاكر الجوهري، الصراع في عدن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ط١) ص ٥٠، عادل رضا، تطور مسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطي، (القاهرة: دار النصر للطباعة، ١٩٧١) ص ٧٥.

٢ - سعيد الجناهي، مرجع سابق، ص ١١.

٣ - الهام مائع، مرجع سابق، ص ٥٢، عادل رضا، مرجع سابق، ص ٩٠، شاكر الجوهري، مرجع سابق، ص ٥٢.

٤ - فضل عبدلي، التحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩٠-١٩٩٥، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦) ص ٤٨.

٥ - الهام مائع، مرجع سابق، ص ٦٣.

وهناك أحزاب تكونت بفعل عوامل ومتغيرات خارجية مثل:

- حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في عدن في عام ١٩٥٦ وتكون من خلال العناصر الطلابية التي تأثرت بالفكر البعثي أثناء دراستها في العراق وسوريا ومصر، وعمل إلى نهاية الخمسينيات كتنظيم سري ثم تحول إلى العلنية في بداية الستينيات وقد تضمنت دعوته الربط بين المطالبة بالتححر من الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن ولقضاء على النظام الامامي في شماله<sup>(١)</sup>.

- حركة القوميين العرب، التي تأسست عام ١٩٥٥ وتعد امتدادا لحركة القوميين العرب الأم التي نشأت في بيروت في نهاية الأربعينيات، وقد استطاعت حركة القوميين العرب مد تأثيرها الفكري إلى المناطق الريفية والقيائل إضافة إلى تواجدها بين الأوساط العمالية والطلاب، وقد وجدت لها قاعدة تأييد جماهيرية كبيرة نتيجة لتبنيها فكرة الكفاح المسلح .

- الاتحاد الشعبي الديمقراطي، الذي تأسس في العام ١٩٦١ وتم إعلان ميثاقه الوطني الذي يعتبر أول وثيقة تسترشد بالفكر الماركسي ونظرية الاشتراكية العلمية، ويعتبر أول تنظيم يعني اتخذ من الاشتراكية العلمية أساسا لمبادئه ومفاهيمه الفكرية<sup>(٢)</sup>.

وبعد مرور ما يقارب عقدين من بداية تأسيس ونشاط تلك الأحزاب أفرزت تلك المرحلة سقوط وانتهاء بعض التنظيمات إما بشكل نهائي مثل الأحزاب التي ثبت تعاونها مع الاستعمار أو فقدت مواقعها في صفوف الحركة الوطنية نظرا لمعارضتها ومواقفها المترددة من قضية إعادة تحقيق الوحدة .

ومن العوامل التي حدثت من فاعلية ونشاط تلك الأحزاب السياسية ذات الاتجاه الوطني والقومي في المرحلة السابقة لتبني الكفاح المسلح وسيلة لمقاومة الاستعمار، أن

١- علي الصراف، اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ( لندن: دار رياض الريس، ١٩٩٢ ) ص ١٦٥.

٢- أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، (بيروت: دار الصداقة، ط ١٩٩٢، ١)، ص ١٧٩، ثريا منقوش، قضايا تاريخية وفكرية من اليمن، (دمشق: دار الكرمل، ١٩٧٩)، ص ٢٢٥ .

سلطات الاحتلال لم تترك سوى هامش ضئيل من الحرية لتأسيس الأحزاب وممارسة نشاطها بما لا يتجاوز حدود الإضرار بمصالحها، ومن جهة أخرى شجعت السلطات البريطانية إنشاء عدد كبير من الأحزاب بهدف تشتيتها والحد من فاعلية تجمعها في كيانات موحدة ومنظمة<sup>(١)</sup>.

وقد أفضت تلك الإجراءات إلى بروز تنظيمات متعددة الأفكار والمصالح مع نوافر قدر من الاتفاق بين الاتجاهات المختلفة، ولا سيما فيما يتصل بهدف مقاومة الاستعمار وتحقيق الاستقلال، إلا أن أسلوب نضالها لم يتجاوز الوسائل التقليدية المتمثلة في تقديم العرائض والاحتجاج وتوزيع المنشورات والإضراب والمظاهرات.

وفي الأول من أكتوبر ١٩٦٣ تبنت الحركة الوطنية أسلوباً مغايراً للتعامل مع سلطات الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن وهو أسلوب الكفاح المسلح، وقد بذلت جميع الجهود لتجميع غالبية التيارات والأحزاب السياسية في إطار جبهة وطنية واحدة، ففي ٩ أغسطس ١٩٦٣، أعلن عن قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، وقد تكونت من خلال اندماج سبعة تنظيمات سرية<sup>(٢)</sup>، ثم انضمت إلى الجبهة ثلاثة تنظيمات أخرى<sup>(٣)</sup>، ولعل أهم ما يميز الجبهة القومية في سرعة انتشارها وتزعمها للحركة الوطنية سياسياً وشعبياً التالي:

- اتخاذها من المواجهة المسلحة للاستعمار البريطاني أداة لتحركها وإعلانها بدء الكفاح المسلح.

- استطاعت الجبهة التحرك والتغلغل بين الفئات والتنظيمات المختلفة<sup>(٤)</sup>.

١- عبد العزيز الكليم، مرجع سابق، ص ٢١.

٢- هذه التنظيمات السرية هي: الجبهة الناصرية، وحركة القوميين العرب في جنوب اليمن، والمنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، والجبهة الوطنية، والتشكيل السري للضباط والجنود الأحرار، وجبهة الإصلاح البافعية، وتشكيل القبائل، فطر أحمد عطية المصري، مصدر سابق، ص ١٤٥.

٣- انضمت إلى الجبهة في نهاية عام ١٩٦٣ هي: منظمة الطلائع الثورية بحدن، ومنظمة شباب المهرة، والمنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل.

٤- مستوى الفئات والتنظيمات المدنية (عمال، طلبة، قطاع نسائي)، المستوى العسكري والأمني (الجيش والأمن العام)، والمستوى القبلي. انظر في ذلك، الهام مانع، مرجع سابق، ص ٨٧.

وقد امتنع عن المشاركة في الجبهة القومية للتطهيرات السياسية التي لم يتحدد لديها الاقتناع بوسيلة للكفاح المسلح، مثل رابطة أبناء الجنوب العربي، وحزب الشعب الاشتراكي<sup>(١)</sup>.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في الاتجاه نحو إقامة تجمع يضم القوى السياسية التي كانت خارج إطار الجبهة القومية والتي كانت تميل إلى تبني الأسلوب السلمي كوسيلة للحصول على الاستقلال ، أما أبرز هذه العوامل فهي، إحساس تلك القوى بخطورة تنامي دور الجبهة القومية على المستوى الداخلي والخارجي، على حساب مكانتها وتأثيرها في أوساط الحركة الوطنية بعد أن أصبحت شبه معزولة ومهمشة، فضلاً عن أن الموقف العربي كان يميل في تلك المرحلة إلى توحيد قوى التحرر الوطني في جنوب اليمن في كتل واحد<sup>(٢)</sup>، وفي ١٩٦٤/٧/٣٠ تكونت منظمة التحرير، من كل من حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب العربي وهيئة تحرير الجنوب اليمني المحتل وشخصيات من السلاطين والمشايخ<sup>(٣)</sup>، ولم تتمكن الأطراف المجتمعة من الإعلان صراحة وبوضوح عن تبنيها لأسلوب الكفاح المسلح<sup>(٤)</sup>، ولم يستطع التنظيم تحقيق الأهداف المحددة له، لذلك ففي ١٣ يناير ١٩٦٦، وإثر مفاوضات سرية بإشراف من القيادة المصرية في القاهرة وصنعاء وتعزز أعلن عن اندماج الجبهة القومية ومنظمة التحرير في إطار تشكيل جديد أطلق عليه اسم (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل)<sup>(٥)</sup>، ولكن في تاريخ ١٢ شباط /

١- عبد العزيز الكعبي، مرجع سابق ص ٢٢.

٢- تبتت الجامعة العربية عقد مؤتمر وطني للجنوب اليمني المحتل في ١٩٦٤/٧/٥ دعا فيه الأمين العام للجامعة، ضرورة وقوف جميع القوى الوطنية في جنوب اليمن صفا ولحدا لمواجهة الاستعمار، وجاءت قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني (أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ مؤيدة لجهود الجامعة في جمع كل القوى الوطنية في جنوب اليمن المحتل في تنظيم واحد، فطر ، علي الصراف ، مرجع سابق، ص ١٧٨.

٣- محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب ، نشأة ، التطور، المصائر، (دمشق: للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧) ص ٣٦٦.

٤- سعيد الجناحي، السبيل إلى الثورة ١٤ أكتوبر اليمنية، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣) ص ٦٦-٦٨.

٥- لمزيد من التفاصيل فطر: علي الصراف، مرجع سابق، ص ١٨٠.

فبراير/ ١٩٦٦ أعلنت الجبهة القومية انسحابها من جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل<sup>(١)</sup>، وقد أدى ذلك إلى صراع مسلح بين الجبهة القومية وجبهة التحرير في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧، وتشيرين الثاني/نوفمبر/ ١٩٦٧ انتهى بسيطرة الجبهة القومية على الموقف بعد انحياز الجيش إلى جانبها، وأعلنت أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب، لتنفرد بالتفاوض مع الحكومة البريطانية، في ٢١-٢٨/نوفمبر تشيرين الثاني ١٩٦٧ على الاستقلال وتسلم السلطة، وفي يوم ٣٠/١١/١٩٦٧ أعلنت قيادة الجبهة عن تأسيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: التنظيمات الحزبية بعد ثورة ١٩٦٢ في الشمال والاستقلال ١٩٦٧ في الجنوب:

اتجهت للدولة الوطنية بعد الثورة في كلا شطري اليمن إلى إعلان أهدافها التي تضمنت بناء دولة حديثة وإلغاء التمييز بين الطبقات وإقامة حكم محلي ديمقراطي وإتاحة الحريات العامة لكل أفراد المجتمع<sup>(٣)</sup>، بقدر كبير من الخطاب السياسي في الأيام الأولى لتسياس الثورة إلا أن للنصوص القانونية<sup>(٤)</sup> والديمقراطية قيدت كثيراً من الحريات وحظرت العمل الحزبي بشكل صريح وأصبح أهم ملحق لتعامل الدولة (التي تم انتخابها في كلا شطري اليمن) مع للتنظيمات الحزبية هو الإزدواجية بين الخطاب السياسي للرسمي وبين الممارسة العملية، بين الإدعاء بإقامة دولة للنظام والقانون، والممارسة التي ترتبط بالعلاقات الشخصية والقبلية.

ولم تكنف النظم الحاكمة بحظر ممارسة أعمال الأحزاب بل أنها لجأت إلى تصفية كثير من رموزها وتشويه تاريخها، ومن جانب آخر ذهبت لتخبس الحاكمة إلى الحوار

١- لمزيد من التفاصيل، انظر، الهام مائع، مرجع سابق، ص ٩٣-١٠٢.

٢- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص ٢٦.

٣- نص على ذلك الهدف الثالث والرابع من أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

٤- نصت المادة (٢٧) من دستور ١٩٧٠ في شمال اليمن على أن الحزبية بجميع أشكالها محظورة، ونصت المادة (٢) من دستور ١٩٧٨ في الجنوب على وحدانية الحكم للحزب الاشتراكي اليمني باعتباره القائد والموجه للمجتمع والدولة، وقبل ذلك نصت الفقرة الثانية من وثيقة إعلان استقلال الجنوب على أن الجبهة القومية هي التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية.

السري- غير المعلن للنتائج والأهداف - مع الأحزاب المعارضة مما يعني ذلك اعترافاً رسمياً من الدولة بتلك الأحزاب واعترافاً بحجمها وفاعليتها في المجتمع وهدف النخب من ذلك هو رفع تآكل شرعيتها وخلق نوع من الاستقرار السياسي ومحاولة بناء مؤسسي لجهاز للدولة.

وقد قدمت النخب الحاكمة في الشمال تبريرات مضللة وغير منطقية من أجل تأكيد رؤيتها لنفسها السعيد الحزبي بدءاً من القول أنه (لا مكان للحزبية في اليمن)<sup>(١)</sup>، وأن الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة<sup>(٢)</sup>، وأن الحزبية تعني التشرذم وخلق التكتلات والصراعات الضارة<sup>(٣)</sup>، وأن بلادنا ترفض الحزبية تحت أي مسمى أو قناع لأنها تقوم على أساس عمالات خارجية<sup>(٤)</sup>.

علامة على ذلك أضاف الحزب الحاكم في الجنوب أنه القائد والموجه للمجتمع والدولة، وأنه وحده الذي يحدد الأفق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للدولة<sup>(٥)</sup>.

وهكذا اتفق النظامان الحاكمان في شطري اليمن على وحدة سلطة الدولة ونفي التعدد السياسي والحزبي واختلفاً في تبني الأيديولوجيات المتناقضة الاشتراكية في الجنوب والرأسمالية والقبيلة في الشمال وتجهت كلتا النخبتين الحاكميتين في الشطرين إلى تدعيم قسيم الممارسة السياسية التقليدية وإعادة إنتاج للقبيلة ومنظومة القيم والتقاليد المحددة في مقابل للقمع والسيطرة لمؤسسات المجتمع المدني الحديثة خاصة الأحزاب السياسية، والتدخل الكامل في تسيير المنظمات النقابية وربطها بالحزب الحاكم<sup>(٦)</sup>.

١- حديث الرئيس عبد الله السلال ١٩٦٧/٦٢، أول رئيس لشمال اليمن، صحيفة الثورة، صنعاء، ٧/٤/١٩٧٢.

٢- حديث الرئيس عبد الرحمن الأرياني ١٩٩٧٤-٦٧، ثاني رئيس لشمال اليمن، صحيفة الثورة، صنعاء، ١٩٧٢/٧/٤.

٣- حديث الرئيس إبراهيم الحمدي ٧٤-٧٧ ثالث رئيس لشمال اليمن، صحيفة أضواء اليمن، ع ٣٢، مارس ١٩٧٥.

٤- حديث الرئيس علي عبد الله صالح، خامس رئيس لشمال اليمن، صحيفة للصحة، صنعاء ٦/٦/١٩٨٥.

٥- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ١٩٧٨.

٦- فؤاد الصلاحي، مرجع سابق، ص ١٢٣.



ويمكن إبراز أهم الأحزاب والمنظمات التي كانت تعمل في الشطرين كما يلي:

#### ١- التنظيمات السياسية الرسمية:

##### (أ) المؤتمر الشعبي في الشطر الشمالي:

بدأ الاتجاه نحو إيجاد تنظيمات سياسية رسمية سواء كان اسمها اتحاداً سياسياً أو مكتباً سياسياً عام ١٩٦٤ وهي عبارة عن تنظيمات بديلة للأحزاب السياسية ، فقد تكون أول تنظيم رسمي في يناير ١٩٦٤، ورأسه المشير (عبد الله السلال)، وتلا ذلك تشكيل تنظيم سياسي (الاتحاد اليمني) في ٢٦/٢/١٩٧٣ في عهد الرئيس (عبد الرحمن الارياني) استمر نشاطه حتى عام ١٩٧٤<sup>(١)</sup>، وتم حله بعد حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ بقرار من القيادة الجديدة (الرئيس إبراهيم الحمدي) الذي عمد إلى تبني صيغة اللجنة العليا للتصحيح في ٥ أكتوبر ١٩٧٥ .

وفي العام ١٩٨٢ أوجدت للقيادة السياسية الحالية أدوات أكثر شمولية وجدية كالمؤتمر الشعبي العام الذي تأسس بانعقاد مؤتمره الأول خلال الفترة ٢٩- أغسطس ١٩٨٢<sup>(٢)</sup>، كصيغة تنظيمية لأملوب للعمل السياسي في الشطر الشمالي من اليمن في ظل حظر الحزبية، ومثل قيامه في ظل ظروف وواقع الشطر الشمالي في مطلع الثمانينات إلى سد حالية الفراغ السياسي الذي واجهته كل القيادات اليمنية السابقة في ظل حظر الحزبية<sup>(٣)</sup>، وكذلك استيعاب الصراعات السياسية في إطار مؤسسي معترف به<sup>(٤)</sup>.

١- عبد الكريم الخطيب، ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ( جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ٢٤٣.

٢- المحضر التبريري عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، (صنعاء: ملعة مر للجنة الدائمة، ١٩٨٤)، ص ٨٧.

٣- محمد إبراهيم الطوسة، " لتحديث السياسي في اليمن الشمالي "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ( الكويت: ع ٣٥، السنة التاسعة، ١٩٨٣)، ص ١٦٢.

٤- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٤٦.

وقد ضم في إطاره مختلف القوى والتيارات السياسية التي التقت في لجنة الحوار الوطني<sup>(١)</sup>، التي قادت نتائج أعمالها إلى إقرار الميثاق الوطني ( الإطار النظري والفكري للمؤتمر الشعبي العام) في صيفته النهائية<sup>(٢)</sup>، وقد حدد برنامج العمل السياسي ماهية المؤتمر الشعبي العام (بأنه أسلوب للعمل السياسي يضم ممثلين عن الشعب بمختلف فئاته الوطنية ضمن منهج فكري عام يحدده الميثاق الوطني)<sup>(٣)</sup>.

وقد ضم المؤتمر أغلب الواجهات والتيارات السياسية والعلماء والمشايع والتجار والمثقفين والمستقلين والضباط والكثير من الشخصيات الحكومية<sup>(٤)</sup>، وقد أسفرت أعمال المؤتمر عن إصدار مجموعة من القرارات والتوصيات من أهمها، إقرار الميثاق الوطني في صيفته النهائية واعتماده منهجا فكريا للعمل الوطني في شتى المجالات، وانتخاب الرئيس علي عبد الله صالح أمينا عاما للمؤتمر، وإقرار استمرارية المؤتمر الشعبي العام ليكون أسلوبا للعمل السياسي، على أن يعاد تكوينه كل أربع سنوات<sup>(٥)</sup>.

وقد كان حشد كل الفعاليات السياسية والاجتماعية في هذا الإطار يهدف أساساً إلى إيجاد الاستقرار السياسي في شمال اليمن وإعطاء نوع من الحرية والمشاركة السياسية

١- تشكلت لجنة الحوار الوطني من ٥٠ عضواً ممثلين للتيارات السياسية والفكرية في ١٩٨٠، بما في ذلك عناصر من الجبهة الوطنية ( التي كانت تشكل معارضة سياسية وعسكرية للنظام، انظر في ذلك:

Robert D. Burrowes, " The Yemen Arab Republic and the Ali Abdallah Salih Regime ", Middle East Journal, Vol.139, No. 3, 1985, p288.

٢- تم طرح مشروع الميثاق الوطني في أوساط المثقفين لمناقشته، ثم طرح على المواطنين في صورة استمارة استبيان، ثم صيغ في صورته النهائية وقر في المؤتمر العام الأول خلال الفترة من ٢٤-٢٩/ ١٩٨٢، لمزيد من التفاصيل حول إقرار الميثاق الوطني وخطوته فطر، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، (صنعاء: لجنة لادامة، ١٩٨٢) ص ٢٥١.

٣- عبد الملك سعيد، تطور تجربة لتنظيم السياسي في الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة أيلول ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (لمغرب: جامعة الملك محمد الخامس، كلية العلوم القانونية، الرباط ١٩٨٩) ص ١٧٤.

٤- بلقيس أبو أصبح، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨-١٩٩٠، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩) ص ١٠٨.

٥- سعيد الجناحي، المؤتمر الشعبي العام من صيغة الواحد لكل إلى التنافس الحزبي، صحيفة ٢٦ سبتمبر، ع ٦٥٦، ٢٢ يونيو ١٩٩٥.

لكل قوى المجتمع. وقد اتخذت السلطة في صنعاء أسلوباً جديداً في التعامل مع الحركات الاجتماعية، اتسم بالميل إلى الاحتواء بدلاً من القمع فأتاحت السلطة للحركة القومية (البعث - الناصريون) فرصة العمل السياسي من خلال تكوينات المؤتمر الشعبي العام. بل وتغاضت السلطة عن النشاط التنظيمي المستقل لتنظيمات الحركة القومية<sup>(١)</sup> وقامت بإنشاء لجنة للحوار الوطني من مختلف القوى الاجتماعية والعناصر الوطنية، وكان الهدف منها بدء الحوار بين الدولة ومختلف القوى الاجتماعية التي تعمل خارج جهاز الدولة<sup>(٢)</sup>، ولكنه لم يسمح لتلك القوى بالعلنية لأن الحزبية محظورة وفقاً لمستور الدولة ولأن في الحزبية إضراراً بالمصلحة الوطنية<sup>(٣)</sup>.

#### (ب) الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب:

تأسس الحزب الاشتراكي اليمني بانعقاد مؤتمره الأول خلال الفترة من ١١-١٣ أكتوبر ١٩٧٨<sup>(٤)</sup> معبراً عن الصيغة الأخيرة لحالات الاندماج التنظيمي بين فصائل الحركة الوطنية الذي بدأته حركة القوميين العرب باندماجها مع مجموعة من القوى السياسية في أغسطس ١٩٦٣، في إطار تنظيمي واسع باسم الجبهة القومية، في أكتوبر ١٩٧٥ دخلت الجبهة قومية في اندماج تنظيمي مع كل من حزبي الطليعة الشعبية واتحاد الشعب الديمقراطي تحت اسم التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية<sup>(٥)</sup>، ليشكل بتوحيده مع

١ - عادل لشرجي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

٢ - Robert D. Burrowes, The Yemen Arab Republic The politics of development, (London: Croom Helm, 1987), pp. 111-112.

لمزيد من التفاصيل حول مشاركة التنظيمات السياسية في لجنة الحوار الوطني وعضوية المؤتمر العام الأول، والتكوينات التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام، انظر، سعيد الجناحي، الحركة الوطنية، مصدر سابق، ص ٥٣٣-٥٤٠.

٣ - Charles, Dumbar, The Unification Of Yemen Process, politics and Prospects: The Middle East Journals Vol46, No.3, 1992.PP.457-475.

٤ - التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨) ص ٥٥.

٥ - الجبهة القومية- التنظيم السياسي الموحد- وثائق المؤتمر التوحيدي، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦) ص ٤٩.

التنظيمات اليسارية المبررة العاملة في الشطر الشمالي (آنذاك) الحزب الاشتراكي اليمني<sup>(١)</sup>.

وانطلق الحزب من تسميته بالاشتراكي اليمني من أن هدفه الرئيسي هو مواصلة الاشتراكية العلمية على الأرض اليمنية<sup>(٢)</sup>، وقد أقر المؤتمر الأول نظاماً داخلياً اعتمد في بناء تنظيماته أسس ومبادئ الماركسية اللينينية ، فجاءت هياكله وتكويناته الداخلية على غرار بنية الأحزاب الماركسية التي انتشرت في العالم ولاسيما الشيوعي السوفييتي<sup>(٣)</sup>، وتم انتخاب أعضاء هيئته القيادية، حيث تم انتخاب أعضاء المكتب السياسي وأربعة أعضاء لمكثارية اللجنة المركزية<sup>(٤)</sup>.

وفي أكتوبر ١٩٨٠ عقد الحزب مؤتمراً استثنائياً حيث تولى قيادته (علي ناصر محمد) بعد أن أطاح بعبد الفتاح إسماعيل سلمياً في أبريل من نفس العام ونفاه إلى موسكو<sup>(٥)</sup>، وفي أكتوبر ١٩٨٥ عقد مؤتمره العام الثالث ونجح فيه جناح علي عنتر في استصدار قرار بعودة عبد الفتاح إسماعيل مرة أخرى إلى الحزب بعد خمس سنوات من المنفى في موسكو، والذي ارتبطت عودته بانقسامات حادة داخل الحزب انتهت بالمواجهة الدموية العنيفة في ١٣ يناير ١٩٨٦ وراح ضحيتها العديد من قياداته وألاف المواطنين ولجوء علي ناصر محمد وأتباعه إلى صنعاء<sup>(٦)</sup>.

---

١ - هذه الأحزاب هي : الحزب الديمقراطي الثوري، وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي، ومنظمة المقاتلين الثوريين، وحزب العمل اليمني، وحزب الطلبة الشعبية، والتي سبق توحيدها في إطار حزب الوحدة الشعبية، انظر، أحمد الصباد ، مرجع سابق، ص ٤١٣-٤١٤، الهام مانع، مرجع سابق، ص ١٧٢، سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

٢- وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، أكتوبر ١٩٧٨.

٣- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص ١٦٠.

٤- علي الصراف، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

٥- خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٧) ص ٥٩.

٦- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٥١.

## ٢- الأحزاب السرية ( أحزاب المعارضة):

### ( أ ) الأحزاب السرية في الجنوب:

ظهرت الأحزاب السياسية المعارضة لنظام الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن منذ تسلم الجبهة القومية مهام السلطة في عام ١٩٦٧ وما تلا ذلك من عمليات إقصاء شخصيات متعددة أعتبرت من رموز النظام القديم، وكل للمنظمات المعارضة اتخذت من خارج اليمن مقراً لها لاستحالة التواجد في الداخل، وقد شكلت القوى والمنظمات المعارضة جبهة واحدة ضمتهم في إطار تنظيم واحد سمي بالتجمع القومي لجنوب اليمن في ٢٦ أبريل ١٩٨٠، اتخذ من القاهرة مقراً وقد ضم في إطاره، الجبهة الوطنية المتحدة، وحزب رابطة أبناء الجنوب، وجبهة الوحدة اليمنية، والتنظيم الشعبي للقوى الثورية، وعدداً من الشخصيات المستقلة وبعض أعضاء الجبهة القومية الذين نزحوا إلى شمال اليمن<sup>(١)</sup>.

### (ب) الأحزاب السرية في الشمال:

أما المعارضة في الشمال فقد اتخذت شكلاً آخر إذ أنها عملت في الداخل وتكونت من ثلاثة تيارات، قومية، ماركسية، إسلامية، وفي إطار كل تيار تبرز فصائل عدة، ويمكن إجمال المنظمات السياسية المعارضة في الشمال على النحو التالي .

- التيار القومي: ويشمل حزب البعث العربي الاشتراكي ( فرعا العراق وسوريا )، ثم الحركة الناصرية التي انقسمت بدورها بفعل عدة عوامل إلى ثلاث فصائل أساسية، وكان للحركة الناصرية محاولة انقلابية لتغيير النظام الحاكم في ١٥/١٠/١٩٧٨ ولكنها باءت بالفشل<sup>(٢)</sup> .

١- فؤاد الصلاحي، دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني في اليمن : دراسة في تجربة التعددية السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس، كلية الأدب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٧)، ص ١١٨، ولمزيد من التفصيل عن المعارضة في الجنوب انظر: الهام مانع، مرجع سابق، ص ١٩١-١٩٢.

٢- فؤاد الصلاحي، مرجع سابق، ص ١١٨.

- للتسيار اليساري: تكون من عدة أحزاب وفصائل اتضمت في إطار تنظيمي واحد سمي حزب الوحدة الشعبية في ١٩٧٩، والذي كانت له جبهة عسكرية سميت (بالجبهة الوطنية الديمقراطية) كفضيل عسكري يتبع الحزب الوطني الديمقراطي، وكان لهذا التسيار فاعلية كبيرة إذ أنه أعلن الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم في صنعاء واستمرت العمليات العسكرية بين الجبهة والدولة لأكثر من ١٠ سنوات<sup>(١)</sup>.

- للتسيار الإسلامي<sup>(٢)</sup>: أنشئ أول للتنظيمات السياسية اليمنية المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين في أواخر عام ١٩٦٦ بعد عودة عدد من الشباب اليمنيين من القاهرة المتأثرين بأفكار جماعة الإخوان المسلمين، والذي انضم إليهم عدد من المهاجرين اليمنيين العائدين من إندونيسيا فأنشئوا في الجنوب (المركز الاجتماعي الإسلامي)<sup>(٣)</sup>، وأنشئوا في الشمال تنظيماً سياسياً إسلامياً يعتبر بشكل أو بآخر امتداداً للإخوان المسلمين سمي (الطليعة العربية الإسلامية)<sup>(٤)</sup>.

١ - المرجع السابق، ص ١١٩.

٢ - حقق جماعة الإخوان المسلمين في أولخ أربعينيات القرن العشرين انتشاراً واسعاً في الوطن العربي بعد أن امتد نشاطها إلى فلسطين وسوريا والأردن والسودان ولبنان، بل وساعدت في التخطيط للثورة ضد الإمام يحيى حميد الدين ١٩٤٨ في اليمن، كما تأسست لها فروع في ليبيا والجزيرة، وقد ساعد الانتشار الواسع لجماعة الإخوان المسلمين الطلاب الذين كانوا يدرسون في مصر وتأثروا بالجماعة وحملوا معهم أفكار الإخوان المسلمين إلى بلادهم، انظر، حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضايا الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) ص ٦٠-٦١.

٣ - عادل رضا، تطور مسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطي، (للقاهرة: دار النصر، ١٩٧١)، ص ١٨٣-١٨٤.

٤ - يعتبر الشيخ عبد المجيد المخلافي والذي يعرف به عدة محمد المخلافي المؤسس الأول لهذه المنظمة، والذي خلفه في زعامة جماعة الإخوان المسلمين الشيخ عبد المجيد الزنداني عام، ١٩٧١ ثم تولى الأستاذ ياسين عبد العزيز القباني عام ١٩٨٢ زعامة الجماعة كمراقب لجماعة الإخوان المسلمين باليمن ولا يزال كذلك حتى الآن، فطر: أحمد نعمان المنجعي، "تعديدية مراكز القوى اليمنية وأثرها على العلاقات اليمنية السعودية في عصر الديمقراطية" ورقة مقومة إلى في مؤتمر جمعية أمريكا الشمالية لدراسات الشرق الأوسط المنعقدة في واشنطن بتاريخ ديسمبر ١٩٩٥ ص ٣، انظر: صحيفة الحياة، (لندن) ١٩٩٣/١٠/٢٣.

وتعتبر الطليعة الإسلامية النواة الأولى لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين الذي ازدهر في المسبعينيات والثمانينات، والذي شكل أعضاؤه عماد حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي أعلن تأسيسه في سبتمبر ١٩٩٠ والذي يقود للحركة الإسلامية في اليمن الآن<sup>(١)</sup>.

وقد برزت فعاليتهم ككثير معارض ليس للنظام في شمال اليمن، بل معارض للنظام الحاكم في الجنوب، ومعارض للتيار الماركسي الموجود في الشمال، وهنا برزت فاعلية هذا التنظيم، حيث ساعد النظام الحاكم في صنعاء على التصدي للحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب وفرعه في الشمال<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار التحالف بين السلطة والتيار الديني تكونت الجبهة الإسلامية في عام (١٩٧٩) لمحاربة التيار اليساري في الشمال والحزب الحاكم في الجنوب في إطار إستراتيجية العداء الكامل بين النظامين في اليمن، وبين النظام السعودي والنظام الجنوبي اليمني، حيث برز تحالف سعودي يمني شمالي مع الإخوان المسلمين ضد الحزب الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن<sup>(٣)</sup>.

ونخلص في النهاية إلى أن ظاهرة التعدد السياسي والفكري والاجتماعي في مكونات التنظيمات التي قادت الحركة الوطنية، وإن كانت في طورها الأول، تعطي مؤشرات ذات دلالة على أن هذا التعدد يعبر عن مقدمات أولية لتعدد سياسي، يوفر الحد الأدنى من المقومات التي ينتقل عبرها المجتمع إلى مرحلة التعدد الحزبي.

١ - عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

٢ - استناد للتيار الديني من هذا الوضع في عدة أمور أهمها: عدم تعرضه لقمع السلطة في الشمال كما تعرض الآخرون، تسلق جهاز الدولة الإداري والأمني وتواجد فيه، مول حركته من أموال الدولة التي أعطيت له مقابل تصديبه للتيار اليساري، سيطر في فترات كثيرة ولا يزال على معظم جهاز قترية والتعليم في اليمن وإشعاء جهازاً تعليمياً موازياً للنظام التعليمي الأسلمي.

٣- فؤاد الصلاحي، المجتمع المدني الحديث في اليمن، لورق يمانية، (دمشق: للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ع ٩، ٢٠٠٠)، ص ٣٠.

وبالتالي يمكن القول أن تلك التنظيمات إذا ما توفر لها المناخ الملائم فإنه يمكن أن يعول عليها كأساس لإقامة تعدد حزبي يرتكز عليه النظام المياسي لشرطي اليمن، بعد قيام الثورة، إلا أن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية قد تضافرت للحيلولة دون تحقيق ذلك.



## المبحث الثاني

### عوامل التحول الديمقراطي في اليمن

لم يكن الانتقال إلى التعددية السياسية والحزبية واقتراحها بالوحدة اليمنية التي تمت بين شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ قراراً سياسياً صرفاً من النظامين وقيادتهما في الشطرين، بل كان هناك قدرٌ كبيرٌ من التفاعل والتكامل بين مجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت بدرجات متفاوتة في الدفع بالاتجاه نحو التعددية الحزبية واعتمادها ركيزةً أساسيةً للنظام السياسي لدولة الوحدة وقد تمثلت أهم عوامل التحول الديمقراطي فيما يلي:

#### أولاً : اقتران الوحدة بالديمقراطية :

تعتبر الوحدة اليمنية العامل الرئيسي والأهم الذي أدى إلى ظهور الممارسة العننية للأحزاب السياسية في اليمن، بمعنى أن حدث قيام الوحدة قد أدى إلى تغيير جوهري في قواعد الصراع السياسي الذي كان قائماً بين النظامين من جهة وبين القوى الحزبية من جهة أخرى.

وقد انطلق النظامان في محادثتهما من فكرة اعتبارهما مسلمة وهي أن نكتسب الوحدة اليمنية محترى ديمقراطياً، فقد أفرزت الاتفاقيات الوحدوية<sup>(١)</sup> على مدار ٢٠ عاماً سبقت الوحدة مفهوميّن للديمقراطية على المستوى الوحدوي، ديمقراطية تقوم على المشاركة السياسية في إطار التنظيم السياسي للموحد أو العمل الجبهوي وديمقراطية تقوم على أساس التعددية السياسية، وقد تركّز الحوار بين النظامين بين هذين النمطين من الديمقراطية.

---

١ - لمزيد من التفاصيل حول اتفاقيات الوحدة اليمنية، أنظر: عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات، (صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٧١-٨٨.

ففي أول اتفاقيته وحدوية وهي اتفاقية القاهرة (١٩٧٢) تضمن مشروعاً النظامين المطالبة بالديمقراطية كأساس لإتجاز عملية الوحدة وعلى أن تكون أساس الدولة الجديدة، وعرفت الديمقراطية في مشروع الشطر الجنوبي بأنها حرية الاختيار وضمان الحريات العامة، أما مشروع الشمال فقد سماها بالديمقراطية للواسعة التي تتيح لكل القوى والاتجاهات العمل وأن يكون للجماهير حق الاختيار والتقييم<sup>(١)</sup>، وأن يكون نظام الحكم في الدولة الجديدة، نظاماً جمهورياً ووطنياً ديمقراطياً يضمن فيه الدستور جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة<sup>(٢)</sup>.

إن مفهوم التعددية الحزبية لم يكن واضحاً لدى الأطراف وربما كان مرفوضاً، وهذا الاستنتاج تدعمه أحكام الاتفاقيات الوحدوية بدءاً ببيان طرابلس عام ١٩٧٢ وحتى اتفاقية صنعاء في ٤ مايو ١٩٨٨ حيث كانت الاتفاقيات تعكس هم إقامة حزب حاكم فقط، إذ نص بيان طرابلس في المادة ٩ على أن ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب<sup>(٣)</sup>.

وقد أنشأ الطرفان لجنة التنظيم السياسي الموحد في العام ١٩٨١ تنفيذاً لما جاء في بيان طرابلس<sup>(٤)</sup>، ولكن اللجنة لم تعقد دورتها إلا في عام ١٩٨٩، وذلك بعد أن تشكلت قساعة لدى الحزب الاشتراكي بضرورة الديمقراطية والتعددية السياسية إجمالاً سواء في ظل التشهير أو في ظل الوحدة<sup>(٥)</sup>.

١ - حسن أبو طالب مرجع سابق، ص ١٠٤.

٢ - انظر: نص بنود اتفاقية القاهرة ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢، في الجمهورية اليمنية، كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائق، رقم (٤)، ( صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة، ١٩٩٠)، ص ص ٣٨-٤٣.

٣ - انظر: نص بيان طرابلس ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢، في الجمهورية اليمنية، سلسلة وثائق رقم (٤)، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٤٩.

٤ - اتفاق قمة تمز، ١٥ سبتمبر، ١٩٨١، في المرجع السابق، ص ص ٣٢٢-٣٢٤.

٥ - لمزيد من التفاصيل، انظر: البيانات الصادرة عن اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين للرئيسين منها، الصادرة في ١٣ ديسمبر ١٩٧٢، وفي ١٩ أبريل ١٩٧٣، وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣، وفي ١٦ مارس ١٩٧٤، وكذا اتفاقية الكويت ١٩٧٩، واتفاق تمز في ١٥ ديسمبر ١٩٨١، واتفاق صنعاء في ٤ مايو ١٩٨٨، في المرجع السابق.

ومع اقتراب موعد إعلان الوحدة، توحد مفهوم الديمقراطية في خطاب وأطروحات النظاميين، واستقر الإدراك اليميني العام على أن الديمقراطية المقصودة هي التي تعني التعددية الحزبية والليبرالية السياسية والحوار السياسي بين الجميع، وقد كان توحد الفهم العام حول الديمقراطية أحد أبرز الأسباب والعوامل التي قادت إلى إنجاز الوحدة بطريقة سلمية تطورية<sup>(١)</sup>، وقد أدى التخلي عن فكرة التنظيم السياسي الموحد إلى البحث عن بدائل أخرى، تركت مهمتها إلى لجنة للتنظيم السياسي للبحث عنها ومناقشتها وإقرار البديل المناسب من جملة أربعة بدائل كانت مطروحة للنقاش وهي:

- ١- انجماع المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليميني في إطار واحد.
  - ٢- احتفاظ الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية في ممارسة نشاطها السياسي.
  - ٣- بطل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليميني نفسيهما ويتركان الحرية لقيام التنظيمات السياسية.
  - ٤- قيام تنظيم سياسي يتكون من جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليميني والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر في إطار تنظيم سياسي مع احتفاظ كل هذه القوى باستقلال ضمنه<sup>(٢)</sup>.
- وفي ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٠، أقرت لجنة التنظيم السياسي الموحد أن البديل الثاني للذي ينص على احتفاظ الحزب الاشتراكي اليميني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياسي هو حق يكمله دستور دولة الوحدة لجميع التنظيمات السياسية في ظل هذه الدولة<sup>(٣)</sup>.

١- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٧٢.

٢- نتائج لاجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد في دورتها الأولى، ٣ نوفمبر ١٩٨٩، المرجع السابق، ص ٢٧٣-٢٧٥، الهام ملحق، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٣- انظر، نص البلاغ الصحفي عن نتائج أعمال الدورة الثانية للجنة للتنظيم السياسي الموحد في: الجمهورية اليمنية، كتاب اليمن الولد مصدر سابق، ص ٤٨٣، علي محمد الصراري، الحزب الاشتراكي اليمني والوحدة اليمنية، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩)، ص ١٢٣.

أما بخصوص توقيت الإقرار الرسمي للعمل بالتعددية الحزبية والتخلي عن صيغة التنظيم السياسي الواحد، فكان محل خلاف واجتهاد، ففي الوقت الذي لنفنع فيه الشطر الجنوبي نحو اتخاذ إجراءاته السياسية والقانونية للسماح بالتعددية الحزبية، اقتصر التحول في موقف الشطر الشمالي على الإقرار بالتعددية من حيث المبدأ<sup>(١)</sup>.

كانت هذه الاختيارات تمهيداً لحسم الحوار لصالح التعددية الحزبية حيث وضعت للدراسة والحسم فيها في الدورة التالية للجنة، وجاءت نتائج القمة المنعقدة في صنعاء في الفترة ٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٨٩، لتحسم الخلاف لصالح الديمقراطية والتعددية الحزبية دون تردد.

وأتى اجتماع اللجنة في دورتها الثانية المنعقدة في مدينة عدن في الفترة من ٨-١٠ يناير ١٩٩٠، ليقر البديل الثاني وعلى أن يظل البديل الرابع أمراً طوعياً، واعترافاً من اللجنة بشرعية الأحزاب السرية تم تشكيل لجنة مصغرة للحوار معها ولأدت ذلك حكومتا الشطرين.

وفي الدورة الأخيرة للجنة التنظيم السياسي المنعقدة بمدينة تعز في الفترة ٥ مايو ١٩٩٠، تم إقرار مشروع الاتجاهات السياسية لقانون الأحزاب السياسية، وإقرار وثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسة العسكرية والأمنية، وإقرار مشروع اتفاق العمل المشترك بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر<sup>(٢)</sup>.

وبإعلان قيام دولة الوحدة في ١٩٩٠ نص دستور الجمهورية اليمنية على<sup>(٣)</sup> حق المواطنين في عوم الجمهورية في تنظيم أنفسهم سياسياً ونقائياً ومهنياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور وتضمن الدولة هذا الحق كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من

١ - تصريح الرئيس علي عبد الله صالح لصحيفة الحياة للتنمية في ١٩٩٠/١/٢٣ (من حق كل مواطن أن ينتمي إلى التنظيم السياسي الذي يعبر فيه عن عقيدته وأفكاره وتطلعاته ليمارس من خلاله وجوده السياسي وحقه في المشاركة في صنع القرارات).

٢ - انظر: الجمهورية اليمنية، سلسلة وثائق رقم (٤)، مرجع سابق، ص ٣٢٢-٢٢٤.

٣ - دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩٠، مادة (٣٩)، (صنعاء: وزارة للشؤون القانونية، ١٩٩٠).

ممارسته وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والثقافية والتجارية والعلمية والاجتماعية .

كما نص دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤ على<sup>(١)</sup> أن النظام السياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي .

كما صدرت مجموعه من القوانين المنظمة للأحزاب والتنظيمات السرية مثل، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية<sup>(٢)</sup> وللصحافة<sup>(٣)</sup> وللانتخابات العامة<sup>(٤)</sup>.

#### ثانياً : التحولات السياسية الداخلية:

إن التطورات والأحداث القوية التي لحقت بنظامي الشطرين على مدى عشرين عاماً سابقة للوحدة كانت قد مهدت لتحولات سياسية عميقة على المستوى الشطري وخاصة - في اليمن الجنوبي- والانتقال إلى الديمقراطية (المحدودة) التي كانت محل تخوف من النظامين، إضافة إلى إدخال مزيد من الإصلاحات السياسية.

هذه التحولات الشطرية مهدت لتسهيل القبول بالديمقراطية على المستوى الوطني، وفي هذا السياق سوف نستعرض الأسباب الداخلية التي أدت إلى التحول الديمقراطي في اليمن في الشطرين .

وفي البداية يجب الإشارة إلى أن التحولات في الجنوب كانت الأعمق سواء على المستوى السياسي الاجتماعي، أو على مستوى سرعة التغيير والإصلاحات الديمقراطية،

---

١ - دستور الجمهورية اليمنية المعدل في العام ١٩٩٤، مادة (٥)، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٤).

٢ - قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في العام ١٩٩١، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩١).

٣ - قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية ١٩٩٠) .

٤ - قانون الانتخابات رقم (٤١) لعام ١٩٩٢، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٢).

في حين كان الاستقرار النسبي الذي شهده الشمال في مرحلة الثمانينات سببا في التحولات البطيئة، وبدون هذه التحولات نحو الديمقراطية على المستوى الشطري يصعب تصور إقرار الديمقراطية القائمة على التعددية في نظام دولة الوحدة.

### ( أ ) للتحولات السياسية الداخلية في الجنوب:

لتخذ الانتقال إلى الديمقراطية شكل الإصلاحات السياسية والاقتصادية المتسارعة نتيجة مترتبة عن أحداث عدن ١٩٨٦<sup>(١)</sup>، والتي راح ضحيتها ما يزيد على عشرة آلاف قتيل من أعضاء الحزب الاشتراكي بشكل خاص، وقد ولدت فتاعات وإن لم تكن معلنة بضرورة وضع حد لدورات العنف المتكررة<sup>(٢)</sup>، فقد عمد الحزب الاشتراكي اليمني إلى مراجعة تجربته السياسية والاقتصادية بعد أحداث يناير ١٩٨٦ الدامية، ووضع برنامج شامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية والسماح بممارسة قسط من الحريات الإعلامية والنقابية والحزبية<sup>(٣)</sup>، بحيث أُعتبرت الوثيقة النقدية التحليلية أول نقد ذاتي معن لتجربة الدولة والحزب الاشتراكي في اليمن الجنوبي<sup>(٤)</sup>.

١- أدت أحداث يناير ١٩٨٦ إلى تقسام للنخبة الحاكمة إلى فريقين، أحدهما لاسمك بزماء السلطة مدعيا لنفسه الشرعية، والآخر نزح الكثير من عناصره إلى الشمال، وقد كان هذا الانقسام عميقا إلى درجة لم تنحصر في إطار القيادة السياسية، بل شقت الحزب إلى فريقين متطاحنين. انظر، حسن أبو طالب، الصراع السياسي بين شطري اليمن جنوبه وتطوره، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٧)، ص ١٧٨-١٨٠، ولمزيد من التفاصيل حول أحداث يناير ١٩٨٦ انظر: سعيد الجناحي، سلسلة مقالات بعنوان فرامة حول مسيرة الحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الأسبوع، ٥٤-٤٨ من ١٥/١٠/١٩٩٨-٢٣/٩/١٩٩٩، علي الصراف، اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، (لندن: ريليس ريس للكتب والنشر، ١٩٩٢ ط١)، شاكر الجوهري، الصراع في عدن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢ ط١).

٢- الحزب الاشتراكي اليمني، سكرتارية اللجنة المركزية، وثائق الكونغرس الحزبي العام، ( عدن: دار الهمداني للطباعة، ١٩٨٧)، ص ٧، حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن، مرجع سابق، ص ١٨١.

٣- انظر: الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، فبراير ١٩٩٠، (عدن: مطبع دار الهمداني ببت).

٤- الحزب الاشتراكي اليمني، الوثيقة النقدية التحليلية، ( عدن: مطبع دار الهمداني، ١٩٨٩، ط١ ).

وقد قدمت هذه الوثيقة إلى " الكونفرانس " الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، الذي عقد في يونيو ١٩٨٧، وكانت هذه الوثيقة خلاصة مناقشة واسعة وعميقة شاركت فيها كرادل الحزب وعلى كافة المستويات الحزبية<sup>(١)</sup>.

وقد عكست الوثيقة أولى مؤشرات الاعتراف بأن غياب العملية الديمقراطية بمفهومها التعددي كان سبباً رئيسياً لكل الصراعات الدموية المتتالية بين أقطاب التنظيم الواحد التي شهدتها التجربة منذ الاستقلال<sup>(٢)</sup>.

وقد بدأت أولى الخطوات نحو الديمقراطية دخل الحزب من خلال توسيع الممارسة الديمقراطية الحزبية، وحق المناقشة وحرية التعبير وحق العضو بالانسحاب الطوعي وحق الاستقالة وتوسيع الحقوق الديمقراطية في انتخاب الهيئة القيادية ابتداءً من المنظمات الحزبية القاعدية وحتى اللجنة المركزية<sup>(٣)</sup>، وقد أدى ذلك إلى العديد من التحولات أهمها:

١- الإلغاء الفوري لمعسكرات الاعتقال وإطلاق سراح المسجونين السياسيين<sup>(٤)</sup>.

٢- أما التحول الأهم فكان في سياسة الحزب الاشتراكي تجاه الشطر الشمالي، وقد تركّز ذلك من خلال التخلي عن تقديم أي دعم لعناصر معارضة للنظام واتباع سياسة تنشيط وتكثيف أعمال لجان الوحدة وإيداء المرونة والتنازلات المتبادلة، وهي التي قادت ضمن عوامل أخرى في النهاية إلى إعادة تحقيق للوحدة اليمنية التي اقترنت بالديمقراطية بأسلوبها التعددي<sup>(٥)</sup>.

---

١ - الحزب الاشتراكي اليمني، الكونفرانس الحزبي العام للحزب لاشتراكي اليمني، ٢٠-٢٢ يونيو ١٩٨٧، مرجع سابق، ص ٨، تقرير الأمين العام المساعد حول نتائج هذه الوثيقة، المرجع نفسه، ص ١٢١-١٢٤، والموافقة عليها من قبل الكونفرانس، المرجع السابق، ص ٢٧.

٢ - مقابلة مع سيف صائل، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨، صحيفة الثوري، ع ١٥٣٠، ١٩٩٨/٧/٢.

٣ - عبد الولي هزاع مقل، " مضامين الإصلاح الاقتصادي الوطني "، قضايا العصر، (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر ١٩٩١، ع ١٤) ص ٧٣.

٤ - فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن ١٩٨٨-١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، (تونس: جامعة تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ٦٩.

٥ - عبد الملك المخلافي، " العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة ٦٧-١٩٨٧ "، المستقبل العربي، (ع ١١٥٩/١٩٨٨)، حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٨٠.

٣- الخطوات الجادة نحو تحقيق الوحدة اليمنية ومحاولة السلطة في الجنوب سد فجوة التوازن السكاني بين الشمال والجنوب بالديمقراطية، ذلك أن السلطة في الجنوب تدرك أن التفوق السكاني في الشمال يمكن أن يؤثر على توزيع السلطة في دولة الوحدة، وإن وجود أنصار لحركة اليسار الاشتراكي في الشمال في ظل توجهات ديمقراطية يخلق أساساً جديدة لتوزيع السلطة، لا على أساس التمثيل الشطري ولكن على أساس التمثيل الجماهيري<sup>(١)</sup>.

٤- السماح لجماعات المعارضة بتشكيل أحزاب سياسية في البلاد وذلك لأول مرة منذ الاستقلال<sup>(٢)</sup>، وقد ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون الأحزاب والصحافة ولم يتم إصدارها بسبب التعجيل بموعد إعلان الوحدة اليمنية<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء على لسان الأمين العام للحزب، أن الحزب جاهز لأن يكون شريكاً مع غيره من القوى الوطنية والديمقراطية في تحمل المسؤولية وأن يسعى بصدق إلى إقامة التحالفات الوطنية الواسعة التي لا يمكن تصور دورها خارج تلك التحالفات أو من دونها<sup>(٤)</sup>.

وفي ١٩٩٠/٢/٢١ ناقشت الدورة التاسعة والعشرين للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني مشروع وثيقة الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل لجمهورية اليمن

١ - عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص ٢١٧.

٢ - صدر بيان رسمي في ١٩٨٩/١٢/١١ تضمن أن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني قد وافقت على إقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب في اليمن الجنوبي في إطار الدستور وعلى أسس مبادئ وأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وكلفت المكتب السياسي بوضع الاتجاهات الرئيسية لقانون الأحزاب، لتظر: سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، البلاغ الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجنة المركزية، مرجع سابق، ص ٥. ونشر البيان إلى أن اللجنة طلبت من المكتب السياسي للحزب إعداد قانون خاص بالأحزاب وإضاف البيان أن كل القوى الوطنية والديمقراطية مدعوة لتوحيد صفوفها للمساهمة في الحياة السياسية وقد تم على إثر ذلك تشكيل عدة أحزاب منها، التنظيم الوجدوي القناصري، والتجمع الوجدوي اليمني، وجبهة قوى الوحدة اليمنية، والحزب الوجدوي الديمقراطي، انظر، فضل الحبللي، مرجع سابق، ص ١٣٣.

٣ - صحيفة الحياة (لندن)، ١٩٩٠/٤/١١.

٤ - فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص ٦٩.



للمدقراطية الشعبية وتضمن مشروع الوثيقة إدخال تعديلات مرنة تهدف إلى الانفتاح المياسى والاقتصادى على العالم، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ورأس المال الوطنى والعربى للإسهام فى التنمية الاقتصادية بما بعد مراجعة نقدية لتجربة البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى اليمن الديمقراطية<sup>(١)</sup>، وجاء التحول على المستوى الخارجى بإتباع سياسة معتدلة تجاه دول الجوار بهدف طمأنئتها، تمثلت فى تخلى النظام عن الأسلوب ( الثورى) السابق<sup>(٢)</sup> .

#### (ب) التحولات الداخلية فى الشمال :

اتسم الوضع السياسى فى الشمال بالاتجاه نحو الاستقرار وخاصة منذ مطلع الثمانينات ويمكن إيجاز بعض المظاهر التى عكست قدرا من حالة الاستقرار السياسى النسبى فى الآتى:

١- إن عقد الثمانينات هو العقد الذى شهد بداية تحول السلطة إلى بنى شكل من الليرالية غير المعلنة فى التعامل مع القوى المعارضة<sup>(٣)</sup>، ويرجع ذلك إلى أن السلطة فى صنعاء لم تعد تعتمد فى علاقاتها مع القوى المعارضة على الدعم المباشر للقوى القبلية، حيث توصلت إلى قناة بأن شيوخ القبائل لم يعودوا أقوى كما كانوا، فقد كشفتهم الحرب مع الجنوب فى ١٩٧٩<sup>(٤)</sup>، حيث لم يتمكنوا من الصمود وهم الذين دفعوا الأمور دفعا نحو الحرب، لذلك فإن سنوات الثمانينات شهدت توجهها للسلطة فى صنعاء نحو تأسيس الدولة الوطنية المستقلة الحديثة، وبالتالي منح الطبقة الوسطى مواقع هامة فى بناء القوة الرسمى على حساب القوى للتقليدية<sup>(٥)</sup>.

١ - صحيفة الأهرام (قاهرة)، ١١/١٢/١٩٩٠،

٢ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٨٠.

٣ - خالد القاسمى، مرجع سابق، ص ١٤٣.

٤- أفضى الدعم المتبادل من قبل نظامى الشطرين لقوى المعارضة لنظام الشطر الآخر إلى تصعيد حدة الصراع ليصل إلى مرحلة المواجهة العسكرية حدث ذلك فى عامى ٧٢، ١٩٧٩، انظر: حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن، «جنوره وتطورات»، مرجع سابق، ص ٨٢.

٥ - ايلينا جلوفسكايا، تطور السياسى للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥، ترجمة محمد البحر، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنى، ١٩٩٤)، ص ٣٣٥.

كذلك اعتمدت الدولة على أساليب سلمية في التعامل مع نشاط الحركات المعارضة عن طريق احتواء قيادات القوى المعارضة كآلية من آليات إضعاف هذه المعارضة، وتم ذلك عن طريق تحقيق مطالب هذه القوى في مقابل تنازلها عن مطالب أخرى أو عن طريق تفتيت هذه القوى وتشجيع بعض القيادات ومنحهم تسهيلات لتأسيس تنظيمات بديلة تدعي تمثيل هذه القوى<sup>(١)</sup>.

٢- تكوين المؤتمر الشعبي العام في أغسطس ١٩٨٢ كتتظيم سياسي ضم في إطاره كل الاتجاهات السياسية، بما في ذلك الجبهة الوطنية للمعارضة للحكم<sup>(٢)</sup>، إذ أشرفت على مراحل صياغة الميثاق الوطني<sup>(٣)</sup>، وأقل ما يقال عن فكرة المؤتمر الشعبي العام إنها رفعت للشعب اليمني أهمية وجود مؤسسات سياسية لا تعتمد على الجيش ولا على القبيلة وإنما على فئات مدنية متحضرة<sup>(٤)</sup>، كما أسهم وجود هذه الصفة السياسية إلى ترسيخ فكرة الحوار السلمي في الحياة السياسية<sup>(٥)</sup>.

وقد أستخدم المؤتمر الشعبي العام كألية للحوار مع التنظيم السياسي المناظر له في

---

١ - من ذلك أسلوب تعامل السلطة مع عناصر ( الجبهة الوطنية الديمقراطية ) المعارضة التي كانت تتوغل في المناطق الوسطى، وإدعاء نوع من المرونة في التعامل معها من خلال الربط بين أسلوب الحوار والأداة العسكرية لإخضاعها حتى تم احتواؤها بشكل شبه نهائي.  
تنظر : عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

Gregory Gause, Yemen unity past and Future, Middle East Journal, Vol. 46, No.3, May-August.1992, p32.

٢ - وقد تكونت الجبهة الوطنية بدعم ومساندة النظام في الشطر الجنوبي للقوى المعارضة لنظام الشطر الشمالي، التي لجأت إلى عدن نتيجة للصراعات التي حدثت بين الاتجاهات اليسارية واليمينية داخل صفوف النظام الجمهوري في الشمال ابتداء من ١٩٦٨ وتساعد النشاط العسكري بعد مقتل الرئيس الحمدي في أكتوبر ١٩٧٧ وتمت المصالحة بين الجبهة والنظام في الشطر الشمالي عام ١٩٨٢ بمشاركة الجبهة في لجنة الحوار الوطني التي أفضت إلى تأسيس المؤتمر الشعبي العام، لمزيد من التفصيل حول الحوار بين السلطة والجبهة الوطنية، انظر سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٥٧٩، سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦.

٣ - الهام مانع، مرجع سابق، ص ١٨٧.

٤ - محمد إبراهيم الحلوة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

٥ - بلقيس أبو إصبع، مرجع سابق، ص ١٠٨.

الجنوب عند الشروع في استكمال إجراءات الوحدة بين الطرفين، وقد وفر تأسيس المؤتمر الشعبي العام قدرا من المشاركة السياسية لكل الاتجاهات والتنظيمات السياسية التي ظلت تمارس نشاطها بشكل سري وخلق حالة استقرار سياسي نسبي للنظام<sup>(١)</sup>.

فقد اتخذت السلطة في صنعاء أسلوبا جديدا في التعامل مع الحركات الاجتماعية اتسم بالميل إلى الاحتواء بدلا من القمع، فأتاحت السلطة للحركة القومية (البعث والناصريين) فرصة العمل السياسي من خلال تكوينات المؤتمر الشعبي العام، بل وتفاضت السلطة عن النشاط التنظيمي المستقل لتنظيمات الحركة القومية<sup>(٢)</sup>، وأيضا عملت على ضم بعض عناصر الجبهة الوطنية الديمقراطية والتي كانت تشكل معارضة سياسية وعسكرية للنظام<sup>(٣)</sup>.

كان الهدف الظاهر من بعث المؤتمر الشعبي العام هو إعطاء فرصة أوسع للمشاركة السياسية غير أنه في ظل حظر تام لنشاط الأحزاب السياسية لم تكن هذه الخطوة، في الواقع، رغم أهمية دلالتها في سياق تطور صور المشاركة سوى أداة من أدوات التعيينة السياسية التي لجأ إليها النظام في محاولة من أهدافها استيعاب تلك القوى والتيارات السياسية واحتوائها في إطار تنظيمي بدا غير محكم تسييره النخبة الحاكمة<sup>(٤)</sup>.

وقد أدى قيام المؤتمر الشعبي العام إلى ازدياد عدد الجمعيات والنقابات والاتحادات واتسع نطاقها وتجاوزت المدن الرئيسية إلى الأرياف ولقيت تشجيع الدولة ودعمها، غير أن هذه المنظمات افتقدت استقلالية حيث اعتبرت كمنظمات تابعة لتنظيم المؤتمر وروافد له واعتبارها جزءا لآليات السلطة امتد تأثيرها وشعبيتها في أوساط الجماهير وإلى ما قبل قيام الوحدة كان يوجد في شمال اليمن عام ١٩٨٩، ما يقارب من (٤٠٠) جمعية ونقابة

١ - عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص ٣٢.

٢ - عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

٣ - Burrowes, Robert. The Yemen Arab Republic The Politics Of Development, Op.Cit, p112

٤ - نشوان السمييري، التعددية السياسية في اليمن ١٩٩٠-١٩٩٧، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٧) ص ١٣٢.

تعاونية<sup>(١)</sup>، مما سمح للنظام عام ١٩٨٠ بإصدار صحيفة الأمل الناطقة باسم فرع الحزب الاشتراكي في الشمال والمعروف باسم حزب الوحدة الشعبية (حوشي) ضمن اتفاق ميلاني واستمرت في الصدور حتى أحداث يناير ١٩٨٦ .

كما سمح للنظام بإصدار صحيفة الصحوه للناطق باسم الحركة الإسلامية - الإخوان المسلمون - والتي استمرت حتى الآن منذ العام ١٩٨٥، أيضا هناك صحيفة الشعب القريبة من حزب البعث العربي الاشتراكي، إضافة إلى أن للنظام كان يتعامل مع الأحزاب السياسية التي تعمل تحت السطح، ولكنه في الوقت ذاته لم يكن يرغب في التصريح العلني لها، وكان يفضل تجربة المؤتمر الشعبي العام التي تضم تحت مظلتها معظم الأحزاب الموجودة غير المعترف بها<sup>(٢)</sup>.

٣- إجراء الانتخابات النيابية ( مجلس الشورى ) كبديل لمجلس الشعب المعين في ٥ يوليو ١٩٨٨ حيث تم لقتخاب (١٢٨) عضوا من قبل الشعب مباشرة إضافة إلى تعيين (٣١) عضوا من قبل رئيس الجمهورية<sup>(٣)</sup>، وقد قيم اليسار الاشتراكي تجربة الانتخابات تقييماً إيجابياً<sup>(٤)</sup>.

٤- إجراء انتخابات المجالس البلدية في ١٩٧٩<sup>(٥)</sup>.

---

١ - عبد العزيز السقاف، صيفة يمنية حديثة لديمقراطية في : سعد الدين إبراهيم وآخرون، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ( عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ١٧٨.

٢ - جمال الدين، الديمقراطية اليمنية والتفسيرات في العالم، في (ندوة) اليمن والعالم ١٩٩٠-٢٠٠٠، ( صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ومركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٠)، ص ١٢٠.

٣ - عبد الرزاق فرغور سنوات من برق، ( صنعاء: دار الحسام، ١٩٨٩)، ص ٧٥، وثائق الديمقراطية في اليمن، الجمهورية العربية اليمنية، مجلس الشعب التأسيسي، ص ٢٤٠، فقد أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم ٢ لعام ١٩٨٨ بدعوة جميع المواطنين للانتخابات العامة لمجلس الشورى في كل الدوائر الانتخابية، انظر: صحيفة الثورة، ع ٨٥٩٩، ١٩٨٨/٦/٥.

٤ - جار الله عمر، الأوضاع السياسية لراعية في الجمهورية العربية اليمنية، صحيفة الجماهير، صحيفة سرية يصدرها حزب الوحدة الشعبية اليمني، ع ٧١، أكتوبر ١٩٨٩.

٥ - صدر قرار الجمهوري رقم ١١ لعام ١٩٧٩ في ١٩٨٨/٤/١، انظر، فضل العنلي، مرجع سابق، ص ٩٣.

٥- تكون العديد من للمنظمات النقابية والعمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والتي بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٩ أكثر من (٣٠٠) منظمة جماهيرية وفي مجالات متعددة<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً : العوامل الدولية :

من بين الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى عملية التحول إلى التعددية السياسية، وتؤثر على عملية التطور الديمقراطي ذاتها تلعب العوامل الخارجية دوراً مهماً خاصة في الدول النامية.

فقد جاء التحول الديمقراطي في اليمن في ظرف كانت فيه البيئة الخارجية للنظامين موثقة لتحقيق هذا الهدف أكثر من أي وقت مضى، فقد أدى انتهاء الحرب الباردة والتحولات التي حدثت نتيجة لذلك إلى ضغط غربية إزاء الدول غير الديمقراطية في أفريقيا والشرق الأوسط وبعض الدول الآسيوية، وفي اليمن كان لتلك الموجة من التحول الديمقراطي أثرها إذ برزت الديمقراطية مقترنة بدولة الوحدة الأمر الذي تضمن في محتواه أن التحول الديمقراطي في العالم كان لليمن نصيب منه<sup>(٢)</sup>.

وفي النصف الثاني من الثمانينات تبلورت ظواهر دولية مهمة كان أكثرها دلالة اختلال التوازن الدولي لصالح بلدان الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وتبلور على نحو بارز من ضمن نتائج الاختلال أولوية الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته، ولأخذ أفكار الديمقراطية والتعددية الحزبية تشيع في الغالبية العظمى من دول العالم الثالث<sup>(٣)</sup>.

ولم يكن اليمن بشطريه، في تلك الحقبة بمنأى عن تأثير المتغيرات الدولية على توجه النظام السياسي الداخلي لكل منهما من جهة، وانعكاس ذلك لتوجه على طبيعة العلاقة بين الشطرين من جهة أخرى.

ففي ظل التنافس الدولي والحرب الباردة بين قطبي النظام الدولي اتجه النظام السياسي في جنوب اليمن نحو المعسكر الشرقي ونشط في تبني وتطبيق فلسفته السياسية

١ - فؤاد الصلاحي، دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

٢ - فؤاد الصلاحي، المجتمع المدني الحديث في اليمن، مرجع سابق، ص ٣٢.

٣ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٣٧.

والاقتصادية والاجتماعية، مستندا في ذلك إلى دعمه المادي والعقائدي، وبالمقابل حصل الاتحاد السوفيتي على تمهيلات بحرية وبرية في عدن بموجب معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعت بين الطرفين عام ١٩٧٩، والتي حظي بموجبها الشطر الجنوبي بوضع متميز لدى دول الكتلة الشرقية وحصل على الكثير من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري تمكن من خلاله من بناء الحزب الاشتراكي اليمني كتنظيم سياسي وحيد وإحكام قبضته على السلطات العامة للدولة.

أما النظام السياسي في الشطر الشمالي فإن نهجه الاقتصادي مال نحو المعسكر الغربي مع الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي لم يتأثر نهجه السياسي الداخلي بالتعدد الحزبي وفقا للنمط الغربي وظلت الحزبية في شكلها العلني محظورة حتى قيام الوحدة.

ولم يخل موقف النظام السياسي في شمال اليمن من الحزبية دون حصوله على الدعم والتأييد الغربي، في مواجهته مع الشطر الجنوبي، وبذلك فقد كان للتنافس الدولي دوره البارز في إنكفاء حدة الصراع وتعميق التباين السياسي والاقتصادي والعقائدي بين شطري اليمن، وكان أحد المعوقات أمام محاولات إعادة تحقيق الوحدة اليمنية<sup>(١)</sup>

وبنهاية عقد الثمانينات حدثت تحولات هيكلية كبيرة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي أفضت في نهاية المطاف إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وكان لتلك التحولات الجزرية في بنية النظام الدولي أثر إيجابي في تذليل بعض المعوقات التي كانت حائلا دون تسوية المشاكل، التي تظهر من حين إلى آخر بين شطري اليمن مما دفع الجهود للرامية لتحقيق الوحدة والتعددية الحزبية صوب هدفها، فضلا عن تأثير التداخلات التي أسفرت عنها نتائج سياسات الإصلاح والعلانية في الاتحاد السوفيتي بإعلان موسكو تخليها عن مبدأ قمع حركات الإصلاح السياسي في بلدان أوروبا الشرقية<sup>(٢)</sup>، وتركها تواجه خياراتها المستقبلية بناء على رغبات شعوبها، الأمر الذي وفر فرصة مواتية للبلدان التي سادت

١ - عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص ٤٤.

٢ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٨٤.

ففيها الأنظمة الاشتراكية، للتخلص من الهيمنة السوفيتية في البديلة، ثم للتخلص من قبضة الأحزاب الشيوعية المحلية، أي التمهيد لانتهيار حكم تلك الأحزاب والنظم الشيوعية بشكل عام<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت الآثار السانحة عن التحولات في الاتحاد السوفيتي قد ساعدت على الوحدة، فإن الولايات المتحدة المهيمنة على الوضع الدولي رأّت أن استمرار أي معارضة إقليمية أو دولية لأي نمط للوحدة اليمنية يفتح الأفق أمام أزمات مستقبلية متعددة في جنوب الجزيرة العربية<sup>(٢)</sup>.

ومن العوامل التي عززت من قوة تيار أفكار الديمقراطية والتعددية الحزبية استخدام المساعدات الاقتصادية والقروض والمنح المالية، أداة سياسية ووسيلة ضاغطة من قبل الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ففي العام ١٩٧٧ تبلورت للدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية، بحيث يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية والدول الأجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي<sup>(٣)</sup>، وبعد الربط بين إعطاء المعونات والقروض والأخذ بنظام الاقتصاد الحر والديمقراطية الليبرالية دليلاً واضحاً على ذلك<sup>(٤)</sup>. وبالرغم من أهمية الضغوط التي تمارسها الدول والمؤسسات المانحة والتي تمثل حصر الزاوية في التأكيد على ضرورة تبني هذه الدول للنموذج الغربي في التنمية ولو من الناحية الظاهرية والمشككية<sup>(٥)</sup>.

١- عبد العزيز الكمي، مرجع سابق، ص ٤٤.

٢- Charles Dunbar, "The Unification of Yemen process, politics and prospects", Middle East Journal, vol. 45, No.3, summer 1992, p.32.

٣- وليد عبد الحي، "السياسة الأمريكية والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ج ٢٧٦، ٥-٢٠٠١، ص ٦٠.

٤- Claude Ake, "Africa Democracy", Journal Of Democracy, Washington.D.C, Vol.2, No.1, Winter 1991, PP 38-41.

٥- John Galtung, "A structural Theory Of Imperialism", Journal Of Research, Vol.8, 1971, pp.81-117.

وإذا كان اليمن بشطريه يعتمد بشكل أساسي على مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في القروض والمساعدات، فبالنظر إلى درجة تأثره بمشروطة ربط القروض والمساعدات الخارجية الغربية بالتحول إلى التعددية الحزبية ستكون كبيرة، وكذلك اشتراط المانحون الأجانب إجراء إصلاحات اقتصادية قبل منح قروض جديدة<sup>(١)</sup>.

كذلك كان للتغيرات المتسارعة في المعسكر الاشتراكي وما نتج عنها من قبول الاتحاد السوفييتي بتغيرات في أوروبا الشرقية، أدركت عدن اتجاه موسكو الجديد نحو أصدقائها لذلك شعرت القيادة في الجنوب أنها مجبرة على إحداث تغيير جذري في مسارها السياسي والتوصل إلى أفضل صفقة ممكنة مع صنعاء وبأسرع ما يمكن<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً : العوامل الاقتصادية:

احتلت المشاكل الاقتصادية لدى النظامين السياسيين في شطري اليمن، المرتبة الأولى بين الدوافع الرئيسية التي ساهمت في تحقيق الوحدة اليمنية في سياق بحثهما عن البدائل والحلول للزمة الاقتصادية، فقد ورثت الجمهورية اليمنية عند قيامها في ١٩٩٠ عبئاً خارجياً من الديون قدر بأكثر من سبعة مليارات دولار أي ما يقرب من ١١٠% من الدخل القومي الإجمالي للشطرين، وقد حظي نصيب الجنوب منها بـ ٤٣٦٦ مليار دولار، بينما بلغت ديون الشمال ٢ مليار دولار و ٨٩٠ مليار دولار<sup>(٣)</sup>، وقد استنزف سباق التسلح العسكري بين النظامين معظم هذه الديون على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة، وقد أظهرت بيانات ١٩٨٧ أن الإنفاق العسكري والأمني في اليمن الجنوبي وصل إلى ٣٧% بينما وصلت النسبة إلى ٣٠% في الشطر الشمالي.

بدأت الأزمة الاقتصادية واحدة في عناصرها وفي آثارها لدى الشطرين، لم يكن أمامها سوى إنهاء حالة التشظير، فيرى المختصون في شؤون اليمن الجنوبي إن الانقطاع

١- Ahmed abdelkarem saif, www.al-bab.com.

٢- تشارلز دونجار، توحيد اليمن الخطوات، السياسات والأفاق، في عهده الشريف (محرر)، التحولات السياسية الحديثة في اليمن، ( صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٥)، ص ٤٤-٤٥.

٣- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٨٨.



المفاجئ: للدعم الموفقيتي والألماني الشرقي والتفكير المتسارع للمعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينات كان أكثر أهمية من تقويض النظام في عدن ومن اقتتال القيادة داخل الحزب، كما سبب للنظام الإحساس بالعزلة وفقدان دعم المعنوي والمادي. كما تبدو الأمور مستحيلة على نظام عدن كي يتحمل الانتظار للعائدات النفطية المحتملة بدون أن يكون مستعدا للمخاطرة بتبعية للمملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>.

والخيار المتبقي والأفضل هو التوجه نحو الوحدة فمع بداية ١٩٩٠ قامت موسكو بوقف المساعدات الاقتصادية التي كانت مقدمة بواقع ٤٠٠ مليون دولار سنويا، وخفضت بشكل حاد المساعدة العسكرية لليمن الجنوبي، الأهم من ذلك أظهرت أنها لن تفعل شيئا من شأنه معارضة الوحدة اليمنية<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة لليمن الشمالي آنذاك فقد كانت المساعدات الإنمائية لها قد وصلت ذروتها في عام ١٩٨١، بأكثر من مليار دولار ولكنها انخفضت إلى النصف في عام ١٩٨٩ وأقل من ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨، فكلتا الدولتين اعتمدت آنذاك على قائمة مماثلة للمانحين والدائنين<sup>(٣)</sup>، شمل هذا التراجع أيضا تحويلات العمالة اليمنية في الشطرين فقد تعرضت إلى التقلص الشديد وهبطت قيمتها من ١,٢ مليار دولار في العام ١٩٨٢، إلى ٣٣٥ مليون دولار في العام ١٩٨٨، أما التضخم فقد وصل معدل في الشمال في عام ١٩٨٨ إلى نسبة ١٢% بينما استقر في الجنوب عند نسبة ٣%، وكانت نسبة التضخم بسبب ازدياد الإصدار النقدي الجديد دون تغطية<sup>(٤)</sup>.

إن الأزمة الاقتصادية قد دفعت النظامين إلى القروض كأحد البدائل الممكنة للتمويل، غير أن الدول والهيئات الدافئة أصبحت لا تتحمس كثيرا لتقديم قروض ميسرة لأي منهما،

- 
- ١- روبرت بوروز نموذج التوحيد السياسي في التطبيق ١٩٨٩-١٩٩٢، في عبده الشريف (محرر)، مرجع سابق، ص ٨١.
  - ٢- ماك كاتز، التحولات السياسية الحديثة، المرجع السابق، ص ١٠٠.
  - ٣- فروسلا براون، اليمن حالة أخرى للوحدة، المرجع السابق، ص ٢٤.
  - ٤- فيصل الحديفي، مرجع سابق، ص ٤٢.

فاتجه الطرفان نحو التحول إلى الديمقراطية<sup>(١)</sup>، وإذا كان شمال اليمن وجنوبه في ظل حظر التعدد الحزبي قد اختلفا في توجهيهما الاقتصادي، فإنهما اشتركا بنسب متفاوتة في الخصائص والسمات الاقتصادية العامة للبلدان النامية التي تعكس قدرا كبيرا من مظاهر التخلّف الاقتصادي والاجتماعي ويأتي في طلبتها ما يأتي:

١- انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي إذ بلغ ٦٦٣ دولاراً عام ١٩٨٨ في الشطر الشمالي، وحوالي ٣٥٠ دولاراً في الشطر الجنوبي لنفس العام، وبلغ معدل النمو السكاني السنوي في الشمال ٣% وفقاً لتعداد ١٩٨٦ وفي الجنوب ٢,٦% وفق التعداد ١٩٨٨ وهو معدل مرتفع.

٢- اعتماد الاقتصاد اليمني على المصادر الخارجية، ( مساعدات، قروض، عوائد مغتربين)<sup>(٢)</sup>.

وقد أدى التغيير الجذري في البيئة الاقتصادية الدولية وتكامل الاقتصاد العالمي هذا إلى الضغط على دول العالم الثالث لفرض إصلاحات اقتصادية من قبل البنك الدولي ومنها اليمن.

وأخيراً يمكن القول إن تفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، قد ساعد بدرجات متفاوتة على تهيئة الظروف أمام القيادة السياسية التي استثمرتها، في إعادة تحقيق للوحدة لليمنية والإقرار الرسمي بالتعددية السياسية والحزبية.

---

١- Ahmed, Abdelkareem Saif, Doctoral candidate in the department of politics, university of Exeter, England, [www.al-bab.com/yemen/pol/saifstate.htm](http://www.al-bab.com/yemen/pol/saifstate.htm). 12/11/2001.

٢ - تعددت مصادر الاقتراض لليمن بشطريه، ولين الموحد، وقد بلغ إجمالي الدين العام الخارجي لليمن بشطريه عام ١٩٨٢، ٢٠٧٣ مليون دولار، ارتفع ليصل عام ١٩٩٠، إلى ٧٨٨٥ مليون دولار، لمزيد من التفاصيل أنظر: علي سيف عبده كليب، الآثار الكلية للدين الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، ( جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢ )، ص ص ٢٩-٣٦.

## المبحث الثالث

### سمات التحول الديمقراطي

تتطبق بعض سمات التحول في دول الموجه الثالثة للديمقراطية على عملية التحول في اليمن، إلا أن للتحول في اليمن كان له أيضا بعض السمات المميزة و يمكن إبراز خصائص عملية التحول السياسي في اليمن على الوجه التالي :

#### ١- التحول من القعة :

من سمات التحول للتعددية في معظم دول العالم الثالث، أن تقود النخبة الحاكمة عملية التحول وتسيطر على خطواتها معتمدة في ذلك إلى حد كبير على مدى تماسكها وما يحظى به النظام من شرعية وتأييد جماهيري ووزن حركات المعارضة، ومن ثم تتم عملية التحول في سياق استمرارية للنظام وسياساته.

وإذا كان من المفترض أن التحول نحو التعددية السياسية يسبقه بالضرورة انتقال للسلطة من النخبة الحاكمة في ظل التنظيم السياسي الواحد إلى نخبة أكثر ليبرالية، إلا أن التحول نحو التعددية السياسية في اليمن قادته نفس النخبة التي مارست الحكم في ظل التنظيم السياسي الواحد<sup>(١)</sup>، وبالتالي يمكن القول إن التحول الديمقراطي يندرج في خانة الإصلاح، لأن النخب الموجودة في السلطة هم الذين قادوا عملية التحول الديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

وقد تولى الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) قيادة عملية التفاوض بشأن الوحدة والإشراف المباشر والمشارك على عملية الدمج المؤسسية الجارية بصورة مكثفة، ورغم انفتاح الحزبين الحاكمين على قوى المعارضة في الشطرين

---

١ - حيث ظل الرئيس علي عبد الله صالح - يحكم اليمن منذ العام ١٩٧٨- وظل الرئيس علي سالم البيض عضو قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني ، حتى تولى رئاسة الحزب بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦،

٢ - أمين الفيش، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٠، (تونس: جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٧٦.

الموجودة بالفعل على الساحة السياسية والنشطة بشكل سري، فلم يكن لهذه القوى دور مباشر وعملي في إنجاز عملية الانتماج، بعد أن اختار المؤتمر والاشتراكي إقصاء هذه التنظيمات والقوى السياسية من المشاركة في هذه العملية الهامة، رغم أن مشروع إعادة توحيد اليمن ظل هو القاسم المشترك بين كل القوى والتيارات السياسية والفكرية<sup>(١)</sup>.

## ٢- التحول السريع نحو الديمقراطية:

إن التحول الفجائي السريع للديمقراطية ينطوي على عدم استقرار يؤدي إلى تزايد احتمالات تقويض هذا التحول خصوصاً عندما يقترن بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، فالعقيد في النظرية الديمقراطية أن الديمقراطيات المستقرة تنتج غالباً عن عملية تطور تدريجي بشرط ضمان استمراره وتصاعده أكثر مما تترتب على تحول سريع مندفع أو على ثورة تطيح بنظام سلطوي أو شمولي<sup>(٢)</sup>.

ولكن نشأة التعدد الحزبي في اليمن لم تتدرج عبر مراحل التطور التي مرت بها معظم تجارب البلدان السابقة في محيطها العربي، أو على مستوى الدول المتقدمة أو النامية بل تحولت طرفة واحدة من أقصى درجات الحظر الحزبي الذي تحرم فيه الحزبية والتعدد الحزبي بنصوص دستورية إلى الإباحة المطلقة بحرية تكوين الأحزاب دون وضع أدنى شروط أو قيود منظمة لإعلان إنشائها.

وننتج عن حالة التحول الفوري إلى التعدد الحزبي في ظل غياب القواعد المنظمة لها ظهور عدد كبير من التسميات الحزبية لا تكتسب معظمها أبعاداً المقومات الأساسية للحزب السياسي ولا يتعدى عدد أعضائها بضعة أفراد، وبعضها يتركز حول عائلات بذاتها أو ثلة من الأصدقاء أو شخصية عامة طامحة إلى كسب مظهر الزعامة السياسية، ويستثنى من هذا الوضع عدد محدود من الأحزاب لها قواعدها وقوة تأثيرها الواضح في ساحة العمل الحزبي.

١- نشوان السعيري، مرجع سابق، ص ١٢٦.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، ( القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية الأهرام، ١٩٩٤)، ص ١٥٣، لمأتي عبد الرحمن صالح، " اقتصادية السياسة في الوطن العربي، دراسة للنموذج المصري - والمغربي"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، (بيروت: ج ٣٨، أكتوبر ١٩٩١) ص ٨٩-٩٠.

فقد تميزت السنة الأولى من عمر للوحدة بالانفجار الشديد نحو تشكيل الأحزاب السياسية<sup>(١)</sup>، والتي أمكن حصرها بأربعين حزبا مسجلة بذلك رقما عاليا في سجل الطفرة العددية للأحزاب السياسية في الدول العربية التي شملتها، وقد ساعد على هذا الوضع الصياغة التي وضعها للقانون اليمني للتعريف بالأحزاب السياسية فوصفها بأنها ( كل جماعة يمنية منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة وفقا للشرعية الدستورية، تمارس نشاطها بالوسائل السياسية والديمقراطية بهدف تدول السلطة سلميا أو للمشاركة فيها) وهي صيغة أوجدت مساحة واسعة أمام العديد من التنظيمات والقوى السياسية لممارسة العمل السياسي.

وقد أدى هذا الاتجاه لبروز العديد من القوى المتباعدة في أوزانها الشعبية لتكون الانتخابات هي الأداة الحاسمة للإبقاء على الأحزاب ذات الغالبية الحقيقية واستبعاد الأحزاب الهامشية التي لا تعبر عن القوى الحقيقية في المجتمع<sup>(٢)</sup> وقد وصفها أحد الكتاب بأن معظمها ( تكوينات تقليدية في زي حديث ينتمي معظم أعضائها أو جميعهم إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة ، وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح للقانونية والهياكل الإدارية وغيرها، ولكنها في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية<sup>(٣)</sup>).

ويحول البعض في تفسير الإقبال الشديد نحو الإعلان عن تكوين الأحزاب إلى تأثير العوامل الذاتية النابعة من خصوصية واقع التجربة اليمنية والظروف المحيطة بسبلات ممارسة العمل السري الذي غلب على نشاط التيارات السياسية في المرحلة السابقة، والذي نجم عن تعدد فصائل التيار الواحد إلى عدد من المسميات الزهمية وتوزيعها على مناطق جغرافية متعددة بعيدا عن أنظار أجهزة السلطة واختيار العناصر القيادية على أسس غير ديمقراطية، وسيادة روح الشك وعدم الثقة في العلاقات القائمة بين عناصر التنظيم الواحد،

١- أصبحت إمكانية الإعلان عن تأسيس حزب سياسي خلال الفترة الانتقالية ٢٢ مايو ١٩٩٠ حتى ٢٧ أبريل ١٩٩٣ متاحا أمام أي شخص قادر على تحمل نفقات الإعلان في إحدى الصحف اليومية، انظر:

حسن أبو طالب ، الوحدة اليمنية ، مرجع سابق، ص ٣٧١.

٢ - التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

٣- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥.

أو علاقة للتظيم مع غيره من الأحزاب، وغيرها من الآثار الناتجة من نمط العمل الحزبي التي ساهمت في تشتيت وتجزئة الاتجاه السياسي للوحد إلى أحزاب متعددة<sup>(١)</sup>.

وقد مهدت سرعة عملية التحول للطريق لعمليات العنف واتساع دائرته، فقد طالت عمليات الاغتيال السياسي العديد من الشخصيات الحزبية والسياسية<sup>(٢)</sup>، إذ سجلت (٢٠٠) حالة ما بين اغتيال ومحاولة اغتيال فاشلة، كما امتدت عمليات التفجير لتشمل منازل ومقار للنخبة السياسية<sup>(٣)</sup>، وقد حمل الحزب الاشتراكي في بيان له المؤتمر الشعبي العام مسؤولية تدهور الأوضاع السياسية واتهم عناصر متنفذة بصمتها مرة وتواطؤها مرة أخرى في الجرائم التي ارتكبت خلال الفترة الانتقالية<sup>(٤)</sup>.

وقد رد الرئيس علي عبد الله صالح على اتهامات الحزب الاشتراكي حول الاغتيالات السياسية بأنها ادعاءات لا أسس لها من الصحة، تنفذها عناصر انفصالية في الحزب تهدف إلى إعادة القوى للوحدة إلى الخلف<sup>(٥)</sup>.

أيضاً التظاهرات الشعبية التي حدثت في الفترة ٩-١٢ ديسمبر ١٩٩٢ في مدن صنعاء وتعز والحديدة وإب وذمار والبيضاء، وأُستخدِم الجيش للسيطرة عليها وكانت حصيلة المواجهة ١٥ قتيلاً و١٨٢ جريحاً، وحدث العديد من الاختطافات وحروب قبلية مختلفة<sup>(٦)</sup>.

١- عبد العزيز الكميم، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية واقع التشريع وأبعاد الممارسة، مرجع سابق، ص ١١٧.

٢- كانت أبرز محاولات الاغتيال حالة الاعتداء على وزير العدل عبد الواسع سلام (قيادي اشتراكي) في ٢٥ أبريل ١٩٩٢، انظر، أمين الغنيش، مرجع سابق، ص ٤٨.

٣- تم تفجير عتبات نافذة بالقرب من منزل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة ومنزل حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء، ومنزل ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب من الجانب الاشتراكي، أما الآخر فقد تعرضت منازل كل من شقيق الرئيس علي عبد الله صالح ونائب وزير الإعلام، ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب يحيى العرشي، ومقر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وكذلك محاولة اغتيال لشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، انظر، أمين الغنيش، المرجع السابق، ص ٤٨.

٤- صحيفة الحجة (لندن)، ١٢ نوفمبر ١٩٩٣، ع ١١٣٠.

٥- صحيفة ٢٢ مايو، (صنعاء)، ١٢-١٣ فبراير ١٩٩٤، ع ١٣٠.

٦- لمزيد من التفاصيل، انظر: أمين الغنيش، مرجع سابق، ص ٤٨-٥٧.

ككل هذه النسبة من أعمال العنف على جميع المستويات وبين جل الأطراف كانت مقدمة لحرب شاملة.

### ٣- غلبة طابع الأزمة على مسار التحول:

نظراً لمكانة وأهمية الوحدة باعتبارها قضية مصيرية للشعب اليمني، فقد مثلت أساساً شرعياً يستند إليه كل نظام في (الشمال والجنوب) في قيامه وبقائه، وهنفاً موعوداً يسعى إلى تحقيقه ومسوراً مقبولاً لقراراته وسلوكه تجاه النظام في الشطر الآخر، وكان كل طرف يدعي أنه يمثل التطلعات الحقيقية لكل لليمنيين<sup>(١)</sup>.

ومن ثم يبدو وكأن إعلان الوحدة السياسية اليمنية لم يكن سوى صفة بين النخب الحاكمة في الشمال ( المؤتمر ) وفي الجنوب ( الاشتراكي ) من أجل تعزيز كل طرف لمشروعياته الشعبية وفق حساباته الخاصة، ففي الوقت الذي ذهب فيه الطرفان إلى الوحدة وهما يفقدان لحسن النية إزاء بعضهما ويفقدان للثقة فيما بينهما، وفي الوقت الذي اتفق فيه المؤتمر والاشتراكي على صيغة للمشاركة في السلطة على أساس المناصفة بنسبة ٥٠% لكل منهما، فإن هاتين المؤسستين كانتا في نفس الوقت تعدان استراتيجيات للتراجع وخططاً طارئة لأي نزاع محتمل وهو ما أكدته حرب ١٩٩٤<sup>(٢)</sup>.

وبالتالي يمكن القول إن عملية التحول الديمقراطي في اليمن قد غلب عليها طابع الأزمة ويعود جوهر هذه الأزمة إلى الفترة الانتقالية التي أعقبت الوحدة اليمنية وقد تمحورت أسباب الأزمة فيما يلي:

- صراع الحزبين الحاكمين على السلطة وإنهاء الفترة الانتقالية، وتآزم الخطاب السياسي والإعلامي بين الحزبين، بانتهاج سياسة تعظيم المشاريع الذاتية وتسفيه أو الحط من مشاريع الطرف الآخر، وهي سياسة اتبعها الحزبان وقاما بممارستها على حد سواء.

١- Gregory Gause, Yemeni Unity Past and Future, Middle East Journal, Vol. 46, N.3, ١٩٩٢, May-August, p.35.

٢ - أمين الغنيش، مرجع سابق، ص ٦٩.

ويرجع ذلك إلى صيغة التناصف في تقاسم السلطة عند قيام الوحدة واحتكار الحزبين لها، فالوحدة أُنشئت للحزبين الحاكمين الانتشار الأفقي في كل ربوع اليمن دون مقاومة، مستفيدين من حالة كونهما حزبين حاكمين في تقاسم السلطة، وفي الحصول على دعم مالي من الميزانية العامة للمساعدة في الانتشار الأفقي، وفي إعادة ترتيب أوضاعهما لتتناسب مع شروط ومتطلبات العمل في ظل دولة الوحدة.

وأدت للتنافس الإدارية لنتيجة عن التناصف في دولة الوحدة بدورها إلى احتكار الحزبين للسلطة والمال العام ووسائل الإعلام وتوحدتهما بالدولة<sup>(١)</sup>، وركز هذا الاحتكار سلطة القرار بيد السلطة التنفيذية ومهش السلطات الأخرى، فضلاً عن تهميش الحزبين الحاكمين لعناصر فاعلة في المجتمع المدني<sup>(٢)</sup>.

- مسألة الخلاف بين شريكي الحكم وتعود إلى اختفاء عامل الوفاق والثقة بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وتغلب سياسة تشكيك كل منهما بالآخر، مما أوجع الموقف بينهما، وقد أرجعت إليهما أسباب الأزمة وارتفعت الأصوات علناً في الصحافة ومجلس النواب بتحميلهما المسؤولية وطالبتهما بالاستقالة كمخرج من الأزمة التي تعيشها البلاد.

ولتأكيد المنحى الشخصي في الأزمة حاول الكثير من الشخصيات السياسية والاجتماعية والقبلية التوسط بين الرئيس ونائبه للجمع بينهما<sup>(٣)</sup>، ولكن عامل الثقة والوفاق برغم أهميتهما، إلا أنهما ليسا المسؤولين عن كل ما حدث.

- واجهت الدولة اليمنية وضعاً اقتصادياً صعباً، وله نوعان من الأسباب، الأولى هيكلية تعود إلى طبيعة الاقتصاد اليمني نفسه، والثانية تعود إلى المتغيرات المصاحبة لحرب الخليج، التي أدت إلى عودة ما يقرب من مليون عامل يمني من منطقة الخليج والسعودية<sup>(٤)</sup>.

١- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

٢- فيصل الحظفي، مرجع سابق، ص ٨٨.

٣- قام بهذه الوساطة كل من: الرئيس الأول للجمهورية عبد الله السلال، والشيخ منان أبو لحوم، والشيخ مجاهد أبو شورب، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومجموعة من علماء اليمن.

٤- علي سيف عبده، مرجع سابق، ص ١٢.



وقد أدى ذلك إلى تكبد اليمن أعباء اقتصادية تقدر بمبلغ ٢ مليار دولار، أي أكثر من ٢٠% من إجمالي الناتج القومي، وأيضا انخفضت تحويلات اليمنيين للعاملين في الخارج، وانخفضت المساعدات والقروض، وقد أدى كل ذلك إلى تزايد المشكلات الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

حيث أدى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن اليمني وتدهور العملة الوطنية وارتفاع وتيرة نقشي الفساد المالي والإداري إلى تظاهرات شعبية في ثلاث من كبريات المدن .

اليمنية وهي أحداث كشفت عن مدى عمق الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد<sup>(٢)</sup>.

- أزمة الوحدة اليمنية وبناء الدولة وتركزت حول الإبقاء على للتشظير ساريا في بعض المؤسسات السيادية مثل الجيش والأمن، والعملة والطيران، واستمرار الجدل حول مسائل مصيرية وهامة تتعلق باستكمال تأسيس دولة توحدة من ناحية والأداء الحزبي من ناحية أخرى.

وقد أفرزت الانتخابات التشريعية ١٩٩٣ لاعبا ثالثا في السلطة هو التجمع اليمني للإصلاح، وأدى دخول الإصلاح الخصم الأيديولوجي للاشتراكي<sup>(٣)</sup> في تركيبة الائتلاف الحاكم إلى إرباك عملية التقاسم وتغير بنية السلطة من بنية ثنائية إلى بنية ثلاثية<sup>(٤)</sup>.

وقد تطورت الأزمة السياسية الحادة التي بدأت في ١٩/٨/١٩٩٣ بين أطراف الائتلاف الحزبي الحاكم ( المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع

١- بلقيس أبو اصبح، "سياسات صندوق النقد الوالي وآثارها على الأوضاع في اليمن"، أوراق يمانية، ( صنعاء:المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، فبراير ١٩٩٩)، ص ١٤.

٢- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

٣- فالإسلاميين اليمنيين قد كانت لهم الأسباب لازدهار الوحدة مع النظام الاشتراكي في عدن والذي ما انفك الإسلاميين يصفونه بالكنكر والشيعية، فقد لصدر الشيخ مقلل الوادعي فتوى تحرم الوحدة مع الشيوعيين، انظر مقابلة مع الشيخ مقلل الوادعي في صحيفة يمن تكليم،

www.yementimes.com.24-30 July-2000.

٤- نشوان السمييري، مرجع سابق، ص ١٤٠.

اليميني للإصلاح) إلى نزاع مسلح في ١٩٩٤، كان الجيشان النظاميان في الشمال والجنوب، للذان ظلا بمنأى عن أن تطلعهما عملية الدمج التي شملت المؤسسات السيادية والخدمية الأخرى خلال الفترة الانتقالية، هما الطرفين الرئيسيين في هذا النزاع.

#### ٤- دعوة النخبة المثقفة إلى ضرورة التحول:

مارست الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ضغوطا مباشرة وغير مباشرة من أجل إقرار واقع التعددية والإفصاح للقوى خارج السلطة بالمشاركة في بناء دولة الوحدة، بعد أن أقصيت هذه القوى من المشاركة في تأسيسها.

لقد أفرز هذا الضغط تبلورا في المصالح المشتركة بين السلطة والمعارضة، على نحو جعل الخيار أمام الجميع خيارا بين أحد أمرين، الديمقراطية والوحدة في جانب، أو تفجر الموقف وضياح للمشروع الوحدوي كلية في جانب آخر<sup>(١)</sup> وجاء تفضيل الخيار الأول متوافقا مع مصالح النخبة الحاكمة، إذ أن العديد من السياسيين والزعماء الذين كانت شريعتهم في انكماش وجدوا أن دعم التعددية سيعزز نفوذهم وسلطتهم<sup>(٢)</sup>، وقد أعطى الظهور الفعلي للأحزاب السياسية بقوة الواقع دفعا كبيرا للتحول نحو التعددية السياسية.

#### ٥- العجز عن تمثيل اتجاهات النخبة السياسية:

برزت ظاهرة المستقلين وارتفعت نسبة ترشيحهم في انتخابات ١٩٩٣ إلى ٧٢%، رغم أن بعضهم ينتمي سياسيا إلى بعض الأحزاب، إلا أن بروز ظاهرة المستقلين ربما يعد أحد مؤشرات انخفاض قدرة الأحزاب السياسية على احتواء بعض الفاعلين السياسيين في الساحة اليمنية<sup>(٣)</sup>.

١- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

٢- ما يكل هدمن، مسألة اليمن: مشاهد الانزلاق نحو حرب أهلية، في: عبده لشريف (محرر)، مرجع سابق ص ١٨٦.

٣- محمد الظاهري، المؤسسة التشريعية في اليمن، المؤتمر السنوي الرابع للباحثين السباب حول المؤسسة التشريعية في العالم العربي، القاهرة خلال الفترة ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦، ( جامعة القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٧)، ص ٥٦٤.

## ٦- هيمنة السلطة التنفيذية:

لقد أخذ دستور الجمهورية اليمنية - بعد قيام الوحدة - بمبدأ الرئاسة الجماعية للدولة المتمثلة بمجلس الرئاسة المكون من خمسة أعضاء<sup>(١)</sup>، والذي استمر حتى عام ١٩٩٤ حيث تم تعديل الدستور من قبل مجلس نواب الشعب بحيث أصبحت رئاسة الجمهورية بعد التعديل مكونة من رئيس ونائب رئيس يعينه الرئيس، حيث نصت المادة (٢٨) من الدستور قبل التعديل على أن (رئاسة الجمهورية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب).

إلا أن الممارسة الفعلية لمبدأ الرئاسة الجماعية قد أوضحت عدم جنواها وعدم فاعليتها، مما أدى إلى الاقتناع بمبدأ الرئاسة الفردية للمتميزة بوحدة وقوة القرار الرئاسي، فنص الدستور بعد التعديل في الفقرة (أ) من المادة (١٠) على أن (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه وفقاً للدستور)<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر من أهم سمات دستور الجمهورية اليمنية المعدل في ٢٠٠١ - وهو الدستور المعمول به الآن - أنه نقل سلطات واسعة وشبه مطلقة لمؤسسة الرئاسة بصفة خاصة، وللسلطة التنفيذية بصفة عامة، والقراءة المتكفية للفصل الثاني من الدستور تجعلنا نتلمس الوضع المميز لرئيس الدولة وسلطاته الواسعة في مواجهة المكونات الأخرى لنظام الحكم.

ونتناول فيما يلي العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

---

١- كان أول مجلس رئاسة قد تكون غداة تحقيق الوحدة من كل من (الفريق علي عبد الله صالح رئيساً، وعلي سالم البيض نائباً للرئيس، وعضوية كل من عبد العزيز عبد الغني، وسالم صالح محمد، وقاضي عبد الكريم العرشي) الذي استمر حتى انتخاب مجلس رئاسة جديد في ١١/١٠/١٩٩٣ بعد الاستخابات النيابية في ١٩٩٣ من قبل مجلس النواب وتكوين ائتلاف ثلاثي من المؤتمر الشعبي العام، الذي مثله (الفريق علي عبد الله صالح رئيساً، و عبد العزيز عبد الغني عضواً) والحزب الاشتراكي اليمني، الذي مثله (علي سالم البيض نائباً للرئيس، وسالم صالح محمد عضواً) والتجمع اليمني للإصلاح الذي مثله عبد المجيد الزندقي، لتطر: محمد حسين الفرح، أفاق الانتخابات الرئاسية القادمة على ضوء الانتخابات العامة السابقة، في فارس السقاف (محرر)، الانتخابات الرئاسية رؤية واقعية، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩)، ص ٦٥.

٢- دستور الجمهورية اليمنية، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ٢٠٠١)، ص ٧٢.

### ( ١ ) العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

قسم الدستور السلطة التنفيذية إلى فرعين، الفرع الأول رئيس الجمهورية، والفرع الثاني، مجلس الوزراء:

#### ١- رئيس الجمهورية:

يتضح من دراسة الدستور ما يتمتع به رئيس الجمهورية من سلطات ونفوذ في مواجهة كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمكن إجمال مهام رئيس الجمهورية بالجوانب التالية:

- يجسد إرادة الشعب، ويعمل على احترام الدستور، وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ وأهداف الثورة اليمنية، ويشرف إلى المهام السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية وتلك المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

- يمثل الجمهورية في الداخل والخارج، ويضع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور طبقاً للقانون، وهو الذي يصدر القرارات بتعيين وعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين بمقتضى القانون.

- يكلف من يراه بتشكيل الحكومة، ويعين حالة الطوارئ والتعبئة العامة، له حق إنشاء البعثات الدبلوماسية، وتعيين واستدعاء السفراء، واعتماد الممثلين للدول والهيئات الأجنبية، ومنح حق اللجوء السياسي، وقد أجاز الدستور اليمني حق حل البرلمان من قبل الرئيس<sup>(١)</sup>.

- للرئيس أن ينشئ بقرار منه مجلساً للشورى من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة بهدف توسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات المتوفرة في مختلف المناطق اليمنية<sup>(٢)</sup>.

---

١- فاضل السبتي، النظام السياسي والدستوري لـرئيس الدولة في اليمن، دراسة مقارنة لكل من فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر، ( صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٣١٢.

٢- عبد القادر إسماعيل، التعديلات الدستورية في النظام الدستوري اليمني، دراسة مقارنة، ( صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠١) ص ١٦٢.

- اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى، أو بخرق الدستور، أو بأي عمل يمس باستقلال وسيادة البلاد يكون بطلب من نصف أعضاء مجلس النواب، ويصدر قرار الاتهام بأغلبية ثلثي الأعضاء .

وينتخب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية على أن يزكى ترشيحه من قبل 5% من الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى، تمهيدا لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية، لا يقل عدد المرشحين فيها عن اثنين، ومدة الرئيس سبع سنوات شمسية، ولا يجوز له تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين، مدة كل دورة سبع سنوات فقط، ويكون للرئيس نائب يتولى تعيينه، حيث يتولى النائب مهام الرئاسة مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ٦٠ يوماً عند خلو المنصب، وإذا خلا منصب الرئيس ونائبه تتولى المهام رئاسة مجلس النواب، وإذا كان المجلس منحلًا تعل محله للحكومة مؤقتاً<sup>(١)</sup>.

والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي يخول فيه الدستور لرئيس الجمهورية هذه السلطات فإنه قد خلا من أية نصوص تسمح بمساعلته عن قيامه بهذه المهام، وخاصة السلطات شبه المطلقة الممنوحة له في المواد، بما يدعم من هيمنة السلطة التنفيذية في مواجهة العجز الذي تعانيه كلتا السلطتين التشريعية والقضائية<sup>(٢)</sup>.

## ٢- مجلس الوزراء:

يعتبر مجلس الوزراء الفرع الثاني للسلطة التنفيذية وينص الدستور على أن الحكومة هي (الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة) (مادة ١٢٧)<sup>(٣)</sup>.

يشترك مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٣٥) في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية<sup>(٤)</sup>.

١ - دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ٦٩-٩٠.

٢ - فارس السقا، الانتخابات الرئاسية في اليمن، البرلماني والموقف، ماذا بعد الانتخابات؟، في فارس السقا (محرر)، الانتخابات الرئاسية رؤية واقعية، مرجع سابق، ص ٧.

٣ - دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ١٨.

٤ - محمد عبد الملك المتوكل، هيكلية السياسة في الجمهورية اليمنية، في: أنيس فوزي قاسم (محرر)، النظام السياسي العربي والديمقراطية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ٧١.

ورئيس الوزراء هو الذي يختار أعضاء وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية، والحكومة بكاملها مسؤولة أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب مسؤوليه جماعية عن أعمال الحكومة، وإذا تبين لرئيس الوزراء أن تعاونه مع أحد أعضاء مجلس الوزراء أصبح مستحيلا فيجوز له أن يطلب من رئيس الجمهورية إعفاء العضو المعني.

ولرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق إحالة رئيس الوزراء ونوابه والوزراء إلى التحقيق والمحكمة، ويكون قرار مجلس النواب بالاتهام بناء على مقترح مقدم من خمس الأعضاء على الأقل، في حين يكون قرار الاتهام بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

كذلك نصت المادة ١٢٧ من الدستور على أن مجلس الوزراء يتبعه بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة، لكن ما يجري من الناحية العملية أن المؤسسة الأمنية والقوات المسلحة بشكل خاص لا تخضع لسلطة مجلس الوزراء وإنما لرئيس الجمهورية بما في ذلك قرارات التعيين والعزل والشؤون المالية، إضافة إلى الشؤون الخارجية والإعلام<sup>(١)</sup> مما يعكس ضلالة السلطات التي تتمتع بها السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية .

وبضاف إلى ذلك أن الدستور اليمني لم يحدد في صيغته الأساسية ولا المعدلة علاقة رئيس الجمهورية بالأحزاب السياسية، ولم يتعرض للطريقة التي يتم بمقتضاها تعيين رئيس الوزراء والوزراء في ظل التعدد الحزبي، حيث لا يفرض الدستور على رئيس الجمهورية تعيين زعيم حزب الأغلبية رئيساً للوزراء، وهذا يفتح الطريق لنشوب أزمات سياسية خطيرة لا يستبعد أن تؤدي إلى فراغ في السلطة، في حالة استخدام رئيس الجمهورية صلاحيته الدستورية لحل مجلس النواب، لمواجهة إصرار حزب الأغلبية على تشكيل الحكومة، والذي ستمستخدم أغليبيته حقها الدستوري في حجب الثقة عن الحكومة<sup>(٢)</sup>.

١ - محمد عبد الملك المتوكل، مرجع سابق، ص ٧٨.

٢ - ياسين ناشر، " هل يتطلب الدستور تغييرا كاملا أم تعديلا جزئيا "، مجلة القسطاس، صنعاء: ملتقى المجتمع المدني، العدد ٢٧، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٠.

ولئن كان الواقع يشهد عملياً حيالة المؤتمر الشعبي العام الأغلبية في مجلس النواب والتي تسمح له بتشكيل الحكومة لاعتبارات متنوعة، مما يجعل الوزارة ورئيسها في موضع قوي أمام المجلس التشريعي، حيث أنها وزارة أغلبية حزبية مستعدة دائماً للتصويت مع الحكومة، كما يستحيل عملاً سحب الثقة منها.

### ٣- السلطة التشريعية (مجلس النواب):

يتألف المجلس من ٣٠١ عضواً ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي لمدة ست سنوات<sup>(١)</sup>، ويدعو رئيس الجمهورية إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً على الأقل<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن الدستور اليمني كفل وسائل عديدة لممارسة البرلمان دوره الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية ومنها السؤال والاستجواب والاقتراح بسحب الثقة وتشكيل لجان التحقيق وإبداء رغبات في موضوعات عامة وطرح موضوع عام للمناقشة، لكن امتلاك المؤتمر الشعبي للأغلبية يمنع كلياً سحب الثقة من الوزراء.

تشير المادة (١١٩) من الدستور المعدل ١٩٩٤، إلى أحقية رئيس الجمهورية لإصدار قرارات بقوانين لها قوة القانون حيث جاءت استثناء لكنها تحولت إلى قاعدة أصلية فنص المادة ( على أنه إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس النواب وفي فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ قرارات لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يتخذ في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون)<sup>(٣)</sup>، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن عدد القوانين التي أصدرها مجلس النواب لا يتجاوز ٣٨,٥% من مجموع القوانين الصادرة، بينما أصدرت السلطة التنفيذية وهي ليست صاحبة الاختصاص الأصلي في

١ - نصت التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١، على أن تكون مدة المجلس ست سنوات بدلاً من أربع، وكانت المبررات لذلك أن مدة الأربع السنوات لمجلس النواب فترة قصيرة، فنظر، عبد القادر

إسماعيل، مرجع سابق، ص ٧٩.

٢ - محمد عبد الملك المتوكل، مرجع سابق، ص ٦٨.

٣ - فاضل المنباني، مرجع سابق، ص ١٠٠.

للتشريع ما يساوي ٦١,٥% من مجموع القوانين الصادرة في الفترة نفسها<sup>(١)</sup>، وقد تم إلغاء هذه المادة في التعديلات الدستورية ٢٠٠١، وكانت أسباب ومبررات التعديلات من وجهة نظر السلطة هو استنفاد الغرض المقصود من أحكام هذه المادة، حيث كانت هي الأساس والسند الدستوري لإصدار القرارات الجمهورية بالقوانين طوال الفترة التي تلت قيام الجمهورية اليمنية، وذلك من أجل الإسراع بعملية توحيد القوانين الشطرية التي كانت سائدة في الشطرين قبل الوحدة وإصدارها بقوانين جديدة تستند إلى دستور الجمهورية اليمنية، ولقد أدت هذه المادة دورها وأصبحت عملية التشريع مستقرة ولم يعد هنا ما يبرر هذه الصلاحية الاستثنائية في التشريع<sup>(٢)</sup>، ويشير ذلك إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

وفي حقيقة الأمر يعتبر ضعف قدرة المجلس التشريعي وأعضائه في القيام بدور رقابي على أعمال السلطة التنفيذية مؤشرا على تعثر مسيرة التحول الديمقراطي، والتي يتأسس أحد أركانها على خضوع السلطة التنفيذية لمساءلة أعضاء مجلس النواب، وبما أن أعضاء مجلس النواب غير قادرين على مساءلة الحكومة يصبح الحديث عن دور رقابي للسلطة التشريعية محل نظر.

#### (ب) السلطة القضائية:

يؤكد قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ١٩٩١ على أن القضاء سلطة مستقلة في أداء مهامه والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة للتدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

وقد حرص الدستور اليمني المعدل عام ١٩٩٤، شأنه في ذلك شأن بقية الدساتير الوطنية، على تأكيد استقلال القضاء بعناصره المتعددة وضماناته اللازمة.

١- فصل الحذيفي، مرجع سابق، ص ٩٩.

٢- محمد المعالج، قراءة تطبيقية لنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية، (صنعاء: ملتقى المجتمع المدني، كتاب القسط ٨)، ٢٠٠١، ص ٧٥.



حيث نصت المادة (١٤٧) على أن القضاء سلطة مستقلة قضائيا وماليا وإداريا، والنيابة العامة هيئة من هيئاته، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة للتدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقدم.

وتؤكد المادة (١٤٨) منه على أن القضاء وحدة متكاملة ويرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها كما يحدد لشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء وشروط وإجراءات تعيين للقضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات الأخرى الخاصة بهم، ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال.

كما تقرر المادة (١٤٩) على أن القضاء وأعضاء النيابة العامة غير قابلين للعزل، إلا في الحالات وبالشروط التي يحددها القانون ولا يجوز نقلهم من السلك القضائي إلى أي وظيفة غير قضائية إلا برضاهم وبموافقة المجلس المختص بشؤونهم ما لم يكن ذلك على سبيل للتأديب، وينظم القانون محاكمتهم التأديبية كما ينظم القانون مهنة المحاماة<sup>(١)</sup>.

لما المحكمة العليا فهي أعلى هيئة قضائية ومن مهامها :

- الفصل في الدعاوى والدفع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.

- الفصل في تنازع الاختصاصات بين جهات القضاء.

- محاكمة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم.

- إيداع السراي في صحة الطعون المحالة إليها من مجلس النواب المتعلقة بصحة عضوية أي من أعضائه<sup>(٢)</sup>.

١- تقرير العدالة، ( صنعاء: كتاب القسط (٢)، ١٩٩٨)، ص ٢١.

٢- محمد عبد الملك المتوكل ، مرجع سابق ص ٧١.

وقد جاءت نصوص الدستور بطريقة عامة تون تفصيل وأحالت إلى نصوص القانون في العديد من الأمور الهامة لا سيما تلك المتعلقة بتحديد ولاية وتنظيم الجهات القضائية مما أتاح للعديد من الأمور النصوص القانونية انتهاك هذا الاستقلال، ويتم الاستناد إلى العديد من هذه النصوص في تفسير وتبرير بعض أوجه المساس باستقلال السلطة القضائية<sup>(١)</sup>.

ويكون للقضاء مجلس أعلى يعمل على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاء من حيث التعيين و الترقية والفصل والعزل، فقد نصت المادة (١٥٠) من الدستور على أن يكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون، وحين صدر قانون للسلطة القضائية رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ نص على تشكيل المجلس من رئيس الجمهورية ووزير العدل ونائبه، ورئيس المحكمة العليا ونائبه، والنائب العام وثلاثة أعضاء آخرين يعينهم رئيس الجمهورية.

ومن هنا يلاحظ أن المجلس محكوم بالسلطة التنفيذية، علماً بأن بقية الأعضاء وهم رئيس المحكمة العليا ونائبه والنائب العام يصدر بتعيينهم قرار من السلطة التنفيذية، وبذلك يخضع المجلس الأعلى للقضاء للسلطة التنفيذية.

وإذا ما علمنا أن المجلس الأعلى للقضاء هو السلطة التي تضع السياسة العامة للقضاء وتقوم بتعيين القضاة وترقيتهم وعزلهم ومحاسبتهم وتقاعدهم وتأديبهم لأدركنا أن مبدأ الفصل بين السلطات قد تآثر جراء ذلك، وبالتالي فإن استقلال القضاء يصبح متار جدل<sup>(٢)</sup>.

---

١ - نصت المادة (١٤٧) من الدستور التي تقضي بأن يرتب القانون لجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها، فيموجب هذه المادة فوض المشرع الدستوري المشرع العادي تنظيم الجهات القضائية وتحديد اختصاص كل منها،. ويبيهي هنا الالتزام بالقواعد العامة وأنه لا يجوز أن يتخذ هذا التفويض كوسيلة للاختصاص من ولاية المحاكم واختصاصاتها، وأن المشرع الدستوري إنما يفوض المشرع العادي في تنظيم الجهات القضائية وتحديد اختصاص كل منها، لا في إهدار هذا الاختصاص أو الانتقاص منه أو الاقتتات عليه.

٢ - المرجع السابق، ص ٧٨.

ظلت السلطة القضائية تشكو من مظاهر عديدة لتدخل السلطة التنفيذية في شئونها ففسخ للوظائف القضائية يتم من حيث المبدأ بقرار من رئيس الجمهورية، حيث يعين النائب العام والمحامي العام الأول بقرار من رئيس الجمهورية، ويكون تعيين رئيس المحكمة العليا ونائبيه وقضاة المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من مجلس القضاء الأعلى.

ويكون الترشيح في وظائف السلطة القضائية الأخرى بقرار جمهوري بناء على ترشيح وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إن خط العودة إلى التعدد الحزبي كانت خطوة شكلية أكثر منها حقيقية، حيث لم تكن نتاجاً لتطور طبيعي في علاقات القوى في المجتمع الليبي، بل نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت بالقيادة إلى اتخاذ قرار التعددية، مع محاولة جعلها تعددية شكلية، حيث كانت القيادة تصر على المحافظة داخل هذا الإطار التعددي على الإجماع السياسي وعدم الخلاف في الرأي وعدم السماح للمعارضة بلعب دورها المتعارف عليه في التعددية الحقيقية.



## الفصل الثالث

### الإطار الدستوري والقانوني

### عملية التحول الديمقراطي في اليمن

تشير عدد من الدراسات إلى أن وجود نظام حزبي قوي يمكن أن يساعد على زيادة درجة التأييد التي تتمتع بها الأحزاب السياسية بين المواطنين ويبقى عليها كيان فعال، ذلك أن وجود نظام حزبي قوي يمثل ركيزة لنشاط أعضاء المؤسسة التشريعية حيث تعمل الأحزاب السياسية كمنسق بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فعلى حين يؤدي الحزب الحاكم دور المؤيد لسياسات الحكومة تؤدي أحزاب المعارضة دور المراقب والناقد، ولكن هذا يتطلب إطاراً قانونياً يسمح بحرية الحركة ويدعم فاعلية الأداء الحزبي.

وفي هذا المبحث سوف نتناول الإطار الدستوري والقانوني لعملية التحول الديمقراطي في اليمن من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الأسس الدستورية للتحول الديمقراطي في الدستور اليمني.

المبحث الثاني : الإطار القانوني للتعديدية الحزبية في اليمن.

المبحث الثالث : الإطار القانوني للانتخابات العامة اليمن .



## المبحث الأول

### الأسس الدستورية للتحول الديمقراطي في الدستور اليمني

تكمن خصوصية التحول الديمقراطي في أن عملية الانتقال من النظام التسلسلي إلى النظام الديمقراطي ليست نهائية وفي حاجة إلى كثير من الوقت لترسيخها، ومن ثم فخطر العودة إلى النظام القديم كلياً أو جزئياً تبقى واردة.

ويرتبط كل ذلك أساساً بمدى استقرار المؤسسات الديمقراطية التي تتم عن طريقها عملية التحول الديمقراطي ومنها الاستقرار الدستوري، الذي تتضاعف أهميته أثناء فترة التحول الديمقراطي، والذي يبدو شبه غائب على امتداد فترة التحول وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

#### أولاً: الأسس الدستورية للتمدد العرقي في نصوص ومضامين دستور دولة الوحدة:

يقصد بالأسس الدستورية للتحديد الحزبية، القواعد الدستورية التي اكتسبت بمقتضاها الأحزاب شرعية الإعلان عن كياناتها التنظيمية، وحققها في ممارسة نشاطها السياسي بتنظيم أعضائها وتمثيلهم سياسياً، وتبني تحقيق مطالبهم، وحققها في التنافس للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها والتأثير في سلوكها، باعتبار أن الدستور أسمى القوانين التي يقوم عليها نظام الدولة القانونية الحديث.

وقد استندت كافة القوى السياسية في شرعيتها إلى المادة (٣٩) من دستور دولة الوحدة التي نصت على "إن للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور - الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنيًا ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور وتضمن للدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية<sup>(١)</sup>."

١- دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩٠، (صنماء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٠)، ص ٥.

وقد استندت اللجنة الدستورية، عند تضمينها لهذه المادة في مسودة مشروع دستور دولة للوحدة إلى نص وتفسير مضمون المادة (٣) فقرة (ب) من اتفاقية القاهرة ١٩٧٢، وعلى هذه المادة نفسها استندت لجنة التنظيم السياسي الموحد، عند إقرارها لحرية التعددية السياسية والحزبية، كما استندت إليها أيضا الأحزاب السياسية في الإعلان عن وجود وإنشاء كياناتها وممارسة أنشطتها السياسية على الساحة اليمنية في ظل التعددية الحزبية.

وقد تعرض نص ومضمون وأسلوب وصياغة المادة (٣٩) واحتمالات تفسيرها لتقييم وتحليل ونقد مجموعة من المفكرين والمختصين والشخصيات الحزبية في السلطة والمعارضة على حد سواء.

تركزت رؤية بعض أحزاب المعارضة، على أنه لا يمكن التعويل على ما ورد في المادة (٣٩) من الدستور - بمفردها - لحماية حرية التعدد الحزبي بناء وممارسة، نظرا لأن المادة لم تنص صراحة على أن حرية التعدد الحزبي حق يكفله الدستور، وإن المادة قد صيغت بأسلوب يمكن حزبي السلطة أو أي توجه رسمي من استخدام هذا التفسير لصالحه، ولا يمكن استبعاد هذا الاحتمال، لذا كان لزاما على الأحزاب أن تفرض وجودها على الواقع تحسبا لمثل هذا الاحتمال.

وتتلخص رؤية بعض الباحثين في أن تحليل مضمون المادة (٣٩) من الدستور يكشف أن منطقها يحمل صياغة مرنة، إذ لم تنص صراحة على التعددية الحزبية، مما تتيح إمكانية تفسيرها بأشكال متعددة تتلام مع أي توجه رسمي للسلطة، فلم يربط المشرع عبارة "حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسيا" بالحق في تكوين الأحزاب، مثلما نص صراحة على الحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية، ولم تحدد عبارة "وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية" نوعية هذه المؤسسات أو المنظمات، إذ يمكن تفسيرها وتحديدتها بالتنظيم الموحد أو أية منظمة سياسية تنشئها للدولة.

وكانت مسوغات هذا الاتجاه نابعة من مخاوف الأحزاب السياسية خارج إطار السلطة في بداية المرحلة الانتقالية، حول حالة الغموض الذي اكتنف نص المادة (٣٩)



من الدستور، وما أثاره من احتمال إقدام السلطة على عدم منحها تراخيص مزولة العمل الحزبي، خاصة وأن لجنة التنظيم السياسي الموحد لبقت على إمكانية قيام جبهة وطنية عريضة بديلاً متاحاً لأسلوب العمل السياسي، فضلاً عن استمرار التمييز بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام في محاولة لدمجها في إطار واحد.

وتبرز في مثل هذا الوضع أهمية وجود نص دستوري صريح وواضح، يبيح حرية التعددية الحزبية، ويضمن حقوق الأحزاب ويقطع دابر الأفكار التي تراود البعض بإمكان العودة إلى نظام الحزب الواحد<sup>(١)</sup>.

ولهذا سارع التنظيم للوحدوي الناصري للإعلان عن وجوده على امتداد الساحة اليمنية في ١٥/١١/١٩٨٩ مؤكداً التزامه بدستور دولة الوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية<sup>(٢)</sup>، حيث رأت قيادته أن الديمقراطية وحرية التعدد الحزبي، لا تمنح بل تنتزع من الحكام<sup>(٣)</sup>.

أما رؤية حزبي السلطة فتتلخص في أن نص المادة (٣٩) من الدستور لم يكن وليد اللحظة وربما كان سابقاً لقيام الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، وهذا يكفي لإزالة أي لبس بوجود أي دور لهما عما يراه البعض من غموض في الأسس الدستورية التي تضمن حرية تكوين الأحزاب لكل القوى السياسية في نظام دولة الوحدة<sup>(٤)</sup>.

وقد برهنت أعمال اللجنة السياسية والوثائق التي أقرتها وصادقت عليها القيادة السياسية فيما بعد، عن صدقية هذا التوجه، وأسهمت بدرجة كبيرة في وضع الأسس القانونية المنفذة لحرية التعدد الحزبي مثل مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب

---

١- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، (صنماء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١)، ص ٢٤.

٢- انظر، البرنامج السياسي والنظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والمقر من المؤتمر الوطني العام الثامن ٢٣-٢٧ نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٢.

٣- عبد الملك المخلافي، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة شخصية مع الباحثة، صنماء ١٥/١١/٢٠٠١.

٤- عبد العزيز الكميت، مرجع سابق، ص ٦٢.

السياسية ، الذي نص صراحة على حرية التعددية السياسية والحزبية، ولزاح بالنتيجة أي غموض مقترض في النصوص الدستورية.

ويهدف الخروج من الأزمة أكد مشروع دستور دولة الوحدة على ضرورة ضمان الحريات بما فيها حرية التنظيمات السياسية، وعندما توفرت الشروط القانونية والظروف السياسية المناسبة جاءت تعديلات ١٩٩٤، ملبية للمطالب الحزبية ومضيفة مبادئ وأسس جديدة.

### ثانيا: التعديلات الدستورية ١٩٩٤:

أدت حرب ١٩٩٤ التي انتهت بإقصاء الحزب الاشتراكي إلى ظهور واقع سياسي جديد فسي اليمن لعل علامته الرئيسية هي صعود حزب سياسي معارض لأول مرة إلى السلطة ( التجمع اليمني للإصلاح، أكبر الأحزاب الإسلامية في اليمن )، هذا الواقع الجديد الذي ظهرت ملامحه منذ انتخابات ١٩٩٣ النيابية، فرض صياغة جديدة من خلال التعديلات الدستورية.

فقد جاءت التعديلات الدستورية في ١٠/١/١٩٩٤<sup>(١)</sup>، مؤكدة لإفرازات التطورات السياسية التي

أعقبت الانتخابات النيابية في ٢٧/أبريل/١٩٩٣<sup>(٢)</sup>، واحتلت مسألة الإصلاحات الدستورية أولوية خاصة لدى الأحزاب المؤتلفة في الحكومة المنبثقة عن أول انتخابات نيابية تعددية في الجمهورية اليمنية، فلم يكن دستور دولة الوحدة محل إجماع ولا منبع رضا لا بالنسبة إلى الحزبين الحاكمين اللذين توليا إعداده وإنجازه والدفاع عنه، ولا إلى أحزاب المعارضة

---

١- أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٤ التعديلات الدستورية لعدد ٨٠ مادة منها (٥٠) مادة تعديل صياغة و(٢٩) مادة مضافة وإلغاء مادة واحدة، ليصبح عدد مواد الدستور (١٥٩) مادة، انظر، قرار مجلس النواب رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إصدار التعديلات الدستورية، صنعاء، ١٠/١/١٩٩٤

٢- أسفرت انتخابات ١٩٩٣ عن تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثي ( المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح) إلا أن حرب ١٩٩٤ أدت إلى إقصاء الحزب الاشتراكي وخروجه من حكومة الائتلاف.

التي وقفت منذ الوهلة الأولى رافضة لصيغة الدستور بالصورة التي أقرت في الوقت الذي هيمن على الحزبين الحاكمين (المؤتمر والاشتراكي) حلم الوحدة اليمنية، ولم يلتفتا في هذه الأثناء لأية معارضة، لو لأية أخطاء دستورية أو قانونية قد ترتكب لصالح نجاحها في تحقيق الهدف الأساسي وهو توحيد اليمن المعاصر.

وقد كان دستور دولة الوحدة محل خلاف - منذ بداية إعداده - متخذاً عدة مسارات:

الأول : منذ التمهيد لإعلان الوحدة (١٩٨٩) انبثقت معارضة تنادي بضرورة تعديل الدستور، وتدعو لمقاطعة الاستفتاء عليه في العام ١٩٩١.

الثاني : أثناء الاستفتاء على الدستور كانت هناك معارضة تزعمها للتجمع اليمني للإصلاح كانت كافية للتعبير عن وجهة نظره والأحزاب التي وقفت معه، واستناداً إلى رأي القانونيين والسياسيين والمختصين، فإن بيان مجلس الرئاسة الذي صدر قبل موعد الاستفتاء وأقر بنفاذ الدستور للفترة الانتقالية، والالتزام بإحالة الملاحظات حول الدستور إلى مجلس النواب المنتخب الذي يملك الحق في تعديل الدستور<sup>(١)</sup>، هو اعتراف من حزبي السلطة بتوقيت الدستور لا بديمومته، وبإمكانية تعديل الدستور من قبل سلطة مخولة دستورياً وقانونياً بذلك، كما أن هذا الاعتراف إنما هو اعتراف ضمني لما يعترى الدستور في أسلوب النشأة غير الديمقراطي، أو في مضامينه المنقوصة وغير الواضحة.

الثالث : بعد الانتخابات النيابية (١٩٩٣)، اتفق شريكا الوحدة على إجراء تعديلات دستورية تتوافق مع الوضع السياسي الجديد، وكانت هذه التعديلات قد وردت ضمن اقتراحات أولية في " وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين الحزبين ( المؤتمر والاشتراكي ١٩٩٣)"<sup>(٢)</sup>.

١- انظر: بيان مجلس الرئاسة في: صحيفة الثورة (صنعاء)، ١٩٩١/٤/٢٢

٢ - انظر: وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ( صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٣).

الرابع : اتفاق الائتلاف الثلاثي الحاكم على مشروع التعديلات الدستورية المقترحة والتوقيع الحزبي عليها، ولم يتم إحالة المشروع إلى مجلس النواب بسبب تسارع الأزمة السياسية والانزلاق نحو العنف السياسي، والإعداد لوثيقة أخرى هي " وثيقة العهد والاتفاق"<sup>(١)</sup>.

الخامس : للتعديل الدستوري ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤ الذي تم بعد انتهاء حرب صيف ١٩٩٤، وهو تعديل يختلف مضمونا وشكلا عن المقترحات السابقة حين كان الحزب الاشتراكي طرفا فاعلا فيها<sup>(٢)</sup>.

#### ١- مبررات التعديلات الدستورية :

يلخص رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب<sup>(٣)</sup>، المبررات الداعية للتعديلات الدستورية حيث يرى " أن الدستور الحالي جاء على شكل اتفاقية سياسية، وتم بشكل توفيقى بين نظامين متباينين قبل الوحدة " وأن الحزبين الحاكمين اللذين جاءا بالدستور الحالي، كانا قد وعدا أصلا بتعديله بعد إجراء الانتخابات<sup>(٤)</sup>.

١ - هي نتائج حوار متواصل للجنة المشكلة من قيادات عدد من الأحزاب السياسية اليمنية الفاعلة للمؤثرة في الساحة اليمنية وعدد من الشخصيات السياسية وفكرية للمتقنين والتي تم تشكيلها لمعالجة الأزمة السياسية بين أحزاب الائتلاف ( المؤتمر والإصلاح) في مواجهة الاشتراكي، وقد تم التوقيع عليها من قبل رؤساء الأحزاب الثلاثة المكونة للائتلاف (الرئيس علي عبد الله صالح، ونائب الرئيس علي سالم البيض، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر) في العاصمة الأردنية عمان في تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١.

٢ -توصلت الأحزاب المؤتلفة إلى إعداد مقترحين من الإصلاحات الدستورية، المقترح الأول يلبي رغبة التسجع اليمني للإصلاح في أسلمة الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الدستور، واتجاه آخر يلبي رغبة الحزب الاشتراكي وتعزيز موقعه في السلطة التي لفنته إياها انتخابات ١٩٩٣، أما المؤتمر الشعبي فلم يهتم للتعديلات الدستورية بقدر ما يهتم تعزيز المباشر لموقعه في السلطة، انظر، مشاريع التعديلات الدستورية قبل حرب صيف ١٩٩٤ في، فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص ١٩٤-٢٠٥.

٣- علي أبو حليقة، رئيس اللجنة الدستورية في مجلس النواب في حوار مع صحيفة ٢٦ سبتمبر في ٢٩/٩/١٩٩٤، ع ٦١٩، ص ١٠.

٤ - مذكرة الأسباب الداعية لتعديل دستور الجمهورية اليمنية، صحيفة الثورة (صنعاء)، ١١ سبتمبر ١٩٩٣، ص ٩.

فالانفتاح السياسي نحو الديمقراطية والتعددية على مستوى الممارسة السياسية، لم يجد له أساساً في الدستور، حيث كان من الناحية العملية يتجه إلى النظام الشمولي أكثر من النظام الديمقراطي، وهي المبررات نفسها التي وردت في تقرير اللجنة المكلفة بالصياغة النهائية للتعديلات الدستورية مع بعض التوضيحات، فقد رأى التقرير أن التعديلات، تمثل مطلب جماهيرياً وحزبياً تضمنته معظم البرامج الخاصة بالتنظيمات والأحزاب السياسية، واستجابة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها ويتطلع إليها المجتمع اليمني<sup>(١)</sup>.

أن الحزبين الحاكمين اللذين جاءا بالدستور الحالي، كانا قد وعدا أصلاً بتعديله بعد إجراء الانتخابات معتبرين أن الدستور الذي قامت عليه الوحدة دستور يخص الفترة الانتقالية من جهة، وإن نصوصه كانت لا تجيز لمجلس النواب الانتقالي ولا تمنحه حق التعديل، كما أن مذكرة الأسباب الداعية لتعديل مود دستور الجمهورية اليمنية، كانت قد أوردت - بشيء من التفصيل - مبررات التعديلات نفسها، وفي كلتا الحالتين توحدت المبررات واحتدم الصراع حول الاتجاهات الرئيسية للنظام السياسي في مضمون هذه التعديلات.

## ٢- الاتجاهات الرئيسية للتعديلات الدستورية:

وقد جاءت هذه التعديلات ضمن أربعة اتجاهات:

الأول : اتجاه يدعم التطوير السياسي والقانوني: مثل النص صراحة على قيام النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، فقد نصت المادة الخامسة على " أن النظام السياسي للجمهورية اليمنية يقوم على التعدد السياسي والحزبي وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وينظم لقانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ، ولا يجوز تمخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين <sup>(٢)</sup>، وهذه إضافة

١- تقرير اللجنة المكلفة بالصياغة النهائية للتعديلات الدستورية ، صحيفة ٢٦ سبتمبر، ع ٦١٩، ٩/٩/١٩٩٤.

٢- دستور الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق، ص ٢.

اعتبرت ضمانات ضد أي تراجع عن الديمقراطية ينوي الحكام القيام به ما لم يتم الانقلاب على الديمقراطية عسكرياً، وبالتالي يمكن القول إن المادة الخامسة بنصها صريحة على قيام للنظام السياسي على التعدد الحزبي، تجاوزت حالات الغموض والضيائية التي اكتتفت نص ومضمون المادة (٢٩) من دستور ١٩٩٠، وتعد احتمالات تفسير السلطة لها للحد من حرية التعدد الحزبي.

ولضمان مبدأ للتداول السلمي للسلطة فقد شمل ذلك قمة الهرم، حيث حدد الدستور لأول مرة في تاريخ اليمن مدة الرئاسة لدورتين انتخابيتين من قبل الشعب مباشرة (مادة ١٠٥) وإن يتنافس على منصب رئيس الجمهورية مرشحان على الأقل (مادة ١٠١، فقرة و)، وتحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات ، ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين (مادة ١١١) .

وفي ميدان استقلال القضاء وتعزيز سلطته، أعطيت المحكمة العليا للجمهورية الحق في محاكمة رئيس الجمهورية ، ونائب الرئيس ورئيس الوزراء، والوزراء ونوابهم (م ١٥١ فقرة هـ) وهذه الإضافة إنما جاءت لتحديد الجهة التي تنفذ مادة كانت موجودة (م ١٢٦) والتي تخول مجلس النواب، اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بخرق للدستور أو بأي عمل يمس استقلال وسيادة البلاد بناء على طلب من نصف أعضاء مجلس النواب، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضائه.

ونظراً لكون هذه التعديلات الدستورية، جاءت استجابة لطموحات القوى السياسية والاجتماعية في اليمن، فإن المشرع اليمني عمد إلى تعقيد إجراءات التعديلات الدستورية، فبعد أن كان بالإمكان إجراؤها وإقرارها نهائياً بواسطة المجلس النيابي فقط، أصبح مجرد طلب للتعديل يستوجب موافقة ثلث أعضاء مجلس النواب، وإصدار قرار بأغلبية أعضائه، ولا تصح الموافقة إلا بثلاثة أرباع المجلس (٧٥%)، ولم يكف المشرع بذلك إذ لا تصبح نافذة إلا بعد عرض ذلك على الشعب بالاستفتاء الشعبي العام، وموافقة الأغلبية المطلقة لعدد من أثلوا بأصواتهم في الاستفتاء العام<sup>(١)</sup>.

١- فيصل الحنفي، مرجع سابق، ص ١١٦.

**الثاني : تغيير شكل رئاسة الدولة:** من مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ورئيس لمجلس الرئاسة- في الدستور السابق - إلى رئيس جمهورية منتخب من قبل الشعب ويعين نائباً له، (مادة ١٠٥) في التعديلات الدستورية ١٩٩٤ وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل، يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لاتزيد عن ٦٠ يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس، (مادة ١١٥).

وهذا التغيير حسب اللجنة المكلفة بالصياغة النهائية للتعديلات يعد تحقيقاً " لبداً وحدة القيادة وتجسيداً للوحدة الوطنية في مجتمع يمضي خال من الأعراق والأجناس والقوميات المختلفة<sup>(١)</sup>."

أيضاً عمل المشرع على تحديد سلطات رئيس الدولة، ومن أهم السلطات حسب التعديل الدستوري، يكلف من يقوم بتشكيل الحكومة (م ١١٠ فقرة ٤) ويقوم بتعيين نائب رئيس الجمهورية (م ١٠٥ فقرة ٥) ويعين ويعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين (م ١١٨ فقرة ٩) وفي الغالب جاءت التعديلات الدستورية لتعزيز سلطة رئيس الدولة بقوة الانتخابات العامة، ومقابل إقرار هذه الصيغة وضع المشرع موازين أخرى، وكان حاسماً في تحديد هوية النظام السياسي كإحدى نتائج حرب ١٩٩٤.

**الثالث :** اتجاه يلبي رغبة التجمع اليمني للإصلاح في إضفاء الطابع الإسلامي على دستور من خلال تعديل المواد التالية:

- إثبات الهوية والانتماء بإضافة (عربية إسلامية) إلى المادة الأولى فأصبحت " للجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية" إلى جانب المادة الثانية التي كانت موجودة وتحدد " الإسلام دين الدولة" وللشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات ( المادة الثالثة)<sup>(٢)</sup>، وهذا النص لا يسمح بأي تشريع غير إسلامي ، وإمكانية القبول بذلك سيكون في حدود الشريعة الإسلامية.

١- تقرير اللجنة المكلفة بالصياغة النهائية لمشروع تعديلات الدستورية، مرجع سابق.

٢- هذه المادة كانت محل خلاف بين الحزب الاشتراكي اليمني و التجمع اليمني للإصلاح ( بين أن الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد- أو المصدر الرئيسي للتشريع ).

- النص على فريضة الزكاة والإرث الشرعي، فالمادة (٢١) تقضي بأن تتولى " الدولة تحصيل الزكاة وصرفها في المصارف الشرعية وفقا للقانون، وهي مادة أضيفت إلى جانب المادة (٥٨) المقررة بأن " أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون " وحق الإرث مكفول وفقا للشرعية الإسلامية ويصدر به قانون (م ٢٣).

- إضافة شرط رئيسي، أن يكون مؤديا للفراتض والشعائر الإسلامية كشرط لكل من يرغب في الترشيح لعضوية مجلس النواب ( المؤتمر الشعبي العام ٣٦ الفقرة ٢) أو المترشح لرئاسة الجمهورية (م ١٠٦ فقرة ٥) ولكل من يقع اختياره عضوا في الحكومة أو نواب الوزراء (م ١٢٩).

إن هذه النزعة الإسلامية المحافظة إنما جاءت لتتسجم مع واقع المجتمع اليمني، كما أن هذا الاتجاه كان واردا في جميع برلمج الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الاشتراكي، غير أن هذه المطالبات جاءت لتطبي رغبة التجمع اليمني للإصلاح الداعي إلى سيادة الشرعية، وهذه المحافظة قابلها انفتاح أكثر في الجانب السياسي والديمقراطي.

الرابع : التحول نحو اقتصاد السوق: ولاشك أن هذا التوجه على خلاف ما كان عليه الحال في دستور ١٩٩٠ الذي اتجه في الجانب الاقتصادي إلى تغليب دور القطاع العام على القطاع الخاص وتغليب الملكية العامة على الملكية الخاصة<sup>(١)</sup>، لذا أخذت تعديلاته اتجاهها مغايرا بما يتسق مع متطلبات التعددية.

وقد حدد الدستور وفقا لتعديلات ١٩٩٤ أسسا جديده لتنظيم العلاقة بين مؤسستي الجيش والأمن والعمل الحزبي توخيا من المشرع ضمان حيادية القوات المسلحة والأمن وتغاديا لاستغلالهما في تحقيق مصالح جزئية فتتص المادة (٣٥) بأنه (لا يجوز لأي حزب سياسي إنشاء قوات عسكرية لأي غرض كان وتحت أي مسمى)<sup>(٢)</sup>.

١- عبد الله أحمد غانم، الإصلاح للقانوني في الجمهورية اليمنية سجله ثلوث، (صنعاء: دار المد للطباعة والنشر، ع ١٤، ١٩٩٨)، ص ٨.

٢- دستور الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق، ص ٧.



كما حظرت المادة (٣٩) من الدستور (تسخير للقوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعه ويجب صيغتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والقبلية، وذلك ضماناً لحداها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأكمل، ويحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيها وفقاً للقانون).

ويتضح مما سبق أن نصوصاً للتعديلات الدستورية لعام ١٩٩٤ لم تقف عند حدود توفير الأسس الدستورية لضمان حرية تكوين الأحزاب السياسية في ظل التعدد الحزبي فحسب، بل هيأت السبل أيضاً أمام متطلبات نظام التعدد الحزبي في إطار منظومة سياسية واقتصادية متكاملة، أيضاً يمكن القول أن دستور ١٩٩٤ أصبح يصف من ضمن الدساتير الجامدة التي يتطلب تعديلها إجراءات صعبة تنتهي بالاستفتاء الشعبي بعكس دستور ١٩٩٠ الذي يسم بالمرونة التي ساعدت المشرع في إحداث التعديلات الضرورية لمواكبة متطلبات تطورات بيئة النظام السياسي للدخلية والخارجية.

### ثالثاً: التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١ :

أشارت التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٠ الكثير من الجدل في الأوساط السياسية اليمنية، ففي ١٨ أغسطس ٢٠٠٠ وبينما كان أمناء الأحزاب السياسية مجتمعين مع رئيس الجمهورية ليناقشوا دعوتهم للخاصة بإجراء حوار وطني حول مقترح التعديلات الدستورية قبل إجلاله إلى مجلس النواب، تم إعلامهم بأن المشروع سيقدم في ١٩/٨/٢٠٠٠ أي في اليوم التالي للاجتماع إلى مجلس النواب لإقراره من حيث المبدأ وهو ما تم فعلاً<sup>(١)</sup>، وبعد ثلاثة أيام من النقاش حول مشروع التعديلات داخل مجلس النواب أقرت خلالها أعضاء المجلس مواءمة جديدة إلى مشروع رئيس الجمهورية.

وكانت أهم المواد الدستورية المقترحة تعديلاً من المجلس هي :

---

١ - في ١٩/٨/٢٠٠٠ بعث الرئيس علي عبد الله صالح رسالة إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب بطلب تعديل بعض مواد الدستور، وذلك استناداً إلى المادة (١٥٦) من الدستور التي تخوله هذا الحق هذه المواد هي: (١٠، ١٣، ٦١، ٨٦، ٩١، ٩٢، ١٠٠، ١٠٧، ١١٩، ١٢٥، ١٤٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩)، كما اشتملت هذه المقترحات على شطب المادتين (١١٩، ١٥٨)، وإضافة مادة بعد المادة (٣٤) بخصوص النظافة والبيئة.

- المادة (١١١) الخاصة بفترة رئيس الجمهورية وبحيث تكون سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات وهي مادة جديدة (انتقالية) تنص على أن تبدأ فترة التمديد للرئيس من الدورة الحالية له ولمدة دورتين انتخابيتين.

- عدم الموافقة على تعديل المادة المقترح تعديلها من قبل الرئيس والتي كانت تنص على عدم صلاحية رئيس الجمهورية في إصدار قوانين بقرارات أثناء غياب المجلس.

وفي جلسة خصصت لإقرار المشروع المدمج (المقترحات المقدمة من الرئيس بالإضافة إلى المقترحات المقدمة من مجلس النواب) صوت أعضاء مجلس النواب عليه في ٢٣/٨/٢٠٠٠، وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس مقابل ٤٨ عضواً اعترضوا على المشروع أو امتنعوا عن التصويت.

وفي ٢٤/٨/٢٠٠٠م أصدر عدد من أعضاء مجلس النواب بياناً بينوا فيه اعتراضهم على طريقة التصويت داخل مجلس النواب على مشروع التعديلات، وذكروا فيه أن التصويت قد تم مخالفاً للوائح المعمول بها، وفي البيان هدد هؤلاء الأعضاء برفع دعوى قضائية إلى المحكمة الدستورية العليا يطالبون فيها بالحكم بعدم دستورية التصويت على التعديلات<sup>(١)</sup>.

وكانت مبررات السلطة حول التعديلات الدستورية ما يلي:

- إحداث تطوير مهم في بعض جوانب النظام الانتخابي وتوفير أكبر قدر من الاستقرار للسلطة التشريعية وتوفير أكبر قدر من المرونة في الانتخابات الرئاسية، بما يكفل تشجيع الأحزاب والتنظيمات السياسية على المشاركة الفاعلة فيها وتأكيد الانتخابات التنافسية.

- توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار ورفع مستوى التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإفساح المجال لمزيد من الاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءات الوطنية،

وتحويل المجلس الاستشاري إلى مجلس شورى بمهام وصلاحيات دستورية، وإلى جانب ذلك تجسيد مزيد من الشرعية الدستورية بإلغاء صلاحية رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بقوانين فيما بين أدوار انعقاد مجلس النواب.

- إجراء تطوير في النصوص الدستورية المتصلة بأسس الاقتصاد الوطني القائمة على حرية النشاط الاقتصادي، وعلى الأخص فيما يتعلق بحرية التجارة وتأكيد قاعدة المنافسة ومنح المزيد من الضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إصلاح نظام الاستفتاء العام عن طريق منح السلطة التشريعية مزيداً من الصلاحيات في هذا الشأن مع الإبقاء على نظام الاستفتاء العام بالنسبة لأي تعديل دستوري يتعلق بنصوص الدستور المنظمة لأسس الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأسس الدفاع الوطني وحقوق وواجبات المواطنين الأساسية، وهي الأسس التي لا يقبل أي تعديل فيها إلا بعد الرجوع إلى إرادة الشعب الحرة عبر الاستفتاء العام، ولاتقبل بأي حال من الأحوال أي انتقاص منها.

- رفع مستوى الاهتمام الرسمي والشعبي بقضية البيئة وحمايتها من التلوث وجعل هذا الاهتمام في مستوى التزام دستوري ثابت لما لذلك من أهمية على الصعيدين المحلي والدولي بالنسبة لصحة الإنسان وسلامة بيئة الحياة المحيطة به، بالإضافة إلى الأهمية التي تحتلها هذه المسألة بالنسبة لحاضر ومستقبل الوطن وحماية بيئته من أي تلوث يمكن أن يلحق بها في الجو أو البر أو البحر<sup>(١)</sup>.

وفي تاريخ ١٩/١١/٢٠٠٠ تم إقرار التعديلات الدستورية من قبل أعضاء مجلس النواب، وتم الإبقاء على المادة (١١٩) الذي كان للطلب المقدم من رئيس الجمهورية قد اقترح إلغاؤها شريطة عدم إصدار قوانين يترتب عليها فرض أعباء مالية جديدة على

١- صحيفة الميثاق، ع ٩٨٢، ٢٥/١/٢٠٠١، ولمزيد من التفاصيل حول المواد المراد تعديلها انظر: التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٢)، ص ٣٦-٤٢.

المواطنين أو يتعلق إصدارها باتفاقيات، وألا تصدر للقرارات بقوانين إلا في فترات الغياب الكلي للبرلمان .

#### ١- الاتجاهات الرئيسية للتعديلات الدستورية :

أتت التعديلات الدستورية معبرة عن رغبة وإرادة طرف سياسي واحد ومن خلال مجلس النواب الحالي الذي يشكل الحزب الحاكم الأغلبية فيه، وقد جاءت هذه التعديلات ضمن عدة اتجاهات:

##### الاتجاه الأول : اتجاه يكرس هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات :

لقد تمخض عن عملية الحوار بين القوى السياسية داخل المجلس النيابي وخارجه حول مشروع تعديل المواد الخاصة بمجلس الشورى وفقا للتصورات التي وردت ضمن المشروع المقدم من رئيس الجمهورية استبدال النص السابق للمادتين (١٢٥، ١٢٤)<sup>(١)</sup>، المتعلقتين بإنشاء المجلس الاستشاري، بثلاث مواد جديدة، حددت فقراتها ، أسلوب تكوين المجلس، وحجم عضويته، وصلاحياته الدستورية، وطبيعة علاقته بالسلطة التنفيذية والتشريعية.

إن حددت المادة (١٢٥/٢) أن يتكون مجلس الشورى من مائة وأحد عشر عضواً يعينهم رئيس الجمهورية (من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية)<sup>(٢)</sup> وتحديد شروط العضوية، والمزايا والحقوق التي يتمتع بها أعضاء مجلس الشورى.

وبالتالي فإنه قد تم استحداث مؤسسة جديدة إلى المؤسسات التقليدية للسلطة التنفيذية هي (مجلس الشورى)، وقد بررت مذكرة التعديلات إنشاء هذا المجلس بما يلي، ( بأنه إحداهن تطوير مؤسسي على مستوى الهيئات القيادية للدولة)، وقد أدرجت التعديلات هذا المجلس في الفصل الثاني من الباب الثالث من الدستور والمخصص لتنظيم رئاسة الجمهورية، وهذا يدل على تبعية هذا المجلس لمؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية.

١- كان النص السابق للمادة (١٢٥) " ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس استشاري من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية المتوفرة في مختلف المناطق وبين قانون الأحكام المتعلقة بالمجلس".

٢- المادة (١٢٥/١) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل سنة ٢٠٠١.

وقد تراوحت صلاحيات المجلس ومهامه بين اختصاصات ذات صبغة استشارية يسديها للسلطة التنفيذية، أما الصلاحيات الأكثر أهمية فهي التي يمارسها المجلس بالاشتراك مع السلطة التشريعية، إذ يقوم بالاشتراك مع مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، والمصادقة على خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصالح والسلم والحدود والتشاور فيما يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا على الاجتماع المشترك<sup>(١)</sup>، ويلتزم الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بناءً على دعوة من رئيس مجلس النواب وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين<sup>(٢)</sup>.

وهذه الوظائف تتعارض مع الدستور اليمني، وبما أن مجلس الشورى أحد مؤسسات السلطة التنفيذية فهو سلطة تنفيذ لا تشريع، ومن ثم لا يجوز أن تسند إليه وظائف تشريعية، لأن الدستور جعل سلطة للتشريع حكراً على مجلس النواب بنص المادة ٦١ منه التي تقول (إن مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة)، وبما أن الدستور اليمني جعل مبدأ الفصل بين السلطات من أهم أسس النظام السياسي للبلاد فإن أي تعديلات تمنح لمجلس الشورى، وهو سلطة تنفيذية صلاحيات دستورية تعتبر تقويضاً لواحد من أسس النظام السياسي، وفضلاً عن ذلك يجعل التعديلات تراجعاً كبيراً عن الديمقراطية باعتبار أن مبدأ الفصل بين سلطات الدولة الثلاث من أهم مميزات النظام الديمقراطي<sup>(٣)</sup>، وبالتالي فإن التعديلات اتجهت بقوة لسلب بعض الصلاحيات التشريعية لمجلس النواب ومنحها لمجلس الشورى، وقد طال ذلك أهم الأعمال التشريعية وهي تلك الأعمال ذات الطابع السيادي والمتصلة بموضوعات ذات خطورة عالية على السيادة الوطنية، مثل تعديل الحدود، والتحالفات العسكرية، أو السياسية، وإعلان الحرب أو السلم، ولم تبق التعديلات في المقابل للسلطة التشريعية منفردة غير الصلاحيات التقليدية، وهي سلطة سن القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وحتى هذه فهي محدودة بحق السلطة التنفيذية في حل مجلس النواب بقرار انفرادي.

١- نفس المصدر السابق، فقرة (٥).

٢- المادة (٣/١٢٥)، نفس المصدر السابق.

٣- أحمد الوادعي، التعديلات الدستورية، صحيفة الشورى (صنفاء)، ع ٢٦٤، ١٩/١١/٢٠٠٠، ص ٤.

ليُضاهى كانت أهم المسوغات المطروحة لإنشاء مجلس الشورى هو تمكين البلاد من الاستفادة من " الكفاءات والخبرات الوطنية" رغم أن تجربة المجلس الاستشاري والممتدة لسنوات والذي يعتبر مجلس الشورى بديلا له، رغم أنه أنشئ لذات الغرض وهو استفادة البلاد من الكفاءات والخبرات الوطنية، إلا أن أحدا لا يمكن أن يزعم جدوا أنه قد أفاد الوطن بصورة جادة.

ولكن يمكن القول - بشكل عام - إن التعديل الدستوري قد شرع في وضع الخطوة الأساسية الأولى لانتقال السلطة التشريعية إلى نظام المجلسين وهي محاولة جريئة هدف المشرع من خلالها إلى الجمع بين مزاي تركيبة السلطة التشريعية على أساس التمثيل الكمي والنوعي، إذ يضمن الأول حق المساواة في التمثيل لجميع أفراد المجتمع بمعزل عن مستوياتهم التعليمية وتخصصاتهم، ويعزز الثاني فاعلية الأداء التشريعي والرقابي وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

#### الاتجاه الثاني: اتجاه يعزز سلطة رئيس الجمهورية:

(تستعلق المادة ١٠٠) من الدستور النافذ بسلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب، وقد أقر الدستور المذكور مبدأ الحق للرئيس في حل مجلس النواب ولكن قيده في ممارسة هذه السلطة بالقيود التالية، أن يكون الحل للضرورة، وأن يوافق الشعب على الحل من خلال استفتاء عام يجب أن يتم خلال ٣٠ يوما، وإذا وافقت الأغلبية من عدد الأصوات على الحل وجب دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة من خلال ٦٠ يوما على الأكثر من تاريخ نتيجة الانتخابات.

وجاءت التعديلات بهدف التخفيف من القيود على حق الحل المخول للرئيس وتحريره من أعظم تلك القيود وهو شرط موافقة الشعب على قرار الحل وجعل التعديل من حق الرئيس دون أن يشاركه في ذلك الشعب أو حتى هيئة من الهيئات التمثيلية، وقد كانت المبررات للتعديلات هي أن شرط الاستفتاء الشعبي على قرار الحل كان يناسب نظام انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب والذي انتهى العمل به بعد أن صار العمل بنظام انتخاب الرئيس من قبل الشعب.

ومما دأب الرئيس منتخباً من الشعب فإنه من السامح إطلاق يده في حل مجلس النواب المنتخب من الشعب أيضاً دون قيد بموافقة شعبية.

ولكن ما سبق يعتبر تراجعاً عن الديمقراطية لأن العلة من شرط موافقة الشعب على قرار الحل ترجع إلى اعتبارات أخرى، أهمها يرجع إلى فلسفة الدستور النافذ في تنظيم العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية في الدولة، فقد اشترط الدستور الموافقة الشعبية على حل مجلس النواب بقرار من الرئيس للحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والاحتفاظ بقدر وفر من الاستقلال بين السلطين<sup>(١)</sup>.

- تعديل مدة رئيس الجمهورية من خمس سنوات إلى سبع سنوات شمسية، وفقاً لنص المادة (١١١) من الدستور المعدل ٢٠٠١ ويسري تطبيقها ابتداءً من الدورة الأولى الحالية لمدة رئيس الجمهورية<sup>(٢)</sup>، وهذا يؤدي إلى الحيولة دون وجود إمكانية لتداول السلطة، وارتباطاً بهذا التعديل استحدثت مادة جديدة أسقطت الفترة السابقة لتولي رئيس الجمهورية الحالي للسلطة، فقد كان مقرراً وفقاً للدستور أنه أن تنتهي ولاية الرئيس الحالي عام ٢٠٠٣، ولا يجوز له بعدها الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، غير أن هذا التعديل قد أعطاه الحق في تولي المنصب حتى عام ٢٠١٣<sup>(٣)</sup>.

---

١ - أحمد علي الوادعي، قراءة في مشروع لتعديلات الدستورية، صحيفة الشؤون (صنعاء)، ع ٢٠٥، ٢٠٠١/١/٧.

٢ - أن تعديل ولاية رئيس الجمهورية لم يرد ضمن مشروع التعديلات المقدمة من رئيس الجمهورية، بل جاء ضمن مشروع آخر من دخل البرلمان تقدم به ١٤٤ عضواً ومشروعاً بمجموعة من الملاحظات والأسباب الداعية لضرورة ارتباط الموضوعي بين تمديد ولايتي مجلس النواب ورئيس الجمهورية، وقد قبل هذا المشروع بالرفض المئلي في المرة الأولى من قبل رئيس الجمهورية، إلا أن ذلك لم يثن المجلس النيابي في المرة الثانية عن إقناع رئيس الجمهورية بأن قبول مشروع التعديل أمر توجب المصلحة الوطنية تقادياً للمخاطر المحتملة من تعرض البلاد لفرغ دستوري في حالة تزامن انتهاء منتهي ولاية المجلس النيابي ورئيس الجمهورية. انظر: مشروع طلب و تعديل المادتين (١١١، ١٥٨) من الدستور المقدم من مجموعة من النواب بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠١.

٣ - محمد عبد العاطي، المعارضة اليمنية، تغيير الدستور صفقة بين الحكومة والإصلاح، ٢٧/ أغسطس/ ٢٠٠٠.

### الاتجاه الثالث : يهدف إلى إسقاط سمو الدستور وأهميته كعقد اجتماعي:

ونذلك بإعطاء مجلس النواب حق تعديل معظم مواد الدستور من دون استفتاء شعبي، وترى أحزاب المعارضة أن ذلك التعديل سيؤدي إلى تحويل الدستور المكتوب إلى ضرب من العيب لأنه سيكون بمقدور السلطة تغييره متى أرادت ذلك ومن دون اخذ رأي الشعب من خلال الاستفتاء<sup>(١)</sup>.

### الاتجاه الرابع : رغبة المؤتمر الشعبي العام في تعزيز مواقفه في السلطة:

جعل فترة مجلس النواب ست سنوات بدلا من أربع على أن تسري مدة السنتين المضافة إلى مدة مجلس النواب للقائم .

تسرى لجنة حماية الدستور أن هذا يعني استمرار قبضة حزب الأغلبية على مجلس النواب، وتكشف عن نيته في استمرار دعم لانتخاب أشخاص لا تتوفر فيهم شروط القدرة والتأهيل والكفاءة للحفاظ على ضعف مجلس النواب أمام السلطة التنفيذية، ويعني أيضا إهدارا لمبدأ سيادة الشعب ولإرادة الناخبين إن وجدت والتي يفترض إنها توجهت إلى إنابة أعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات والوكالة تنتهي بمضي مدتها وتمديدتها من طرف واحد يكون باطلا ولا تتجدد هذه المدة إلا بالاقتراع السري العام الحر والمباشر، الأمر الذي يجعل استمرار مجلس النواب بعد مضي مدته خروجاً على الشرعية ومن قبيل اغتصاب السلطة.

ومن القواعد التي استهدف المشرع تعديلها، الأسس الدستورية المنظمة للانتخابات الرئاسية، من خلال تخفيض النسبة المطلوبة لتزكية طائلي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، من ١٠% من إجمالي أعضاء مجلس النواب البالغ (٣٠١) إلى ٥% من إجمالي حضور الاجتماع المشترك لكل من أعضاء مجلسي النواب والشورى البالغ قوامهما الكلي (٤١٢) عضواً، بعد أن تبين من خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩ أن هذا التقيد للدستوري قد أثار حفيظة المعارضة، وكان من الأسباب الظاهرة للدافعة لقرار



مقاطعتها للمشاركة في الانتخابات، بعد أن رأيت أن هذا الشرط وقف عائقاً أمام وصول مرشحها للمنافسة في الانتخابات الرئاسية.

## ٢- موقف الأحزاب السياسية من التعديلات الدستورية:

تباينت مواقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من مشروع التعديلات الدستورية، وبالتالي أعلنت عن مواقفها قبل وبعد إحالة المشروع إلى مجلس النواب، وكان المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) هو الحزب الوحيد الذي أعلن تأييده للتعديلات وبصورة قاطعة مؤكداً أنها تستهدف توسيع المشاركة الشعبية وترسيخ النهج الديمقراطي وإيجاد مناخات آمنة وسليمة للاستثمار الوطني والأجنبي، مشيراً إلى أن التعديلات المقترحة للدستور تستهدف إيجاد تشريعات ملزمة من أجل الحفاظ على بيئة صحية وغير ملوثة، مؤكداً على أن التعديلات تمنح للدستور اليمني المتسم بالجمود المرونة الكافية والمطلوبة في التشريعات اليمنية ... الخ.

ففي مقابل موقف المؤتمر المؤيد للتعديلات، أعلنت الأحزاب السياسية الأخرى مجتمعة رفضها المبدئي والموضوعي لمشروع التعديلات المقدم من رئيس الجمهورية، ولم تكف بذلك بل قامت بحملة سياسية وإعلامية واسعة استمرت أكثر من خمسة أشهر استهدفت توعية الرأي العام اليمني بخطورتها على التجربة الديمقراطية كما استهدفت تحريض الناخبين للتصويت ضدها، أما الأسباب والحجج التي بررت بها المعارضة موقفها المناهض لمشروع التعديلات فيمكن إيرادها - ملخصة - وعلى النحو التالي :

### ( أ ) التجمع اليمني للإصلاح :

بدأ الإصلاح حملته المعارضة للتعديلات من خلال نفيه القاطع عنه المسبق بها، رافضاً القول بأنه أو بعض قياداته قد وافق عليها من حيث المبدأ كما أشارت بعض وسائل الإعلام، ثم دعا إلى حوار سياسي ووطني حول المشروع المقدم من الرئيس معتقداً بأن الحوار السياسي يمكن أن يثري المشروع ويحد من غلوقة المناهض للتجربة الديمقراطية.

وكان يرى بأن رفضه للمشروع من حيث المبدأ قد لا يجدي نفعاً، طالما والسلطة مصممة على إنجاز تلك التعديلات وقد ركز الإصلاح في حملته السياسية والإعلامية على بندين أساسيين في مشروع التعديلات:

الأول: يتعلق باستحداث مجلس شورى معين يشارك المجلس النيابي المنتخب اختصاصاته التشريعية، وهو ما يخل حسب وجهة نظره بنصوص الدستور وبالأذات المادة (٤) التي تنص على أن الشعب صاحب السلطة ومصدرها ويمارسها عن طريق الانتخابات والاستفتاء.

الثاني: هو النص الخاص بحل مجلس النواب من قبل الرئيس دون استفتاء شعبي، بالإضافة إلى رفضه للبند الخاص بحق مجلس النواب في إجراء تعديلات جيدة على الدستور دون حاجة إلى الاستفتاء الشعبي عليه معتبراً أن ذلك سيفتح المجال -وأسعاً- لتعديلات جديدة ومتوالية قد تؤدي في النهاية إلى سحب كل المكاسب الديمقراطية التي تم تثبيتها في دستور الوحدة.

أما البنود التي تضمنها المشروع والخاصة بتمديد فترة مجلس النواب إلى ست سنوات وفترة رئيس الجمهورية إلى سبع سنوات فقد تحاشى الإصلاح الحديث عنها تماماً ربما لحساسية الموضوع بالنسبة للقيادة السياسية، ولعلمه اليقيني - بحكم تجربته - أن هذه البنود ومنها البند الخاص بتعيين المحافظين ومديري المديرية وهي جوهر ما أراد المشروع تحقيقه لن يكون من السهل التراجع عنها طالما وأن رئيس الجمهورية قد قرر إجراءاتها.

على أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن الإصلاح قد ظل طوال حملته المناهضة للتعديلات يصر على ضرورة تصحيح جدول الناخبين مهدداً بأنه سيقاطع الانتخابات والاستفتاء ما لم يتم تصحيح جدول الناخبين مستنداً في ذلك على قرار ملزم سبق أن اتخذته المؤتمر العام الثاني للإصلاح، ولعل ذلك هو السبب الذي اضطر قيادته لاحقاً للدعوة إلى مؤتمر عام استثنائي قرر فيه المشاركة في الاستحقاقين بعد اتفاق مع الرئيس يقضي بتصويت الإصلاح على التعديلات بالموافقة في البرلمان بعد أن يتم تعديلها والأخذ

بملاحظاته حولها، مقابل وعد علني من الرئيس بتصحيح جداول الناخبين مع ملاحظة أن هذا الاتفاق السياسي قد تم نقضه فيما بعد كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

#### (ب) أحزاب مجلس التنسيق :

أما أحزاب مجلس التنسيق الخمسة وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي واتحاد القوى الشعبية والتنظيم الوحدوي الناصري بالإضافة إلى أحزاب سياسية أخرى وعدد كبير من الشخصيات السياسية والقانونية والفكرية والصحافية والتي كانت جميعها في مقدمة صفوف الحملة المناهضة لمشروع التعديلات، فلنأخذ طرحت ومنذ وقت مبكر الأسباب والحيليات القانونية والسياسية التي بررت فيها رفضها للتعديلات وعلى النحو التالي:

إن دستور الجمهورية اليمنية وباعتباره أهم وثيقة وطنية (قانونية - سياسية) وكونه يمثل العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقات فيما بين الناس والأحزاب ومؤسسات الدولة والمجتمع داخل إطار الجمهورية اليمنية، وفيه وبه تحدد الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ورعايا الدولة اليمنية، فإن مصيره وأمر تغييره أو تعديل بعض نصوصه يخص جميع المواطنين وجميع نخبهم السياسية والحزبية والفكرية، وبالتالي فلا يجوز لطرف سياسي واحد مهما كانت مكانته أن يحدد بمفرده تغيير مواده وبنوده كما حصل في المشروع المقدم من قبل رئيس الجمهورية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الدستور وهو يحمل هذه المكانة والقضية لا يجوز أن يخضع للعبث أو أن يكون عرضة للتعديلات المتكررة والتمتالية التي تقفده مكانته واحترام الناس له فضلاً عن التزامهم به، وسيكون من العبث أن يحكم اليمنيون بثلاثة دساتير خلال عشر سنوات فقط من تاريخ إعلان الجمهورية اليمنية ١٩٩٠<sup>(١)</sup>.

وقد أكدت أحزاب المعارضة في ثانياً اعتراضاتها المبدئية على مشروع التعديلات على دستور الجمهورية اليمنية أن الدستور اليمني بحاجة ماسة لتطبيقه وإعمال نصوصه على أرض الواقع أكثر من حاجته للتعديلات. كما أنها اعترضت في السياق ذاته على

---

١ - وهذه الدساتير هي، دستور دولة الوحدة ١٩٩٠-١٩٩٤ وهو الدستور الذي تم الاستفتاء عليه شعبياً في ١٦ مايو ١٩٩١م، ودستور ١٩٩٤م المعدل، وهذا الدستور المراد تعديله في عام ٢٠٠١.

طريقة وآليات إحالة مشروع التعديلات إلى البرلمان ومن ثم إلى الشعب للاستفتاء عليه، لأنها - حسب وجهة نظر المعارضة - قد حملت في طياتها الشيء الكثير من الاستغلال والاستهتار بالدستور ومكانته للأطراف الأخرى والرأي العام عموماً. هذا من حيث المبدأ أما من حيث الموضوع فقد بررت هذه الأحزاب اعتراضاتها على ما تضمنه مشروع التعديلات على النحو التالي:

إن تعديل المادتين (٦٤، ١١١) من الدستور بحيث تصبح فترة مجلس النواب ست سنوات شمسية وفترة رئيس الجمهورية سبع سنوات شمسية لم يكن له أي مبرر موضوعي، كما أن أصحاب مشروع التعديلات هذه لم يقدموا أي مبررات قانونية أو سياسية تؤكد حاجة اليمن والحياة السياسية فيها لهذا التعديل بقدر ما كان الغرض منه تلبية رغبات أصحاب المشروع (أعضاء مجلس النواب ورئيس الجمهورية) في الاستمرار في السلطة أكبر مدة ممكنة، وبأي طريقة كانت ويقدر ما أن تمديد فترات أهم مؤسستين منتخبتين من قبل الشعب سيؤدي حتماً إلى تجميد الحياة السياسية والحزبية في اليمن على اعتبار أن الانتخابات الدورية ذات المدد المتقاربة تساهم في ترسيخ الديمقراطية شعبياً كما تيسر من عملية المشاركة الشعبية في القرار السياسي وتحدث حراكاً سياسياً واجتماعياً يسهم في التطور والتنمية السياسية والوعي للحقوقي بين المواطنين، ولأنها كذلك فإن فترة الأربع سنوات لأعضاء مجلس النواب والخمس سنوات للرئيس كما ينص دستور الجمهورية اليمنية هي الفترات المعمول بها في كل البلدان الديمقراطية اليوم بما فيها البلدان ذات الديمقراطية الناشئة.

اعتبرت المعارضة أن تعديل المادة (١٣٤) الخاصة بطريقة انتخاب رؤساء الوحدات المحلية (المحافظين والمدراء) بحيث يكون من حق رئيس الجمهورية تعيينهم سيؤدي إلى إفقاد (الحكم المحلي) الذي تضمنه الدستور لأهم أسسه وهو الانتخاب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التعديل سيتعارض مع مواد أخرى في الدستور لم يتم تعديلها تنص على أن المجالس المحلية منتخبة بكامل هيئاتها كما هو حال المادتين (٤، ١٣٣) فضلاً عن تعارضه مع أهم الأسس الدستورية التي تضمنها الباب الأول من

الدستور الذي ينص على أن الشعب مصدر السلطة وصاحبها ويمارسها عن طريق الانتخابات والاستفتاء .. الخ.

إن تعديل المادتين (١١١، ١٥٦) التي منح المقترح في الأولى منها رئيس الجمهورية حق حل البرلمان بدون استفتاء شعبي، ومنح المقترح في الثانية مجلس النواب حق تعديل الدستور بدون استفتاء شعبي، أمر خطير ويمس بصورة مباشرة الموضوع الديمقراطي كما سيحل الدستور عرضة للعبث والتبديل من قبل أي حزب سياسي يمتلك الأغلبية البرلمانية.

إن تعديل المادة (١٠) الخاصة بطبيعة النظام الاقتصادي في اليمن سيتعارض مع مواد أخرى في الدستور تنص على دور للدولة المحوري في عملية التنمية الاقتصادية وأنه سيتمنح الدولة فرصة للتخلي عن أهم مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية تجاه مواطنيها وهو ما يتعارض مع مبادئ وأسس الدستور من ناحية، ومع أهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر.

من ناحية أخرى تلك كانت أهم الأسباب القانونية والسياسية التي طرحتها المعارضة في مجلس التنسيق لتؤكد رفضها لمشروع التعديلات وهو الأمر الذي أكدته جميع هذه الأحزاب في مؤتمراتها الحزبية واجتماعات لجاتها المركزية وفي خطاباتها السياسي والإعلامي خلال الفترة الممتدة من ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠م وحتى ٢٠ فبراير ٢٠٠١.

وبالرغم من هذه الاعتراضات المسببة فإن الطرف الآخر لم يأخذ بها، وقد مرت الإجراءات الخاصة بإقرار التعديلات كما رسم لها مسبقاً<sup>(١)</sup>.

ويشوب الدستور اليمني عدة ثغرات لا تساعد على تحقيق الاستقرار المؤسسي، وتتعلق هذه الثغرات أساساً بنظام الحكم وتنظيم السلطات، حيث يعطي الدستور رئيس الجمهورية حق التشريع (المادة ١١٩)، وهذا غير جائز في النظام الرئاسي، ويمنحه سلطة منفردة عن الحكومة، بل هو المسؤول عن تكليف من يشكل الحكومة وإصدار قرار بتسمية أعضائها (المادة ١١٨/٤)، وهذا غير جائز في النظام البرلماني حيث يكلف زعيم حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة.

إن هذه الشئرة تهدد حقيقة الامتقرار المؤسسي للدولة لأن عدم نص الدستور على إعطاء حق تشكيل الحكومة لحزب الأغلبية أو تشكيلها بموافقة ، يفتح الطريق لنشوب أزمات سياسية خطيرة لا يستبعد أن تؤدي إلى فراغ في السلطة، في حالة استخدام رئيس الجمهورية صلاحيته الدستورية لحل مجلس النواب، لمواجهة إصرار حزب الأغلبية على تشكيل الحكومة، والذي ستستخدم أغليته حقها الدستوري في حجب الثقة عن الحكومة وهكذا ... الخ<sup>(١)</sup>.

من ناحية ثانية لم يحدد الدستور أسسا وقواعد " تشكل الإطار العام لآلية تداول السلطة بين الأحزاب، لا يجوز الخروج عنها، وتضمن استقرار المجتمع وعدم تعرضه لهزات وارتباكات، جراء التغييرات الجذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحدثها برامج الأحزاب المتوالية على الحكم، ورغم تعدد التعديلات الدستورية إلا أنه لم يتم تلاقي هذه الثغرات.

ويرى أحد الباحثين أن عملية تعديل الدستور ليست سلبية في حد ذاتها، وإنما الإضطراب في استعمالها وبشيء من السهولة وعلى امتداد فترات قصيرة يهدد الاستقرار الدستوري، وفي هذا الإطار يبدو أن التجربة اليمنية قد وقعت في هذا المأزق، ففي فترة لم تتجاوز العشر سنوات وصلت التعديلات إلى تعديلين شملت ١١٠ مادة في التعديلين من الدستور، إلى حد أن البعض تحدث عن أكثر من دستور منذ الوحدة<sup>(٢)</sup> ( انظر الجدول التالي ) .

١- ياسين ناشر، مرجع سابق، ص ٢٠.

٢- أمين الغيش، مرجع سابق، ص ١٤٢.

جدول رقم (١) يبين حجم التعديلات الدستورية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠

السنة	عدد مواد الدستور الأصلي	عدد المواد المعدلة	عدد المواد المضافة	عدد المواد الملغاة	التاريخ	طالب التعديل
تعديلات ١٩٩٤	١٣١	٥٩	٢٩	١	٩/٢٩ ١٩٩٤	حزب المؤتمر والإصلاح
تعديلات ٢٠٠٠	١٥٩	١٣	٦	٢	١١/٢٠ ٢٠٠٠	رئيس الجمهورية
المجموع		٧٢	٣٥	٣		

والواقع أن تعدد مثل هذه التعديلات في فترة تحول ديمقراطي يفترض فرضيتين: الأولى، أن القواعد القديمة بعد وضعها موضع التطبيق تبين محدوديتها وأصبحت لا تفي بالحاجة، والفرضية الثانية، أن القواعد الجديدة تسجل خطوة إضافية في مسار التحول نحو الديمقراطية.

غير أن واقع الحال يستعارض إلى حد كبير مع هاتين الفرضيتين، ففيما يتعلق بالفرضية الأولى، فإن واقع تجربة التحول الديمقراطي في اليمن يثبت أن النخبة السياسية لم تعط الفرصة لوضع هذه القواعد موضع التجربة حتى يتسنى لها الحكم لها أو عليها، فأول انتخابات نيابية بعد الوحدة لم تقض إلى تفعيل هذه القواعد، بل تم الالتفاف عليها واللجوء إلى تفافكات سياسية ظرفية مقابل تهميش، وأحيانا تعطيل المؤسسات الدستورية<sup>(١)</sup>.

أما الفرضية الثانية التي ترى في التعديلات خطوة إضافية في المسار الديمقراطي فهذا لا ينطبق إلا بصورة جزئية فبالاستثناء بعض مواد التعديلات الدستورية مثل التعديل الدستوري لعام ١٩٩٤ والخاص بالإقرار الصريح بالتعددية الحزبية (مادة ٥) والتعديل الدستوري الأخير لعام ٢٠٠٠ الخاص بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية (تركيبة ٥٠% عوضا عن ١٠% من أعضاء مجلس النواب وثلاثة مرشحين كحد أدنى) مادة (١٠٧)

١- أمين القيش، مرجع سابق، ص ١٤٤

وبالإضافة إلى شطب المادة ( ١١٥ ) التي كانت تعطي رئيس الجمهورية حق التشريع ، فإن أغلب التعديلات عرقلت عملية التحول للديمقراطي، وهذا ينطبق بشكل خاص على التعديلات الدستورية لعام ( ٢٠٠٠ ) المتعلقة بمد فترة مجلس النواب من أربع - ست سنوات لمدة ( ٦٤ ) وفترة رئاسة الجمهورية إلى سبع سنوات ( مادة ١١١ ) فمثل هذه التعديلات رغم ما قدم من تبريرات في شأنها لم يفتح بها الكثير .

وأخيرا ترى الباحثة أن التعديلات الدستورية المستقاة عليها في مجملها لم تكن مستندة إلى دواعٍ ملحة أو مبررات توجبها، وإنما كانت في الغالب تهدف إلى تعزيز قبضة السلطة التنفيذية وإعطائها قدراً كبيراً من الهيمنة على السلطات الأخرى التي أفقدتها التعديلات بعضاً من صلاحياتها وسلطاتها المتعارف عليها في دساتير الدول الديمقراطية أو حتى شبه الديمقراطية.

- إن كثرة التعديلات الدستورية لاتمكن البلاد من المرور بفترة كافية من الاستقرار تسمح بتحقيق التراكم الضروري لمصالح تقوية للتقاليد المؤسسية إلى جانب الطريقة التي جرى بها وضع هذه التعديلات والتي تتم عن الاستهانة بالدستور كعقد اجتماعي واستخدامه لتحقيق أهواء سياسية مؤقتة ومصالح فئوية ضيقة، علاوة على ما تنطوي عليه من تراجع عن الهامش للديمقراطي.

- إن جملة الانتقادات والاعتراضات هذه استطاعت أن توجد لدى الرأي العام شعوراً باللامبالاة والاستخفاف وعدم الاهتمام والتفاعل مع مسألة التعديلات لاقتناعهم بعدم جدواها وبعدم وجود نتائج إيجابية ملموسة تخدم مصالحهم، ولهذا يبدو أن النظام الحاكم تحاشياً لاحتمال عدم مشاركة الناخبين في عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، قرر إجراء انتخابات السلطة المحلية في وقت متزامن مع الاستفتاء بهدف تغطية الاحتمال المرجح لتكني نسبة المشاركة في الاستفتاء إلى حد كبير كما حدث في الانتخابات الرئاسية<sup>(١)</sup>

١- خطر انهيار الديمقراطي في اليمن، التقرير النهائي حول الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢٠٠١-٢٤ فبراير ٢٠٠١، ( صنعاء: المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ٢٠٠١ )، ص ٢٤.



## المبحث الثاني

### الإطار القانوني للتعددية الحزبية في اليمن

يقصد بالإطار القانوني للتعددية الحزبية الأحكام والإجراءات التفصيلية المتعلقة بتكوين الأحزاب وممارستها لأنشطتها والتنظيمات السياسية تحقيقاً للضمانات الدستورية التي تقضي بكفالة حق المواطنين في الإسهام في الحياة السياسية والتعبير عن آرائهم بحرية عبر آليات تمكنهم من الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، من خلال الدخول في مضمار التنافس الانتخابي بين الأحزاب المشاركة في العمل السياسي.

ويتناول هذا المبحث قانون الأحزاب وما أدخل عليه من تعديلات، واللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥.

#### أولاً : قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية :

يعد قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية (رقم ٦٦) الذي صدر في ١٦ / ١٠ / ١٩٩١ أول قانون لتنظيم العمل الحزبي في اليمن، أي بعد عام أو أكثر من إقرار التعددية الحزبية<sup>(١)</sup>، وقد أكد على أن الحريات بما فيها التعددية السياسية والحزبية حق وركن أساسي من أركان للنظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية، ولا يجوز إلغاؤه أو الحد منه أو استخدام أية وسيلة تعرقل حماية للمواطنين في ممارسته<sup>(٢)</sup>.

---

١ - وقد تأخر إصدار القانون ما يقارب مدة سنة ونصف عن بداية قيام الأحزاب وممارسة نشاطها الفعلي، ولتأخر مناقشة القانون في مجلس النواب أبدت الأحزاب السياسية خارج السلطة اعتراضها، وطلبت عبر صحفها بقانون تتحدد صلاحياته بتسجيل الأحزاب وليس قانوناً للترخيص بتأسيسها، انظر : صحيفة الوحدوي، صنعاء ١٠/٧/١٩٩١.

٢ - اشتمل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية على أربعين مادة، موزعة بين سبعة أبواب، حدد الباب الأول منها التسمية والتماريف، وفي الباب الثاني وردت الأسس والمبادئ والأهداف العامة، وتناول الباب الثالث إجراءات التأسيس، وتضمن الباب الرابع المولود والأحكام المالية، ولخص الباب الخامس بتحديد الحقوق والواجبات، ونص الباب السادس على الأحكام الجزائية، أما الباب السابع فتضمن الأحكام العامة والانتقالية، انظر، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في ١٦/١٠/١٩٩١ (صنعاء:وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩١).

وقد أثار مشروع قانون الأحزاب السياسية للكثير من الجدل السياسي والفكري بين القوى والأحزاب السياسية داخل السلطة وخارجها ، فقد تم عرض المشروع على مجلس النواب في ١٢/٥/١٩٩٠ ولم يصدر إلا في ١٦/١٠/١٩٩١ حيث تم إشراك مختلف الأحزاب التي لها تمثيل في مجلس النواب في المناقشات التي تمت حول المشروع في إطار (لجنة الحريات العامة) التي قامت بمناقشة مشروع القانون وإعادة صياغته ، وتم عقد لقاءات موسعة بين ممثلي الأحزاب السياسية التي أعلنت عن نفسها وقيادتي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في إطار لقاءات خارج البرلمان، وتم عقد عدد من الندوات لمناقشة مشروع القانون<sup>(١)</sup>.

وقد عرف القانون في مادته الثانية الحزب السياسي بأنه ( كل جماعة مبنية منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة وفقا للشرعية الدستورية، وتمارس نشاطها بالوسائل السياسية والديمقراطية بهدف تداول السلطة سلميا والمشاركة فيها).

كذلك نصت المادة الخامسة على (أن لليمنيين حق تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية ولهم حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي، طبقا للشرعية الدستورية وأحكام هذا القانون).

أما الهدف من تكوين الأحزاب فقد أوضحته المادة السابعة التي تنص على أن (الأحزاب والتنظيمات السياسية تسهم في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديمقراطية المبينة في الدستور باعتبار أن الأحزاب وتنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسيا).

وقد تضمن القانون العديد من الشروط والضوابط لتأسيس الأحزاب والممارسة الحزبية ومن هذه الشروط ما يلي:

---

١- انظر: تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بمجلس النواب ، رقم ٩١ حول قانون الأحزاب السياسية، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩١)، ولמיד من التفاصيل حول مشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية، انظر، نشوان السمييري، مرجع سابق، ص ١٦٣ وما بعدها.

١- عدم تعارض مبادئ وبرامجه ووسائله مع، الدين الإسلامي، وسيادة واستقلال الوطن ووحدة أرضه وشعبه، لنظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية، والوحدة الوطنية للمجتمع اليمني. إلزام الأحزاب بمبادئ واتجاهات معينة مثل مبادئ النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية.

٢- عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيمات السياسية مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى عند التقدم بطلب تأسيسه في السياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يتجاهل هذا الشرط أن الحزب السياسي ليس مجرد برنامج وسياسات وأساليب يقدرها نظامه إنما هو أيضا وفي المقام الأول ممارسة وقدرات قيادية وصدقية يترك الحكم عليها للشعب في صناديق الانتخابات.

٣- عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون.

٤- عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي أو على أساس تكفير الأحزاب أو للتنظيمات السياسية الأخرى أو المجتمع وأفراده والادعاء بالنفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو للقومية أو للثورة،

وكانت هذه من أبرز قضايا الخلاف بين الأحزاب، فالأحزاب الإسلامية صرحت بأن نظام الحكم يستجبه نحو النموذج العلماني وأن الحزب الاشتراكي على وجه الخصوص يسعى إلى تطبيق هذا النموذج من خلال موقفه الرافض لمطالب الإسلاميين بتعديل المواد الدستورية المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى الجانب الآخر أثارت القوى السياسية الأخرى التي يترجمها الحزب الاشتراكي أن الجماعات الإسلامية ترفض الديمقراطية وتعمل على تهديد الوحدة اليمنية وتسعى إلى استخدام العنف وتكفير القوى السياسية الأخرى<sup>(١)</sup>، وقد أدى ذلك إلى تبني القوى الإسلامية

١- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص ٨٤.

تضمنين شرط عدم قيام الحزب أو للتنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي، وسعى الاتجاه الآخر إلى إضافة شرط عدم قيام الحزب على أساس تكفير الأحزاب الأخرى والمجتمع وأفراده والادعاء بالتفرد بالدين.

٥- حظر الانتماء الحزبي على منتسبي الجيش والأمن وأعضاء السلك الدبلوماسي، فقد كان لتباين موقع الجيش من العمل السياسي في شطري اليمن قبل الوحدة تأثيره في صعوبة تحديد وضعه في ظل دولة الوحدة وعلاقته بالعمل الحزبي.

حيث رأى الحزب الاشتراكي أهمية مشاركة الجيش في الحياة الحزبية، بينما كان المؤتمر الشعبي العام في الشمال يرى غير ذلك.

ولهذا جاء حكم القانون فاصلاً في ذلك بحظر الفقرة (سادساً) من المادة الثامنة على الأحزاب السياسية إقامة التشكيلات العسكرية أو استخدام العنف بكل أشكاله، واشترطت المادة (١٠) في فقرتها الرابعة على من يقبل انضمامه إلى عضوية الحزب أو للتنظيم السياسي أن لا يكون من أعضاء السلطة القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الأمن أو من أعضاء السلك الدبلوماسي والقمصلي أثناء فترة عملهم في البعثات اليمنية في الخارج" وينطبق هذا الشرط وفقاً لمضمون التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري المادة (١١) على من يشترك في تأسيس حزب أو تنظيم سياسي، بمعنى أن الفئات المذكورة سلفاً مشمولة بالحظر من عضويتي للتأسيس والانتماء الحزبي.

وترى الباحثة مدى تأثير تلك القيود في الحرية للشخصية لتلك الفئات وتحد من الحق الطبيعي لها في التمتع بكامل حقوقها السياسية كغيرها من فئات المجتمع.

٦- "أن لا يكون الحزب أو للتنظيم السياسي تابعاً لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية، وبحق لأي حزب أو تنظيم سياسي إقامة علاقات ثقافية متكافئة مع أي حزب أو تنظيم سياسي غير يمني وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذة".

بالنسبة لعملية الارتباط الخارجي للأحزاب يختلف هذا مع واقع نشأة بعض الأحزاب السياسية وشرعيتها، كما ويتناقض مع منطوق البند (٦) فقرة أولاً مادة (٨) التي

تشترط عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه ووسائله مع الانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني، في ضوء ذلك جاء تعديل لجنة الحريات العامة بمجلس النواب محققاً لهذا الغرض بحظرها تبعية الحزب لدولة أجنبية دون أن تنفي إقامة علاقات حزبية ثنائية على أساس التكافؤ، وميزت للمادة ١٧ بين هذا النوع وغيره من العلاقات المادية بحظر قبول الحزب أو التنظيم السياسي أي تبرع أو ميزة أو منفعة من غير يعني أو من جهة غير يمنية<sup>(١)</sup>.

٧- حدود القيود القانونية على بعض فئات المجتمع السياسي من حق الانتماء الحزبي ، ويقصد بهذه الفئات تلك القوى الاجتماعية والسياسية التي أيدت النظام الملكي وناذت ببقائه في الشمال أو نظام السلاطين في الجنوب ووقفت ضد الثورة والنظام الجمهوري .

وعلى الرغم من أن القانون قد حظر على الأحزاب التي ترغب في الإعلان عن نفسها، بل وحتى الأحزاب التي حصلت على ترخيص لممارسة نشاطها، وتبني أي شكل من أشكال الحكم البائد الملكي والسلطيني، وتحريم أي نشاط يناهض الثورة اليمنية والنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية<sup>(٢)</sup>.

وقد اشترطت المادة العاشرة فيمن يُقبل انضمامه إلى عضوية الحزب، أن يكون يميناً، وألا يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً<sup>(٣)</sup>، واشترط فيمن يشترك في تأسيس حزب أن يكون من أب يمني، وألا يقل عمره عن (٢٤) سنة ولا يجوز الجمع بين عضوية أكثر من حزب أو تنظيم سياسي وفقاً لنص المادة(١٢) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .

#### - الإجراءات القانونية لتأسيس الأحزاب السياسية:

حددت إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية وفقاً للمادة الرابعة عشرة، بتقديم طلب كتابي موجه إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية موقع عليه من خمسة وسبعين

١- ينظر الفقرة (د) من المادة (١٧) من قانون الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٥.

٢- ينظر: المادة (٢) فقرة (٢) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٩.

٣- المادة (١٠) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢.

مؤسماً، على أن يكون الحد الأدنى لمجموع أعضاء الحزب عند التأسيس ألفين وخمسمائة عضواً، وأن يكونوا من أغلب محافظات الجمهورية، وأن يرفق بطلب التأسيس البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب، وبيان يوضح موارده المالية وممتلكاته ومصادرهما والمصرف المودعة فيه واسم من ينوب عن الحزب أو للتنظيم السياسي في إجراءات التأسيس.

وتقوم لجنة شؤون الأحزاب بنشر شهادة إيداع طلب التأسيس، في إحدى الصحف اليومية لمدة أسبوع متضمنة اسم الحزب ومقاره، وأسماء الأعضاء والأعضاء المؤسسين الموقعين على طلب التأسيس، على أن يتم النشر خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ولا يترتب على عدم نشر اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ بدء النشر ويشترط أن يقدم كتابياً إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية.

وتحتفظ اللجنة وفقاً لمضمون الفقرة (د) مادة (١٤) خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب سواء قبل النشر أو بعده - بحق الاعتراض على تأسيس الحزب أو للتنظيم السياسي بقرار مسبب وموثق، وبعد عدم الاعتراض خلال المدة المذكورة بمثابة الموافقة على التأسيس.

وقد قلّحت المادة الخامسة عشر لطالبي التأسيس حق الاعتراض على قرار اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام قرار اللجنة، وفي حالة الخلاف تحال القضية إلى المحكمة الخاصة للبت فيها بصيغة الاستعجال، ويحق للطرفين الطعن بكافة الطرق القانونية.

ويتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويكتسب حق ممارسة نشاطه السياسي في الحالات الآتية:

- ١- صدور قرار لجنة شؤون الأحزاب بالموافقة على طلب التأسيس.
- ٢- عدم اعتراض لجنة شؤون الأحزاب خلال خمسة وأربعين يوماً على طلب التأسيس.
- ٣- إلغاء اللجنة لقرارها أو صدور حكم قضائي بإلغاء قرار الاعتراض على التأسيس، على أن تنشر وثائق تأسيس الحزب في الجريدة الرسمية.

وقد ميز قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١ بين صنفين من الأحزاب التي ظهرت في الساحة اليمنية بناء على معيار تاريخ صدور القانون:

**الأول:** ويشمل الأحزاب السياسية القائمة التي أعلنت عن وجودها قبل صدور القانون في ١٦ أكتوبر ١٩٩١، ومنها حزب السلطة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بحكم وجودهما الرسمي السابق على صدور القانون، مما أثار ردود أفعال الأحزاب السياسية التي هي خارج نطاق السلطة، والتي كانت تعارض من حيث المبدأ صدور قانون يختص بمنح التراخيص لتأسيس الأحزاب السياسية بحجة أنها استمدت شرعية قيامها مباشرة من الدستور، ولا ينبغي إلزامها بالحصول على رخصة تأسيس بعد مرور أكثر من سنة على ممارسة نشاطها العلني في الحياة السياسية، وبالتالي فإن الإغواء من إجراءات التأسيس قد شمل جميع الأحزاب السياسية التي أعلنت عن وجودها الفعلي قبل صدور القانون في ١٦/١٠/١٩٩١.

وبالتالي فقد ورد ضمن الأحكام العامة والانتقالية من المادة (٣٨) من قانون الأحزاب أن لا تطبق أحكام المواد (١٦، ١٥، ١٤، ١٣) المتعلقة بإجراءات التأسيس على كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب التي أعلنت عن قيامها قبل صدور قانون الأحزاب السياسية بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩١.

**الثاني:** ويشمل الأحزاب الجديدة قيد التأسيس التي ظهرت بعد صدور القانون، فقد افرد المشرع الباب الثالث لإجراءات التأسيس التي بينها المواد (١٦، ١٥، ١٤، ١٣)، فنصت المادة ١٣ على إنشاء لجنة لهذا الغرض تسمى لجنة شؤون الأحزاب مشكلة من وزير الدولة لشؤون مجلس النواب رئيساً وعضوية كل من وزير الداخلية ووزير العدل أربعة من القضاة المستقلين.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم الاتفاق بين حزبي السلطة خلال المرحلة الانتقالية على تفعيل برنامج عمل لجنة شؤون الأحزاب السياسية ومن ثم إلخافها في إصدار اللائحة التنظيمية أدى إلى تجميد قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية من بعد صدوره عام ١٩٩١ وحتى بداية ١٩٩٥، وعندما أعيد تشكيل لجنة شؤون الأحزاب وتفعيل نشاطها بصور

لأحتها التنفيذية، وترتب على ذلك إعادة النظر في حالة الاستثناء التي وردت في المادة (٣٨) من الأحكام العامة والانتقالية في قانون الأحزاب السياسية.

### ثانياً : لجنة شؤون الأحزاب:

تعد لجنة شؤون الأحزاب الجهاز الفني المختص بتنفيذ الأحكام والإجراءات المتصلة بتكوين الأحزاب وممارسة نشاطها وحقوقها وواجباتها وفقاً للقواعد المنظمة للحياة الحزبية المحددة في النصوص الدستورية وقوانينها ولوائحها التنفيذية، ويعد أسلوب تشكيل هذه اللجنة وطبيعة تركيبها من المعامل الحيوية للأحزاب السياسية في المعارضة والسلطة على حد سواء، لما لذلك من تأثير بالغ في حرية تكوين الأحزاب وفاعلية أداء نشاطها وتأثيرها في مخلات ومخرجات النظام السياسي.

لذلك فإن أهمية دراسة طبيعة تكوين اللجنة ودرجة حياد أعضائها، وحدود صلاحياتها تعطى مؤشرات ذات دلالة لقياس اتساع نطاق هامش الحرية أو القيود التي تضعها السلطة أمام العمل الحزبي من جهة، وتعد معياراً لتحديد درجة الثقة في العلاقة بين السلطة والمعارضة وصدقية التسليم بمبدأ التداول المدني للسلطة من جهة أخرى.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب اليمنية بقرار جمهوري من رئيس الجمهورية بناء على عرض من رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية، وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/ أغسطس/ ١٩٩٥<sup>(١)</sup>.

واشتملت اللائحة على خمس وستين مادة، موزعة بين تسعة أبواب تضمنت، التسمية والتعريفات الختامية الأهداف، وشروط تكوين الأحزاب واستمرار نشاطها، ولجنة شؤون الأحزاب، والإجراءات الخاصة بكتساب الأحزاب شخصيتها الاعتبارية، وإشهار طلب تأسيسها، والأحكام المالية والحقوق والواجبات والآثار القانونية والجزائية بالأحكام الختامية.

١- القرار الجمهوري رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١ ( صنعاء: وزارة لشؤون القانونية، ١٩٩٥).



وتختص اللجنة دون غيرها بمباشرة جميع المسائل المتعلقة بفحص طلبات التأسيس المقدمة من الأحزاب والتنظيمات السياسية والتحقق من توفر الشروط المقررة في قانون الأحزاب<sup>(١)</sup>.

وتشكل لجنة شؤون الأحزاب<sup>(٢)</sup>، طبقاً لما حدده نص المادة (١٣) من قانون الأحزاب لسياسية من كل من وزير الدولة لشؤون مجلس النواب رئيساً، ووزير العدل عضواً، ووزير الداخلية عضواً، وأربعة أعضاء من غير المنتمين لأي حزب أو تنظيم سياسي من رجال القضاء غير العاملين أو من المحامين المقبولين بالتراجع أمام المحكمة العليا، على أن تتوفر في الأعضاء المذكورين النزاهة والحيدة والاستقلالية والتمسك بمبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، ويتم اختيار الأربعة أعضاء الآخرين عن طريق ترشيحهم من مجلس القضاء الأعلى ويؤدون اليمين أمام مجلس الرئاسة (سابقاً) بالتزامهم بالشروط المتقدمة طوال مدة عضويتهم في اللجنة<sup>(٣)</sup>، وتعد اللجنة اجتماعات استثنائية بناء على طلب رئيسها أو ثلث أعضائها وتعد اجتماعات اللجنة قانونية بحضور أغلبية

---

١- انظر اللائحة الداخلية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنماء: وزارة الشؤون القانونية، الجريدة الرسمية، ع ١٦، ٣١ أغسطس ١٩٩٥).

٢- لم تصل تركيبة اللجنة بالمظهر النهائي الذي استقرت عليه إلا بعد مرحلة من حالات المد والجزر في تصورات طرفي حكومة ائتلاف حزبي المؤتمر والاشتركي آنذاك، والأحزاب السياسية الأخرى سعياً من الطرفين لضمان الأغلبية لدخل اللجنة، إذ جاء تصور الحكومة لتكوين اللجنة في مشروع قانون الأحزاب المقدم إلى مجلس النواب بأن تتكون اللجنة من خمسة أعضاء برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، وعضوية وزيري العدل والداخلية، ولتين من غير المنتمين إلى أي حزب من بين رؤساء محاكم الاستئناف السابقين غير العاملين في القضاء ويصدر بتعيينهما قرار جمهوري من مجلس الرئاسة (سابقاً)، وفي تصور لجنة مجلس النواب التي تضم في عضويتها ممثلين عن الأحزاب الأخرى في تقريرها وقراراتها حول مشروع القانون، اكتفت اللجنة في تكوين اللجنة بوزيرين أحدهما رئيساً وثلاثة أعضاء مستقلين وفقاً لشروط وأسلوب الاختيار المحدد، للمقارنة انظر، (المادة ٩) من مشروع قانون الأحزاب المقدم من الحكومة، (صنماء: رئاسة مجلس الوزراء، ١٢/٥/١٩٩٠)، ص ٤، وتقرير لجنة الحريات العامة بمجلس النواب حول مشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنماء: مجلس النواب، ٢٥/٤/١٩٩١) ص ٤١، والمادة ١٣ من الصيغة النهائية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق، ص ٣٣.

٣- الفقرة ج من المادة ١٣ من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢.

الأعضاء وتتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس<sup>(١)</sup>.

وفي حالة غياب رئيس اللجنة لأي سبب كان أو كان منصبه شاغرا بسبب الوفاة أو العجز أو الاستقالة يحل محله العضو الذي يليه في ترتيب تشكيل اللجنة ثم الذي يليه<sup>(٢)</sup>.

#### - صلاحيات اللجنة واختصاصاتها :

أنشط المشرع لجنة شؤون الأحزاب صلاحيات متعددة، تتعلق بالفصل في إمكانية تكوين الأحزاب وما ينبثق عن مراحل إجراءات التأسيس من إشكاليات، ولها صلاحيات رقابية وفقا لما استوجبت وجهة نظر المشرع من أساليب الرقابة على للنشاط السياسي للأحزاب، وحصر مواردها ومصرفاتها المالية.

وقد أجاز المشرع للجنة عملية فحص وتطبيق الوثائق والمتطلبات المقدمة من الأحزاب الراغبة في التأسيس والتحقق من صحتها ومدى استيفائها ومطابقتها للشروط المنصوص عليها في قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية، وحق لها أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة للتأكد من دقة المعلومات والبيانات الواردة في طلب التأسيس ومرفقاته طبقا للقانون<sup>(٣)</sup>.

وتصدر اللجنة شهادة إيداع طلب التأسيس، عند استيفاء الطلب للشروط والبيانات المحددة وعكس ذلك بعد قرارها برفض الطلب خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إيداعه، أي اعتراض على تأسيس الحزب<sup>(٤)</sup>.

ويستهدف دور اللجنة في ممارسة نشاط الأحزاب التأكد من مدى الانسجام والتناغم بين ما تقدم به الحزب في وثائق طلب التأسيس من القواعد المنظمة لشؤونه السياسية والتنظيمية والمالية وواقع سلوكه العملي من جهة واستمرار امتلاكه للمسوغات القانونية الضامنة لحقه في استمرار ممارسة نشاطه الحزبي من جهة أخرى.

وفي حالة مخالفة الحزب لأحكام قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية، منح المشرع للجنة حق اتخاذ إجراءات ردعية متدرجة، فتقوم بتوجيه التنبيه إلى الحزب المخالف

١- ينظر: المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق.

٢- المرجع السابق مادة ١٤، ص ٤٦.

٣- الفقرة (ب) من المادة (٢٦) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٥٠.

٤- المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص ٥١.

وعليه أن يلتزم في سلوكه اللاحق بمقتضيات التنبيه، ويحق للجنة في حالة عدم الالتزام بمقتضيات الإنذار، يحق لها اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بما في ذلك الإحالة إلى القضاء<sup>(١)</sup>.

وتتراوح حالات النفاضي بين طلب اللجنة باستصدار حكم قضائي بتوقيف نشاط الحزب أو أي قرار من قراراته، وحققا بطلب حل الحزب السياسي بناء على طلب مسبب من رئيس اللجنة، بعد موافقة أعضائها، إلى المحكمة المختصة لحل الحزب السياسي وتصفية أمواله، وتحديد الجهة التي تؤول إليها تلك الأموال<sup>(٢)</sup>، وذلك بسبب فقدان الحزب لشرط من شروط التأسيس أو ارتكابه لأي من المحظورات المنصوص عليها في المادة (٣٣) من قانون الأحزاب، والمادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية.

كما يجوز لرئيس اللجنة بعد موافقة أعضائها أن يطلب من المحكمة المختصة وبصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو أي قرار من قراراته إلى حين الفصل في طلب الحل، ويجب على المحكمة أن تفصل في طلب وقف نشاط الحزب أو أي من قراراته خلال خمسة عشر يوماً، وإن لا تزيد مدة الفصل في طلب الحل على تسعين يوماً ابتداء من تاريخ إعلان اللجنة لرئيس الحزب بطلبها المقدم إلى القضاء.

وفي المجال المالي، للجنة حق الرقابة على مشروعية الإيرادات المالية للأحزاب السياسية<sup>(٣)</sup>، وسلامة صرفها على أغراض الحزب وأهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتضمنها نظامه الأساسي، ولائحته الداخلية.

---

١- ينظر المادة (٥٩) و (٦٠) من اللائحة التنظيمية لقانون الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص ٦٢-٦٤.

٢- الفقرة (٢) من المادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية، المرجع السابق، ص ٦٣.

٣- وقد حدد لقانون أربعة مصادر تتكون منها الموارد المالية للحزب السياسي وهي:  
- اشتراكات أعضاء الحزب وتبرعاتهم.

- نصيب الحزب من الإعانة المخصصة من الدولة.

- حصيله عقائد استثمار أموال الحزب في مجال إصدار الصحف، واستغلال دور النشر أو الطباعة شريطة أن يكون هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب.

- الهبات والتبرعات المقدمة من أشخاص يمينين سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين، وبالمقابل يخطر على الحزب السياسي وفقاً لنص المادة (٣٤) من اللائحة التنظيمية استثمار أمواله في المجالات التجارية، عدا إصدار الصحف واستغلال دور النشر، ولا يجوز للحزب أو التنظيم السياسي قبول أي تبرع أو ميزة أو هبة أو منفعة من غير معنى ولو كان متمماً بالجنسية اليمنية.

وقد أوجب المشرع على الحزب السياسي أن يودع أمواله في إحدى المصارف اليمنية، وأن يمسك دفتر محاسبية منتظمة تتضمن إيراداته ومصروفاته طبقاً للقواعد التي حددها نظامه الداخلي، وعلى الحزب أن يرفع تقارير سنوية عن حساباته الختامي إلى اللجنة في موعد أقصاه نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر من كل عام<sup>(١)</sup>، كما يجب على الحزب القيام بتسجيل كافة ممتلكاته لدى اللجنة وأخطارها بحدوث زيادة أو نقصان.

ويحق للجنة شؤون الأحزاب استناداً إلى نتم المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية بعد اطلاعها على التقرير السنوي وعلى الحساب الختامي للحزب أو التنظيم القيام بالمراجعة والتفتيش على الدفاتر والمستندات وإيرادات الحزب ومشروعية إيراداته وأوجه صرف أمواله، ولها أن تستعين لتنفيذ ذلك بمجموعة فنية غير حزبية تنتدبها اللجنة، وعلى اللجنة والمجموعة الفنية المحافظة على سرية النتائج التي تم التوصل إليها، إلا في حالة اكتشاف مخالفة تستدعي العرض على القضاء وفقاً للقانون ولائحته التنفيذية.

وتنمارس لجنة شؤون الأحزاب إجراءات اختصاصها بتوزيع النسبة المستحقة للأحزاب من الإعانة المالية المقدمة من الدولة، بتقديم مقترحها إلى مجلس الوزراء سنوياً بالمبلغ الإجمالي لهذه الإعانة، طبقاً لأحكام قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية، ويدرر المبلغ بعد إقراره في مشروع الموازنة العامة للدولة<sup>(٢)</sup>.

وتحدد اللجنة نسب توزيع المبلغ الإجمالي للإعانة بين الأحزاب السياسية، طبقاً لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب في مادتها السادسة والثلاثين على النحو الآتي:

( أ ) ٢٥% من إجمالي الإعانة توزع بصورة متساوية على الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب.

١- المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٥٦.

٢- المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية، مرجع سابق، ص ٥٤.

(ب) ٧٥% على مسائر الأحزاب أو التنظيمات السياسية بما فيها تلك المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك وفقا لعدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوها في الدورة الانتخابية لمجلس النواب ولا يستحق الحزب أو التنظيم السياسي نصيبا من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه تقل عن ٥% من مجموع الأصوات، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز الإعانة السنوية التي تقدمها الدولة عن إجمالي الاشتراكات السنوية لأعضاء الحزب، وتؤول للزيادة في مثل هذه الحالة إلى خزينة الدولة<sup>(١)</sup>.

يتضح مما سبق مدى خطورة الاختصاص بالنظر إلى أن المبادئ المشار إليها مبادئ عامة ومبرنة، وحقيقة - من خلال هذه الصلاحيات - أصبح للجنة شؤون الأحزاب حق البست في إنشاء الأحزاب الجديدة وأيضا حق حل أي حزب قائم وتصفية أمواله، وبالتالي أعطيت هذه اللجنة عدداً من الصلاحيات لم تقتصر على منع أو رفض قيام أحزاب جديدة وإنما انسحبت إلى إمكانية حل الأحزاب القائمة بالفعل.

ويبدو من تشكيل اللجنة أن المؤتمر الشعبي العام هو المتحكم في تكوين الأحزاب وفي تهديد الأحزاب القائمة بالحل، وهكذا أصبحت المعارضة مهددة من جانب الحزب الحاكم، ليس فقط في نشاطها وإنما في وجودها أصلا.

---

١- توقف الإعانة المالية المقدمة من الدولة لأي حزب أو تنظيم سياسي في أي من الحالات الآتية:

(أ) إذا صدر حكم قضائي من المحكمة بتوقيف نشاطه وفقا لنص المادة (٤٣) لقانون الأحزاب .

(ب) عدم تقديم الحزب تقريره السنوي عن حساباته الختامي إلى اللجنة.

(ج) قبول الحزب أي تبرع أو هبة أو منفعة أو ميزة مخالفا للأحكام المادة (٤٣) من اللائحة التنفيذية، بناء على حكم قضائي بات.

(د) عدم التزام الحزب بمقتضيات أحكام المادة (٤٣) من قانون الأحزاب ، وبناء على حكم قضائي بات.

(هـ) - إذا أوقف الحزب نشاطه لانتقوا.

(و) - ينتهي إيقاف الإعانة ويعود صرفها عند انتهاء سبب الوقف وتسقط الإعانة المقترحة من الدولة لأي حزب، إذا صدر حكم قضائي بات بحل الحزب، انظر المادة (٣٩)، (٤٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٥٥.

### ثالثاً : اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية:

صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب اليمنية بقرار جمهوري من رئيس الدولة،  
بناءً على عرض من رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية وبعد موافقة مجلس الوزراء  
بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢١<sup>(١)</sup>.

وكانت المادة ٦١ من أهم المواد التي أثارت اعتراضات أحزاب المعارضة لأنها  
نصت على أن تلتزم جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بإجراءات التسجيل والتأسيس  
الواردة في قانون الأحزاب السياسية ولائحته التنفيذية ( وهذا يعني إلغاء الوضع  
الاستثنائي الذي منحه المادة ٣٨ من قانون الأحزاب السياسية بإعفاء الأحزاب التي كانت  
قائمة قبل صدور القانون من إجراءات التأسيس المحددة في المادة ٨ من القانون وبهذا  
انتهى التمييز بين الأحزاب القديمة والأحزاب الجديدة قيد التأسيس من جهة وأحزاب  
السلطة من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>).

وقد تبين مواقف الأحزاب السياسية من صدور اللائحة وإجراءات تطبيقها انطلاقاً  
من حساباتها الخاصة وفي حدود ما تمتلكه من القدرات والبدائل ، فقد دافع حزباً لائتلاف  
السلطة، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح عن الشرعية الدستورية والقانونية  
لإصدار مواد اللائحة التنفيذية بشكل عام والمادة (٦١) منها بشكل خاص، على اعتبار أن  
إجراءات إعداد اللائحة، وصياغة بنودها وإجراءات السلطة لإصدارها تم وفقاً  
للصلاحيات التي منحها الدستور وحددها قانون الأحزاب السياسية، وتبرر السلطة - ممثلة  
في الحكومة - بإلغاء العمل بأحكام المادة (٣٨) من القانون التي استثنت الأحزاب السابق

---

١ - لقرار الجمهوري رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم  
(٦٦) لسنة ١٩٩١، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٥)، واشتملت اللائحة على خمس وستين  
مادة موزعة بين تسعة أبواب تضمنت، التسمية والتصنيفات، والأسس والأهداف، وشروط تكوين  
الأحزاب واستمرار نشاطها، ولجنة شؤون الأحزاب، والإجراءات الخاصة باكتساب شخصيتها  
الاعتبارية، وإشهار طلب تأسيسها، والموارد والأحكام المالية، والحقوق والواجبات، والآثار القانونية  
والجزائية ولحكام ختامية

٢ - لمزيد من التفاصيل عن شروط تأسيس الأحزاب، انظر الفصل الأول ، والثاني من اللائحة التنفيذية  
لقانون الأحزاب، مرجع سابق، ص ٤٨-٥٢.

قيامها على صدور القانون، كونها أصبحت في حكم المنتهية من الناحية القانونية إذ أن سريان العمل بهذه المادة مشروط مدة زمنية محددة، تنهي بانقضاء شهر كانون أول/ ديسمبر ١٩٩١.

وقد أبدى الحزبان الحاكمان المؤتمر والإصلاح وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة<sup>(١)</sup>، نقاعلا إيجابيا مع مطالب لجنة شؤون الأحزاب الخاصة بمنح ترخيص استمرار ممارسة النشاط السياسي للأحزاب القائمة، وترخيص التأسيس للأحزاب حديثة العهد وفقاً لمتطلبات وشروط ممتثلة، وشرعت هذه الأحزاب بمباشرة إجراءات الترخيص<sup>(٢)</sup>.

أما أحزاب المعارضة فقد تراوحت مواقفها من صدور اللائحة بين القبول الحذر والمشروط، وبين الاعتراض على إجراءات السلطة والطعن أمام القضاء بعدم دستورية بعض مواد اللائحة، فقد أعلنت ستة من الأحزاب الثمانية التي كانت تشكل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة<sup>(٣)</sup>، معارضتها لمطالب لجنة شؤون الأحزاب استناداً للمادة (٦١) من اللائحة التنفيذية وتمسكها بنص المادة (٣٨) من قانون الأحزاب السياسية، واكتفت أحزاب مجلس التنسيق الستة بتقديم طلب مكتوب إلى لجنة شؤون الأحزاب لتسجيل أسمائها لدى اللجنة عملاً بأحكام المادة (٣٨) من القانون.

١ - تمثيل أحزاب المجلس الوطني للمعارضة - الائتلاف الديمقراطي للمعارضة (أدم) سابقاً- في تأييد سياسة الحكومة وضم الحزب الناصري الديمقراطي، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب جبهة التحرير.

٢ - نشرت شهادة إيداع المؤتمر لشعبي العام بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٦، انظر : صحيفة الثورة، عدد (١١٤٠٨)، وتلاه حزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٦، انظر: صحيفة الثورة، عند، (١١٤٢٠) والمزب الناصري الديمقراطي بتاريخ ١١/٣/١٩٩٦، الثورة عدد (١١٤٤٣) و التجمع اليمني للإصلاح بتاريخ ٣/٣/١٩٩٦، الثورة، عدد، (١١٤٥١) وتتابعت عملية النشر التي شملت إلى جانب اسم الحزب ونظامه الداخلي وبرنامج السياسي، كشوقاً بأسماء (٧٥) مؤسسا و(٢٥٠٠) عضواً .

٣ - هذه الأحزاب الستة هي: الحزب الاشتراكي اليمني أو التنظيم الفودوي لشعبي الناصري ، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، واتحاد القوى الشعبية، وحزب التجمع الفودوي اليمني، وحزب الحق .

وفي نوفمبر ١٩٩٥ قامت الأحزاب الستة المعارضة برفع دعوى قضائية ضد رئيس لجنة شؤون الأحزاب لكونه ممثلاً للجنة من الناحية القانونية، تتضمن طعناً دستورياً وقانونياً في عدد من مواد اللائحة التنفيذية، أبرزها المادة (٦١) التي ألزم نصها جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بإجراءات التسجيل والتأسيس الواردة في قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية، المادة (٣١) التي نصت على منع مؤسسي الأحزاب من ممارسة أي نشاط حزبي قبل اكتساب الحزب للشخصية الاعتبارية، وكذلك المادة (١٨) التي ألزمت تعيين سكرتير للجنة بدرجة وزير، ويصدر قرار جمهوري بتعيينه، والمادة (٨١) فقرة (٤) التي حظرت الانتماء الحزبي على أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، والمادة (٢٤) فقرة (٧) التي اشترطت أن يكون النظام الداخلي وبرنامج العمل السياسي مقرين من أعضاء الحزب عند التقدم بطلب للتأسيس، والتمسوا من المحكمة قبول الطعن شكلاً وموضوعاً والحكم بعدم الدستورية والقانونية في المواد المطعون فيها من مواد اللائحة التنفيذية رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥<sup>(١)</sup>.

وترى أحزاب المعارضة أنها تستمد شرعيتها من مقومات وجودها التاريخي وامتدادها التنظيمي وواقع ممارسة نشاطها في ظل التعدد الحزبي في السلطة والمعارضة ومشاركتها في عملية الاستفتاء على الدستور عام ١٩٩١، والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ بصفتها الحزبية وحصول مرشحي البعض منها على عضوية البرلمان.

وتكشف الرسائل الموجهة من لجنة شؤون الأحزاب إلى الحزب الاشتراكي عن النيات التي بيئت ضده، حيث يتجلى في هذه الرسائل أكثر مما تتطلبه اللائحة المطعون بها، فقد طلبت اللجنة أشياء جديدة لم تكن موجودة بالقانون ولم تنطو عليها اللائحة ذاتها مثل تسليم المحضر الذي تم في ضوئه إقرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب، وتسليم كشف بأسماء ٢٥ عضواً من معظم محافظات الجمهورية، مع تسليم تعهد من قيادة

١- يخالف مذكرة الطعن بعدم الدستورية والقانونية لعدد من مواد اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، الدائرة الدستورية للمحكمة العليا، (صنماء: الدائرة الدستورية للمحكمة العليا، ١٩٩٥).



الاشتراكي مصدق عليه من المحكمة وينطوي التصديق على صحة المعلومات المقدمة فيه، وإن لا يكون ضمن الأسماء المقمنة أحد من العسكريين أو العاملين في السلك الدبلوماسي الخارجي أو القضائي وغيرها من الطلبات التمهنية الأخرى.

ولم تكسف اللجنة بذلك وإنما زادت عليه شروطاً وطلبات أخرى تطوت على أن الاشتراكي لم يعقد مؤتمره حتى الآن مما يعني أن مشروع البرنامج السياسي والنظام الداخلي غير مقررين بصورة رسمية في مؤتمر عام للحزب، الأمر الذي يبرهن على فقدان الحزب شرعيته البرنامجية والتنظيمية، كما وضعت اللجنة ملاحظات إضافية أخرى على عدد من مواد النظام الداخلي مطالبة بتغييرها بعد أن أعطتها تفسيرات خاصة من قبلها مخالفة لحقيقتها<sup>(١)</sup>.

تأخست الثلاثة التنفيذية للجنة شؤون الأحزاب توجيه ضغوط عديدة على الأحزاب السياسية، خلال مرحلة الإعداد للانتخابات النيابية، فقد أعلنت اللجنة في بداية عام ١٩٩٦ أن حصول الحزب السياسي عل شهادة إيداع قانونية بعد شرطاً أساسياً لتمتعه بحق المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧، وهذا القرار دفع بقية الأحزاب إلى سرعة تقديم طلباتها، وبالتالي تمكنت اللجنة من فحص الوثائق المقدمة من الأحزاب واستكمال

---

١- التقرير المقدم من المكتب السياسي إلى الدورة (٣٢) للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في يوليو ١٩٩٦، صحيفة الثوري، ع ١٤٢٩، ١٢/٩/١٩٩٦، كذلك عند قيام صحيفة الثوري لقطاعه باسم الحزب الاشتراكي بنشر بعض المقالات النقدية للسلطة والنظام السياسي، اعتبرت لجنة شؤون الأحزاب ذلك مساماً بالوحدة وخروجاً على الثوابت وتجاوزاً للدستور والقانون فوجهت له تنبيهاً بذلك، انظر، صحيفة الثورة، ع ١٢١٧٨/٣/١٩٩٨، وبعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي،- الدورة الأولى- اتخذ قرار بإعادة المفصولين من الحزب ومن ضمنهم الذين أعطوا الانفصال في حرب صيف ١٩٩٤، فاعتبرت لجنة الأحزاب ذلك خرقاً وقامت قانونية خطيرة تتعلق بقضايا الثوابت الوطنية، انظر، صحيفة ٢٦ سبتمبر، ع ٨٣١، ١٢/٣/١٩٩٨، أما الحزب الاشتراكي فقد أصدر بياناً يؤكد فيه بأن لجنة الأحزاب تتفقد إلى الحياد والاستقلالية وإن رئيس اللجنة ثبت علناً خضوعه لقرارات الحزب الحاكم والحكومة وانضم إلى حملة الإرهاب ضد الحزب الاشتراكي باسم اللجنة مما يجعل اللجنة فاقدة لصلاحية تطبيق قانون الأحزاب بفقدان رئيسها شرط الحيادة والاستقلالية، انظر، صحيفة الطريق، ع ٢٩٨، ١٢/٢/١٩٩٨.

إجراءات التشرع وقد قامت اللجنة بحجب الصفة للقانونية عن بعض الأحزاب وإخضاع الموافقة لمساومات سياسية أحياناً.

وعند بدء الإعداد للانتخابات النيابية في يوليو ١٩٩٦ كان عدد الأحزاب المسجلة طبقاً للقانون عشرة أحزاب، بينما كانت هناك ستة أحزاب أخرى غير مسجلة ، تم تسجيل أربعة منها قبل وقت قصير من إجراء الانتخابات ورفض أحدها التقدم للتسجيل وحجبت لجنة الأحزاب الصفة القانونية عن أحدها وهو حزب اتحاد القوى الشعبية بدعوى بقاء أمينه العام خارج البلاد<sup>(١)</sup>.

وبالتالي يمكن القول أن الضغوط التي مارستها لجنة شؤون الأحزاب أثرت سلباً على مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

١- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات النيابية في اليمن، المستقبل العربي، (ع ٢٢٠، أبريل ١٩٩٧)، ص ١٦٩.

## المبحث الثالث

### الإطار القانوني للانتخابات العامة في اليمن

تؤدي الانتخابات دوراً هاماً في إطار الوظائف السياسية المعاصرة، حيث تقوم بعدد من الوظائف، مثل إضفاء الشرعية على النظام السياسي، واستيعاب كافة القوى الاجتماعية والسياسية، مما يسهم في عملية صنع السياسة بشكل إيجابي.

وبشكل عام فإن أداء هذه الوظائف يختلف من نظام سياسي لآخر، حيث أنه في النظم الديمقراطية يعبر الشعب عن رأيه وتُحترم كلمته، ويكون تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية، التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن السياسية، بينما يجبر الشعب على الصمت في النظم غير الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

وفي الواقع تشكل الانتخابات في العديد من دول الجنوب مصدراً للتنازع السياسي وقضائي بين السلطة الحاكمة وقوى المعارضة، وعاملاً لزيادة الاحتقان السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، حيث إن الانتخابات في هذه الدول آلية لتحديث الطبيعة التسلطية للنظم الحاكمة وتكريسها وإضفاء شرعية زائفة عليها<sup>(٢)</sup>.

وينبغي الإشارة إلى دأب أحزاب وقوى المعارضة على اتهام النظام الحاكم بتزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، وتبني نظم انتخابي بضمن للحزب الحاكم الفوز في الانتخابات، واعتادت السلطة الحاكمة على اتهام أحزاب وقوى المعارضة بالفضل وعدم القدرة على التواصل مع الجماهير.

١- أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٦٤.

٢- حسين توفيق، الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة بحوث سياسية،

( جامعة القاهرة: مركز للدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٧) ص ٧٦

وفي هذا الصدد تُثار قضية النظام الانتخابي، حيث توجد أنظمة انتخابية متعددة ، ولذلك يجب على الدولة القيام بعملية انتقاء لنظام معين من بين هذه الأنظمة، خاصة وإن نظام الانتخاب الذي تتبناه الدولة يؤثر على الحرية العامة والأحزاب السياسية وعلى النظام السياسي ككل .

ويتطلب اختيار النظام الانتخابي الملائم لدولة ما دراسة شاملة لجميع ظروفها، فلا يوجد أي نظام انتخابي خال من العيوب، إذ لكل نظام مزاياه وعيوبه، ويمكن تجميع هذه النظم الانتخابية في ثلاثة نظم، وهي التمثيل بالأغلبية على دور واحد، والتمثيل بالأغلبية على دورين، والتمثيل النسبي، وهناك النظم المختلطة التي تمزج بين التمثيل بالأغلبية والتمثيل النسبي، وأغلب هذه النظم يمكن أن تأخذ بنظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.

ويتميز نظام التمثيل بالأغلبية بالبساطة، ولكن يعيبه أنه لا يؤدي إلى التماسك بين عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب وبين عدد المقاعد التي يفوز بها، حيث إن التمثيل بالأغلبية يؤدي إلى مضاعفة نجاح حزب الأغلبية وحصوله على نسبة من المقاعد تفوق بكثير نسبة عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب وعدد المقاعد التي يفوز بها، ويعتبر من أهم هذه النظم ما يلي:

#### الانتخاب بالأغلبية على دور واحد (الأغلبية النسبية):

ويعتبر المرشح ناجحاً في الانتخابات وفقاً لهذا النظام إذا حصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين، بالمقارنة بالأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون، أي ينجح في الانتخابات من يحصل على الأغلبية للنسبية لعدد الأصوات، حتى ولو كانت هذه الأغلبية أقل من الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة، ويؤدي هذا النظام حتماً إلى نظام الحزبين السياسيين إذا كان الشعب متجانساً بقدر كاف، مثلاً هو الحال في النظام البريطاني.

#### الانتخاب بالأغلبية على دورين (الأغلبية المطلقة):

هذا النظام يسمح بإعادة الانتخاب بين المرشحين، لأنه لا يعتبر المرشح فائزاً من الدور الأول إلا إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأصوات المعطاة، فإذا لم يحصل أحد

من المرشحين على هذه الأغلبية أعيت الانتخابات مرة ثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات، بحيث يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة، ويؤدي هذا النظام إلى تكوين أغليات واضحة، ولكنها أغلبية مكونة من عدة أحزاب، وهو يسمح بتعدد الأحزاب، كما يسمح باتحاد الأحزاب وتجمعها في قطبين كبيرين مثلما هو الحال في النظام الفرنسي.

#### التمثيل النسبي:

يضمن هذا النظام أن تمنح كل قائمة أو كل حزب عددا من المقاعد في البرلمان يتناسب مع نسبة عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخاب، وهذا النظام يمكن أن يطبق بالقائمة أو بدونها.

#### نظم الانتخابات المختلطة:

هذا النظام يمزج بنسب متفاوتة بين التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية في محاولة لتفادي عيوب النظامين، مما أدى إلى ابتداء أنظمة شديدة التعقيد تؤثر مسائل حسابية وتنظيمية تحتاج إلى جهد كبير في فرز الأصوات واستخلاص النتائج<sup>(١)</sup>. وأغلب هذه النظم السابقة يمكن أن يأخذ بنظام الانتخاب الفردي أو نظام الانتخاب بالقائمة.

#### ١- أسلوب الانتخاب الفردي:

يعتمد أسلوب الانتخاب الفردي على أساس تقسيم إقليم الدولة إلى دوائر انتخابية متساوية، ويحدد عدد الدوائر في الانتخابات النيابية على أساس عدد أعضاء المجلس النيابي قانوناً، ويكون عدد الدوائر مساوياً لعدد أعضاء المجلس، وينتخب كل دائرة عضواً واحداً، ونمط هذا التقسيم لا يطبق على الانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية، لأن الانتخابات الرئاسية تقتضي أن يكون إقليم الدولة بجمع لشكالة دائرة انتخابية واحدة، أما الانتخابات المحلية فإنها تخضع لنظام التقسيم الإداري في الدولة، ويكون للتقسيم على

١ - سعاد الشرقاوي، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، ( القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤ )، ص ٨١ - ١٣٥.

مقعد الدائرة الواحدة، في حالة ارتكاز النظام السياسي على أساس التعددية الحزبية مع إقرار الحق في الترشيح الفردي للمستقلين، فإن لكل حزب أن يطن مرشحاً واحداً في كل دائرة، ويكون للأفراد حق الترشيح للحصول على المقعد النيابي بصورة مستقلة عن مرشحي الأحزاب السياسية .

ويستحدد أسلوب تحديد الفائز في انتخابات الدائرة على صورة الأغلبية التي يستقيها النظام الانتخابي من بين صورتين الأغلبية النسبية والأغلبية المطلقة، فبمقتضى الأغلبية النسبية - في أسلوب الانتخاب الفردي - يفوز بمقعد الدائرة الانتخابية من يحصل على أكثر الأصوات عدداً من بين المرشحين المتنافسين، ولو كان الفرق بينه وبين الذي يليه صوتاً واحداً بصرف النظر عن نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائز إلى مجموع الأصوات الصحيحة في تلك الدائرة.

أما الأغلبية المطلقة - في أسلوب الانتخاب الفردي - فبمقتضاها لا يفوز بمقعد الدائرة إلا من يحصل على أكثر من نصف مجموع الأصوات في الدائرة الانتخابية، ولو بصوت واحد، وإذا لم تحقق النسبة المطلوبة في الجولة الأولى، فإنه يستوجب إجراء جولة ثانية بين الحائزين على أكثر الأصوات.

ويتميز هذا النظام بسهولة الإجراءات الانتخابية من حيث فرز الأصوات من قبل لجان إدارة العملية الانتخابية وسهولة عملية الاختيار للناخبين كذلك سرعة إعلان النتائج، ويتيح هذا النظام للمستقلين فرصة للترشيح والحصول على مقاعد في البرلمان، الأمر الذي لا يتوافر في الكثير من نظم الانتخابية الأخرى، ويحقق هذا النظام الحرية كاملة للناخبين في اختيار الأشخاص الذين يريدون بممثليهم في المجلس والتعبير عن مصالحهم، وفي ظل هذا النظام يسهل على الناخبين معرفة المرشحين معرفة شخصية مما يساعد في اختيار أعضاء المجلس<sup>(١)</sup>.

١ - عادل غنيمه، الممارسة الديمقراطية في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠١ رسالة ماجستير غير منشورة،  
(جامعة الدول العربية، منظمة التربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١)،  
ص ١٣٦.

ويؤخذ عليه أنه يؤدي إلى تغليب المعصيات القبلية، ويؤدي إلى تغذية التحيزات الشخصية، لأن المفاضلة هنا لا تقوم بين برامج بل بين أشخاص، كما يلعب المال دورا خطيرا في الانتخاب الفردي، إذ يقوم المرشحون - في كثير من الأحيان - بشراء الأصوات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة<sup>(١)</sup>.

## ٢- أسلوب الانتخاب بالقائمة:

يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة يخصص لكل منها عدد من مقاعد المجلس النيابي بحسب عدد السكان فيها، أو يكون سكان الدولة دائرة انتخابية واحدة تشمل على جميع مقاعد المجلس النيابي، ويرتكز محور الانتخاب بالقائمة على أساس تنافس الأحزاب السياسية من خلال برامجها الانتخابية المقدمة إلى الناخبين لكسب تأييدهم، لا على أساس الخدمات الشخصية التي يقدمونها للدوائر، ومن ثم كفل هذا النظام للنائب حرا في ممارسة عمله في مواجهة الناخبين، كما أنهم يضيفون حجة أخرى هي أن هذا النظام يشعر الناخب بأهميته في الجماعة، فيهتم بالمسائل العامة، ويستعمل حقوقه الانتخابية، وبالتالي تقل نسبة التخلف عن التصويت<sup>(٢)</sup>.

ومن خصائص هذا الأسلوب، أن يقدم كل حزب مرشحيه في قائمة واحدة، إذا كانت للدولة بأكملها تشكل دائرة انتخابية واحدة، أما إذا تعددت الدوائر فإن على كل حزب أن يعلن قائمة بمرشحيه في كل دائرة على حدة.

وينقسم أسلوب الانتخاب بالقائمة إلى أنواع ثلاثة تطبق كل دولة من الدول التي تأخذ به ما تراه متفقا مع ظروفها ومصالحها ويحقق لها انتخابات تأتي بأفضل العناصر وهذه الأنواع:

- الانتخاب بالقوائم المغلقة: وفيه يجب على الناخب أن يصوت لمصلحة إحدى القوائم الحزبية المرشحة ولكن ليس له أي حق في إجراء أي تعديل على ترتيب الأسماء

١ - معاد الشرقاوي، عبد الله ناصف، مرجع سابق، ص ٨١.

٢- علي العمري، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، ( القاهرة: دار نافع للطباعة والنشر، ١٩٩٢) ص ٢٨٦.

الواردة باللائحة سواء بإضافة أو حذف أي اسم من أسماء المرشحين الواردة باللائحة الحزبية أو حتى إعادة ترتيب الأسماء الواردة بها والتي ينلي بصوته لمصلحتها.

- التصويت مع إمكان التفضيل: وفيه يكون بإمكان الناخب للتغيير في ترتيب أسماء المرشحين الواردة لأسمائهم باللائحة التي أدلى بصوته لمصلحتها حسب وجهة نظره وتقديره الشخصي للمرشحين ومدى تفضيله لبعضهم على بعض وليس على الترتيب الذي وضعه الحزب الذي تمثله باللائحة.

- التصويت مع المزج: وفيه يكون بإمكان الناخب أن يمزج بين القوائم المختلفة، بحيث يكون قائمة جديدة تشمل على أسماء المرشحين الذين يراهم يصلح لتمثيله في المجلس التشريعي.

وأهم مزايا الانتخاب باللائحة هي أن المفصلة فيه تتم على أساس مبادئ وبرامج الحزب الذي يختاره الناخب، ومن هنا فالفائز سيكون الأصح والأكثر نفعا للدائرة وليس الأكثر شعبية، وكذلك أن هذا النظام من شأنه زيادة أهمية صوت الناخب ودوره لأنه سيعطيه الحق في اختيار عدة مرشحين ليمثلوه في البرلمان، ويتربط على هذا النظام إطلاق حرية النواب في مباشرة دورهم النيابي سواء التشريعي أو الرقابي لبعدهم عن الصلات والروابط الشخصية التي تحد من حريتهم في العمل البرلماني.

أما عيوبه فهي أن الأحزاب تضع قوائمها الانتخابية لمرشحين بما يحقق مصلحة الحزب أولاً، وبما يكفل لها الفوز بالأغلبية دون اعتبار يذكر لمصلحة الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة، كذلك يترتب على سيطرة الحزب على عملية تحديد أسماء مرشحيه على قوائم الانتخابية إلى خداع الناخبين وذلك بوضع أسماء براقة تحظى بمكانة اجتماعية وشعبية واضحة على رأس القائمة ثم تكمل بقية قوائمها بأسماء مغفورة أو ذات قدرة محدودة ليس لديها إمكان تمثيل الدائرة في البرلمان، أيضاً يبعد هذا النظام النواب عن ناخبينهم وذلك لأن اختيار الناخب كان لمبادئ وبرامج حزبية وليس لشخص المرشح أي دور في الاختيار.



وقد أخذ للنظام الميلسي اليمني بأسلوب الانتخاب الفردي على أساس الأغلبية النسبية التي تقضي بحق الفوز بمقدد الدائرة الفردية لمن حصل على أكثر الأصوات عدداً، بغض النظر عن نسبتها إلى مجموع الأصوات التي أدليت في الدائرة.

فقد نصت المادة (٦٩) من قانون الانتخابات العامة، "على أنه يعد فائزاً في الانتخابات المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية لأكثر الأصوات عدداً من الأصوات الصحيحة التي أعطيت فسي الانتخابات، فإذا حصل مرشحان أو أكثر على أصوات متساوية أجرت لجنة الفرز القرعة فيما بينهم<sup>(١)</sup>".

وعلى الرغم من الانتقادات الحزبية لهذا الأسلوب وما نتج عن تطبيقه من عيوب، إلا أنه يمكن القول إن هذا الأسلوب أقرب إلى واقع المجتمع اليمني الذي يعاني من ارتفاع نسبة الأمية وسدرة القدرات المالية وحدثة التجربة وظاهرة الارتفاع المفرط لعدد الأحزاب، والانقسامات الحزبية.

وانطلاقاً مما سبق تشمل العملية الانتخابية اليمنية عناصر متعددة، أولها الهيئة الناخبة، أي مجموعة الناخبين الذين سوف يختارون من بين المرشحين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية وعلى مستوى الجمهورية لكل النواب الذين يمثلونهم في المجلس، وثانيها المرشحون، فأى معركة انتخابية لابد وأن يتصارع فيها عدد من المرشحين للفوز بتمثيل الدائرة، وثالثها الدوائر الانتخابية، التي ترسم حدود وتقسيمات الجمهورية، وكذا تقسيمات المحافظات، وتحدد نصيب كل محافظة من عدد مقاعد المجلس الذي تجرى الانتخابات لاختيار أعضائه، ورابعها النظام الانتخابي، أي القوانين المحددة لطبيعة هذا النظام ومعرفة الأسلوب الذي يتم عليه، وخامسها، اللجنة العليا للانتخابات، وهي الهيئة التي تشرف على سير العملية الانتخابية، وذلك من خلال التعرف على قانون الانتخابات العامة رقم (٤١) الصادر بتاريخ ٨ يونيو ١٩٩٢، محدداً للضوابط والإجراءات الخاصة بالانتخابات النيابية<sup>(٢)</sup>، وتعديلاته التي صدرت بعد حرب صيف ١٩٩٤ والاختلافات التي نشبت بين الأحزاب وبين السلطة على القانون والدستور والصادرة في القانون رقم (٢٧)

١ - قانون الانتخابات العامة رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩، (صنماء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٩) ص ٢٣.

٢ - قانون الانتخابات رقم (٤١) لعام ١٩٩٢ بشأن الانتخابات العامة (صنماء: مجلس النواب، ١٩٩٢).

لعام ١٩٩٦<sup>(١)</sup> لتشكيل إطاراً قانونياً للانتخابات النيابية ، ثم تعديلاته الصادرة في عام ١٩٩٩<sup>(٢)</sup>، التي شكلت إطاراً قانونياً للانتخابات الرئاسية، وكما سبق القول فإن العملية الانتخابية تشمل عدة عناصر متحدة لا بد وأن تتوفر في أي انتخابات وهي:

**أولاً : الهيئة الناخبية :**

أي مجموع الناخبين الذين سوف يختارون من بين المرشحين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية وعلى مستوى الجمهورية لكل النواب الذين يمثلونهم في المجلس.

وتشير الهيئة الناخبة إلى حق كل مواطن بلغ من العمر ثمانية عشرة لثمتع بحق الانتخاب، ويمارس هذا الحق بنفسه في دوائره الانتخابية التي بها موطنه الانتخابي<sup>(٣)</sup>.

والتصويت هو أحد الحقوق الأساسية للمواطن وهو وسيلة للمشاركة في حكم دولته، وفي الحقيقة أنه لا توجد دولة تمنع حق الاقتراع لجميع مواطنيها دون بعض التحفظات، فهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها لممارسة المواطن لحق الاقتراع، فمشير قانون الانتخابات رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٩ إلى أن (على كل يعني ويمنية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية وهي إيداء الرأي في أي انتخابات عامة أو استفتاء)<sup>(٤)</sup>، وقد استثنى القانون للمتجنس الذي لم يمض على كسبه الجنسية المدة القانونية المحددة في قانون الجنسية كاملة<sup>(٥)</sup>، وبعد هذا الاستثناء من وجهة نظر البعض مقيدا في الحق اليمني<sup>(٦)</sup>.

- ١- قانون الانتخابات رقم (٢٧)، الصادر في العام ١٩٩٦، في الجريدة الرسمية (صنماء)، عدد ١٦، ١٩٩٦.
- ٢- قانون الانتخابات رقم (٢٧)، الصادر في العام ١٩٩٩، في الجريدة الرسمية (صنماء)، عدد ٨، ١٩٩٩، ولعزى من التفاصيل حول هذه التعديلات والفرق بين القانونين، فطر، قائد محمد طربوش، "قوانين الانتخابات اليمنية، دراسة مقارنة"، مجلة ثوابت، (صنماء: عدد ٨، مارس ١٩٩٧)، ص ٣٤-٥٣.
- ٣- قانون الانتخابات العامة رقم (٢٧) لعام ١٩٩٦، وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٢٧ لعام ١٩٩٩، مرجع سابق، مادة ٣، ص ٣.
- ٤- مادة (١) قررة (ل) من قانون الانتخابات العامة الصادر في العام ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٣.
- ٥- تشترط قانون الجنسية لاكتساب المتجنس للحقوق السياسية أن يمضى فترة ١٥ عاما من تاريخ حصوله على الجنسية اليمنية، فطر قانون الجنسية رقم ٦ لسنة ١٩٩٠ (صنماء: مجلس ثوابت ١٩٩٠).
- ٦- محمد علي السلف مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة ، ورقة مقدمة إلى الفتوة الوطنية حول ضمانات نزاهة وحرية لانتخابات ليولماتية ٢٧-٢٨/٣/١٩٩٢ (صنماء):

وقد عرفت المادة الثانية من قانون الانتخابات، جدول قيد الناخبين في الفقرة (ك) منها بأنه الجدول الذي يشمل أسماء الناخبين وتم إعلانه ولم يعد قابلاً للطعن. وبينت المادة الثامنة على أن "يشتمل جدول الناخبين في كل دائرة على أسم كل مواطن في الدائرة الانتخابية توافرت فيه حتى أواخر من كل عام الشروط الدستورية اللازمة للتمتع بممارسة الحقوق الانتخابية" ونصت المادة (١١) من قانون الانتخابات العامة على أن:

(أ) يتم مراجعة وتحديث جداول الناخبين وتعديلها خلال ثلاثين يوماً، مرة كل سنتين ومرة قبل شهرين على الأقل من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين لكل انتخابات عامة وإضافة أسماء المواطنين الحائزين على صفات يشترطها القانون لممارسة حقوقهم الانتخابية.

(ب) يجب أن يشمل التعديل على :

١- إضافة أسماء من توافرت فيهم الصفات التي يشترطها القانون لممارسة حقوقهم الانتخابية.

٢- إضافة أسماء من أتملوا بغير حق في الجداول السابقة.

٣- حذف أسماء المتوفين.

٤- حذف أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ إجراء آخر مراجعة وإن كانت أسماؤهم قد أدرجت بغير حق مع بيان سبب الحذف.

وقد فصلت المواد (١٢) إلى (١٩) الإجراءات الواجب إجرائها حتى تصبح جداول الناخبين نهائية من قبل اللجان الأساسية والفرعية المشكلة لهذا الغرض، وذلك بأن تعلن صور رسمية لجداول الناخبين لكل دائرة انتخابية معقدة من رئيس اللجنة الأساسية في الساحات والأماكن العامة في نطاق الدائرة، وفي مراكز المديرية والأماكن التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات وذلك لمدة خمسة أيام ابتداء من اليوم الثالث لنهاية فترة مراجعة وتحديث جداول الناخبين أو تعديلها، ويحق لفروع الأحزاب والتنظيمات السياسية في الدوائر الانتخابية خلال المدة المحددة لإعلان الجداول أن تطلب ذلك، ويحق لكل مواطن مقيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب من اللجنة الأساسية إدراج اسمه في جدول الناخبين

الخاص بها، ولكل ناخب في الدائرة الانتخابية أن يطعن في قرارات لجنة إعداد ومراجعة الجدول أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال خمسة أيام ابتداء من اليوم الأول لعرض قرارات اللجنة ولها أن تجري ما تراه لازماً خلال ثمانية أيام<sup>(١)</sup>، وقد أثّرت سلسلة من القضايا والدعاوى القضائية<sup>(٢)</sup> والانتهاكات بوقوع خروقات ومخالفات للقانون وممارسات خاطئة أثناء فترة القيد والتسجيل للانتخابات النيابية ١٩٩٧، وانتخابات المجالس المحلية في العام ٢٠٠١ ومنها:

- عدم الالتزام بالمواعيد القانونية للقيد والتسجيل<sup>(٣)</sup> التي تضمنتها رسالة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس للجمعية اليمنية للإصلاح والموجهة إلى الرئيس علي عبد الله صالح، وكذلك رسالة التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، التي أقرت بمخالفة اللجنة العليا للانتخابات بمواعيد القيد والتسجيل.

- قضية عدم تشكيل اللجان الفرعية<sup>(٤)</sup>، حيث تم استدعاء اللجنة العليا للانتخابات من قبل رئيس الجمهورية، وتمت مناقشة عدة قضايا من بينها ضرورة تشكيل اللجان

١ - انظر: قانون الانتخابات، مرجع سابق، ص ٧.

٢ - كانت أهم دعاوى مرحلة القيد والتسجيل في انتخابات ١٩٩٧، دعوى المحامي محمد ناجي علاء ضد اللجنة العليا للانتخابات وحازت الدعوى على الحكم الابتدائي وتأييد محكمة الاستئناف ببطان جميع إجراءات القيد، وكذلك دعوى ضد وزارة الدفاع لاستغلالها أفراد الجيش والقوات المسلحة في العملية الانتخابية، ودعوى ضد رئيس الوزراء لتسخيره القوات المسلحة والمال العام لأهداف انتخابية لمزيد من التفاصيل حول هذه الدعاوى، انظر، تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية للمرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٩٧، (صنماء، المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ١٩٩٧) ص ٤٧، وتم رفع دعوى قضائية قضت ببطان إجراءات انتخابات المجالس المحلية والاستفتاء العام على التقديرات الدستورية التي جرت في ٢٠ فبراير ٢٠٠١، والمطالبة ببطان كل ما يترتب عليها من نتائج، وقد رفعت هذه الدعوى من قبل ١٧ محام يمثلون أحزاب واتجاهات سياسية مختلفة انظر، تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية حول الانتخابات المحلية والاستفتاء على التقديرات الدستورية ٢٠٠١-٢٤ فبراير ٢٠٠١، خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٢٦.

٣ - انظر: نص رسالة التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق للمعارضة إلى رئيس الجمهورية في ١٩٩٦/١/٩، في محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٢٤.

٤ - تم رفع قضية ضد اللجنة العليا للانتخابات في محكمة جنوب صنماء في أوائل شهر ١٩٩٦/٧ تطالب اللجنة العليا للانتخابات بتشكيل اللجان الفرعية، وقد صدر حكم من المحكمة بإلزام اللجنة العليا بتشكيل اللجان الفرعية، انظر، محمد الفرح، ص ٢٦.

الفرعية وسلبيات عدم تشكيلها، وكان من مبررات اللجنة العليا أن اللجان الأساسية كافية لإنجاز مهام القيد والتسجيل، وأنه لا يوجد ميزانية إضافية لتشكيل اللجان الفرعية، ورغم اعتماد ميزانية كافية من قبل الحكومة لذلك إلا أن اللجنة العليا للانتخابات لم تلتزم بذلك، وحصل لهذه المشكلة قامت اللجنة العليا بتمديد فترة القيد والتسجيل من شهر واحد<sup>٩٦</sup> إلى شهرين<sup>٩٧</sup> يوليو وأغسطس.

- قضية تشكيل اللجان الأساسية بدون مشاركة الأحزاب السياسية، فقد تم تشكيل اللجان الأساسية من حزبي الائتلاف ( المؤتمر والإصلاح) دون إشراك الأحزاب الأخرى<sup>(٩٨)</sup>.

- عملت اللجنة العليا للانتخابات على توسيع دائرة المحرومين من ممارسة الحقوق السياسية في انتخابات ١٩٩٧-١٩٩٩ على النحو التالي:

١- نتيجة عدم قيام اللجنة العليا للانتخابات بمراجعة جداول الناخبين وتعديلها حيث جرى إهدار حقوق الناخبين الذين تأهلوا بالصفات والشروط التي حددها القانون لممارسة حقوقهم الانتخابية بسبب إهمال أدرج أسمائهم حيث بلغت نسبتهم ربع إجمالي عدد الناخبين.

٢- كما أن أغلب من تكررت أسمائهم هم من أفراد القوات المسلحة أو المنحازين للمؤتمر الشعبي العام ويتم التحكم في نقل مواطنهم الانتخابي بصورة تسمح بإحداث تأثير حاسم وتوجيه لنتائج الانتخابات والاستفتاء كما تشير إلى ذلك وقائع عملية الاقتراع.

وكان القضاء قد أصدر أحكاما بإلغاء الإجراءات المتبعة بحق من يجب حذف أسمائهم المتكررة ومن جرى تغيير مواطنهم الانتخابي من منتسبي القوات المسلحة وبشكل هذا الإجراء خلافا جوهريا لأسس الالتزام بالقانون وإفلاذه وهو عيب تخال أعمال التحضير ويمتد بتأثيره على مجمل العملية الانتخابية<sup>(٩٩)</sup>.

---

١ - انظر: نص رسالة الإصلاح والحزب للمعارضة إلى رئيس الجمهورية، محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٣٠.

٢ - تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية حول الانتخابات المحلية والاستفتاء غا على التعديلات الدستورية، مرجع سابق، ص ٤٤.

٣- أما في انتخابات المجالس المحلية، فقد تم اعتماد جداول الناخبين كما كانت عليه في العام ١٩٩٧ دون إضافة أو حذف، وحصر حق المشاركة في الانتخابات المحلية والاستفتاء على المسجلين في جداول الناخبين عام ١٩٩٩ فقط، ورأت المعارضة أن ذلك يعد مخالفة دستورية وقانونية من حيث إنها حرمت بغير وجه حق من يحق لهم ممارسة حقوقهم الانتخابية المكفولة ممن بلغوا السن القانونية، أو من غيروا مواطنهم الانتخابية، وهو حرمان متصف لمن يحق لهم المشاركة وهي شريحة عريضة من الهيئة الناخبة القادرة على ممارسة التأثير على النتيجة العامة للانتخابات والاستفتاء على التعديلات الدستورية، وبالأخص يبرز تأثيرها على فرص تمثيل الأحزاب في المجالس ونتيجة الاستفتاء كون المحرومين في أغليتهم ممن دعموا الأحزاب المقاطعة لانتخابات ١٩٩٧-١٩٩٩ وهذا يطمع بشرعية العملية برمتها، ورغم تصريح اللجنة العليا بتصحيح جداول الناخبين إلا أن المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية كان قد رصد في هذا الشأن أربعة أرقام مختلفة جاءت على لسان قيادات عليا في إدارة الانتخابات حول سجلات اللقيد<sup>(١)</sup>.

ويؤكد هذا الاضطراب نقص الثقة في نظام تسجيل الناخبين وتحول هذه المسألة إلى عنصر في المساومة السياسية بين أطراف الساحة الوطنية من أجل الاحتفاظ بالفوز وتقرير نتائج الانتخابات بما يخدم أحد أطراف العملية السياسية، مما يجعل مسؤولية مراجعة وتصحيح هذه السجلات خطوة رئيسية لبناء ركائز سليمة للنظام الانتخابي.

#### ثانياً: المرشعون وإجراءات الترشيح :

يحدد قانون الانتخابات رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦ بشأن الانتخابات وتعليماته الصادرة بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩ إجراءات الترشيح، حيث تنص المادة رقم (٥٢) على أن يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس النواب على النموذج المقرر إلى لجان استقبال طلبات الترشيح، أثناء ساعات الدوام الرسمي للجان وذلك في الأيام العشرة التالية لفتح باب

١ - يذبح المعلمون (١٠١٠٠٠٠٠) أسم مزيف وهمي ومتكرر وغير قانوني، بينما صرحت اللجنة العليا بأنه تم حذف (٨١٠٠٠٠) أسم من سجلات اللقيد، وصرحت اللجنة العليا للمعهد الديمقراطي الأمريكي أنه قد تم حذف (١٩٥٠٠٠) أسم، إلا أن رئيس الجمهورية قد صرح في مؤتمر حزب الإصلاح تاريخ ٢٠٠١/١/٣م أنه قد تم حذف (١٣٧٠٠٠)، فطر، تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢٥.

لترشيح، ويجب أن يتضمن طلب الترشيح البيانات التالية، اسم المرشح رباعياً، ومكان وتاريخ الميلاد، والمستوى التعليمي، والانتماء السياسي إن وجد، والمهنة أو الوظيفة إن كان موظفاً، والدائرة والمركز الانتخابي المقيد فيها المرشح ضمن جدول الناخبين وعنوانه، على أن تقيد طلبات الترشيح في دفتر خاص وتعطى إيصالات عنها بعد التثبت من صحة البيانات وكل الشروط اللازمة توافرها في المرشح، ويحق لكل نائب الاطلاع على دفتر الترشيحات ويحرر كشف للمرشحين في كل دائرة ويعرض في الأماكن المنصوص عليها ابتداء من اليوم التالي لإغلاق باب لترشيح<sup>(١)</sup>.

وتنص المادة (١٣) على أنه يلزم لقبول الترشيح باسم أي حزب أو تنظيم سياسي أن يعتمد ذلك الترشيح من قبل رئيس الحزب أو للتنظيم السياسي المعنى أو أمينه العام أو من ينوب عن أي منهما رسمياً، وتتولى فصل الطلبات والبت في صفة المرشح للجنة العليا للانتخابات التي تنظم إعلان قوائم المرشحين في كل دائرة انتخابية بعد إغلاق باب الترشيح فيها دون تخصيص أي منهم بأي ميزة دعائية.

وقد حدد القانون فئة لا يجوز لها الترشيح إلا بعد تقديم الاستقالة<sup>(٢)</sup>، وحدد جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب ومجلس الوزراء فقط، ولا يجوز الجمع بين ممارسة الوظيفة العامة أو عضوية المجالس المحلية وعضوية مجلس النواب.

ويجب أن يكون لكل مرشح رمزاً أو علامة تميزه عن بقية المرشحين في إطار الدائرة الانتخابية، ولكل حزب أو تنظيم سياسي أن يختار بالتنسيق مع اللجنة العليا رمزا واحداً، لجميع مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية (مادة ٦٤) ، وقد كانت قضية

---

١- تنص المادة (١٢) على أن تعلق صور رسمية لجدول الناخبين لكل دائرة انتخابية معدة من رئيس اللجنة الأساسية في الساحات والأماكن العامة في نطاق الدائرة وفي مراكز المديريات والأماكن التي تحدها اللجنة العليا للانتخابات وذلك لمدة ٥ أيام ابتداءً من اليوم الثالث لنهاية فترة مراجعة وتحرير جداول الناخبين أو تعديلها ويحق لفروع الأحزاب والتنظيمات السياسية في الدوائر الانتخابية خلال المدة المحددة لإعلان الجداول تصوير الجول المعن أن طلبت ذلك، انظر: نملة رقم (١٢) من قانون الانتخابات رقم (٢٧) الصادر في العام ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٥.

٢- وهم رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم ووكلاء الوزراء، ورؤساء المصالح والمؤسسات العامة، وكذلك المحافظون ووكلاؤهم والقضاة ومديرو المديريات ومدراء مكاتب الوزراء والمحافظات والمصالح والمؤسسات ومدراء الأمن والقادة العسكريين والمسؤولون للتعليميين في المجالس المحلية.

الرموز الانتخابية من أبرز التعديلات في قانون الانتخابات لعام ١٩٩٦، وذلك لضمان حرية ومهولة وسرعة اقتراع الأميين دون الاستعانة بوسيط، حيث يعتبر أكثر من ٥٠% من إجمالي سكان اليمن وما يقارب من ٧٤% من النساء من الأميين<sup>(١)</sup>.

غير أن عدة جهات يمنية أكدت حصول عدة خروقات وبالذات فيما يتعلق بالأميين أثناء عملية التصويت، ذلك أن لجنة استقبال الناخبين هي التي كانت تختار الشخص الذي يقوم بمساعدة الأميين للإدلاء بأصواتهم وأحياناً يكون من أعضاء اللجنة<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر الفائز في الانتخابات المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية (أكثر الأصوات عدداً) من الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات، فإذا حصل مرشحان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية، أجرت لجنة الفرز القرعة فيما بينهم، ويعتبر الفائز من تحدده القرعة.

أما الإطار القانوني الذي جرت عليه الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩، فقد أخذ دستور الجمهورية اليمنية - بعد قيام دولة الوحدة - بمبدأ الرئاسة الجماعية للدولة المتمثلة بمجلس الرئاسة المكون من خمسة أعضاء حيث نصت المادة (٢٨) من الدستور قبل التعديل على أن "رئاسة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب" والذي استمر إلى عام ١٩٩٤ حيث قضت التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٤ بتغيير شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة إلى رئيس للجمهورية يتم انتخابه من قبل الشعب مباشرة، وحدد الدستور مدة ولايته بدورتين انتخابيتين مدة كل منهما خمس سنوات فقط، ولا يجوز له بعد انقضاءها الترشيح مرة أخرى<sup>(٣)</sup>.

١- تقرير المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية في انتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧، (صنعاء: المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، ١٩٩٧)، ص ١٩.

٢- عبد العزيز سلطان، انتخابات ١٩٩٣ التالية في اليمن أرقام ودلالات، (صنعاء: دكت. ١٩٩٥)، ص ٣٧.

٣- أجازت مادة استثنائية في الدستور أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية للمرة الأولى (الدورة الأولى) لتالية لتعديل الدستور من مجلس النواب، وبناء على ذلك عقد مجلس النواب اجتماعاً في ١١ أكتوبر ١٩٩٤ لانتخاب رئيس الجمهورية، وكان عدد الحاضرين ٢٥٩ عضواً، وفتخب مجلس النواب علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية بأغلبية ٢٥٣ صوتاً، انظر: محمد العقلا، الانتخابات الرئاسية، الأبعاد والدلالات، (ندوة الانتخابات الرئاسية في اليمن، صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩)، ص ١١.



وتشترط المادة (١٠٦) من الدستور المعدل ١٩٩٤ فيمن يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية الآتي:

أن لا يقل سنه عن ٤٠ سنة، وأن يكون من أبوين يمنيين، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة ، وأن لا يكون متزوجا من أجنبية وألا يتزوج أثناء مدة ولايته من أجنبية.

وتنص المادة (١٠٧) من الدستور المعدل على أن يتم ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية ويتم الانتخاب بمرحلتين :

الأولى : تقدم الترشيحات إلى رئيس مجلس النواب ويتم فحص الترشيحات للتأكد من انطباق الشروط الدستورية على المرشحين من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب، ثم تعرض لسماء الذين تتوفر فيهم الشروط على أعضاء مجلس النواب للترقية، ويعتبر مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على ترقية نسبة ١٠% من عدد أعضاء مجلس النواب، ويكون مجلس النواب ملزما أن يزكي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الأقل تمهيدا لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية، والواقع أن شرط الترقية المحدد ب ١٠% من عدد أعضاء مجلس النواب يمثل قيда أو عائقا أمام تنفيذ ما ينص عليه الدستور بأن ( يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية) لأن للتناقص الديمقراطي الحقيقي في ظل التعددية الحزبية يستلزم أن يتاح لأي حزب أو تنظيم سياسي (وخاصة أحزاب المعارضة) الحق في أن يكون لها أو لأي منها مرشح في الانتخابات الرئاسية إذا ما أرادت ذلك، بينما قيد الترقية لا يتيح ممارسة هذا الحق.

وقد وجهت المعارضة انتقاداتها إلى مجلس النواب واعتبرت أن اشتراط الحصول على ١٠% من أعضاء مجلس النواب يمثل قيда على حق المشاركة في الترشيح لمنصب رئاسة الدولة ويكرس احتكارها لحزب الأغلبية، وترتب على ذلك إعلان أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة مقاطعتها العملية الانتخابية، إن الحصول على ترقية ٣٠ شخصا من أعضاء مجلس النواب بجملة حكرًا على القوى التي تمتلك كتلة نيابية لا يقل وزنها عن ١٠% من إجمالي العدد الكلي الأعضاء المجلس<sup>(١)</sup>.

١- أحمد منيسي، الانتخابات الرئاسية اليمنية، محدوبة التطور الديمقراطي، السياسة الدولية، (١٣٨ع)، أكتوبر (١٩٩٩)، ص ١٧٠.

ما حدث في مجلس النواب أثناء التزكية للمرشحين حسب نص الدستور في المادة رقم ( ١٠٧ فقرة هـ ) حيث فرضت هيئة رئاسة مجلس النواب الرقابة المكشوفة على النواب أثناء التزكية وذلك عندما فرضت عليهم كتابة أسمائهم في أوراق التصويت لتزكية المرشحين، وهذا إجراء مخالف للاتحة الداخلية للمجلس وسرية التصويت والاقتراع<sup>(١)</sup>.

ترى الباحثة أن تزكية ١٠% من مجلس النواب يعتبر قيدا حقيقيا على الديمقراطية وتكافؤ الفرص بين المرشحين خصوصا إذا ما تم للنظر إلى الخارطة السياسية داخل مجلس النواب اليمني، حيث يسيطر الحزب الحاكم على مقابله للقرار داخل البرلمان ويمكك بالتالي حق منح التزكية لهذا المرشح أو ذلك<sup>(٢)</sup>.

وتلزم المادة (٧٥ مكرر ١-٣) من قانون الانتخابات للجنة العليا بتنظيم استخدام وسائل الإعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية لمرشحي الانتخابات الرئاسية، بما يكفل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المرشحين، ولمواجهة تكاليف الحملة الانتخابية بمنح كل مرشح لمنصب رئيس الجمهورية مبلغا ماليا من الخزنة العامة للدولة، يحدد مبلغه بناءً على مقترح من هيئة رئاسة مجلس النواب وموافقة أعضائه، شريطة أن يكون المبلغ متساويا لكافة المرشحين.

وتجيز المادة (٧٥ مكرر ٦) تلقي تبرعات من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين اليمنيين، شريطة أن يكون ذلك عن طريق فتح حساب في أحد البنوك وان يقدم كشفا بجميع التبرعات إلى اللجنة العليا ولا يجوز مطلقا تلقي مبالغ من أي جهة أجنبية.

١ - أحمد الصياغ، الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩ وأثرها على عملية التطور الديمقراطي في اليمن، المؤتمر السنوي لتوسع الباحثين للشباب، الانتخابات في العالم العربي، ٤-٥ أبريل ٢٠٠١، ( جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١)، ص ١٠.

٢ - أقرت التعديلات الدستورية للعام ٢٠٠١، على أن يستمر مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية نسبة ٥% من عدد أعضاء الاجتماع المشترك لمجلس النواب والشورى، ويكون الاجتماع ملزما أن يزكي لمنصب رئيس الجمهورية ثلاثة أشخاص على الأقل، وعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تلغوية لا يقل عدد المرشحين فيها عن اثنين، فطر، دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ٧٢.

## ثالثاً: الدوائر الانتخابية:

الدائرة الانتخابية، هي وحدة قائمة بذاتها يقوم أفرادها المقيدون بالجدول الانتخابية بانتخاب ممثل لها داخل المجلس النيابي، غير أن تقسيم الدوائر يمكن أن يكون مدخلا لإهدار مبدأ المساواة في التصويت، ذلك أن المساواة تتطلب أن يكون عدد الناخبين الذين يمثلهم نائب واحد في البرلمان مساوياً، أو على الأقل مقارباً، لعدد الناخبين في كل دائرة، فإن اختلف العدد كنا بصدد إهدار النقص النسبي لكل صوت<sup>(١)</sup>.

على الرغم من أن تقسيم الجمهورية إلى (٣٠١) دائرة انتخابية متساوية في العدد السكاني قد ساعد على تحديد حجم الدوائر الانتخابية، إلا أن هذا التحديد في حقيقته كان حصيلة جمع عدد أعضاء مجلسي التشريع قبل قيام الوحدة، مع إضافة ٣١ عضواً من الرموز الحزبية والشخصية إلى قوائم المجلس الجديد، وعليه يمكن القول إن تحديد عدد الدوائر الانتخابية لم يكن مبنيًا على دراسة علمية لخصائص الجغرافيا اليمنية، وحجم وتوزيع الكثافة السكانية<sup>(٢)</sup>.

أما في الانتخابات الرئاسية فقد تم إجراء تعديل في قانون الانتخابات رقم (٢٧) لعام ١٩٩٦ لتصبح الجمهورية في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء (دائرة واحدة)<sup>(٣)</sup>، وقد وافق مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٢، على إجراء تعديل في قانون الانتخابات بمقتضاه يتم إضافة مادة إلى قانون الانتخابات والتي تسمح للناخبين بالاقتراع في غير مواطنهم الانتخابية، في الانتخابات الرئاسية، حيث تجيز هذه المادة للناخب الاقتراع في أي مركز انتخابي إذا كان يحمل البطاقة الانتخابية، وذلك في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء<sup>(٤)</sup>، وكان موقف المعارضة رفض هذا التعديل باعتباره مخالفاً للاتحة مجلس النواب، حيث تم طرح المقترح والتصويت عليه خلال ثلاثة أيام، ودون عرضه على اللجنة في مجلس

١ - أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٨٤.

٢ - عبد العزيز الكعبي، التعدينية الحزبية ...، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

٣ - بيان اللجنة العليا للانتخابات حول الانتخابات الرئاسية، صنعاء ١٩٩٩

٤ - صحيفة الوحدوي، ع ٣٨٠، ١٩٩٩/٧/٢٧، فطر: قانون الانتخابات رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦.

السنوات لإبداء رأيها حول التعديل، كما حذرت من أن التعديل يتيح الفرصة للتزوير أثناء الاقتراع.

أما في انتخابات السلطة المحلية، فلم تتمكن وزارة الإدارة المحلية من تحديد وتقسيم الدوائر الانتخابية التي ستجرى على أسسها الانتخابات المحلية وإعلانها إلا في وقت متأخر، وذلك قد جعل الأحزاب والشخصيات الاجتماعية تعيش حالة من الحيرة والشلل السام، وعدم التمكن من القيام بتنظيم حملاتها الانتخابية، وكان الحزب الحاكم هو الحزب الوحيد الذي كان يعلم ما ستكون عليه التقسيمات، واحتكر بمفرده سبق القيام بالإعدادات اللازمة للعملية الانتخابية منذ وقت مبكر<sup>(١)</sup>، كذلك كان كثير من الناخبين في حاله من التسيب والضياع ولا يعلمون أين سيدلون بأصواتهم وهو ما تسبب في حدوث أعمال عنف وشغب عنيفة في بعض المناطق.

ونتيجة للتقسيم الإداري الجديد لم محافظات الجمهورية<sup>(٢)</sup>، والتي لازالت مضطربة وغير مستقرة، وأدت إلى كثير من أعمال العنف والتمردات المسلحة والإعتصامات الاحتجاجية ومنها احتلال المواطنين لمقرات الحكم في بعض المحافظات وقد عبر ذلك عن حالة من الرفض وعدم الرضا عن التقسيمات الإدارية التي جرت مؤخراً على نحو متعجل.

#### رأبها: النظام الانتخابي:

ويقصد بالنظام الانتخابي الكيفية التي يدلي بها الناخب بصوته وكيفية احتساب الأصوات وتحكم خصوصية كل بلد سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً والأخذ بهذا النظام الانتخابي بما يتوافق وهذه الخصوصية<sup>(٣)</sup>.

١ - تقرير المهد اليمني لتنمية الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢ - أصدر رئيس الجمهورية قراراً جمهورياً أجرى بموجبه تعديلاً في التقسيم الإداري للبلاد، ونص القرار على إنشاء محافظتين جديدتين هما محافظتا عمران والضالع ليرتفع بذلك عدد محافظات البلاد إلى ٢٠ محافظة، وقد استهدف التقسيم بشكل رئيسي إزالة التقسيم الذي كان سائداً قبيل توحيد شطري اليمن وقيام الجمهورية اليمنية، انظر: طه عبد المطلب، الانتخابات والمشاركة السياسية، مجلة الديمقراطية، (٢٠٠٢، ٢٤)، ص ١٧١.

٣ - أحمد شرف الدين، "النظام الانتخابي في اليمن"، مجلة دراسات المستقبل (صنماء، عدد ١، ١٩٩٧)، ص ١٢.

وقد نص الدستور اليمني المعمول به في مادته رقم (٦٢) عن طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في اليمن حيث نص على أن يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة عضو وعضو واحد ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر والمباشر المتساوي وتقسّم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع لتجاوز عن نسبة ٥ % زيادة أو نقصان وينتخب عن كل دائرة عضو واحد، ويلاحظ أن نص المادة قد حدد النظام الفردي إلا أنه لم يشر صراحة إلى أي النموذجين يمكن الأخذ به نموذج الأغلبية النسبية لم نموذج الأغلبية المطلقة (نظام الدوريتين) إلا أن قانون الانتخابات العامة رقم ٤١ لسنة ١٩٩١، والمعدل برقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦، قد أشار صراحة إلى الأسلوب الانتخابي المتبع في مادته (٦٩) والتي تنص على أن الفائز في الانتخابات هو المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية (كثير) الأصوات عددا من الأصوات الصحيحة.

وقد أثّر جدل قانوني وسياسي حول طبيعة الأسلوب الانتخابي الأفضل للخصوصية اليمنية ذلك لما لأسلوب الأغلبية النسبية من مساوئ خطيرة على الديمقراطية اليمنية، وظهرت في الانتخابات النيابية ١٩٩٣، ١٩٩٧، ويتضح الجانب السلبي من خلال المفارقات بين مجموع أصوات الناخبين التي حصرتها بعض الأحزاب والمقاعد التي حصلت عليها مقابل تلك الأصوات مقارنة بنتائج أحزاب أخرى<sup>(١)</sup>، وتطالب المعارضة

---

١- ويمكن الوضع السابق في بعض جوانبه ظاهرة عدم التناسب بين الأصوات التي حصلت عليها بعض الأحزاب وعدد المقاعد التي يجب أن تخصص لها على أساس هذه الأصوات، أما بالزيادة أو النقصان وللتكليل على ما سبق يمكن الإشارة إلى بعض الحقائق الرقمية، فقد حصل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على (٥٢،٣٠٣) صوتاً ولم يفز إلا بمقعد واحد في حين فاز الحزب الناصري الديمقراطي بمقعد واحد على الرغم من أنه لم يحصل إلا على (٤٥٧٦) صوتاً.

٢- كان أول مجلس رئاسية قد تكون غداة تحقيق الوحدة (وفقاً لنص اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية) من كل من، الفريق علي عبد الله صالح (رئيساً) وعلي سالم البيض (نائباً للرئيس) وعضوية كل من عبد العزيز عبد الغني، وسالم صالح محمد، والقاضي عبد الكريم العرشي، حيث تولى مجلس الرئاسة مسؤولية قيادة الدولة من ٢٧ مايو ١٩٩٠ إلى انتهاء الفترة الانتقالية التي توجت بانتخاب مجلس النواب في ٢٧ أبريل ١٩٩٣ وفي ١١ أكتوبر ١٩٩٣ قام مجلس النواب بانتخاب مجلس الرئاسة الثاني من كل من، الفريق علي عبد الله صالح (رئيساً) وعلي سالم البيض (نائباً للرئيس) وعضوية كل من عبد العزيز عبد الغني (مؤتمراً) وسالم صالح محمد (اشتراكياً) والشيخ عبد المجيد الزندقي (إصلاح).

بتطبيق نظام القائمة النسبية، الذي في رأيها يعطي تمثيلاً واسعاً لإرادة الناخبين بينما نظام الدائرة الفردية قد يمنح الفوز لمرشح لم يحصل إلا على أقل من ١٠% من عدد الناخبين في الدائرة.

وترى المعارضة أن نظام القائمة النسبية يتيح للأحزاب أن ترشح نوعيات قلادة على أداء دورها في المجلس، كما أن الأهمية سوف تصبح لبرنامج الحزب وليس للأشخاص.

بينما ترى الحكومة، أن نظام القائمة النسبية يتطلب تعديلاً دستورياً، لأن الدستور ينص على تقسيم الجمهورية المعنية إلى ٣٠١ دائرة، وترى أن القائمة النسبية تشكل حرماناً للمستقلين وهم يمثلون شريحة كبيرة قد تتجاوز النصف<sup>(١)</sup>، ويكون هذا المييب شامعاً في ظل نظام الانتخاب الفردي على أساس الأغلبية النسبية أكثر من نظام القائمة الانتخابية على التمثيل النسبي، إلا أن قضية المفاضلة بين هذين النظامين تتوقف على معايير أخرى تحددها القدرات المالية وطبيعة التوازنات بين القوى السياسية والثقافات السائدة والتي تختلف من مجتمع إلى آخر.

أما في الانتخابات الرئاسية فيعتبر رئيساً للجمهورية من حصل على الأغلبية المطلقة للذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بنفس الإجراءات السابقة للمرشحين الذين حصلوا على أكثر عدد من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم" وتنص المادة (٧٧) من قانون الانتخابات العامة على أن "تقرر نتيجة الاقتراع في كل دائرة على حدة وتسلم للمرشحين أو مندوبيهم نسخة من نتيجة الفرز، وتعلن اللجنة العليا النتيجة العامة واسم الفائز بمنصب رئيس للجمهورية".

وقد تم تحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية، ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة

١ - محمد عبد الملك المتوكل، قائمة النسبية، في:

خمس سنوات فقط<sup>(١)</sup>، وقد نصت المادة (١١٣) من الدستور المعدل \* على أنه وقبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بتسعين يوماً تبدأ الإجراءات لانتخابات رئيس جديد للجمهورية، ويجب أن يتم انتخابه قبل انتهاء المدة بأسبوع واحد على الأقل، فإذا انتهت المدة دون أن يتم انتخاب الرئيس الجديد لأي سبب كان، يستمر الرئيس السابق في مباشرة مهام منصبه بتكليف من مجلس النواب لمدة لا تتجاوز تسعين يوماً ولا تزيد هذه المدة إلا في حالة حرب أو كارثة غير طبيعية أو أية حالة أخرى يستحيل معها إجراء الانتخاب، وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لا تزيد عن ٦٠ يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس ، وفي حالة خلو منصب الرئيس والنائب معا تتولى مهام الرئاسة مؤقتاً رئاسة مجلس النواب ، أما إذا كان المجلس منحلًا تحل الحكومة مؤقتاً محل رئاسة مجلس النواب لممارسة مهام الرئاسة، ويتم انتخاب الرئيس خلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب الجديد.

#### خامساً : اللجنة العليا للانتخابات :

تتولى اللجنة العليا للانتخابات - حسب القانون - الإدارة والإعداد والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة<sup>(٢)</sup>، وتتمتع باستقلالية وسلطات تمكنها من العمل خارج أي تأثيرات، فهي مستقلة مالياً وإدارياً ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس مهام الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون باستقلالية وحيدة كاملة، وتكون قراراتها بالأغلبية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال لأية جهة كانت التدخل في شؤون اللجنة أو اختصاصاتها أو صلاحياتها<sup>(٣)</sup>، ويمنح أعضاؤها درجة الوزراء ويعاملون معاملة الوزراء فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات.

- ١ - ألحقت التعديلات الدستور لعام ٢٠٠١ مد فترة رئاسة الجمهورية إلى سبع سنوات تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية، ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مد كل دورة سبع سنوات فقط، انظر: دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ٧٤.
- ٢ - قانون الانتخابات العامة، رقم ٤١ لعام ١٩٩٢ م، ٢٥ م، وقانون رقم ٢٧ لعام ١٩٩٦.
- ٣ - المصدر نفسه، م ٣، فقرة (أب).

وتشكل اللجنة العليا للانتخابات من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن سبعة ، يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على (١٥) اسما يرشحهم مجلس النواب، ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة في القانون، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يضيف إلى عضوية اللجنة خلال السنة الانتخابية عددا من الأعضاء يتم تعيينهم من بين قائمة المرشحين لمشار إليها، وذلك بهدف معاونته للجنة أثناء عملية الانتخابات<sup>(١)</sup> ويكون إقرار قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، ومدة العضوية في اللجنة أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ قرار التعيين، وتبدأ إجراءات ترشيح وتشكيل اللجنة خلال خمسة أشهر من تاريخ أول انعقاد للمجلس ويجوز إعادة ترشيح وتعيين اللجنة أو أي من أعضائها لدورة ثانية فقط.

وفي التعديلات التي تضمنها قانون الانتخابات رقم (٢٧) للعام ١٩٩٦، حدد عدد أعضاء اللجنة بسبعة أعضاء، وأضاف المشرع في المادة (٢٠) التي احتواها القانون القديم وقسمها القانون الجديد إلى فترتين، اشترط في الفقرة (ب) إضافة أن يكون إقرار المرشحين لعضوية اللجنة العليا بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، وهذه الإضافة جاءت لتدعم عدم احتكار حزب بعينه لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات، غير أن ذلك يصبح دون معنى إذا ما حصل أي من الأحزاب على نسبة تفوق أغلبية الثلثين المنصوص عليها، وهو ما ينطبق على نتائج انتخابات ١٩٩٧.

يستند الاستعراض على عدد أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، بأنه عدد غير كاف ليشمل لكبر عدد من الأحزاب، وقد أوجد المشرع مخرجا لذلك في ترشيح خمسة عشر اسما، وهو عدد يمكن أن يستوعب مجموعة كبيرة من الأحزاب ومن جهة أخرى، أعطى الحق لرئيس الجمهورية في القانون الجديد كما هو الحال بالنسبة لمجلس الرئاسة في القانون القديم، أن يضيف إلى عضوية اللجنة المحددة بسبعة أعضاء عددا آخر من بين قائمة المرشحين، وهو إجراء يمكن أن يلبي تلك المطالب، ولكن بطريقة اختيارية وتفسيرية عند اللزوم وليس بشكل ثابت، وهذا يدفع إلى التنبؤ والتراخي في جدية

١- قانون الانتخابات العامة ١٩٩٢، مصدر سابق، مادة (٢٠).



وصدقية الممارسة الديمقراطية، بدءاً بتشكيل اللجنة العليا التي ستدير الانتخابات، بمعنى إمكانية الاستجابة لتمثيل الأحزاب، إذا ما توفر الضغط السياسي، أو التفاوضي عن ذلك في حالة عدمه، وهذه الصيغة تسمح بتشكيل لجنة عليا محايدة، كما تسمح بتشكيل لجنة عليا موجهة، وهذا ما يفسر اختلاف عدد أعضاء اللجنة بين القانوني والسياسي من جهة وبين للتجربيين الانتخابيين من جهة أخرى. ويعتبر تشكيل اللجنة العليا للانتخابات خطوة متقدمة في عملية التطور الديمقراطي، إلا أن قضية استقلال اللجنة وشرعيتها وحداثتها مازالت محل تساؤل.

### (أ) شرعية اللجنة العليا للانتخابات:

وجهت إلى اللجنة العليا للانتخابات العديد من الانتقادات الخاصة بشرعية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، خلال مواسم الانتخابات المختلفة سنتعرض لها فيما يلي.

#### ١- تشكيل اللجنة العليا في انتخابات ١٩٩٣:

نصت المادة (٨٤) من قانون الانتخابات على أن تشكل اللجنة العليا للانتخابات لأول مرة خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ نفاذ هذا القانون<sup>(١)</sup> وقد شرع مجلس النواب في إجراءات تشكيل اللجنة وفقا لأحكام قانون الانتخابات الذي حدد قولم للجنة بعدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن سبعة<sup>(٢)</sup>، إلا أن المناخ السياسي المشحون بالخلافات بين حزبي المؤتمر والائتراضي وضغوط الأحزاب الأخرى<sup>(٣)</sup> حال دون تطبيق بعض نصوص القانون والالتزام بما ورد فيه حرفيا.

وكانت أولى المواد التي تم تجاوز أحكامها هي المادة للخاصة بعدد أعضاء اللجنة، إذ وجهت انتقادات إلى حزبي السلطة، مفادها أن تشكيل اللجنة بهذا العدد لا يكفي لتمثيل

---

١- كان موعد تشكيل اللجنة العليا المخولة بالإعداد للانتخابات النيابية الأولى بهذه الصورة حالة استثنائية، والوضع الطبيعي أن يتم تشكيل اللجنة مع بداية كل دورة نيابية جديدة، تستمر مدتها ٤ سنوات وتتولى الإعداد للانتخابات الدورة القادمة.

٢- ينظر نص المواد ٢٠-٤ المتعلقة بأسلوب تشكيل اللجنة وحجم وشروط عضويتها في قانون الانتخابات العامة لعام ١٩٩٢، مصدر سابق.

٣- حسن أبو طالب، للوحدة اليمنية، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

كبير عدد ممكن من الأحزاب وبالشكل الذي يكسب اللجنة وعملها شرعية ودعم وتأيد للقوى السياسية والحزبية، وبعد ضغط سياسي ومعنوي وإعلامي، وافق مجلس النواب على زيادة أعضاء اللجنة إلى ١٧ عضواً، ولكنه قصر هذا التعديل على حالة اللجنة العليا التي تشرف على الانتخابات النيابية الأولى دون غيرها<sup>(١)</sup>، ووفقاً لهذا التعديل شكلت اللجنة في ١٧/٨/١٩٩٢ من سبعة عشر عضواً<sup>(٢)</sup>، يرشحهم مجلس النواب وهو عدد يفوق العدد الأقصى قانونياً - غير الاستثنائي - بعضوين وكان بالإمكان الاكتفاء بالعدد الأقصى ١٥ عضواً دون موجب للزيادة.

وكان هذا الإجراء محل رضا الأحزاب السياسية حين ذلك، فقد مثلت اللجنة بسنة أعضاء للحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني) بالتساوي وتسعة أعضاء للأحزاب الأخرى، بمعدل عضو لكل حزب<sup>(٣)</sup>، وعضوين مستقلين، فكانت اللجنة بهذا التشكيل صمام أمان مناسِب يمنع حدوث أخطاء جسيمة في المسيرة الانتخابية.

وقد كان تشكيل اللجنة في ١٩٩٢، أكثر تمثيلاً وأكثر استجابة لتحقيق شرط الاستقلالية والحياد والكفاءة، فقد استطاعت اللجنة معالجة مسألة تأجيل الانتخابات النيابية التي كان مقرراً إجرائها في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢، ولأسباب موضوعية وهو ضيق الفترة بين صدور القانون وتشكيل اللجنة ذاتها، وبين موعد الانتخابات، وما يتطلب ذلك من تشكيل للجان الفرعية وإعداد سجلات للناخبين والوثائق والمطبوعات اللازمة وفتح باب الترشيح والطمون.

## ٢- تشكيل اللجنة العليا في انتخابات ١٩٩٧:

شكلت اللجنة الخاصة بانتخابات ١٩٩٧ على أثر انتخابات ١٩٩٣ بثلاثة أشهر، حسب النصوص القانونية، وعلى الرغم من أن تشكيل اللجنة العليا المكلفة بإدارة انتخابات

١- قانون رقم (٤٢) لعام ١٩٩٢ بشأن إضافة مادة إلى الأحكام الانتقالية في قانون الانتخابات بان المادة رقم ٤١ لعام ١٩٩٢ (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩٢).

٢- قرار مجلس الرئاسة رقم (٤) لعام ١٩٩٢ لتعيين أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، (صنعاء: رئاسة الجمهورية، ١٩٩٢).

٣- الأحزاب التسعة الممثلة في اللجنة هي: التجمع اليمني للإصلاح، والبعث، والوحدوي الناصري، والتصحيح الناصري، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، والسيستاني الديمقراطي، وحزب الرباطة.

١٩٩٧ قد تم تشكيلها في الانتخابات النيابية ١٩٩٣، إلا أن نشاطها ظل مجمداً حتى شهر آذار مارس ١٩٩٦ وذلك بسبب الأزمات السياسية والآثار التي خلفتها حرب صيف ١٩٩٤، فضلاً عن الخلافات الحزبية التي رافقت مراحل الإعداد للانتخابات والتي تركزت حول شرعية استمرار اللجنة بعد صدور قانون الانتخابات لعام ١٩٩٦ الذي ألغى القانون رقم ٤١ لعام ١٩٩٢، والذي على أساسه تشكلت اللجنة<sup>(١)</sup>، وقد تكونت اللجنة العليا في بدلية تشكيلها من ٧ أعضاء، وفي وقت لاحق أضيف إلى عضوية اللجنة أربعة أعضاء، ليصبح العدد الفعلي الذي تشكلت منه اللجنة هو أحد عشر عضواً يمثلون خمسة أحزاب والمستقلين<sup>(٢)</sup>، وقد ظهر الانقسام بشأن اللجنة العليا للانتخابات خلال مرحلة القيد والتسجيل لانتخابات ١٩٩٧ النيابية واتخذ المعالم الرئيسية التالية:

أجمعت الأحزاب السياسية - مجلس التنسيق للمعارضة وحزب الإصلاح وهو ضمن الائتلاف الحاكم - على نقد اللجنة العليا للانتخابات معتبرة أنها لجنة غير محايدة ومنحازة إلى المؤتمر الشعبي العام، وأنها تمثل المؤتمر الشعبي العام، وكان البيان الصادر من الإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق للمعارضة في ٢٧/٨/١٩٩٦ قد تضمن المطالبة بإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية من خلال رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية<sup>(٣)</sup>، مفادها أن اللجنة العليا للانتخابات:

- غير شرعية لأن عدد أعضائها أكثر مما يقرره القانون، تخالف قانون الانتخابات بالسماح بتسجيل القاصرين والمرضى والمواطنين الغائبين ولم تلتزم بشروط القانون بتشكيل مكاتب لجان فرعية في كل دائرة انتخابية وأنها لم تقم بتسجيل الناهيين في كل دائرة<sup>(٤)</sup>.

١- الملف الوثائقي للانتخابات النيابية اليمنية للانتخابات النيابية للعام ١٩٩٧، ( صنعاء: لوان للطباعة والنشر، ١٩٩٧) ص ٤٠.

٢- وعلى هذا النحو (سنة أعضاء لكل من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، بواقع عضوين لكل حزب وهم يمثلون كتلة الائتلاف الحاكم، بينما مثل حزب البعث والناصريون، بواقع عضو لكل منهما، وثلاثة أعضاء للمستقلين).

٣- انظر: نص الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمهورية في صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٤٤٢، ١٠/٣/١٩٩٦، سامي غالب، (ثبوت) الانتخابات، ماذا تريد الأحزاب، صحيفة الوحدوي (صنعاء)، ع ٢٠٢، ١٩٩٦/٤/١٦.

٤- تقرير المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية في انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٢٥.

- الموافقة على فكرة السماح للأفراد الجيش بالتصويت في أي مكان يتواجدون فيه وليس في المكان الذي سجلوا فيه عام ١٩٩٦ أو ١٩٩٣<sup>(١)</sup>.

- طالبت الرسالة بتشكيل لجنة عليا للانتخابات من ٧ أعضاء فقط بموجب القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٩٦، بينما كان موقف المؤتمر الشعبي ولذين معه<sup>(٢)</sup> التمسك بشرعية اللجنة العليا وإن مدتها تنتهي بعد انتخاب مجلس النواب الجديد<sup>(٣)</sup>.

- منذ تشكيل اللجنة العليا للانتخابات في فبراير ١٩٩٦ كانت شرعية اللجنة كمؤسسة حيادية محط انتقاد دائم من قبل الأحزاب السياسية، حيث عدل قانون ١٩٩٢ من خلال تقلييل عدد أعضاء اللجنة من أحد عشر عضوا إلى سبعة أعضاء، ورغم ذلك فقد ظل هذا المسد بدون تخفيض حتى يناير ١٩٩٧ وهذا ما حدا بأحزاب المعارضة إلى اعتبار هذا الكيان غير شرعي بسبب عدم الالتزام بالقانون<sup>(٤)</sup>، وتم رفع دعاوى قضائية عرضت أمل المحاكم الابتدائية والاستئنافية ضد اللجنة العليا للانتخابات<sup>(٥)</sup>، فللجنة العليا يتم اختيارها من قبل مجلس النواب الذي يسيطر الحزب الحاكم على أكثر من ثلثي

١- المرجع السابق، ص ٢٩.

٢- مثل هذا الاتجاه كل من المؤتمر لشعبي العام وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الناصري الديمقراطي والتصحيح الشعبي للناصرى والجهة الوطنية الديمقراطية وحزب جبهة التحرير وحزب الرابطة (لقادة الشرعية)، أما الاتجاه الآخر فقد مثله كل من حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي والتنظيم الشعبي الناصري وحزب الحق وحزب البعث العربي القومي واتحاد القوى الشعبية وحزب الأحرار الدستوري.

٣- انظر في هذا الخصوص، محمد حسين الفرح، "الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧"، مرجع سابق، ص ٤٨-٥٠، نصير طه مصطفى، القضاء واللجنة العليا للانتخابات، صحيفة الصبوة، (صنعاء)، عدد ٥٣٧، ١٩٩٧، محمد علي السقايف، التشريعية المراد بها أن تصبح شرعية، صحيفة الوحشوي (صنعاء)، ع ٣٢٨، ١٩٩٦/٩/١٧، رسالة الأحزاب المبيعة (لقاء المشترك مع رئيس الجمهورية) صحيفة الثسوري (صنعاء)، ع ١٩٥، ١٩٩٦/١٠/٦، صحيفة المستقلة (لندن)، ع ١١٩، ١٩٩٦/٧/٢٩.

٤- أحمد الصواغ، مرجع سابق، ص ٢٢.

٥- فطر: لدعوى قضائية المرفوعة من المحامي محمد ناجي علاو لدى محكمة جنوب شرق صنعاء الابتدائية ضد اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢، (صنعاء: مكتب الخطيب وعلاو للمحاماة، ١٩٩٦)، ص ١١-١٢.

أعضائه وغالبا ما يكون أعضاء اللجنة العليا إلى حين انتخابهم من قبل مجلس النواب أعضاء في الحزب الحاكم، وقلة قليلة منهم أعضاء في حزب أو أكثر من الأحزاب الحليفة سياسيا للحزب الحاكم<sup>(١)</sup>.

- يحدد القانون مدة اللجنة العليا للانتخابات بأربع سنوات شمسية، مما يعني أنه يجب إعادة تشكيل اللجنة العليا بعد كل دورة انتخابية تشريعية، إذ يكون من أولويات مهام كل مجلس منتخب أن يرشح بالاقتراع أعضاء اللجنة العليا بأغلبية الثلثين وذلك تمهيدا لتعيينهم بقرار جمهوري<sup>(٢)</sup>، أيضا لم يتخل أي من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات عن العضوية الحزبية كما حدد ذلك القانون، وقد رأت أحزاب المعارضة أن شرط استقلالية عضو اللجنة من العمل الحزبي أثناء عضويته - حسب قانون ١٩٩٢، أو تجميد النشاط الحزبي أثناء عضويته - حسب قانون ١٩٩٦، شرط شكلي لا يؤمن استقلالية اللجنة بآلية حال<sup>(٣)</sup>.

### ٣- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية :

في شهر نوفمبر ١٩٩٧ شكلت لجنة عليا للانتخابات استناداً إلى قانون الانتخابات المعدل رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦ الذي نص بأن تشكل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على (١٥) اسماً يرشحهم مجلس النواب<sup>(٤)</sup>.

وكان أهم ما أنجزته هذه اللجنة هو الإعداد والتحضير والإشراف على أول انتخابات رئاسية تنافسية تجري في الجمهورية اليمنية واستطاعت إنجاز مهمتها الصعبة هذه بنجاح شهد به الكثير من المرشحين للدوليين.

١- تقرير المدعي اليمني لتسمية الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢٦.

٢- تقرير المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية في انتخابات ١٩٩٧ اليمنية، مرجع سابق، ص ١.

٣- سامي غالب، ماذا تريد الأحزاب، صحيفة الوحدي (صنعاء)، ١٦ أبريل ١٩٩٦.

٤- تشكلت اللجنة من كل من، د. عبد الله حسين بركات رئيساً، ومحمد حسن نماج نائباً للرئيس، وعضوية كل من، منصور أحمد سيف، وعلي محمد السعيد، ولحمد حيدرة سعيد، وخالد محمد عبد العزيز، وعبد الله عوض بالمطرف.

وبعد انتهاء الانتخابات الرئاسية تم تعيين علوي العطاس عضوا في اللجنة العليا للانتخابات خلفا لعبد الله برككت، و تم فتحه رئيسا للجنة<sup>(١)</sup>، وقد قامت هذه اللجنة بإدارة عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية وأول انتخابات محلية تجرى في الجمهورية اليمنية وذلك في تاريخ ٢٨/٢/٢٠٠١.

وقد أدى تشكيك نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات القباذي الإصلاحي محمد حسن دماج في نتائج الاقتراع إلى اتخاذ السلطة قرارا يسعى لتعديل قانون الانتخابات واللجنة العليا للانتخابات وحذف التمثيل الحزبي منها، ولكن المعارضة استطاعت عن طريق الحوار الإبقاء على التمثيل الحزبي في اللجنة<sup>(٢)</sup>، وتم تشكيل اللجنة العليا والمكلفة بإنجاز الانتخابات النيابية الثالثة ليريل ٢٠٠٣، من ثمانية أعضاء<sup>(٣)</sup>، مثل المؤتمر الشعبي ثلاثة أعضاء، ومثل المعارضة مقعدان، واحد للإصلاح والآخر للحزب الاشتراكي، والثلاثة الآخرون محسوبون على المؤتمر مع إنهم مرشحون من أحزاب معارضة صغيرة<sup>(٤)</sup>.

#### (ب) حيادية اللجنة العليا للانتخابات:

شككت معظم القوى السياسية في حيادية اللجنة العليا للانتخابات واستقلاليتها في إدارة العملية الانتخابية ورصدت العديد من المخالفات القانونية التي ارتكبتها اللجنة العليا في مرحلة التقييد والتسجيل لانتخابات ١٩٩٧ ومن هذه المخالفات:

- عدم الالتزام بتطبيق المادة (١١) من القانون رقم (٤١) لعام ١٩٩٢، وهي متعلقة بمراجعة وتحديث جداول الناخبين وتعديلها خلال شهر يناير من كل سنة، ويشتمل التعديل السنوي على إضافة أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لممارسة الحقوق الانتخابية، إضافة إلى أسماء الذين أعملوا بغير حق في الجداول السابقة، وكذلك

١- رئيس الجمهورية لقرار الجمهوري رقم (٢٨)، لسنة ١٩٩٩.

٢- [www.albayan.co.sae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm](http://www.albayan.co.sae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm).

٣ - شككت اللجنة من كل من، خالد الشريف رئيسا، عبد الله محسن الاكوع، و سالم سعيد الخنوشي، وعبد محمد الجندى، وعبد المؤمن شجاع الدين، وعلوي المشهور، ومحمد عبد الله السبائي، ودرشاد الرصاص.

[www.scer.org.ye/arabic/index.htm](http://www.scer.org.ye/arabic/index.htm).

حذف أسماء المترشحين والناخبين للصفقات المطلوبة وحذف من نقلوا من موطنهم الانتخابي إلى موطن آخر.

- عدم التزام اللجنة العليا بتشكيل اللجان الفرعية وانتقائها بتشكيل اللجان الأساسية وهو ما اعتبرته أحزاب اللقاء المشترك (الإصلاح وبعض أحزاب مجلس التنسيق للمعارضة) مخالفة قانونية من جانب اللجنة للمادة (٧ من القانون رقم ١٤ لعام ١٩٩٢)، في حين اعتبرت اللجنة ذلك لتصرف قانوني إذ خول لها الحق في تحديد عدد اللجان ونطاق عملها بحسب المهام والأعمال التي تقوم بها، ولم يربط المشرع هذه اللجان بالمركز كما إنه لم يحدد إلا بالدائرة فقط، ولعل هذا يؤكد أن اللجنة العليا كانت تستغل الثغرات القانونية لصالحها بدلا من تشكيل لجان فرعية لتتلافى ما حدث منها في الماضي في تعطيل المادة (١١) والخاصة بتشكيل لجان مراجعة وإعداد جداول الناخبين على أميتها<sup>(١)</sup>.

- كما أجريت تعديلات على بعض الأحكام المتعلقة بأسلوب تشكيل اللجنة العليا بصرف البطاقات الانتخابية الدائمة في تاريخ ١٠ أغسطس ١٩٩٦ للناخبين المسجلين في ١٩٩٣ وهو مخالف للقانون الذي يلزم اللجنة العليا القيام بنشر أسماء الناخبين في كل دائرة في الساحة العامة ويمارس المواطنون حقهم في الحذف والإدراج عن طريق تقديم الملون.

وأخيراً يمكن القول إن العملية الانتخابية تعاني ضعفا خطيرا تتمثل في فقدان مصداقيتها في نظر الغالبية، وقد ارتبط ذلك بوجود شك وعدم ثقة حول سلامة العملية الانتخابية مما يؤدي إلى عزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات وهو ما قد يمثل تراجعا في مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

---

١- لقد استمدت اللجنة عن القيام بمراجعة وتحديث جداول الناخبين أو تعديلها خلال شهر يناير من كل عام وذلك للأعوام (٩٤-٩٥-١٩٩٦) وذلك قد عطل حق الناخبين المستوفين للشروط الدستورية والقانونية من قيد أنفسهم في جداول الناخبين الدائمة من كل عام، انظر، عبد الجبار الشميري، الانتخابات النيابية الثانية أبريل ١٩٩٧ تقرير السنوي ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١٧، تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية للانتخابات النيابية ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١٠.





## البصيرة النظرية

# التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمينية

يزداد الإحراك بأن ثمة علاقة حميمة بين الحياة الداخلية للأحزاب وبين دورها في المجتمع وسلوكها في السلطة، ففضية العلاقة بين الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية وبين ديمقراطية النظام السياسي، بدأت تحظى بقدر من الاهتمام في الفكر العربي في الآونة الأخيرة، فقد عبر أحد الكتاب، عن أهمية هذه العلاقة بتأكيد على أنه من غير المتصور أن يكون الحزب ديمقراطياً في تعامله مع الأحزاب الأخرى أو المنظمات الجماهيرية، أو حتى الجماهير ذاتها، ما لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، لأن ذلك الشيء لا يعطيه<sup>(١)</sup>.

ويرى أحد الكتاب أنه لا يمكن بناء الديمقراطية بقوة وتنظيمات غير ديمقراطية، الأمر الذي يجعل من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورة لاستكمال التطور الديمقراطي، ولوضح أن الديمقراطية في الأحزاب لا تعني مجرد الانتظام في عقد الاجتماعات، ولكنها تتضمن القدرة على التعامل مع التعدد الفكري داخل الأحزاب، وعلى تصوية النزاعات التي تحدث بطريقة ديمقراطية، دون أن يضطر أحد الأطراف إلى الاستقالة، أو أن تقوم قيادة الحزب بفصله، كما أن الديمقراطية داخل الأحزاب هي أصق من مجرد التصويت على القرارات، لأن هناك أساليب (تأمين الأغلبية) وتربيط الاجتماعات من خلال الترتيب لأي اجتماع لضمان حضور المؤيدين والمشاريعين، وإذا

١- إسماعيل صبري عبد الله، " الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها "، المستقبل العربي، (٦٤ع، يونيو ١٩٨٤)، ص ١٥٦-١٧٢.

جاء ذلك في وقت الانتخابات فانه لا يجوز ويصبح عنوانا على الديمقراطية، إذا كان الهدف هو بحث موضوع ما، وإثارة الآراء المختلفة حوله، وتمحيص كل منها وطرح البديل المتنوعة بخصوصها.

ومن المستحيل أن يكون حزب ما ديمقراطيا في تعامله مع أحزاب أخرى، إذا لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، ولا يمكن أن ينمو الحزب ويتزايد نموؤه إلا إذا كان يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات في داخله، وبالتالي يصبح للانتخابات دورية في الحزب دلالتها السياسية، وبدون احترام هذه الممارسات الديمقراطية يكون الحزب مهبطاً بالانقسام<sup>(١)</sup>.

وسوف نحاول في هذا الفصل دراسة التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب (موضع الدراسة)، بالاعتماد على إسهامات " هنتجتون " حول المؤسسة وعناصرها والتي تعتبر هامة وأساسية لتحليل الأحزاب كمؤسسات سياسية، وتم تطوير مؤشرات فرعية لقياس التكيف والاستقلال والتمسك والتعددية البنائي والتنظيمي تتعلق بالجانب الحزبي والواقعي للأحزاب من خلال أربعة محلات، هي:

المبحث الأول : قدرة الأحزاب السياسية اليمنية على التكيف.

المبحث الثاني : التعدد البنائي والتنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية.

المبحث الثالث : استقلالية الأحزاب السياسية اليمنية.

المبحث الرابع : التماسك والتجانس الحزبي في الأحزاب السياسية اليمنية.

١- وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، ( القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ط١، ١٩٩٣).

## المبحث الأول

### قدرة الأحزاب السياسية اليمنية على التكيف

يقصد بقدرة التنظيم السياسي على التكيف قدرته على البقاء في ظل ظروف متغيرة، وتعتمد هذه القدرة على عاملي الوقت والتحديات البيئية، إذ كلما طالت الفترة التي استمر التنظيم السياسي خلالها، وعظمت التحديات التي وجهت إليه من البيئة التي يعمل في إطارها كان أكثر قدرة على التكيف، ومع هذا لا تعد التنظيمات طويلة العمر قادرة على التكيف بالضرورة حال وجودها في ظل بيئة غير متغيرة، أكثر من هذا فإن قيام التنظيم بتطوير صيغة لحل نمط واحد من المشكلات، قد لا يجعله قادراً على ابتكار صيغة جديدة حال مواجهته لأنماط مختلفة من المشكلات التي لم يستد مولجتها من قبل.

وبعبارة أخرى قد يكون التنظيم أسير نجاحه الماضي إلى الدرجة التي لا تمكنه من تخطي التحديات الجديدة الطارئة، ومن ناحية أخرى قد تيسر قدرة التنظيم السياسي على التكيف مع أحد التحديات له القدرة على التكيف مع تحديات تالية.

وثمة أساليب ثلاثة قسما الاقتراب المؤسسي لتحديد مدى قدرة التنظيم السياسي على التكيف وهي: العمر الزمني للتنظيم، والعمر الجيلي، والعمر الوظيفي.

يقصد بالعمر الزمني للتنظيم العمر التاريخي له، حيث إنه كلما طالت الفترة التي مكث التنظيم خلالها، كان أكثر قدرة على التكيف، ويقصد بالعمر الجيلي للتنظيم السياسي، عدد الأجيال من الزعماء التي تعاقبت على قيادته، فإذا ظل التنظيم محتفظاً بزعمائه المؤسسين، كانت قدرته على التكيف محل شك، ومن ناحية أخرى، كلما تحدثت الحالات التي أمكن للتنظيم خلالها إحلال مجموعة جديدة من الزعماء محل مجموعة أخرى بصورة سلمية، كان هذا دليلاً على قدرته على التكيف، ويقصد بالعمر الوظيفي للتنظيم السياسي قدرته على تكييف نفسه مع التغيرات في البيئة، وعلى القيام بتغيير أو أكثر في

وظائفه الرئيسية، ولا يكون المعيار الحقيقي لمتنوى هذه القدرة هو قيام التنظيم بتأدية وظيفته بصورة جيدة، بل قدرته على تكيف ذاته جيدا مع التغيرات في وظيفته<sup>(١)</sup>.

وبلاحظ أن التنظيم السياسي ينشأ للقيام بوظيفة ما أو بعدة وظائف، وعندما لا تكون هناك حاجة لهذه الوظيفة أو الوظائف يواجه التنظيم بلزمة مستحكمة، إذ يضطر في هذه الحالة إلى تكيف نفسه للقيام بوظيفة جديدة أو يكون مصيره الزوال، ومن هذا المنطلق يكون التنظيم الحزبي أكثر نضجا عندما يتحول من المعارضة إلى الحكم، ويضطلع بمهام الحكم بنفس الكفاءة التي كان عليها في المرحلة السابقة<sup>(٢)</sup>، ولما كانت هذه الأساليب غير كافية لتوضح قدرة التنظيم الحزبي على التكيف، سيتم تناول مدى قدرة الأحزاب على معالجة القضايا المثارة في المجتمع، من خلال تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب، ومعرفة مدى اهتمام الأحزاب بهذه القضايا .

ونظرا لتعدد القضايا المثارة في المجتمع اليميني قبل إجراء هذه الانتخابات، فسيتم التركيز على قضايا الإصلاح الدستوري والسياسي، وقضايا الإصلاح الاقتصادي، حيث إن هاتين القضيتين كانتا محل جدل ونقاش بين القوى السياسية المختلفة.

وبالتالي يمكن تناول القدرة على التكيف من خلال ما يلي:

- العمر الجيلي والزمني والقدرة على مواجهة الأزمات والتكيف الوظيفي.

- تناول ومعالجة الأحزاب للقضايا المثارة في المجتمع.

**أولا : العمر الجيلي والزمني والقدرة على مواجهة الأزمات والتكيف الوظيفي:**

يعتبر العمر الجيلي والزمني والقدرة على مواجهة الأزمات والتكيف الوظيفي من مؤشرات التكيف، غير أن كل مؤشر من هذه المؤشرات بمفرده لا يكون دالا على قدرة الحزب على التكيف.

١- أشرف محمد عبد الله ، مرجع سابق، ص ١٠٨

٢- محمد صفدي الدين خربوش، المتغير التنظيمي في بناء السلطة في النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ٨٨-٩١.

فمن ناحية العمر الزمني، فقد مضى على نشأة الأحزاب (موضع للدراسة) فترة زمنية دالة على قدرة الأحزاب على البقاء والصمود نسبياً، حيث مثل إعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ - من الناحية العملية - حداً فاصلاً لإلغاء نعت الحزب الواحد وتحولاً فورياً نحو تبني نظام للتعدد الحزبي بوصفه أسلوباً للعمل السياسي، وبالتالي أعلنت الأحزاب السياسية عن تولدها تبعاً.

غير أن هذه الفترة ليست دالة على قدرة الحزب على التكيف، حيث لا يمكن أن يكون العمر الزمني للحزب هو المعيار الأقوى في الدلالة على التكيف، إذ قد يكون ذلك راجعاً لدور النظام السياسي في دعمه، أو لعدم مولجهته بأزمات عنيفة، فضلاً عن أنه قد يطول العمر الزمني لحزب ما مع إصابته بالجمود الفكري والأيدولوجي<sup>(١)</sup>، وبالتالي فإن دلالة العمر الزمني للحزب على قدرته على الاستمرار وعلى التكيف مع المتغيرات السياسية تظل محدودة بالقياس إلى متغيرات أخرى، لابد من أخذها في الاعتبار، مثل التغير في قيادة العليا للحزب، وتغير الأجيال القيادية في الحزب فضلاً عن التغيرات الوظيفية.

وبصدد الأزمات التي ولجها الأحزاب (موضع للدراسة) والتي تكشف عن مدى قدرتها على التكيف يمكن القول إن الحزب الاشتراكي هو الحزب الوحيد الذي تعرض لأزمة وجود أثناء حرب ١٩٩٤، وما أحدثته من كوارث وخسائر، وأضرار كبيرة ودائمة، وهو ما فرضته من تحول جديد في مسار الحزب الاشتراكي، وهو تحول يتركز ويتلخص في إطار عاملين :

- أحدهما الأثر الباطنة الناتجة عن خسارته الفادحة في أكبر وأبرز موماته بدءاً بقيادته (جاء تبنيها الانفصال) وانتهاءً بمقراته وممتلكاته ومروراً ببقية المومات التنظيمية والسياسية والمعنوية والمادية.

١- لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧) ص ٣٧ معز سلامة، الأداء السياسي للحزب الوطني الديمقراطي ١٩٧٩-١٩٩٢ في: محمد صفى الدين خربوش (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢، ( جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣١٨-٣١٩.

- خروجه من السلطة للمرة الأولى في تاريخه وهنا وفي الخروج من السلطة تتحدد نقطة التحول الكبيرة من السلطة إلى المعارضة للمرة الأولى أيضاً كما تتحدد مكونات التحول بالذات في عدة جوانب :

- إعادة ترميم التفاعلات الداخلية بدءاً باختيار قيادة جديدة تمثلت في انتخاب مكتب سياسي من واحد وعشرين عضواً وتصعيد ثمانية أعضاء إلى اللجنة المركزية<sup>(١)</sup>.

- إعادة تكييف وجوده السياسي في إطار تفعل قانون الأحزاب السياسية بحصوله على الترخيص بالاستمرار في ممارسة نشاطه السياسي بتاريخ ١٩٩٧<sup>(٢)</sup>.

- تهيئة القيادات التنظيمية للتكيف على أسلوب العمل الحزبي خارج السلطة بعد أن تحول إلى صفوف المعارضة لأول مرة منذ تأسيسه .

- لعب الحزب دوراً نشطاً وإيجابياً في تكوين مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة<sup>(٣)</sup> وفي نشاطاته المختلفة.

و يعتبر المؤتمر العام الرابع للحزب أكبر بدليات التحول للحزب وتتحدد أهمية التحول بحسب تعبير مراقبين من خارج اليمن في أنه جاء مولكباً لحركة التحول التي تشهدها الأحزاب الاشتراكية واليسارية في دول الغرب (الاتجاه إلى وسط ويمين

- 
- ١- التقرير السياسي المقدم من الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني إلى المؤتمر العام الرابع المعقد خلال الفترة ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٩٨ ، لدورة الأولى، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨)، ص٢٨، انظر كذلك وثائق الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة ١ - ٦ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤)، ص ٤٦.
  - ٢- سكرتارية لجنة شؤون الأحزاب، سجل الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنعاء: سكرتارية اللجنة، ١٩٩٨).

- ٣- تكون المجلس من الأحزاب التالية، الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الشعبية وحزب البحث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق وحزب التجمع الوحدوي اليمني وحزب الأحرار الدستوري، ثم انضم إليها، حزب رابطة أبناء اليمن، انظر: النظام الداخلي وبرنلمج العمل السياسي لأحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، ( صنعاء: سكرتارية المجلس، ١٩٩٧).

اليسار<sup>(١)</sup>، وإن حركة التحول جاءت نتيجة رؤية استراتيجية واستيعاب موضوعي لكل الظروف والمتغيرات السياسية والجزئية على الصعيدين المحلي والخارجي، وثانياً إنه شمل المقومات والجوانب الرئيسية والتي في مقممتها الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي والنظامي والعلاقات الخارجية من خلال التأكيد على التراث القومي والإسلامي<sup>(٢)</sup>، حيث تشير محتويات برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني إلى جملة من التغيرات الفكرية في أيديولوجية الحزب ونهجه السياسي والاقتصادي.

فضمن البعد الأيديولوجي تخلي الحزب عن استناده إلى نظرية الاشتراكية العلمية، فقد ورد في تعريف الحزب الاشتراكي بأنه "حزب لوحدة والديمقراطية والعدالة" وهو في منطلقاته الفكرية والسياسية والنضالية حزب ديمقراطي<sup>(٣)</sup>.

وشملت أهداف الحزب وقوفه بصلاية إلى جانب الديمقراطية في تنظيم الحياة السياسية في البلاد وقرها كأساس لتنظيم حياته الداخلية وتوجيه ممارسات ونشاط أعضائه وهيئته العليا والدنيا، مما يؤكد تحوله عن تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية الذي كان يقضي بإفراد القيادة المركزية بتوجيه الحياة الحزبية وعدم الإقرار بتعدد المواقف الفكرية والسياسية.

وعلى الصعيد الاقتصادي تشجيع ودعم جميع أشكال الملكية الاقتصادية (عام، خاص، تعاوني مختلط)، وإفصاح المجالات المتكافئة أمامها، والاهتمام بالفروع الاقتصادية المنتجة بما يحقق زيادة الإنتاج، واتباع منهج التخطيط المركزي والتوجيهي<sup>(٤)</sup>.

---

١- عبد الوهاب المزيد، للحزب الاشتراكي: المؤتمرات العلمية وملاحق للتقرير، دراسات المستقبل، عدد (٥)، صيف ٢٠٠٠.

٢- البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع، الدورة الأولى، مرجع سابق، ص ٢.

٣- مشروع برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: سكرتارية اللجنة المركزية، ١٩٩٧)، ص ٥.

٤- البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في الدورة الرابعة والعشرين للجنة المركزية ١٩٩١، (صنعاء: سكرتارية اللجنة المركزية، ١٩٩١)، ص من ٢٧ - ٢٨.

ويتبين من محتوى ومضامين المنطلقات الفكرية في برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي أنه أحدث تغييرات واضحة في الانتماء العقائدي ونمط نهجه السياسي والاقتصادي، وكان التحول في المحور السياسي أكثر لافتاً على النظام للرأسمالي، رافقه تحول تدريجي وحذر في النهج الاقتصادي والاجتماعي<sup>(١)</sup>.

وبالتالي يمكن القول إن للحزب الاشتراكي استطاع التكيف بعد حرب ١٩٩٤، حيث حقق تجاوزاً في تفكيره ورويته لمجمل المسائل التي تضمنها بيانه، ومقالات عناصره، وخطابات مؤتمره، وهي أمور - بإجماع كل القوى السياسية - قد شكلت منظومة فكرية وسياسية وتعبيراً مغايراً<sup>(٢)</sup>، لما بقية الأحزاب موضع الدراسة فلم تشهد تحدياً حقيقياً لاستمراريته.

وإذا كان العمر الزمني للأحزاب ذا دلالة ضعيفة فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة، وإذا كان توالي القيادات والأجيال لم يختبر بعد على نحو جدي في هذه الأحزاب حتى الآن، فما هي قدرة هذه الأحزاب على التكيف الوظيفي، الذي يقصد به قدرة الحزب على التكيف مع متطلبات ومستجدات البيئة السياسية والممارسة الديمقراطية، وبصفة عامة يمكن القول بضعف قدرة الأحزاب على التكيف وفقاً للظروف المتغيرة، ويمكن قياس التكيف لدى الأحزاب اليمينية من خلال تولدها الوظيفي في السلطة والمعارضة، فالتحدي الحقيقي أمام أي حزب يتمثل في قدرته على التكيف مع الأوضاع، وصياغة برامجه، وتحديد مهامه وفقاً لطبيعة وضعه، سواء في السلطة أو المعارضة، والتطوير المستمر لبرامجه ومواقفه بما يمكنه من حشد أكبر تأييد جماهيري، وفي هذا الإطار لدينا نموذجان:

١- عبد العزيز الكيم، مرجع سابق، ص ١٦٤.

٢- أحمد الصوفي، "مؤتمر الاشتراكي الرابع، شروطا التكيف مع المرحلة الراهنة بين الضغوط والاستمرار"، مجلة دراسات المستقبل، (عدد ٥، صيف ٢٠٠٠)، ص ٤٠.



- نموذج الانتقال من المعارضة إلى السلطة، ثم مرة أخرى إلى المعارضة (التجمع اليمني للإصلاح).

- نموذج الانتقال من السلطة إلى المعارضة (الحزب الاشتراكي اليمني)<sup>(١)</sup>.

من الصعب جدا القول أنه يمكن أن يكون هناك تكيف لدى الأحزاب التي تتحول من السلطة إلى المعارضة، بسبب الظروف الاجتماعية التي تتغير فيها النظرة للحزب وهو فسي المعارضة عنه وهو في السلطة، وطبيعة تركيبة وعقلية الأحزاب نفسها، وذلك لعدة أسباب منها :

- أن السلطة تتعامل على أساس أن الذي " ليس معي فهو ضدي"، وتفهم معنى أن يكون معها هو أن تكون موافقاً على كل أخطائها وممارستها السلبية، وبناءً عليه فإن الحزب الذي خرج من السلطة مباحاً بقدر معارضته.

- أن الحزب الذي له مصالح يحرص على أن يكون متواجداً في السلطة بقدر هذه المصالح، ولو قدم تنازلات على حساب المبدأ أو للقناعة التي يؤمن بها.

- إن الحزب الذي يتحول من السلطة إلى المعارضة تتحول تبعاً لذلك النظرة فيه وبكأنه في المجتمع<sup>(٢)</sup>.

- بسبب التقاسم الوظيفي واستخدام الوظيفة العلمية في الكسب والولاء والتحيين في الوظائف بناءً على المعيار الحزبي فقط، فإن العملية هذه تؤدي إلى أن الحزب الذي في السلطة يقوم بالتعيين بناءً على نفس المعيار الخاطئ، وتبعاً لذلك يفقد الحزب الذي في المعارضة المناصب التي زرع أعضائه فيها حقاً أو باطلاً.

١- عبد الكريم الحويثي، "مدى تكيف الأحزاب اليمنية"، مجلة دراسات المستقبل، (عدد ٢، ديسمبر ١٩٩٨)، ص ١٩٠.

٢- عبد الكريم الحويثي رئيس الدائرة السياسية لحزب الحق، مقابلة شخصية مع الباحثة (صنعاء)، ٢٠٠١/٣/١٥.

وتلك من أهم الأسباب التي تمنع تكيف أي حزب في المعارضة بعد انتقاله من السلطة، وذلك يجعل الحزب لا يقبل بالخروج للمعارضة إلا قسراً، وإن خرج فإنه يعمد من أجل الحفاظ على مصالحه إلى تقديم تنازلات كبيرة، والقبول بتبعية مواقفه وإفكاره مساحة للمساومة المستمرة مع السلطة (نموذج الإصلاح)، وفي حالة انتهاجه المعارضة الحقيقية فإنه يجب أن يقبل تسبعا لذلك ما يمكن أن تقوم به السلطة ضده (نموذج الاشتراكي)، وبالنسبة لإمكانية انتقال أي حزب من المعارضة إلى السلطة فإن ذلك لا يحدث على أساس اللقاء برنامجي أو اتفاق يعتمد على قولهم وروى مشتركة بل إنه يقوم على أساس الحاجة أو القوة، الحاجة لذلك الحزب للاستقواء به ضد أحزاب أخرى، أو لخلق توازن معين تسعى إليه السلطة.

### ثانياً: الأحزاب السياسية والقضايا المثارة في المجتمع:

يكتسب تحليل البرامج الانتخابية أهمية من عدة مصادر أساسية منها: مدى انعكاس قضايا المجتمع في برنامج الحزب السياسي، وحجم التفاعل بين مكونات هذا البرنامج ودرجة تعبيره عن لخط العلم للحزب، فضلاً عن تحري مدى الالتزام الخاص بالأداء التشريعي للحزب مقارنة بأطروحاته النظرية التي يتبنّاها<sup>(١)</sup>، ومن هنا تأتي أهمية تحليل البرامج الانتخابية باعتبارها تسلط الضوء على القضايا والهموم المجتمعية من ناحية، وتبرز رؤية القوى السياسية المختلفة في كيفية التعامل معها من ناحية أخرى.

ولذلك سوف يتم تناول البرامج الانتخابية للأحزاب محل الدراسة أثناء الانتخابات التأسيسية (١٩٩٣، ١٩٩٧)، وسيتم تناول البرامج بصفة عامة، مع التركيز على قضيتي الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي .

#### ١- تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب في الانتخابات التأسيسية ١٩٩٣:

مثلت انتخابات ١٩٩٣، كأول تجربة تعددية مغامرة مجهولة، إذ لم تجد الأحزاب المتنافسة في الانتخابات ما تنطلق منه أو تقيس عليه، وشاب تحركاتها كثير من الارتباك

١- نيفين مسعد، تحليل البرامج الانتخابية الحزبية، في: كمال المنوفي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٤٤.

والاستخوف، مما جعل هذه الأحزاب تركز إلى برامجهما الانتخابية، وإلى حسن استغلال الدعاية الفعالة لبرامجها ومرشحيها، وقد حوت البرامج الانتخابية للأحزاب موضع الدراسة<sup>(١)</sup>، أحد عشر محوراً<sup>(٢)</sup>، يمكن تصنيفها في نوعين:

الأول: احتلت خمسة محاور منها الأولوية، إذ جاءت البرامج في وقت يعاني فيه الناس من مشاكل متعددة، على رأسها الأزمة الاقتصادية، والاختلال المالي والإداري، والاستخوف من أي صراع عسكري بسبب بقاء مؤسستي الجيش والأمن منفصلتين، وهي موضوعات تحسّل مرتبة متقدمة في البرامج الانتخابية، بسبب حساسيتها لدى الأحزاب، وقربها من هموم الناخب اليمني، وخطورة انعكاساتها عليه في حالة عدم معالجتها.

الثاني: ويشمل بقية المحاور، وهي على الرغم من أهميتها تحمل معاني الإجماع، والبقاء للبرامج الانتخابية حولها، مثل الإصلاح المالي والإداري، والإصلاحات الاقتصادية، والقضاء، والمرأة، وقضايا الحدود والعلاقات اليمنية العربية، وبالتالي سوف يتم التركيز على قضايا النوع الأول وهي القضايا الخلافة.

- الدفاع والأمن : وحدثت بعض الأحزاب السياسية مواقفها حول فكرة إعادة بناء الجيش مثل، المؤتمر، والوحدوي الناصري، أو فكرة "التوحيد والانتماء" كما هو موقف الاشتراكي، والتصحيح الناصري، بينما اكتفت الأحزاب الأخرى بالحديث عن ضرورة إبعاد الجيش عن العمل السياسي والصراعات السياسية، والاهتمام به وتطويره.

---

١- وهي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني واتجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث العربي الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الحق والحزب الناصري الديمقراطي وحزب التصحيح الناصري، انظر: نص البرامج الانتخابية للأحزاب السابقة في: أحمد البشاري، ورشاد الطيبي، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية لعام ١٩٩٣، (بمنعاه: الثوابت، ١٩٩٣).

٢- لخص كتاب الثوابت هذه المحاور تحت العناوين التالية: ١) الثوابت الأساسية، ٢) التحديات الدستورية، ٣) الإصلاح المالي والإداري، ٤) القضية الاقتصادية، ٥) التعليم، ٦) القضاء، ٧) الإدارة المحلية والحكم المحلي، ٨) الدفاع والأمن، ٩) المرأة، ١٠) قضايا الحدود، ١١) العلاقات العربية لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد البشاري ورشاد الطيبي، مرجع سابق، ص ١١-٤٠.

- **التعديلات الدستورية:** برزت مواجهة -في هذا الموضوع- بين ثلاثة أحزاب ضمنت برنامجها ضرورة إجراء التعديلات الدستورية وهي : (المؤتمر، والإصلاح، وحزب الحق) مقابل خمسة أحزاب لم تسجل أية إشارة حول الموضوع، وهي : (الاشتراكي، والبعث، والوحدوي الناصري، والتصحيح الناصري، والناصرى الديمقراطي) بالرغم من أن الحزب الاشتراكي كان أكثر حرصا على إجراء التعديلات الدستورية، والسعي لتغيير النظام السياسي جملة وتفصيلا، سواء بما اقترحه في وثيقة التنسيق التحالفي بينه وبين المؤتمر قبيل الانتخابات أو ما يمثل وجهة نظره في وثيقة العهد والاتفاق فيما بعد.

- **الإدارة المحلية والحكم المحلي :** هناك خلط بين المفهومين في البرامج الانتخابية، فالحكم المحلي ينصرف إلى منح السلطات المحلية للإقليم (المحافظة) صلاحيات ومهام تشريعية بالإضافة إلى المهام التنفيذية، أما فكرة الإدارة المحلية فتتصرف إلى الجوانب التنفيذية فقط<sup>(١)</sup>، وفي كلتا الحالتين قد تجرى الانتخابات لمسؤولي الأقاليم، وفي هذا السياق، تبني برنامج المؤتمر الشعبي للعام موضوع الإدارة المحلية، فيما اتجه الحزب الاشتراكي ومعه بعض الأحزاب الأخرى إلى تبني موضوع الحكم المحلي، وقد أكدت وثيقة العهد والاتفاق - فيما بعد - تطلب الحزب الاشتراكي الاتجاه نحو الحكم المحلي بالمعنى الفيدرالي، وليس بمعنى الإدارة المحلية في نطاق الوحدة الاندماجية التي قامت بين شعاري اليمن.

- **التعليم :** يلاحظ أنه أخذ منحى أيديولوجيا بين جبهتين تزعمهما كل من الحزب الاشتراكي (العلماني في نظر خصومه) و التجمع اليمني للإصلاح (الديني المتطرف من وجهة نظر خصومه)، ويتمحور الخلاف في موضوع التعليم حول الأزدواج والتعدد، الأزدواج من جراء التشطير وآثاره، وعدم إيجاد مناهج تعليمية موحدة، أو التعدد بسبب استمرار وجود مدارس ومعاهد علمية، ومدارس تحفيظ القرآن، ومدارس ومعاهد

مختصة في تدريس النظرية الاشتراكية العلمية، وبعضها ذات استقلال إداري، واختلاف في الكتب والمناهج الدراسية ونوعية المدرسين.

وبالرغم من أن جميعها مؤسسات حكومية إلا أن المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن التي يحتكر التجمع اليمني للإصلاح إدارتها والإشراف عليها فإنه يقيم تعددية التعليم تقيماً إيجابياً، ويدعو في برنامجه إلى التوسع في إنشاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم و في المقابل يرى الحزب الاشتراكي في برنامجه الانتخابي الدعوة إلى إلغائها، وكفى بالإشارة إلى تطبيق سياسة تعليمية تربوية موحدة تحت مسؤولية وزارة للتربية والتعليم.

أما الموضوعات الأخرى التي تضمنتها البرامج الانتخابية، فقد شكلت موضوع إجماع، إما لكونها أحد الثوابت الأساسية للنظام والمجتمع، أو لكونها ثوابت مشتركة بين الأحزاب مثل الديمقراطية وقيم الحرية والعقيدة الإسلامية، والشرعية الدستورية مع الاختلاف في صيغ التعبير حولها، أو موضوعات أخرى أجمعت حولها برامج الأحزاب السياسية باعتبارها قضايا ومشكلات آنية سعت للاعتراف والإقرار بها والوعود بمعالجتها، مثل: الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية وقد جعلت الأحزاب من هذه الموضوعات مدخلاً مباشراً إلى مشاعر الناخب اليمني الذي يستبشر خيراً بأول انتخابات تجري في اليمن، وتوقع الناخبون أن تقضي إلى إصلاح وتغيير جذري، وفي جميع الحالات اقتضت هذه البرامج الانتخابية على تقديم الخطوط العريضة لهذه المشكلات دون أن تتطرق للحلول ولأساليبها<sup>(١)</sup>.

## ٢- تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب في الانتخابات النيابية ١٩٩٧:

يمكن القول أن البرامج الانتخابية للأحزاب في الانتخابات النيابية الثانية في أبريل ١٩٩٧ كانت تنسم بصياغة أفضل من البرامج التي تقدمتها في ١٩٩٣، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

---

١- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، ( القاهرة: مركز الدراسات والسياسة والاستراتيجية الأهرام، ١٩٩٥)، ص ٢٧٤.

- مرور عامين كاملين على تطبيق المرحلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية، وعلم واحد على المرحلة الثانية، مما وفر قاعدة معلومات مناسبة للحديث عن مؤشرات نتائجها الواضحة في جانبها الإيجابي أو السلبي.

- تحديد قيادة البلاد لموعد الانتخابات في وقت مبكر، وإصرارها في الوقت نفسه على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها دستورياً وقانونياً، مما وفر فسحة من الوقت أمام قيادات الأحزاب لإعداد وصياغة برامج يثقل عليها الطابع الموضوعي، دون مغالاة في الوعود والتقني بتحقيق المنجزات رغم صعوبتها أحياناً واستحالة تحقيق بعضها<sup>(١)</sup>.

وسوف يتم تناول البرنامج الانتخابي للأحزاب السياسية التالية (المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي) وهي الأحزاب التي فازت في الانتخابات القبلية ١٩٩٧ .

#### ( أ ) البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام:

انقسم البرنامج الانتخابي للمؤتمر إلى قسمين رئيسيين عرض أولهما للإنجازات التي حققها المؤتمر الشعبي العام سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الإداري والمالي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإعلامي، فضلاً عن مجال العلاقات الخارجية، حيث يلاحظ أن البرنامج قد خصص حيزاً كبيراً للحديث عن هذه المنجزات، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى استمرار تولده في الملحة، وهذا بشكل نقصا في البرنامج، فالبرنامج الانتخابي في الغالب تركز على المستقبل وليس الماضي، وقد اتسم أسلوب البرنامج في عرض الإنجازات بالانتقائية الواضحة والتركيز على الإيجابيات فقط، فافتقر بذلك إلى الصفة النقدية كما افتقر إلى الابتكار والتجديد.

١- انظر: نص البرنامج الانتخابي للأحزاب السياسية في الانتخابات القبلية ١٩٩٧، في: أحمد البشاري، رشاد الرصاص، البرنامج الانتخابي للأحزاب السياسية اليمنية، دراسة مقارنة، (صنعاء: الثوابت، ١٩٩٨).

أما القسم الثاني من البرنامج فقد ركز على التوجهات المستقبلية للمؤتمر الشعبي العام، ويمثل أهمها فيما يلي: تجنيز الانتماء الوطني، وحماية الوحدة الوطنية، وتعزيز الممارسة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان، وفتح سياسة آلية السوق والحرية الاقتصادية وتشجيع مبدأ المنافسة بين جميع القطاعات الاقتصادية وضمان توفير الملح الأساسية المدعومة بالأسعار الرسمية، ومواصلة الجهود في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تطوير الأداء الاقتصادي ومحاربة ظاهرة الفساد، واعتماد التخطيط التنموي متوسط وطويل المدى، وتوزيع منافع التنمية على جميع فئات المجتمع وكافة مناطق الجمهورية، وترسيخ مناخات الأمن والاستقرار في المجتمع، والاهتمام بأجهزة الأمن والدفاع واستمرار عملية تحديثها حتى تقوم بدورها في توفير الأمن والدفاع عن الوطن، وتطوير جهاز القضاء، ولستكمال البناء المؤسسي للدولة مع تطبيق الإدارة المحلية على أساس اللامركزية المالية والإدارية<sup>(١)</sup>.

#### (ب) البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح:

اتسم برنامج التجمع اليمني للإصلاح بالتوسع وهو أكبر البرامج الانتخابية حجماً، ولعمل التجمع اليمني للإصلاح يهدف من وراء هذا إلى نفي الصفة التي طالما رددتها للقوى السياسية، وهي أن التنظيمات السياسية التي ترفع شعار (الإسلام هو الحل) تفقد إلى برامج واضحة ومحددة<sup>(٢)</sup>، ورغم غلبة التوجهات الإسلامية على حزب الإصلاح إلا أن مضمون برنامجه لم يختلف كثيراً عن مضامين البرامج الانتخابية للأحزاب الأخرى، وقد طرح البرنامج العديد من الأهداف والطموحات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء مؤسسات الدولة، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية الإسلامية، فضلاً عن بعض الأهداف والتوجهات المرتبطة بالسياسة الخارجية

١- فطير: نص البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام، ٢٧ أبريل ١٩٩٧، في: أحمد البشاري، رشاد الرصاص، مرجع سابق، ٢٥-٥٦.

٢- أحمد البشاري، رشاد الرصاص، مرجع سابق، ص ٢١.

وبخاصة فيما يتعلق بدعم العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبالإضافة إلى ما سبق فقد طرح الحزب في برنامجه قضية مناهج التعليم، مؤكدا رفضه توحيد هذه المناهج، وداعيا إلى تطوير المعاهد العلمية (الدينية)، والتوسع في إنشاء وتطوير مدارس تحفيظ القرآن الكريم<sup>(١)</sup>.

وقد أكد البرنامج على دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، حيث ينص البرنامج السياسي على الاهتمام بالتكوينات والمؤسسات الاجتماعية التقليدية وتطويرها وتقوية عناصر الخير فيها، وهذا يعتبر تجديدا في فكر التجمع اليمني للإصلاح<sup>(٢)</sup>.

كما أن موقف التجمع من حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي المتداول وموقفه من المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية غير واضح أيضا، بل لا تزال بعض قياداته تحرم انتخاب المرأة وتمنعها حقها في الترشيح، وتقتصر ممارستها لحقها السياسي في انتخاب الغير.

#### (ج) البرنامج الانتخابي للتنظيم الشعبي الموحدوي الناصري:

تسم برنامج الموحدوي الشعبي الناصري بالاختصار وعدم التلويل، ولم يتطرق لكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجاءت صياغته عامة وغير تفصيلية، وقد تضمن عددا من التوجهات.

فعلى الصعيد السياسي أشار البرنامج إلى التمسك بالدين الإسلامي، والدفاع عن الوحدة اليمنية، وحماية الحريات وصيانة حقوق الإنسان، والعمل على إقامة الديمقراطية السلمية القائمة على التعددية.

ويشير البرنامج في الجانب الاقتصادي إلى أنه يجب الارتقاء بحياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم الأساسية، ولكنه لم يتطرق إلى الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك<sup>(٣)</sup>.

١- أحمد البشاري، رشاد الرصاص، البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح، مرجع سابق، ص ٥٨-٩٢.

٢- فؤاد الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، (تمز: مركز المعطوفات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٠٠١) ص ١١٥.

٣- البرنامج الانتخابي للتنظيم الموحدوي الشعبي الناصري، في: أحمد البشاري، رشاد الرصاص، مرجع سابق، ص ٩٤ - ١٠١.



#### ( د ) البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي:

على الصعيد السياسي ركز البرنامج على حماية الوحدة الوطنية، وتدعيم الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ مبدأ الحوار الديمقراطي، وتطوير وتحديث المؤسسة العسكرية والأمنية، وتكريس مبدأ استقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته، ومحاربة الفساد.

وفي المجال الاقتصادي أكد البرنامج على مكافحة البطالة والتضخم، والقضاء على مظاهر الغلاء ومعالجة الأزمات الاقتصادية، ومكافحة الفساد والتسبب الإداري، وحماية الصناعات الوطنية، وإصلاح النظام النقدي لوقف تدهور العملة، والنهوض بالزراعة.

وفي المجال الاجتماعي أشار البرنامج إلى ضرورة توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين، والنهوض بالتربية والتعليم مع ربط التعليم باحتياجات التنمية، والاهتمام بالشباب، وحماية الطفولة، ومكافحة الأمية وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين والنهوض بالمرأة، وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمن لبرنامج بعض التوجهات والأهداف على الصعيدين القومي والدولي<sup>(١)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن تسجيل عدد من الملاحظات العامة حول البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات التي شاركت في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، (محل الدراسة)، وذلك على النحو الآتي:

١- هناك تشابه كبير بين برامج العديد من الأحزاب سواء، على مستوى تحديد الأهداف أو الأولويات أو التوجهات العامة، بل لقد تشابهت بعض البرامج حتى في التقسيمات وفي استخدام نفس الجمل والتعبيرات، وهذا يدل على وجود حد أدنى من الاتفاق بين أغلب الأحزاب السياسية بشأن تشخيص القضايا والمشكلات التي يعاني منها اليمن في الوقت الراهن، ومن هنا فإن التوجهات العامة والأهداف التي تضمنتها البرامج

---

١ - البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، في: أحمد البشاري، رشاد الرصاص، مرجع سابق، ص ١٠٢ - ١١١.

الانتخابية للأحزاب جاءت متقاربة خاصة وأن هذه البرامج تركز بالأساس على ما يجب أن يكون.

وتتمثل أبرز القضايا محل الاتفاق في الحفاظ على الوحدة اليمنية، وتدعيم مسيرة الديمقراطية والتعددية الحزبية، وتحقيق التنمية الشاملة بما يوفر مقومات الحياة الكريمة للمواطنين، وبناء مؤسسات دولة عصرية، ومحاربة الفساد المالي والإداري، والنهوض بالتعليم، والقضاء على الأمية، والاهتمام بالطفولة والمرأة والشباب، وتدعيم علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، ودعم نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، وإحياء دور جامعة الدول العربية، ودعم التضامن العربي.

ولكن التشابه بين البرامج الانتخابية على مستوى التوجهات العامة لم يمنع من وجود اختلافات بين بعض البرامج من حيث الآليات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق بعض الأهداف العامة.

٢- هناك عدم توازن كبير في البرامج الانتخابية بين القضايا الداخلية من ناحية والقضايا الخارجية من ناحية أخرى، فالقضايا الداخلية استحوذت على نصيب الأسد في البرامج الانتخابية، بينما شغلت القضايا الخارجية مساحات محدودة من هذه البرامج.

٣- إن البرامج الانتخابية لبعض الأحزاب ذات التوجهات الناصرية والبعثية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي القومي وتنظيم التصحيح للشعب الناصري قد اتسمت بمسحة دينية تمثلت في تطعيم البرامج ببعض الآيات القرآنية، وذلك على سبيل الاستشهاد، كما ركز برنامج للتنظيم الناصري على عدد من المعاني ذات الدلالات الدينية الواضحة، مثل التأكيد على الالتزام بجوهر القيم الروحية الخالدة للشريعة السمحاء، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الأحزاب حرصت على مخاطبة المشاعر الدينية لدى اليمنيين، لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة على سلوكهم السياسي، وكذلك لتحصن إزاء أية اتهامات أو انتقادات يمكن أن توجه إلى هذه الأحزاب من قبل أحزاب أخرى منافسة تتهمها فيها بالعلمانية والبعد عن الدين.

٤- على الرغم من التشابه الكبير بين البرامج الانتخابية لعدد من الأحزاب التي شاركت في الانتخابات إلا أن هناك بعض الاختلافات فيما بينها، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

(أ) بخصوص التوجه العام للسياسة الاقتصادية فقد كان البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام واضحاً في التأكيد على افتتاح سياسة آلية السوق والحرية الاقتصادية وتشجيع مبدأ المنافسة بين جميع القطاعات الاقتصادية ( العام والمختلط والتعاوني والخاص)، أما البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي فقد طالب بعدم الاستسلام لشروط صندوق النقد الدولي المجففة، واعتبار الخصخصة مولوداً مشوهاً للنظام الدولي الجديد في بلادنا والعالم الثالث لضرب واحتواء القطاع العام وتوسيع دائرة الفقر والبطالة، وخلق شريحة تحتكر السلطة والثروة وفي مقابل هذين الموقفين الجديدين فإن البرامج الانتخابية لعدد من الأحزاب الأخرى لم تعرب عن اختيارات محددة بشأن السياسة الاقتصادية، وأكدت على معاني عامة مثل: تحقيق التنمية الشاملة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، والنهوض بالزراعة والصناعة.

- إن البرنامج الانتخابي لحزب الإصلاح قد عبر بوضوح عن موقف الحزب بشأن عدم توحيد مناهج التعليم، حيث طالب البرنامج بتحسين وتطوير المعاهد العلمية، فيما طالبت البرامج الانتخابية للأحزاب الأخرى بتوحيد التعليم، والنهوض بالعملية التعليمية في مختلف مراحلها .

ومن خلال الرؤية العامة السابقة لبرامج الأحزاب فيما يتعلق بقضيتي الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، يتضح بالنسبة لقضية الإصلاح السياسي احتلالها لأهمية ملحوظة في أغلب البرامج الحزبية، فتؤكد جميع الأحزاب السياسية في برامجها وخطابها السياسي العام على أهمية بناء الدولة الحديثة ذات الإطار المؤسسي والقانوني، وترتبط بين بناء الدولة الحديثة وبناء الديمقراطية حيث يعتبرها البعض الوسيلة الفعالة الوحيدة لتحقيق

وحدة الوطن وأساس الحكم في دولة الوحدة، وهي الضمان الأساسي لحماية للحريات<sup>(١)</sup>، ويرى البعض الآخر إن الديمقراطية تعد مفهوم أقل أهمية في بناء الدولة من مفهوم الشورى الذي يعد قيمة سياسية وقانونية لازمة وملزمة تحدد طبيعة نظام الحكم، والشورى نمط سلوك ونظام عام يصبح مختلف جوانب الحياة<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهبت معظم البرامج السياسية إلى الربط العضوي بين بناء للدولة الحديثة والتحول الديمقراطي في إطار نظام ليبرالي يعتمد على آليات السوق في الجانب الاقتصادي وعلى التحد الحزبي في الجانب السياسي، فمفهوم بناء الدولة الحديثة لدى التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بأنها "دولة عربية الانتماء مسلمة العقيدة ديمقراطية المحشوى"<sup>(٣)</sup>، في حين يشير حزب البعث إلى "النضال من أجل تجذير الممارسات الديمقراطية وضمان كافة الحريات"<sup>(٤)</sup>، وبالتالي يمكن القول إن هناك ثلاثة مشروعات لبناء الدولة الحديثة في اليمن هي:

- مشروع إصلاحى تدرجى يتم بالبطيء والحذر الشديد وهو مشروع حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يتصف بالمزج بين التقليدية والحداثة في بناء الدولة ومؤسساتها مع التركيز على تغيير الشخصيات أكثر من تغيير البنى والمؤسسات.
- مشروع تحديثي أكثر شمولاً، يركز على دولة النظام والقانون والحريات السياسية والعدالة الاجتماعية ودعم مؤسسات المجتمع المدني ويقود هذا للمشروع الحزب الاشتراكي اليمني.

١ - البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع، الدورة الأولى، المنعقد في الفترة من ٢٨-٣٠ نوفمبر ١٩٩٨، (الجمهورية اليمنية، الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨)، ص ١٩.

٢ - البرنامج السياسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة ٢٠-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤، (صنماء: لتجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤، ص ٨).

٣ - برنامج السياسي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الناصري، (صنماء: لتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ١٩٩٣)، ص ٢٩.

٤ - البرنامج السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن، (صنماء: حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٩٧)، ص ٧.

- مشروع للدولة الدينية وإن كانت معالمه التفصيلية غير مكتملة وغير محبر عنها بوضوح تام من قبل ممثل هذا المشروع وهو حزب الإصلاح، وينادي هذا المشروع بالحرية الاقتصادية وبناء الدولة الحديثة ويهتم بالشورى كأعلى قيمة للديمقراطية، ويعطي دوراً هاماً للطعام ورجال الدين في المجتمع<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لقضية المشاركة السياسية للمرأة، فقد أكدت برلمج الأحزاب على تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية المكفولة دستوريا وفي مقدمتها حق الترشيح والانتخاب، ولكن موقف التجمع اليمني للإصلاح من المرأة وتمنعها ومشاركتها في الحياة السياسية غير واضح، بل لا تزال بعض قياداته تحرم حق المرأة وحقوقها في الترشيح، وتقتصر ممارستها لحقها السياسي على الانتخاب فقط .

وبالنسبة لقضية الإصلاح الاقتصادي، فقد أبرزت الأحزاب السياسية بما فيها المؤتمر الشعبي العام المصاعب الاقتصادية والمعاناة الجماهيرية في مطلع برلمجها الانتخابية، فقد احتلت المشكلة الاقتصادية مكان الصدارة في برنامج المؤتمر الشعبي العام، حيث أكد على انتهاز سياسة آلية السوق والحرية الاقتصادية، وتشجيع مبدأ المنافسة بين جميع القطاعات الاقتصادية (العام والمختلط والتعاوني والخاص).

أما للتجمع اليمني للإصلاح، فموقفه تجاه الإصلاحات الاقتصادية لم يتضح بصورة جلية، وإن حاول التعبير عنه بالتأكيد على أنه ليس ضد الإصلاحات الاقتصادية، وإنما لايد للإصلاحات الإدارية والمالية أن تسبق أية إصلاحات اقتصادية، وقد يكون هذا توجهها منطقياً، إلا أن التجمع لا يملك رؤية واضحة حول ذلك.

أما حزب البعث فقد تسم برنامجه بمعالجة مزدوجة للمسألة الاقتصادية، ففي حين يدعو البرنامج في جانب منه إلى حرية السوق يدعو في جانب آخر إلى التزام الدولة بتوفير الخدمات المجانية للمواطنين، وهي دعوة متناقضة، فالخدمات المجانية يمكن أن تقدم في ظل مجتمع الاقتصاد الحر للعاجزين عن الحصول عليها، أما للقادرين فليس أمامهم سوى العمل والتنافس .

١ - فؤاد الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مرجع سابق، ص ١١٤.

أما برنامج التنظيم الشعبي للناصري، فقد تضمن الكثير من التطلعات المستقبلية، ولكنه لم يوضح كيف يمكن أن تطبق مثل هذه التطلعات .

يتضح من العرض السابق أن جميع الأحزاب - موضع الدراسة - تناولت في برامجها الانتخابية، قضيتي الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، مع مراعاة الاختلافات بين هذه الأحزاب في تناولها ومعالجتها لهذه القضايا، ولا يعني تناول هذه الأحزاب لهذه القضايا أن الأحزاب تتكيف مع قضايا المجتمع، ذلك أن مجرد طرح القضية لا يقدم دليلاً كافياً على تكيف الحزب مع وقعه، وإنما لابد وأن يكون تناول الحزب للقضية متجانساً ومتسقاً وواقعياً، سواء في طرحه للقضية أو في تقديم حلول لها، وهذا الأمر لا يكون متحققاً بالنظر إلى ما يلي :

١- أن البرنامج الانتخابية لم تكن محوراً رئيسياً في الحملة الانتخابية، فقد جرى للتنافس الانتخابي استناداً إلى قضايا واعتبارات وتوازنات أخرى لا علاقة لها بالبرامج الانتخابية، وبخاصة في ظل ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع اليمني من ناحية، وغلبة التوازنات القبلية على تركيبة المجتمع من ناحية أخرى، وهو ما جعل للتنافس الانتخابي محكوماً في جانب كبير منه بالخلافات العائلية والقبلية للمرشحين من ناحية وبالقضايا ذات الطابع المحلي من ناحية أخرى.

كما أن عدم وجود تمايز جوهري بين البرامج الانتخابية جعل المواطنين لا يهتمون بها كثيراً، وأكثر من هذا فإن الأحزاب المتنافسة لم تحل كثيراً من برامجها الانتخابية للحصول على أصوات الناخبين، حيث إن المكنة الاجتماعية والنفوذ المالي والقبلي للمرشحين هي العناصر الأهم في الفوز في الانتخابات، ولذلك ركزت الأحزاب على مراعاة هذه الاعتبارات في اختيار قوائم مرشحيها.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن ضعف وهشاشة أغلب الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات كان عاملاً هاماً لعدم تكرار الناس ببرامجها الانتخابية.

٢- عدم واقعية الكثير من البرامج الانتخابية الحزبية، وهي سمة عامة، ويحسب المجالان الاقتصادي والسياسي من المجالات الأساسية التي تظهر فيها عدم الواقعية بجلاء ووضوح، فجميع البرامج طرحت خططا طموحة ومستقبلية، ولكنها لم تحدد الآليات لتنفيذ مثل تلك الخطط.

وأخيرا يمكن القول أن عدم قدرة الأحزاب اليمنية على التكيف مع الواقع يعرقل من مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن

## المبحث الثاني

### التعقد البنائي والتنظيمي

يقصد بتعقد البنية التنظيمية للتنظيم السياسي تعدد الوحدات الفرعية لدخل للتنظيم، وتنوع الوظائف المنوطة بهذه الوحدات النوعية المتعددة، وكلما ازداد هذا التنوع كان التنظيم أكثر قدرة على ضمان ولاء أعضائه، وبعد التنظيم السياسي الذي يعتمد على فرد واحد هو أكثر التنظيمات بساطة وأقلها استقراراً، لأنه أكثر عرضة للانهار حال زوال هذا للفرد<sup>(١)</sup>.

وتعود أهمية دراسة الهيكل الرسمي إلى عدة عوامل، أهمها :

- إن وجود الهيكل يعطي الحزب نوعاً من الصدقية في عملية التنافس مع الأحزاب الأخرى.

- إن تحقيق أهداف الحزب - وفي مقدمتها الفوز في الانتخابات - يمكن إنجازه بشكل أفضل، عندما يعمل أعضاؤه في ظل هيكل محدد بوضوح.

- إن الهيكل الرسمي يقوم بدور مهم في تحديد وتدعيم الولاء الحزبي، وإكسابه طابعاً مؤسسياً.

- إن اتساع نطاق الأحزاب الجماهيرية الحديثة يزيد من مشكلة الاتصال التي قد يساعده وجود قنوات تنظيمية منتظمة بحددها الهيكل الرسمي على حلها بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة من حزب لآخر، والملاحظة التي قد تثيرها هذه العوامل، هي أن أهمية الهيكل الرسمي ربما تتباين في مستواها وفقاً لدور الحزب في النظام السياسي، فقد تكون الأحزاب القزمية أو ذات الدور المحدود أو التي لا تطمح للوصول إلى الحكم أقل حاجة

١ - محمد صفي الدين خريوش، مرجع سابق، ص ٢٥٢.



إلى هيكل رسمي محدد، وربما يرجع ذلك إلى أن بعض هذه الأحزاب لا تملك الموارد اللازمة - سواء المالية أو البشرية - التي تمكنها من الانتشار التنظيمي الواسع، لكن الأرجح أن تبين أهمية الهيكل الرسمي يتوقف على طبيعة النظام الحزبي نفسه ونوع مكوناته، ففي بعض هذه الأنظمة تظهر أحزاب نخبة أو كادر تكون أقرب إلى جماعات المصالح منها للأحزاب السياسية، والتي بات من الصعب عليها الاستغناء عن هيكل رسمي يوضح توزيع السلطة والاختصاص دلخها<sup>(١)</sup>، وفي النظام اليمني الذي تعمل في إطاره الأحزاب موضع الدراسة، يشترط لتأسيس أي حزب أن يكون له نظام أساسي أو لائحة داخلية ضمن الوثائق التي يتقدم بها للحصول على المشروعية<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا المبحث سوف يتم دراسة البناء التنظيمي للأحزاب موضع الدراسة بمستوياته العليا والوسطة والقاعدية، وتحليل مشكلة استكمال هذا البناء، وذلك من خلال تناول تطور البناء التنظيمي للأحزاب موضع الدراسة.

#### أولاً : تطور البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام :

يمكن تحديد مرحلتين بارزتين في حياة المؤتمر الشعبي وتطورات هيكله التنظيمية، تمتد الأولى منها منذ تأسيس المؤتمر عام ١٩٨٢ وحتى منتصف عام ١٩٩٠، وتبدأ المرحلة الثانية بانتهاء الأولى وحتى مطلع عام ٢٠٠١ للفترة الزمنية المحددة للدراسة.

#### ( أ ) التطور التنظيمي في مرحلة ما قبل التعددية الحزبية :

تأسس المؤتمر الشعبي بإعقاد مؤتمره الأول في ١٩٨٢<sup>(٣)</sup>، وذلك كإطار مؤسسي للعمل السياسي يضم كل القوى والاتجاهات داخل الدولة، وذلك تمويضا لها عن حظر

١- وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص ٨٩.

٢ - نظراً، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في ١٦/١٠/١٩٩١، مرجع سابق.

٣ - حضر المؤتمر (١٠٠٠) عضو، تم انتخاب (٧٠٠) منهم كممثلين للشعب عن طريق الاقتراع السري المباشر للحزب في دقته الانتخابية وفقاً لقانون الانتخابات رقم (٩) لعام ١٩٨٠، وتعين (٣٠٠) آخرين، فظفر، المحضر التقرير عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤)، ص ٨٧.

الحزبية والعمل الحزبي، وهو الحظر القانوني الذي لم يمنع - عملياً - من وجود قوى سياسية منظمة تعمل في إطار من السرية كالناصريين والبعثيين والماركسيين<sup>(١)</sup>، ضمن منهج فكري عام يجسده الميثاق الوطني<sup>(٢)</sup>.

أسفرت أعمال المؤتمر عن إصدار مجموعة من القرارات والتوصيات أبرزها: إقرار للميثاق الوطني كوثيقة سياسية للمؤتمر، وإقرار النظام الأساسي<sup>(٣)</sup>.

وقد تكون الهيكل التنظيمي من ثلاثة مستويات رئيسية هي<sup>(٤)</sup>: المؤتمر الشعبي العام<sup>(٥)</sup>، واللجنة الدائمة<sup>(٦)</sup>، والمؤتمرات الفرعية للمحافظات التي تتكون من مجموع

١ - حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٢ - حيث تم تشكيل لجنة الحوار الوطني في عام ١٩٨٠، والتي تكونت من ٥٠ شخصية، جمعت مختلف الاتجاهات السياسية آنذاك بما فيها الجبهة الوطنية المعارضة، حيث مثّلها (يحيى الشامي، ومحمد الشيباني)، وقامت بإعداد الصيغة النهائية للميثاق الوطني، لمزيد من التفاصيل حول نشأة المؤتمر الشعبي العام وتكويناته، انظر، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٢)، ص ٢١٥.

٣ - المحضر للتقريير عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام، مصدر سابق، ص ٨٥-١٠٠. ولمزيد من التفاصيل حول مراحل إعداد الميثاق الوطني، انظر: حسن محمد الظاهر، "السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني، خمس ركائز وخمس دوائر"، المستقبل العربي، (عدد ٦٥، ١٩٨٤)، ص ٦٠.

٤ - تقرير لجنة تصور العمل السياسي المقدم إلى المؤتمر الشعبي العام الأول، ١٩٨٢ (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٢)، ص ٩٣-٩٦.

٥ - لم يتم التمييز بين المؤتمر العام - كاجتماع دوري لإحدى الهيئات التنظيمية - والمؤتمر الشعبي العام بوصفه إطاراً تنظيمياً شاملاً لكل الهيئات، إلا بعد انعقاد المؤتمر العام الثالث عام ١٩٨٦، ويعد المؤتمر العام اجتماعاً دورياً كل سنتين، ويعد تكوينه كل أربع سنوات، انظر: تقرير لجنة الشؤون التكوينية المكلفة بدراسة مشروع تعديلات النظام الأساسي واللائحة الداخلية، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦)، ص ١١٩.

٦ - وتتكون من ٧٥ عضواً من أعضاء المؤتمر الشعبي العام وينتخب المؤتمر الشعبي العام بطريقة الاقتراع السري (٥٠ عضواً وتعين القيادة السياسية (٢٥) عضواً، انظر: وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية أغسطس ١٩٨٤، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤)، ص ٢٧٥.

أعضاء المؤتمر الشعبي العام الممثلين لكل محافظة، وفي الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام، والتي انعقدت في ٢١-٢٣ أغسطس ١٩٨٤، حدث تطور ملموس في هيكلية البنية التنظيمية له، فقد تم استحداث تكوينات جديدة، مثل اللجنة العامة<sup>(١)</sup>، وأمانة سر اللجنة الدائمة<sup>(٢)</sup>، كما تم تشكيل أربع لجان متخصصة من بين أعضاء اللجنة الدائمة وهي اللجنة السياسية والثقافية والاقتصادية ولجنة الإدارة والخدمات العامة<sup>(٣)</sup>.

وفي الفترة من ٢٥-٣٠ أغسطس ١٩٨٦، عقد المؤتمر العام الثالث الذي أبدى اهتماماً كبيراً بالجانب التنظيمي، باعثاره وسيطاً فعالاً بين عمليتي التطوير والتنفيذ<sup>(٤)</sup>، فقد تم فيه استحداث لجنة التكوين التنظيمي والعلاقات الخارجية، لتفعيل نشاط المؤتمر وانتشاره داخلياً وخارجياً، وفي إطار المؤتمرات الفرعية تم التوسع الأفقي بإضافة ثلاث وحدات تنظيمية على مستوى النواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة، لاستيعاب الزيادات المطردة في عضوية المؤتمر والتي بلغت في عام ١٩٨٦، ٢٣١٠٠ عضو.

وفي الفترة ١٢-١٥ نوفمبر ١٩٨٨، عقد المؤتمر العام الرابع، والذي كانت أهم قراراته إنشاء لجنة الرقابة التنظيمية، ولجنة الدفاع والأمن، إلى جانب اللجان المتخصصة، وفي إطار ممارسة النشاط السياسي تم توسيع عضوية لجان المؤتمرات الفرعية على مستوى المحافظات وأمانة العاصمة، وتشكيل مجموعة العمل المصغرة في

- ١ - التي تكونت من الأمين العام للمؤتمر رئيساً للجنة وثمانية أعضاء بحكم مناصبهم في هيئات المؤتمر والمؤسسات الحكومية، انظر: المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقررة من المؤتمر الشعبي العام الثاني، صنعاء ١٩٨٤/٨/٢٣.
- ٢ - تكونت من أمين سر اللجنة الدائمة ومساعدته والذي يتم انتخابهما من قبل أعضاء اللجنة الدائمة، فهي الجهاز الإداري والفني الذي يعني بمساعدة اللجنة الدائمة في أداء مهامها.
- ٣ - خطاب الرئيس علي عبد الله صالح في الجلسة الختامية للمؤتمر الشعبي العام الثالث، وثائق المؤتمر الثالث للمؤتمر الشعبي العام، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦)، ص ٣٣٠.
- ٤ - تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام المؤتمر العام الثالث، في: وثائق المؤتمر العام الثالث، مرجع سابق، ص ٥٦.

للتواحي والقرى، وإقرار برنامج العمل السياسي بصيغته المعدلة ضمن أعمال المؤتمر العام الرابع<sup>(١)</sup>.

### (ب) التطور التنظيمي في مرحلة التعددية الحزبية:

جاءت الوحدة لتشكل منعطفاً جديداً للمؤتمر الشعبي العام فقد انسلخت العناصر الحزبية عن عضويته، لتعلن عن أحزابها الحقيقية، وقد أدى ذلك إلى نوع من الخلل في البنية الهيكلية للمؤتمر عوضها بضم كثير من الشخصيات البارزة في الجهاز الإداري للدولة، وعدد من قيادات الحزب الاشتراكي التي انتقلت من صنعاء إثر إحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ في عدن (جناح علي ناصر محمد)، ثم بعد ذلك انضم إلى المؤتمر حزب التجمع الوطني اليمني بقيادة محمد علي هيثم الذي نشأ مع قيام دولة الوحدة<sup>(٢)</sup>.

ورغم انعقاد المؤتمر العام الرابع التكميلي بعد قيام دولة الوحدة ، إلا أنه لم يكن مهيباً لإحداث تغييرات ملموسة في إعادة البناء التنظيمي وتطويره.

وخلال هذه الفترة عانى المؤتمر من عدة سلبيات أهمها ما يأتي :

١- إن التكوين الفوقي للمؤتمر من قبل سلطة قد عمق الإحساس (الوظيفي) لدى أغلبية الأعضاء ورجح الشعور بالمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة في نفوس بعض القوى والعناصر، وجاءت الممارسة غير الديمقراطية لتقضي تماماً على احتمالات الحس بالانتماء والمشاركة لدى القيادات والقواعد معاً.

٢- تسليق العناصر والقوى ذات النفوذ والعلاقات الخاصة على المراكز القيادية، مما أدى إلى تعطيل قدرة المؤتمر على النمو الفعال، كما أدى إلى تهيش لكفاءات

---

١- البيان الختامي للمؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦)، ص ١.

٢ - بلقيس أبو إسبع، البناء التنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية، (ندوة) المجتمع المدني في اليمن، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٠)، ص ٨.

والقدرات، لأن العمل الحزبي حركة دقمة وعلاقات متواصلة تتطلب القدرة على الحركة والمبادرة في العطاء.

٣- بعض القيادات - وخصوصاً القيادات العليا للمؤتمر - لم تعتمد في وصولها إلى مراكز القيادة على علاقاتها القاعدية، وقدراتها التنظيمية ونشاطاتها الفاعلة داخل المؤتمر، وإنما اعتمدت إما على مناصبها الكبيرة في الدولة وعلاقاتها الفوقية بحكم تلك المناصب، وإما على مركزها الاجتماعي أو السياسي.

٤- انضم إلى المؤتمر عدداً كبيراً من الأشخاص أملاً في الحصول على مصالح سريعة لوحى لهم بها بعض الملتزمين بتجنيد أكبر عدد من الأعضاء، وقد أدى عدم حصولهم على المصلحة إلى ردود فعل ساهمت في إشاعة الإحباط، وتأكيد عدم الصداقة، كما أن استخدام الحافز المالي والوظيفي كوسيلة لجذب العضو قد أدى إلى تهافت قوى وعناصر نفعية، لا تملك القدرة ولا الحماس للعمل في سبيل بناء التنظيم.

٥- دخول عدد كبير من العناصر غير المؤهلة، وفي ظل غياب القدرة على تعيبتها وتوعيتها، وتطوير قدراتها شكلت عبئاً على المؤتمر، وخلفت حساً بعدم المبالاة، وكُنْ الأمر لا يتعدى أكثر من قطع بطاقة<sup>(١)</sup>.

وفي الفترة ٦/٣٠ - ٧/٢ - ١٩٩٥، عقد المؤتمر العام الخامس الذي يعتبر أهم محطات المؤتمر الشعبي العام وأخطرها على الإطلاق، ففيها حُدد المؤتمر كل طاقته ليتحول إلى حزب، فقد انقصر إلى القواعد من غير السلطة، حيث تم إقرار هيكليّة جديدة تماماً، وجرّت محاولات لبناء كيان حزبي منضبط<sup>(٢)</sup>، وقد قام المؤتمر بإقرار التعديلات التالية:

---

١- تصورات حول تفعيل المؤتمر الشعبي، الجناح الديمقراطي للمؤتمر الشعبي، (صنعاء: أبو لين للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١١.

٢- عبد الله سعد، "المؤتمر الشعبي العام تحديت انتقال المؤتمر إلى الأحزاب وانتقال السلطة من الحكم إلى الشعب"، شؤون العصر، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، عدد ٣، سنة الثانية، ١٩٩٨)، ص ٣٤.

- تعديل الميثاق الوطني لأول مرة منذ إقراره في ١٩٨٢، وأبرز ما شمله التعديل: استيعاب نصوص الميثاق لحدث وحدة الوطن وتغيير موقفها المناهض للحزبية، وإقراره نظام التعدد الحزبي، والتداول السلمي للسلطة<sup>(١)</sup>.

- تعديل النظام الداخلي وشمل ذلك، استحداث عدة مناصب قيادية (رئيس، ونائب للرئيس، وأمين عام، وأمناء عامون مساعدون)<sup>(٢)</sup>، وإضافة شرط جديد إلى شروط العضوية وهو ألا يكون العضو منتميا إلى حزب أو أي تنظيم سياسي آخر<sup>(٣)</sup>، وتم إلغاء صلاحية القيادة السياسية بتعيين نسبة ٣٠% من أعضاء هيئات القيادة والقاعدية، وتطبيق نظام الانتخاب كوسيلة لتشكيل هيئات التنظيمية من القاعدة إلى القمة<sup>(٤)</sup>.

وفي الفترة ٢٤-٢٧/٨/١٩٩٧، عقدت الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام الخامس تم فيها مناقشة التعديلات المتعلقة بالنظام الداخلي، من حيث إيجاد آلية يتم عبرها تعزيز عملية الاتصال والتواصل، واستحداث قيادات وسيطة تقوم على أسس ومعايير جغرافية وسكانية، وإيجاد علاقات ترابط واتصال بين تكوينات الحزب القيادية والقاعدية<sup>(٥)</sup>.

١- يرى عبد الله سعد إن تعديل مادة في الميثاق الوطني تفر بالحزبية لا يعني بحال من الأحوال تحول وانتقال المؤتمر الشعبي إلى حزب سياسي أو تنظيم وإن تعديل وثيقة مثل الميثاق الوطني تم الاستينان عليه من قبل الشعب في (ج.ع.ي) سابقاً هي أقرب لممارسات سطوية وليست حزبية، عبد الله سعد، مرجع سابق، ص ٣٤.

٢ - وقد تم انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي العام، وعبد ربه منصور هادي نائباً للرئيس، والكتور عبد الكريم الأرياني أميناً عاماً، وتم انتخاب (عبد الملك منصور، وعبد الله البار، ويحيى الفتوكلي، ويحيى الراعي) أمناء عامون مساعدون. انظر، البيان الختامي الصادر عن الدورة الانتخابية الأولى للمؤتمر العام الخامس، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام، الدورة الأولى، ٢٥ يونيو-٢ يوليو ١٩٩٥، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، الجزء الأول، ١٩٩٥)، ص ٢١٧.

٣- مجلة الوسط، ع ١٢٩، ٧/٣، ١٩٩٥.

٤ - عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص ١٥٠.

٥ - صحيفة الشرق الأوسط، ع ٦٨٤٦٤، ٨/٢٦، ١٩٩٧.

وتوسيع قاعدتي الانسحاب إلى عضوية المؤتمر، والمشاركة في هيكليتها القيادية، فقد تم إقرار إضافات جديدة إلى قوائم عضوية المؤتمر العام منهم عمداء المعاهد التخصصية، وقيادات المجالس المحلية المنتخبة، وحملة الدكتوراه من أعضاء المؤتمر الشعبي وقيادات النشاط الشبابي النسوي والقيادات النقابية من أعضاء المؤتمر<sup>(١)</sup>، كما أقر المؤتمر إجراء دورة انتخابية شاملة لكل تكوينات المؤتمر ابتداءً من المراكز التنظيمية باعتبارها الحلقات الأساسية للعمل الاتصالي والتنظيمي، وانتهاءً بالقيادات التنظيمية على مستوى الدوائر والمحافظات.

وفي الفترة ٤-٧ يولييه ١٩٩٩، عقد المؤتمر العام السادس وكما كان عنصر التجديد في عضوية المؤتمر وقياداته الواسطة<sup>(٢)</sup> السمة المميزة للمؤتمر العام السادس، فقد امتد ذلك التجديد إلى وثائق المؤتمر ونظمه ولوائح، وقد أثار تقرير الأمين العام إلى تحقيق نتائج إيجابية في الجانب التنظيمي على الواقع العملي، أثناء تنفيذ الدورة الانتخابية لإعادة تشكيل التكوينات القاعدية للمؤتمر، ابتداءً من المراكز التنظيمية ووصولاً إلى مندوبي هيئة المؤتمر العام السادس<sup>(٣)</sup>، وتم انتخاب رئيس المؤتمر ونائبه والأمين العام، وأعضاء اللجنة الدائمة، وأفضت نتائج أعمال المؤتمر إلى إقرار تقديم الرئيس علي عبد الله صالح مرشحاً عن المؤتمر للانتخابات الرئاسية وإقرار برنامجه الانتخابي<sup>(٤)</sup>، وإقرار النظام الداخلي الذي تكون من ثلاثة مستويات<sup>(٥)</sup>.

١ - النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، (صنعاء: للجنة العامة للمؤتمر، ١٩٩٧).

٢ - تم تنفيذ دورة انتخابية لإعادة تشكيل التكوينات القاعدية للمؤتمر، ابتداءً من المراكز التنظيمية ووصولاً إلى مندوبي هيئة المؤتمر العام السادس، انظر: تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى المؤتمر العام السادس الفترة من ٤-٧ يوليو ١٩٩٩، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٩)، ص ١٤ - ١٨.

٣ - تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام المؤتمر العام السادس في دورته الأولى ٤-٧ يوليو ١٩٩٩، (المؤتمر الشعبي العام، دائرة الفكر والثقافة والإعلام، ١٩٩٩)، ص ٩٢.

٤ - البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام السادس، الدورة الأولى ٤-٧ ثولثو ١٩٩٧، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر، ١٩٩٩)، ص ٤-٦.

٥ - النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في المؤتمر العام السادس. مرجع سابق، ص ٤٣-٧٨.

المستوى التنظيمي الأعلى الذي يتكون من ممتوبين هما، الأمانة العامة<sup>(١)</sup>، وهي للقيادة للتنفيذية المباشرة والممولة عن تسيير أعمال المؤتمر ومهامه اليومية في كافة الجوانب، واللجنة العامة<sup>(٢)</sup> التي تختص برسم السياسة العامة للحزب.

- أما على المستوى التنظيمي الوسيط، فقد عرف المؤتمر الشعبي جهازين في هذا المستوى هما: اللجنة الدائمة<sup>(٣)</sup>، وهي للكوين المسئول عن قيادة وتوجيه أعمال وسياسة المؤتمر العام بين دورات انعقاده، والمؤتمر العام<sup>(٤)</sup>، الذي يختص بإقرار النظام الداخلي للمؤتمر وتكويناته والنظم الأساسي.

١- وتتكون من الأمين العام والأمناء العامين المساعدين، ورؤساء الدوائر المتخصصة، ويتم انتخابهم من قبل أعضاء اللجنة الدائمة في أول اجتماع لها عن طريق الاقتراع السري المباشر، وتعمل على دراسة التقارير الواردة من مختلف الفروع، وفق توجيهات الأمين العام، والإعداد ولتخضير لاجتماعات اللجنة العامة واللجنة الدائمة، ووضع الإطار العام للخطط السنوية الخاصة بكل مستوى تنظيمي من المستويات القاعدية، لمزيد من التفاصيل انظر: لنظام الداخلي للمؤتمر الشعبي لعام، المرجع السابق، ص ٦٠-٦٢.

٢- وتتكون من واحد وثلاثين عضواً، من بينهم رئيس الحزب ونائبه والأمين العام، والأمناء العامين المساعدين ورئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش، ومن يمثل المؤتمر في هيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيس الهيئة البرلمانية، ورئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر، والأعلى في هيئة رئاسة المجلس الاستشاري وبقية الأعضاء ينتخبهم اللجنة الدائمة من بين أعضاءها بالاقتراع السري المباشر، وتختص اللجنة كذلك بإقرار الموزنة السنوية الخاصة بالمؤتمر بناءً على عرض الأمانة العامة، وإقرار مرشحي المؤتمر في عضوية الحكومة وتسمية مرشحي المؤتمر لانتخابات مجلس النواب بالتشاور مع قيادات الفروع، انظر: المرجع السابق، ص ٥٧-٦٠.

٣- وتتكون من خمسمائة وواحد عضواً ينتخبون من بين أعضاء المؤتمر العام الرابع بالاقتراع السري المباشر، وتعمل للجنة الدائمة على توجيه الدعوة لانتقاد المؤتمر العام، ومتابعة وتنفيذ قراراته، وانتخاب الأمناء العامين المساعدين وأعضاء اللجنة العامة عن طريق الاقتراع السري المباشر، وإقرار الاتجاهات العامة لبرامج وخطط مختلف التكوينات القيادية للمؤتمر الشعبي العام، ولها حق إصدار قرار بحل قيادة من قيادة التكوينات القاعدية للمؤتمر في حالة عدم التزامها بقراراتها، وإقرار السياسة الإعلامية لصحافة المؤتمر، انظر: المرجع السابق، ص ٥٤-٥٦.

٤- يقوم المؤتمر العام بانتخاب رئيس المؤتمر الشعبي ونائبه والأمين العام، وهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، وأعضاء اللجنة الدائمة ودراسة أية مقترحات أو مواضيع تعرضها للجنة الدائمة واتخاذ القرارات بشأنها، ويعقد كل أربع سنوات.



- أما على المستوى التنظيمي القاعدي، فيبدأ بالمركز التنظيمي وهو الوحدة التنظيمية الأساسية في التنظيم القاعدي للمؤتمر، ثم فرع المديرية، الذي يتكون من مجموع المراكز التنظيمية الواقعة في نطاقه، ثم القيادات الوسيطة، التي تنشأ لمساعدة فروع المؤتمر في المحافظات وفروع المديريات، وأخيراً فرع المؤتمر الشعبي في المحافظات الذي يتكون من مجموع فروع المؤتمر في الدوائر والمديريات الواقعة في نطاق المحافظة، والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا المستوى هي التركيز على تشكيل ما يسمى بالقيادات الوسيطة الجغرافية والتنظيمية، ثم مراعاة البعد الجغرافي والنسائي والشبلي في تكوينات المؤتمر، وهي أبعاد ذات أهمية كبيرة في المجتمع اليمني<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً : تطور البناء التنظيمي للحزب الاشتراكي اليمني:

منذ تأسيسه في عام ١٩٧٨<sup>(٢)</sup>، عاش الحزب الاشتراكي أربعة مؤتمرات رئيسية ومر بسلسلة من الصراعات والأزمات حولت في معظم الحالات عملية تبادل القيادة ومؤتمرات العامة إلى انقلابات وتصفيات عنيفة.

#### (أ) مرحلة ما قبل التعدد الحزبي:

عقد المؤتمر العام الأول للحزب خلال الفترة ١١-١٣ أكتوبر ١٩٧٨، والذي أقر في ختامه وثيقتي البرنامج السياسي والنظام الداخلي، فقد أعلن إن هدفه الرئيسي هو مواصلة بناء الاشتراكية على الأرض اليمنية<sup>(٣)</sup>، وفي الجانب التنظيمي أقر المؤتمر الأول نظاماً

١ - لمزيد من التفاصيل حول النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، انظر: النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقرر في المؤتمر العام السادس، مرجع سابق، ص ٤٣ - ٧٩ .

٢ - لمزيد من التفاصيل حول نشأة الحزب الاشتراكي، انظر: علي الصراري، الحزب الاشتراكي اليمني، نبذة تاريخية، مجلة دراسات المستقبل، (صنماء: مركز دراسات المستقبل، عدد ٥، صيف ٢٠٠٠)، ص ١٠-١٦ .

٣ - وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، أكتوبر ١٩٧٨، في: علي الصراف، مرجع سابق، ص ٢٨١ .

داخلياً لا يختلف عن بنية الأحزاب الماركسية ولاسيما الحزب الشيوعي السوفييتي<sup>(١)</sup>، وبُنيت الحياة الداخلية للحزب على الالتزام الصارم بنظامه الداخلي القائم أساساً على مبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية<sup>(٢)</sup>، وقد تم انتخاب الهيئـة القيادية ابتداءً باللجنة المركزية التي تكونت من واحد وخمسين عضواً، ومن بينهم تم انتخاب أعضاء للمكتب السياسي وأربعة أعضاء لسكرتارية اللجنة المركزية، أما للوحدات القاعدية للحزب فتبدأ بالخلية ثم لجنة المركز، ثم لجنة المديرية، ثم لجنة المحافظة.

وخلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٦، عقد الحزب الاشتراكي ثلاثة مؤتمرات عامة لم يتضح من وثائقها حدوث تغييرات فكرية أو سياسية جوهرية عن الأسس المنهجية التي وضعها المؤتمر الأول وكان آخر تلك المؤتمرات المؤتمر للعام الثالث ١٩٨٦، الذي تفرج على إثره الصراع المسلح بين أقطاب الحزب والتي أدت إلى فصل وإقصاء جملة من العناصر القيادية في الحزب<sup>(٣)</sup>، وقد أدى ذلك إلى إعلان قادة الحزب إلى ما سمي (بمراجعة وتقويم مسار الحزب) وقد ظهرت أولى مؤشرات اعتراف الحزب بان غياب الديمقراطية بمعناها التعددي كان سبباً جوهرياً في الطابع الدموي العنيف والصراع على السلطة في مناقشته للوثيقة التحليلية النقدية لستـجربة الحزب والدولة في يوليو ١٩٨٧<sup>(٤)</sup>، ووثيقة مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في آب/أغسطس ١٩٨٩<sup>(٥)</sup>، وأعطت نتائج إعادة التقييم هذه مؤشراً لبداية تحول تدريجي في سياسة الحزب والدولة، فقد أقرت اللجنة المركزية في دورتها الثامنة عشر إفـساح المجال للتعددية السياسية والحزبية، وكذلك

١- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص ١٦٠.

٢ - النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني، وثائق المؤتمر الأول، مصدر سابق ص ١٤٠-١٩٨.

٣- للإطلاع على أبعاد الصراع بين أقطاب الحزب الاشتراكي، انظر: شاكـر الجوهري، الصراع في عدن، مرجع سابق، ص ٤٢-٥٢، حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١٥٤.

٤ - سكرتارية اللجنة المركزية، الكونغرس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، ٢٠-٢٢ يونيو ١٩٨٧، ( عدن: دار الهمداني للطباعة، ١٩٨٧)، ص ٧.

٥- محاضرة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني أمام الهيئات والوكلاء الحزبية، (عدن: سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، مارس ١٩٨٨)، ص ٣١.

لقوانين والأنظمة ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص مثل قانون تشجيع الاستثمار وقانون ضريبة الدخل والجمارك.

### (ب) مرحلة التحد الحزبي:

بعد قيام دولة الوحدة تم إعداد وصياغة مشروع النظام الداخلي وبرنامج العمل السياسي وأقرتهما اللجنة المركزية في دورة انعقادها الرابعة والعشرين في شهر مارس ١٩٩١، كوثقتين يعتمدهما الحزب في نشاطه السياسي ونظام عمله الداخلي حتى يحين موعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب. وفي برنامج العمل السياسي تخطى الحزب عن استقلاده إلى نظرية الاشتراكية العلمية، فقد ورد في تعريف الحزب بأنه حزب الوحدة والديمقراطية والعدالة<sup>(١)</sup>، ولكن لم يحدث تغيير كبير في البنية التنظيمية للحزب ابتداءً من شروط العضوية وتوزيع الوحدات التنظيمية وانتهاءً بتحديد مكوناتها ونمط تشكيلها، وقد كان انفجار الحرب في ١٩٩٤، وقرار إعلان الانفصال، الذي ترك أثراً سلبياً بالغة شد وقعا على الحزب الاشتراكي من الأحداث والصراعات الداخلية السابقة التي اعترضت مسار حيلته السياسية، فمن جهة جاء قرار الانفصال منقضا لأهداف ومبادئ الحزب الوحدوية، وتصدر مجموعة من قيادات الحزب بإعلان الانفصال باسم الحزب، محدثين شرخاً عميقاً وانفصاماً في بنيته التنظيمية ووحدة القرار المؤسسي، ومن جهة أخرى أدى إلى إبعاد الحزب الاشتراكي عن السلطة وصنع لقرار سياسي في مؤسسات الدولة وحوالته إلى طرف في المعارضة.

### ١- البناء التنظيمي للحزب في أعقاب حرب ١٩٩٤:

بعد أن وضعت الحرب أوزارها في ٧/٧/١٩٩٤ مارس الحزب نشاطه تحت اسم "لجنة التنسيق والاتصال"، التي اتخذت مجموعة من الإجراءات الأولية بهدف إعادة ترتيب أوضاع الحزب، وتولت عملية التنسيق والاتصال بين القيادات والكوادر الحزبية

١- مشروع برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، (صنعا: سكرتارية اللجنة المركزية، ١٩٩١)، ص ٥.

داخلياً وخارجياً، بهدف متابعة تطورات الأحداث، ودراسة الأوضاع القائمة لتحديد وإعلان مواقف الحزب إزاءها، وشكلت الكتلة البرلمانية للحزب مصدر الشرعية والحماية للنشاط الحزبي خلال تلك المرحلة، وقد مر نشاط الحزب بمرحلتين:

#### (أ) المرحلة الأولى (سبتمبر ١٩٩٤ - مارس ١٩٩٧):

تم عقد دورة استثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي خلال الفترة ١-٦/٩/١٩٩٤ في العاصمة صنعاء بحضور غالبية أعضاء اللجنة الموجودين داخل اليمن وقد نجحت في تحقيق ما يلي<sup>(١)</sup>:

- إعادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى الحياة السياسية، ومنع حدوث انشقاق في صفوفه، وإعادة المشروعية لنشاط الهيئات الحزبية، واستئناف صدور صحيفة الحزب المركزية (الثوري).

- تم منح أعضاء الكتلة البرلمانية عضوية اللجنة المركزية، وكذا جعل سكرتيري منظمات الحزب في المحافظات أعضاء في اللجنة المركزية إذا لم يكونوا أعضاء فيها، وتم انتخاب مكتب سياسي جديد للحزب الاشتراكي، وانتخاب أمين عام بدلاً من الأمين العام السابق، وانتخاب سكرتارية للجنة المركزية<sup>(٢)</sup>.

أما على الصعيد التنظيمي، فلقد كانت المهمة المركزية هي إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية للحزب وفقاً لمحتويات النظام الداخلي، فقد تم إجراء حوار مع المنقطعين، وتشكيل وإعادة تشكيل المنظمات واللجان الحزبية، وتوزيع البطاقة الحزبية الجديدة وإجراء عملية الإحصاء الحزبي، وإنزال وثائق المؤتمر العام الرابع.

وقد أفضت هذه الإجراءات إلى نجاحات هامة ساهمت في تحسين الآليات التنظيمية والإدارية لنشاط الحزب وتعميق الصلة بين الهيئات الحزبية المختلفة، وتعزيز التضامين الديمقراطية للعملية التنظيمية برمتها<sup>(٣)</sup>.

١- التقرير السياسي المقدم من الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني المؤتمر العام الرابع المنعقد خلال الفترة ٢٨-٣٠/١١/١٩٩٨، الدورة الأولى، مرجع سابق، ص ٢٨.

٢- عبد الوهاب المؤيد، مرجع سابق، ص ٢٥.

٣- التقرير السياسي المقدم من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني - دورة البر دوني - ٨/٣٠-٩/٢-٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٦.

وقد انتهت المرحلة الأولى من إعادة البناء التنظيمي للحزب الاشتراكي باتخاذ الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المركزية أو التي اتخذت بالأغلبية قراراً مقلّعة الانتخابات النيابية الثانية ١٩٩٧/٤/٢٧<sup>(١)</sup>.

#### (ب) المرحلة الثانية (من مايو ١٩٩٧ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨):

تم التحول من إعادة البناء التنظيمي لهيكل الحزب نحو تطوير النشاط الحزبي التنظيمي على مستوى منظمات الحزب في المحافظات، وتوثيق الصلات بين المنظمات والوحدات المحلية في المحافظات وسكرتارية اللجنة المركزية من خلال الدائرة الحزبية.

قد شهدت عملية البناء الحزبي دفعة إيجابية نتج عنها عودة المزيد من أعضاء الحزب إلى النشاط الحزبي وترتيب أوضاعهم الداخلية والتنظيمية، كما شهدت الحياة الحزبية الداخلية نشاطات حيوية كان أبرزها استكمال قوائم المندوبين إلى المؤتمر العام الرابع<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر المؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي اليمني أكبر بدايات التحول للحزب نحو الديمقراطية وترجع أهميته كونه أول مؤتمر يعقد بعد تحقيق الوحدة اليمنية، وبمشاركة مندوبي منظمات الحزب في جميع المحافظات بصورة علنية، وقد كانت أهم نتائج المؤتمر:

إنشاء مجلس استشاري للحزب واستحداث منصب أربعة أمراء عامين مساعدين من دوائر اللجنة المركزية<sup>(٣)</sup>، وإجراء دورة انتخابية كاملة لدخول الحزب، وإقرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي الذي حدد البناء التنظيمي للحزب، والذي تكون من ثلاثة مستويات<sup>(٤)</sup>:

- المستوى التنظيمي الأعلى للحزب، ويشمل ثلاثة أجهزة: المكتب السياسي الذي يتحمل

١ - صحيفة الثوري، (صنعاء)، عدد ١٤٦٣، ١٩٩٤/٣/١.

٢ - التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب، مرجع سابق، ص ١٦.

٣ - التقرير السنوي اليمن ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٥٥.

٤ - النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع للحزب، الدورة الأولى،

(صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨) ص ١٦-٣٠.

مسئولية قيادة وتوجيه النشاط السياسي العام للحزب<sup>(١)</sup>، والأمانة العامة<sup>(٢)</sup>، واللجنة العليا للرقابة والتفتيش<sup>(٣)</sup>.

- أما المستوى التنظيمي الوسيط فيكون من ثلاثة أجهزة هي، المؤتمر العام<sup>(٤)</sup>، واللجنة المركزية<sup>(٥)</sup>.

- ١- يقوم المكتب السياسي أيضا بمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية ولتحضير بالاشتراك مع الأمانة العامة لاجتماعاتها، وتنفيذ توجيهات اللجنة المركزية فيما بين دورتها، وتنتخب اللجنة المركزية من بين أعضائها بواسطة المناقشة بين أكثر من مرشح، وعبر الاقتراع السري مكتباً سياسياً، ويقوم المكتب السياسي إلى اللجنة المركزية بتقرير دورية حول مختلف لوجه نشاطه ويعقد اجتماعاته على الأقل مرة كل شهرين، بناء على دعوة الأمين العام أو الأمانة العامة في حالة غيابه أو بطلب أكثر من نصف عدد أعضائه، انظر: صحيفة الثورة صنعاء، ع ١٦٢٧، ١٦/٥/٢٠٠٠.
- ٢ - تتكون الأمانة العامة من كل من الأمين العام والأمناء المساعدين ورؤساء الدوائر المتخصصة، وتحدد مهامها في التحضير لاجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي ومتابعة تنفيذ قراراتها وتوجيهاتها، ويتم استئصالها من بين أعضاء اللجنة المركزية بواسطة المناقشة ولأكثر من مرشح وبواسطة الاقتراع السري، انظر: النظام الداخلي للحزب، مرجع سابق، ص ٢٢.
- ٣ - تتكون اللجنة العليا للرقابة والتفتيش من رئيس ونائب وآخرين حسب الضرورة وتعقد اجتماعاتها مرة كل أربعة أشهر، ويحق لرئيس هيئة الرئاسة أو نائبه حضور اجتماعات المكتب السياسي والأمانة العامة للجنة المركزية بصوت استشاري، وتقوم الهيئة بمراقبة تطبيق برنامج الحزب ونظامه الداخلي والأنظمة واللوائح الصادرة عن اللجنة المركزية وفحص وتقييم نتائج تنفيذ قرارات الهيئات واللجان الحزبية للقيادة، انظر: المرجع السابق، ص ٢٤.
- ٤ - وهو الهيئة المقررة والمرجعية العليا لسياسات وتوجهات الحزب التنظيمية والعامة ويعقد مرة واحدة كل أربع سنوات، وتدعو اللجنة المركزية لإتقاده ويقوم المؤتمر بمناقشة وإقرار التقرير السياسي للجنة المركزية حول نشاطها في فترة ما بين المؤتمرات، وإقرار النظام الداخلي والبرنامج السياسي للحزب وإجراء أية تعديلات عليها، وإقرار القوائم المحددة للجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية وانتخاب اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش، المرجع السابق، ص ٢٠.
- ٥ - تعد اللجنة المركزية أعلى هيئة قيادية تنفيذية بين مؤتمري، ولها حق انتخاب اللجان والهيئات الفرعية المفترقة عنها وتحديد المسؤوليات في المواقع القيادية العليا وفق صلاحياتها، وتعقد دورتها مرة واحدة كل أربعة أشهر بدعوة من الأمين العام أو الأمانة العامة في حالة غيابه، على ضوء تكليف من المكتب السياسي أو بموجب طلب أكثر من نصف عدد أعضاء اللجنة المركزية، وتحدد صلاحياتها في فترة ما بين عقد المؤتمر وتصل على قيادة نشاط مختلف هيئات الحزب على أساس برنامج الحزب، ولتخاب ممثل الحزب إلى الحكومة في حالة تشكيل الحزب لها أو مشاركته فيها ويحق لها سحب ممثلي الحزب من الحكومة واستبدالهم بأخرين بقرار منها، والمصالحقة على ممثلي الحزب المرشحين للانتخابات لئلا يبادى بعد التشاور مع المنظمات الحزبية في الدوائر الانتخابية، وإقرار ميزانية الحزب ومشاريعه، المرجع السابق، ص ٢١.

- أما المستوى التنظيمي القاعدي، فيتكون من: المنظمة القاعدية، وهي الخلية الأساسية للحزب التي تنشأ في أماكن تولد الأعضاء الجغرافي الإداري أو الانتخابي، ثم المنظمات الحزبية المحلية وهي الأطر والمراتب التنظيمية حسب التقسيمات الجغرافية الإدارية والدوائر الانتخابية البرلمانية على مستوى المحافظات والمديريات واللجان الحزبية.

### ثالثاً: التجمع اليمني للإصلاح :

أعلن عن تأسيس التجمع اليمني للإصلاح في ١٣/٩/١٩٩١، من برنامج مجموعتين أساسيتين، تضم الأولى منهما قوى قبلية يتزعمها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وعدد من مشايخ القبائل، ويكون المجموعة الثانية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، ويعبر هذا الاندماج عن صيغة نهائية لتحالفات سابقة بين الطرفين تمتد جذورها إلى منتصف ستينات القرن العشرين<sup>(١)</sup>، وقد تولت قيادة التجمع اليمني للإصلاح هيئة عليا انبثقت عن اللجنة التحضيرية وعُدت أعلى سلطة تنفيذية في الإصلاح، وانبثق من بين أعضائها رئيس للهيئة، وأمين عام، وأمين عام مساعد<sup>(٢)</sup>.

١ - أحمد قاسم دماج رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، مقابلة شخصية مع الباحثة، صنعاء، ٢/٥/٢٠٠١.

٢ - كان مقرراً أن تستمر هذه الهيئة التأسيسية (اللجنة التنفيذية) ستة أشهر ولكن ظلت هذه الهيئة التأسيسية من ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ إلى ٢١ سبتمبر ١٩٩٤، وقد تكونت اللجنة التنفيذية من ستين عضواً انبثقت عنها هيئة عليا اختارت من بين أعضائها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً لها وعبد الوهاب الأسدي أميناً عاماً، محمد عبد الله اليدومي أميناً عاماً مساعداً، كما تشكلت لجنة عامة مكونة من خمس لجان متخصصة سياسية وتنظيمية وإعلامية واقتصادية ولجنة السكرتارية والمناخية، وعلى نفس النمط تشكلت لجان مناصرة لها في مختلف المحافظات، لمزيد من التفاصيل حول أسلوب تشكيل المستويات التنظيمية المؤقتة وحماية نشاطها انظر: محمد عبد الرحمن المقرمي، التجمع اليمني للإصلاح، الرؤية والمسار، دراسة في النشأة والتطور من ١٩٩٠-١٩٩٨، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٨)، ص ٢١ - ٣٠.

( أ ) المؤتمر العام الأول للإصلاح في سبتمبر ١٩٩٤ :

لا يمكن الحديث عن محاولات بناء مؤسسي لكيان الإصلاح إلا منذ مؤتمره العام الأول ١٩٩٤، فلأول مرة تقدم في هذا المؤتمر أطر وتكوينات الإخوان المسلمين التنظيمية في أطر وتكوينات التجمع اليمني للإصلاح، بما في ذلك أعضاء مجلس النواب للإخوان الذين انضموا معاً إلى مجلس شورى الإصلاح بعد أن ظلوا في معظمهم بعيداً عن الأنظار طوال الفترة التي سبقت عقد المؤتمر في ١٩٩٤<sup>(١)</sup>، وكلفت أهم نتائج المؤتمر ما يلي: إقرار برنامج العمل السياسي، وإقرار النظام الأساسي الذي حدد البناء التنظيمي للحزب من ستة مستويات تنظيمية متدرجة هي: المؤتمر العام، ومجلس الشورى، والهيئة العليا، والأمانة العامة، وأجهزة القضاء التنظيمي، فئات وأجهزة الوحدات التنظيمية المحلية<sup>(٢)</sup>.

وقد تم تقسيم هيئته ووحداته إلى مستويين رئيسيين، الأول مركزي والثاني محلي، فيسما تكونت الهيئات القيادية المركزية من المؤتمر العام ومجلس الشورى والأمانة العامة، تكونت على الصعيد المحلي في كل محافظة في الجمهورية اليمنية وأمانة العاصمة هيئات قيادية مناضرة للهيئات المركزية تسمى بالمؤتمر المحلي وهيئة الشورى المحلية والمكتب التنفيذي المحلي، وتتولى هيئات التنظيم المحلي في حدود نطاقها الجغرافي نفس المهام والمسؤوليات والصلاحيات التي تبشرها نظيراتها المركزية ، وتتخذ منها نمطاً في أسلوب تشكيلها<sup>(٣)</sup>.

١ - محمد المغلق، " التجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب "، مجلة شؤون العصر، (صنماء:

المركز اليمني لدراسات الاستراتيجية، عدد ٣، خريف ١٩٩٨)، ص ٨٥.

٢ - البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح ٢٠-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤،

(صنماء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤)، ص ٢.

٣ - النظام الأساسي للتجمع اليمني للإصلاح المقر من المؤتمر العام الأول ( صنماء: الأوقاف للطباعة والنشر، ١٩٩٤) ص ٣٤.



وفي نوفمبر ١٩٩٦ انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول للحزب، وكان إقرار مشروع اللائحة العامة للتنظيم من أهم إنجازات أعمال الدورة الثانية في الجلب التنظيمي<sup>(١)</sup>.

وفي لفترة ٦-٨/١٠/١٩٩٨ عقد المؤتمر العام الثاني للجمعية اليمنية للإصلاح<sup>(٢)</sup>، الذي تم فيه استحداث دائرة جديدة في الأمانة العامة هي دائرة التوجيه والإرشاد، وتم إلحاق المهام الثقافية بالدائرة الإعلامية، وأصبحت تسمى دائرة "الإعلام والثقافة"، وأقر إنشاء أمانة عامة للتنظيم للنسائي، ومكتب طلابي يشرف على العمل في قطاع الطلاب، وذلك في إطار المكاتب التنفيذية المحلية، وكذا التغييرات الهيكلية لبعض الدوائر في التنظيم<sup>(٣)</sup>، ولأول مرة تدخل المرأة في مجلس شورى الإصلاح، حيث تم انتخاب سبع نساء<sup>(٤)</sup>.

وتوضح لائحة النظام الداخلي للحزب أن المستوى التنظيمي الأعلى للحزب يتكون من جهازين هما، الهيئة العليا<sup>(٥)</sup> وهي للقيادة السياسية العليا للإصلاح، والأمانة العامة وهي الجهاز التنفيذي المباشر في الإصلاح.

---

١ - البيان الختامي للمؤتمر العام للجمعية اليمني للإصلاح في دورته الاعتيادية الثانية، ( صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٦).

٢ - للإطلاع على صلاحيات النشاط الفكري والتنظيمي والسياسي للجمعية اليمني للإصلاح خلال الحقبة ٩٤-١٩٩٨ يُنظر: نص تقرير رئيس الهيئة العليا المقدم إلى المؤتمر العام الثاني للجمعية اليمني للإصلاح في صحيفة الصبورة (صنعاء)، المصدر الوثائقي الخاص بعمليات المؤتمر العام الثاني للإصلاح، ع ٦٤٦، ١٣/١٠/١٩٩٨، ص ٧-٩.

٣ - سعيد ثابت سعيد، وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني للجمعية اليمني للإصلاح الدورة الأولى ٦-٨/١٠/١٩٩٨، ( التجمع اليمني للإصلاح، الأمانة العامة، ١٩٩٨)، ص ٤٠.

٤ - صحيفة المسئلة (لندن)، عدد ٣٢٠، ٥/١٠/١٩٩٨.

٥ - ويتكون من، رئيس الهيئة العليا ونائبه، ورئيس مجلس الشورى، والأمين العام والأمين العام المساعد، وعشرة أعضاء منتخبين من مجلس الشورى، ورئيس كتلة الإصلاح النيابية، وتختص بمتابعة الأمانة العامة في تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام ومجلس الشورى، والإشراف على سير العمل في الأمانة العامة وتوجيهها وتقييم أدائها، وإقرار البرنامج الانتخابي والمصادقة على مرشحي الإصلاح في الانتخابات، وتسمية ممثلي الإصلاح لدى مختلف الهيئات والمنظمات ومناقشة مشروع الميزانية، انظر، النظام الداخلي للجمعية اليمني للإصلاح، ( الجمهورية اليمنية، التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤)، ص ٢٠-٢٤.

أما المستوى التنظيمي الوسيط فيتكون من جهازين هما: المؤتمر العام<sup>(١)</sup>، ومجلس الشورى<sup>(٢)</sup>.

ويمثل المستوى التنظيمي القاعدي، وحدات التنظيم المحلي، وهي وحدات تنظيمية فرعية تغطي كافة وحداتها الإدارية الأدنى وتمارس وظائفها وصلاحياتها ويتحدد نطاقها الجغرافي أو القروي وفقا للوائح خاصة يقرها المؤتمر المحلي.

ويوجد للجمع اليمني للإصلاح مكتب خاص للتنظيم النسوي يتبع الأمانة العامة للإصلاح ويختص بالشئون التنظيمية للمرأة<sup>(٣)</sup>.

**رابطاً : البناء التنظيمي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري :**

تتعد المؤتمر العام الثامن للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في العام ١٩٩٣، وتم فيه إقرار الوثائق الأساسية للتنظيم، (النظام الداخلي والبرنامج السياسي)، كما تم مناقشة

١ - ويستكون من أعضاء منتخبين بالشئيل النسبي المباشر لعضوية الإصلاح في وحدات التنظيم المحلي، وأعضاء مجلس الشورى ورئيس وأعضاء الهيئة العليا والأمانة العامة، ورئيس أعضاء الدائرة القضائية وأعضاء كتلة الإصلاح لثبائية، ويختص المؤتمر العام بصلاحيات إقرار النظام الأساسي وإرسال التعديلات عليه ، ومناقشة وإقرار خطط وسياسات الإصلاح ، وانتخاب رئيس الهيئة العليا ونائبه ، وأعضاء مجلس الشورى ، ورئيس الدائرة القضائية ، ولقب في الطعون والاحتسابات والقضايا والادعوى المتعلقة برئيس الهيئة العليا أو نائبه أو برئيس الدائرة القضائية ، ويختص المؤتمر العام كل عامين، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ٢٤-٢٦.

٢ - أما مجلس الشورى فيتكون من ١٣٠ عضو ينتخبهم المؤتمر العام، ورؤساء هيئات الشورى المحلية، وقادة كتلة الإصلاح لثبائية، وه الهيئة المسؤولة عن بلورة أهداف الإصلاح وقرارات وتوصيات المؤتمر العام، ويختص بانتخاب الأمين العام، والأمين العام المساعد، وأعضاء الدائرة القضائية ، وعشرة أعضاء لعضوية الهيئة العليا ، ومناقشة وإقرار الميزانية السنوية، ويعد دورة عادية كل سنة، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ٢٨-٣٠.

٣ - ويستكون الهيكل التنظيمي للتنظيم النسوي من ، مجلس أمانة التنظيم ، الذي يتكون من ممثلات في المؤتمر العام، وممثلات في المؤتمر المحلي، واللجنة التنفيذية، والدائرة النسوية في الإصلاح هي دائرة معزولة مستقلة، لها كيادات نسائية علي حدة، وتقوم بأعمالها بفصل كامل عن الدوائر الأخرى، ولتشارك في مجلس الشورى ولا في الهيئة العليا ولا في الأمانة العامة وإما هي ذات اختصاصات نسوية صرفة.

إعادة ترتيب هيكلية الحزب باتجاه (اللامركزية الحزبية) لإحداث التوازن المطلوب باتجاه توزيع الاختصاصات على مختلف المستويات<sup>(١)</sup>، وأيضاً انتخاب هيئة قيادة اللجنة المركزية، وانتخاب أمين عام للتنظيم<sup>(٢)</sup>.

وفي العام ١٩٩٩ تم عقد المؤتمر العام التاسع الذي كان مؤتمراً انتخابياً، وكانت مناقشات تعديل النظام الداخلي أبرز القضايا الخلافية، وقد عجز المؤتمر عن إصدار بيان ختامي نتيجة للخلافات والتباينات في الرأي داخل المؤتمر، ولكنني بإصدار بلاغ صحفي.

وبعد التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري أكبر الأحزاب والتنظيمات السياسية الناصرية، وأكثرها انتشاراً وفاعلية على الساحة السياسية، بل إنه يرى في كيانه الأساس التنظيمي والفكري الذي نشقت عنه الفصائل الناصرية الأخرى<sup>(٣)</sup>.

وتوضح لاحقة التنظيم الداخلية للتنظيم أن المستوى التنظيمي الأعلى يتكون من جهازين هما، السيادة التنفيذية<sup>(٤)</sup>، وهي السلطة العليا في التنظيم في الفترة بين دورات انعقاد اللجنة المركزية، وأمانة اللجنة المركزية، وأمانة اللجنة المركزية فتتكون من أمانة اللجنة المركزية الذين يمارسون قيادة الأعمال اليومية وفقاً للاختصاصات الممندة إليهم، وهي الجهاز المسؤول عن إدارة العمل اليومي تحت إشراف القيادة التنفيذية<sup>(٥)</sup>، تقوم بتشكيل القيادة التنفيذية.

١ - صحيفة المسئلة (لندن)، ع ٢٥٨، ٢٦-٤-١٩٩٦.

٢ - صحيفة الوحدوي، (صنماء)، ع ٢٩٧، ٢٤-٦-١٩٩٧.

٣ - عبد الملك المخلافي، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة شخصية مع الباحثة، (صنماء: ١٥ يناير ٢٠٠٠).

٤ - وتقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر العام واللجنة المركزية، وتقدم التقارير حول أعمالها وأصل أمانة اللجنة المركزية إلى دورات اللجنة المركزية وهي مسؤولة عن تصرفاتها أمام اللجنة المركزية، وفي الفترة نسا بين دورات اللجنة المركزية فإن قرارات القيادة التنفيذية ملزمة لجميع مستويات التنظيم، وتضع القيادة للتنفيذية نظاماً لاجتماعاته الدورية وتوزيع المسؤوليات بين أعضائها، وهي التي تمثل التنظيم في العلاقات مع التنظيمات والأحزاب السياسية.

٥ - نظر الماد، (٨٨، ٨٩، ٩٠) من النظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ص ١٥٣-١٥٤.

أما المستوى التنظيمي الوسيط فيضم جهازين، المؤتمر العام<sup>(١)</sup>، وهو أعلى سلطة فسي للتنظيم، واللجنة المركزية<sup>(٢)</sup>، التي تعد أعلى سلطة في التنظيم في الفترة بين دورتي انعقاد المؤتمر الوطني العام.

أما المستوى القاعدي، فيتكون من عدة مستويات هي: الوحدة الأساسية، وهي الحلقة الأولى للاتصال بالجمهور، وتتكون من كل أعضاء التنظيم في كل وحدة سكنية، والمنطقة التي تتكون من جميع الوحدات الأساسية للتنظيم الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للمنطقة الذي يستحد بناء على قرار من قيادة الفرع، وأخيراً الفرع الذي يتكون من مجموع المناطق التي تقع في النطاق الجغرافي والإداري للمحافظة<sup>(٣)</sup>.

#### خامساً: البناء التنظيمي لحزب الحق:

تأسس حزب الحق بعد الوحدة، حيث أعلن عن نفسه بقيادة أحمد محمد الشامي (الأمين العام والمؤسس للحزب)، يرى البعض أن هذا الحزب يعبر عن مشروع نخبوية العلماء الذين ينتهجون مذهب (الإمام الهادي بن الحسين) من خلال تقسيم بنية الحزب إلى قسمين:

- القسم الأول: قسم المرجعية: وهم العلماء الذين يعتبرون أعلى هيئة في الحزب، وصناع القرار فيه دون الرجوع إلى الأعضاء<sup>(٤)</sup>.

١ - يستند دورياً كل أربع سنوات بناء على دعوة من اللجنة المركزية ويتكون من مندوبي الفروع الذين تم انتخابهم من مؤتمرات الفروع وفقاً للنسبة التي تحددها اللجنة المركزية، وأعضاء اللجنة المركزية، وأعضاء الأمانة العامة للشباب الناصري، وأعضاء الأمانة العامة لاتحاد النساء الناصري، ويقوم المؤتمر بإقرار برنامج للتنظيم ونظامه الداخلي، والمصادقة على تقارير اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش.

٢ - تقوم اللجنة المركزية بالمصادقة على الميزانية العامة للتنظيم، ومتابعة الالتزام بالبرنامج والنظام الداخلي وتنفيذ القرارات، وقيادة مختلف هيئات التنظيم ونشاطه، لمزيد من التفصيل انظر: المرجع السابق، ص ١٤٨-١٥٢.

٣- لمزيد من التفصيل، انظر: المرجع السابق، ص ١٣٥-١٤٨.

٤- ويمثل هذا قسم، رئيس الحزب، والقسم الأكبر من قياداته ورموزه وقواعده المتمركزة في صعدة شمال العاصمة صنعاء، وبرز هؤلاء، العلامة مجد الدين المؤيدي (رئيس الحزب)، و بدر الدين الحوشي (نائب رئيس الحزب).

- القسم الثاني: وهم القيادات الإدارية والتنفيذية للحزب وبقية أعضائه<sup>(١)</sup>.

ويختلف الطرفان من ناحية المرجعية للفقهية ومدارس المذهب الزيدي المتعددة<sup>(٢)</sup>، وأهم إشكالية تواجه حزب الحق هو أن وثائقه الأساسية - كالنظام الداخلي والبرنامج السياسي - لا تزال بمثابة مشاريع لم تفر حتى الآن<sup>(٣)</sup>.

ويتكون البناء التنظيمي لحزب الحق بحسب النظام الداخلي من عدة مستويات<sup>(٤)</sup>:

- المستوى التنظيمي الأعلى، الذي يتكون من الهيئة العليا للحزب<sup>(٥)</sup>، واللجنة التنفيذية<sup>(٦)</sup>.

١ - ويمثل هؤلاء عدد من القيادات والقواعد القائمة من المناطق الوسطى، لقاضي احمد محمد لشامي ، والأمين العام المساعد محمد المسقلح.

٢ - وقد جاء في مقدمة مشروع أهدافه التي تصدرتها أسماء اللجنة التمهيدية ما يلي، (هذه أسماء بعض أصحاب الفضيلة العلماء الهداة الدعاة إلى حزب الحق بأهدافه الصادرة عنهم، وهؤلاء هم المرجعية، أما بنسبة الحزب الهيكلية وقياداته الإدارية والتنفيذية لمرجعها قاعدة الحزب المروضة لأعضائه بكل شئرائها على أن تحكمها الشورى مع مرجعية الحزب، فظهر، صحيفة المسئلة، (لندن)، ع ١٣٢، ١٨-١١-١٩٩٦.

٣ - التقرير السنوي اليمني ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦٧-٦٨.

٤ - انظر: مشروع ثلاثة الدخيلة، (صنماء : حزب الحق، ١٩٩٠).

٥ - وتتكون من، العلماء المؤسسون، والأمين العام للحزب، ورئيس مجلس الشورى بحكم مناصبهم، ومن يرى مجلس الشورى بضمهم إليها بشرط موافقة الهيئة العليا بحيث لا يتجاوز عددهم ١٥ عضواً من أعضاء الهيئة العليا، التي تتولى المصادقة على خطط وبرامج الحزب، وعلى قرار الحزب بالانتماء أو التحالف مع غيره من الأحزاب، والإشراف على سياسة مجلس الشورى واللجنة التنفيذية، والتكويونات الحزبية، والتصديق على قرارات مجلس الشورى المتعلقة بالموازنة العامة للحزب والحساب الختامي، وتعقد الهيئة العليا لاجتماعاتها كل ستة أشهر، وتتخذ قراراتها بأغلبية الحاضرين، ويتولى رئاسة الهيئة العليا، رئيس الحزب.

٦ - وهي السلطة التنفيذية العليا للحزب وتمارس الاختصاصات التالية، وضع الخطط والبرامج وتنفيذها بعد التصديق عليها، ومناقشة وإقرار الخطط المرفوعة إليها من اللجان المتخصصة، وكذلك مراجعة وتقييم أنشطة الحزب، وتنفيذ قرارات مجلس الشورى والمؤتمر العام، واعتماد الموازنة العام للحزب ووضع الحساب الختامي، وتتكون من خمسة عشر عضواً يتم انتخابهم من قبل مجلس الشورى لمدة خمس سنوات، ويكون أمين عام الحزب هو رئيس اللجنة بحكم منصبه.

- أما المستوى التنظيمي الوسيط فيتكون من مجلس الشورى<sup>(١)</sup>، والمؤتمر العام<sup>(٢)</sup>.

- أما المستوى القاعدي فيتكون من الجماهير المنظمة وهي القاعدة العريضة للحزب ممن التحقوا به ولديهم الاستعداد لمناصرة الحزب في كل موقفه ودعمه في كل مشاريعه والدفاع عنه وعن مبادئه والتفاعل مع كل أنشطته، إلا أنهم لا يستطيعون المشاركة في توكيده التنظيمية نظراً لظروفهم الخاصة<sup>(٣)</sup>.

**سادساً: البناء التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي:**

يتكون البناء التنظيمي من ثلاثة مستويات هي:

- المستوى التنظيمي الأعلى الذي يتكون من قيادات القطر<sup>(٤)</sup>، أما المستوى التنظيمي الوسيط فيتكون من القطر الذي يتكون من أعضاء قيادة القطر المنبثقة عن الدورة الانتخابية السابقة وأمناء سر الفروع، وأعضاء آخرين من قيادة كل فرع أو شعبة تنتخبهم هذه القيادة، ويقوم القطر بتولي كامل الصلاحيات التنظيمية التي تقتضيها قيادة الجهاز الحزبي في القطر، وتولي كامل الصلاحيات لرسم السياسة المتعلقة بقضايا القطر السياسية.

١ - الذي له السلطة الإشرافية والرقابية على جميع تكوينات الحزب، وهو الذي يقر الخطوط العامة للسياسة ويخطط ويراجع الحزب، ويقوم بانتخاب الأمين العام، وأعضاء اللجنة التنفيذية بالاقتراع السري المباشر، وإقرار الميزانية العامة للحزب والحساب الختامي، وإقرار البرنامج السياسي والانتخابي للحزب.

٢ - وهو أول مراتب القيادة للحزب ويتولى، فتتخاب أعضاء مجلس الشورى، ومناقشة البرنامج السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية وإقراره ويعقد المؤتمر كل خمس سنوات.

٣ - لمزيد من التفاصيل حول النظام الداخلي لحزب الحق، انظر: للاتحة الداخلية لحزب الحق، (الجمهورية اليمنية، حزب الحق، د.ت).

٤ - التي تتكون من واحد وعشرين عضواً وتتولى قيادة القطر وتوجيهه وتنشيطه وتربية أعضاء الحزب نظرياً ونضالياً وعلمياً، وتولي كامل الصلاحيات التنظيمية التي تقتضيها قيادة الجهاز الحزبي.

أما المستوى القاعدي فيتكون من الخلية ، ثم الفرقة ، ثم الشعب، ثم الفرع<sup>(١)</sup>.

سابعاً : البناء التنظيمي للحزب الناصري الديمقراطي :

يتكون البناء التنظيمي من ثلاثة مستويات :

المستوى التنظيمي الأعلى، الذي يتكون من المكتب السياسي الذي يتولى مسؤولية التخطيط والرقابة والتوجيه لتنفيذ استراتيجية الحزب عبر المراحل المختلفة لضمان تنفيذ الخطة العامة وأساليبها المحددة.

ويمثل المستوى الوسيط، المؤتمر العام والذي يعتبر أعلى سلطة حزبية ويعقد دورياً كل أربع سنوات، ويختص بدراسة ومناقشة تقرير اللجنة المركزية عن مختلف مجالات نشاط الحزب، ومناقشة وإقرار الخطة العامة للحزب، ثم اللجنة المركزية والتي تعتبر أعلى سلطة في الحزب في غياب المؤتمر الوطني العام وتقوم بتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام.

أما المستوى القاعدي، فيتكون من الوحدة الأساسية، ثم الوحدة القيادية، ثم اللجنة الحزبية، فمؤتمر فرع الحزب في المحافظة<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة لحزبي البعث العربي الاشتراكي القومي، والتصحيح الناصري، فلا يوجد لدهما أنظمة داخلية .

تشكل متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب -موضع الدراسة- على عجزها جميعاً بدرجات متفاوتة عن استكمال بنائها التنظيمي، ولذلك ظلت هنالك فجوة بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي.

١ - لمزيد من التفاصيل انظر ، النظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن، ( صنعاء: بولار للطباعة والنشر، ١٩٩٤).

٢ - البرنامج الحزبي والنظام الداخلي للحزب الناصري الديمقراطي، (الجمهورية اليمنية، دائرة الصحافة للطباعة والنشر، د.ت).

وبالنظر إلى الأحزاب - موضع الدراسة - فإن المؤتمر الشعبي العام لديه وعي مسبق البداية لمشكلة عدم استكمال البناء التنظيمي وهذا ما أقرته توصيات المؤتمر العام الخامس، التي حثت على ضرورة استكمال البناء التنظيمي في هياكل المؤتمر، ووضع الخطط والبرامج العملية الكفيلة بتنشيط عملية الاتصال بين مختلف تكوينات المؤتمر وتوسيع نطاق المشاركة السياسية فيها<sup>(١)</sup>، واستمرار هذا التوجه في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، ٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٧، والمؤتمر العام السادس في دورته الأولى ٤-٧ يوليو ١٩٩٧، والتي سنشير إلى أبرز التطورات التنظيمية في وثائقيهما كالآتي:

فقد أكدت وثائق الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، أن محور نشاط الهيئات القيادية العليا للمؤتمر - بين مرحلتين لعقد الدورة الأولى والثانية - تركزت حول تحديث آليات وأساليب العمل التنظيمي، وتوسيع قاعدتي الانتماء إلى عضوية المؤتمر، والمشاركة في هيئاته القيادية، وتبلورت أبرز مظاهره فيما يلي:

١- في مجال تحديث اللوائح التنظيمية وإعادة صياغتها، أقر في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، مشروع تعديلات النظام الداخلي<sup>(٢)</sup>، ووضع خطط وبرامج لتشكيل للقيادات الواسطة المساعدة في

---

١- ينظر: توصيات المؤتمر العام الخامس في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام، مصدر سابق، ص ٨ - ١٢، واستمر هذا التوجه في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس ٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٥، والمؤتمر العام السادس في دورته الأولى .

٢- اشتملت التعديلات على، توسيع قاعدة مشاركة أعضاء جدد في تكوينات المؤتمر لم تكن تشملهم النصوص السابقة، إما لحداثة التكوينات التي هم من أعضائها مثل، المجلس الاستشاري والهيئات التنفيذية، والمجالس المحلية المنتخبة، وإيجاد آلية لمعالجة القصور في عملية الاتصال بتشكيل مجالس الفروع والهيئات التنفيذية، واستحداث قيادات وسطية لإيجاد حلقة ترابط وقنوات اتصال بين تكوينات المؤتمر القيادية والقاعدية بما يقلل دور الأعضاء في تنفيذ سياسات وتوجهات المؤتمر، وبما يتواءم مع حجم المؤتمر، خاصة بعد حصوله على أغلبية أعضاء مجلس النواب في انتخابات ١٩٩٧، وتوليه قيادة الحكومة، فظهر، مشروع تعديلات في بعض نصوص ومواد النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقدم إلى الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، (ص ٣٠ : الأمانة العامة، ١٩٩٧) ص ٣٠-٣١.



فروع للمحافظات بهدف تفعيل النشاط التنظيمي<sup>(١)</sup>، فقد تضمن التقرير السياسي المقدم من اللجنة الدائمة إلى الدورة الاعتيادية للمؤتمر العام السادس نقداً ذاتياً للقصور التنظيمي للحزب أثناء انتخابات السلطة المحلية، فأشار التقرير إلى ضعف عملية الاتصال والتواصل بين بعض قيادات الفروع وقيادات المراكز التنظيمية، وعدم متابعة انتظام اجتماعاتها ومناقشة القضايا والإشكاليات التنظيمية والسياسية التي تحقق الارتباط التنظيمي بقيادات المراكز، والاضطلاع بمسؤولياتهم التنظيمية وتعزيز جانب التضامن بين أعضائها.

إضافة إلى غياب التوعية التنظيمية بين أوساط قيادات المراكز والأعضاء تم تشكيل عدد من المراكز التنظيمية بطريقة غير سليمة، مما أدى إلى خلل تنظيمي أثناء تأدية المهام التنظيمية الميدانية الانتخابية، وإغلاق بعض الفروع، وغياب قيادتها منذ انتخابها حتى بداية التحضير والذي ترك أثراً سلبياً في صفوف أعضاء وأنصار المؤتمر في العملية الانتخابية.

تعدد جهات اتخاذ القرار التنظيمي وقنوات الاتصال والتواصل أثناء العملية الانتخابية من الأعلى للأدنى أو العكس، وعدم إعطاء الشباب والمرأة الدور الذي يتناسب مع أهميتهما في تنفيذ المهام التنظيمية الميدانية الانتخابية<sup>(٢)</sup>.

٢- وفي جانب توسيع إطار المشاركة في عضوية الهيئات التنظيمية للمؤتمر الشعبي، تم إقرار إضافات جديدة إلى قوائم عضوية المؤتمر العام، شملت عدداً من وظائف العمل التنظيمي، وعمداء المعاهد المتخصصة، وقيادات المجالس المحلية المنتخبة، وحملة الدكتوراه من أعضاء المؤتمر وقيادات النشاط الشبابي والنسوي، والقيادات النقابية،

---

١- وثائق أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، صمءاء ١٠ - ١١ مايو ٢٠٠١، (صمءاء: المؤتمر الشعبي العام، ٢٠٠١)، ص ٣٧.

٢- لمزيد من التفاصيل، انظر: تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس أغسطس ٢٠٠٢، (الجمهورية اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، اللجنة الدائمة، أغسطس ٢٠٠٢) ص ٢٩-٣٢.

وتوسع نطاق اللجنة الدائمة لتشمل إلى جانب أعضائها السابقين كلا من أعضاء الهيئتين البرلمانية والوزارية، ورئيس للمجلس الاستشاري ورؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ورؤساء المعاهد العليا من أعضاء المؤتمر، وذلك بحكم مواقعهم في تلك المناصب الوظيفية.

أما الآليات التي تم استحداثها فهي للقيادات الوسطية والجغرافية والتنظيمية، والهيئات التنفيذية ومجالس فروع المؤتمر في التكوينات القاعدية<sup>(١)</sup>، كما أقر المؤتمر إجراء دورة انتخابية شاملة لكل تكوينات للمؤتمر<sup>(٢)</sup>.

ويحدد البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام بمجموعة من العوامل أهمها: اعتبار المؤتمر الشعبي العام - بحكم إمكانياته وتدخله مع أجهزة الدولة - أبرز الأحزاب من حيث امتلاك المقومات في الوحدات الإدارية الصغيرة، وكذلك لديه نظرياً على الأقل تشكيلات متشعبة في كل المحافظات والمديريات بلا استثناء، وقد استطاع المؤتمر الشعبي العام أن يحدد كل طاقته وأفراده في الانتخابات بالذات، ورغم ما يتمتع به المؤتمر من مزايا لا تتحقق للأحزاب الأخرى، فإنه ظل موضع انتقاد بسبب قصور بنائه التنظيمي، وعدم التغلغل في الوحدات القاعدية، فضلاً عن وجود الكوادر الحزبية وصعوبة تدرج القيادات والحراك التنظيمي في مستويات القمة، فضلاً عن أن بعض الأنشطة المفتوحة للمؤتمر لا تتحقق لها صفة العلاقة المباشرة مع المواطنين، وإنما تتم من خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها الحزب باعتباره الحزب الحاكم.

أما الحزب الاشتراكي فقد واجه العديد من المشكلات التنظيمية، بعد حرب ١٩٩٤ أهمها ما يلي:

- ١- النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس (صنعاء: اللجنة العامة للمؤتمر، ١٩٩٧).
- ٢- البيان الختامي للمؤتمر العام الخامس للدورة الثانية، (صنعاء: الأمانة العامة، ١٩٩٧) ص ٨.

١- انتقل غالبية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وعدد كبير من الكوادر الحزبية إلى الخارج، وخلال الفترة مايو ١٩٩٧- حتى نوفمبر ١٩٩٨، أشار التقرير السياسي لعام المقدم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب، إلى تعرض عملية إعادة البناء الحزبي لمؤثرات سلبية أضعفت من النتائج والجهود الكثيرة المبذولة خلالها، منها:

( أ ) تعثر نشاط اللجان القيادية العليا نتيجة لتباين الآراء بين أعضاء المكتب السياسي، حيث لم تعقد اللجنة المركزية سوى دورة واحدة خلال عام كامل وتعثرت خلاله أعمال المكتب السياسي.

(ب) كذلك قيام أجهزة الأمن باعتقال الناشطين من أعضاء الحزب في معظم محافظات الجمهورية، إلى جانب ناشطين من أحزاب المعارضة.

٣- أظهرت مؤشرات الإحصاء ونتائج العملية التنظيمية خلال الفترة الماضية، أن أعدادا كبيرة من الحزبيين قد انتظموا في إطار الحزب بمختلف هياكله، وبالمقابل هناك أعداد لا بأس بها قد حافظت على بقاء عضويتها في الحزب، ولكنها لم تتخرط في إطار العملية التنظيمية وفق الأسس المحددة في النظام الداخلي.

٤- عزوف العديد من كوادر الحزب وأعضاءه عن مواصلة نشاطهم الحزبي<sup>(١)</sup>.

أما التجمع اليمني للإصلاح فنتيجة لسرية البيانات التنظيمية، وعدم نشره تقارير دورية فستعتمد على نتائج الانتخابات النيابية ١٩٩٣، ١٩٩٧، وتدل النتيجة الرسمية لعدد الأصوات التي حصل عليها الإصلاح على حجم تواجد وتأثير التجمع اليمني للإصلاح في كافة المحافظات وأن وجوده التنظيمي وثقله السياسي قد تضاعف بين عامي ١٩٩٣، ١٩٩٧، انظر الجدول رقم (٢) :

١- لمزيد من التفاصيل، انظر: التقرير السياسي لعام المقر من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، دورة البردوني، ٣٠-٨/٢/٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦.

جدول رقم (٢) يبين عدد الأصوات التي حصل عليها التجمع اليمني للإصلاح

على مستوى محافظات الجمهورية في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣م وعام ١٩٩٧م

المحافظة	في عام	في عام	المحافظة	في عام	في عام	لزيادة عام
	١٩٩٣	١٩٩٧		١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧
أمانة العاصمة	٣٦٧٦٢	٤٩٣٨٨	المهرة	١٢٦٢٦	صفر	١٩٩٨
عدن	٦٤٠١	١٤٠٩٧	الحديدة	٧٦٩٦	٤٥٤٥٧	١٨٠٥
تعز	٧٤٠١٧	١٦٢١٥٦	ذمار	٨٨١٣٩	٢٩٥٦٣	٤٠٢٥٥
لحج	١٤٣٤٠	١٨١٢٢	صنعاء	١٦٦٨٨	٤٥٢٣	٥١٧٠٩
إب	٥٨٨١٠	٩٧١٤١	المحويت	٣٨٣٣١	٧٧٥١	١٩٨٩١
أبين	٣١٦٤	٩١١٨	حجة	٥٩٥٤	٣٠٨١٥	٤١٧٨٥
البيضاء	١٠٨٢٦	٢٢٤١٢	صعدة	١١٥٨٦	٤٥٢٧	٤٦٢٦
شبه	٢٢٠٦	١٣٦٨٤	الجوف	١١٤٧٨	٢٦٦٠	٨٥٠٩
حضرموت	٢٢٩٣٠	٢٧٩٨٣	مأرب	٥٠٥٣	١٦٠٤	٩٣٩٧
						٧٧٩٣

المصدر : محمد الفرح، الانتخابات النيابية، مرجع سابق، ص ١٨٣ .

أما التنظيم الناصري، فيرى علي سيف حسن (الأمين العام المساعد للتنظيم الناصري) أن ضعف آلية الإعداد والتأهيل لدخل التنظيم، والمناخ السياسي العام من العوامل التي حدت من قدرة التنظيم على الوصول إلى جميع المناطق اليمنية<sup>(١)</sup>، أما بقية الأحزاب فهي تعاني من مشاكل تنظيمية وانقسامات حزبية متعددة.

من خلال العرض السابق، ويمكن طرح عدد من الملاحظات، منها ما يلي:

١- أن جميع الأحزاب السياسية اليمنية لم تستكمل بناءها التنظيمي على المستوى القاعدي، وكان هذا أحد المؤثرات السلبية على الممارسة الديمقراطية داخلها من منظور

١- علي سيف حسن، الأمين العام المساعد للتنظيم الناصري، مقابلة مع الباحثة، صنعاء، ٢٥/١/٢٠٠١ .

توزيع السلطة التي ظلت مؤثرة في المستوى القيادي الأعلى، ولذلك ظلت هناك فجوة ملموسة بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها، وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي.

فرغم أن استكمال بناء المستوى القاعدي لا يؤدي - ألياً - إلى تغيير في توزيع السلطة والاختصاص فهو يؤثر تدريجياً في هذا التوزيع من خلال تزايد احتمالات توليد الضغوط من أسفل، فكلما كان المستوى القاعدي أوسع نطاقاً لمكن توقع ضغوط أكثر - وربما أقوى - على المستوى القيادي وبالتالي اضطرار المستوى القيادي لأن يأخذها في الاعتبار بدرجة أو بأخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى نشأة الأحزاب السياسية ذاتها، فقد نشأت بعد أكثر من عقدين من تحریم الحزبية، ولدى ذلك إلى معاناة النخب التي تصدت لإقامة الأحزاب من نتائج إلحاق المجتمع المدني بالدولة في ظل نظام سلطوي، مما ترك أثراً سلبية على قلباية الغالبية الساحقة من المواطنين للتفاعل مع العملية السياسية الجديدة ذات الطابع التعددي.

وفي الوقت نفسه استمرت القيود الأمنية على حركة أحزاب المعارضة لتمثل قيداً لا يمكن الاستهانة به على إمكانات تفاعل المواطنين معها، وفي هذا السياق كان من الصعب على الأحزاب أن تصل ببنائها التنظيمي إلى جميع الوحدات الجغرافية الأساسية على المستوى الرأسي، كما عانى بعضها من صعوبة الوصول إلى بعض الأقاليم النائية على الصعيد الأقليمي.

٢- إن للوائح الداخلية للأحزاب المعاصرة لا تساعد على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية الرئيسية لأي حزب (القيادي، والوسيط، والقاعدي)، فهذه للوائح تتشابه في الحرص على توزيع السلطة والاختصاص بين المستويات الثلاثة، والإحساء بأن المستوى الوسيط الذي يمثله عادة المؤتمر العام هو صاحب السلطة الرئيسية، ومن ثم إخفاء حقيقة هيمنة المستوى القيادي، بل ورئيس الحزب على هذه السلطة في الغالب.

٣- ينقسم المستوى التنظيمي الأعلى للأحزاب - موضع الدراسة - بدرجة عالية من التشابه في طبيعة واختصاص هذا المستوى رغم اختلاف الاسم الذي يطلق عليه، وعدد الأجهزة التي يتكون منها، بينما يضم المستوى التنظيمي الوسيط أهم الأطر المؤسسية للتفاعل بين المستويين الأعلى والقاعدي للحزب، وقد أخذت بعض الأحزاب - موضع الدراسة - في أنظمتها الأساسية بجهازين في هذا المستوى، بينما أخذت بقيتها بجهاز واحد .

ويعتبر المستوى التنظيمي القاعدي موضع أهم قصور في البناء التنظيمي للأحزاب السياسية (موضع الدراسة)، حيث تعذر بدرجات متفاوتة استكمال الأمر الذي تعكس بأشكال مختلفة على مجمل التفاعلات الحزبية الداخلية، رغم تميز الأنظمة الأساسية لهذه الأحزاب بالطموح الشديد في أن يغطي هذا المستوى للوحدات الجغرافية الأساسية على امتداد إقليم الدولة.

## المبحث الثالث

### استقلالية الأحزاب

يقصد بالاستقلالية مدى قدرة الحزب على بلورة برامجه وسياساته بمعزل عن تأثيرات وضغوط السلطة السياسية ، وكذلك مدى قدرته على الابتعاد عن سيطرة قوى سياسية واجتماعية واقتصادية معينة، ويعد هذا المعيار من أهم المعايير لمعرفة كفاءة الحزب، لأنه يتعلق بكيونة الحزب ذاته، وترى الدراسة إمكانية اختبار مدى استقلال التنظيم الحزبي من خلال علاقته بكل من المؤسسة العسكرية، القبيلة، المناطقية، التمويل الحزبي.

#### أولاً : استقلالية الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية:

يقصد باستقلالية الأحزاب عن المؤسسة العسكرية، درجة خضوع التنظيم الحزبي للمؤسسة العسكرية، وتنفيذه لتعليماتها، وعدم قدرته على فرض إرادته عليها أو العكس، إذ تعد المؤسسة العسكرية أفضل التنظيمات الأخرى قدرة وتنظيماً، وأكثرها رغبة في التدخل في الحياة السياسية.

وتعد عدم قدرة التنظيم الحزبي على إخضاع أعضائه العسكريين لإرادته وكبح جماحهم وتحجيم دورهم في الممارسة السياسية أحد أهم أبعاد عدم قدرته على التمتع بالاستقلال<sup>(١)</sup>.

ويقصد بالمؤسسة العسكرية، الجيش بصفة أساسية، وتضاف إليه أحياناً الجماعات المنظمة عبر خطوط عسكرية، مثل تلك المنظمات التي تعرف بالملشيات أو بالقوات الخاصة، وتعد علاقة هذه المؤسسة بالتنظيم الحزبي ذات أهمية قصوى.

١- محمد صفى الدين خربوش، مرجع سابق، ص ١٥٤.

ويعتبر استقلال التنظيم الحزبي عن تدخل الجيش ونفوذه من أهم مؤشرات عدم خضوعه لتنفيذ مؤسسة أخرى، ومرد هذا إلى امتلاك الجيش القوة للقدرة على القيام بانقلاب عسكري، والإطاحة بزعماء التنظيم الحزبي من السلطة، كما أن اعتماد الأخير في بقائه في السلطة على تأييد القوات المسلحة يعني اعتماده على القوة والقمع، وليس على الإقناع والتوافق.

وقد مثلت استقلالية الأحزاب اليمينية بعد قيام الوحدة عن المؤسسة العسكرية واحدة من أكثر القضايا حساسية، ويعود الأصل فيها إلى تبليين التجربة السياسية والاقتصادية بين شطري اليمن، وكان موقع الجيش من العمل السياسي والحزبي أحد عناصر الاختلاف بين (المؤتمر والاشتراكي، أثناء الاستلاف الثنائي ١٩٩٠، ١٩٩٣) ففي الشطر الشمالي حظرت الحزبية سواء في الحياة المدنية أو تدخل القوات المسلحة، ومن أسباب التمسك بمبدأ إبعاد الجيش عن العمل السياسي حتى تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام طبيعة تكوين الجيش الشمالي ذاته، فهو خليط من قوات نظامية، وأخرى قوت تتبع القبائل الكبرى.

أما الوضع في الشطر الجنوبي، فقد تم السماح لأفراد القوات المسلحة بالانخراط في العمل السياسي تحت مظلة الحزب الاشتراكي، ومن هنا كان جيش الشطر الجنوبي يجمع بين الاحتراف العسكري والانتماء الفكري والأيدولوجي، عل نحو جعل من الجيش جزاء من العمل السياسي السياسي في الشطر الجنوبي، وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، تم الإبقاء على مؤسسة الجيش بشكل وحدات شطرية موزعة على أنحاء اليمن، وبينما اعتبر الطرفان أن هذه الصيغة مناسبة كشرط أساسي لقيام الوحدة، وكان بقاء الجيش على هذه الشاكلة أحد أكبر المخاطر التي تهدد الوحدة اليمينية برمتها، وكان موضوع دمج الجيش من أخطر القضايا المعلقة، وهي قضية شكلت مدخلا رئيسياً نحو الانفصال، بغض النظر عن أسباب ومسببات الأزمة التي سبقت الحرب والانفصال، الذي وجد سنداً عسكرياً يفرجه ويشجعه، وإن بقاء مؤسسة الجيش مشطرة كانت لحسابات حزبية وشخصية صرفة، وكان الاتفاق على تحديد وضع القوات المسلحة من العمل السياسي، وحظر التحزب على منتسبي القوات المسلحة، بالرغم من أن موضوعاً كهذا شكل صراعاً حاداً، فبينما كان



الجنوبيون يرون جواز ذلك، وهو راجع إلى انتساب أفراد الجيش إلى مؤسسات الحزب الاشتراكي بجميع هياكله العليا والدنيا، كان يرى الشماليين أن وظيفة الجيش هي حراسة الوطن، وليس ممارسة العمل السياسي الذي قد ينجم عنه صراع دائم على السلطة، خاصة بعد القبول بالنظام الديمقراطي التعددي لدولة للوحدة<sup>(١)</sup>.

كان الخلاف حول المؤسسة العسكرية والأمنية شديدا، لذلك تعثرت خطوات دمج المؤسسات وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، ويعود الفشل في إمكانية دمج المؤسسة العسكرية إلى سببين:

الأول: ذو طبيعة تقنية، وهو الاختلاف حول أسلوب الدمج، فالمؤتمر يريد الدمج بصيغة الوحدات - المجموعات - العسكرية، بينما يريد الحزب الاشتراكي أن يكون الدمج على مستوى الأفراد.

الثاني: لم يكن لدى الحزبين قناعة في مبدأ إبعاد العسكريين عن العمل الحزبي السياسي، بالرغم من أنهما عملا معا على إصدار قانون الأحزاب السياسية الذي ينص على إبعاد العسكريين عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقد أفضت حرب صيف ١٩٩٤ (٢٧ أبريل-٧ يوليو ١٩٩٤) إلى إقصاء الحزب الاشتراكي عن السلطة واستئثار المؤتمر الشعبي العام بالمؤسسة العسكرية، فلاحظ أن نسبة العسكريين في المستويات القيادية العليا للمؤتمر الشعبي العام ( للجنة العامة) - وفقا لنتائج انتخابات المؤتمر العام السادس - للحزب بلغت ٣٦,٥%، وهي نسبة عالية إذا ما صرفنا الأشخاص الذين يمثلونها، ف رئيس المؤتمر الشعبي العام هو الرئيس علي عبد الله صالح، وهو القائد العام للقوات المسلحة، ونائب الرئيس هو عبد ربه منصور هادي، الذي كان وزيرا للداخلية، أما الأمناء العامين المساعدین فهم، يحيى المتوكل الذي تولى مناصب عسكرية منها وزارة الداخلية، ويحيى الراعي الشخصية العسكرية والأمنية المعروفة،

١ - فيصل الحنفي، مرجع سابق، ص ٦٥.

٢ - قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مادة ١٠قرة ٤، مرجع سابق.

وصادق لبر راس أحد خريجي الكلية الحربية في صنعاء، وبالتالي يمكن القول أن المؤتمر الشعبي مازال خاضعا للمؤسسة العسكرية، أما بقية الأحزاب - موضع الدراسة - فتتمتع باستقلالية كاملة تجاه المؤسسة العسكرية، كذلك تشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة المرشحين العسكريين في انتخابات ١٩٩٣ بلغت ٣٥% من إجمالي مرشحي المؤتمر<sup>(١)</sup>.

وبمنظرة سريعة على النظام السياسي اليمني نلاحظ مدى هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي ككل وذلك للأسباب التالية:

١- يؤكد التاريخ السياسي لليمن قبل الوحدة (في الشمال وفي الجنوب) أن تداول السلطة في جميع الحالات تم بواسطة انقلابات عسكرية<sup>(٢)</sup>.

٢- أثبتت تجربة الوحدة أن دور الجيش في صنع الأحداث على الساحة اليمنية لازال رئيسيا، فأهم أسباب حرب ١٩٩٤ عدم قبليّة جيشي الشمال والجنوب للتحول، كما أن بعض المصالحات التي تحدثت من حين لآخر بين الدولة وبعض القبائل يعود سببها إلى عدم ارتباط بعض العسكريين لنمو هامش الاستقلالية لدى بعض القبائل.

٣- إن التدخل العضوي الموجود بين المدنيين والعسكريين - بدءا من منصب رئيس الجمهورية، وصولا إلى بعض الوظائف العليا في الدولة - يقيم الدليل على المكانة الطلائعية التي لازال يحتلها الجيش في الحياة السياسية في اليمن، أكثر من ذلك لم يبدؤ قادة المؤتمر الرغبة في التحزب والاستقلال عن الجيش إلا مؤخرا، كما لم يخف رئيس الجمهورية اعترافه في أكثر من مناسبة بالمكانة الطلائعية التي لازال يحتلها الجهاز العسكري في اليمن<sup>(٣)</sup>.

١ - عبد العزيز سلطان، مرجع سابق، ص ٩٧.

٢ - عرفت اليمن ٦ انقلابات خلال عشرين عاما: منا ثلاثة في الشمال من ١٩٦٢-١٩٧٨ تاريخ انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح، وثلاثة انقلابات في الجنوب من ١٩٦٧-١٩٨٦.

٣- أمين الغنوش، مرجع سابق، ص ١٥٢.

## ثانياً: استقلالية الأحزاب عن القبيلة:

تلعب التكوينات القبلية في اليمن دوراً سياسياً وثقافياً ودواراً قيادية مؤثرة وقوة مسلحة مناوئة أو موالية للحكومة، وما يمثل كل ذلك هو الدور السياسي الذي يلعبه اتحادان قبليان في شمال اليمن هما " حاشد وبكيل"، وتلعب الأحزاب دوراً في غرس الولاءات القبلية داخل التنظيمات الحزبية الحديثة ودخل التنظيمات الثقافية والمهنية التي ارتبطت بشخص زعيم الحزب، أدى ذلك إلى غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، وأضعف أداءها التحديثي داخل التكوينات القبلية وساعد القوى التقليدية على احتكار الفضاء السياسي بين الدولة والمجتمع.

ولما كانت الدولة اليمنية عاجزة عن إنجاز برامج التحديث وعصرنة المجتمع، فإن إعادة إنتاج القبيلة بمضمونها العنصري كان أداءً سياسياً للنخب الحاكمة وأداة عجزها في الوقت ذاته عن تحديث المجتمع وتطوره، واستيعاب القوى المدنية الحديثة.

ومع ذلك يمكن القول أن التعددية الحزبية التي أقرت كنظام للحركة السياسية لدولة الوحدة أدت إلى محاصرة نسبية لنفوذ القبيلة في الشمال ومن جانب آخر استطاعت القبيلة الاستفادة من الوضع السياسي الجديد ويتمثل ذلك بأنه بات عليها أن تنتمي إلى الأحزاب القائمة المتصاعدة في أفكارها ومشروعاتها السياسية بل وبات عليها - في أحيان أخرى - أن تنشئ أحزاباً جديدة تعبر كلية عن مطالبها في إطار تنظيمي حديث مثل حزب الإصلاح، وإذا كانت القبيلة تمد الأحزاب واللقابات والجمعيات بالأنصار والأعضاء وفي معظم الأحيان بالتمويل، الأمر الذي يعطي لها نفوذاً لم يكن موجوداً من قبل، فإن التعددية السياسية أتاحت للقبائل في جنوب اليمن فرص التعبير عن ذاتها، وإعادة تكوين تنظيماتها التقليدية<sup>(١)</sup>، لكن ارتباط القبيلة بالتنظيمات المدنية الحديثة مازال يغري هذه التنظيمات باعتبار القبيلة قوة مسلحة تسند أي تنظيم حزبي أو نقابي<sup>(٢)</sup>.

١- www.al-bah.com Elham ,Manea, Yemen, The Tribes And The State, -١ /yemen/soc/manea1.htm. 12/1/2001.

٢- فؤاد الصلاحي، ثلاثة قبيلة الدولة المجتمع اليمني، ص ٥٢

ورغم اختلاف الحزب السياسي عن القبيلة مفهومًا ونشأة، إلا إنهما يتقاطعان (وظيفيًا) حيث يشتركان في تلبية مهام ووظائف عدة منها، القيام بالتشعُّب السياسية والتجنيد السياسي وتجميع المصالح والتعبير عنها، والسعي للوصول إلى السلطة والحكم والقيام بدور المعارضة السياسية خارج الحكم<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول أن القبيلة تقوم بذلك انطلاقًا من استمرار تماسك بنيتها الداخلية ورباطها الاجتماعية السياسية القانونية (العرفية)، فبالرغم من قبول الجماعات القبلية الدخول ضمن سلطة الدولة إلا أن ذلك لم يمنعها من استمرار تمسكها بمنظومة القيم والأعراف، وتقسيماتها القرابية، ولذلك فإن التعصب للولاء القبلي يكون واضحًا في إطار معرفة الولاء العام للدولة، وذلك بجسد عمليًا النزعة الاستقلالية الانفصالية - خاصة لدى رموز القبيلة - عن الدولة المركزية.

ومما ساعد على استمرار نفوذ القبيلة وفلسفتها اعتماد الدولة الحديثة على دعم القبيلة وتأييدها للنظام الحاكم، ولعل هذا السبب يعكس عدم وضوح مفهوم الدولة (بأطرها المؤسسية القانونية) ولذلك أصبحت العلاقة بين القبيلة والدولة تبادلية، تستمد الدولة من القبيلة قوتها وشرعيتها، وتعمل الدولة بدورها على إعادة إنتاج القبيلة وتدعيم رموزها.

وأولى وظائف القبيلة تجاه أفرادها هي حمايتهم من استبداد وتسلط جهاز الدولة القمعي، وخاصة الأفراد المنتمين سياسيًا لمنظمات وأحزاب معارضة للدولة، فكثير من السياسيين المدنيين والعسكريين الذين كانوا يتعرضون لقهر سياسي من بعض النخب الحاكمة بعد ثورة ١٩٦٢، كانوا يلجئون طلبًا للحماية والأمان إلى وحداتهم القبلية، إضافة إلى ذلك تعطي القبيلة أفرادها مكافأة اجتماعية محددة وفقًا لمنظومة القيم والأعراف، ووفقًا للتركيب الاجتماعية التي تتدخل فيها عدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية في تحديد وضع الفرد الطبيعي في المجتمع علاوة على ذلك تعمل القبيلة على ظهور توازن

١ - محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٩٠، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٧٦

في جهاز الدولة من خلال الوظائف العسكرية والسياسية والمدنية، ومن هنا لا نكاد نرى أي تشكيل حكومي منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢ وحتى اليوم يخلو من تلك التوازنات.

تعمل القبيلة أيضاً على دعم أفرادها في عمليات التمثيل السياسي عن طريق دعمها لمرشح من أبناء القبيلة (بما في ذلك أعضاء الحزب الاشتراكي)، خاصة حينما يكون المرشح له مكانة اجتماعية مرموقة في إطار القبيلة، وتتوسع حماية القبيلة لأعضائها إلى تكتل القبائل ضد الدولة عن طريق نظام المؤاخاة، والتحالفات التي يتم عقدها بين بعض القبائل، خاصة في أوقات الأزمات أو الصراع السياسي مع الدولة.

يرى أحد الباحثين أن الثقافة السياسية اليمنية مازالت ثقافة طاردة لمؤسسات المجتمع المدني الحديثة عامة وللحزبية تحديداً، كما أن السلطات الحاكمة المتعاقبة في اليمن ما انفكت تشوه مفهوم الحزب السياسي وتصوره على أنه مقترن بالضرورة بالعمالة ومصدر للتشردم والصراعات<sup>(١)</sup>.

وتسيطر القبيلة في اليمن على الأحزاب التالية، (المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وحزب البعث العربي الاشتراكي قبل الانقسام)، فتبلغ نسبة تمثيل القبائل في اللجنة العامة للمؤتمر المنبثقة عن المؤتمر العام السادس ٤٣%<sup>(٢)</sup>، وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة مساهمة المؤتمر الشعبي العام في المرشحين لانتخابات ١٩٩٣ من فئة المشايخ ٦٩،٤% من إجمالي المرشحين<sup>(٣)</sup>، مما يدل على مدى هيمنة القبيلة على المؤتمر الشعبي العام، وعدم استقلاليته عنها، وترجع بعض الدراسات نجاح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات إلى اعتماده في الترشيح على المشايخ وأصحاب الوجاهات، الذين يتم اختيارهم من قبل المواطن، نظراً للرابطة القبلية التي تربطه بهم، فما زال الولاء

١ - محمد الظاهري، مرجع سابق، ص ١٢٦.

٢ - تم التوصل إلى هذه النسبة بناء على معلومات أولية قامت بالبحث بجمعها عن الأحزاب السياسية اليمنية.

٣ - عبد العزيز سلطان، مرجع سابق، ص ٩٦.

القبلي يغلب على الولاء الطبقي والفكري والسياسي، وكل فرد داخل القبيلة يتعصب لقبيلته أغنيائها وفقرائها على حساب الولاء الطبقي والوطني<sup>(١)</sup>.

أما التجمع اليمني للإصلاح فإن أحد مكوناته هي القبيلة، وأن اختيار زعامة قبيلة لها مكانتها (الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر) له ما يبرره، فالتنظيم السياسي للإخوان المسلمين بالرغم من حضوره ونقله السياسي ظل في حاجة إلى واجهة قبلية تدعم هذه المكانة وتهيئ له إمكانيات المشاركة في صنع القرار السياسي، خاصة في ظل امتزاج البنيان القبلي بهيكل الدولة ومؤسساتها، وبالفعل فإن التزاوج بين القبيلة المؤثرة والتنظيم السياسي جعله يكاد أن يكون التيار الوحيد على الساحة السياسية إلى ما قبل الوحدة<sup>(٢)</sup>.

وتبلغ نسبة التمثيل القبلي في الهيئة العليا للتجمع المنبثقة عن المؤتمر العام الثاني للإصلاح نسبة ٢٥% من إجمالي عدد أعضاء الهيئة، وقد قدم التجمع اليمني للإصلاح نوعين من المرشحين في الانتخابات النيابية المختلفة، مشايخ القبائل في المناطق القبلية التي تشمل صنعاء وبعض المناطق القريبة منها<sup>(٣)</sup>، أما خارج حدود حاشد فنجد أن مرشحي الإصلاح قد أطلقوا على أنفسهم لقب الإسلاميين كوسيلة لإعطاء مظهر براق لهويتهم، وبفرض إخفاء الفوارق الحقيقية داخل الحزب وخارجه، بين الوهابيين والسلفيين والإخوان المسلمين<sup>(٤)</sup>.

---

٢- Sheila Carabico, Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 142.

٢- الهام مانع، مرجع سابق، ص ٢١.

٣- تركّز مشايخ القبائل في منطقة خمر مسقط رأس الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد، الذي فاز في انتخابات ١٩٩٣، ١٩٩٧ هو وأولاده ولكن أحد أبنائه وهو (حميد الأمر) ولجّه منافسة عديدة عند ترشيح نفسه في منطقة حجة، لمزي من التفاصيل قطر،

Sheila Carabico, Op.Cit, p. 143.

٤- Sheila Carabico, Ibid, P.144.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد شكل المشايخ مكوناً أساسياً في تكوين الحزب، فبعد إعلان التعددية السياسية وخروج معظم الأفراد المنضويين تحت لواء المؤتمر الشعبي العام إلى أحزابهم، انضم الشيخ مجاهد أبو شوارب<sup>(١)</sup> إلى حزب البعث العربي، وبفضله استطاع الحزب أن يحصل على سبعة مقاعد في انتخابات ١٩٩٣، وبخروج الشيخ مجاهد أبو شوارب من الحزب حدث الانقسام بين أعضاء الحزب، ولم يستطع الحصول إلا على مقعدين في انتخابات ١٩٩٧<sup>(٢)</sup>.

ويمكن إرجاع سيطرة القبيلة على الأحزاب السياسية للأسباب التالية:

- ١- استمرار العلاقات التقليدية في داخل التنظيمات الحديثة (الأحزاب)، والعمل على تقويتها، والنظر إلى التنظيمات الحديثة كوسائل للكسب المادي، وإظهار قوة الأفراد القبلية، وقد ساعد ذلك النشأة الممرية للأحزاب السياسية، واستقطاب الأعضاء عن طريق المقربين وأصحاب الثقة، وبالتالي الحصول على امتيازات مادية، إضافة إلى طلب الحماية للأعضاء من ملاحقة الدولة عبر أجهزتها الأمنية.
- ٢- أن بعض تنظيمات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية وبعض الأفراد من ذوي الثقافة الحديثة ومن المناطق خفيفة النزعة القبلية، كان لممارستها العملية التي ترفض القبيلة، وتسعى لهدمها مرة واحدة، وترى فيها تكوينات إقطاعية ينبغي نفيها أو تجاوزها، أدى ذلك إلى توتر العلاقة بين هذه التنظيمات والقبيلة وعدم الاستقرار، وتساعد أعمال العنف السياسي من القبيلة ضد التنظيمات السياسية الحديثة، وذلك بدعم من النخب الحاكمة<sup>(٣)</sup>.

١ - أحد مشايخ قبيلة حاشد، وهو زوج أخت الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر .

٢ -

Sheila Cambico, Ibid, p.145.

٣ - تم اعتراف الدولة بالقبيلة كأحد عناصر المجتمع المدني، إذ يؤكد الرئيس علي عبد الله صالح في حديث صحفي عام ١٩٨٦، على أن الدولة نفسها جزء من القبائل وشعبنا اليمن مجموع تلك القبائل، ونفس الشيء أكدته الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذي لا يزال محافظاً على لقب شيخ مشايخ حاشد، بقوله إن النسق القبلي أسلوب حياة، أنه أفضل من الحزبية وأكثر إلزاماً وفيه تمسك بالعادات والتقاليد والضيابط والأخلاق ما لا يملكه أي نظام حزبي، انظر، أمين الغنيش، مرجع سابق، ص ١٢٦.

### ثالثاً: استقلالية الأحزاب عن المناطقية :

تهيمن المناطقية على أحزاب ( الاشتراكي، والتنظيم الناصري، وحزب الحق)، وتعتبر من أخطر قضايا الاختلاف هي الاتهامات المتبادلة بالمناطقية، فيهيمن الأفراد المنتمون إلى المناطق الجنوبية داخل الحزب على الحزب، حيث تبلغ نسبتهم ٥١% من إجمالي عدد الأفراد في المكتب السياسي للحزب وللمنتخبين من المؤتمر العام الرابع للحزب، أما نتائج الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٣ فتشير إلى فوز الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية، حيث فاز ب ١١ مقعداً في محافظة حضرموت من أصل ١٧ مقعداً، ولكنه لم يحصل على أي تمثيل نيابي في خمس محافظات شمالية في مقدمتها أمانة العاصمة، والمحويت وحجة وصعدة والجوف.

أما للتنظيم الوندري للشعبي الناصري، فقد تمخضت النتيجة المعلنة عن استحواذ محافظة واحدة هي محافظة تعز على ٨٣% من قوائم اللجنة المركزية وعددهم ٧٤ عضواً، فيما حظيت بقية المحافظات بتمثيل لا يزيد على عضو واحد إلى عضوين<sup>(١)</sup>.

أما حزب الحق فقد انحصر تمثيله في محافظة صعدة، ولم يحقق أي فوز في الانتخابات خارج إطار هذه المحافظة.

### رابعاً: التمويل:

يمكن القول أن جميع أحزاب المعارضة تخضع للحزب الحاكم، لأن التمويل الحكومي للأحزاب ينحصر على الأحزاب ذات التواجد في البرلمان، وتتحدد حصصها تبعاً لعدد المقاعد التي تشغلها ونسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات البرلمانية ، أما الأحزاب خارج البرلمان فإنها لا تحظى بأي نصيب من التمويل الحكومي.

١ - تم للوصول إلى هذه النسب بناءً على معلومات أولية قلمت الباحثه بجمعها عن الأحزاب السياسية اليمنية.



ولكن القانون الذي يحدد مصادر التمويل وحجمه بالنسبة للأحزاب لا يحدد المستوى المسموح به من التمويل للحملات الانتخابية، كما هو الشأن في البلدان الديمقراطية الأخرى، التي رسمت حدوداً معينة لا يجوز تجاوزها في الصرف على الحملات الانتخابية، حتى تضمن عنصر التكافؤ بين القوى المتنافسة في الحدود المقبولة طبعاً، وبالتالي تخضع عملية التمويل الحكومي للأحزاب لسيطرة ومزاج حزب الحكومة، عن طريق لجنة شؤون الأحزاب والمشكلة من حزب الحكومة.

وقد كانت قضايا التمويل الحزبي من أهم القضايا الخلافية في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، وانتخابات السلطة المحلية وقد حددت، للموازنات المالية المتعلقة بالانتخابات المحلية، باتجاهين - الأول ميزانية للجنة العليا للانتخابات التي حددت الموازنة العامة للدولة بأكثر من ٢ مليار ريال يعني لموازنة ١٩٩٩، والاتجاه الثاني موازنة أحزاب المعارضة منفردة لخوض الانتخابات<sup>(١)</sup>.

وبالتالي ارتبطت الأحزاب بمصدرين للتمويل داخلي ممثلاً بالدولة والنخب الحاكمة التي اعتادت تقديم التمويل للقيادات الحزبية وكمامل احتواء لصالحها<sup>(٢)</sup>، وترتب على ذلك العديد من الصراعات داخل الأحزاب، وكذلك هناك مصادر تمويل خارجية ترتبط بها الأحزاب.

يمكن القول أن جميع الأحزاب السياسية لا تتمتع بالاستقلالية، فهي تخضع بشكل أو بآخر لأحد العوامل السابقة، فالمؤتمر والإصلاح يخضعان بدرجة كبيرة للمؤسسة القبلية، ويخضع المؤتمر بدرجة أكبر للمؤسسة العسكرية، أما الاشتراكي ولتنظيم الناصري وحزب الحق فتلعب القوى المناطقية فيهم دوراً بارزاً ويتركز لنشاط الحزبي والجماهيري لهم في هذه المناطق.

١- [www.albayan.co.ae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm](http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm).

٢- فؤاد الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مرجع سابق، ص ١٢٨.

## المبحث الرابع

### التماسك والتجانس للأحزاب السياسية اليمنية

يقصد بالتماسك قدرة الحزب على تنظيم عمليات الخلافات الكبيرة ، وخاصة في ظل ظروف تفجر الخلاف في الاتجاهات والآراء بين أعضاء الحزب وقواه المختلفة، بما لا يؤدي إلى انقسام الحزب أو وجود أكثر من تيار يهدد وحدته<sup>(١)</sup>، ويمكن التعرف على التماسك داخل الأحزاب - موضوع الدراسة - من خلال عدد من المؤشرات، منها الانشقاقات الحزبية، وعملية صنع القرار، والتجنيد الحزبي، ودوران النخبة، وأنماط التفاعلات داخل للنخبة الحزبية .

#### أولاً: الانشقاقات الحزبية:

يوجد داخل أي حزب تيارات مختلفة، وهذا أمر يتسق مع طبيعة الحزب كتنظيم سياسي، ومن المنطقي أن تتصارع هذه التيارات فيما بينها، وتعد آليات معينة تحددها اللائحة الأساسية أو استقرار الممارسة الداخلية للحزب بحيث يتم حسمها داخل الحزب ودون أن تمتد إلى خارجه، وفي حالة عجز الحزب عن توفير مثل هذه الآلية فإن الصراعات عادة ما تتفجر في شكل انشقاق، وينتهي الأمر بخروج المجموعة الأقل تكيفاً، في حين يصبح الحزب الأصلي أكثر اتساقاً مع نفسه، وبالتالي أكثر قدرة على العمل، ما لم يكن هذا الانشقاق من الاتساع بحيث يضعف الحزب، ولكن في كل الأحوال تصبح الأحزاب لفقائمة أكثر تعبيراً عن جماهيرها وأكثر اتساقاً مع نفسها، ومن ثم فإن القدرة على إيجاد درجة ما من التماسك، والقدرة على استيعاب وإدارة التناقض بين الأجنحة بطريقة نظامية مؤشر هام على كفاءة الحزب وتماسكه<sup>(٢)</sup>.

١- إيمان نور الدين، أثر الانشقاق على الأداء السياسي لحزب العمل، في محمد صفى الدين خربوش، (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢، أعمال المؤتمر السنوي للباحثين الشباب، القاهرة ١٧-١٩ أكتوبر ١٩٩٣، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٩٤.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ٤٨١.

وتشهد الأحزاب - موضع الدراسة - انشقاقات واستقالات متعددة، مع ملاحظة اختلاف الحزب الحاكم عن أحزاب المعارضة، حيث يكمن المصدر الرئيسي لتماسكه في ارتباطه بالسلطة السياسية في الدولة، وبالتالي فإن أي مظهر للانشقاق أو الخلاف في داخله غير مرتبط بصراع ما حول السلطة، يكون ذا تأثير ضعيف على تماسك الحزب<sup>(١)</sup>.

#### ١- الانشقاقات داخل الأحزاب :

بالنسبة للمؤتمر الشعبي تتزايد الخلافات بين الأعضاء عقب الإعلان عن مرشحي الحزب في الانتخابات، وخصوصاً ترشحات مجلس النواب والمجالس المحلية، حيث يحدث تصارع بين الأعضاء للفوز بالترشيح في الانتخابات، وقد أشار تقرير المؤتمر للعام السادس، إلى أن استبعاد الحزب لمجموعة من الأعضاء أدى إلى التقافهم على ذلك بترشيح أنفسهم كمستقلين في نفس الدوائر التي رشح فيها الحزب مرشحيه، مما أدى إلى تقطيع أصوات الناخبين بين أعضاء المؤتمر، وأشار التقرير أيضاً إلى مجانبة التوافق لبعض قيادات الفروع في اختيار المرشحين الذين أقر ترشيحهم عن المؤتمر، أدى عدم القناعة بعض القيادات بمرشحي المؤتمر في بعض المديريات إلى الاختلاف والتباين، الذي انعكس على القواعد، وأثر على توجهاتها عند التصويت، حيث منحت أصولها لشخص بعينه أو لمرشح آخر في نفس القائمة أيضاً عدم قدرة بعض قيادات الفروع على استيعاب قرارات وتوجيهات القيادة الانتخابية العليا للمؤتمر التي منحتهم صلاحية اختيار وتسمية مرشحي المؤتمر في نطاق فروعهم، إما رغبة منهم في تجاهلها أو هرباً من تحمل المسؤولية، وذلك ظهر جلياً في استخدام بعض القيادات لتلك الصلاحيات المخولة لهم بترشيح أقرابهم أو أصدقاءهم على حساب مرشحين مؤهلين<sup>(٢)</sup>، ولكن هذه الاختلافات قد تقلل أهميتها بالنظر إلى حقيقة عدم تعارض رؤى ومصالح أعضاء الحزب مع التوجه العام للدولة، و يظل الارتباط بالسلطة، وبشخص رئيس الدولة والحزب هو العامل الذي يوحّد هذه التيارات، وينسق الحركة بينها ويمنعها من التصادم، وبذلك الاستبناك بينها،

١- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، ص ٣٧٣.

٢- تقرير اللجنة الدائمة إلى الدورة الاعتيادية الثامنة للمؤتمر الشعبي العام السادس، مرجع سابق،

وبالتالي فإن الصراعات بين أجنحة الحزب لا يترك لها الفرصة للتصاعد، ومن هنا يعتبر المؤتمر الشعبي العام - نظرا لخصوصيته المشار إليها سابقا - من أقل الأحزاب التي تشهد انشقاقات وانقسامات.

أما بقية الأحزاب - موضع الدراسة - فقد برزت ظاهرة الانقسام بين صفوف التيارات السياسية ذات الأصول الفكرية الواحدة، بانشطار التكوين الحزبي الواحد إلى عدة أحزاب كل منها يدعي أنه الممثل الشرعي لذلك الحزب، فقد ظهرت في ساحة العمل السياسي بعد قيام دولة الوحدة اليمنية، وعلنية التحول الحزبي تسعة تنظيمات ناصرية<sup>(١)</sup>، وكل فصليل وتنظيم يتحدث باسم الناصريين في اليمن ولله صاحب النهج الأسيل المعبر عن فكر الزعيم جمال عبد الناصر<sup>(٢)</sup>، ولكن مع مرور الوقت بدأت تتلاشى فاعلية معظم تلك الفصائل حتى تجمعت من الناحية القانونية في ثلاثة تنظيمات استمرت في النشاط الحزبي<sup>(٣)</sup>، وقد اعتبر الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، عبد الملك المخلافي أن الفصائل السياسية الأخرى هي صنعة للعبة السياسية للسلطة، وهو ما يجعل أمرها بيد السلطة وليس بيدها<sup>(٤)</sup>، وكذلك انشقاق التيار الإسلامي ووجوده في أكثر من حزب<sup>(٥)</sup>.

١- هذه التنظيمات هي: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، الحزب الناصري الديمقراطي، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، تنظيم الملائع الوحدوية الناصرية، التنظيم الناصري الوحدوي، الحركة الشعبية الناصرية، التنظيم العربي الإسلامي الناصري، منظمة الصقور الناصرية، منظمة المرابطون الناصرية، التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.

٢- بمسدد لأسباب الخلافات بين التنظيمات الناصرية يشير عبد الجندي الأمين العام للحزب الناصري الديمقراطي، بأن الخلاف بين الأحزاب الناصرية ليست خلافات فكرية بقدر ما هي خلافات شخصية تحولت إلى اختلاف تنظيمي: مقابلة مع الباحثة صنعاء، ٢٠٠١/١٥.

٣- هذه التنظيمات هي: التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري، والحزب الناصري الديمقراطي، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري.

٤- عبد الملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة مع الباحثة صنعاء تاريخ ١٥ يناير ٢٠٠١.

٥- مثل، التجمع اليمني للإصلاح، واتحاد القوى الشعبية، والمنبر اليمني الحر، والحزب الإسلامي الديمقراطي، وحزب الحق وحركة للتوحيد والعمل الإسلامي، فطر: المرجع السابق، ص ٦٥.

أما الانشقاقات الحادثة داخل الحزب الواحد فقد ولجها بعض الأحزاب مثل هذه الانشقاقات منها الحزب الاشتراكي، ففي يوليو ١٩٩٧، ولققت لجنة شئون الأحزاب على منح ترخيص لحزب الوحدة الشعبية (حوشي) والذي يضم مجموعة من الاشتراكيين المنتمين إلى المحافظات الشمالية الذين رفضوا الاستمرار في إطار الحزب وخاصة بعد حرب صيف ١٩٩٤، وقد اعتبر البعض ذلك بأنه محاولة من السلطة لتكوين إطار مضاد للحزب الاشتراكي إلا أن لجنة شئون الأحزاب نفت ذلك<sup>(١)</sup>، وقد صرح الأمين العام للحزب الاشتراكي بأن انشقاقات الأحزاب تتم بفعل فاعل، ولذلك تظهر تلك الانشقاقات من دون أن تتوافق مع ظهور برامج متباينة وتوجهات سياسية مختلفة<sup>(٢)</sup>.

وبعد حزب البعث العربي الاشتراكي أقدم حزب سياسي يمني حافظ على اسمه وجوده، على الرغم من التمزق والانشقاق الذي يعيشه منذ أكتوبر ١٩٩٤، فقد كان الحزب مع طليعة القوى السياسية التي استمرت الأجواء المنفتحة التي تزامنت مع ظروف قيام الوحدة، وعمدت تباعا إلى الظهور على الساحة الرسمية للعمل الحزبي، وشكل للحزب نشاطا ملموسا خلال المرحلة الانتقالية انعكست نتاجه في قدرته على توصيل سبعة من أعضائه إلى الفوز بمقاعد البرلمان في أول انتخابات نيابية عام ١٩٩٣، ليحتل المرتبة الرابعة بين قائمة الأحزاب اليمنية بعد المؤتمر والاشتراكي والإصلاح، وشارك في عضوية رئاسة مجلس النواب.

وبعد عام ١٩٩٤ أفضت حالة الاختلال بين قيادة حزب البعث إلى انضمامه إلى جناحين، أحدهما باسم حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح عبد الوهاب محمود)، والآخر باسم حزب البعث العربي الاشتراكي القومي (جناح قاسم سلام)، كل منهما يدعي ارتباطا وشرعية وانتماء إلى القيادة القومية في بغداد، وسارع اتباع (قاسم سلام) إلى عقد مؤتمر أسموه المؤتمر الثاني في ٢٠-٢١ أكتوبر ١٩٩٤ وانتخب فيه د.قاسم سلام أمينا

١- تقرير الاستراتيجي ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٥٩.

٢- علي صالح عباد (مقبل)، الأمين العام للحزب الاشتراكي، مقابلة صحفية في صحيفة الثوري (صنعا)، ع ١٣٦٠، ٢/٣/١٩٩٥.

لمسر قيادة قطر اليمين وأقر فصل عدد من القيادات<sup>(١)</sup>، غير أن المجموعة القيادية التي فصلتها مجموعة د. قاسم سلام سارعت إلى عقد مؤتمر كبير في الفترة ٨-١٠ ديسمبر ١٩٩٤ وأقرت اعتماد د. عبد الوهاب محمود أميناً لمسر قيادة القطر وفصل بعض القيادات<sup>(٢)</sup>، وقد اضطرت لقيادة القومية في بغداد (مكتب الأمانة العامة) إلى توجيه رسالة إلى من أسمتهم (بالرفاق المجددين) داخل الحزب، وفيها أكدت لتحياز بغداد إلى مجموعة د. قاسم سلام، غير أن جناح د. عبد الوهاب محمود والتي لا تعترف بها بغداد استطاعت الحصول على ترخيص مزاوله مهام من لجنة شئون الأحزاب باسم (حزب البعث العربي الاشتراكي)<sup>(٣)</sup>، واضطرت مجموعة د. قاسم سلام إلى إضافة كلمة (القومي) حتى تستطيع الحصول على ترخيص من اللجنة<sup>(٤)</sup>، وقد استأثر د. عبد الوهاب محمود، ببعض القيادات الحزبية ومنها الكتلة البرلمانية في ذلك الوقت، واستأثر د. قاسم سلام بأماك الحزب وأمواله، وكان المحدد الأساسي لشرعية كل منهما هو مدى الارتباط بالقيادة القومية في بغداد لتحديد شرعية كل منهما، ويبدو أن جناح قاسم سلام كان الأوفر حظاً في كسب ذلك اللود بحكم العلاقة القديمة مع بغداد، ولكونه عضو لقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وبالتالي فإن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمين برئسة د. عبد الوهاب محمود، اتخذت مؤخراً قراراً بتحول ارتباط الحزب بالقيادة القومية في سوريا بدلاً من الارتباط بالقيادة القومية في العراق<sup>(٥)</sup>.

١- على رأس هذه القيادات د. عبد الوهاب محمود، وعبد الرحمن مهيبوب، ودرهم أبو لحوم، وعبد الله الجرهمزي، ويحيى الحزري، وعبد الله الكبسي.

٢- من القيادات المفصولة د. قاسم سلام، عبد الوليد هوش، وعبد الله بكير، وغيرهم. فنظر: سعيد ثابت سعيد، محاولة لفهم المسألة الحزبية في اليمين، مجلة الشاهد الدولي، عدد ٢٥، ١٧ أبريل ١٩٩٨.

٣- صحيفة الجماهير (صنماء)، ع ٢٠٦، ٢٢/٦/١٩٩٦.

٤- مسيحيد ثابت سعيد، محاولة لفهم المسألة الحزبية في اليمين، الشاهد الدولي، عدد ٢٥، ١٧ أبريل ١٩٩٨.

٥- صحيفة القدس (لندن)، ع ٣٠٥٥، ٣/٥/١٩٩٩.

ولما ما كانت أسباب الانقسام ودوافعه ومسوغات طرفيه، فإن نتيجته النهائية قد آتت بآثارها السلبية على إضعاف قوته، وحدت بشكل واضح من فاعلية تأثير طرفيه بعد أن رسمت نتائج انتخابات ١٩٩٧ بعضاً من مظاهر ذلك الوهن السيلسي، فلم يتمكن من الوصول إلى عضوية البرلمان في انتخابات ١٩٩٧ سوى اثنين من الأعضاء، بعد أن حصد سبعة مقاعد في انتخابات ١٩٩٣<sup>(١)</sup>.

ويمكن إرجاع أسباب ظاهرة الانقسام لدخل الأحزاب إلى :

- نمط العمل السري الذي غلب على عمل التيارات في المرحلة السابقة، والذي ربما كان عاملاً مساعداً على وحدة التنظيمات في تلك الفترة، ولكن عندما بدلت تمارس عملها علناً ظهرت بوادر الخلاف بينها على السطح .

- غياب النهج الديمقراطي لدخل الأحزاب، وعدم اشتراك صفوف واسعة من أعضائها في صياغة برامجها واختيار قياداتها مما نتج عنه شعور بعض الشخصيات بقدرتها على تكوين أحزاب جديدة تحت قيادتها.

- ممارسة السلطة لسياسة مزدوجة على قدر كبير من التعارض والتناقض فهي من الناحية الإعلامية وخطبها السياسي المعلن تتر بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والستدول المسلمي للسلطة لتتميع صورتها على الصعيد الخارجي، لكنها في سياسات الممارسة العملية وقناعاتها لا تؤمن بالديمقراطية وتملك طريقاً مغايراً تستخدم فيه وسائل الترغيب والترهيب وشراء الذمم واستمالة بعض الأفراد لتشكيل كيانات حزبية هزيلة تسير في فلك النظام،<sup>(٢)</sup> وباستثناءات محدودة كانت فيها الاشتباكات نتيجة طبيعية

١ - للاطلاع على أسباب الانقسام وموقف لجنة شئون الأحزاب السياسية من تلك القضية، انظر: سعيد ثابت سعيد، المرجع السابق.

٢ - تعريخ الأحزاب ظاهرة سلطوية، علي منصر محمد، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، مقابلة في صحيفة الشورى (صنماء)، عدد ٣١٤، ١٦/٥/١٩٩٩.

للأوضاع الدلالية لحزب معين، فإن كل هذه الإشغالات كانت نتيجة لتدخل مباشر من السلطة وأحزابها في الشؤون الدلالية للأحزاب، وحتى في تلك الإشغالات التي كانت لها مبرراتها فإن تدخل السلطة أسهم بشكل كبير في سيرها خارج مسار تطورها الطبيعي، وقامت بتوظيفها لرويتها التي تعتبر أن التدخل في الشؤون الدلالية للأحزاب يدعم فكرة الأفراد بالسلطة من خلال إضعاف المعارضة<sup>(١)</sup>.

ولما ما كانت أسباب ظاهرة الانقسامات الحزبية ودوافعها فقد نتج عنها حالة تضخم حزبي مما أدى إلى شل فاعليتها وحد من قوة تأثيرها على صنع القرار السياسي وفي الوقت نفسه خلق حالة من الصراع داخل للتيارات السياسية جميعها، وصرفها عن أداء وظائفها الحزبية ولثر هذا الواقع الانقسامي سلبا على تبلور الكيانات الحزبية ونموها، وسوف يشكل في حالة استمراره تهديدا لمستقبل الحياة الحزبية بشكل عام<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الإشغالات داخل مجلس التنسيق للمعارضة:

تركزت انتخابات ١٩٩٧ آثارا سلبية على تماسك المعارضة ممثلة بمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، الذي يتكون من ثمانية أحزاب، ويرأسه عبد الملك المخلافي، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وكان المجلس قد أصدر عدة وثائق بشأن الضمانات السياسية والقانونية التي يرى ضرورة توفيرها لتحقيق نزاهة الانتخابات، وعلى الرغم من أن الأحزاب المشاركة في المجلس قد علقت مشاركتها في الانتخابات على استجابة الحكومة لمطالبها، إلا أنها لم تستطع الاستمرار في التمسك بموقف موحد من الاستحقاق الانتخابي، وهو ما أدى في النهاية إلى حدوث انقسام داخل المجلس، فقد شهد

١- عبد الملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة مع الباحثة، مرجع سابق.

٢- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٣٠.



المجلس انقساماً في دخله في الموقف من الانتخابات التيلية ١٩٩٧، حيث قامت أربعة أحزاب مشاركة فيه بمقاطعة الانتخابات<sup>(١)</sup>، بينما شاركت الأحزاب الباقية في الانتخابات<sup>(٢)</sup>، وسميت هذه الأحزاب (بالمنشقة)، مما أدى إلى تشكيل كتل جديد للمعارضة من ستة أحزاب بعد الانتخابات بقيادة الحزب الاشتراكي<sup>(٣)</sup>، وتركز نشاط هذه الأحزاب في المحافظات الجنوبية والشرقية، إلا أنها استمرت تحت مظلة مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة .

وثمة عدة عوامل أدت إلى انقسام مجلس التنسيق، منها: ضعف وهشاشة أغلب الأحزاب المشاركة في المجلس، ووجود انقسامات دخل بعضها بشأن خوض الانتخابات أو مقاطعتها، فضلاً عن تمكن حزبي الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) من استقطاب عدد من الأحزاب المنضوية في المجلس وتشجيعها على خوض الانتخابات، خاصة وأنها قد قدمت بعض الاغراءات لهذه الأحزاب<sup>(٤)</sup>.

#### ثانياً : عملية صنع القرار الحزبي :

يحدد آلان وير أربعة عوامل تؤدي إلى تدعيم سيطرة لقادة على الأحزاب وعزلهم عن قواعدهم وهي:

- هيكل الحزب نفسه في أحزاب النخبة، ويعتبر من أهم العوامل التي تحرم الأعضاء من المشاركة في إدارة شؤون الحزب.

---

١- هذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني ، التجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، ورابطة أبناء اليمن (رأي).

٢- هذه الأحزاب هي: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ،حزب الحق، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي)

٣- وهذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني ، ورابطة أبناء اليمن، والتجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية ، والكتل الوطني الاجتماعي، وتنظيم التصحيح لشعب الناصري.

٤- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ١٩٩٧، مرجع سابق،ص٧٣. صحيفة الحياة (لندن)، ١١ مارس ١٩٩٧.

- ما يؤدي إليه التنظيم نفسه من احتمال خلق قلة حكيمة.

- ما يؤدي إليه الوصول إلى الحكم من عزل قلة الحزب، وتزايد الحاجة إلى وحدته للاستمرار في الحكم، وتدل الخبرات على أن الأحزاب تصبح أقل عرضة للانقسام عندما تصل إلى الحكم بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ذلك.

- التقنية الجديدة للحملات الانتخابية، والتي تساعد على مركزة هذه الحملات، بل وعلى شخصتها إلى حد أن المعارك الانتخابية أصبحت تدور بين المرشحين المتنافسين، وليس بين الأحزاب التي ينتمون إليها<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لعملية صنع القرار الحزبي في الأحزاب (موضع للدراسة)، فيسود المفروض صنع القرار الحزبي بدرجات متفاوتة، حيث لا تتضمن أنظمة أي من الأحزاب السياسية - موضع الدراسة - تحديدا مباشراً لكيفية صنع القرار الحزبي، وبالتالي يتيح لرؤساء الأحزاب دور يصل أحيانا إلى الانفراد بهذه العملية، وفي هذا الإطار يمكن طرح عدد من الملاحظات حول عملية صنع القرار في الأحزاب موضع الدراسة:

١- تمتع رؤساء الأحزاب (أو الأمين العام في الحزب) بمركز متميز يتيح لهم القيام بالدور الرئيسي في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها المستوى القيادي إذا أردوا، فالنظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام ينص على أن رئيس الحزب هو المسؤول عن التوجيه والإشراف العام على أعمال نشاطات هيئات المؤتمر الشعبي وكافة تكويناته، بما يحقق أهدافه في تطبيق الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي للمؤتمر، وفقاً لقرارات المؤتمر العام وتوصياته، ولرئيس الحزب تعيين من يشغل المناصب القيادية العليا الشاغرة في المؤتمر، وله إصدار التعليمات والتوجيهات حول مجمل نشاطات المؤتمر، والمصادقة على تسمية مرشحي المؤتمر، وتعيين من يشغل المناصب القيادية العليا الشاغرة في المؤتمر<sup>(٢)</sup>، ويحظى رئيس المؤتمر الشعبي العام بوزن معنوي هائل في

١- وحيد عبد المجيد، الديمقراطية الداخلية، مرجع سابق، ص ٩٤.

٢- النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، المقر في المؤتمر العام الخامس، مرجع سابق، ص ١٧٢.

عملية صنع القرار، حيث تلعب شخصيته والاحترام الذي يحظى به دوراً محورياً في هذه العملية وهذا ينبع من إدراك مختلف تيارات الحزب أنه الضامن الرئيسي للوحدة الداخلية، ويعتبر الرئيس أيضاً المرجع النهائي لأي خلاف دخل الحكومة أو داخل المؤتمر، أو فيما بينهما، وضبط الإيقاع والمواعة بين التيارات والأجنحة داخل المؤتمر لعب دوراً أساسياً في الحفاظ على تماسك المؤتمر<sup>(١)</sup>.

أما النظام الداخلي للحزب الاشتراكي فلا يعطي الأمين العام أي اختصاصات محورية سوى إدارة اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمانة العامة<sup>(٢)</sup>، رغم أن الأمين العام في الحزب الاشتراكي يحظى بصلاحيات كبيرة لم يتطرق إليها النظام الداخلي.

أما للجمع اليمني للإصلاح فترئيس الهيئة العليا هو رئيس المؤتمر العام، والمسؤول الأول عن رعاية وتوجيه أعمال وفنشطة الإصلاح وتكليفاته وتمثيله أمام الغير، وتصدر قرارات وتوصيات وتوجيهات الهيئة العليا باسمه<sup>(٣)</sup>.

أما حزب الحق فالأمين العام هو المسؤول التنفيذي والسياسي الأول في الحزب، ويتولى إدارة وتسيير شؤون الحزب والإشراف على نشاطات الحزب وسياسته العامة، ويرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية، ويعتمد القرارات ويتوصل إليها، ويعاني حزب الحق من مشاكل داخلية كبيرة بسبب سيطرة الأمين العام للحزب على كل قرارات الحزب، فهناك فردية واحتكار للقرار، كما أن هناك إلغاء للمؤسسات<sup>(٤)</sup>، فحزب الحق لم يعقد مؤتمره التأسيسي الأول حتى الآن، ولم يتطرق إلى ذلك علناً فوثقته الأساسية كالنظام

١- أبو بكر القريشي، "المؤتمر في عهده الثاني المؤتمر الشعبي العام الماضي والمستقبل"، مجلة الثوبت، (عدد ١٥، ١٩٩٦) ص ٣٦.

٢- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع للحزب، مرجع سابق، ص ٢٣.

٣- النظام الأساسي لحزب الجمع اليمني للإصلاح، مرجع سابق، ص ٣٥.

٤- اللائحة الداخلية لحزب الحق، مرجع سابق، ص ١٢.

الدائلي والبرنامج السياسي لا تزال بمثابة مشاريع لم تقر حتى الآن<sup>(١)</sup>، ورغم المطالب الملحة والمتكررة من قبل الكثير من قياداته التنفيذية، خاصة للذين استقالوا أو أُقيلوا<sup>(٢)</sup>، فقد تمت استقالة عضوي اللجنة التنفيذية للحزب عبدالسلام الوجيه وعلي محمد الذاري، كما أعلنت الهيئة العليا (غير المنتخبة) قرارها بتجميد عضوية محمد المفالح الأمين العام المساعد، وكانت الأسباب هي المطالبة بإجراء إصلاحات داخلية في الحزب، وضرورة عقد المؤتمر الأول، وقد رفض الأمين العام ذلك<sup>(٣)</sup>.

أما الأمين العام في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فيمارس صلاحيات متعددة، ويتميز التنظيم بالمركزية الشديدة، وقد أدى ذلك إلى كثير من الخلافات داخل التنظيم، فقد تم تشكيل هيئة قضائية للتحقيق فيما اعتبره ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة تجاوزات للأمين العام، فقد أثار عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية نفرد الأمين العام باتخاذ قرار المشاركة في المجلس الاستشاري دون الرجوع إلى الهيئات القيادية لإقرار مسألة المشاركة<sup>(٤)</sup>.

أما حزب البعث، فيستولي أمين سر القطر فيه جلسات قيادة القطر، وإدارتها، ودعوتها للاجتماع والاحتفاظ بسجلات الأعضاء في القطر، ويفترغ أمين سر قيادة القطر ونائبه نفرداً كاملاً لعمل الحزب، ويعاني حزب البعث من المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وهيمنة أمين عام الحزب في اتخاذ القرارات<sup>(٥)</sup>.

هذا القموض في تحديد الاختصاصات أدى ذلك إلى إتاحة الفرصة لرؤساء الأحزاب للقيام بدور أساسي يصل أحياناً إلى حد الانفراد بهذه العملية.

١- التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦٨.

٢- فظفر في ذلك نص رسالة عبدالسلام الوجيه وعلي الزاري عضو قيادة للتنفيذ، صحيفة الصحوة (صنماء)، ع ٣٩٥، ١٣/٥/١٩٩٨ م.

٣- مجلة لشاهد الدولي، ع ٣٠، ٢٣/٥/١٩٩٨ م.

٤- صحيفة الأسبوع (صنماء)، ع ١٢٤، ١٧/٦/٢٠٠١ م.

٥ - فظفر: لنظام الدائلي لحزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص ٢٨.

٢- محدودية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي بالمقارنة بدور الرئيس، فالأمين العام في المؤتمر الشعبي مهمته هي العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الحزب وقراراته، وحصر دور الأمانة العامة في متابعة النشاط التنظيمي اليومي للحزب، أما نائب رئيس الحزب، فلا توجد له أية مهمات سوى الحلول مكان الرئيس عند غيابه، والقيام بما يكلفه الرئيس من أعمال، أما الأمناء العامون المساعدون فليس لديهم أية مهام سوى الإجابة عن الأمين العام عند غيابه، كل في نطاق اختصاصه ويتقاضى مخصصات، وبالتالي لا تتاح لهم الفرصة إلا نادراً<sup>(١)</sup>، ورغم ما هو مفترض من أن يكون للأمين العام للمؤتمر صلاحيات أكبر بحكم انشغال رئيس الحزب بمهام منصب رئيس الجمهورية، فإن النظام الأساسي يجعل مهمة الأمانة العامة - إجمالاً - العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الحزب وقراراته، مع حصر دورها في متابعة النشاط اليومي للحزب، أما نواب رئيس الحزب فليس لديهم أية اختصاصات.

أما الحزب الاشتراكي فتخلو لائحة الحزب من تحديد أية اختصاصات للأمناء العاميين المساعدين، بخلاف عضويتهم في الأمانة العامة، والتي لاتضمن لهم أي تميز على بقية أعضائها، والمهمة الوحيدة الموكلة إليهم في حالة غياب الأمين العام من ينوب عنه أحد الأمناء المساعدين بتكليف منه<sup>(٢)</sup>.

أما حزب الإصلاح، فالأمين العام هو المسؤول عن سير العمل في الأمانة العامة ودوائرها وأجهزتها وفي وحدات التنظيم المحلي وله أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك، ويتولى الأمين العام المساعد مساعدته عند حضوره والقيام بعمله عند غيابه<sup>(٣)</sup>، وكذلك بالنسبة لحزبي التنظيم الناصري والبعث، حيث لم تنص برامجهما على أية وظيفة للأمناء العاميين المساعدين بخلاف ما سبق.

١- انظر النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ١٧٣ - ١٨٥.

٢- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني، مرجع سابق، ص ٢٣.

٣- النظام الداخلي لحزب الإصلاح، مرجع سابق، ص ٤٠.

ومن هنا يتضح محدودية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي مقارنة برئيس الحزب أو الأمين العام.

٣- إذا كان واضحاً مما سبق محدودية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي بالمقارنة مع دور الرئيس، فبديهي أن يكون دور المستويين الوسيط والقاعدي أقل، حيث تعطي الأحزاب السياسية اليمنية دوراً مهماً ومحورياً للمستوى الوسيط المتمثل بالمؤتمر العام، فالمؤتمر العام في المؤتمر الشعبي العام، هو الذي يقوم بانتخاب رئيس المؤتمر الشعبي ونقبة والأمين العام، وإقرار مشروع للنظام السياسي، وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية، وانتخاب هيئة الرقابة والتفتيش، وانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة من بين أعضائه كل أربع سنوات<sup>(١)</sup>.

أما المؤتمر العام في الحزب الاشتراكي، فيقوم بمناقشة وإقرار التقرير السياسي للجنة المركزية حول نشاطها في فترة ما بين المؤتمرات، وانتخاب اللجنة المركزية، ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية<sup>(٢)</sup>.

أما التجمع اليمني للإصلاح، فالمؤتمر العام يقوم بانتخاب رئيس الهيئة العليا ونائبه بأغلبية الأعضاء الحاضرين، كما يجوز عزلهما بموافقة ثلثي الأعضاء، وكذلك انتخاب أعضاء مجلس الشورى من بين أعضائه، وانتخاب رئيس الدائرة القضائية، ويتم كذلك إقرار برنامج العمل السياسي وتعديلاته<sup>(٣)</sup>.

أما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فيقوم المؤتمر العام بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية من بين أعضائه، ولجنة الرقابة والتفتيش.

ولكن ينثار تساؤل حول قدرة المؤتمر العام فعلياً على توجيه سياسات الحزب ورسم أهدافه، ففي المؤتمر الثاني لحزب الإصلاح كانت هناك قضايا نوقشت في قاعة المؤتمر،

١- النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٢- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي، مرجع سابق ص ٢٠.

٣- محمد عبد الرحمن المقري، مرجع سابق، ص ٤٩.

وأغفل البيان الختامي الحديث عنها نهائياً، وكذلك حول آلية الحوار الداخلي في المؤتمر العام، حيث لم يتم النقاش بطابع النقاش الحي وإنما بالملاحظات المكتوبة سواء في مناقشة التقرير السياسي أو أثناء طرح قضايا البلاد ومستقبلها، وقد اكتفى المؤتمرين بالملاحظات المكتوبة إلى السكرتارية، وذلك يجعل الديمقراطية الداخلية محددة ومحاطة بالكثير من القيود<sup>(١)</sup>، وكذلك تمت تركية الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس للجمعية اليمنية للإصلاح، ويسين عبد العزيز في المؤتمر العام الثاني للجمعية اليمنية للإصلاح<sup>(٢)</sup>، وفي الحزب الاشتراكي تمت تركية انتخاب الأمين العام علي صالح عباد (مقبل)<sup>(٣)</sup>. وكذلك فإن انتخابات رئيس المؤتمر الشعبي العام ونقابه والأمين العام من المؤتمر العام تمت بالتركية.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، فقد تمت إجراءات الانتخابات فيه قبل انعقاد المؤتمر بشهر فقط، وذلك من خلال النزول الميداني لفروع المحافظات، وعقد لقاءات مع قياداتها وقواعدها ثم الاتفاق على إرسال مندوبين إلى المؤتمر في الموعد المحدد، وقد أرسلت القيادة أن يقتصر الحضور على وسائل إعلام الحزب وفعالياته الداخلية وذلك حسماً لأي خلاف واستبعاداً لأيّة مهاترات، وقد انتخب المؤتمر بالإجماع د. قاسم سلام أمين سر قيادة القطر<sup>(٤)</sup>.

---

١- مثل قضية الاختلافات التي تصاعدت حدها، وقضية التنقيب في السجون اليمنية، والعلاقات اليمنية الأمريكية التي أفرزت بعض اتفاقيات التدريب ومنح تسهيلات للحربية الأمريكية في الموصل اليمنية، وذلك نتيجة لارتباطه مع المؤتمر الشعبي العام على ذلك، لمزيد من التفصيل انظر: (المستقلة (لندن)

ع ٢٣٥، ١٩-١١-١٩٩٨

٢- وشأنق أعمال المؤتمر العام الثاني للجمعية اليمنية للإصلاح، الدورة الأولى ٦-٨-١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٣٤.

٣- صحيفة الثوري (صنعاء)، عدد ١٦٣٢، ٥-٩-٢٠٠٠.

٤- مؤتمر العام الثاني لحزب البعث العربي الاشتراكي، صنعاء، ١٠/٢٣/١٩٩٤.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد أعلن أن مؤتمره قد عقد بعد أن تمت دورة افتتاحية كاملة استمرت خمسة أشهر في مختلف المحافظات والمديريات<sup>(١)</sup>.

الخلاصة أن البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية يرسخ الدور المحوري والمميز لرئيس الحزب في عملية صنع القرار الحزبي، حيث أعطت لوائح تلك الأحزاب رؤساءها صلاحيات واسعة، جوهرها اعتباره المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب، في نفس الوقت الذي اتسمت فيه صياغة آلية صنع القرار نفسها بقدر كبير من الغموض في هذه اللوائح، ولأنك أن هذا التركيز الشديد للسلطة في يد رئيس الحزب قد أدى إلى العديد من الآثار السلبية التي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة القيادة داخل هذه الأحزاب، حيث أدى ذلك إلى صراع شديد على النفوذ داخل المستوى القيادي، وإلى رفض العديد من تلك القيادات استئثار الرئيس بكل الصلاحيات، مما أدخلهم في صراع مباشر مع رئيس الحزب، فعلى سبيل المثال، الصراع الدائر داخل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والذي يدور حول أسلوب قيادة التنظيم الموصوف بالمركزية الشديدة، وتداول الصراعات بين الناصريين على مستويين: الأول بين القيادات الجديدة الأصغر سناً، وبين القيادات التاريخية للحزب، وهو صراع حول ممارسة السلطة، وحول توجهات الحزب الاجتماعية، وأسلوب الحركة السياسية فيه<sup>(٢)</sup>، أما حزب الحق فيعاني من الهيمنة الشديدة للأمين العام، والتي أثرت على نشاط الحزب السياسي وخلافته الداخلية.

### ثالثاً: التجنيد السياسي ودوران النخبة الحزبية :

سوف يتم تناول الأساليب التي يتبعها الأحزاب السياسية موضع الدراسة في اختيار أعضاء نخبتها في المستوى القيادي الرئيسي، ومعدل دوران هذه النخبة، ويعتبر أسلوب اختيار النخبة الحزبية أحد مؤشرات ديمقراطية الأحزاب والقدرة على الصراع داخل الحزب.

١ - صحيفة الثورة (صنعاء) عدد ١٠٩٨٧، ١١/١٢/١٩٩٤.

٢ - صحيفة المستقلة (لندن)، عدد ٢٥٨، ٢٦/٤/١٩٩٩.



## ١- التجديد السياسي:

يشير تجديد القيادات إلى العملية التي يتم الدفع فيها بالأفراد لكي يشغلوا المناصب السياسية، وليضا الأدوار القيادية الأخرى في النظام السياسي، وعندما تقوم الأحزاب باختيار زعمائها ثم اختيار مرشحيها للمنصب العامة الحكومية، فإنها تلعب بذلك دورا هاما في تحديد أي الأفراد من الرجال أو النساء سوف يتمكن من الحصول على المنصب الانتخابي في الحكومة وكيف سيؤدي في هذا المنصب<sup>(١)</sup>.

وبمعنى هذا المؤشر أسلما بمدى انفتاح النخبة الحزبية، بما يتيح إضافة أعضاء جدد إليها، وخروج أعضاء منها بشكل دوري من خلال انتخابات تنافسية وليس بحكم الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين، ولذلك فهو يبحث في أسلوب التجديد لهذه النخبة وما إذا كان يتم بالانتخاب أم بالتعيين من أعلى، ومدى حدوث تغير في هذا الأسلوب طوال فترة الدراسة، وبالتالي فإن التجديد القم على انتخابات دورية تنافسية يعكس مشاركة قاعدية منسظمة في اختيار النخبة الحزبية، وهو أكثر ديمقراطية من التجديد القائم على التصويت على قائمة معدة سلفا، فيما يشبه أسلوب الاستفتاء، ومن ذلك المعتمد على التعيين حتى إذا ترتبت عليه درجة عالية من الدوران على النخبة، لكن تجدر ملاحظة أن التجديد بأسلوب الانتخاب يمكن أن يتعرض لتدخل قيادي يوجهه نحو تدعيم فرص مرشحين بعينهم، عن طريق عملية تربيط الانتخابات التي قد تتم بأحكام تجعل الانتخاب شكليا وتتيح توقع نتائجه مسبقا، ففي هذه الحالة يصبح الانتخاب محاولة لاستيفاء الشكل الديمقراطي، لكن دون مضمون ديمقراطي، لا يتحقق إلا عبر للتنافس الحر المفتوح<sup>(٢)</sup>.

### (١) أسلوب التجديد للنخبة الحزبية :

تضم النخبة الحزبية بالإضافة إلى رؤساء الأحزاب ، الأمناء العامون (الحزب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والحزب الناصري الديمقراطي)، بالإضافة إلى

Joseph Thesing & Heinric Oberreuter, Op.Cit, p.277.

-١

-٢ وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

أعضاء المستوى التنظيمي الأعلى أو القيادي لكل حزب، والمقصود بذلك للجنة العامة في المؤتمر الشعبي العام، والمكتب السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني، والهيئة العليا في السجمع اليمني للإصلاح، واللجنة التنفيذية في حزب الحق، والقيادة التنفيذية في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ثم أخيراً قيادة القطر في حزب البعث العربي الاشتراكي .

#### ١ - أسلوب لاختيار رئيس الحزب:

يتشابه النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في النص على أن رئيس الحزب و نائبه ينتخبان من قبل المؤتمر العام<sup>(١)</sup>، ويعطي النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي الحق لرئيس المؤتمر في تعيين من يشغل المناصب القيادية العليا في المؤتمر<sup>(٢)</sup>، أي أن النظام الداخلي يجيز الانتخاب للهيئات القيادية العليا، وكذلك التعيين، رغم أن النظام الداخلي لم يوضح ما هي هذه المناصب.

أما النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني فينص على أن تختار اللجنة المركزية - من بين عدد من المرشحين يتقدم بهم المكتب السياسي - رئيساً للحزب من بين الشخصيات التي تحظى بالتقدير الوطني على المستويين الحزبي والشعبي، ولكنه يحصر مهمته في رئاسة المجلس الحزبي الوطني فقط، الذي يقوم نشاط اللجنة المركزية، ولجنة المراقبة والتفتيش، أي ليس له دور محوري في قيادة الحزب، وموقع رئيس الحزب منصوب عليه في النظام الداخلي فقط دون أن يظهر في الواقع، فالأمين العام في الحزب الاشتراكي هو الذي يقود النشاط العام للحزب<sup>(٣)</sup>.

أما النظام الداخلي لحزب الحق فينص على أن ينتخب رئيس الحزب ونائبه يتم من قبل الهيئة العليا للحزب، والذي يكون هو رئيس للهيئة أيضاً، وتتكون الهيئة العليا من

١- أنظر: وثائق المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام الدورة الثانية، ٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٧.

(صنماء: الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، دائرة الفكر والثقافة والأعلام، أكتوبر ١٩٩٨) ص ١٧.

عبد الرحمن المقرمي، مرجع سابق، ص ٤٩.

٢- وثائق المؤتمر الشعبي العام الخامس مرجع سابق، ص ١٧٢.

٣ - النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني، مرجع سابق، ص ٢١.

العلماء المؤسسون، والأمين العام ورئيس مجلس الشورى بحكم مناصبهم، ومن يرى مجلس الشورى ضمهم إليه بشرط موافقة الهيئة العليا بحيث لا يتجاوزون ١٥%، أي أنه لا يحدث انتخابات في تكوينات الهيئة العليا<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للأمين العام للحزب فتتشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب في النص على أن انتخاب الأمين العام يتم من قبل (مجلس الشورى في التجمع يعني للإصلاح والحق، واللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وقيادة القطر في حزب البعث، ويختلف عن ذلك المؤتمر الشعبي العام والديمقراطي الناصري الذي ينص نظامهما الأساسي على أن المؤتمر العام هو الذي ينتخب الأمين العام<sup>(٢)</sup>)، وقد حدد حزب الإصلاح الفترة الزمنية لولاية رئيس الهيئة العليا ونائبه والأمين العام والأمين العام المساعد ورئيس مجلس الشورى ورئيس الدائرة القضائية بثلاث دورات انتخابية فقط<sup>(٣)</sup>، وكذلك المؤتمر الشعبي العام والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري للذان أقر فترة أربع سنوات فقط لشغل المناصب القيادية ابتداءً من رئيس المؤتمر ونائبه والأمناء العامين المساعدين، على أن تكون قابلة للتجديد لأربع سنوات أخرى<sup>(٤)</sup>، بينما لم تنص الأنظمة الداخلية للأحزاب الأخرى على ذلك.

وقد التزمت جميع الأحزاب بهذه النصوص لتتزلزلا شكليا، حيث لم يكن هذا المنصب موضع تنافس في أي منها، فقد ظل أمناء ورؤساء الأحزاب كما هم منذ نشأة هذه الأحزاب، فالرئيس علي عبد الله صالح يرأس المؤتمر الشعبي العام منذ نشأته في العام ١٩٨٢، وظل الدكتور عبد الكريم الأرياتي هو الأمين العام طوال فترة الدراسة.

١ - اللائحة الداخلية لحزب الحق، مرجع سابق، ص ٢١.

٢ - النظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مرجع سابق ص ١١٧.

٣ - محمد عبد الرحمن المقرمي، مرجع سابق، ص ٥٨، والبرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب الناصري الديمقراطي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

٤ - انظر : نص البيان الختامي للدورة الاعتيادية الأولى للمؤتمر الشعبي العام السادس، في: صحيفة الميثاق (صنعاء)، ع ٨٦٥، ١٠/٧/١٩٩٩.

وكذلك حزب الإصلاح، فالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً للحزب منذ نشأته في العام ١٩٩٠ حتى الآن، وضل محمد الينومي الأمين العام في المؤتمر الأول والثاني للجمع اليمني للإصلاح وكذلك عبد الوهاب الأنسي الأمين العام المساعد<sup>(١)</sup>.

أما الحزب الاشتراكي، فلم يحدث فيه أي تداول حقيقي لقيادته حتى بعد عقد الدورة الثانية للمؤتمر العام الرابع للحزب (الدورة الانتخابية)، فقد ظل علي صالح عباد (مقبل) هو الأمين العام، أما حزب الحق فقد ظل الأمين العام أحمد محمد الشامي هو الأمين العام للحزب منذ نشأته وحتى الآن.

ومثل الناصريون الاستثناء الوحيد، ففي المؤتمر العام الثامن للحزب المنعقد في ١٩٩٣ تم انتخاب أمين عام جديد هو عبد الملك المخلافي بدلا عن الأمين العام السابق عبد الغني ثابت الذي عاد ليتسلم موقعا قياديا في إطار الأمانة العامة للتنظيم، رغم أنه في نظر الكثير يعتبر المنظر والمفكر الأهم داخل للتنظيم<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر الأخذ بأسلوب الانتخاب أحد معايير ديمقراطية البناء التنظيمي للأحزاب، وأحد الأساليب العامة التي تساعد على الإحلال والتجديد في الحزب ورغم أن الأنظمة الأساسية لمعظم الأحزاب اليمنية نصت على الانتخاب كأسلوب لئلايتها، فقد ظلت معظم هذه الأحزاب تعتمد على أسلوب الاختيار من أعلى أو للتعيين في مختلف المستويات العليا، إلا أن نتائج الانتخابات كانت تسفر عن فوز وجوه معينة حيث يسيطر رئيس الحزب على كافة تشكيلات الحزب وعلى عملية التجديد فيها بغض النظر عن نصوص اللوائح الأساسية.

#### (ب) أسلوب لختيار بقية نخبة الحزب :

تشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب موضع الدراسة في النص على اختيار المستوى القيادي في الأحزاب، وإن تبلفت التسميات فيما يتعلق بالجهاز الذي يتولى صلاحية هذا الانتخاب .

١- صحيفة لصحوة (صنعا)، ١٣-١٠-١٩٩٨.

٢- مجلة لشاهد الدولي، ع ٩٢، ٢٢ فبراير ١٩٩٩.

وفقاً للنظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام تتولى اللجنة الدائمة انتخاب أعضاء اللجنة العامة من بين أعضائها وعددهم واحد وثلاثين عضواً ولكن يشير النظام الداخلي إلى أن هناك أعضاء في اللجنة العامة بحكم مراكزهم<sup>(١)</sup> أما الحزب الاشتراكي اليمني، فقد نص في نظامه الأساسي على أن تنتخب اللجنة المركزية من بين أعضائها - بواسطة المنافسة لأكثر من مرشح، وعبر الاقتراع السري - مكتب سياسياً يتحمل مسؤولية قيادة وتوجيه النشاط السياسي العام للحزب<sup>(٢)</sup>، وفي المؤتمر العام الرابع للحزب تم انتخاب مندوبي المؤتمر لأعضاء للقيادة الحزبية في الأمانة العامة والمكتب السياسي واللجنة المركزية، بالاقتراع السري والترشيح التنافسي، كما حصل لكامل أعضاء المكتب السياسي وحولى ثلثي أعضاء اللجنة الدائمة، أو بواسطة التصويت برفع اليد وتركيز القائمة، كما حصل بالنسبة للأمين العام ومساعديه وبقية أعضاء اللجنة المركزية<sup>(٣)</sup>، أما التجمع اليمني للإصلاح فينص نظامه الأساسي على أن تتكون الهيئة العليا من ١٦ عضواً، يتم انتخاب عشرة منهم من قبل مجلس الشورى الذي ينتخب من المؤتمر العام، أما الستة الباقين فهم أعضاء في الهيئة بحكم مراكزهم<sup>(٤)</sup>، أما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الناصري الديمقراطي فينص نظامهما الأساسي على انتخاب القيادة التنفيذية من قبل اللجنة المركزية<sup>(٥)</sup>، أما حزب الحق فيوجد به جهازان قياديان: الأول

---

١- وهم: رئيس المؤتمر، ونائب رئيس المؤتمر، والأمين العام للمؤتمر، ونائب رئيس هيئة الرقابة والتفتيش المالي، والأمناء العامون المساعدون، ومن يمثل المؤتمر في هيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيساً لهيئة البرلمانية للمؤتمر، ورئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر، والأعلى في هيئة رئاسة المجلس الاستشاري، انظر: النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ١٧٩.

٢- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي، مرجع سابق، ص ٢٠.

٣- صحيفة الشورى (صنماء)، ٢٩/١٠/٢٠٠٠.

٤- وهم: رئيس الهيئة العليا، ونائب رئيس الهيئة العليا، رئيس مجلس شورى، والأمين العام، والأمين العام المساعد، ورئيس كتلة الإصلاح الليبية، انظر: محمد عبد الرحمن المقرمي، مرجع سابق، ص ٦٦.

٥- النظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مرجع سابق، ص ١٥١، والنظام الداخلي للحزب الناصري الديمقراطي، مرجع سابق، ص ١٠١.

وهو اللجنة التنفيذية التي تنتخب من قبل مجلس الشورى، أما الجهاز الآخر وهو - الهيئة العليا - فلم يوضح النظام الأساسي هل يتم بالتعيين أو الانتخاب<sup>(١)</sup> أما حزب البعث العربي الاشتراكي، فتتألف قيادة القطر من واحد وعشرين عضوا كحد أقصى، ينتخبون من بين أعضاء مؤتمر القطر<sup>(٢)</sup>.

ورغم تشابه جميع الأحزاب بالأخذ بأسلوب الانتخاب، فإنها لم تلتزم بذلك، ولكن يمكن القول أن هناك تقدم ملموس في هذا المجال، فالتجمع اليمني للإصلاح لم يعرف الانتخابات إلا بعد أربع سنوات من تأسيسه، جرى العمل خلالها بأسلوب التعيين، فقد تم اختيار مستين شخصا ليشكلوا لجنة تحضيرية، قامت بإعلان تأسيس التجمع اليمني للإصلاح، واختيار قيادته العليا<sup>(٣)</sup>، ولم يستكمل حزب الإصلاح بناء مؤسسته التنظيمية إلا مع الانتهاء من المؤتمر العام الأول، للدورة الثانية في نوفمبر ١٩٩٦.

والملاحظ أن رموز الإخوان المسلمين لم تظهر أثناء الفترة التأسيسية التي امتدت نحو أربع سنوات، فلم يكن لتنظيم الإخوان المسلمين أي تولد من خلال القيادات (قيادات الصف الأول) في تكوينات التجمع اليمني للإصلاح، فالاستاذ ياسين عبد العزيز (الرجل الأول في التجمع اليمني للإصلاح) والشيخ عبد المجيد الزندقي لم يكن لهما أي منصب في حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك أعضاء مجلس شورى الإخوان المسلمين، وقيادات الفروع في المحافظات لم يكن لهم وجود في أي منصب من مناصب حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك نجد أن الأمين العام كان عبد الوهاب الأنسي و محمد

١- تتكون الهيئة العليا من، العلماء الموسون، والأمين العام ورئيس مجلس الشورى بحكم مناصبهم.

ومن يرى مجلس الشورى ضمهم إليها بشرط موافقة الهيئة العليا بحيث لا يتجاوز عددهم عن ١٥%.

نظر: فاتحة الداخلية لحزب الحق، مرجع سابق، ص ١٩.

٢- النظام الداخلي لحزب البعث، مرجع سابق، ص ٢٥.

٣- تكونت الهيئة القيادية من، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً للهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، وعبد الوهاب الأنسي، أميناً عاماً، ومحمد عبد الله اليزيدي أمين عام مساعد، نظر: التجمع اليمني للإصلاح في سطور، (صنعاء: الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح، د.ت)، ص ٣.

اليومسي الأمين العام للمساعد ليحتل المرتبة الثانية في الأمانة العامة، مع أنه في لقاعدة الترتيبية للإخوان المسلمين يتقدم محمد اليومسي على عبد الوهاب الأنسي وهكذا ظل الإخوان المسلمين محتفظين ولا يزالون بتنظيمهم الخاص وقياداتهم الخاصة.

ولكن بعد انتخابات المؤتمر العام الأول للإصلاح، والتي جرت بقواعد خاصة جدا غير متعارف عليها من مثل عدم جواز الترشيح، سيطر عليها الإخوان المسلمون مما أفرز نتيجة معروفة سلفا ومخطط لها من قبل، فظهر الشيخ ياسين عبد العزيز ليتولى منصب نائب رئيس الهيئة العليا، أي أنه فعليا للرجل الأول وينظر ذلك منصبه في الإخوان المسلمين، وتقدم محمد اليومسي على عبد الوهاب الأنسي ليصبح الأمين العام، ويتراجع عبد الوهاب الأنسي ليصبح الأمين العام للمساعد، وتولى الشيخ عبد المجيد الزنداني أيضا منصب رئيس مجلس شورى، وانضم إلى عضوية مجلس شورى الإصلاح الكثير من أعضاء مجلس شورى الإخوان المسلمين<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول أن التجمع اليمني للإصلاح من أكثر الأحزاب قدرة على تجنيد أعضاء جدد للحزب، فقد استطاع الحصول على عدد ثمانمائة ألف صوت في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧، حيث استطاع مضاعفة الأصوات التي حصل عليها بين انتخابات ٩٣، ١٩٩٧، ولاسيما في المحافظات الجنوبية التي حصد فيها أكثر من مائة ألف صوت مقابل عشرة آلاف عام ١٩٩٣<sup>(٢)</sup>.

١- مازال الإخوان المسلمين محتفظين بتنظيمهم في إطار محدود يتولى الإشراف عليه قيادات أخرى مستقرعة لهذا العمل، إضافة إلى الشيخ ياسين عبد العزيز الذي لا يظهر في أية نشاطات تنفيذية أو أساسية تتعلق بنشاطات وتحركات وبرامج وخطط حزب التجمع اليمني للإصلاح، وهو النشاط الذي تتولاه الأمانة العامة ورؤساء الدوائر المختلفة، انظر: فارس السقف، المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح المتغيرات التنظيمية، دخول الإخوان وتجربة السنوات الأربع الماضية، مجلة شاهد لدولي، ع ٩٣، ١ مارس ١٩٩٩ م.

٢- التقرير السياسي المقدم إلى الدورة ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٥٣٩، ١٩٩٨/٩/٢.

لما للحزب الاشتراكي اليمني، فقد تأخر عقد مؤتمره العام الرابع لمدة ثلثا عشرة عاماً، يرجعها الحزب لظروف سياسية غير طبيعية يعمل الحزب في ظلها منذ حرب ١٩٩٤، ومنها استمرار حجز ممتلكات ومقرات ووثائق وأموال الحزب من قبل السلطة، وتوقيف الآلاف من الكوادر وأعضاء الحزب عن أعمالهم بصورة غير قانونية، ووجود أعداد كبيرة من قيادات وكوادر الحزب نازحة خارج البلاد<sup>(١)</sup>، وبالتالي لم يعقد مؤتمر الحزب إلا في العام ١٩٩٨ (الدورة الأولى) التي لم تكن دورة انتخابية<sup>(٢)</sup> وبالتالي كان هناك مركزية في اختيار المندوبين إلى المؤتمر، ولم تكن هناك أية انتخابات<sup>(٣)</sup>.

أما الانتخابات فقد تمت في الدورة الثانية للمؤتمر العام للحزب، وقد تم فيها انتخاب المندوبين إلى المؤتمر العام، فقد تم انتخاب مائة وثلاثون عضواً إلى اللجنة المركزية من بين قائمة المرشحين البالغ عددهم ٢٦٠ مرشح<sup>(٤)</sup>، وضماناً للتجديد يشترط النظام الداخلي ألا يكون بين أعضاء اللجنة المركزية للمنتخبين من المنظمات الحزبية أعضاء في اللجنة

١- مقابلة مع سيف هاشم، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٦٢١، ١٨/٥/٢٠٠٠.

٢- لمزيد من التفاصيل حول جدول أعمال المؤتمر العام الرابع للحزب (الدورة الأولى) انظر: جدول أعمال المؤتمر العام الرابع للحزب، (الدورة الأولى)، (صنعاء: اللجنة التحضيرية للمؤتمر، ١٩٩٨) ص ٢.

٣- انظر: صحيفة الثوري، ع ١٥٥٥، ١٢/٢٤، ١٩٩٨.

٤- تم انتخاب أعضاء اللجنة المركزية وعددها ٣٠١ في إطار قلمتين الأولى وتشمل ثلث العدد تم انتخابهم مباشرة من مؤتمرات منظمات الحزب في المحافظات إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية الموجودين في الخارج والذين زكاهم المؤتمر العام عن طريق التصويت المعلن المباشر بسبب الموانع القسرية التي حالت دون حضورهم، أما القائمة الثانية وتبلغ ثلثين من قوائم اللجنة المركزية وقد تم انتخابها من قبل المؤتمر العام عن طريق الاقتراع السري المباشر، انظر: صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٦٣٧، ٩/٥، ٢٠٠٠.



المركزية الخالسية<sup>(١)</sup>، كذلك انتخبت اللجنة المركزية بواسطة الاقتراع السري للمكتب السياسي، وتم انتخاب أمين عام وأمينين عامين مساعدين<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً يمكن القول إن الاعتماد على أسلوب الانتخاب كنسب وسيلة للتجنيد والصعود السياسي لم يترشح بعد في البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية، رغم ما نصت عليه لوائحها الداخلية من اعتماد هذا الأسلوب، فالأحزاب التي أجرت انتخابات بالفعل للمستوى القيادي، تمت هذه الانتخابات فيها بشكل صوري، حيث شهدت العديد من التخللات من جانب رؤساء الأحزاب لترجيح كفة مرشحين بأعينهم، الأمر الذي جعل هذه الانتخابات مجرد شعار يخفي وراءه أسلوب التعيين، ولا شك أن عدم نفاذية قنوات التجنيد هذه تعتبر مسئولة بشكل كبير عن أزمة القيادة في تلك الأحزاب.

## ٢- دوران النخبة الحزبية:

يقصد بدوران النخبة الحزبية تغير تولي الأفراد أو مجموعات من الأفراد في مواقع القوة<sup>(٣)</sup>، وترى "سوزان كيلر" أن صعود وهبوط الأفراد والجماعات إلى داخل أو خارج مواقع النخبة الاستراتيجية هو أمر لانهائي، يتسارع في منطقة ويتباطأ في منطقة أخرى، يستزيد عندما يزيد التجنيد السياسي على أسس الكفاءة الفردية<sup>(٤)</sup>، ويمكن التمييز في هذا المجال بين مستويين فرعيين للنخبة في الأحزاب السياسية موضع الدراسة

١- صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٦٣٦، ٢٠٠٠/٩/٣٠.

٢- تم انتخاب كل من، علي صالح عبدالمقل (أمين عام، وجار الله عمر وسيف صائل أمعاء عامون مساعدون، صحيفة الثوري، ع ١٦٣٧، ٢٠٠٠/٩/٥.

١- Casstevens, Thomas & Casstevens, Harold, The Circulation Of Elite, A Review and Critique of Class Models, in , Scot, John, The Sociological Of Elite's , part.1, 1991, p. 249.

٢- Keller, Suzanne, Beyond The Ruling Classes, (New York: Aaron press, 1977), -٢ p228.

**أولهما :** اللجنة العليا التي تشمل رؤساء الأحزاب (أو الأمناء العلميين) أو رئيس الهيئة العليا كما في التجمع اليمني للإصلاح، ونوابهم والأمناء العلميين للمساعدين.

**وثانيهما :** اللجنة العامة التي تشمل أعضاء المستوى القيادي الأعلى للأحزاب موضع الدراسة.

#### ( أ ) محل دوران اللجنة العليا :

يلاحظ من الجدول أنه خلال فترة الدراسة لم يحدث أي تغيير في منصب رئيس الحزب<sup>(١)</sup>، (المؤتمر والإصلاح) أو الأمين العام للحزب في أحزاب (الاشتراكي، والمؤتمر، والإصلاح، والتنظيم الناصري، والحق، والديمقراطي الناصري، والتصحيح الناصري، والبعث) باستثناء التنظيم الناصري الذي أنتخب أميناً عاماً للحزب في المؤتمر العام الثامن<sup>(٢)</sup>، وتم التجديد له خلال المؤتمر العام التاسع. فقد ظل للرئيس علي عبد الله صالح ونائبه عبد ربه منصور هادي والأمين العام الدكتور عبد الكريم الأرياني في مناصبهم منذ انتخابهم في المؤتمر العام الخامس، وتم التجديد لهم في المؤتمر العام السادس، ومازالوا في مناصبهم حتى الآن، أما التجمع اليمني للإصلاح، فقد ظل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ونائبه الأستاذ ياسين عبد العزيز والأمين العام محمد اليدومي منذ انعقاد المؤتمر العام الأول للإصلاح وتم التجديد لهم في المؤتمر العام الثاني ومازالوا في مناصبهم حتى الآن<sup>(٣)</sup>، أما حزب الحق فما زال العلامة مجد الدين المؤيدي رئيساً للحزب والعلامة محمد بن محمد المنصور نائباً له والأستاذ أحمد الشامي الأمين العام للحزب، وحزب الحق لم يعد أي مؤتمر حتى الآن، أما الحزب الاشتراكي اليمني، فنتيجة لحرب صيف ١٩٩٤ تم انتخاب أمين عام جديد للحزب<sup>(٤)</sup>، هو علي صالح عباد

---

١- تم استحداث منصب رئيس الحزب ونائبه في المؤتمر الشعبي العام أثناء انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب.

٢- فقد تم انتخاب عبد الملك المخلافي أميناً عاماً للحزب بدلا عن عبد النبي ثابت الأمين العام السابق.

٣- تم تجديد لرئيس الحزب ونائبه والأمين العام عند عقد المؤتمر العام الثالث للحزب خلال الفترة

٤- تم انتخاب صالح عباد (مقبل) بدلا عن علي سالم البيض الأمين العام السابق .

(مقبيل) أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في العام ١٩٩٤، وتم إعادة انتخابه أثناء انعقاد المؤتمر الرابع للحزب، وما زال أميناً عاماً حتى الآن .

جدول رقم (٣) يوضح معتل دوران رؤساء الأحزاب

اسم الحزب	رئيس الحزب	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظات
المؤتمر الشعبي العام	علي عبد الله صالح	١٩٨٢	————	ما زال رئيس المؤتمر حتى الآن
الحزب الاشتراكي اليمني	علي صالح عباد (مقبيل)	بعد حرب ١٩٩٤	————	تم انتخابه أميناً عاماً للحزب في المؤتمر العام الرابع للحزب
التجمع اليمني للإصلاح	الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر	١٩٩٠ تاريخ إنشاء التجمع اليمني للإصلاح	————	تم التجديد له في المؤتمر العام الأول والثاني للتجمع
التنظيم الوحدوي للشعب الناصري	عبد الملك المخلافي	١٩٩٣ تاريخ انعقاد المؤتمر العام الثامن للحزب	————	وتم انتخابه في المؤتمر التاسع للحزب
حزب الحق	أحمد الشامي	منذ نشأته حتى الآن	————	لم يقصد أي مؤتمر حزبي حتى الآن

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على بيانات أولية قامت بجمعها عن المؤتمر الأحزاب السياسية.

ويمكن القول أن رؤساء الأحزاب استطاعوا المحافظة على مواقعهم منذ نشأة أحزابهم حتى الآن، وهذا قد يؤدي إلى أزمة قيادة، فطول بقاء القيادات الحزبية في مناصبها ولا سيما رؤساء الأحزاب يجعل هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحزب ورئيسه، وهو ما يطلق عليه ظاهرة (شخصنة السلطة) أو أحزاب الأشخاص، وهو ما يؤدي إلى التحديد من مظاهر أخرى لأزمة القيادة، حيث إنه كلما ازداد دور شخص معين أو مجموعة من

الأشخاص في إنشاء حزب وإدارته كلما ضعفت إمكانيات التحول الديمقراطي داخل هذا الحزب، وأيضاً فليس ارتباط تلك الأحزاب بأشخاص بعينهم تجعل تلك الأحزاب تعاني مشكلة كبيرة بمجرد وفاة مؤسسها أو تلك للزعامة التاريخية.

أما بقية أعضاء النخبة العليا للأحزاب، فقد تفاوتت معدلات دوراتهم من حزب لآخر، ويعتبر الحزب الاشتراكي أقلها في هذا المجال، لأنه لم يعقد سوى مؤتمر واحد في فترة الدراسة، وهو المؤتمر العام الرابع للحزب، ولكن مستوى التجديد في نظمه ولوائحه وانتخاباته تتوافق بقية الأحزاب<sup>(١)</sup>.

جدول رقم ( ٤ ) يوضح معدل دوران الأمناء العامين للمساعدين للمؤتمر الشعبي العام

الأمناء العامين للمساعدين	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظات
عبد الملك منصور	المؤتمر العام الخامس	المؤتمر العام السادس	أصبح وزيراً للثقافة
عبد الله البار	المؤتمر العام الخامس	المؤتمر العام السادس	_____
يحيى المتوكل	المؤتمر العام الخامس	_____	ما زال في المؤتمر إلى الآن
يحيى الراعي	المؤتمر العام الخامس	_____	في هيئة رئاسة مجلس النواب
صادق أبو ريس	المؤتمر العام السادس	_____	وزيراً للإدارة المحلية
محمد الحيدروس	المؤتمر العام السادس	_____	_____

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناء على معلومات أولية تم جمعها عن المؤتمر الشعبي العام.

على الرغم من تعدد معدل دوران النخبة في الهيئات القيادية العليا، اتمتع منصب الأمين العام المساعد بارتفاع هذا المعدل، كما يتضح من الجدول السابق، فقد شغله ستة أعضاء، وكان الانتخاب الدوري هو الأسلوب المتبع منذ انعقاد المؤتمر العام الخامس

١- محمد العسيري، "مستقبل التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية"، في: مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، أعمال المؤتمر العام الخامس لكلية التجارة والاقتصاد، صنعاء

للحزب، وكانت نسبة التجديد في المؤتمر العام السادس ٥٠% وقد تم انتخاب الأمناء العاميين المساعدين من بين سبعة مرشحين<sup>(١)</sup>.

وباستعراض التشكيلة القيادية للتنفيذية للمؤتمر الشعبي العام، التي نتجت عن المؤتمر العام الخامس، سنجد أن التنوع السياسي والفكري مجسد في الأمانة العامة للمؤتمر، فبإستثناء رئيس المؤتمر (رئيس الجمهورية) سنجد أن الأمين العام يمثل توجهها في السياسة اليمنية.

أما الأمناء العامون المساعدون فهم يمثلون الأحزاب للتاريخية اليمنية ثقفاً وانتماءً، فالعميد يحيى المتوكل كان بعثياً سابقاً ومن كبار العسكريين، وعبد الملك منصور كان قيادياً بارزاً في الإخوان المسلمين، أما عبد الله البار، فهو قيادي اشتراكي التحق بالمؤتمر بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦، أما العقيد يحيى الراعي، فهو شخصية عسكرية وأمنية واجتماعية معروفة، هذا التنوع يشكك من جهة في زوال ازدواجية الانتماء، ومن جهة أخرى يجعل التناقضات الداخلية مستمرة وأكثر حدة، وخصوصاً في حالة تخلي الرئيس علي عبد الله صالح عن موقعه في المؤتمر<sup>(٢)</sup>.

(ب) معدل دوران النخبة العامة التي تشمل أعضاء المستوى القيادي الأعلى للأحزاب:

تميزت الأحزاب بمعدل دوران أعلى للنخبة القيادية عن النخبة العليا، فقد تم انتخاب عشرة أعضاء جدد في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام من أصل عشرين عضواً، بينهم امرأة واحدة، أي أن نسبة التجديد بلغت ٥٠%<sup>(٣)</sup>، ويتساوى في ذلك مع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، الذي تشكل من ستة وعشرين عضواً، بينهم أربع نساء في

١- صحيفة الميثاق (صنماء)، ع ٨٩٦، ١٢/٧/١٩٩٩.

٢ - صحيفة المستقلة (لندن)، ع ١٢٠، ٢٦/٨/١٩٩٦.

٣- صحيفة الميثاق (صنماء)، عدد ٨٩٦، ١٢/٧/١٩٩٩.

للمؤتمر العام الرابع للحزب، وبلغت نسبة التجديد فيه ٥٤%<sup>(١)</sup>، أما الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، فقد بلغت نسبة التجديد فيها ٢٥%، حيث تم انتخاب خمسة أعضاء جدد<sup>(٢)</sup> في الهيئة العليا، أما المكتب التنفيذي في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري فقد بلغت نسبة التجديد فيه ٥٠%، من الأعضاء، وحصول المرأة على ستة مقاعد<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب ضعيف ومتواضع للغاية، إذ لا يوجد امرأة واحدة تشغل منصب رئيس حزب أو أمين عام لأي حزب أو حتى أمين عام مساعد في كافة الأحزاب اليمنية، كما أن مشاركة المرأة في الهيئات القيادية ضعيفة للغاية، حيث تولدت امرأة واحدة في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام بنسبة ٥% فقط، وأربع عضوات فقط في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بنسبة ١٤% من إجمالي أعضاء الحزب البالغ عددهم تسعة وعشرين عضواً وعضوة واحدة في القيادة القطرية لحزب البعث العربي القومي.

يمكن القول أن معدل دوران النخبة القيادية في أحزاب المؤتمر والاشتراكي والناصرى أعلى من معدل دوران النخبة القيادية العليا، أما التجمع اليمني للإصلاح، فقد اتسمت نخبته بدرجة عالية من الثبات، لأنه تم التجديد في النخبة القيادية نتيجة لتولي أعضاء النخبة القديمة لمناصب وزارية أثناء الائتلاف الحكومي (٩٤ - ١٩٩٧) بين المؤتمر والإصلاح، ولم يتم نتيجة للتجديد في إطار النخبة العامة للحزب.

١- صحيفة الثوري (صنماء)، عدد ١٦٣٧، ٩/٥/٢٠٠٠، وكان قد تم انتخاب مكتب سياسي جديد للحزب من ثلاثة وعشرين عضواً عقب حرب صيف ١٩٩٤، لمزيد من التفاصيل، انظر، البيان الختامي للجنة المركزية الصادر عن الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، للفترة ١-٩/٥/١٩٩٤، للجمهورية اليمنية، للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤ من ١٤.

٢- هم، (عبد الله صبيح، حمود الذارحي، محمد حمود الخميسي، اسماعيل الكوع، محمد يحي مطهر) بدلاً من، (محمد بن اسماعيل الصراي، نجيب سعود غاتم، محمد حسن دماج، عبد الرحمن بكور، محمد علي عجلان).

٣- صحيفة للشاهد الدولي، عدد ٧٨، ٥/١٩٩٩.

أما على المستوى التنظيمي الوسيط، فقد بلغ معدل التجديد في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في المؤتمر العلم السادس نسبة ٦٠%<sup>(١)</sup>، ويقل كثير من المهتمين بالخرافة الحزبية والسياسية في اليمن من أهمية اللجنة الدائمة بتشكيلاتها في تحديد سياسة المؤتمر ورسم مستقبله، إذ يعتبر وجود الرئيس علي عبد الله صالح على رأسه هو أكبر مؤشر على بقاء سياسة التوازنات، ومراعاة التوجهات الفكرية التي تعج بها جنيات اللجنة الدائمة<sup>(٢)</sup>، أما اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي، فقد تم انتخاب ٣٠١ عضواً في المؤتمر العام الرابع في إطار قائمتين:

الأولى: انتخاب ثلث أعضاء اللجنة المركزية مباشرة من مؤتمرات المنظمات الفرعية في المحافظات بما يتيح تمثيلاً جغرافياً كافياً، ودوراً مباشراً للمنظمات القاعدية في المحافظات في تشكيل جزء من اللجنة الدائمة، وضماناً للتجديد يشترط النظام الداخلي ألا يكون بين أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين من المنظمات الحزبية أعضاء في اللجنة المركزية الحالية.

الثانية: أعضاء اللجنة المركزية في الخارج، القائمة الوطنية، وكانت نسبة التجديد في اللجنة المركزية ٥٣%<sup>(٣)</sup>.

أما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فقد بلغت نسبة التجديد فيه ٤٥% من أعضاء اللجنة المركزية<sup>(٤)</sup>، ولما التجمع اليمني للإصلاح، فقد تم توسيع عضوية مجلس الشورى في المؤتمر العام الثاني للإصلاح، وتتكون من ١٣٠ عضواً، وقد صعد إلى عضوية مجلس الشورى أكثر من ٥٠ عضواً، ولكن نتيجة لسرية التقارير، وعدم نشرها بصورة دورية، فلا يعرف نسبة التجديد في قياداته<sup>(٥)</sup>.

١- صحيفة الميثاق (صناعات)، عدد ٨٩٦، ١٢/٧/١٩٩٩.

٢- صحيفة المستقلة (لندن)، عدد ٥٩، ١٩٩٥.

٣- صحيفة الثوري (لندن)، ع ١٦٣٧، ٩/٢٠٠٠.

٤- مجلة الشاهد الدولي، ٣/٥/١٩٩٩.

٥- صحيفة الثورة (لندن)، ع ١٢٣٨٨٤، ١٢/١٠/١٩٩٨.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب ضعيف ومتواضع، أما عن تواجد المرأة في التنظيمات الوسيطة للأحزاب فلا يوجد سوى خمس وثلاثين عضوة في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام من أصل سبعمائة عضواً، ويضم مجلس شورى الإصلاح سبع عضوات فقط لانتخبن في أكتوبر ١٩٩٨م من أصل ١٦٠ عضواً، وتضم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ثلاث عشرة عضوة من أصل ٣٠١ عضواً، وتضم اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي للناصري ٦ عضوات من أصل ٧٥ عضواً<sup>(١)</sup>.

خلاصة ما تقدم، أن معدل دوران النخبة الحزبية كان منعهما في المستويات القيادية العليا (رئيس الحزب، أمين عام الحزب، نائب رئيس الحزب)، ومنخفضاً إلى حد ما في المستويات القيادية الأقل، بدليل بقاء نفس الأشخاص في مناصبهم منذ الإعلان عن نشوء الحزب، وبالتالي يمكن القول أن هذا الجمود والبطء الذي يميز حركة دوران النخب في اليمن يهدد في الحقيقة بتحول هذه النخب على حد تعبير "برهان غليون" إلى "طوائف مغلقة على نفسها بدل أن تكون جزءاً من طبقات مفتوحة حاملة للتغيرات الإيجابية وقابلة للتبدل مع تبدل علاقات القوة" أي أن تتحول إلى "عوازل ثابتة ومقسمة"، مقاومة لأي حركة اجتماعي جدي.

إن محافظة للنخبة على نفس التركيبة لفترة طويلة يعتبر عاملاً من عوامل تعطيل عملية التحول الديمقراطي، فرغم تبني النخب القديمة - في وقت من الأوقات لمشروع التحول الديمقراطي -، فإن استمرارها في المحافظة على مواقفها الريادية دون منافسة نخب جديدة، يؤدي إلى نوع من "روتينية" النخبة "Reutilization" والمحافظة على أساليب قديمة في الاختيار لعضوية النخبة.

إن بطئ أو جمود دوران النخب الحزبية وسلوكها المحافظ - بل والسلبى - أفقدها المصداقية في عيون الناس، إذ يبين هجر الجمهور للأحزاب السياسية إلى أي حد لم تعد السياسة رهاناً حقيقياً وجذاباً بالنسبة إلى الأجيال الشابة، أكثر من ذلك فإن هذا الميل

١- تقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٧٩.



المستزايد إلى هجر السياسة، بعكس ما تحاول أن تؤكد عليه التفسيرات المبسطة لقادة الأحزاب السياسية، ولا بشكل تعبيراً عن افتقار الجمهور الواسع للروح المدنية أو عدم انشغاله بالهم والشؤون الوطنية أو استمراره في الأخذ بالتصورات التقليدية المعادية للسياسة، إنه يجمد - بالأحرى - للنضج السياسي، فليس من الصعب على المراقب أن يدرك أن السياسة لم تعد تشكل اليوم في الشروط الراهنة لممارستها في الوطن العربي استثماراً عقلانياً ومجدياً<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً : أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية :

تشهد النخبة الحزبية صراعات متعددة ترتبط بالنفوذ والاختلافات السياسية والفكرية، والتي قد تؤثر سلباً على تماسك الحزب بما تؤدي إليه من حدوث انشقاقات واستقالات، كما يوجد تباين بين طبيعة الخلافات السياسية والفكرية في الأحزاب - موضع للدراسة -، حيث لم تظهر داخل المؤتمر الشعبي خلافات جوهرية حول قضايا سياسية وفكرية، ويرجع ذلك إلى أنه الحزب الحاكم، ولا يعني هذا عدم وجود خلافات سياسية داخل المؤتمر الشعبي العام، وإنما يعني تركيز هذه الخلافات على تفاصيل جزئية في الغالب الأعم.

أما الأحزاب الأخرى - موضع الدراسة فقد شهدت خلافات أساسية حول قضايا سياسية وفكرية، وظهرت اتجاهات متعارضة تجاهها، ويمكن تناول هذه التفاعلات من خلال ما يلي:

#### ( أ ) قرار الحزب الاشتراكي بمقاطعة الانتخابات التأسيسية ١٩٩٧ :

فقد شرع الحزب الاشتراكي اليمني بعد دورة اللجنة المركزية في سبتمبر ١٩٩٤ م إلى إقامة تحالف وطني عريض يجمع صفوف المعارضة، ويوجد قواها، حيث تم الاتفاق على قيام مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في بداية عام ١٩٩٥<sup>(٢)</sup>.

١- أمين النيش، مرجع سابق، ص ١١٨.

٢- تقرير المقدم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي، مرجع سابق، ص ١٢.

وفي إطار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة تقدم الحزب الاشتراكي بورقة للضمانات السياسية والقانونية التي تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومنكافئة، وكانت أحزاب مجلس التنسيق للمعارضة تتبنى أيضا المطالب ذات الطابع الخاص بالحزب الاشتراكي اليمني، والمتصلة بما يمكن تسميته بمعالجة بعض الآثار والنتائج التي تترتبت بعد فترة الحرب ومحاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤، وكانت تلك المطالب تشمل الآتي :

١- إعادة مقار وممتلكات الحزب الاشتراكي التي فقدتها بعد حرب ١٩٩٤ إليه، وإعادة الأملاك لشخصية والخاصة بقيادات الحزب الاشتراكي.

٢- تصحيح الأوضاع الوظيفية لكوادر الحزب الاشتراكي، وبعبارة أخرى إعادة الكوادر العسكرية والمدنية المبعدة من أعمالها بعد حرب ١٩٩٤م إليها، واستكمال تطبيق قرار العفو العام الذي أصدرته الحكومة بعد الحرب.

٣- ضمان توفير مناخ يتيح للحزب الاشتراكي الفوز بدوائر انتخابية من خلال التنسيق، وإلا فستكون مشاركته في الانتخابات في ظل الأوضاع الراهنة غير ذات قيمة<sup>(١)</sup>.

وقد تكونت وجهتا نظره لدى قيادات الحزب الاشتراكي حول المشاركة في الانتخابات، فهناك وجهة نظر ترى ضرورة المشاركة في الانتخابات للأسباب الآتية<sup>(٢)</sup>:

- قناعتهم بأن النظام ليس في حاجة ماسة إلى الانتخابات، لأنه يستمد شرعيته من وجوده المادي في الواقع. إن ميزان القوى - الذي كان الحزب الاشتراكي أحد أطرافه - قد اختل بعد عام ١٩٩٤، وعلى الحزب أن يدرك ذلك، ويبحث لنفسه عن موقع في ظل موازين قوى سياسية وعسكرية واجتماعية جديدة<sup>(٣)</sup>.

١- صحيفة الطريق (صنعا)، عدد ٦٠١، ١٨-٢-١٩٩٧.

٢- مثل وجهة النظر هذه كل من السكرتيرون الخمسة للحزب الاشتراكي وهم: جابر الله عمر، وسيف صائل، وعبد الباري طاهر، ويحيى قشلي، وعبد الغني عبد القادر.

٣ - يحيى منصور أبو اسبع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، عضو مجلس النواب، مقابلة شخصية مع الباحثة، ٢٠/٧/٢٠٠١.

- إن الانتخابات فرصة مغرية للحزب الاشتراكي للنشاط السياسي بين أنصاره وبين الجماهير، وإعادة الصلة معهم بعد الانقطاع والحظر غير المعلن على نشاطه بعد حرب ١٩٩٤ .

- أن الحزب سيخسر جمهوره إذا ما قاطع الانتخابات، لأن غيابه عن الانتخابات سيفقد الصلة معهم، كما أن المقاطعة عمل انكفائي له تأثير سلبي على نشاط الحزب وديمومته، وسيندم الحزب إذا قاطع الانتخابات .

- إن كل مفاوضات الحزب مع النظام منذ ما بعد حرب ١٩٩٤ لم تكن بهدف أن يحصل الحزب على شيء جديد بقدر ما يطلب بالحد من دفع فواتير ١٩٩٤، كما أن الإصرار على مطالبة النظام بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق كشرط للاشتراك في الانتخابات من المذلة السياسية فمن غير المنطقي أن يقبل بها في ظل موازين القوى الحالية .

- إن إعادة مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي، وتصحيح الأوضاع الوظيفية لكوادره، ومعالجة أوضاع كوادره النازحة في الخارج، وإعادة الأملاك الشخصية والخاصة، هي أمور أساسية للمشاركة وإن الحزب الاشتراكي اليمني يتوخى من اشتراكه في الانتخابات أن ينجح في توقيف أو التخفيف من سيل الفواتير التي يدفعها منذ ما بعد حرب ١٩٩٤<sup>(١)</sup>.

- أما وجهة نظر دعاة المقاطعة، فتمثلت فيما يلي<sup>(٢)</sup>:

- يرى دعاة المقاطعة أن النظام في حاجة لإجراء الانتخابات لإضفاء شرعية على نتائج حرب صيف ١٩٩٤ .

- إن نتائج الانتخابات، سواء اشترك فيها الحزب أو قاطع ستكون لمغير صالحه، وفي الحالتين سيدخل خصومه - مع فقدانه لحجمه الحالي في البرلمان - حجة قوية لعزله

١- محمد قفرح، مرجع سابق، ص ٦٣ .

٢- مثل وجهة نظر المقاطعة كل من علي صالح عباد مقبل الأمين العام للحزب، ومحمد حيدر مسلوب، وعبد الوليد المرادي.

عن الجماهير، باعتبار أن تمثيل الحزب في البرلمان يعد الانتخابات هو حجمه الحقيقي، وأن ما كان عليه يعود لوجوده في السلطة ولذا يجب عليه مقاطعة الانتخابات، لأن اشتراكه يعني رضاه عن نسبة تمثيله المستقبلية .

- إن مقاطعة الانتخابات من جانب الاشتراكي وأحزاب المعارضة ستعزل النظام، وستدفعه للمصالحة والاستجابة لكل المطالب، وإن الضغط الدولي (أي الضغط الخارجي) على النظام - إلى جانب المقاطعة - يمكن التعويل عليه.

- إن على الحزب الاشتراكي التزامات يجب أن يتحملها بمسؤولية، ومنها: أوضاع ليلته وكوادره الفازحة في الخارج ، وإعادة كوادره في الدخول إلى وظائفهم المدنية والعسكرية، وإعادة أملاك الحزب ووثائقه المصادرة منذ ١٩٩٤/٧/٧، وإعادة الأسلاك الشخصية والخاصة لقياداته، والتي هي بيد الغير منذ ١٩٩٤/٧/٧.

- إلغاء محاكمة الـ ١٦ باعتبار أن الاستمرار فيها يعني محاكمة غير مباشرة للحزب الاشتراكي نفسه، تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، وأن تكون نقطة الارتكاز الرئيسية لأي حوار مع السلطة على أرضية إيفاء السلطة بالتزامات الحكومة التي وجهها للقطار إلى الأمم المتحدة في ١٩٩٤/٧/٧.

- إن مقاطعة الانتخابات ستكون ردا على نتائج حرب ١٩٩٤ ومواقف الائتلاف من الحزب الاشتراكي، وفي أوائل الأسبوع الثاني من فبراير قدم الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية - مبادرة إلى قيادة الحزب الاشتراكي تتضمن استجابة لبعض متطلبات وآمال الحزب الاشتراكي وشركائه في مجلس التنسيق للمعارضة وتتكون هذه المبادرة من صبح نفاط<sup>(١)</sup>.

- استكمال إعادة مقرات الحزب الاشتراكي وممتلكاته إلى قيادة الحزب، واستكمال ترتيب أوضاع من تبقى من كوادر الاشتراكي - المدنية والعسكرية - المجمدة من أعمالها بسبب الحرب والصراعات السياسية إلى الوظائف والمواقع المناهية.

- التنسيق في الانتخابات، وذلك بتحديد دوائر تمثيل للحزب الاشتراكي يقوم المؤتمر والإصلاح بدعم مرشحي الحزب الاشتراكي للفوز فيها<sup>(١)</sup>.

وقد رحب المكتب السياسي بمبادرة الرئيس وصرح الأمين العام للحزب، أن الحزب سيناقش مع شركائه في مجلس التنسيق المبادرة<sup>(٢)</sup>.

وفي لقاء رئيس الجمهورية والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بأمين عام الحزب الاشتراكي وأعضاء المكتب السياسي في ٢١/٢/١٩٩٧، أكد الرئيس على أهمية وجود الحزب الاشتراكي في الحياة السياسية، وأكد على أن قرار المشاركة والمقاطعة يظل خاصاً بالحزب الاشتراكي وهنئته لاتخاذ ما يرويه مناسباً<sup>(٣)</sup>، ولقد استمرت مناقشات المكتب السياسي للموقف بشأن الانتخابات على امتداد زهاء أسبوعين تخللتها حوارات واتصالات مع الدولة من جهة ومع شخصيات ورموز الحزب الاشتراكي في القاهرة وأبو ظبي ودمشق<sup>(٤)</sup>.

وقد اتخذ الحزب الاشتراكي قراراً بمقاطعة الانتخابات، حيث صوت للمشاركة في الانتخابات ٣٢ عضواً بينما صوت للمقاطعة ٥٧ عضواً (أغلبية)<sup>(٥)</sup>.

وقد أدى قرار المقاطعة إلى قيام العديد من كوالد وقيادات الحزب الاشتراكي بخوض الانتخابات وترشيح أنفسهم بصفة مستقلين، ومن بينهم ٣ من أعضاء المكتب السياسي<sup>(٦)</sup>، وسبعة من أعضاء اللجنة المركزية<sup>(٧)</sup>، وخمسة وثلاثون من كوالد الحزب

١- محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٦٨.

٢- صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٢١٢، ١٦-٢-١٩٩٧.

٣- محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٧٠.

٤- لمزيد من التفاصيل حول هذه المشاورات، انظر: محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٦.

٥- مقابلة الباحثة مع أحمد صالح السلمي، نائب مكوّن اللجنة المركزية للفترة السياسية، صنعاء، ١٥/٢٠٠١.

٦- أعضاء المكتب السياسي هم (يعي منصور أبو أصبع، أحمد السلمي، عبد الله مجيب).

٧- وهم (أحمد عبد الباقي لشهاري، أحمد ناصر الفضلي، محمد حسين العبدروس، منى باشر لعل، أحمد ناصر فضل، صالح علي مبارك، عبد الله حسن مثني) (استحب).

في المحافظات المختلفة، وقد فاز لثلاثين من المرشحين المستقلين المنتمين إلى الحزب الاشتراكي<sup>(١)</sup>.

وقد برز الحزب الاشتراكي مقاطعة للانتخابات بأنه أجبر عليها بسبب إصرار السلطة على عدم تصفية آثار الحرب، واستمرارها في الحظر على ممتلكات وأموال ومقرات الحزب، ورفضها المصالحة الوطنية الشاملة، وتطبيق وثيقة العهد والاتفاق، وإضمار بسبب الخروقات الواضحة في جميع مراحل العملية الانتخابية ورفض السلطة تصحيح تلك الخروقات<sup>(٢)</sup>، بل إن بعض قيادات الحزب تؤكد على أن الحزب أخرج بالقوة من السلطة، وأجبر قسراً على المقاطعة والابتعاد عن السلطة التشريعية<sup>(٣)</sup>.

ويمكن القول أن الضغط الذي مارسه الأمين العام للحزب شخصياً على المكتب السياسي واللجنة المركزية بتقديم استقالته<sup>(٤)</sup> إذا لم يتخذ الحزب قرار المقاطعة، أما آخرون فيرون بأن السلطة كانت سبباً من أسباب المقاطعة لأنها لم تنفذ ما وعدت به.

#### (ب) قرار حزب الإصلاح بدخول المرأة في مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح:

كانت قضية المرأة ودخولها مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح (اللجنة المركزية) من أسخن القضايا في المؤتمر العام الثاني للتجمع، والتي انتصر فيها جناح التجديد في الحزب بانتخاب سبع مرشحات لمجلس الشورى، رغم عدم القدرة على حسم

١- يحيى منصور أبو صبح، أحمد عبد الباقي الشهاري، لمزيد من التفاصيل انظر: محمد الفرح، مدى تصوير نتائج انتخابات ١٩٩٧ عن الحجم الواقعي للحزب السياسية، مركز دراسات المستقبل، (صنعاء) مركز دراسات المستقبل، ع ٤، ١٩٩٨، ص ٤٩.

٢- بلاغ صادر عن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في: صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٤٦٣، ١٩٩٧/٣/٦. مقابلة مع الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، في: صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٤٩٤، ١٩٩٧/١٠/٩. جاز الله عمر الأمين العام للمساعد للشؤون السياسية، مقابلة مع الباحثة، صنعاء ٣٠-١-٢٠٠١.

٣- مقابلة مع سيف صلال الأمين العام للمساعد للشؤون التنظيمية، في: صحيفة شرق الأوسط، (لندن)، ١٩٩٧/٩/٧.

٤- التقرير الاستراتيجي السنوي، اليمن ١٩٩٧ مرجع سابق، ص ٥٨.

هذا الموضوع بقرار صريح للمؤتمر، على اعتبار أن القضية شرعية، وليست خاضعة للتصويت.

وقد تمت مناقشة رأيين متضادين حول دخول المرأة لمجلس الشورى، أعنتها لجنة فتوى مكونة من سبعة عشر فقيهاً، كافها حزب الإصلاح بذلك قبل أكثر من عام ونصف العام من المؤتمر، فأصحاب الرأي الأول يروى بعدم جواز دخول المرأة إلى مجلس الشورى، ويرون أن عضوية المجلس تدخل في الولاية العامة، والتي لا يجوز فيها ولاية المرأة، واعتبروا أن للقائمة من الخصوصيات التي اختص الله بها الرجل، والقائمة حسب هذا الرأي هي الولاية<sup>(١)</sup>.

أما أصحاب الرأي الآخر (وهو الجواز)، فيرون أن عضوية هذا المجلس لا تدخل ضمن الولاية العامة وإنما هي من قبيل الولاية الخاصة، التي لا يوجد دليل شرعي يمنع المرأة من المشاركة فيها، ويرى هذا الفريق أن مفهوم الشورى في الإسلام جاء على وجه العموم للرجال والنساء، ولا يوجد دليل يخرج المرأة من هذا العموم<sup>(٢)</sup>.

وفي جلسة اليوم الثاني للمؤتمر العام الثاني للإصلاح طرح الرأيين على أعضاء المؤتمر ليس للتصويت، ولكن ليأخذ كل واحد منهم بالرأي الذي يطمئن إليه، وتم التأكيد على أن الأمر مطروح ليختار كل عضو أحد الرأيين، وللذين هما تعبير عن الاختلاف في فهم النصوص ولكل دليله واجتهاده<sup>(٣)</sup>، وبالتالي يمكن لأعضاء الحزب الأخذ بأحد الرأيين دون الوقوع في محذور شرعي. وترى الباحثة أن ذلك لا يدل على شيء سوى التهرب من تحديد دقيق لموقف الإصلاح من قضايا المرأة، وبالتالي يمكن القول أن هناك

---

١- تزعم هذا الرأي، الشيخ عبد المجيد الزندقي، والشيخ عبد الوهاب الديلمي، والشيخ محمد الصادق، والشيخ محمد علي عجلان.

٢- تزعم هذا الرأي، الأستاذ ياسين عبد العزيز، والشيخ محمد إسماعيل العمراني، والشيخ أحمد القيوري.

٣- لمزيد من التفاصيل حول تقرير لجنة العلماء حول الحقوق السياسية للمرأة، انظر: سعيد ثابت سعيد، وثائق أعمال المؤتمر العام الثاني للإصلاح الدورة الأولى، ٦-٨ أكتوبر ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٥٩-١٧٦. صحيفة الصحوة (صنعاء)، ع ٦٤٦، ١٣/١٠/١٩٩٨.

ثلاثة اتجاهات لدخول الإصلاح تمثل بصفة عامة هذا للخلاف، اتجاه يرى أن القضية مرتبطة بتطور المجتمع اليمني<sup>(١)</sup>، واتجاه وسط<sup>(٢)</sup> يتلخص رأيه في جواز تولية المرأة ولكن في مواقع غير قيادية كأن تكون عضواً في مجلس الشورى أو نائبة في مجلس النواب، على أن لا تؤدي طبيعة العمل إلى محظور شرعي، والاتجاه الثالث يمنع توليتها إطلاقاً<sup>(٣)</sup> ومع هذا الاختلاف يتفق الفريقان الأولان مع الأخير على عدم جواز تولية المرأة مواقع محددة بصفة مطلقة، مثل وظائف الملك الدبلوماسي، والعمل العسكري، والقضاء.

ويرى المراقبون أن سياسة الانفتاح النسبي في توجه الإصلاح تستهدف في المقام الأول ( السبق في موقع معتدل بين الجماعات الملفية والأحزاب العلمانية<sup>(٤)</sup> )، ودخول المرأة تعتبر من أهم النقاط في تاريخ الحركة الإسلامية ككل.

وقد خاض الحزب السياسي الجديد - الذي بدأت تتكون معالمه منذ اليوم الأول لتأسيس التجمع - صراعاً غير متكافئ مع رموز المكون التاريخي للتجمع والأطراف المعبرة عنه أنه صراع حاد وخفي يتأسس على الجدلية الثنائية بين ما هو حزب سياسي مدني وبين ما هو جماعة سرية ونسيج اجتماعي يرفض التحديث وينفر منه.

ويمكن ملاحظة تأثير الإرث التاريخي الذي حملته الجماعة إلى داخل التجمع اليمني للإصلاح من خلال التوقف أمام ثلاث محطات :

**المرحلة الأولى :** الموقف من دستور دولة الوحدة الانتقالي واتفاقية ٣ نوفمبر ١٩٨٩ الوحديّة، وهو الموقف الرافض الذي عبر عنه من خلال رموزه، وبواسطة كثرلة الكاسيت والصحافة ومنابر المسجد، وحشد معه في هذا الموقف العديد من شرائح المجتمع في الريف والمدينة من خلال الحملات الواسعة ضد ما أسماه بالدستور العلماني.

١- يربط هذا الاتجاه رئيس الدائرة التنظيمية محمد قحطان.

٢- يمثل الأمين العام محمد الوديعي.

٣- يمثل الشيخ عبد المجيد الزنداني وعبد الوهاب النيلي.

٤- مجلة الوسط (لندن)، ع ٣٥٠، ١٢/١٠/١٩٩٨.



**الثانية :** الموقف من توحيد التعليم وخوض معركة سياسية إعلامية في البرلمان والشوارع السياسي ومنابر المساجد، وهي المعركة التي كانت تشير إلى تخوف الإخوان من مخاطر دمج المعاهد العلمية في مرحلة التعليم الأساسي مع مدارس التربية والتعليم منهجاً وإدارة، وما لذلك من تهديد للمكاسب الهائلة التي حصلت عليها الجماعة من خلال هذه المؤسسة الهامة، سواء على مستوى القرارات والإمكانات المالية، أو على مستوى مخرجات هذه المؤسسة التعليمية، من كادر التنظيم وأعضائه وأنصاره، ومن ذلك كادر المدرسين العرب اللذين كان لهم الدور الأساسي في صياغة الفناء والمناهج، بما يتوافق مع التطورات الإسلامية لحركة الإخوان المسلمين في اليمن والعالم العربي.

**المحطة الثالثة:** وهي الموقف من الأحزاب الإسلامية الأخرى التي نشأت بعد الوحدة، وقد كانت حملات الدفاع عن الثورة والجمهورية - التي تصدرت لها صحيفة الصراحة تحديداً، واتهام هذه الأحزاب بمعاداة الثورة والعمل لإعادة النظام الملكي البلاد بافظة تغطي خلفها الموقف من الآخر الإسلامي باعتبار أن وجوده يهدد الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نهج الإخوان، ألا فهو تمثيل الإسلام، ولتعبير عنه دون غيرهم من الجماعات والأحزاب الأخرى<sup>(١)</sup>.

#### (ج) الخلافات داخل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

يواجه التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الكثير من الخلافات والصراعات الداخلية بين جيلين للتنظيم، جيل الشباب ويزعمه الأمين العام عبد الملك المخلاقي، والجيل القديم ويزعمه لقيادات السابقة للتنظيم، ويمكن الحديث عن الخلافات بصدد قضيتين المؤتمر العام التاسع للحزب، وموقف الحزب من قضية ترسيم الحدود اليمنية السعودية.

#### ١- خلافات المؤتمر العام التاسع للحزب :

وقف المؤتمر أمام ثلاث قضايا رئيسية، نجح في حسم واحدة وأخفق في البقية، بحيث انعكس هذا الإخفاق على الخروج ببلاغ صحفي، دون البيان الختامي عن نتيجة أعمال المؤتمر.

١- محمد المقالح، لتجمع اليمنى للإصلاح من الجماعة إلى الحزب، مرجع سابق، ص ٤٨ .

**القضية الأولى:** هي تحديات النظام الداخلي للتنظيم، والتي تركزت على أهمية توسيع المشاركة في القرار وإدارة التنظيم، حيث إن أسلوب قيادة للتنظيم الحالية موصوفة بالمركزية، واستحداث منصب رئيس اللجنة المركزية، و توسيع صلاحيات إدارة الفروع والممارسات الديمقراطية التي تتجاوز بعض سبلات الماضي، وقد أخفقت الدورات في التوصل إلى التوافق في وجهات النظر والخلاف الذي ملا قاعة المؤتمر، واتخذ المؤتمر قرارا بعدم الخوض في مناقشة للتحديات، وبذلك تنازل المؤتمر العام عن صلاحياته كأعلى سلطة لاتخاذ القرار في التنظيم<sup>(١)</sup>.

**القضية الثانية:** تقرير لجنة الرقابة والتفتيش، والذي استمرت الدورات حوله أكثر من ثماني ساعات، وانتقدت قيادات داخل المؤتمر عملية للتطويل في النقاش كمحاولة للهروب من ملامسة قضايا المحاسبة لبعض الخروقات والتجاوزات التي حدثت خلال فترة العمل السابقة.

**القضية الثالثة:** الجانب المالي والتقرير المحاسبي للتنظيم، وهو ما ركزت عليه الكثير من قيادات الفروع، لكن عملية النقاش لم تستمر أكثر من عشر دقائق وبررت رئاسة المؤتمر إغلاق النقاش بهذا الجانب، بأن الظروف غير مواتية للكشف عن أسرار خاصة بالتنظيم، في ظروف لم تكتمل بعد معادلة العلاقة بين التنظيم والواقع المحيط به إلى حد التعامل بالشفافية وهذه النقطة أدت إلى إغلاقات في أعمال المؤتمر وأدت إلى انسحاب بعض القيادات<sup>(٢)</sup> وعزوف بعض القيادات عن ترشيح نفسها إلى عضوية اللجنة المركزية، وأدت هذه القضايا إلى انفضاض أعمال المؤتمر، وتخذت بعض القيادات قرارا بعقد جلسة ختامية تعلن فيها انتهاء المؤتمر دعت فيها قيادات بعض الأحزاب،

١ - صحيفة المستقلة (لندن)، ٢٥٨٤، ٢٦ أبريل، ١٩٩٩.

٢ - انسحاب عدد من المرشحين لمنصب الأمين العام وهم عبد الغني ثابت والمضواحي، وبعد عبد الغني ثابت أبرزت القيادات الرافدية الناصرية في اليمن، وهو قتلار الأكثر تأثيرا داخل الحزب الوحدوي الناصري، وحاول أثناء مرهله الإعداد للمؤتمر العام قتلص وخلال أعماله إقصاء قتلار المعكول في التنظيم عن المواقع المؤثرة في قيادته وفي الطلبة عبد الملك المخلافي الذي يحظى بقبول لدى الأحزاب الأخرى ومنها ( الحزب الحاكم والإصلاح) ويوجد هذان الحزبان في المخلافي شخصية شابة يمكن التناور معها .

ولم تعلن البيان الختامي، وتأخرت عملية فرز الانتخابات للجنة المركزية لمدة ثلاث أيام عقب جلسة الاختتام، وأعلنت بعض القيادات استقلالها<sup>(١)</sup>، وجمعت قيادات أخرى نفسها بحجة إعادة ترتيب الأوراق بعيداً عن الإرباكات التي سادت أعمال المؤتمر، وانعكست النتيجة أيضاً على ما يسمى بتشبيب القيادات، فم نسبة ٥١% من اللجنة المركزية من الشباب والطلبة الذين لم يمض على انتمائهم إلى التنظيم أكثر من ٣-٥ سنوات حسب مصادر قيادية في التنظيم، وسلات انتخابات اللجنة التنفيذية (المكتب السياسي) خلاقات عكستها خلاقات انتخاب اللجنة المركزية نفسها وما ساد جلسات المؤتمر من ارباكات، فتم تعديل قوائم المكتب السياسي من ٢٥ عضواً في السابق، إلى ١١ عضواً فقط، وحضور الأعضاء الجدد في المكتب السياسي ٤ فقط من إجمالي (١١) الأمر الذي رأت فيه قيادات تاريخية نقطة إيجابية، وتلافياً لبعض الاختلالات، فتعديل قوائم المكتب السياسي من (٢٥) إلى (١١) قد قطع الطريق عن استحوذ الشباب المستجد على أغلبية في المكتب السياسي، مما يساعد على مهمة إعادة ترتيب أوراق التنظيم.

وقالت مصادر قيادية في التنظيم الوندوي الناصري أن بعض الإرباكات التي وقعت قد تأثرت إلى حد كبير بثلاث مسائل أساسية هي<sup>(٢)</sup>:

١- الخلافات والتباينات التي سادت نشاط ومواقف أحزاب مجلس التنسيق تجاه الموقف من اللجنة العليا للانتخابات، والتباين في المواقف بين الاشتراكي والوندوي الناصري.

٢- الخلافات وعمليات التباين وفشل الحوار بين الوندوي الناصري وتجمع الإصلاح.

---

١ - فقد وافقت اللجنة المركزية للتنظيمية على استقالة أربعة من أعضاء الأمانة العامة وهم: عبدالمجيد ياسين (رئيس الدائرة القانونية)، عبدالمعز سلطان، (رئيس الدائرة الإعلامية، وأحمد عبده سوف (رئيس الدائرة التنظيمية)، ورنأ أحمد غانم (رئيس الدائرة الثقافية)، وتم انتخاب أربعة آخرين وهم عبدالله بحمان، علي عبدالله الفضالي، عبدوهاب عبدالمؤمن، ومحمود أمذيب، صحيفة الأسبوع (صنماء)، ١٤٢٤، ١١/١٠/٢٠٠١.

٢ - صحيفة البيان (الإماراتية)، ٢٠ مايو ١٩٩٩.

٣- أما آخرها فهو تركيز السلطة، ودورها في إحداث الاختلالات داخل التنظيم ومدى المؤتمر العام.

#### ٢- خلاصات للتصريين حول اتفاقية الحدود:

حدث خلاف في إطار التنظيم يصعد معاهدة جدة التي أنهت مشكلة الحدود اليمنية - السعودية، حيث رأى البعض في قيادة التنظيم<sup>(١)</sup>، أن موقف التنظيم الرافض في مواجهة النظام قد يضره، ولابد من أن ينسجم موقفه مع موقف شركائه في إطار مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة الذين أبدوا موافقتهم على المعاهدة، وفي مواجهة ذلك أصر عدد من قيادات التنظيم<sup>(٢)</sup> على أن يكون موقف التنظيم متسقاً مع موقفه الرافض لكل ما سبق من اتفاقيات ومعاهدات، مبرراً ذلك بأن ترسم الحدود من الناحية الفكرية هو تخلي عن موقفه المبدئي بأنها صنيعة الاستعمار ولا يجب ترسيمها، خاصة إذا أدى ترسيمها إلى غبن، فإنه قد يمثل أحد عوامل الانفجار في المستقبل، فضلاً عن أن الاتفاق الراهن هو اتفاق ظالم، كما أن التنظيم لم يشرك بأي شيء في مراحل المعاهدة، وأن الذين أوكلت لهم هذه المهمة ليسوا أهلاً للثقة، وقد حسم الاختلاف لصالح الرأي الأول بالقبول مع طرح التحفظات والتساؤلات في مجلس النواب، ولقد قوبل ترحيب التنظيم بالمعاهدة بامتعاض في داخله، فقد ووجه بانسداد عنيف في اللجنة المركزية وفروع التنظيم، لعدم تتساقه مع موقفه السابقة، فضلاً عن أن هذا الموقف مثل مفاجأة للنظام والمعارضة، وجاء معاكساً لتوقعاتهم<sup>(٣)</sup>

---

١- ترعّم هذا الرأي الأمين العام للتنظيم، عبد الملك المخلافي، انظر: د. عبد القدوس المضواحي، عضو اللجنة المركزية في المؤتمر العام السادس للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة مع الباحثة. صنعاء، ١٤/يناير/٢٠٠١.

٢- يترعّم هذا الاتجاه د. عبد القدوس المضواحي، عضو اللجنة المركزية وأحد القيادات في التنظيم الناصري، مقابلة مع الباحثة مرجع سابق.

٣- عنسان ياسين، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠١) ص ١٧٩.

#### ( د ) الخلاصات لدخل حزب الحق :

في العام ١٩٩٨ شهد حزب الحق موجة من الاحتلافات لدخل الحزب كانت نتيجة لتركيزات من أعيان مسابقة أبرزها استقالة قياديين في اللجنة التنفيذية للحزب أمثال (عبد السلام الوجيه، وعبد الله هاشم السيلاني، وعلي محمد الداري، وعلي أحمد مفضل)، وتجميد عضوية الأمين العام المساعد محمد المقالح، بسبب تجاوزاته وعدم التزامه بقرارات الحزب، واستفاد الجراءات ضده، وقيام الأمين العام أحمد الشامي بتشكيل لجنة استثنائية لمتابعة الأعمال التنظيمية للحزب، بدلا عن اللجنة التنفيذية الأولى، ويرئاسة حسن محمد زيد لنشاط القيادات في الحزب.

بدأت مشاكل الحزب بمطالبة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية بضرورة عقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب وجات، هذه الرغبة بعد إحساس هؤلاء بالتهميش وإلغاء دور الحزب في المعارضة، خاصة بعد دخول الأمين العام حكومة المؤتمر من خلال حقبة الأوقاف بدون علم الحزب وموافقته<sup>(١)</sup>.

وقد قاد عبد الكريم الخويلي رئيس للدائرة السياسية للحزب عملية تطهير شاملة داخل الحزب والصحيفة، وسيطر معه حسن محمد زيد على أعضاء الهيئة العليا للحزب (مرجعية للحزب) وعلى الأمين العام، كل ذلك أدى إلى الاستقالات وتجميد العضوية التي كان أخسرها الانسحاب الجماعي من حزب الحق لرئيس وأعضاء فرع الحزب في تعز، وانضمامهم إلى المؤتمر الشعبي العام بيمين يمكن إجمال الأسباب كما يلي:

- عدم عقد المؤتمر العام التأسيس للحزب لاستكمال شرعيته حتى الآن رغم المطالبات الملحة من قبل كثير من قياداته التنفيذية، خاصة الذين استقالوا أو أقيروا<sup>(٢)</sup>.

١ - صحيفة المستقلة (لندن)، ع ٢٢٢ ، ٨-١٩٩٨ .

٢ - نص رسالة عبد السلام الوجيه وعلي الداري عضو القيادة التنفيذية لحزب الحق في: صحيفة الوحدة (صنعاء)، ع ٢٩٥ ، ١٣-٥-١٩٩٨ .

- تعطيل الهيئات القيادية واللجان المتخصصة وتغيب الشورى والقرار الجماعي والسيطرة الكاملة لمصير الحزب من قبل الأمين العام الذي بدوره أعطى القيادة للتنفيذية لقيادات جديدة أمثال حسن محمد زيد وعبد الكريم الخيون<sup>(١)</sup>.

- عدم أخذ رأي الحزب في مشاركة الأمين العام في حكومة المؤتمر، مما جعل الحزب في وضع حرج، وأدى إلى انقسام قيادته بين رافض للمشاركة وموافق عليها، مما أدى إلى إلغاء دوره في المعارضة وخروج صحيفته الأمة عن توجهاته السياسية والفكرية<sup>(٢)</sup>.

- حزب الحق تراجع من مقعدين إلى لا شيء، وسبب تراجعه بلاثك الانقسام الذي أدى إلى استقالة " الحوثي " من الحزب إلى جانب قيام المؤتمر بإسقاط مرشحي الحزب في صعدته بمستقلين دعمهما، مما شكل سقوط أهم قادة لحزب الحق في صعدته<sup>(٣)</sup>.

#### (هـ) الخلافات داخل مجلس التنسيق :

تدور الخلافات داخل مجلس التنسيق بين الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوجودي الشعبي الناصري، حول الصراع على النفوذ داخل الحزب، وقد تجسد هذا الخلاف في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، حيث قاطع الحزب الاشتراكي الانتخابات، بينما شارك فيها التنظيم الوجودي الشعبي الناصري، واعتبرت مشاركته مفاجأة للاشتراكي<sup>(٤)</sup>، وكثيراً ما وقف التنظيم الناصري ضد محاولات الاشتراكي الهيمنة على مجلس التنسيق

١ - التقرير السنوي اليمن ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٥٨.

٢ - صحيفة الحياة (لندن)، ٩-٩-١٩٩٨. صحيفة الوحدة (صنعاء)، ع ٣٩٥، ١٣-٥-١٩٩٨.

٣ - صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٢٢٥، ١٨-٥-١٩٩٧.

٤ - صحيفة المستقلة (لندن)، ع ١٥٠، ٢٤/٣/١٩٩٧.

بل وانستقده بأنه يستخدم المجلس لتحقيق أهدافه الخاصة على حساب الأهداف المشتركة للمجلس<sup>(١)</sup>.

وفي الأخير يمكن القول أن الأحزاب موضع الدراسة، استطاعت في كثير من الأحيان حل الخلافات السياسية والفكرية، فالأحزاب بالنسبة لهذه الخلافات تتميز بتوفر قدر من الديمقراطية يفوق ما هو متاح بشأن الصراعات على النفوذ، فكان هناك حرص واضح على إدارة تلك الخلافات بأسلوب ديمقراطي أو على الأقل يستوفي للشكل الديمقراطي، كما حدث في مقاطعة الحزب الاشتراكي للانتخابات ١٩٩٧، وقضية دخول المرأة في مجلس شورى الإصلاح.

أما قضايا الصراع على النفوذ فإنها تتخذ مساراً آخر وفي أغلب الأحيان لا تحسم وتهدد وجود بقاء الحزب، كما في التنظيم الناصري وحزب الحق.

وفي الأخير يمكن القول أن الانشقاقات التي عانت منها الأحزاب، وضعف عملية التجنيد داخلها، وانعدام دوران النخبة القيادية الحزبية، ومقاطعة الأحزاب للانتخابات النيابية، والصراع على النفوذ داخل الأحزاب وعدم إعطاء بعض الأحزاب المرأة كامل حقوقها، كل ذلك أثر سلباً على مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن ويكشف عن عدم حدوث تقدم في الديمقراطية الداخلية للأحزاب اليمنية والتي تؤثر بدورها على عملية التحول الديمقراطي.

١ - يرى مراقبون سياسيون أن إعادة انتخاب عبد الملك المخلافي أميناً عاماً للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، يعد مؤشراً هاماً إلى توجهات التنظيم، وهو أبرز أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بعد الحزب الاشتراكي لحوري إيجالي في المستقبل مع الحزب تحاكم وبقية أحزاب المعارضة وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح، وبعد تأكيداً للحد من محاولة الحزب الاشتراكي اليمني احتواء التنظيم الوحدوي الناصري الذي عرف عنه التأييد المستمر لمواقف الحزب الاشتراكي في ضوء تأكيدات عبد الملك المخلافي في عير - نسبة أهمية أن يستوعب المجلس في مواقفه وجهات نظر جميع الأحزاب المنضوية فيه، انظر: صحيفة الحياة (لندن)، ح ١٣١٦، ٢٥/٤/١٩٩٩.





## الفصل الخامس

### العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب اليمنية

إن دراسة العلاقات والتفاعلات الحزبية تبين السلوك الحركي للحزب، ومن المؤكد أن إدارة العلاقة بين الأحزاب السياسية وفيما بينها توضح هذا السلوك، ولتوضيح ذلك سوف يتم تناول العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب اليمنية من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب الحاكمة وبعضها وأحزاب المعارضة .

المبحث الثاني: العلاقات والتفاعلات بين أحزاب المعارضة .

المبحث الثالث: التحالفات الحزبية في الانتخابات النيابية والرسمية وانتخابات السلطة المحلية .



## المبحث الأول

### العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب الحاكمة وبعضها وأحزاب المعارضة

يتناول هذا المبحث طبيعة العلاقة بين الأحزاب الحاكمة وبعضها وعلاقتها بأحزاب المعارضة من خلال:

أولاً: العلاقة بين الأحزاب الحاكمة، (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣)، (المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧).

ثانياً: علاقة الأحزاب الحاكمة بأحزاب المعارضة، في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، والفترة (١٩٩٤-١٩٩٧).

ثالثاً: علاقة المؤتمر الشعبي العام بأحزاب المعارضة (١٩٩٧-٢٠٠١).  
رابعاً: مبدأ تداول السلطة.

أولاً: العلاقة بين الأحزاب الحاكمة:

( أ ) العلاقة بين ( المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني ) الحزبين الحاكمين ١٩٩٠-١٩٩٣.

تأسست مشروعية العلاقة بين الحزبين الحاكمين في دولة الوحدة (المؤتمر - الاشتراكي) في الفترة الانتقالية على اتفاقيات الوحدة، وكانت الوحدة اليمنية - ذاتها - الإنجاز الأول والأعمق للطرفين والمنطلق لتأسيس علاقة جديدة بينهما لم تتطور باتجاه واحد، إذ تأرجحت بين التوتر والتسويق التحلفي.

استمرت العلاقة بين الحزبين جيدة طوال العام الأول للوحدة، ثم بدأ الخلاف يظهر حشور بعض القضايا السياسية والمسائل التنظيمية، وقد دارت الخلافات بين الحزبين حول

أسباب جوهرية ذاتية تتخص الحزبين دون غيرهما، وأسباب جوهرية موضوعية تخص جميع اليمنيين أفراداً وجماعات وأحزاباً بمن فيهم الحزبان الحاكمان، وهذه الأسباب هي:

#### ١ - أسباب جوهرية ذاتية:

تتمحور هذه الأسباب حول صراع الحزبين الحاكمين على السلطة، وانتهاء الفترة الانتقالية، وتآزم الخطاب السياسي والإعلامي بين الحزبين.

تتمحور الصراع بين الحزبين على السلطة، حول آلية تقاسم المناصب بينهما، وقد تلاحقت للوحدة للحزبين الحاكمين الانتشار الأفقي في كل ربوع اليمن دون مقاومة، مستفيدين من حالة كونهما حزبين حاكمين في تقاسم السلطة، وفي الحصول على دعم مالي من الميزانية العامة للمساعدة في الانتشار الأفقي، وفي إعادة ترتيب أوضاعهما لتناسب مع شروط ومتطلبات العمل في ظل دولة للوحدة<sup>(١)</sup>.

أما بخصوص انتهاء الفترة الانتقالية، فقد كان الحزب الاشتراكي أكثر قلقاً من اقتراب موعد الانتخابات المقرر إجراؤها مع نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢، وخشيته كانت تكمن في تهيبه من الأكتورية السكانية التي يتمتع بها الشمال (سابقاً)، وهي نسبة ٨٠%، وبلمسة الديمقراطية تستشعر الحزب خسارته لموقعه في الحكم سلفاً، لذلك كان يرغب منذ الفترة الانتقالية إلى خمس أو سبع سنوات، بينما تشدد حزب المؤتمر الشعبي العام عكس ذلك، وطالب بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وظل للصراع على إنهاء أو تمديد الفترة الانتقالية تعبيراً عن جوهر الصراع على السلطة، ولكي يتم إجراء الانتخابات كان لابد للحزبين الحاكمين من التضامن والتحالف في سبيل مستقبل بقاءهما في السلطة، مهما كانت النتائج بالنسبة لهما.

ومن جانب آخر ساهم الإعلام والخطاب السياسي بقدر كبير في تأجيج الخلاف بين الحزبين، وقد ارتكز على سياسة تعظيم المشاريع والتصورات ذاتية ونقد المشاريع

١ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

المقابلة، وفي هذا السياق تصاعدت الحملات الصحفية النقدية والمساخرة التي تبادلتها صحف الحزبين<sup>(١)</sup>.

## ٢ - أسباب جوهرية موضوعية:

كان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقة بين الحزبين، منها :

- الأزمة الاقتصادية، حيث لم يجد الحزبان الفرصة لتحسين الأداء السياسي والاقتصادي بقدر كاف يتناسب مع الضغوط الاقتصادية الناجمة عن عملية التوحيد، وانعكاسات حرب الخليج الثانية، وقد تمثلت أهم مظاهر الأزمة في: ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن اليمني، وتدهور العملة الوطنية، وارتفاع وتيرة نقشي الفساد المالي والإداري والفوضى السياسية - الاجتماعية، كانت إرادة الحزبين الحاكمين وراء قسم كبير منها، لأنهما تقاعسا عن عملية الضبط، مكتفيين بإلقاء اللوم على بعضهما البعض، حتى بدت أهمية ضرورة التنسيق في ضوء الإضرابات وأحداث السخط الشعبي التي دامت ثلاثة أيام (٩-١١ ديسمبر) في عدد من كبريات المدن اليمنية، وهي أحداث كشفت عن مدى عمق الأزمة السياسية - الاقتصادية في البلاد، وأظهرت المسؤولية المباشرة للحزبين الحاكمين وراء تدهور الأوضاع بصفة عامة<sup>(٢)</sup>، وزادت هذه الضغوط الشعبية من حدة التوتر بين الحزبين، إذ كان الحزب الاشتراكي مستهما بتحريك هذه المظاهرات العنيفة، ولم يكن بمقدوره تحريكها دون أزمة اقتصادية خانقة<sup>(٣)</sup>.

- الأزمة الأمنية، التي تمثلت في ظاهرتين: الاغتيالات السياسية، والتعجيرات دون معرفة الجاني، وقد واصل الحزبان سياستهما في كيل الاتهامات لبعضهما البعض،

١ - فيصل الحنيزي، مرجع سابق، ص ٩٣.

٢ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

٣ - Ahmed, Abdelkareem Saif, The Politics of Survival and The Structure Of Control In the Unified Yemen 1990-1997, Ma, dissertation, department of politics university of Exeter, September 1997, www.al-bab.com. 12/11/2001.

بالرغم من أن أكثر مظاهر العنف الميليشي توجّهت صوب قيادة الحزب الاشتراكي وفكّشت العلاقة بين الحزبين إلى أدنى مستوى بسبب التدهور الأمني، وعبر الحزب الاشتراكي عن تخوفه - صراحة - من الاغتيالات، مما دفع بالأمين العام (علي سالم البيض) إلى الاعتكاف في عدن وحضرموت مرتين متتاليتين، بلغت مدتها ستة أشهر في العام ١٩٩٢، ولم يتمن حينها الاجتماع للكمال لأعضاء مجلس الرئاسة.

- أزمة الوحدة اليمنية وبناء الدولة، وقد تركّزت في قضايا أهمها، إتمام الدمج في بعض المؤسسات السيادية مثل الجيش والأمن<sup>(١)</sup>، والعملية النقدية، والطيران المدني، واستمرار الجدل حول مسائل مصيرية وهامة تتعلق باستكمال تأسيس دولة الوحدة من ناحية ومستقبل الأداء الحزبي للتعدي من ناحية أخرى.

وكانت قضية دمج القوات المسلحة وتوحيدها من أهم القضايا التي نالت اهتمام الأحزاب السياسية في نهاية المرحلة الانتقالية، لأن توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية صمام أمان الوحدة، وتبلورت مظاهر الاهتمام الحزبي في الحرص على معالجة هذه القضية عبر برامجها الانتخابية التي تقدّمت بها لخوض عملية الانتخابات النيابية في ٢٧ أبريل ١٩٩٣، وقد نصّت سبعة أحزاب سياسية في برامجها الانتخابية على أنها ستعمل على دمج القوات المسلحة والأمن<sup>(٢)</sup>، وتضمنت برنامج بقية الأحزاب - الأربعة عشر - التي تقدّمت ببرامج انتخابية اهتمام تلك الأحزاب بإعادة بناء القوات المسلحة والأمن على أسس وطنية، وضرورة إعادها عن الولاءات الحزبية والمناطقية والقبلية<sup>(٣)</sup>. ويعود الفضل

١ - عبد الله صالح، 'الانتخابات اليمنية ومستقبل الوحدة'، السياسة الدولية، ( عدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣ )، ص ١٧٥.

٢ - هذه الأحزاب هي، الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب الحق، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والتصحيح الناصري، واتحاد القوى الشعبية، والجهة الوطنية، وجهة التحرير، لمزيد من التفصيل انظر، نص البرامج الانتخابية للأحزاب السابقة في: أحمد البشاري ورشاد الطليمي، مرجع سابق.

٣ - لمزيد من التفصيل انظر: البرامج الانتخابية لكل من: المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الناصري، ورابطة أبناء اليمن، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي في: أحمد البشاري ورشاد الطليمي، مرجع سابق.

نسي إمكانية تجمّع المؤسسة العسكرية إلى سببين: الأول، ذو طبيعة تقنية، وهو الاختلاف حول أسلوب التجمّع، فالمرنمير يريد التجمّع بصيغة الوحدة - المجموعات - العسكرية بينما يريد الحزب الاشتراكي التجمّع على مستوى الأفراد والثاني، أنه لم يكن لدى الحزبين قناعة في مبدأ إبعاد العسكريين عن العمل الحزبي السياسي، بالرغم من أنهما عملا معا على إصدار قانون الأحزاب السياسية، الذي ينص على إبعاد العسكريين عن ذلك<sup>(١)</sup>.

- وقد دفع تصاعد حالات التوتر بين حزبي السلطة إلى نتائج عدة، منها: شيوع الإحساس بالخطر على مستقبل دولة الوحدة، وعلى مجمل العملية الديمقراطية، وبروز ظاهرة عدم الثقة والشك المتبادل بين قيادتي الحزبين، مما أدى إلى قيام القوى السياسية خارج السلطة بممارسة ضغوط حزبية لضرورة الوقوف بحزم تجاه هذه الظاهرة، ووضع حد لحالات التوتر المتتالية في العلاقة بين الحزبين الحاكمين، وأثارها السلبية على الحياة السياسية برمتها<sup>(٢)</sup>.

وقد ساهمت تلك الضغوط - التي تزامنت مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية - في ظهور ردود أفعال إيجابية من قبل الحزبين الحاكمين ذاتها، بعد أن تبلورت أمامهما مقارنة حتمية بين معاودة التنسيق المشترك بينهما وتقديم التنازلات المتبادلة بشأن القضايا الخلافية، وضرورة الاتفاق على حلول ومسطى.

وأخذت تلك التباينات تظهر في مناسبات عدة حول صدور بعض القوانين الرئيسية، مثل قانون الأحزاب، وقانون الانتخابات، وتقسيم الدوائر الانتخابية، والميزانية العامة، والعائد النفطي، والموقف من صدور قانون ينظم حمل السلاح والاتجار بالذخائر<sup>(٣)</sup>، ومع كل هذه الظروف العالنية بالأحداث الصاخبة، وتشنج العلاقة بين الحزبين إلى درجة تبعث على الخوف، فقد تجاوز الحزبان كل ذلك عن طريق الحوار والاتفاق للتغلب بحل كل الخلافات.

١ - من شروط الانضمام إلى عضوية أي حزب، أن لا يكون من ضباط أو أفراد القوات المسلحة والأمن، قانون الأحزاب (م ١٠، فقرة ٤)، مصدر سابق.

٢ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٦١.

٣ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

وقد تعامل الحزبان مع القضايا الخلافية بتصنيفها إلى: قضايا مستعجلة لا تحتمل التأخير وقس القسم فيها، وقضايا يمكن تأجيلها إلى ما بعد إجراء الانتخابات، مثل دمج الجيش والإصلاحات الدستورية والسياسية الشاملة التي ستكون من أولويات المجلس النيابي المنتخب، وقد نجح الحزبان في إخماد التوتر الأول في نهاية عام ١٩٩١، وللتوتر الثاني في نهاية العام ١٩٩٢ بعد عودة علي سالم البيض إلى العاصمة صنعاء في ٣ نوفمبر ١٩٩٢، من اعتكاف دلم شهر.

وفي حالات أخرى عندما كان الحزبان يصلان إلى طريق مسدود من خلال المؤسسات الدستورية الرسمية (مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس النواب)، فإن المجال يفتح للأحزاب السياسية من خارج التحالف الحاكم، مما مكنها من دخول الانتخابات<sup>(١)</sup>، فعندما رفعت اللجنة العليا للانتخابات مذكرة إلى مجلس الرئاسة تطالب بتمديد الفترة الانتقالية وتحديد موعد لاحق لإجراء الانتخابات لأن اللجنة - لظروف موضوعية - لم تتمكن من إنهاء المرحلة الأولى من تقسيم الدوائر وتسجيل الناخبين، وكانت مشكلة ذات طبيعة دستورية أعلن مجلس الرئاسة عن فتح لقاء موسع للتشاور والشفاف مع الأحزاب والقوى السياسية، وأصدر بيانا سياسيا وإعلانا دستوريا، حدد فيه يوم ٢٧ إبريل ١٩٩٣ موعدا للانتخابات بدلا من التاريخ السابق (٢٢ نوفمبر ١٩٩٢)، وكان البيان السياسي والإعلان الدستوري موضع انتقاد حاد من الأحزاب السياسية، وإيداء تخوفها من إجهاض التجربة الديمقراطية في اليمن<sup>(٢)</sup>.

إلا أنه، وبعد الانتخابات البرلمانية زادت الأزمة تعقيدا، فاندفجت الأزمة مجددا في ١٩/٨/١٩٩٣، حين عاد البيض من أمريكا إلى عدن واعتكف هناك، وقد أخفقت الوساطات بين الرئيس ونائبه (بين صنعاء وعدن)، وقد وضع البيض شروطا للعودة إلى صنعاء، تمثلت في: محاكمة مرتكبي الاغتيالات السياسية، وإخلاء العاصمة والمدن الرئيسية من المعسكرات، والحد من إهدار المال العام، وإجراء فتخابات الحكم المحلي.

١ - إيريس جلوز ماير، الانتخابات اليمنية، في عهده الشريف (محرر)، مرجع سابق، ص ١٦.

٢ - فيصل الخنفي، مرجع سابق، ص ٩٥.



وقد تلخصت القضايا التي تناولها الاشتراكي في ١٨ نقطة، وقد قام المؤتمر بتقديم ١٩ نقطة لحل الأزمة، إلا أن الجهود التي بذلت من أجل الوساطة بين أطراف الائتلاف والجهات الاجتماعية وأحزاب المعارضة والشخصيات الوطنية، لم تلحظ في حل الأزمة وجمع المتخاصمين، الأمر الذي جعل الأزمة تزداد ضراوة، فالتفتت أحزاب المعارضة على تشكيل اللجنة الوطنية للحوار بين التكتل الوطني للمعارضة واتحاد القوى الوطنية والشخصيات والجهات الاجتماعية وأحزاب الائتلاف، هذه اللجنة قامت بإجاز وثيقة العهد والاتفاق، وتم التوقيع عليها في عمان في ٢٠ فبراير ١٩٩٤، ولكن الخلاف ظل قائما بين الحزبين حتى بعد توقيع الوثيقة، وانتهى بقيام حرب صيف ١٩٩٤، وهزيمة الاشتراكي وخروجه من الحكومة إلى المعارضة<sup>(١)</sup>.

لقد كانت سرعة عملية التحول التي شهدتها اليمن إثر الوحدة سببا لانحياز الاستقرار السياسي واندلاع الحرب والتي مثلت انتكاسة واضحة في عملية التحول الديمقراطي بعد مرور أربع سنوات فقط على انطلاقها.

(ب) العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح (الحزبين الحاكمين ١٩٩٤ - ١٩٩٧).

تعود جذور العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح إلى العام ١٩٧٩ بتأسيس الجبهة الإسلامية، الذي شكل الإخوان المسلمين المكون الرئيسي لها، إلى جانب القبائل والمجموعات العسكرية التي وجدت دعما سخيا من السلطة في الشمال، من أجل مواجهة السلطة في الجنوب، ومواجهة تتلمي الأحزاب السياسية السرية في الشمال، ومقاومة عمليات الكفاح المسلح للتشكيلات المسلحة لأحزاب اليسار السرية (الجبهة الوطنية)، وكانت هذه الأهداف تتمتع بتأييد إقليمي ودولي في إطار استراتيجية مواجهة ما أسماه "بالمد الشيوعي"<sup>(٢)</sup>.

١ - تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية للمرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٥.

٢ - فارس السيف، حركة الإخوان المسلمين في اليمن، في (ندوة) ، اليمن والمسلم ١٩٩٠-٢٠٠٠، ( صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ومركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٠) ص ١٥.

وقد أسهم الإخوان المسلمون بفعالية في إنشاء المؤتمر الشعبي العام في العام ١٩٨٢، وكانت لهم الأغلبية في لجنة صياغة الميثاق الوطني<sup>(١)</sup>، ومن جهتها عملت السلطة على ضم بعض عناصر الحركة الإسلامية إلى مؤسساتها، فعندما شكل الرئيس علي عبد الله صالح مجلساً استشارياً في ٨ مايو ١٩٨٨، مكوناً من خمسة عشر عضواً - برئاسة رئيس الجمهورية - كان أربعة من أعضاء المجلس ينتمون إلى الحركة الإسلامية، ونتيجة لنفوذ و بروز الحركة الإسلامية، فقد حاولت السلطة حل الحركة الإسلامية، ودمج كوادرها في المؤتمر الشعبي العام<sup>(٢)</sup>، وبحلول عام ١٩٨٨ كانت للبلاد على موعد مع إجراء انتخابات مجلس الشورى، ولأول مرة برزت التوجهات الحزبية المتباينة لتتنافس على مقاعد مجلس الشورى، وحصل المسلمون على أكثر دوائر العاصمة تقريباً، إضافة إلى دوائر بعض المحافظات الشمالية والغربية، التي كانت تسمى بالجمهورية العربية اليمنية.

وقد تمارعت الخطوات الرامية لتوحيد شطري اليمن مع نهاية عام ١٩٨٩ واندفاع الرئيس علي عبد الله صالح نحو تحقيق الوحدة، دون الالتفات للتحفظات على بعض الإجراءات التي أعلنها المسلمون وتيارات أخرى، واعتبروها نواقص وتغرات تتيج للمتربصين وأعداء وحدة اليمن للدخول من خلالها، وعلى الرغم من التوتر السياسي بين الإسلاميين والرئيس صالح، فإن ذلك كان يعني أن ثمة سقفاً محدداً للاختلاف والتباين، وغير مسموحاً لأي منهما بتجاوزه<sup>(٣)</sup>.

١ - عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص ٢٥٧

٢ - تعرضت الحركة الإسلامية لمحاولة فشلت في تحقيق قادها عدد من الشخصيات داخلها، بدعم من أطراف في السلطة - وكان على رأس تلك الشخصيات نائب المرهب العام عبد الملك منصور الذي قام بمحاولة انقلاب هائلة ضد المرهب العام ياسين عبد العزيز، بإيعاده إلى الولايات المتحدة كملحق ثقافي من دون رغبته، لكن المحاولة فشلت تماماً واستطاعت الحركة تجاوز المأزق وفصل الأشخاص المشنوقين، الذين تم استيعابهم في إطار السلطة ومنحهم مواقع قيادية في الحكومة والمؤتمر الشعبي.

٣ - [www.middle-east-online.com/arabic\\_news/Yemen/may2001/Yemen-president-islam-24-5-2001.htm](http://www.middle-east-online.com/arabic_news/Yemen/may2001/Yemen-president-islam-24-5-2001.htm) 18-10-2002

وقد تجلّى التقارب بين المؤتمر الشعبي العلم و التجمع اليمني للإصلاح (إثناء فترة الدراسة) عبر محطتين رئيسيتين هما انتخابات ١٩٩٣، وحرب ١٩٩٤ نتج عنها إخراج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة، وتشكيل ائتلاف ثنائي بين المؤتمر والإصلاح، وبالتالي بدلت تبرز تدريجيا الخلافات والانقسامات بين حزبي الائتلاف، وقد تمثلت أبرز قضايا الخلاف بين المؤتمر الشعبي العلم و التجمع اليمني للإصلاح فيما يلي:

#### ١- اختلاف الحزبين حول تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي:

ألقت الأزمة الاقتصادية بظلالها على جميع جوانب الحياة، على المستويين الرسمي والشعبي، وأصبحت هدفا رئيسيا في البرنامج العلم للحكومة، وهي أزمة مورثة عن للنظاميين للشعبيين، حيث ورثت دولة الوحدة ديونا تقدر ب ٧ مليار دولار، كما أنها أزمة متسارعة النمو لعدة عوامل، منها: تكلفة عملية التوحيد لبلدين فقيرين، واستيعاب الدولة الجديدة لما يقارب من مليون موظف في الإدارة الرسمية<sup>(١)</sup>، وقد ضاعفت حرب الخليج الثانية من حدة الأزمة بعودة أكثر من مليون مغترب من دول الخليج العربي، وتوقفت المساعدات الدولية والمعادلات التي كان للمغتربين يدونها على الخزينة الرسمية السالفة ١٠٢ مليار دولار، وارتفاع نسبة البطالة وأزمة السكن، وازدحام المدارس والجامعات، وأيضا حرب صيف ١٩٩٤، التي بلغت خسارتها ١١ مليار دولار<sup>(٢)</sup>.

وظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية، وارتأت الحكومة الائتلافية الارتباط ببرنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد والبنك الدوليين<sup>(٣)</sup>، وقد أثارت الإصلاحات

---

١- فيصل الحذيفي، الصراع السياسي، مرجع سابق، ص ١٢٥.

٢- عبد العزيز عبد الغني رئيس الحكومة اليمنية مقابلة في ، صحيفة ٢٦ سبتمبر، ع ٦٤٤،٣٠ مارس ١٩٩٥.

٣- لمزيد من التفاصيل حول برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن، انظر: فراد راشد عبده، اليمن الوضع الاقتصادي وضرورة الإصلاحات، بحث اقتصادية عربية، (ع ١٧)، ١٩٩٧، ص ٧٧-٩٨. يحيى صالح محسن، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية، بحث اقتصادية عربية، (ع ٢٥)، خريف ٢٠٠١، ص ٧١-١٠٠. فضل عيسى مثني، التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الواحد والعشرين وكيفية مواجهتها، بحث اقتصادية عربية، (ع ٢٤)، ٢٠٠١، ص ٥٩-٩٥.

الاقتصادية خلاصات تصاعدية يبين الحزبين منذ البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج، حيث دار حولها الخلاف ولكن تم الاتفاق عليها بهوء وشروط، فقد كلفت عملية الإصلاح المالي والإداري، وإزالة المفسدين هي شرط التجمع اليمني للإصلاح للقبول بالمرحلة الأولى والإصلاح المقصود هو ضغط النفقات الحكومية مقابل الزيادة المقترحة في أسعار بعض الخدمات والمشتقات النفطية، بحيث يصبح العبء الرئيسي على كاهل الحكومة، وليس على كاهل المواطن فقط<sup>(١)</sup>، علماً بأن هذه الشروط هي جزء من الخطة الاقتصادية التي أقرها الحزبان.

وحينما قرب موعد تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج وقف الحزبان على طرفي نقيض، فبينما كان يصر المؤتمر الشعبي العام على تنفيذها، كان موقف التجمع اليمني للإصلاح هو الرفض بالرغم من اتفاقهما على ضرورة استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي، غير أن المؤتمر الشعبي العام مضى قدماً في تنفيذ المرحلة الثانية، في حين أعلن التجمع اليمني للإصلاح تحفظه عليها، ولكل منهما مبرراته.

ركز المؤتمر الشعبي العام على المردود الإيجابي العام لمجمل الاقتصاد الوطني، المتمثل في تثبيت أسعار العملة، وتثبيت الأسعار عموماً، وخفض العجز بنسبة ٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدل التضخم، وتحقيق استقرار اقتصادي يمكن معه بداية البناء، وهو فوق ذلك لا ينكر وجود الفساد المالي والإداري الذي يرمي إلى استئصاله مع مرور الوقت، في المقابل ركز التجمع اليمني للإصلاح على السلبات المباشرة والمنعكسة على الأفراد والمواطنين ذوي الدخل المحدود، والأضرار التي لا تحتمل على المد القريب<sup>(٢)</sup>.

## ٢- التنازع على سلطة اتخاذ القرار :

سمى المؤتمر إلى أن يكون صاحب الكلمة للفصل، متجاوزاً بذلك شريكه في الائتلاف، بينما سعى التجمع اليمني للإصلاح إلى ممارسة سلطة فعلية توازي نسبته

١ - صحيفة المستقلة (ننن)، ٢٢ فبراير ١٩٩٦، ع ٨٩.

٢ - فيصل الحذيفي، مرجع سابق ص ١٢٨

للبرلمانية كحد أدنى، وفي إطار هذا التنازع لم يترجع المؤتمر عن سياسة الهيمنة، كما لم يستسلم شريكه لهذه السياسة، وبرز ما يمكن تسميته بصراع المواقف، سواء في السلطة - أو الإدارة - كما هو الحال في صراع الحزبين في وزارة التموين والتجارة، أو تناقشهما على اتحاد طلاب اليمن، والفتايات المهنية<sup>(١)</sup> وكان التناقص بينهما نابعاً من اعتقاد كل منهما أنه يستطيع أن يحقق البرنامج من خلال الكادر الوطني الذي يؤمن له ذلك<sup>(٢)</sup>.

ويستهم المؤتمريون الإصلاح بتجاوز دور الشريك في الحكم إلى الشراكة الكاملة في الدولة، ويؤكدون أنه حاول تغيير هيكلية الوزارات التي تسلمها، وأنه يطالب بحصص في الوظائف العامة والمؤسسات الرسمية والملاك الدبلوماسي استناداً إلى موقعه في الائتلاف، وبأن حزب الإصلاح قد خرج على نصوص وثيقة الائتلاف بينهما، فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الحزبين، وبالزحف تنظيمياً وإدارياً على عناصر المؤتمر ومواقفه في القيادات والوظائف العامة في بعض الأجهزة والمرافق الحكومية ويهتمونه أيضاً بالشروع في فرض مبادئه وآرائه على الائتلاف، حتى ما يتناقض منها مع قوانين الحكومة، ويرى المؤتمريون أن الجناح الأيديولوجي في الإصلاح ( الإخوان المسلمون ) لا يمكنه الانضباط طويلاً في السياسات الرسمية الداخلية والخارجية، وأنه مارس ضغوطاً داخل الإصلاح لمعارضة الإصلاحات، وانتقاد مشاركة اليمن في بعض المبادرات الشرق أوسطية، ويعتقد هؤلاء أن ضغوط التيار الأيديولوجي في الإصلاح تربك الائتلاف، وتؤثر على أداء الحكومة، وعلى سمعتها في الخارج، وأن التطورات السياسية تتطلب المزيد من الانفتاح اليمني داخلياً وخارجياً<sup>(٣)</sup>.

- ١ - احتدم الصراع بين الحزبين من خلال المواجهة بين الوزير الإسلامي والفتاب المؤتمري، واشتدت حدة المواجهة بينهما إلى الحد الذي أصدرت الحكومة قراراً بوقفهما، انظر في ذلك : صحيفة ٢٢ مايو ( صنعاء )، عدد ١٦٢، ١٩٩٤/٩/١٤. ولزيد من التفاصيل حول فتايات اتحاد طلاب اليمن انظر : صحيفة البلاغ ( صنعاء )، عدد ١٧٧، ٢٢ أبريل ١٩٩٦.
- ٢ - منصور الزندقي، الائتلاف اليمني الحاكم بين حداثة تجربته وفصلحة الوطنية، قضايا دولية، ع ٢٣٠، ١٩٩٦/٢/١٩.
- ٣ - فيصل جلول، قضايا الخلاف والاتفاق بين المؤتمر والاشتركي والإصلاح، مجلة الوسط ( لندن )، ع ٢٢١، ١٩٩٦/٤/٢٢.

### ٣- قضايا السياسة الخارجية:

تركزت حول مشاركة اليمن في مؤتمر عمان الاقتصادي<sup>(١)</sup>، والذي شاركت فيه إسرائيل في أكتوبر ١٩٩٥، حيث اعتبر للتجمع اليمني للإصلاح أن المشاركة هي نوع من التطبيع مع إسرائيل، وكذلك رفضه المشاركة في مراقبة الانتخابات الفلسطينية في يناير ١٩٩٦، على اعتبار أن ذلك نوع من التطبيع مع إسرائيل، وكذلك حول مشاركة حكومة الائتلاف في مؤتمر شرم الشيخ للسلام، ومحاربة الإرهاب<sup>(٢)</sup>.

ورغم تعدد موضوعات الخلاف بين الحزبين، فالملاحظ أن هذه الخلافات ضببت بجملة من الاتزانمات الأدبية منها:

- رغبة الحزبين المشتركة في إنجاح الائتلاف واستمراره بهدف توطيد دعائم الاستقرار الذي لم يشهده اليمن منذ قيام الوحدة.

- تهيب الحزبين للحكمين من تكرار الأزمة السياسية، أو الدخول في مواجهة من شأنها أن تؤدي إلى فشل السياسي للنظام القائم الذي يمثله المؤتمر الشعبي العام، وتخوف التجمع اليمني للإصلاح من سيامة الاستئصال والإلغاء بتهمة التطرف والأصولية أو الإرهاب<sup>(٣)</sup>.

- وجود قيادة قبلية على رأس الحزبين للحكمين، تنتمي إلى قبيلة واحدة، هي قبيلة حاشد، فالرئيس علي عبد الله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح متوحدان قبلياً، ومتفاهمان سياسياً إلى درجة فهم تحكمنا في العلاقة بين الحزبين بصفة شخصية أكثر منها صفة حزبية أو مؤسسية.

- التقارب الشديد بين الحزبين في الرؤى والمنطلقات والاتجاه المحافظ، إلى درجة أن المراقبين يصفونهما بأنهما وجهان لعملة واحدة، وكلاهما يستند على المؤسسة القبلية

---

١ - بيان التجمع اليمني للإصلاح حول مشاركة اليمن في مؤتمر عمان الاقتصادي، في التجمع اليمني للإصلاح رؤى وموقف، مرجع سابق، ص ٧٠.

٢ - مجلساى دولية، أبرز قضايا الخلاف وموقف حزبي الائتلاف منها، ع ٣٢٠، ١٩/٢/١٩٩٦، ص ١٣.

كعامل توازن، ويفترقان في أن المؤتمر الشعبي العام يستند على المؤسسة العسكرية المهيمنة على مؤسسة الدولة، في حين يستند التجمع اليمني للإصلاح على تنظيم الإخوان المسلمين، هذه العلاقة بين الحزبين تؤثر في تقدم مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن وتوضح مدى ضعف البنية الحزبية اليمنية ولأن تجربة الأحزاب اليمنية في دعم عملية التحول الديمقراطي لا يزال يعوزها الكثير من الاستقرار المؤسسي حتى يمكنها من أداء هذا الدور.

### ثانياً: علاقة الأحزاب الحاكمة بأحزاب المعارضة:

١- علاقة الأحزاب الحاكمة ( المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) بأحزاب المعارضة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤:

ظهر التجمع اليمني للإصلاح كإبرز حزب سياسي معارض، إلا أن معارضته كانت تتركز على أحد شريكي الائتلاف وهو الحزب الاشتراكي اليمني، بينما كانت علاقته تتسم بالتقارب مع المؤتمر الشعبي العام، وطرح قضايا عديدة على السلطة أغلبها طابع ديني، لعل أهمها المطالبة بتعديل الدستور إلى دستور إسلامي وتعد عملية الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية أول اختبار حقيقي لممارسة الديمقراطية، إذ إن انتشار الأحزاب السياسية دون ممارسة المعارضة حقها في حرية ممارسة العمل السياسي ليس ذا أهمية، فكثير من ديمقراطيات العالم الثالث تفر قانوناً وواقعاً للتحديد الحزبية، لكن السلطة المتجسدة في الحزب الحاكم، تحدد للمعارضة - سلفاً - الدور الذي عليها أن تلعبه.

وما يميز الممارسة السياسية لأحزاب المعارضة في اليمن أنها - في موضوع الاستفتاء تحديداً - تحكمت في قرارها المعارض للدستور، بعيداً عن تأثير الحزبين الحاكمين من جهة، واثرت على توجيه الرأي العام وتشكيله، أكثر من تأثير أحزاب السلطة ذاتها عليه، ولم يتجاوز دور السلطة الدفاع ورد الفعل، ولا يعود سبب ذلك إلى عمق الديمقراطية أو مصداقية لنتجته، بل إلى تعدد مراكز القوى، ورغبة الجميع في ترسيخ الوحدة، وتثبيت الاستقرار السياسي.

وقد انقسمت مواقف الأحزاب السياسية في الساحة بين معارض للدستور وتمثله لحزب سياسية تزعمها للتجمع اليمني للإصلاح، وهي لحزب ذات توجه ديني، وبين مؤيد للدستور، وتمثله لحزب سياسية تزعمها الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني).

وقد جاء دستور الجمهورية اليمنية محصلة حوارات امتدت لسنوات، بدءاً من العام ١٩٧٢، وحتى إقراره في عام ١٩٩٠، من قبل السلطتين التشريعية في الشطرين سابقاً<sup>(١)</sup>، وقد أصدر مجلس الرئاسة في ١٩٩٠/١٢/٣٠ قراره رقم (٢٢ لعام ١٩٩٠) بتشكيل لجنة عليا للإشراف على عملية الاستفتاء على الدستور<sup>(٢)</sup>، وقد شهدت الساحة اليمنية خلافاً قوياً في الرأي حول الدستور، فرأى البعض أن الخلاف حول الدستور هو امتداد للخلاف حول الوحدة، بينما رأى للتجمع اليمني للإصلاح أن الخلاف يتعلق بالدستور فقط.

وقد بلغ عدد الأحزاب المعارضة للدستور خمسة عشر حزباً وتنظيماً سياسياً<sup>(٣)</sup>، سلمت لمجلس الرئاسة محضر لقاءها في ٢٢ فبراير ١٩٩١، ثم أصبح عددها ١٩ حزباً وتنظيماً سياسياً، وقعت على وثيقة مطالب الأحزاب السياسية حول مشروع الدستور المرفوعة إلى مجلس الرئاسة في ١٢ مارس ١٩٩١، كما أصدر العلماء فتوى بوجوب

١ - حوار للرئيس علي عبد الله صالح في، صحيفة الثورة، ١٩٩٠/٢/٢٧.

٢ - الجمهورية اليمنية، اللجنة العليا للاستفتاء على الدستور، الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١، الخطوات، المراحل، النتائج، الأفاق، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢) ص ٣٠٠.

٣ - كحزب رابطة أبناء اليمن، وحزب الحق، والتجمع الوطني اليمني، وحزب جبهة التحرير، وحزب العمل الإسلامي، واتحاد القوى الشعبية، والحزب الديمقراطي الناصري، واتحاد القوى الثورية الإسلامية، والحزب الجمهوري، وحزب المنير وتنظيم النهضة اليمني، وحزب فتوى اليمن، وجبهة قوى الوحدة، المنير الحر، واتحاد القوى الثورية. انظر: عبد الله حسين برككت وآخرين، الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢) ص ١١٢.



مقاطعة الاستفتاء على الدستور والمطالبة بتعديله<sup>(١)</sup>، حيث كان اعتراضهم على المادة ٣، ٤، ٦،<sup>(٢)</sup>، وتتلخص أهم الملاحظات والملاحظات التي طرحها المعارضون للدستور بالآتي:

- أن المادة الثالثة التي تنص على أن "الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" تعني أن هناك مصادر فرعية أخرى للتشريع قد تكون متعارضة أو متناقضة مع الشريعة الإسلامية، ومن الضروري تعديل هذه المادة بحيث تنص على أن "الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريعات جميعاً"

- يرى هذا الاتجاه أهمية أن يضاف إلى المادة للرابعة من الدستور التي تنص على أن "الشعب مالك السلطة ومصدرها عبارة" لا يجوز سلب هذا الحق أو توظيفه لصالح فرد أو مجموعة خاصة " إلى آخر نص المادة، لضمان أن يظل الشعب مصدر السلطات، ولا يستطيع أحد توظيف هذا الحق لمصلحته.

- أكد نص المادة السلامة من الدستور على الأسس الاشتراكية للنظام الاقتصادي الوطني، ويجب تعديل هذه المادة حتى يضمن التعديل تحقيق مبدأ العدالة الإسلامية<sup>(٣)</sup>.

وفي الجهة المقابلة كانت هناك أحزاب تقف مع الدستور، وترى وجوب الاستفتاء عليه بنعم<sup>(٤)</sup>، وربط هؤلاء بين تأييد الدستور وترسيخ دولة الوحدة ذاتها، معتبرين أن الذين يعارضون الدستور هم من لقوى غير الوجدانية.

تزعّم هذا الاتجاه أسساً للحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وقد وقف إلى جانبهما عدد من الأحزاب السياسية ذات الاتجاه القومي

١- بيان العلماء حول مشروع دستور دولة الوحدة، ص ٣-٨.

٢- انظر: دستور الجمهورية اليمنية لسنة ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٠).

٣- التقرير الاستراتيجي السنوي- اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٢.

٤- وهذه الأحزاب هي: المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الوجداني الشعبي الناصري، والحزب القومي الاجتماعي، وجبهة قوى الوحدة اليمنية، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي.

واليماري، بلغ عددها اثنا عشر حزباً<sup>(١)</sup>، وبدا موقفهم دفاعياً أمام هجوم المعارضة، ونقده ضعيفاً بسبب سلوك الدفاع من جهة، وضعف تنفيذ حجج المعارضين والرد عليها - بما هو لائق إلى قلوب العامة - من جهة أخرى.

وينطلق هذا التلار من الاعتبارات التالية:

- أن الدستور هو القاسم المشترك بين جميع القوى الوطنية والاجتماعية، باعتباره ثمرة من ثمار الجهود الوجودية المواصلّة، ويمثل الحد الأدنى الذي اتفقت عليه معظم القوى على الساحة اليمينية.

- أن الدستور قد حوى الثوابت الأساسية ولقيم الرئيسية للشعب اليميني، وهو دستور إسلامي باعتباره قد حدد بوضوح أن الإسلام دين الدولة، وأن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وهو دستور ذو توجه قومي وإسلامي، لأنه حدد انتماء اليمن إلى الأمة العربية والعالم الإسلامي، وهو دستور ديمقراطي لأنه كفل حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنيًا، وكفل كل حقوق الإنسان والحريات العامة.

- تعديل الدستور قبل الاستفتاء عليه حسب ما تطالب به الاتجاهات المعارضة أمر غير ممكن، لعدم وجود أية سلطة تملك حق تعديله للتنظيم الوجودي الشعبي الناصري لأن السلطة التشريعية الحالية سلطة انتقالية وليست منتخبة، وبعد الفترة الانتقالية بحق للمجلس المنتخب تعديل ما يراه من نصوص الدستور أو تغييرها طبقاً لما جاء في المادة (١٢٩) من الدستور.

- أن الدستور ليس نصاً مقدساً لا يجوز تعديله، كما أن إقراره لا يعني تثبيته بشكل نهائي، فإذا وجدت فيه عند التطبيق نقاط ضعف، يمكن للسلطة التشريعية المنتخبة تعديله.

---

١- هذه الأحزاب هي: ( حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الأحرار الدستوري، والتجمع الوجودي اليميني، والتنظيم الشعبي التقدمي، والحزب القومي الاجتماعي، والتنظيم الوجودي الشعبي الناصري، وجبهة قوى الوحدة الوطنية، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي، ومنظمة البعث) انظر: عبد الله حسين «ركلات وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٢.

- أن الوحدة مطلوب ترسيخها وتوفير أجواء الاستقرار السياسي لها، وأن الذين اتخذوا من مسألة الاستفتاء على الدستور مدخلا لنقده وتعديله قد خرجوا على اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية، خصوصا وأن الاتفاقية تنص على عدم تعديل الدستور خلال الفترة الانتقالية، ومن ثم فإن أي تعديل في الدستور هو بمثابة اعتداء عليه، وعلى اتفاقية الوحدة، وعلى دولة الوحدة ذاتها<sup>(١)</sup>.

وفي سبيل حسم الخلافات بين القوى السياسية حول الدستور - خلاصة ما يتطرق منها بمسألة الشريعة الإسلامية - أصدر مجلس الرئاسة في ٢٢/٤/١٩٩١، بيانا يؤكد فيه التزام القيادة السياسية وجميع المؤسسات الدستورية بما يلي:

١- أن دستور الجمهورية اليمنية هو الدستور النافذ الذي يحكم لفترة الانتقالية بكاملها، استنادا إلى المصادقة عليه من قبل مجلسي الشورى والشعب سابقا، وذلك عند مصادقتهما على هذا الدستور واتفاق إعلان الجمهورية، وفقا لما تقتضيه المصلحة العليا للوطن.

٢- أن الشريعة الإسلامية هي أسس ومصدر كل التشريعات في ظل الجمهورية اليمنية، ولا يجوز أن يصدر أي تشريع مخالف لذلك<sup>(٢)</sup>.

وجاءت مواقف الأحزاب السياسية من هذا البيان لتعكس ردود فعل متباينة، فبينما طالب التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب أخرى بأن يكون هذا البيان جزءاً من الدستور<sup>(٣)</sup>، لكتفى حزب الحق بتأييد البيان بينما اعتبرته بعض الأحزاب المؤيدة للدستور نوعاً من الخضوع والاتفاف على الدستور<sup>(٤)</sup>.

١ - التقرير الاستراتيجي السنوي - اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٣١.

٢ - فضل العبدلي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

٣ - صحيفة الصبوة (صنماء)، ٢٥-٤-١٩٩١.

٤ - صحيفة المستقبل (صنماء)، ٢٨-٤-١٩٩١.

وقد صدر القرار الجمهوري رقم (٤٨) لعام ١٩٩١، بدعوة المواطنين في كل الدوائر الانتخابية للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء العام على دستور الجمهورية اليمنية<sup>(١)</sup>، بعد أن قاطعه رسمياً التجمع اليمني للإصلاح ورفضه أبناء اليمن، وقد تم الاستفتاء على الدستور بنسبة ٩٨,٣%، وهي نسبة عالية تجاوز الأغلبية المطلقة المحددة في لائحة نظام الاستفتاء<sup>(٢)</sup>، وهكذا استطاع للتجمع اليمني للإصلاح أن يشكل معارضة قوية خلال هذه الفترة، أما بقية الأحزاب مثل الوحدوي القناصري والبعث العربي الاشتراكي، والتجمع الوحدوي اليمني، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، ورفضه أبناء اليمن فقد مارست حق المعارضة السياسية بشكل منفرد، وكانت تركز معارضتها - من خلال الصحف الناطقة باسمها - على المؤتمر الشعبي العلم، وتسمت علاقتها بالتقارب مع الحزب الاشتراكي اليمني.

وخلال هذه الفترة انقسمت أحزاب المعارضة على نفسها حول طبيعة العلاقة مع الحزبين الحاكمين، وتطور الأمر إلى حد تشكيل مجموعتين من الأحزاب والمنظمات الجماهيرية وهما:

- المؤتمر الوطني، الذي انعقد في سبتمبر ١٩٩٢، وضم ٢٨ حزباً ومنظمة جماهيرية، بدون مشاركة الحزبين الحاكمين.

- مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية الذي عقد في أكتوبر ١٩٩٢ وضم ١٧ حزباً ومنظمة جماهيرية بتأييد المؤتمر، بينما لم يشارك الإصلاح - وهو ثالث أكبر الأحزاب اليمنية وأكبر أحزاب المعارضة آنذاك - في هذين للمؤتمرات، وقام بتنظيم مؤتمر ثالث تحت اسم ( مؤتمر الوحدة والسلام ) في ديسمبر ١٩٩٢<sup>(٣)</sup>.

ونلاحظ من خلال عقد هذه المؤتمرات انقسام أحزاب المعارضة وتشبثها في مواقفها السياسية، وهذا التشبث وانعدام الفاعلية هو الممة التي سيطرت على المرحلة الانتقالية.

١ - صحيفة الثورة (صنعا)، ١٩٩١/٤/٢٦.

٢ - فضل المبدلي، مرجع سابق، ص ١٥٤.

٣ - عادل غنيمه، مرجع سابق، ص ١٢١.

(ب) العلاقة بين الأحزاب الحاكمة (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) بأحزاب المعارضة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧.

#### ١- العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني:

مع حسم مسألة إجراء الانتخابات في موعدها (٢٧ إبريل ١٩٩٧) دون تأجيل أو تأخير، أصبح الاشتراكي طرفاً رئيسياً في سلسلة من التفاعلات والعلاقات والمناورات السياسية المرتبطة بالاستحقاق الانتخابي، وفي هذا الإطار، فقد كان الحزب الاشتراكي هو المحرك الرئيسي لـ "مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة"، الذي سعى إلى ممارسة الضغوط على الحكومة لتوفير مجموعة من الضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانتخابات، كما أن حزب الإصلاح اتجه للحوار مع الاشتراكي بشكل ثنائي، وكذلك في إطار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، وذلك لممارسة الضغوط على المؤتمر (شريكة الأكبر في الائتلاف) لما المؤتمر فقد اتجه بدوره للحوار مع الاشتراكي منفرداً، وذلك لتحقيق هدفين: أولهما، التحول دون قيام تنسيق جدي بين الإصلاح والاشتراكي، باعتبار أن ذلك سيكون على حساب المؤتمر في حالة مشاركة الحزبين في الانتخابات، وعلى حساب شرعية الانتخابات وصديقيتها في حالة مقاطعتها لها وثانيهما، تفكيك جبهة أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وذلك باعتبار أن الاشتراكي يمثل حجر الزاوية في هذا المجلس.

وقد جاء حوار المؤتمر مع الاشتراكي بمبادرة من الرئيس علي عبد الله صالح، الذي التقى علي صالح عباد (مقبل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في ٥ فبراير ١٩٩٧، واقترح عليه باسم الائتلاف الحكومي رغبته في الاجتماع بأعضاء المكتب السياسي للحزب لاشتراكي، للتشاور معهم بشأن مشاركة الحزب في الانتخابات على أسس النقاط التالية:

التنسيق بين المؤتمر والإصلاح والاشتراكي بشأن الدوائر الانتخابية في جميع المحافظات، وتعيين ممثل عن مجلس التنسيق الأعلى في اللجنة العليا للانتخابات، وإعادة

مقرات الحزب التي تم مصادرتها في جميع المحافظات، مع إجراء بحث أمر مبنى للجنة المركزية للحزب في عدن والذي تحول إلى مقر جامعة عدن، وتسليم الأمن السياسي ملفات ووثائق وعقارات واستثمارات الحزب، وعودة الموجودين في الخارج إلى أعمالهم وصرف مستحقاتهم المالية وغيرها عند عودتهم.

وقد رحب الاشتراكي بمبادرة الرئيس باعتبارها خطوة مشجعة على طريق الحوار، ولكن اقترح عليها بعض الإضافات مثل : إعادة مقرات الحزب ، وإصدار غفو عام وشامل وكامل بشأن الموجودين في الخارج، والاتفاق على تحديد موعد لإجراء الانتخابات المحلية، وعلى إثر ذلك التقى الرئيس علي عبد الله صالح بال مكتب السياسي للحزب الاشتراكي في ٢١ فبراير ١٩٩٧، وذلك لحث الحزب على مواصلة الحوار، وإقناعه بتزويد اللجنة العليا للانتخابات بقوائم أعضائه الذين سيشاركون في اللجان الإشرافية للانتخابات التابعة للجنة العليا، وعموما لم ينجح هذا اللقاء في التوصل إلى اتفاق بشأن مشاركة الحزب الاشتراكي في الانتخابات، حيث اعتبر الأخير أن تلبية مطلب الرئيس بتقديم قوائم بأعضائه الذين سيشاركون في اللجان الإشرافية للانتخابات للجنة العليا هو بمثابة إقرار منه بشرعية اللجنة، الأمر الذي يتعارض مع ما جاء في وثيقة الضمانات التي وقعتها الحزب مع بقية أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في يونيو ١٩٩٦، ومع ما جاء في وثيقة البرنامج التنفيذي لضمان نزاهة الانتخابات التي أقرتها أحزاب مجلس التنسيق الأعلى والإصلاح في أغسطس ١٩٩٦، حيث طالبت الوثيقتان بضرورة إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات لعدم قانونيتها وضعف كفاءتها، كما أدرك الاشتراكي أن استجابته إلى مطلب الرئيس من شأنه إخراج الحزب من مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من ناحية، أو العمل على جرها بصورة مستقلة عن إرادتها إلى موقف الحزب من ناحية أخرى، بحجم تفرده في عملية للمشاركة بدون المشاورة مع أحزاب المجلس.

وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات على طريق إعادة بعض ممتلكات ومقار الاشتراكي، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مشاركة الاشتراكي في الانتخابات، ويمكن إرجاع ذلك لسببين رئيسيين:

أولهما وجود فجوة بين المطالب التي طرحها الاشتراكي منفردا، وفي إطار مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة بشأن المشاركة في الانتخابات، وبين العرض الذي قدم له من قبل المؤتمر، فالاشتراكي كان تركيزه على ضرورة توفير الضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانتخابات، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

١- تطبيع الحياة السياسية بإصدار عفو عام شامل وهو ما يعني إلغاء محاكمة السـ (١٦)، والترخيص لأحزاب المعارضة التي لم تمنح حق ممارسة العمل السياسي لأسباب واهية، ووقف تدخل السلطة في الشؤون الداخلية للأحزاب، وتمكين الأحزاب من حقوقها السياسية، وتحقيق مصلحة وطنية تغلق ملفات الحرب، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات نظرا لعدم شرعيتها وافتقارها لصفة الحيادية والنزاهة، وتصحيح الخروقات وعمليات التزوير التي ارتكبت خلال مرحلة القيد والتسجيل التي جرت خلال الفترة من ١/٧-٣١ أغسطس ١٩٩٦، ومشاركة الأحزاب في اللجان الانتخابية المشرفة على الانتخابات. وبالمقابل رأى المؤتمر أن بعض مطالب الاشتراكي تتعلق بقضايا لا صلة لها بالانتخابات وأن الحوار يجب أن يدور حول التنسيق بشأن العملية الانتخابية ومشاركة الاشتراكي فيها، ورغم تجاوبه مع بعض مطالب الاشتراكي إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدفع الأخير للمشاركة في الانتخابات.

٢- وجود انقسام داخل الاشتراكي نفسه بشأن المشاركة في الانتخابات، حيث برز تياران في صفوف الحزب، طالب أحدهما بمقاطعة الانتخابات ما لم يتم توفير الضمانات السياسية والقانونية لنزاهتها، وذلك حتى لا يسمم الحزب في إضفاء مشروعية قانونية على نتائج انتخابات قامت على إجراءات قانونية وغير نزيهة، أما التيار الثاني فقد رأى ضرورة المشاركة في الانتخابات مع بذل أقصى ما يمكن لتحسين ظروف وشروط إجرائها، وذلك من منطلق أن مشاركة الحزب في الانتخابات -حتى وإن لم يحقق النتائج التي يستطلع إليها منها - هي في جميع الحالات أفضل من المقاطعة من حيث مردودها وانعكاساتها على واقع ومستقبل الدور السياسي للحزب، ونظرا لأجواء التوتر والاحتقان السياسي التي أحاطت بالعملية الانتخابية، فقد رجحت كفة التيار الداعي إلى مقاطعة

الانتخابات، وبذلك خرج الاشتراكي من ساحة المنافسة الانتخابية، وبدأ يتحرك على صعيد أداة عملية مقاطعة الانتخابات وتحريض قواعده على عدم المشاركة<sup>(١)</sup>

ولاشك أن ظاهرة قيام أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات - والتي تشهدها العديد من الأنظمة العربية - هي ظاهرة تستحق الدراسة، ففي مصر قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية - باستثناء حزب التجمع - الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٠ ، وفي لبنان قاطعت أغلب القوى والطوائف المسيحية - وبخاصة الموارنة - لانتخابات ١٩٩٢، وفي موريتانيا قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات البرلمانية التي جرت في مارس ١٩٩٢ ، احتجاجا على قيام السلطة بتزوير الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام نفسه. وبالطبع فإن الأحزاب التي تقرر مقاطعة الانتخابات تتبنى هذا الموقف في ظل مبررات أو أسباب قد تكون لها بعض الصديقية ، إلا أن موقف المقاطعة في حد ذاته يقتل من فرص التلاحم والتفاعل مع قواعدها الجماهيرية، وعموما فإنه في كل الحالات تقريبا لم يؤد سلاح المقاطعة إلى تغيير مجرى العملية الانتخابية بالصورة التي تحقق الهدف من هذه المقاطعة، ولم يحدث أن رجعت حكومة ما موقفها إزاء سير العملية الانتخابية، وعلى العكس فإن الموقف يتطور في نهاية الأمر إلى تشكيل برلمانات دون معارضة حقيقية، وهو ما يسمح للسلطة بتمرير ما تراه من قوانين أو تشريعات بسهولة من دون عقبات تذكر<sup>(٢)</sup>.

### ثالثا : العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة ١٩٩٢ - ٢٠٠١ :

#### ١- استراتيجيات المؤتمر الشعبي العام تجاه أحزاب المعارضة:

يمكن التأكيد على أن سلوك المؤتمر الشعبي العام تجاه أحزاب المعارضة هو مجال آخر للتلاقي بين الحزب والدولة، حيث يوجد اتساق في الرؤى والمصالح بينهما، لذلك فإن

١ - حسين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٧٨.

٢ - شفاء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١) ص ٢٣٥.



إدارة العلاقة بين المؤتمر الشعبي العلم والمعارضة يمكن أن توضح قضايا هامة،  
فالمؤتمر الشعبي العلم في علاقته بأحزاب المعارضة تتبع استراتيجيات متعددة منها :

- التحكم في نشأة الأحزاب الجديدة، باعتبار أن لجنة الأحزاب - وهي اللجنة  
المكلفة ببحث استيفاء الأحزاب الجديدة شروط مشروعيتها - يهيمن عليها المؤتمر  
الشعبي، من خلال قانون الأحزاب الذي يضع شروطاً عامة تحتمل أكثر من تفسير  
وتأويل.

ومن هذه الشروط أن تكون الأحزاب الجديدة متميزة ببرامجها بطريقة كافية عن  
تلك القائمة، ولا تكون على أساس ديني أو طائفي أو جغرافي، ولا تتناقض مبادئها  
ومبادئ الشريعة الإسلامية وثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر.

- ترويج التناقضات بين الأحزاب ودخلها سعي إلى تفتيتها ، حيث يعمل الحزب -  
من خلال سيطرته على أجهزة الدولة الإعلامية - على استغلال التناقض بين الأحزاب  
ودعم الانشقاقات داخلها، وقد ظهر ذلك واضحاً في تمكن المؤتمر الشعبي العام من التأثير  
على الناصريين وإشراكهم في انتخابات ١٩٩٧<sup>(١)</sup>.

- استخدام الأداة التشريعية، حيث استطاع نواب الحزب في مجلس النواب  
تمرير مشاريع قوانين تكرر وجود الحزب في السلطة تمثل التعديلات الدستورية في العام  
٢٠٠١.

- تركيبة المؤتمر للشعبي العام من توليفة تنظيمية من مختلف ألوان الطيف  
السياسي يحدث تداخلاً غير محمود بين السلطة والمعارضة<sup>(٢)</sup>.

- السعي الحثيث للسلطة في تضيق الهامش الديمقراطي، مما جعل أحزاب  
المعارضة أمام خيارات صعبة، فهي إن قامت بالمعارضة الجماهيرية كالمظاهرات

١ - عبد الملك المخلافي، مقابلة مع الباحثة، مرجع سابق.

٢ - محمد جبار، المعارضة اليمنية: رؤية مستقبلية، في: فارس السقايف، (محرر)، المعارضة  
اليمنية: لقها، ومواقفها، ومستقبلها، المعارضة اليمنية والقها ومستقبلها، (صنعاء: مركز دراسات  
المستقبل، أغسطس ١٩٩٨)، ص ٧٨.

والمسيرات السلمية ولجبهتها السلطة بالجيش والشرطة بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار ومنع التخريب، وإن عارضت عبر الصحف والبيئات تصحت لها السلطة بالدعوى القضائية والإعلام الرسمي والصحف الرسمية والحزبية ولجنة شئون الأحزاب<sup>(١)</sup>.

- الهجوم العنيف من قبل السلطة على المعارضة باستخدام كل أجهزة ومؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة، وتلويحها بحل بعض أحزاب المعارضة أو محاكمة بعض قياداتها بحجة التحريض على أعمال الشغب أو الخروج على الثوابت الوطنية، وهذا يثبت أن المعارضة لا تستطيع بناء نفسها إلا بالقدر الذي يسمح به النظام والحزب الحاكم<sup>(٢)</sup>.

لجوء المؤتمر الشعبي العام إلى أسلوب الحوار مع أحزاب المعارضة، حيث دعا إلى عقد حوار مع الحزب الاشتراكي اليمني، وكان الحوار محاولة من المؤتمر الشعبي العام لمعرفة موقف الحزب الاشتراكي اليمني من الانتخابات الرئاسية، ومحاولة من الحزب الاشتراكي اليمني لرفع الحظر عن ممتلكاته وأرصنته المالية المجمدة منذ حرب صيف ١٩٩٤<sup>(٣)</sup>، يمكن القول أن مبدأ الحوار الوطني بين المؤتمر الشعبي وأحزاب المعارضة يعد بمثابة قوة دافعة على طريق التحول الديمقراطي، فما زال الحوار يمثل أملا واقعيا لتدعيم مسيرة التحول الديمقراطي.

وتعتبر كافة هذه الأساليب استمرارا لممارسات التنظيم الواحد، ويستخدم المؤتمر هذه الأساليب في الأوقات المختلفة، ودرجات متباينة حسب طبيعة الظروف، إلا أنه وفي النهاية لا يجب إلقاء المسؤولية على المؤتمر في كل التناقضات التي تشهدها أحزاب المعارضة، والتي تعكس هي ذاتها من هشاشة في قواعدها الاجتماعية، وانقسام بين صفوفها، وضعف في تنظيمها.

١ - صحيفة للشورى (صنعاء)، ع ٢٩٤، ١٨-١٠-١٩٩٨.

٢ - عبد الملك المخلافي لقاء مع الباحثة، مرجع سابق.

٣ - صحيفة الأيام (صنعاء)، ع ٤٨٩، ٢٣-٨-١٩٩٨.

## ٢- رؤية أحزاب المعارضة لطبيعة العلاقة بالمؤتمر الشعبي العام:

### (أ) التجمع اليمني للإصلاح

أدت انتخابات ١٩٩٧ إلى خروج للتجمع اليمني للإصلاح من الائتلاف الحكومي، وقد مثل ذلك للتطور واحدا من أخطر النتائج التي لفرزتها الانتخابات، فقد جاءت الدورة الانتخابية وما صاحبها من

توترات وأعمال عنف وخصوصا بعد فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق لاقتسام مقاعد البرلمان.

ومساعد الحكومة التي سوف يتم تشكيلها<sup>(١)</sup>، وقد صدرت إشارات من التجمع اليمني للإصلاح تتضمن اعترافا ضمليا بالنتائج، فقد تقبل الإصلاح فكرة الخروج من الحكومة بهدوء ملحوظ، وقدم لذلك تفسيراً منطقياً يمكن فهمه، ويتلخص في أن لدى المؤتمر أغلبية كبيرة تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده دون حاجة إلى الائتلاف مع طرف آخر، وأعلن أن ما جرى من تبادل إعلامي مع المؤتمر لم يعد مبررا بعد أن انتهت نواحيه بانتهاء الانتخابات، وما صاحبها من تناقض مشروع، إلا أن بيان مجلس الشورى<sup>(٢)</sup> الصادر عن الاجتماع الذي خصص لدراسة نتائج العملية الانتخابية لفتوى على قدر غير يسير من التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية برمتها، وأشار المجلس بوضوح إلى أن مراعاة الإصلاح للمصلحة العامة وتجنب الفتنة قد أملى عليه قبول النتائج، وأن الشيء الوحيد الصحيح هو أن الانتخابات جرت في موعدها فقط<sup>(٣)</sup>.

١ - فقد رفض الإصلاح عرض المؤتمر بتخصيص سبعين إلى ثمانين مقعدا في البرلمان، وعدا من الوزراء مقابل الموافقة على استبعاد بعض عناصر الإصلاح القيادية المرشحة غير المقبولة عند المؤتمر من أمثال (محمد الصديق، وعبد الله صمتر)، الأمر الذي رفضه الإصلاح واعتبره تكملا غير مقبول في اختيار من يمثلهم في الانتخابات، وقبل إعلان النتائج النهائية كان واضحا عدم رضا قيادة الإصلاح على سير العملية الانتخابية، وفوجئت بعد الإعلان بمسقوط عناصرها القليلة، وبعد أقل من المقاعد التي كانت تتوقعها.

٢ - البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية الرابعة لمجلس شورى للتجمع اليمني للإصلاح، في التجمع اليمني للإصلاح رؤى وموقف، مرجع سابق، ص ٩٣.

٣ - التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الـ ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في : صحيفة (صنعا)، ع ١٥٢٩، ١٩٩٨/٩/٢.

وقد تبين الإصلاح مفهوما جديدا للمعارضة بعد خروجه من السلطة<sup>(١)</sup>، فقد اتخذ قرارا فسي دورة استثنائية لمجلس الشورى (اللجنة المركزية) يقضي بعدم المشاركة في الحكومة التي سيشكلها المؤتمر الشعبي، وأنه لن يخرج عن نهجه الثابت في تأكيد الصواب حيثما وجد، والاعتراض على الخطأ من أية جهة كانت<sup>(٢)</sup>، وقد أعلن الإصلاح أنه سينتقل إلى مربع -عدم المشاركة- حتى يتم دراسة الوضع والخروج إلى المعارضة، ولا يمانع الإصلاح في العودة إلى السلطة إذا وجد أن وجهه ودوره يحتمان عليه ذلك، وقد أعلن صراحة أنه غير مستعد لأية معارضة خارج إطار البرلمان والقنوات الرسمية، وأنه موجود في المعارضة بالأسلوب الذي يراه مناسبا<sup>(٣)</sup>، و ينتهج الإصلاح معارضة انتقالية

١ - فقد صرح بعض قادة الإصلاح علنا بأن الإصلاح لا يعتبر نفسه معارضا ولا شريكا في الائتلاف، ثم ظهرت بعد ذلك تخرجات نظرية عديدة تحاول شرح وتفسير هذه الحالة من وجهة نظر التجمع، أهمها:

إن المعارضة في الإسلام تقوم على التناصح والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هي أحسن دون إلزام يؤدي إلى فتنة، وأن الإصلاح حريص على التميز عما سواه من المعارضة التي لا تراعي مصالح الوطن العليا فيما تقول أو تفعل، وحينئذ ظهرت مصطلحات (المعارضة البناءة والمنزلة بين المنزلتين). وكان خطابه الإعلامي بعد ذلك يتسم بدبرة تصالحيه واضحة رغم أفراد المؤتمر بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي تصريحات لبعض زعماء التجمع قيل أن الحزب سيمهل الحكومة مدة عام على الأقل حتى تثبت نجاحها وسيقول رليه بعد ذلك، وجرى ترجمة هذه السياسة بجملة من الخطوات العملية وخطاب سياسي وإعلامي بالغ الاعتدال وإشعار المؤتمر بأكثر من وسيلة بأن التجمع لم يزل على موقفه من أحزاب المعارضة ولا ينوي إقامة أية علاقات جدية مع أي منها ثانيا أو بصورة جماعية، وقد وقعت قيادة المؤتمر الشعبي العام على الصيغة التي تضمنت بقاء الإصلاح خارج المعارضة وخارج الحكم واعتماد خطاب سياسي وإعلامي معتدل مقابل الموافقة على تراجع المؤتمر الشعبي عن توحيد التعليم بصورة فورية كما أعلن المؤتمر، وعدم إقصاء كوادر الإصلاح التي تمكن وزراء الإصلاح من إلحاقها في الجهاز الإداري بعد الحرب ويمتون بالمثل، إلى غيرها من المصالح كالتسبب العسكرية الفخيرية وبعض المخصصات المالية وغيرها التي حصل عليها الإصلاح في الماضي، انظر: التقرير المالي المقدم إلى الدورة الـ ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في: صحيفة الثوري (صنعا)، ع ١٥٢٨، ٢١/٨/١٩٩٨.

٢ - صحيفة الخليج ( الكويت)، ع ٦٥٦٥، ١٠/٥/١٩٩٧.

٣ - لقاء مع الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح محمد اليموني، في: صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ع ٦٨١٥، ٧/٧/١٩٩٧.

انتقائية متعلقة ببعض السياسات الحكومية وليس كلها، لأنه يخشى أن تحتل بعض أحزاب المعارضة مواقفه عند السلطة، أو يخسر المصالح التي كسبها خلال لتتلاقح الحكومي مع المؤتمر، ولذلك فهو لا يثق في أحزاب المعارضة، لأنها ليست جادة في علاقتها معه.

وطالما ذكر الإصلاح بأهمية العلاقة بالمؤتمر وما لها من طبيعة استراتيجيية، ولمح من طرف خفي إلى أن البلاد لا تستطيع تحمل معارضة حزب بحجم الإصلاح، ورغم ذلك ظهرت بولدر أدت إلى عودة التنازع من جديد، وشكى الإصلاح من إزاحة بعض أعضائه من الوظائف لأسباب حزبية وبالذات في القربية، ومن جديد أخذ بعض ممثليه يشاركون في الندوات مع ممثلين من أحزاب المعارضة حول الحياة السياسية في اليمن بخطاب يتقاطع أو يقترب من خطاب المعارضة وإن كان بلهجة على قدر من الرصانة والحذر، كما شارك الأحزاب الأخرى في اجتماعات مشتركة حول بعض الأوضاع السائدة في العالم العربي .

وبعد الإصلاح يخير من موقفه بالتدريج ويقترب من أحزاب المعارضة، ولعل ما زاد من تعقيد الأمور أمام قيادة الإصلاح أن المؤتمر أخذ منذ ما بعد الحرب يمتلك زمام المبادرة في تحديد نوع العلاقة بين الطرفين وحدودها، ولم يعد هناك تباين في أوساط قيادة المؤتمر تجاه العلاقة مع الإصلاح واستعداد قواعده لأي نوع من التفتين، بل إنها هي التي ظلت تلح على وضع حد لذلك النوع من العلاقات المفتوحة، ولم يكن الإصلاح موحدًا بالممثل تجاه التعامل مع المؤتمر الذي بيده شؤون الحكم، ويبدو أن الرأي الغالب داخل المرفق القيادي العليا في الإصلاح كان يميل إلى قبول المشاركة في الحكومة من جديد، إذ عرضت عليه قيادة المؤتمر ذلك بشروط ميسرة، ولكن المؤتمر فعل الشيء ونقيضه في ذات الوقت إذ أعلن أن باب المشاركة في الحكومة الجديدة متاحًا تمامًا، شريطة القبول ببرنامح حزب الأغلبية وهو شرط يمز على حزب بحجم الإصلاح<sup>(1)</sup> أن يتقبله سيمًا، وأنه دأب في الماضي على إبراز معارضته للسياسات التي كانت تتبعها

الحكومة السابقة التي كان شريكاً فيها وكان يفعل ذلك علناً وبسبل مختلفة، ولم يكن أمام التجمع سوى الانسحاب، بدون إثارة والتفكير في مبادرات توفيقية وتجند الظهور بمظهر الطرف الذي يقع في شباك رد الفعل وإقناع الآخرين بأنه لن يذهب إلى التطرف تحت أي ظرف، سيما وهو يدرك أن خصومه كثيرون، ويعلم يقيناً بأن قيادة المؤتمر متلهفة على استبعاده من السلطة<sup>(١)</sup>.

يرى البعض أن العلاقة بين المؤتمر والإصلاح تراهن على العلاقة الشخصية بين رئيس الجمهورية وللشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ورئيس التجمع اليمني للإصلاح<sup>(٢)</sup>، وأن تحول حزب الإصلاح إلى حزب معارض حقيقي قد يفرض على الطرفين تغيير معادلة العلاقة بينهما، وصراع المؤتمر مع بقية أحزاب المعارضة ليس كالصراع بينه وبين الإصلاح، فالمؤتمر يرى في الخلاف مع تلك الأحزاب خلافاً تاريخياً، فسيما الصراع مع الإصلاح صراع مصالح، والمؤتمر لا يرى في هذه الأحزاب سوى رغبتها في الوصول إلى السلطة لفرض لون سياسي محدد هو اليسار، فيما يرى الإصلاح منافساً بالإمكان للتعايش معه خارج السلطة وليس دخلها<sup>(٣)</sup>.

أما الإصلاح فيرى أن علاقته بالمؤتمر علاقة تاريخية لكنها مرهونة برعاية رئيس الجمهورية شخصياً، وهذه العلاقة تعني وجود خلاف بينهما في الوسائل البرامج لإغليات والوثائق<sup>(٤)</sup>، ويرى أن هذه العلاقة مستهدفة من بعض الأطراف<sup>(٥)</sup> أما رئيس الجمهورية الذي هو رئيس المؤتمر فيرى أن العلاقة بين الحزبين علاقة تحالف

١ - التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الـ ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في: صحيفة الثورة (صنماء)، ع ١٥٢٨، ٢١/٨/١٩٩٨.

٢ - حسين توفيق، الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي، مرجع سابق، ص ٧٤.

٣ - التقرير السنوي، اليمن ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦٢.

٤ - محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية في حزب التجمع اليمني للإصلاح، في: صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ع ٦٦٣٦، ٢٨/١/١٩٩٧.

٥ - <http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/02/22/sya/39>.

استراتيجي مهما حاولت بعض العناصر المتطرفة في المؤتمر لو الإصلاح الإساءة لها، فهي لن تنجح في ذلك<sup>(١)</sup>، ويرى الأمين العام للإصلاح أن علاقة المؤتمر بالإصلاح هي علاقات استراتيجية وهي أقوى من مجرد الائتلاف الحكومي<sup>(٢)</sup>، ورغم التأكيد الدائم على التحالف الاستراتيجي بين الحزبين إلا أن بوادر الخلاف بدلت بينهما وكانت أهم قضاياها هي:

### (١) الخلاف بين الإصلاح والمؤتمر حول المعاهد العلمية:

يمكن رصد ثلاث مراحل مختلفة لنشوء وترجع المعاهد العلمية في اليمن.

للمرحلة الأولى: وتبدأ من مطلع السبعينيات وحتى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م<sup>(٣)</sup>.

وقد شهدت هذه الفترة انتشاراً وتزايداً للمعاهد العلمية التي استطاعت جذب قطاع عريض للتعليم خاصة في الأوساط الفقيرة والهامشية ومن أوساط الفتيات، وانتشرت هذه المعاهد في المناطق النائية تحديداً ويقتدر امتداد وتوسع هذا التعليم كانت تنشر الأفكار السياسية لهذا التيار الذي استطاع التغلغل في الأوساط القروية والريفية، وكذلك في المدن بدرجة كبيرة، لكن ذلك لم يؤد إلى مواجهة مع السلطات بسبب الظرفية السياسية التي استوجبت الحاجة لهذا التيار معتمدة أسلوباً مرناً في تحجيمه وتحديد نطاق نشاطه الذي ظل محصوراً في المجال التربوي والتعليمي، وساعد على ضبط إيقاع حركته ونفوذه تحريم الحزبية في تلك الفترة، وفقاً للدستور اليمني الذي كان يحظر مثل هذا، وبالتالي اقتصر النشاط السياسي على التعبئة الحزبية والسياسية لاتباع هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من هذا التعلّش للظاهر إلا أن العلاقة بين السلطات وهذا التيار لم تكن تخلو من التوترات العميقة، لاسيما في إطار المؤتمر الشعبي العام الذي ظل الإطار

١ - مؤتمر صحفي للرئيس علي عبد الله صالح، في: صحيفة الوحدة (صنعاء)، ع ٤٠٥، ٢٢/٧/١٩٩٨.

٢ - تصريح للأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح، في: صحيفة الحياة (لندن)، ١٩٩٨/٧/٥.

٣ - [www.Yemeniislahparty.com/maahd/maahad3.htm](http://www.Yemeniislahparty.com/maahd/maahad3.htm). 10\12\2001.

للتنظيمي الذي يجمع مختلف القوى السياسية خاصة منها قوى الحركة الإسلامية، وهذه الصراعات غالباً ما كُثفت حول المعاهد العلمية أو بعض المدارس<sup>(١)</sup>. وكانت أولى المؤشرات التي كشفت هذا الصراع الخفي على هذه المؤسسات بين السلطات والتيار الديني مطالبة المؤتمر الثاني للمؤتمر الشعبي العام في سنة ١٩٨٤م بضرورة توحيد التعليم وإلغاء المعاهد العلمية، إلا أن هذه المطالب لم يستجب لها من قبل القيادات السياسية العليا في البلاد، بسبب أن وجهة النظر هذه اعتبرت آنذاك وجهة نظر التيارات الراديكالية المنضوية في إطار المؤتمر الشعبي العام، بل تزايد أعداد المعاهد العلمية خلال هذه الفترة بشكل كبير، على خلفية أن هذا الصراع استطاع الإسلاميون توظيفه لصالحهم، وزادت أعداد المعاهد العلمية الدينية من (٥٠) معهداً إلى ما يقارب (٧٠٠) معهداً.

**المرحلة الثالثة:** وتمتد هذه المرحلة من إعلان قيام الوحدة عام ١٩٩٠م وحتى عام ١٩٩٤م، وهي المرحلة التي عرفت تطورات سياسية عززت من جديد من خطوط بقاء هذا التيار والحاجة إليه في سياق هذه التفاعلات التي عرفت بالأزمات السياسية بين المؤتمر والاشتراكي، ولعبة التوازنات السياسية.

وقد تصدر الحزب الاشتراكي وحيداً القضية توحيد التعليم، وتم إصدار قانون توحيد التعليم عام ١٩٩٢م الذي وافق عليه البرلمان، وعارضه أعضاء التجمع اليمني للإصلاح واتسعت الهوة بين التجمع اليمني والحزب الاشتراكي، وهي الهوة التي استطاع المؤتمر الشعبي أن يوظفها في اللعبة السياسية لفككتته، الأمر الذي وفر موجات لبقاء هذا التيار الديني قوياً في وجه خصمه التقليدي الحزب الاشتراكي، واستفاد في هذا المناخ في تزايد أعداد المعاهد العلمية بوتيرة أكبر، خاصة في ظل الخلافات المتفاقمة بين المؤتمر والاشتراكي التي استطاع التجمع اليمني استثمارها لصالحه.

١- المعاهد الدينية في اليمن بين النشوء والأهول، صحيفة البيان (الإمارات)، ٢٣/فبراير ٢٠٠٢.



وبعد حرب ١٩٩٤ ودخول الإصلاح كحليف قوي في الحكومة الجديدة التي شكلت أعقاب للحرب، كانت هذه الفترة هي فترة التوسع والامتداد لحزب التجمع اليمني للإصلاح، وبالتالي لتنام وتزايد المعاهد العلمية حتى وصلت في العام ١٩٩٦، (١٢٠٠) معهداً، ولأن هذه الفترة كانت هي فترة جني الاستحقاقات للتحالف في الحرب، فقد رأى الإصلاح ضرورة تحويل المدارس إلى معاهد دينية.

وبرز خلال هذه المحاولات ومواجهات وصراعات بين أنصار المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح تركزت حول السيطرة على قطاع التعليم الذي كان على رأس وزارته وزير ينتمي للتجمع اليمني للإصلاح، مما ساعد على الحضور المتزايد للتيار الديني في قطاع التربية والتعليم، ليس على مستوى توسع المعاهد العلمية بل وعلى تزايد تواجده في المدارس والهيئات الإدارية التربوية والتعليم على مستوى المحافظات والمحليات وهو ما نجم عنه قلق كبير وسط القيادات الدنيا للمؤتمر الشعبي.

للمرحلة الثالثة: وتبدأ منذ الانتخابات النيابية ١٩٩٧، التي شهدت منافسة شديدة، حصل على إثرها المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية المريحة، وخرج الإصلاح من الحكومة، وعلى الرغم من التأكيد الدائم على التحالف الاستراتيجي بين الحزبين - الذي جاء على خلفية التحالف من أجل إنجاح المسار الديمقراطي تجاه مقاطعة الحزب الاشتراكي لهذه الانتخابات - غير أن هذا التحالف ظل محكوماً بهذا الدافع الذي لا يمكن فصله عن تداعيات الحرب وبقاء بعض تحدياتها قائمة مما جعله تحالفاً هشاً في مضمونه، لا يخرج عن إعلان النوليا السياسية، ولأن المؤتمر الشعبي أصبح في وضعية موائمة لتقليص حجم حليفه بفعل - امتلاكه للأغلبية المطلقة داخل السلطة التشريعية - فقد بادر في هذا الإطار إلى استعادة زمام المبادرة في قطاع التعليم، وشيئاً فشيئاً استطاع أن يعزز مواقفه في المدارس والإدارات التربوية والتعليمية على حساب قوة ونفوذ حليفه، ورغم هذه الضربات الموجهة لتقليص حجم الإصلاح في قطاع التربية، إلا أن ذلك لم يمنعه من مساندة ترشيح الرئيس اليمني في الانتخابات الرئاسية وإعلانه بأن الرئيس علي عبد الله صالح هو مرشحه لهذه الانتخابات في سبتمبر عام ١٩٩٩.

إلا أن المرحلة التي أعقبت الانتخابات هذه عرفت تزايداً كبيراً لاختلافات الحزبين، خلاصة حول قطاع التعليم<sup>(١)</sup>، الذي أخذ نفوذ الإصلاح فيه يتراجع بشكل واضح، فقد انحصر الصراع بين الحزبين حول قطاع التربية والتعليم بمحاولة كل حزب تعزيز موقعه في قطاع التربية والتعليم، لأن ذلك يعني تعزيز الحظوظ والمواقع في الانتخابات، ولأن الخاسر في هذه الجولة كان هو الإصلاح فقد عمد إلى الانكفاء وتدعيم حضوره وتواجده في المعاهد العلمية على أساس المحافظة على الممكن مما هو متاح بعد أن بدأ المؤتمر هو الآخر يراهن على السيطرة على قطاع التعليم عبر تقليص نفوذ الإصلاح في الجهاز الإداري والتنظيمي لوزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي والمحلي<sup>(٢)</sup>.

ومع تشكيل حكومة بإجمال في أبريل من العام<sup>(٣)</sup> ٢٠٠١ - عقب الانتخابات المحلية والتعديلات الدستورية - أعلنت هذه الحكومة الشروع بتطبيق قانون التعليم<sup>(٤)</sup>، وقد اتخذ المؤتمر الشعبي العام قراراً بإلغاء المعاهد الدينية بعد إعلان نتائج الانتخابات المحلية وبعد أن قدم الإصلاح تهديداً حقيقياً للمؤتمر واتهمه بالغش في انتخابات السلطة المحلية<sup>(٥)</sup>، وقد قاطع رئيس مجلس النواب جلسة المجلس، التي سيناقش فيها بيان الحكومة الذي يتضمن

١ - تصاعد احتمالات المواجهة بين المؤتمر والإصلاح، حرب المعاهد الدينية في اليمن تصعد لمواجهة المؤتمر، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠/يونيو ٢٠٠١.

htm. www.albayan.co.ae/albayan/2001/06/20/sya/52.

٢ - وفي سياق هذه التفاعلات عبر الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح محمد اليماني لوسائل الإعلام بقوله أن هناك إيماءة لكثير من أطر حزبه من الجهاز الوظيفي، وأن هذا هو الأمن الذي يدفعه الإصلاح لقاء تحلقه الاستراتيجية مع المؤتمر.

٣ - تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد القادر باجمال في ٢٠٠١/٤/٤ خلفاً لحكومة الدكتور عبد الكريم الأرياني، لمزيد من التفاصيل حول هذه الحكومة وبرنامجها، انظر: التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٨٥-٩٤.

WWW.ALBAYAN.CO.AE\ALBAYAN\2002\02\06\syas\50.htm. 18-10-2002. -٤

Brian,Whitker, " Islah under fire", middle east journal. June 2001, -٥  
www.alb.com/yemen/pol/pol/mei66.htm.10/12/2001.

إلغاء المعاهد العلمية<sup>(١)</sup>، وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة التوتر بين حزبي المؤتمر والجمع<sup>(٢)</sup>، وقد أنهى الشيخ مقلطه بالخروج بصيغة توفيقية، وذلك بنقل أجزاء من المناهج التعليمية في المعاهد إلى المدارس<sup>(٣)</sup>.

وقد أكد عضو قيادي في الإصلاح لنتقاء الأسباب الموضوعية لبقاء المعاهد العلمية، فقد استندت غرض وجودها، ووجه انتقادا لحزب الإصلاح لعدم اتخاذ هذه الخطوة أثناء توليه وزارة التربية والتعليم خلال الائتلاف الحكومي (١٩٩٤-١٩٩٧)<sup>(٤)</sup>.

#### (ب) الخلاف بين الإصلاح والمؤتمر حول الانتخابات المحلية.

في خضم الاستعداد للانتخابات المحلية والتعديلات الدستورية التي جرت في العشرين من فبراير من العام ٢٠٠١، بدأ الخلاف بين الحزبين يظهر إلى العلن، وتؤكد مدى عمقه واتساع هوته بالأسلوب التكتيكي الذي تتبعه الإصلاح، عندما أعلن مباركته للتعديلات الدستورية في الوقت الذي صوتت فيه نسبة كبيرة من أعضاء الحزب ضد تلك التعديلات، وصاحب هذه الانتخابات والتعديلات الدستورية مواجهة مسلحة بين أنصار الطرفين أفضت جميعها إلى انفصال الحليفين التقليديين، لتكون هذه المرحلة فاصلة في مسار العلاقات التي جمعتهما خلال الفترات السابقة التي حكمتها معطيات كل مرحلة من المراحل.

www.yemenislahparty.com/8-2002-ta17.8.htm 18 /2/2002

- ١

٢ - ذكرت صحيفة الميثاق نبذة تهديد للشيخ عبد الله أنه يتوجب على مجلس النواب انتخاب قيادة جديدة من خلال ما تبقى له من الفترة الانتقالية الحالية، حتى يحين موعد إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة لمقاطعة الشيخ عبد الله جلسات المجلس لمناقشة برنامج الحكومة، فنظر المؤتمر بهدد بإقالة الأحمر مر رئاسة البرلمان، صحيفة البيان (الإمارات)، ٢٠٠١/٥/٩.

htm.www.albayan.co.ae/albayan/2001/05/09/ola/12

٣ - صحيفة الوحدة (صنعاء)، عدد ٤٦٧، ١٥ /٥/ ٢٠٠١.

٤ - نصر طه مصطفى، توحيد التعليم فريضة وضرورة، صحيفة الشؤون (صنعاء)، ع ٣١٧، ١٣/٥/ ٢٠٠١.

ويعود الخلاف في الأسس بين الحزبين إلى الجناح المتشدد في الإصلاح الذي يقوده الشيخ عبد المجيد الزندقي والذي تسبب بفض اتفاق للتنسيق الذي سبق أن توصل إليه الحزبان قبل فتخلفات السلطة المحلية، ومن أسبله هو أن الإصلاح دفع بأعداد كبيرة من أعضائه في مختلف المحافظات اليمنية إلى ترشيح أنفسهم ودخول المنافسة كمستقلين، وهذا على ما يبدو ما أغضب قيادات في المؤتمر الشعبي العام، كونها رأت أن في ذلك خرقاً لاتفاق التنسيق مع الإصلاح.

وقد لوح المؤتمر الشعبي العام بفتح ملف جامعة الإيمان، وإخضاعها لقانون الجامعات الأهلية الذي يمنح السلطات صلاحيات المراقبة والإشراف على مناهج الوزارة وإدارة سير التعليم في الجامعات والمدارس الأهلية، وما يحدث لدخل هذه المؤسسات وجاء ذلك إثر اعتزام الإصلاح للقيام بمسيرة احتجاجية ضد قرار إلغاء المعاهد العلمية<sup>(١)</sup>.

## ٢- العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني:

يعتبر التوتر هو النمط المميز لعلاقة المؤتمر الشعبي بالحزب الاشتراكي بسبب ظهور قضايا وأحداث كانت سبباً في تقادم الأزمة بينهما، وكان كل طرف يستخدم كل وسائله الإعلامية في مواجهة الآخر.

وكانت أهم قضايا الخلاف بين الحزبين حول صدور الحكم القضائي في قلعة (الـ ١٦) المتهمين بشمال الحرب والانفصال، فاستنكر الحزب الاشتراكي تلك الأحكام واعتبرها أحكاماً في حق شركاء مسلمين، ومناقضة لدعوة رئيس الجمهورية لإغلاق ملفات الماضي، أما المؤتمر فاعتبر أن دفاع الحزب الاشتراكي عن الانفصالية دليل على ضلوعه في الحرب والانفصال<sup>(٢)</sup>.

ليضاً كانت أهم نتائج المؤتمر العام الرابع للحزب، إعلان الحزب قراره بإلغاء العقوبات التي أصدرها ضد أعضائه في فترات الصراع السابقة، ومن ضمنهم قياداته التي

١- صحيفة الوحدوي (صنعاء)، عدد ٤٥٤، ٣٠ يناير ٢٠٠١.

٢- التقرير السنوي اليمني ١٩٩٨م، مرجع سابق، ص ٦٠.

أعلنت الانفصال في العام ١٩٩٤، وقد شن المؤتمر الشعبي في صحفه الرسمية والحكومية هجوماً عنيفاً على الحزب الاشتراكي تصدره رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس لجنة شئون الأحزاب<sup>(١)</sup>.

لما الحزب الاشتراكي، قد أعلن بأنه لا يستجدي شرعيته من أحد، وإنما يستمدّها من قواعده وتاريخه الطويل والتأييد الكبير من الشعب اليمني<sup>(٢)</sup>.

وفي شهر يونيو ١٩٩٨م يادر رئيس للجمهورية بدعوة الاشتراكي للحوار عندما التقى بأحزاب المعارضة في شهر يونيو، وقد توقف الحوار بسبب تصريحات وزير الداخلية - قيادي في المؤتمر - اتهم فيها الحزب الاشتراكي بالضلوع في تفجير مسجد الخير بصنعاء<sup>(٣)</sup>.

وبعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب - الدورة الأولى- أعلن الحزب الاشتراكي اليمني استعداده للحوار مع المؤتمر دون شروط مسبقة، كوسيلة للتخفيف من الأزمة بين الحزبيين، بعد الحملة الرئاسية على الحزب الاشتراكي اليمني، لكن المؤتمر رد بأنه لا توجد الآن مبررات للحوار<sup>(٤)</sup>.

وباختصار يمكن القول أن العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة دارت في معظمها في شكل هجوم وإدانة من جانب أحزاب المعارضة ( موضوع

---

١- قد صرح الرئيس علي عبدالله صالح أن الحزب الاشتراكي لا يحمل إلا موقلاً للهدم وبرنامجاً متخلفاً للتأمر والتصفيات وأنه يكامل قياداته وتكويناته ضالع في الحرب والانفصال، فطر، صحيفة الميثاق، ع ٨٥٢، ١٢/٧/١٩٩٨م، وكذلك تصريحات نائب الرئيس الذي قال بأن مؤتمر الحزب الاشتراكي غير شرعي لأن المنوبين لم يتم اختيارهم وفقاً للنظام الداخلي للحزب، فطر: صحيفة الميثاق (صنعاء)، ع ٨٥١، ١١/٣٠/١٩٩٨م، وتصريحات رئيس لجنة الأحزاب الذي قال بأن الاشتراكي أخطاء حين برأ من ارتكبوا الخيانة العظمى، صحيفة المستقلة (لندن)، ع ٢٣٩، ١٢/٧/١٩٩٨.

٢- تصريح لميف صائل عضو المكتب السياسي، صحيفة الشرق الأوسط، ع ٧٣٠٨، ١٢/١/١٩٩٨م.

٣- صحيفة الأيمل، ع ٤٨٩، ٨/٢٣/١٩٩٨م.

٤ - التقرير السنوي اليمني ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦١.

للدراسة) ودفاع - بل و هجوم مضاد - من جانب المؤتمر الشعبي، فأحزاب المعارضة من جانبها تحدثت بإسهاب عن عجز المؤتمر عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وشيوع الفساد، بل واتهمه بتزوير الانتخابات، ودافع المؤتمر الشعبي بدوره عن منجزاته، فضلا عن شن حملات مضادة ضد البدائل التي ترقعها الأحزاب المعارضة.

وفي الواقع تكشف طبيعة العلاقة بين المؤتمر الشعبي وأحزاب المعارضة عن مجموعة من الخصائص منها ما يلي:

١- عدم وجود مجال للتنافس الحزبي الحقيقي بين المؤتمر الشعبي وبقية الأحزاب، وذلك لعدم وجود توازن سياسي بين المؤتمر وبقية الأحزاب، حيث يتميز المؤتمر الشعبي بأنه حزب مهيم ، له الأغلبية السالفة في مجلس النواب ومجلس الشورى، وينتمي إليه المحافظون ، وتخضع لسيطرته كافة أجهزة الإعلام، ولا يوجد أحزاب أخرى تتناسب إمكاناتها على الإطلاق مع إمكاناته، وهذا التساؤل عن أسباب التوتر في العلاقة بين حزب حاكم مهيم إعلاميا ، ومحتكر كل المناصب القيادية والسياسية والإدارية وبين أحزاب صغيرة ضعيفة الإمكانيات، كما تساعد السلطة التنفيذية والإدارية على كافة مستوياتها وتتجاهل الأحزاب الأخرى، وهي بذلك تخرج عن الدور المحايد الذي يفترض أن تنتم به الإدارة الحكومية في ظل تعدد الأحزاب.

٢- ضعف إمكانيات التنسيق والتعاون بين المؤتمر وأحزاب المعارضة، حتى بصدد بعض القضايا المصيرية ، والتي يفترض أن تكون خارج إطار المناورات والصراع الحزبي، ويوجه المؤتمر انتقادات لأحزاب المعارضة تتركز أغلبها على أسلوب عمل أحزاب المعارضة ، والذي يراه المؤتمر الشعبي أنه غير مناسب، حيث إنه مع اعتبار مبدأ المعارضة في حد ذاته مقبولا، إلا أن هناك أسلوبا معيناً ينبغي اتباعه في المعارضة.

٣- ليس هناك مجال لتداول السلطة بين المؤتمر الشعبي والأحزاب الأخرى، وهذا الأمر يستند إلى حقيقة أن القاعدة التي يستند إليها تعدد الأحزاب - وهي مبدأ تداول السلطة - تصبح لا معنى لها في ظل وجود حزب حاكم يتصرف وكأنه باقي في السلطة إلى الأبد، وهذا يطرح ضرورة معالجة هذا المبدأ من الناحية النظرية والعملية.

ميز العديد من العلماء بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، حيث يشير الأخير إلى عملية تغيير محكمة من أعلى من خلال زيادة مساحة الحرية المتاحة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، وإجراء انتخابات نزيهة لبعض المناصب القيادية ، ومن ثم فالتحول الليبرالي هو عملية تتميز بتخفيف القبضة الحكومية على المجتمع، وإضفاء قدر من المرونة بزيادة مساحة الحرية، ولكن القبضة الحاكمة ما تزال هي نفسها، وتستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته وتعيد القبضة الحديدية من جديد<sup>(١)</sup>، فالتحول الليبرالي إذن يرتبط بتوسيع هامش الحريات، والتخفيف من الرقابة على الصحف، واتساع المجال أمام تكوين ونشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات ، وفق شروط معينة يحددها النظام مع الإقلال من اللجوء إلى القمع والسلطة للتصفية في مواجهة المعارضين، ولكن كل تلك التفسيرات قد لا تكون مصحوبة بحرية اختيار القيادة السياسية من خلال انتخابات دورية تشهد وصول المعارضة إلى السلطة، وبالتالي قد لا يشهد التحول الليبرالي مبدأ تداول السلطة الذي يعتبر جوهر التحول الديمقراطي، وتنشأ العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي من حقيقة أن التحول الليبرالي قد يسهم في إحداث التحول الديمقراطي وقد لا يسهم في ذلك، لكن التحول الليبرالي يثير مزيداً من الضغوط في اتجاه تحقيق تحول ديمقراطي<sup>(٢)</sup>. وعلى رغم أن الخبرة التاريخية العربية غنية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة، إلا أن التراث السياسي العربي يتميز بالسلبية الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة، وقد تحدث ابن خلدون عن نوع من الطابع العربية في التمسك بالحكم مما يؤدي في النهاية إلى انهيار العمران.

١- صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب غلوب، ( القاهرة: دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣) ص٣٥.

٢- Jean Leca, Democratization in the Arab world: UN Certainty Vulnerability and Legitimacy: A Tentative Conceptualization and Some Hypotheses" in: Ghosen, Salama, Democracy Without Democrats: The Renewal Of Politics in The Muslim World, (London: I.B.Touris Publishers, 1994) , pp. 48-49.

إن عملية التداول السياسي على السلطة تبقى الحلقة المقفولة في مسار التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فتبني الديمقراطية بقي شكلياً دون ممارسة فعلية، إذ لم يضع حداً لاحتكار النخبة للحكمة للسياسة والثروة على حساب المجتمع، ويتم هذا التبني الشكلي وفقاً لعملية سياسية سمحت من خلالها السلطة بإنشاء أحزاب سياسية، وذلك بشرط ألا تتحصل قوى المعارضة على أغلبية مهما كلف الأمر (وإن حتم ذلك تزوير الانتخابات)، ولذا فمن الصعب جداً أن تتمكن المعارضة من تشكيل الحكومة، مما جعل التداول على السلطة أمراً مستحيلًا.

نتيجة للاستغناء عن التجربة الديمقراطية، لم يحدث في الوطن العربي أن أدت انتخابات إلى تغيير جذري في السلطة، إذ لم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وافتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضية، مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة، وحملت انتخابية جوفاء.

أيضاً غلبة المرجعية القبلية على منطق السياسة لا تتسحب على الحكم فقط بل تتعداه إلى المعارضة أيضاً، من حيث التركيبة والسلوك فإن كانت بنية السلطة في غالبية الدول العربية تخفي مصالح أسرية أو قروية أو عشيرة ضيقة، فإن الأحزاب هي بدورها كذلك، إما تمثل مصالح جهوية أو طائفية والعصبيات التي تتصل بها، وإما هي تنظيمات احتجاجية متطرفة كما هو الحال في الحركات الإسلامية المسلحة اليوم، والشئ نفسه يقال على الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب، حيث لا تتعاقب للزعامات السياسية على قيادتها، بل تكاد تكون على مدى الحياة<sup>(١)</sup>.

ويرى أحد الباحثين، أن للتناوب الديمقراطي ليس من صفات السياسة العربية، ذلك أن الصفة السائدة للحكومة في العقد ونصف العقد من السنة الأخيرة من السبعينات

١- عبد الغفور بن عتر، اشكالية الاستصحاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، (عدد ٢٧٣/١١/٢٠٠١)، ص ٢٦.



والثنائيات، هي وجود جماعة سياسية اجتماعية واحدة وعدم وجود مجال للتأليب، فالمعارضة لا تشرك في الحكم، ولكنها تستخدم - وهي تنحو إلى القبول بهذا الاستخدام - لسبب ما وهو عدم توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة، سواء عن طريق الانتخاب أو غيره.

وأما تفسير هذا الأمر عند "زارتمان" فهو يقوم في وجود نمو من العلاقة القائمة بين السلطة والمعارضة يطلق عليها نعت "التكميلية"، ويفضل التكميلية باستمرار الاستقرار في الأنظمة العربية من جهة وترسم المعارضة نفسها نوعاً من الخطوط، فهي من جهة أخرى تكف عندها ولا تتخطاها أبداً، فالحكومة والمعارضة معاً لهما مصالح يتبعانها داخل النظام السياسي، وهذه التكميلية في المتابعة من شأنها أن ترسخ الدولة في كل طرف منهما لا يستخدم الآخر، ولكن كلا منهما يخدم مصالح الآخر في أدائه الدور<sup>(١)</sup>.

وبالنظر إلى اليمن، نجد أن للمعارضة الحزبية من جانب، وممارسات الدولة من جانب آخر يؤكدان غياب فكرة تداول السلطة، فقد نصت المادة الخامسة من الدستور اليمني على ما يلي: "يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي"<sup>(٢)</sup>، ونصت المادة ٦٢ المتعلقة بانتخابات مجلس النواب على أن: "يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة عضو وعضو واحد، ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي (...)"، أما المادة ١٠٦ فإنها تحدد مجموعة الشروط التي يشترط توفرها لمنصب رئيس الجمهورية، في حين نصت المادة ١٠٧ في الفقرة (أ) على أن "يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية"<sup>(٣)</sup>، وحددت المادة ١١١ مدة رئيس الجمهورية بسبع سنوات شعبية

١ - سعيد بن سعيد العلوي، هل تعني الديمقراطية محض التداول على السلطة، في عزمي بشارة (محرر)، مرجع سابق، ص ٩٤.

٢ - هذه المادة لم تكن موجودة في دستور ١٩٩١، وهو نقص تلاقاه المشرع اليمني في دستور ١٩٩٤.

٣ - تجدر الإشارة إلى أن انتخاب رئيس الجمهورية كان يتم وفقاً لدستور ١٩٩١ عن طريق مجلس النواب، غير أن التعديلات الدستورية في ١٩٩٤ جعلته من قبل الشعب، وهي الانتخابات التي تمت في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩.

إن كل هذه الآليات رغم اعترافها الصريح بمبدأ تداول السلطة، فإن الممارسة السياسية للنخبة الحاكمة حالت دون تفعيل هذه الآلية، وقد استغلت النخبة السياسية منذ إعلان الوحدة، عملية الانفتاح السياسي ليشهد اليمن لأول مرة نشاطاً حزبياً حثيثاً ارتفع فيه عدد الأحزاب إلى حدود ٥٨ حزباً وتنظيماً سياسياً<sup>(١)</sup>، رغم ذلك فإن المشهد السياسي اليمني بقي على حاله منذ إعلان الوحدة ، باستثناء خروج الحزب الاشتراكي من السلطة مقابل صعود الإصلاح، وذلك بدعوى المحافظة على الاستقرار السياسي في البلاد.

في هذا الإطار يؤكد برهان غليون على أنه " لا نقاس ديمقراطية نظام سياسي ما من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة للتداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة"<sup>(٢)</sup>، في حين أن الديمقراطية التي نتحدث عنها اليوم في الوطن العربي لم تعد مفهوماً " فكرة التعددية الحزبية، أي التعددية الكمية والشكلية البسيطة، لذلك وجب التمييز - حسب غليون - بين " التعددية السياسية التي يستمر الفكر السياسي السائد على اعتبارها المعيار الرئيسي إن لم يكن الوحيد لوجود الديمقراطية والحريات السياسية، وبين الديمقراطية التي تعني بالدرجة الأولى منع احتكار السلطة والثروة المادية والثقافية من قبل فئة أو فريق واحد أو طائفة اجتماعية، وبالتالي فهي تعني بناء النظام الذي ينتج أكثر ما يمكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية والرمزية وسرياتها على أوسع نطاق، غير أن النظام السياسي اليمني لا زال يعاني من عدة عوائق تحول دون تفعيل مبدأ التداول على السلطة ، تتمثل في إعادة إنتاج نماذج تقليدية للسلطة ، فالأطر التقليدية العائلية والقبلية لازالت تشجع على سيطرة العلاقات الشخصية على حساب المؤسسات.

١- أمين الغيث، مرجع سابق، ص ٩٣.

٢- برهان غليون، المحنة العربية، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

وإذا كانت عملية ترشيح كل من التجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة للرئيس علي عبد الله صالح إلى جانب الحزب الذي يتولى رئاسته ( المؤتمر الشعبي العام ) قد عبرت في إحدى مظاهرها عن حجم التأييد الذي يكتسبه الرئيس لدى السلطة والمعارضة على حد سواء، فإنه مما لا جدال فيه أن مظهرها الآخر قد حد من درجة المنافسة الانتخابية<sup>(١)</sup>.

وأخيراً يمكن القول أن التغيير الوحيد الذي حصل هو صعود شريك جديد للسلطة هو التجمع اليمني للإصلاح ، وذلك في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣ ، صحيح أن صعود هذا الطرف السياسي الجديد إلى السلطة قد أثرى الحياة السياسية في اليمن ودفع عملية التحول الديمقراطي، غير أن العناصر التي كانت تنفع نحو المحافظة على استقرار الأوضاع القائمة - وحتى العودة إلى أوضاع سابقة - ظلت أقوى من العناصر التي يمكن أن تحقق مثل هذا التحول.

ومما سبق يتضح أن الممارسة الحزبية من جانب، وممارسة الدولة من جانب آخر، يؤكدان فكرة غياب تداول السلطة، والتي تؤثر بدورها على تقدم مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

١- التقرير الاستراتيجي السنوي - اليمن ٢٠٠٠ ، مرجع سابق، ص ٦١ .

## المبحث الثاني

### العلاقات والتفاعلات بين أحزاب المعارضة

رغم الاختلاف الأيديولوجي بين أحزاب المعارضة، ورغم أن لكل حزب تحركاته الخاصة، سواء بشكل منفرد أو بالتنسيق مع الأحزاب الأخرى في المعارضة، فقد أمكن إيجاد علاقات تعاونية بين هذه الأحزاب، حيث إن الاعتبارات التكتيكية لمواجهة الحزب الحاكم أدت إلى التعاون بين الأحزاب المعارضة حول قضية الديمقراطية والإصلاح السياسي، وأرجأت الصدام بينها حول القضايا الأخرى، وكان يعمل على الأحزاب السياسية المعارضة أن تحد من أخطاء وتجاوزات أحزاب السلطة، وأن تساهم من خلال تكتلها كأحزاب معارضة في وضع حد لحالة التفردي العام في الممارسة السياسية والاقتصادية، وأن تشارك بصورة فعالة في وضع حلول للمشاكل التي واجهت البلاد خلال الفترة الانتقالية<sup>(١)</sup>.

إلا أن انقسامها وتشتتها وتحالف البعض منها مع أحد شريكي الحكم، موى الاشتراكي الذي يتقارب إلى حد ما مع الأحزاب القومية واليسارية مثل (الناصرين، والبعثيين، والاشتراكيين، وبعض الأحزاب الإسلامية)، ولذين بدورهم ركزوا في معارضتهم السياسية على المؤتمر، كذلك المؤتمر الذي تقارب مع عدد من الأحزاب الصغيرة للقومية إلى جانب أكبر أحزاب المعارضة للتجمع اليمني للإصلاح، والذي ركز بدوره على مهاجمة الحزب الاشتراكي اليمني دون غيره<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الإطار يمكن التعرف على طبيعة العلاقة بين أحزاب المعارضة من خلال تناول عدد من القضايا، ومعرفة موقف أحزاب المعارضة تجاهها لبحث التعاون والصدام

١ - قضايا دولية، تحالفات وتكتلات حزبية قبل بدء حملة الانتخابات، ع ١٣٧، أغسطس ١٩٩٢، ص ٨.

٢ - عادل غنيم، مرجع سابق، ص ١٥٢.

بينها وهو ما يؤثر بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي، وهو ما سيتم معالجته في هذا البحث بتناول عدد من القضايا أهمها:

أولاً: طبيعة وتشكيلة أحزاب المعارضة اليمنية (١٩٩٠-١٩٩٧).

ثانياً: أداء المعارضة اليمنية بعد الانتخابات النيابية ١٩٩٧.

ثالثاً: خصائص أحزاب المعارضة اليمنية.

أولاً: طبيعة وتشكيلة أحزاب المعارضة اليمنية:

يقصد بالمعارضة في الثقافة السياسية "مجموعة من الحركات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة خارج السلطة، تهدف إلى طرح بديل أو بدائل لمؤسسات النخبة الحاكمة في السلطة، ولذلك فالمعارضة في العرف السياسي الحديث هي:

- حق طبيعي للمواطنين، ومصدر اختلاف الآراء، وتعارض المصالح وتعدد الجماعات.

- أمر ضروري لحاجة من في السلطة إلى طلب مشورة الآخرين، ودرء لغواية القوة والثروة.

- نشاط شرعي، تقوم به الأحزاب والحركات الاجتماعية والروابط المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، ضمن التركيبة المؤسسية للنظام السياسي<sup>(١)</sup>.

في ١٩ أغسطس ١٩٩٣ أعلنت الأحزاب : الحق، التجمع الوحدوي اليمني، اتحاد القوى الشعبية، حزب رابطة أبناء اليمني (رأي) تشكيل الكتلة الوطني للمعارضة<sup>(٢)</sup>، وبانتهاء حرب ١٩٩٤ تشكلت معارضة خارجية ، تتكف من قيادات سابقة للحزب الاشتراكي اليمني ، وعبد الرحمن الجفري، (رابطة أبناء اليمن) فيما عرف باسم " الجبهة الوطنية للمعارضة " (موج).

١ - خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦)، ص ٢٨٣.

٢ - صحيفة المستقبل (صنعاء)، ع ٣٢٢، ١٥ أغسطس ١٩٩٣.

وبعد انتهاء حرب صيف ١٩٩٤ - وإقصاء الحزب الاشتراكي عن السلطة وخروجه إلى المعارضة وإعلان الائتلاف الثنائي الحاكم بين (المؤتمر الشعبي العلم والتجمع اليمني للإصلاح) - انقسمت أحزاب المعارضة السياسية للدخول إلى جملتين:

#### ١ - مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة:

تكون المجلس في ١٤ أغسطس ١٩٩٥ من سبعة أحزاب<sup>(١)</sup>، وفي ١٩ مارس ١٩٩٦ أقرت قيادات هذه الأحزاب للاتحاد المنظمة لعمل مجلس التنسيق الذي ينطلق في تحقيق أهدافه من "وثيقة العهد والاتفاق"، ويقوم المجلس على القواسم المشتركة في البرنامج الانتخابية بين أحزابها، والالتزام بالوسائل السلمية والديمقراطية للمعارضة، واحترام أسس النظام السياسي القائم على حكم ومعارضة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وإنهاء آثار الحرب والانفصال، ويقوم التمثيل الحزبي والتصويت على القرارات داخل المجلس على قاعدة المساواة، وتتخذ قرارات المجلس بالإجماع والتوافق ما لم يكن هناك اعتراض مسبب من أحد الأعضاء<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - المجلس الوطني للمعارضة:

يعتبر المجلس الوطني للمعارضة صيغة تحالفية في ثوب جديد بين مجموعة الأحزاب السياسية التي تحالفت سابقاً في إطار الائتلاف الديمقراطي للمعارضة (ألم)، وكانت هذه المجموعة المكونة من ثلاثة عشر حزباً سياسياً في بداية الأمر، قد أعلنت في ٢ فبراير ١٩٩٥ عن عزمها إقامة كيان سياسي للمعارضة الوطنية ملتزم بالثوابت الوطنية والقومية والإسلامية، ويهدف إلى ترسيخ مبدأ المعارضة من منطلق وطني حريص على تأكيد الديمقراطية كسلوك وممارسة واعية لذلك السلوك<sup>(٣)</sup>.

١ - هذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب الحق، وحزب التجمع لوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية، وحزب الأحرار الدستوري، وحزب البعث العربي الاشتراكي انظر: صحيفة الوحدوي (صنعا)، ١٧٨٤، ١٧/١٠/١٩٩٥.

٢ - صحيفة الأمة (صنعا)، العدد ٢٠، ٤/٩/١٩٩٧.

٣ - صحيفة الجماهير (صنعا)، العدد ١١، ٢٠٢/٣/١٩٩٥.

وبينما تنطلق أحزاب مجلس التنسيق لتحقيق أهدافها من وثيقة العهد والاتفاق فقد حافظ المجلس الوطني للمعارضة على موقف ( آدم ) المعارض للوثيقة، و اعتبر أنها لم تعد صالحة ، فأغلب بنودها قد حلت في التعديل الدستوري.

لقد كان الائتلاف (أدم) تنظيما تحالفيا واسعا ومرنا إذ كان بمقدور الأحزاب السياسية - المعترف بها قانونا أو عرفا - الدخول في عضويته ، كما أجاز ذلك نظامه الأساسي، لكنه ترك المجال مفتوحا كذلك للعضوية أمام المنظمات والاتحادات النقابية والمهنية والحرفية والشخصيات الاجتماعية، وإن كانت عضويته في الواقع قد اقتصر على الأحزاب فقط.

ولأن الائتلاف الديمقراطي للمعارضة لم يتمكن من تحقيق أهدافه فقد قام رئيس الائتلاف نفسه في يونيو ١٩٩٦ بتجميد عضويته في (أدم) ، وتجميد عضوية (حزبه حزب البعث العربي الاشتراكي) من عضوية الائتلاف رغم أن حزب البعث العربي كان أبرز مؤسسيه.

وتشكل ثمانية أحزاب قانونية صغيرة حاليا قولم " المجلس الوطني للمعارضة" الذي بعث في عام ١٩٩٧<sup>(١)</sup>.

ولاشك أن هذا الانقسام الهيكلي العام للمعارضة يعبر عن واقع الاختلاف والتباين في الرؤى والمواقف السياسية لكلا المجلسين من القضايا العامة ، إذ ترى قيادات مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة أن المجلس الوطني للمعارضة تم تشكيله بدافع من المصلحة من أجل إيجاد انشقاقات داخل صفوف المعارضة<sup>(٢)</sup>، أما قيادات المجلس الوطني للمعارضة

١ - هذه الأحزاب هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الناصري، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والجمعية الوطنية الديمقراطية، وحزب جبهة التحرير، ورابطة أبناء اليمن (رأي) والحزب القومي الاجتماعي ، وحزب الرابطة اليمنية، ولا يملك أي من هذه الأحزاب تمثيلا نوابيا، باستثناء حزب البعث العربي الاشتراكي أكبر هذه الأحزاب ، والممثل بناتيين في انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧، انظر: صحيفة الجماهير (صنماء)، العدد ٢٠٩، ١٩٩٦/٨/٥.

٢ - مقابلة للباحثة مع عبده الجندي الأمين العام للحزب الديمقراطي الناصري، صنماء، مرجع سابق.

فترى بأن بعض أحزاب المجلس الأعلى للتصديق تحاول فرض الوصاية على ساحة المعارضة، ولها تنطلق من منطلقات ذاتية في حوارها مع السلطة وليست قضائيا وطنية<sup>(١)</sup>.

#### ثانيا: العلاقة بين أحزاب المعارضة اليمنية بعد انتخابات ١٩٩٧:

تميزت المعارضة اليمنية بعد انتخابات ١٩٩٧ بتوليد حزبين كبيرين - لأول مرة معا - بين صفوفها، كانا إلى عهد قريب من أحزاب السلطة، وهما الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح.

#### ( أ ) التجمع اليمني للإصلاح والعودة إلى صفوف المعارضة:

انسحب حزب الإصلاح الإسلامي إلى موقع المعارضة بعد تجربة قصيرة في السلطة مع شريكه الأكبر فيها المؤتمر الشعبي العام والتي أنهاها عمليا فوز المؤتمر الشعبي بالأغلبية المطلقة في انتخابات ١٩٩٧، بعد أن قصعت قبلها رقعة الخلاف بين حزبي السلطة منذ توقيعهما في أكتوبر ١٩٩٤ على وثيقة الائتلاف بينهما، فقد اتخذ مجلس شورى الإصلاح (اللجنة المركزية) قرارا سريعا بالخروج من السلطة بعد انتخابات ١٩٩٧<sup>(٢)</sup>، فلفي ذلك القرار ترحيبا ولعنا بين أنصاره، وفي صفوف المعارضة التي كانت متلهفة لخروجه إلى المعارضة قبل الانتخابات، وقد فتنطرت المعارضة منه البدء في معارضة قوية، ولكن الإصلاح صرح بأنه اختار مريعا جديدا وصفه بمربع (عدم المشاركة) ، وهو موقف وسط بين المعارضة والمشاركة ، وأوضح بأن لديه مفهوما جديدا للمعارضة يختلف عن المفهوم المعروف أو المتداول، فالمعارضة - حسب رؤية الإصلاح - لا تعني الرفض المطلق لكل ما تأتي به السلطة أو محاولة إسقاط الحكومة أو الصدام معها، وإنما تعني التكامل والتعاقد معها، والمناسحة ولفت النظر، والمساعدة في

١ - التقرير السنوي لليمن ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٥.

٢ - انظر: تقرير رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح عن السنوات الأربع الماضية، صحيفة الصبوة (منعاه)، ع ٢٤٦، ١٣/١٠/١٩٩٨.



تقديم الاعوجاج، وتقديم البديل الأفضل، وتشجيع الحكومة على أي عمل إيجابي يخدم البلد<sup>(١)</sup>.

وبرر ذلك بأن المعارضة الطننية جديدة على الحياة السياسية في اليمن، والتداول السلمي للسلطة ما يزال مجرد شعار، لكن أحزاب المعارضة غير مقتنعة بمفهوم المعارضة الذي طرحه التجمع اليمني للإصلاح<sup>(٢)</sup>، وترى بأن هناك أسباباً أدت إلى بقاء الإصلاح بعيداً عن المعارضة معها، منها:

- أن خروج الإصلاح من السلطة ما هو إلا خروج مؤقت لا يلبث بعدها الإصلاح أن يعود إليها، وبالتالي فإن رغبة الإصلاح بالعودة إلى السلطة أضعفت أدائه في المعارضة.

- العلاقة الاستراتيجية بين المؤتمر والإصلاح، رغم اختلافهما أحياناً في بعض القضايا، أهمها المعاهد الدينية، خاصة بعد حصول المؤتمر الشعبي العام على أغلبية في الانتخابات، والتي يستطيع من خلالها استكمال إجراءات دمجها بالتربية والتعليم تنفيذياً، بعد أن أتمجت تشريعياً منذ عام ١٩٩٢، مما جعل الإصلاح يلجأ للأطوب الهادئ في المعارضة، وبالتالي فإن تمسك الإصلاح بالمعاهد العلمية أدى إلى جعلها ورقة ضغط يلوح بها المؤتمر في كثير من الأحيان.

---

١ - مقابلة صحفية مع محمد الينومي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح، في: صحيفة الثورة (صنعاء)، ١٩٩٧/١/٣.

٢ - مشكلة الاخوة في الإصلاح هو أن علاقتهم مع السلطة قائمة فرضت عليهم قيوداً لم يستطيعوا أن يتحرروا منها على الإطلاق، وأضاف جابر الله عمر القبول "ونظام الحكم الحالي الآن في تحالفه مع حزب الإصلاح يفرض عليهم شروطاً تخرج من مجال العمل السياسي إلى درجة أنه يريد أن يتحكم ليس في تعاملهم مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى بل يريد حتى أن يتحكم في علاقتهم الشخصية مع الناس، ويرى "مشكلة الاخوة في الإصلاح أن تحالفهم الذي يسمونه بالاستراتيجي قيد حركتهم فلاهم الآن جزء من النظام والسلطة بالكامل ولاهم جزء من المعارضة بالكامل". ويرى "مشكلة الاخوة في الإصلاح أن تحالفهم الذي يسمونه بالاستراتيجي قيد حركتهم فلاهم الآن جزء من النظام والسلطة بالكامل ولاهم جزء من المعارضة بالكامل"، جابر الله عمر، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة المستقلة (لندن)، ٢٠٠٠/٢/٢٢.

- وجود اتفاق (صفقة مقايضة) بين المؤتمر والإصلاح، يلتزم فيها المؤتمر بانتخاب للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح رئيساً للبرلمان، وتأجيل دمج المعاهد الدينية في إطار التعليم العام، وعدم إبعاد عناصر الإصلاح من السلك الوظيفي في الحكومة، ومن جانبه يلتزم الإصلاح بالمعارضة الهادئة التي لا تثير للمشاكل على المؤتمر<sup>(١)</sup>.

إن العلاقة بين أحزاب المعارضة والإصلاح يسودها الكثير من التوتر، فأحزاب المعارضة وقيلدتها تشكك في موقفه من العملية الديمقراطية، ومن العنف والإرهاب وحتى من "الفساد المالي والإداري".

أما في الانتخابات المحلية فقد كان هناك تحالفاً حقيقياً ومخططاً له لضى بتصويت أعضاء الائتلاف والمعارضة لصالح مرشحي الإصلاح في أكثر من دائرة انتخابية، وحيث لا يكون للمعارضة فيه مرشحون متنافسون للمؤتمر الشعبي العام، مقابل تصويت أعضاء الإصلاح ضد التعديلات الدستورية المرفوضة علناً من قبل الائتلاف وأحزاب المعارضة، الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة التصويت لمرشحي الإصلاح من ناحية، ونسبة التصويت ضد التعديلات الدستورية من ناحية أخرى.

ومثل هذا التنسيق والتحالف الجزئي بين الائتلاف والإصلاح حصل لأول مرة في تاريخ العلاقة بين الحزبين، ولعل التقائهما في هذه النقطة بالذات هو ما ساهم في تصاعد حدة الخلافات بين الحزب الحاكم وحزب الإصلاح، والحزب الائتلافي وحلفائه في المعارضة<sup>(٢)</sup>.

١ - محمد عبد الملك المتوكل، معارض قوي لا مشارك هزيل، صحيفة الوحوي (صنماء)، ٢٧٢٤، ١٩٩٧/٥/٧.

٢ - الملف السياسي الانتخابات اليمنية متغيرات كبيرة في الوعي السياسي والخرطة الحزبية، صحيفة البيان (الإمارات)، ١٩٩٨/٨/٢٣.

### (ب) للموقف التي اتخذها مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة:

مجلس التنسيق كافى له بعض المواقف القوية تجاه السلطة كمشروع تقسيم حضرموت<sup>(١)</sup>، وموقفه الرفض لقرار المحكمة بشأن الخلاف لدخل اتحاد القوى الشعبية<sup>(٢)</sup>، ومطالبته لحكومة المؤتمر بإلغاء قرارات رفع الأسعار في يوليو ١٩٩٧<sup>(٣)</sup>، وتباينت مواقف المجلس تجاه الانتخابات المختلفة، فقد انقسم المجلس في موقفه من الانتخابات النيابية ١٩٩٧، ولكن كان للمجلس موقف موحدة في الانتخابات الرئاسية، فقد كان للمعارضة مرشح واحد، كما كان له موقف موحدة ضد التعديلات الدستورية، وكذلك موقف موحدة في الانتخابات المحلية، وهو في هذا الجانب استطاع أن يبلور معارضة موحدة، لكن على صعيد الأدوات لم يستطع المجلس أن يبلور آلية موحدة، فقد اقتصر الأمر على تنسيق المواقف وليس الآليات ولعل هذا ما يمكن أن يعزا إليه أي فشل وأية تباينات، لأن عدم وجود آلية مشتركة - حتى في حدها الأدنى - يؤدي إلى تباينات وعدم تقه<sup>(٤)</sup>.

### ١- موقف أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من الانتخابات النيابية:

انقسم مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة على نفسه في انتخابات ١٩٩٧، حيث قام أربعة من الأحزاب المشاركة فيه بمقاطعة الانتخابات<sup>(٥)</sup>، فقد أدى استعداد حزبي الائتلاف (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني) في إعداد نفسيهما للانتخابات، و تزايد الاختلافات بينهما، إلى الاهتمام بأحزاب المعارضة، وتكثيف

١ - صحيفة الأيام (صنعاء)، ع ٢٩٢، ١٤/٩/١٩٩٧.

٢ - صحيفة لشرق الأوسط (لندن)، ٩/٩/١٩٩٧.

٣ - صحيفة للشورى (صنعاء)، ع ٢٣٢، ٦/٧/١٩٩٧.

٤ - [www. Albayan- co-ae\albayan\ 2001\05\02\sy\35.htm](http://www.Albayan-co-ae/albayan/2001/05/02/sya/35.htm).

٥ - هذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني، التجمع الوحدوي اليمني، ورابطة أبناء اليمن، واتحاد القوى الشعبية .

الاتصالات بها، ودعوته إلى الحوار مع كل منهما على حدة، وهذا أدى إلى انقسام داخل المجلس بين مؤيد للحوار مع أحزاب السلطة، والمشاركة المشروطة في الانتخابات وبين من لا يرى جدوى في ذلك ويدعو إلى المقاطعة في كل الأحوال.

وتجهت قيادة للتنسيق إلى رفع سقف مطالبها السابقة التي تضمنتها ورقة الضمانات السياسية بتبني وثيقة جديدة، لتكون بمثابة ضمانات للضمانات وتحت اسم "ورقة آلية تنفيذ الضمانات" تضمنت بعدا استراتيجيا، يتعدى مشكلة الانتخابات وضمان شروط الحد الأدنى من النزاهة والتكافؤ إلى المطالبة في التنفيذ الفوري لوثيقة العهد والاتفاق، واعتبار ذلك شرطا للمشاركة في العملية الانتخابية.

وبمعزل عن موازين القوى كانت المعارضة تطالب بالحصول على وعد قاطع بتداول السلطة، كل ذلك أدى إلى انقسام المجلس، وأدى إلى اتخاذ قرارات متأخرة، فسمت المجلس إلى طرفين بين مقاطع ومشارك، الأمر الذي أفضى إلى إضعاف الطرفين معا (المشارك والمقاطع)، إذ لم يتبق بحوزة المشاركين والمقاطعين ما يكفي من الوقت للامتداد للدعاية الانتخابية الضرورية<sup>(١)</sup>.

وقد فسر البعض هذه الانقسامات بضعف وهشاشة الأحزاب المشاركة في المجلس، في حين فسر البعض الآخر بنجاح حزبي الائتلاف ( المؤتمر والإصلاح) في استقطاب عدد من الأحزاب المنضوية في المجلس ( التنظيم الوحدوي للشعبي للناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق) وتشجيعها على خوض الانتخابات، خاصة ولأنها قد قدمت بعض الاغراءات لهذه الأحزاب<sup>(٢)</sup>.

وقد أدى ذلك إلى تشكيل تكتل جديد للمعارضة من ستة أحزاب بعد الانتخابات بقيادة الحزب الاشتراكي، ومعه رابطة أبناء اليمين (رأي) وتنظيم التصحيح للشعبي للناصري،

١ - التقرير السياسي المقدم إلى الدورة ل(٣٥) للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الثوري، ع ١٥٢٧، ١٩٩٨/٨/٢٠.

٢ - صحيفة الحياة للندن، ١١ مارس ١٩٩٧.

وتركز نشاط هذه الأحزاب في المحافظات الجنوبية والشرقية، إلا أنها استمرت تحت مظلة مجلس التنسيق الأعلى الذي يجمعها بأحزاب أخرى تشترك معها في مطالبة السلطة بإعادة التطبيع للحياة السياسية والمعالجة الوطنية الشاملة وتطبيق وثيقة العهد والاتفاق<sup>(١)</sup>.

## ٢- موقف مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من الانتخابات الرئاسية:

قررت أحزاب مجلس التنسيق التقدم بمرشح واحد لمجلس الرئاسة، وقد توصل المجلس إلى اختيار علي صالح عياد (مقبل) الأمين العام للحزب الاشتراكي، مرشحا عن المجلس، وأعلن في بيانه أنه سيظل متمسكا بمجموعة من الشروط والضمانات القانونية والسياسية، وطالب في نفس البيان اللجنة العليا للانتخابات بتقنية جداول الناخبين من الأسماء المكررة، والمتوفين، والمنقولين، ومن هم دون السن القانونية، ومن صدر بشأنهم أحكام قضائية، ولكف عن احتكار الإعلام الرسمي الذي يؤمن حرية ونزاهة وتكافؤ الانتخابات، وكذا عدم استخدام الوظيفة العامة والعمال العام لصالح حزبها ومرشحها بصورة غير مشروعة<sup>(٢)</sup>.

وقد تم الاتفاق بين أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة على التنسيق بينها في جميع المراحل الانتخابية، وعدم انفرد أي طرف بقرارات ذات صلة بالانتخابات، وعدم جواز انسحاب المرشح إلا بعد اتفاقهم جميعا ووجود مبررات قوية لذلك، وخوض سباق الرئاسة بألية واحدة يديرها فريق مشترك من أحزاب المجلس<sup>(٣)</sup>.

وقد ترك خروج أمين عام الحزب الاشتراكي من دائرة المنافسة الانتخابية ردود أفعال غاضبة من أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، ووجهت انتقاداتها إلى مجلس النواب، واعتبرت أن اشتراط الحصول على ١٠% من أعضاء مجلس النواب يمثل قيدا

١ - التقرير السنوي، ليمان ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٣.

٢ - بلاغ صحفي صادر من مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة، صحيفة الوطوي (صنعاء)، صنعاء، ع ٣٧٩، ١٣/٧/١٩٩٩.

٣ - مجلة نوافذ (صنعاء)، ١٨ سبتمبر ١٩٩٩.

على حق المشاركة في الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية، ويكرس احتكارها لحزب الأغلبية، وترتد على ذلك إعلان أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة مقاطعتها للعملية الانتخابية<sup>(١)</sup>، وقد أصدر مجلس التنسيق بياناً سياسياً عقب اجتماعه، جاء فيه أن حجب للتركية عن صالح عباد منع تصفي لأحزاب المعارضة وغالبية الشعب اليميني من المشاركة في الانتخابات الرئاسية، وإلغاء المبدأ للتنافس الديمقراطي الذي يشترطه الدستور، وقد صوت لصالح المعارضة سبعة من أعضاء مجلس النواب<sup>(٢)</sup>.

وأكد البيان عدم وجود أي مبرر لإقامة الانتخابات، واعتبر استمرار الاتفاق عليها ضرباً من العبث، وإهدار للمال العام، وسخرية من عقلية المواطن اليميني واستهانة بحقوقه الدستورية والقانونية، وأعلن المجلس في هذا البيان عدم المشاركة في الانتخابات، ودعا جماهير الفلخيين إلى عدم المشاركة أو للتفاعل معها لما تمثله من انتكاسة، وتراجع ساخر عن التجربة الديمقراطية، وأهاب للمجلس بكافة أعضائه المشاركين في اللجان الانتخابية الانسحاب الفوري من اللجان، احتجاجاً على التزوير والمخالفات وإقصاء المعارضة.

٣- موقف مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من انتخابات السلطة المحلية والتعديلات الدستورية:

قررت أحزاب المعارضة اليمينية خوض الانتخابات المحلية بقائمة موحدة في جميع المحافظات والتصويت (بلا) على التعديلات الدستورية، وقد اتفق أعضاء المجلس على أنه لا خيار أمام هذه الأحزاب إلا الدخول بقوائم موحدة للخروج بنصيب من مقاعد المجالس البلدية في ظل سيطرة الحزب الحاكم على مقدرات الدولة، والأزمة المالية التي تعيشها أحزاب المجلس، وأنه لن يتم التنسيق مع أي من حزب المؤتمر أو حزب الإصلاح.

١ - أحمد منيس، الانتخابات الرئاسية اليمنية، محدودة التطور الديمقراطي، السياسة الدولية، (ع ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٧٠.

٢ - صحيفة الوحدوي (صنعاء)، ٣٨١ ع، ٢٧/٧/١٩٩٩.

وقد أقر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة دخول الانتخابات بقلامة موحدة، وقد وجه رسالة بهذا الشأن إلى فروع الأحزاب في المحافظات تأمرها بدخول الانتخابات على مستوى مجالس المديرية والمحافظات بقلامة مرشحين ولحده، وفي حال عدم وجود مرشح لهذه الأحزاب، فإن عليها دعم أي مرشح مستقل تلقى آراؤه ولطروحاته مع أطروحة المعارضة<sup>(١)</sup>.

وقد رفضت أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة مبدأ للتنديد الدستوري، وجاء في بيان أصدره المجلس في ٢٤-٨-٢٠٠٠ أن الفترة التي تم خلالها إبلاغ الأحزاب بالمقترحات ومباشرة مجلس النواب بقرار مناقشتها قصيرة جداً، وأن إمكانية تدارس تلك المقترحات من قبلها، وتحقيق أكبر قدر من الاتفاق الوطني حولها قد فات لوفته باعتبار أن الأمر أصبح بيد مجلس.

وتواجه المعارضة اليمنية في مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة مخاطر تهدد بانتهيار التحالف القائم بينها من بعد حرب صيف ١٩٩٤، بسبب تقادم الخلافات بين الأحزاب المنضوية تحت لوائه حول الموقف من السياسات الحكومية، وتباين مواقفها الفكرية.

ووصف قيادي في مجلس تنسيق المعارضة (الإطار الذي يجمع خمسة من الأحزاب القومية واليسارية والدينية)، الوضع الحالي بأنه مرحلة مخاض قد تقضي إلى تشكيل كتلة معارضة حقيقية، أو تؤدي إلى شلل تام في هذا المجلس الذي عمل خلال السنوات الماضية بصيغة كتل سياسي ولحد.

وأدت النتائج التي خرجت بها اجتماعات الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الناصري<sup>(٢)</sup> (الحليف الاستراتيجي للحزب الاشتراكي، وثاني أكبر أحزاب

١ - صحيفة الشؤون (صنعاء)، ع ٣٥١، ١/٧/٢٠٠١.

٢ - تمت قبول استقالة كل من علي سيف حسن الأمين العام المساعد، وعبد القوس المضروحي، وهاشم علي عابد، ومحمد سعيد ضلفر، انظر: صحيفة الأسبوع (صنعاء)، ع ١٢٤، ١/٧/٢٠٠١.

المجلس) إلى إثارة حالة من الشك والقلق حول مستقبل العلاقة بين الحزبين على إثر انتصار الجناح المعتدل، والذي ينتهج المعارضة المستنسة من الحكم بزعامة الأمين العام عبد الملك المخلافي والإطاحة بالقيادات القريبة من الاشتراكي.

على أن تهديد الحكومة بحل الحزب الاشتراكي يعد أكبر تحدٍ تواجهه المعارضة والحزب معا منذ انتهاء الحرب خالصة، وأن هذه الخطوة جاءت بعد قرار غير مشروط بالمشاركة في الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية المقرر إجراؤها في الشهر الثاني من العام المقبل، وهو ما اعتبر مفاجأة للأوساط السياسية، وإجراءا لقيادة الحزب أمام الأعضاء.

وبرر مصدر مسئول في المكتب السياسي الاشتراكي الإعلان عن المشاركة في الانتخابات والاستفتاء بدون شروط بوجود قرار صادر عن المؤتمر للعام الرابع - الذي اختتم أعماله في أغسطس الماضي - يلزم الحزب بالمشاركة في الانتخابات المحلية والنيابية واستبعاد خيار المقاطعة.

#### (ج) أحزاب اللقاء المشترك:

هو تكتل وطني لأحزاب المعارضة الرئيسية في المساحة اليمنية، يضم: لتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الحق، والتجمع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية، وبذلك يضم اللقاء المشترك أهم قوى التيارين القومي والإسلامي في المساحة اليمنية، وأنشط القوى السياسية في العمل الوطني، ويهدف المؤتمر إلى ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على الحرية والتعددية وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.



ويمكن القول أن تجربة اللقاء المشترك رغم حداثتها قد حققت نجاحاً في أربعة مواقع هي:

- المشاركة الإيجابية عند مناقشة قانون الانتخابات، مما أدى إلى إرغام الحكومة على العودة إلى رئيس للجمهورية الذي انحاز إلى وجهة نظر المعارضة في نقاط رئيسية.
- دخلت أحزاب اللقاء المشترك مع اللجنة العليا للانتخابات في حوارات مضيئة لكسي تضمن وجوداً مقبولاً داخل اللجان الانتخابية لضمان رقابة متوازنة، ونجحت في مساعيها، وحافظت على تكتلها رغم الترغيب والترهيب.

- دخلت مشتركة في انتخابات اتحاد الطلبة ولكتسحت الانتخابات.

- نجحت في حواراتها مع المؤتمر الشعبي العام في توقيع وثيقة تاريخية لتتعهد الأحزاب فيها بضمان استقلالية المجتمع المدني، ورفض تسخير أية مؤسسة منها لخدمة أي طرف غير الثريحة التي أُنشئت للنقابة أو الجمعية أو المنظمة أو الاتحاد لخدمتها.

وتعد المرحلة المقبلة من الإعداد للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣، هي المحك في صلابه هذا اللقاء وتماسكه من عدمه<sup>(١)</sup>.

وبعيداً عن هذه القضايا المحدودة يمكن رصد مجموعة من المواقف التي اتخذتها بعض الأحزاب بصدد عدد من القضايا التي توضح مدى التعاون والتناقض بين هذه الأحزاب، ومن هذه القضايا ما يلي:

- ١- مواقف الأحزاب اليمنية من التطبيع مع إسرائيل، مع انتهاء حرب الخليج الثانية، بدأت التسوية السلمية بمؤتمر مدريد والتي كانت تستلزم بالضرورة - أن تتخذ

---

١ - محمد عبد الملك المتوكل، اللقاء المشترك،

<http://www.albayan.co.ae/albayan/alarbea/2002.issue149/highlights/7>.

لمزيد من التفاصيل حول أحزاب اللقاء المشترك، أنظر: حمود منصور، المسار التطبيقي للتجربة الديمقراطية في اليمن ومؤشرات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، ( عدد ٤، السنة الثالثة، خريف ١٩٩٨)، ص ٢٨ وما بعدها.

الحكومات العربية - ومنها حكومة اليمن، مواقف تؤيد مسيرة التسوية السلمية، ووجهت للدعوة للحكومة اليمنية بحضور الجولة الثالثة متعددة الأطراف في موسكو، وإزاء ذلك عبرت الأحزاب اليمنية عن موقفها المعارض لمشاركة اليمن، وحول الدعوة المقدمة إلى الحكومة اليمنية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في المباحثات الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط لبحث موضوع القضايا الإقليمية والثلاثية، وفي مقدمتها تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية، عقدت الأحزاب السياسية اليمنية في ٥ ديسمبر ١٩٩١، بما فيها طرفي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني) اجتماعاً طارئاً لمناقشة تلك الدعوة، ورفعت الأحزاب رسالة إلى مجلس الرئاسة وإلى مجلسي النواب والوزراء تطلب فيها تأجيل البيت في موضوع الدعوة، لإتاحة الفرصة لإجراء حوار وطني على مستوى الأحزاب والسلطات التنفيذية والتشريعية في البلاد، بهدف الخروج برأي وطني موحد حول مضمون الدعوة وأهدافها وانعكاساتها على لقضية الوطنية والقومية.

كما عقدت الأحزاب اجتماعاً مع رئيس الوزراء بحضور وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية في أواخر ديسمبر ١٩٩١، ضمن مساعيها لإجراء حوار مع الحكومة لمناقشة دعوة اليمن لحضور مباحثات المرحلة الثالثة في موسكو أوائل شهر يناير ١٩٩٢، وسلمت الأحزاب مذكرة لرئيس الوزراء متضمنة وجهة نظر الأحزاب الرافض أسلماً ومبدئياً للتطبيع.

٢- معارضة الأحزاب السياسية اليمنية لاتفاق غزة - أريحا، أثناء فترة الائتلاف الثلاثي (المؤتمر والاشتراكي والإصلاح) تفتت الأحزاب في رفضها لاتفاق غزة-أريحا، ولم يعلن الائتلاف موقفاً واضحاً تجاه الاتفاق، بينما ظل التجمع اليمني للإصلاح في موقف حرج لوجوده في السلطة، فلم يحدد موقفه من الاتفاق، رغم أن كونه وقواعده كانت رافضة لهذا الاتفاق.

٣- المشاركة في الرقابة على الانتخابات الفلسطينية، التي عقدت في أوائل عام ١٩٩٦، فقد قرر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة عدم مشاركة أي من أحزابه في الرقابة على تلك الانتخابات<sup>(١)</sup>.

وتوحدت أحزاب المعارضة في موقفها إزاء:

١- مؤتمر الدوحة الاقتصادي، الذي عقد في نوفمبر ١٩٩٧، حيث أصدرت الكتلة البرلمانية لأحزاب المعارضة (التي تجمع اليميني للإصلاح و التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي والكتلة البرلمانية المستقلين) بياناً طالبوا فيه بإلغاء مؤتمر الدوحة الاقتصادي<sup>(٢)</sup>.

٢- زيارة لوفود المسيحية اليهودية إلى اليمن، في أوائل عام ٢٠٠٠، عبرت جميع الأحزاب - دون استثناء - عن رفضها لخطوات التطبيع السياسي، مما دفع الحكومة أمام ضغط المعارضة إلى وقف تدفق هذه الزيارات<sup>(٣)</sup>.

٣ - مشكلة تصحيح الجداول الانتخابية ومنذ عام ١٩٩٦، بدأت المعارضة تثير قضية هذه السجلات، وتطالب بتبقيتها من الأسماء المكررة، والأسماء الوهمية، وأسماء الموتى، وصغار السن. وأدت هذه المطالبة - التي تزعمها حزب الإصلاح الإسلامي عام ١٩٩٦ - إلى توتر علاقته مع حليفه وشريكه الأكبر في السلطة آنذاك (المؤتمر الشعبي العام)، كما أدت إلى فتح حوار بين الإسلاميين من جهة والقوميين من جهة أخرى، وهو الحوار الذي نما ببطء - ولكن باستمرار - حتى نجحت أطرافه في تكوين ما يسمى بـ "اللقاء المشترك" الذي يقود المعارضة الآن في مواجهة حزب المؤتمر الحاكم الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

١ - عدنان ياسين المقطري، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسي، ٢٠٠١) ص ١٣٣-١٣٥.

٢- بيان سياسي صادر عن المعارضة اليمنية في الجمهورية اليمنية حول مؤتمر الدوحة الاقتصادي، ٥ نوفمبر ١٩٩٧.

٣ - عدنان ياسين، مرجع سابق، ص ١٣٦.

وطوال السنوات الماضية ظلت مشكلة جدول الناخبين -المشكوك في صحتها- مطروحة كلما اقترب موعد انتخابات ما، وفي العام ١٩٩٨ اتخذ المؤتمر العلم للإصلاح قراراً بعدم المشاركة في أية انتخابات ما لم يتم تصحيح جدول الناخبين، لكن الرئيس اليميني ناشد "الإصلاح" ليعدل عن قراره، ويشارك في الانتخابات والاستفتاء، واضطرّ الإسلاميون إلى عقد مؤتمر علم استثنائي لإعادة النظر في قرار المقاطعة، وحضر الرئيس اليميني بنفسه إلى قاعة المؤتمر - في أول بادرة من نوعها - لمطالبة المؤتمرين بالتراجع عن قرار المقاطعة، مؤكداً لهم أن عملية تصحيح الجداول الانتخابية عملية طويلة، كما عرض عليهم ما يفيد تصحيح أكثر من ٣٠ ألف اسم بصورة فعلية.

وبعدما عدل الإسلاميون عن قرار المقاطعة، وشاركوا في عملية الاستفتاء والانتخابات المحلية (سبتمبر ٢٠٠١)، اضطمدوا بقوة مع الحزب الحاكم أثناء الانتخابات، مما أدى إلى وصول العلاقة بين الطرفين إلى نهاية متوترة، واعتبر الحزب الحاكم - منذ ذلك الحين - أن الإسلاميين هم المنافس الأول والخمس العنيد له، وازداد هذا التقسيم رسوخاً في الشهور الأخيرة، عندما نجح الإسلاميون في قيادة أحزاب "اللقاء المشترك" للمطالبة بتشكيل اللجان الانتخابية الجديدة - المكلفة بإعداد جداول انتخابية جديدة - بصورة أكثر توازناً ووفق معايير موضوعية، وبحيث لا يتحكم أي حزب بأية لجنة انتخابية تحكماً كاملاً.

وأشارت مطالب المعارضة هذه غضب الحزب الحاكم الذي طالب بتمثيل الأحزاب وفق حجمها البرلماني، مما يعني أن تكون له أغلبية كبيرة في عضوية اللجان سوف تسمح له بأن يسيطر سيطرة كاملة على عدد كبير من اللجان، لكن المعارضة اعتبرت أن هذا الأمر سوف يخل بحيادية عمل اللجان، ويوفر أمبلاً قوية للتشكيك في سلامة الجداول الانتخابية الجديدة، وبالتالي سوف تستمر أزمة الانتخابات دون حل وزاد من سوء الحالة أن اللجنة العليا للانتخابات - وهي لجنة يفترض فيها الحيادية - فشلت في أن تؤدي دوراً حاسماً في التوفيق بين وجهتي النظر المتعارضتين، وكلما أصحت المعارضة أن اللجنة العليا للانتخابات تؤمك أن تنصاع لضغوط الحزب الحاكم - الذي يملك أغلبية فيها -

تشدت في التمسك بموقفها الداعي إلى تشكيل اللجان الانتخابية وفق معايير موضوعية محددة، مؤكدة أن مشاركتها في التحضيرات الأولية مرتبطة بذلك.

وفي مقابل عجز اللجنة العليا عن حسم الخلاف، بدلت حوارات بين الحزب الحاكم والمعارضة للوصول إلى اتفاق تعتمد عليه اللجنة، لكن أسبلاً شتى حالت دون وصول الحوارات إلى صيغة نهائية للحل حيث كانت المعارضة تطالب بأن يكون عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في انتخابات ١٩٩٧م هو أحد المعايير، بينما طالب حزب المؤتمر الحاكم باعتماد معيار عدد المقاعد التي يمتلكها كل حزب في البرلمان، حيث يمتلك الحزب الحاكم أكثر من ثلثي عدد المقاعد (حوالي ٢٢٥ مقعداً من ٣٠٠ مقعد)، ومع استمرار الحوار دون نتيجة، بدأ ظهور معادلة سياسية طرفاها الحزب الحاكم من جهة وأحزاب "اللقاء المشترك"، وفي مقدمتها تجمع الإصلاح الإسلامي - من جهة ثانية - ولا شك أن صمود أحزاب "اللقاء المشترك" في وجه الضغوط أثقل موازين الطرف الأول على شفا وتفكيك تحالفها، وثبت أنه يمكن مواجهة النفوذ الكاسح للسلطة الحاكمة وإمكانيات الترغيب والترهيب التي لوححت بها وصحبته حملة إعلامية شرسة حاولت - عبثاً - تفكيك العلاقة بين الإصلاح والأحزاب الأخرى المتحالفة معه.

وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أنها قررت استبعاد كل الأحزاب، وتشكيل اللجان من العاملين في قطاع التربية والتعليم، وبدأت باتخاذ خطوات فعلية، لكن المعارضة صمدت صمودها الأخير، وأعلنت اعتراضها على قرار اللجنة العليا، لأن لفقون بنص على أن يتم تشكيل اللجان من الأحزاب، وجددت مطالبتها باعتماد المعايير الموضوعية في تشكيل اللجان الانتخابية، وحملت اللجنة العليا مسؤولية الآثار السلبية لقراراتها المعارض، مصرة على موقفها وبيدو أن صمود المعارضة في وجه الإغراءات والتهديدات ومحاولات تفكيك وحدتها قد أضعف الحزب الحاكم أنه لا مناص من إعادة النظر في مواقفه المتشددة، ولا سيما أن المعارضة كما نجحت في المحافظة على وحدة موقفها، نجحت - إلى حد كبير - في تضمين خطابها الإعلامي والسياسي مبررات مقولة، عندما طالبت باعتماد معايير موضوعية محددة عند تشكيل اللجان الانتخابية، وهو مطلب معقول

من الصعب الاعتراض عليه، كما أنه اكتسب تعاطفاً عند الرأي العام وفي النهاية لم يجد الحزب الحاكم واللجنة العليا للانتخابات مناصباً من التجارب مع مطالب المعارضة إلى حد كبير.

وبصورة مفاجئة تم الإعلان عن التوصل إلى حل بين اللجنة والمعارضة والحزب الحاكم، يتم فيه تقسيم عضوية اللجان بين طرفي الخلاف بنسبة ٤٠% للمعارضة و ٥٢% للحزب الحاكم وحلفائه، و ٨% تمنح للجنة العليا نفسها.

واعتبرت المعارضة أن نسبة ٤٠% الممنوحة لها كافية لوجود ممثلها في كل لجنة تقريباً وهو ما يسمح بتوفر رقابة مشتركة، تخفف من احتمالات حدوث مخالفات كبيرة في عملية قيد الناخبين

وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقة بين أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم، وانعكست هذه الحالة في فعاليات الدورة الثانية لمؤتمر الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) التي انتهت في نهاية أغسطس الماضي برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح (رئيس المؤتمر الشعبي العام) ولوحظ أن الخطاب المؤسسي والإعلامي للمؤتمر طغت عليه نبرة حادة ضد المعارضة، وحملها مسؤولية ما وصف بأنه تردد في الممارسة السياسية وممارسة الابتزاز والإساءة لليمن، وامتنع الحزب الحاكم عن دعوة ممثلي المعارضة إلى حضور الجلسة الافتتاحية وإلقاء كلمات تهنئة، وهو تقليد متبع في كل مؤتمرات الأحزاب اليمنية، واعتبرت الصحافة - كما اعتبر المراقبون - أن ذلك مؤشر على ضيق الحزب الحاكم بوجود المعارضة أصلاً وزاد من حساسية الموقف أن الرئيس اليمني ألقى خطابين بالمناسبة نفسها، شن فيهما هجوماً لاذعاً على المعارضة دون أن يسميها، كما لوحظ أنه عندما رحب بالضيفين للوحدين في الجلسة الافتتاحية - وهما الشيخ عبد الله الأحمر والشيخ عبد المجيد الزنداني - أشار إليهما بصفتها للرسمية، الأول كرئيس مجلس النواب، والآخر كعضو سابق في مجلس الرئاسة اليمني (٩٣-١٩٩٤م)، وتجاهل مواقعهما الحزبية القيادية في تجمع الإصلاح الإسلامي<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: خصائص أحزاب المعارضة:

١- تعاني أحزاب المعارضة من ضعف في أدائها والتهت وراء ما تطرحه السلطة غدا السمة الغالبة عليها ، وقد تسم تعاملها مع السلطة بالتردد وعدم الحسم، وبصورة تؤكد النظرة المحدودة والمصلحة الفردية الضيقة كما حدث في موضوع الانتخابات والتي بسببها انقسمت أحزاب المعارضة بين مقاطع ومشارك في وقت متأخر، أدى إلى عدم استفادة المشارك من مشاركته والمقاطع من مقاطعته، وجر ذلك إلى خلق حواجز بين تلك الأحزاب من جهة ودخل بعضها من جهة أخرى.

٢- عدم تحديد نوع العلاقة مع السلطة من قبل بعض قيادات الأحزاب وبعض الأحزاب الأخرى، خلق جواً من عدم الثقة داخل الأحزاب ودخل المعارضة، وفتح مجالاً واسعاً لتبادل الاتهام ونسبة الحصباء بأغراض مختلفة اخرها المبدأ والحرص على وجود معارضة ذات تقاليد أو أحزاب مؤسسية، وهذا يدل على اختلال المعايير ونجاح السلطة في تشتيت . تعاملت المعارضة والأحزاب، وجرها إلى قضايا بعيدة عن القضايا الحقيقية<sup>(١)</sup>.

٣- افتقار بعض أحزاب المعارضة إلى الخطاب السياسي الذي يعكس في مضمونه رغبات وحاجات المجتمع.

٤- افتقار أحزاب المعارضة إلى البناء المؤسسي الذي يعكس التوجهات الديمقراطية المنشودة، بمعنى أنها تنادي بتفعيل دور المؤسسات في الوقت الذي تعاني من غيابها في بنائها التنظيمية<sup>(٢)</sup>.

٥- بعدد المعارضة عن العمل الجماهيري واقتصار نشاطها على الجانب الإعلامي والسياسي والذي يتم من خلال الصحف الناطقة باسمها، والتي لا تتعدى عدة آلاف من النسخ.

٦- ضعف حجم الكتل البرلمانية على مدى عقد الممارسة الديمقراطية ١٩٠-٢٠٠١، ويتضح ذلك فيما يلي:

- 
- ١- عبد الكريم الخوياتي، حتى لا تكون الديمقراطية حالة طارئة سرجع سابق، ص ٦٥.  
٢- محمد علي موسى، "أزمة السلطة وأزمة المعارضة"، مجلة دراسات المستقبل، (٤٤)، سنة ١٩٩٨م، (٣).

لثناء التوازن الثنائي بين المؤتمر الشعبي العلم والحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) تقتصر دور المعارضة على كتلة الإصلاح التي لم تتعد ١٥ عضوا وعددا محدودا من الشخصيات الوطنية المستقلة، وخلال التوازن الثنائي ١٩٩٣-١٩٩٤ كانت الحلقة الأضعف في تاريخ البرلمان، حيث تشكلت حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة بمقاعد أغلبية مطلقة في البرلمان، بينما كانت المعارضة تتكون من مقعدين للتنظيم الناصري، وسبعة مقاعد للبعث، ومقعد للناصري الديمقراطي، ومقعد للتنظيم التصحيح الناصري، وعدد محدود من المستقلين.

وخلال التوازن الثنائي ١٩٩٤-١٩٩٧، وخروج كتلة الاشتراكي للمعارضة، و كان له دور كبير في إحياء دور المعارضة في البرلمان، رغم عدم حصولها على نسبة تمكنها من عرقلة مشاريع القوانين أو البرمج الحكومية، حيث كانت لا تتعدى ستة وخمسين عضوا.

وقد سيطر المؤتمر على الحياة السياسية بعد انتخابات ١٩٩٧، وأدى ذلك إلى تهميش دور المعارضة الحزبية في البرلمان نتيجة، حصول المؤتمر على أغلبية في البرلمان (٢٢٣) مقعد، وإتباع الإصلاح لما أسماه المعارضة البناء، وهي معارضة غير تصالمية مع الحزب الحاكم، وبالتالي غير ذات فاعلية في البرلمان، وكذلك خروج الأحزاب من البرلمان (الناصري الديمقراطي والتصحيح الناصري)، كل ذلك أدى إلى تقليص فاعلية الحزبية برلمانيا<sup>(١)</sup>.

٦- قلة الموارد المالية لدى الأحزاب باستثناء (المؤتمر والإصلاح) اللذين ينتمي إليهما عدد كبير من رجال الأعمال، ويعتمدان على التبرعات المالية من أعضاءهما، فإن الأحزاب السياسية بشكل عام لا يوجد لديها موارد محلية سوى مخصصات الحكومة للأحزاب، ولا يسمح لها القانون بتلقي مساعدات خارجية ليا كانت وتحت أي مسمى، كل ما سبق له تأثير كبير في الحد من دور الأحزاب السياسية في دعم عملية التحول الديمقراطي.



## المبحث الثالث

### التحالفات الحزبية في الانتخابات النيابية والرئاسية وانتخابات السلطة المحلية

شهدت فترة للدراسة تحالفات بين بعض الأحزاب السياسية بصدد الانتخابات ، وسنعرض لهذه التحالفات من خلال تناول الانتخابات البرلمانية، والرئاسية، ولتخابات السلطة المحلية، من خلال التحالفات التي تشكلت من خلالها، والأسباب التي دفعت إلى هذه التحالفات وفضيها.

#### أولاً : التحالفات في الانتخابات البرلمانية:

فرضت الانتخابات العامة في اليمن لكونها انتخابات تعددية غير مشروطة بقيود الدخول في تحالفات متوازنة بين الأحزاب السياسية، وذلك راجع إلى حداثة التجربة، وقد اختلفت طبيعة هذه التحالفات في كلا التجريبتين الانتخابيتين (١٩٩٣، ١٩٩٧)، بسبب تغير الأطراف المتنافسة والمتحالفة، بينما استندت الاستراتيجية الانتخابية للمتنافسين في انتخابات ١٩٩٧ - تحديداً - على أرقام ونتائج الانتخابات السابقة لها (١٩٩٣)، وفي كل الحالات شكلت الإمكانات المالية عاملاً هاماً في إنجاح التجييش الانتخابي، والاستقطاب، واستمالة الناخب اليمني.

#### ١- الانتخابات النيابية ١٩٩٣:

سجلت الانتخابات النيابية ١٩٩٣ بداية متوازنة في أساليب التحالفات، ماهم في ذلك تعدد الأطراف المتنافسة، غير أن هذا التحالف اقتصر على الأحزاب الثلاثة الكبرى (المؤتمر والإصلاح والائتراكي)، وجاءت هذه التحالفات كلها لتصب في صالح المؤتمر الشعبي العام، ويرجع ذلك إلى موقفه الوسط بين الحزبين المتولجين لبيولوجيا (الائتراكي والإصلاح)، وتعامله مع الحزبين كل على حدة حسب حاجته، وقطع العداء

الأيديولوجي احتمال أي لقاء بين الحزبين الآخرين، ويرجع هذا العداء إما إلى ثارات قديمة من جهة أو إلى صراعات آنية مثل صراع (الأسلمة والعلمنة) في موضوع الاستفتاء على الدستور، وجاء التحالف مع المؤتمر الشعبي إما لمصلحة خاصة بالحزب المتحالف أو لمواجهة الحزب المناهض، وفي أحايين أخرى وجه هذا التحالف ضد أحزاب أخرى خارج الأحزاب الثلاثة المذكورة مثل الوندوي الناصري في ست دوائر انتخابية، وضد البعث في خمس دوائر انتخابية، وحزب الحق في أربع دوائر انتخابية<sup>(١)</sup>.

#### ( أ ) التحالف بين المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني:

بدأت الخطوة الأولى نحو التنسيق مع توقيع الحزبين الحاكمين - من خلال الأمين العامين المساعدين - ميثاق العمل السياسي، ودعا الأحزاب الأخرى إلى التوقيع عليه<sup>(٢)</sup>.

وقبل موعد إجراء الانتخابات بوقت قصير، صاغ المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وثيقة أكثر شمولاً، حددت رؤية مشتركة لكثير من القضايا الجوهرية، سواء على صعيد علاقتهما المشتركة أو على صعيد تنظيم علاقتهما مع الأحزاب الأخرى، وقد عرفت هذه الوثيقة باسم " وثيقة للتنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني " <sup>(٣)</sup>، وتم التوقيع عليها بالفعل بعد ظهور نتائج الانتخابات النيابية في ٢٧ أيار ١٩٩٣، وقد كانت الوثيقة بمثابة الاتفاق الضمني لعدم تخلي الحزبين عن بعضهما بعد الانتخابات، مهما كانت النتائج، وقد تضمنت الوثيقة ثلاثة أهداف رئيسية :

١ - فيصل الحنفي، مرجع سابق، ص ١٦١

٢ - تضمن الميثاق عددا من التوليت والتمهيدات المشتركة دارت حول التمسك بالدستور والنظام الديمقراطي، ومبدأ التداول السلمي على السلطة، وعدم اللجوء إلى العنف أو الدعوة إليه، وعدم الترويج للأفكار العنصرية والحفاظ على الصفة المدنية للدولة والحفاظ على وحدة الوطن واستقلاله، انظر: ميثاق العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: لجنة التنسيق العليا، ٢٨/ مارس/ ١٩٩٣).

٣ - وثيقة لتنسيق التحالفي على طريق الانحماج بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: لجنة التنسيق العليا، ١٠ مايو ١٩٩٣).

**الأول :** هدف انتقالي، وهو الموافقة الضمنية على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها الجديد وهو (٢٧ أبريل ١٩٩٣)، كون الوثيقة قد أعدت قبيل الانتخابات، وتم لتوقيع عليها بعدها.

**الثاني :** تشكيل كتلة برلمانية واحدة للحزبين أو إقرار إقلمة تنسيق بينهما وثيق وراسخ وصولاً إلى قيام تنظيم سياسي موحد، مما يوحي بإمكانية التنسيق لدخول الانتخابات في قائمة موحدة لكن للخطة لم تفلح.

**الثالث :** إجراء إصلاحات دستورية هيكلية للنظام السياسي تتضمن ، إلغاء مجلس الرئاسة وإيدله برئيس ونائب للرئيس ينتخبان بالاقتراع العام وفي قائمة واحدة ، وإنشاء مجلس شورى يكوّن الانتخاب فيه بنسبة الثلثين والباقي بالتعيين، وتكون للمخالفات اليمنية ممثلة فيه بصورة متساوية، ويشكل مع مجلس النواب ما أسمياه "بالجمعية الوطنية" يكون رئيسها نائب لرئيس الجمهورية، واستكمال التقسيم الإداري، والتحضير لانتخابات المجالس المحلية .

وقد ثار الإعلان عن وثيقة التحالف ردود أفعال وانتقادات الأحزاب الأخرى لا سيما التجمع اليمني للإصلاح، الذي رأى أن وثيقة التحالف تهدف ضمناً إلى تحجيم دوره والحد من درجة تأثيره في الانتخابات النيابية القادمة، لاستمرار سيطرة الحزبين على مقاليد السلطة دون إشراك القوى السياسية الأخرى، أما بقية الأحزاب السياسية فوجدت في الوثيقة نوعاً من تقنين الهيمنة المستقبلية للحزبين على الحياة السياسية بدون مشاركة الأحزاب الأخرى.

وعلى الرغم من إجراءات التنسيق الظاهرية بين حزبي المؤتمر والاشتراكي في إطار مواجهة أية نتائج غير محتملة للعملية الانتخابية، إلا أنها لم تقض تماماً على الشعور الكامن لدى الطرفين بعدم الثقة في سلوك كل منهما حيال الآخر، وقد دفعت هذه المتوجسمات كل حزب إلى توخي الحذر والحيلة من أية محاولة يقوم بها الحزب الآخر لاحتوائه، لذا كان لكل منهما استراتيجيته الخاصة به، دون الركون للكامل على عملية

التصديق الثنائية بينهما، والتي بلورت معالمها بنود الوثيقة المبرمة بين الطرفين قبل خوض الانتخابات النيابية.

ويبدو أن التحالفات جليا على الفروق الواضحة بين عدد الأصوات وعدد الفائزين لكل حزب، فقد فاز المؤتمر الشعبي العام بما مجموعه ٦٤٠٥٢٣ ألفا من الأصوات، بنسبة ٢٨% من مجموع أصوات الناخبين، ويليه الحزب الاشتراكي الذي حصل على ٤١٣،٩٨٤ ألف صوت، بنسبة ١٨% من مجموع أصوات الناخبين، أما التجمع اليمني للإصلاح فقد حصل على ٣٨٢،٥٤٥ ألف صوت ، بنسبة ١٧% من مجموع أصوات الناخبين، بينما لم يفز المستقلون - بسبب غياب التحالف - سوى ب ٤٨ مقعدا، لما مجموعه ٦٠٦،٨٧ ألف صوت ، وبخصوص الأحزاب الأخرى نجد أن حزب البعث حصل على ٨٠،٣٦٢ ألف صوت، بنسبة ٣،٥% من مجموع أصوات الناخبين، بينما لم يفز الوحدوي الناصري سوى بمقعد واحد لما مجموعه ٥٢ ألف من الأصوات، في حين فاز الديموقراطي الناصري بمقعد واحد لما مجموعه ٤٥٧٦ صوتا فقط بينما لم يفز حزب الرابطة بأي مقعد لما مجموعه ١٦ ألف صوت<sup>(١)</sup>.

ويشير هذا التبعثر في عدد الأصوات، وعدم التناسب بينها، وعدد المقاعد النيابية، إلى غياب التحالف بين الأحزاب الصغرى المشاركة في الانتخابات التي لم تحقق أي مقعد نيابي، أو أنها في أحسن الأحوال نجحت ولكن بعدد قليل من المقاعد التي لا تتناسب وحجم الأصوات التي حصلت عليها، وهو ما يفسر ضعف نتائج الأحزاب الخمسة التي احتلت موقعا متخفرا جدا عن الأحزاب الثلاثة الكبرى، سواء بعدد الأصوات التي تجاوزت ١،٤ مليون صوت لكل من المؤتمر والإصلاح والاشتراكي، بينما لم تزد على ١٦٢ ألف صوت لكل من حزب البعث والوحدوي الناصري والديموقراطي الناصري أو بعدد المقاعد النيابية ذاتها كما يلي ، ٢٤٠ مقعدا للأحزاب الثلاثة، و ١١ مقعدا للأحزاب الخمسة المتبقية، وهو السبب الذي يفسر تقلص عدد الأحزاب في مجلس النواب في

١ - عبد العزيز لكميم، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

انتخابات ١٩٩٧ إلى أربعة أحزاب فقط بدلا من ثمانية أحزاب نجحت في الانتخابات الأولى، بالرغم من أن عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات الثانية بلغ ثلثا عشر حزبا، ولم يفز منها إلى جانب الحزبين الحاكمين سوى حزبين آخرين وبنسبة ضئيلة .

وفي إطار التحالفات الانتخابية بين صفوف أحزاب المعارضة، لم يظهر للعيان أي نوع من التنسيق الفعلي بين اتجاهات حزبية محددة في مواجهة حزبي السلطة أو مواجهة مثيلاتها في صفوف المعارضة، وتوجب على كل حزب أن يخوض التجربة الانتخابية الأولى بصورة منفردة، معتمدا على قدراته الذاتية، ومستغلا إمكاناته المالية والإعلامية المتاحة لكسب المساندة والأياد الجماهيرية، لتحقيق مكافة مناسبة في قائمة التعداد الحزبي.

## ٢- الانتخابات النيابية ١٩٩٧:

بالرغم من أن الانتخابات النيابية كانت مفتوحة أمام العديد من الأحزاب الراحبة في المشاركة إلا أن وجود حزبين رئيسيين هما الحزبان الحاكمان ظلا يسيطران على الساحة السياسية، مما جعل من الصراع الانتخابي يتخذ شكلا ثنائيا، مع وجود الأحزاب والقوى السياسية التي لم يكن لها حضور فاعل، وقد أثبتت نتائج الانتخابات صحة ذلك .

لقد ساهمت الانتخابات النيابية - منذ بداية مراحلها الأولى في منتصف العام ١٩٩٦ - في صياغة علاقة جديدة بين الحزبين، انبنى على أساسها الصراع الانتخابي منذ الإعلان المبكر للمؤتمر الشعبي العام عن سعيه للحصول على أغلبية مريحة، وهو ما يعني الاستقلال من حكومة الائتلاف إلى حكومة الحزب الواحد، فاعتبر التجمع اليمني للإصلاح نفسه مستهدفا بهذا الإعلان لإبعاده عن الحكم خلاصة بعد إعلان الحزب الاشتراكي مقاطعته للانتخابات، وما يترتب على ذلك في حالة الاستعصاء من اتباع وسائل مخالفة للقانون والدستور يتكهن بحدوثها، وعلى هذا الأسس صيغت علاقة قوامها المواجهة والتنافس، التي دارت حول موضوعين رئيسيين هما : صراع ضمان حرية ونزاهة الانتخابات، وصراع إعلان النتائج النهائية للانتخابات .

## (أ) صراع ضمان حرية ونزاهة الانتخابات التليبية:

تجسدت فكرة ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات بجملة من الإجراءات التي أصبحت محسورا للخلاف ضمن مسارين متولذين الأول : إمكانية التنسيق الانتخابي، وهو الاتفاق بين الحزبين حول تحقيق الحد الأدنى من هذه الضمانات، والثاني : المواجهة بين الحزبين التي تجسدت بالاتهامات المتبادلة إلى درجة التخوف من فشل الانتخابات نفسها، وهي هدف طالما حرص الجميع على تجنبه، باستثناء الحزب الاشتراكي الذي أعلن المقاطعة ودعى إليها .

### ١- التنسيق الانتخابي:

جاءت فكرة التنسيق الانتخابي بين الحزبين الحاكمين لتلبي مطلباً موضوعياً محسوماً، تمثل في تعديل قانون الانتخابات، ثم تلبية مطالب ذاتية، وحسابات حزبية حول مسألة تقاسم الدوائر الانتخابية، وبرز تحالف من نوع آخر بين الحزبين الحاكمين بشكل تنسيق مغلوق بينهما في عدد غير مستقر من الدوائر، لتفق الطرفان على أن لا يتنافسا فيها، وأن ينزولا بمرشح لطرف واحد يدعمه الطرف الآخر ويفوت الفرصة على أي طرف ثالث منافس، وطرحت فكرة الدوائر في بلائ الأمر بين ١٧٠ دائرة للمؤتمر الشعبي العام و ٨٠ دائرة للتجمع اليمني للإصلاح، وانخفض العدد تدريجياً تزامناً مع انفراط عقد التنسيق من جهة واقترب موعد الاقتراع من جهة أخرى ، حتى استقر التنسيق بين ٢٠-٢٥ دائرة لكل منهما وهو رقم لا يمت بصلة إلى معنى وفاعلية التنسيق، بقدر ما كان تعبيراً عن فرض الأمر الواقع، أي أن كل طرف تقدم في هذه الدوائر بمرشحين حزبيين أو مستقلين مولين بدعمهم، وهم مرشحين لقوياء، إلى درجة أن التنافس في هذه الدوائر ستكون من قبيل المراوغة والخسرة لتفوق الطرف الآخر، أو لأن المرشح هو شخصية اجتماعية مرموقة أو محل رضا الطرفين، بغض النظر أنزل مرشحاً باسم أحدهما أو مستقلاً موالياً<sup>(١)</sup>.

١- فيصل الحنفي، مرجع سابق، ص ١٦٣.

وقد فشل الاتفاق حول هذا المعنى بسبب إصرار التجمع اليمني للإصلاح على أن تكون الدوائر المغلفة الخاصة به ١٢٠ دائرة، وهو ضعف العدد الذي حصل عليه في انتخابات ١٩٩٣، ولم يوافق المؤتمر على هذا المقترح، لأن القبول به سيكون على حساب دوائره المغلفة التي ستتناقص إلى ٣٠ دائرة، وهو ما لا يطمح إليه، إذ يسعى إلى تحقيق الأغلبية المريحة كحد أدنى، أي ما يفوق الأغلبية المطلقة ما بين ١٥٥-١٦٥ دائرة، واضعاً احتمال خسارته في بعض الدوائر أمام المنافسين له من الأحزاب الأخرى والشخصيات المستقلة، ثم تناقص عدد الدوائر المغلفة إلى ٢٠ دائرة، بسبب شدة التنافس بين الحزبين مع اقتراب موعد الاقتراع<sup>(١)</sup>.

وحفاظاً على الحد الأدنى من شعار التنافس الديمقراطي، فقد وقع الحزبان الحاكمان اتفاقاً في ٢٥ يناير بهذا الخصوص، أدى ذلك الاتفاق إلى تخفيف التوتر بين المؤتمر والإصلاح، وللتسيق بينهما في دوائر التنسيق التي يتم تحديدها، والتنافس الشريف في بقية الدوائر، وقد تضمن الاتفاق أسس التنسيق بين المؤتمر والإصلاح، ونص على "أن يجتهد الطرفان مساعيها المشتركة من خلال الحوار مع الأحزاب والتنظيمات لتوسيع دائرة التعاون والتنسيق معها استناداً إلى ما وفرته هذه الاتفاقية من أسس وضمانات تتعلق بالانتخابات القادمة، ولكن اللجنة العليا للانتخابات رفضت الاتفاق.

وكان اتفاق ٢٥ يناير بين المؤتمر والإصلاح<sup>(٢)</sup>، يتضمن التنسيق بينهما في دوائر التنسيق، وأن يدعم كل منهما الآخر في تلك الدوائر، ويكون المرشح من أي منهما بمثلية

١- تصريح الرئيس علي عبد الله صالح، صحيفة الحياة (لندن)، ع ١٢٤٢٤، ٢٥ أبريل ١٩٩٧.

٢- من أبرز ما تضمنه الاتفاق: إعادة تحديد قوائم اللجنة العليا من سبعة أعضاء، واستبعاد أربعة من أعضائها السابقين، تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لمتابعة سير الانتخابات، والتأكد من سلامة إجراءاتها، تشكيل للجان الإشرافية لإدارة الانتخابات في المرحلة الثانية بمشاركة كافة الأحزاب السياسية، وتصحيح أخطاء المرحلة السابقة، وتمكين لجان الرقابة المحلية والعربية والدولية من الرقابة على الانتخابات، وحيادية المال العام ووسائل الإعلام الرسمي وخضوعه لإشراف اللجنة العليا للانتخابات، والتنسيق بين المؤتمر والإصلاح في دوائر انتخابية يتم تحديدها سلفاً وتقتصر التنافس الانتخابي على بقية الدوائر، كما تضمن الاتفاق على إجراء حوار مع الأحزاب الأخرى لتوسيع دائرة التعاون والتنسيق بين فرقاء العمل السياسي استناداً إلى ما يوفره هذا الاتفاق من أسس وضمانات الانتخابات العامة، انظر: وثيقة الاتفاق والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، صنعاء ١٩٩٧/١/٢٥.

مرشح للطرفين، وقد اتضح فيما بعد أن عدد دوائر التنسيق ٢٥٠، دائرة بواقع ١٧٠ دائرة للمؤتمر و ٨٠ دائرة للإصلاح، وأن بقية الدوائر ستكون مفتوحة للتنافس بين الجميع بما في ذلك المؤتمر والإصلاح، وعددها ٥١ دائرة.

ولكن اتفاق التنسيق كان مفتوحا للحوار مع أحزاب أخرى، فأتاه حوار المؤتمر والإصلاح مع الحزب الاشتراكي في فبراير ١٩٩٧ عرض رئيس الجمهورية على قيادة الحزب الاشتراكي التنسيق فيما بين ٢٥ دائرة إلى ٣٠ دائرة للاشتراكي مما يعني أنه لو وافق الحزب الاشتراكي فإن اتفاق دوائر التنسيق سيكون ١٥٠ للمؤتمر و ٧٠ للإصلاح و ٣٠ للحزب الاشتراكي، وكان من المحتمل أن اتفاق دوائر التنسيق يمكن أن يشمل عدة أحزاب وتنظيمات سياسية "الناصرين، البعث، حزب الحق"، ولكن قرار الحزب الاشتراكي بمقاطعة الانتخابات أدى إلى إضعاف فكرة دوائر التنسيق التي تعرضت للنقد الشديد .

وفي ٢٤ مارس تم الإعلان عن تعديل اتفاق دوائر التنسيق بين المؤتمر الشعبي والإصلاح، بحيث تكون دوائر التنسيق ١٣٠ دائرة فقط، بواقع ٨٥ دائرة للمؤتمر و ٤٥ للإصلاح، وتكون الدوائر المفتوحة للتنافس ١٧١ دائرة، وأن الاتفاق سيتضمن أيضا التنسيق مع أحزاب المعارضة باتجاه دعمها للحصول على مقاعد في مجلس النواب.

ولكن ثقة كوادز وقواعد كل من المؤتمر والإصلاح بأنهم سيفوزون في تلك الدوائر، وكذلك لعدم الثقة في التزام الطرف الآخر، أدى إلى عدم نجاح محاولات الالتزام باتفاق دوائر التنسيق، حيث اتضح أن لكل منهما مرشحين أساسيين بصفة مستقلين في أغلب تلك الدوائر<sup>(١)</sup>.



وقد أثار هذا الاتفاق ردود أفعال انتقادية من أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة واللجنة العليا للانتخابات على حد سواء<sup>(١)</sup>.

وبسبب تزايد حدة الاتهامات - عبر الصحافة - لجأ الحزبان إلى توقيع اتفاق ينظم الإعلام، وتضمن الاتفاق خمسة بنود ، تلخص " بإلزام الصحف الناطقة باسم التنظيم بعدم نشر أي مقال دعائي يسيء إلى التنظيم الآخر، والامتناع عن إصدار أي بيان صحفي حول أي حادث جنائي. والاكتفاء بما تنشره اللجنة الأمنية التابعة للجنة العليا للانتخابات أو وزارة الداخلية، والاكتفاء فقط بالدعاية القانونية المشروعة.

ولم تود هذه الاتفاقيات أو الحوارات المباشرة إلى نتيجة، إذ لم تحسن العلاقة بين الحزبين، ولم تحل دون المزيد من - المواجهات الإعلامية - السياسية والدعائية<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الاتهامات المتبادلة بين الحزبين:

وجه رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح إلى رئيس الجمهورية رسالة صيغت بعناية فائقة، تضمنت أبرز المخالفات والممارسات الخاطئة التي قامت بها اللجنة العليا للانتخابات وعناصر باسم المؤتمر الشعبي العام، خلال مرحلة تسجيل الناخبين، وأشارت الرسالة إلى بعض الدلالات منها: أن البدء في تزوير إرادة الناخبين منذ الآن لا تعكس فقط انعدام ثقة بعض عناصر المؤتمر الشعبي العام في وزنه الجماهيري، ولكنها

---

١- وصفت اللجنة العليا للانتخابات كثيرا من بنود الاتفاق بين المؤتمر والإصلاح بأنها تتعارض مع نص الدستور وقانون الانتخابات ، وأن تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لشؤون الانتخاب يتناقض مع الدستور والقانون ويتعارض مع اختصاصات ومهام اللجنة، وأوضحت اللجنة بأن هذا الاتفاق ليس حجة عليها باعتباره اتفاقا بين تنظيمين سياسيين، وأن اللجنة غير ملزمة بتنفيذ اتفاقات حزبية، وأن مهمتها تقتصر على تنفيذ ما ورد في الدستور وقانون الانتخابات، وجاء مضمون تلك الاعتراضات في رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية وموقعة من جميع أعضائها ، انظر: نص الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمهورية، في: صحيفة الشورى . صنعاء، ع ٢١٣، ١٩٩٧.

٢ - محمد عبد الملك المتوكل، " الانتخابات اليمنية للممارسة والأبعاد، " المستقل للمربي، ( ع ٢٢٠)، ١٩٩٧، ص ٥١ .

مستثبت أن الفضل في نزاهة انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣ يعود إلى وجود الحزب الاشتراكي كعامل توازن في السلطة، وليس إلى اقتناع حقيقي بالديمقراطية، وهذا الأمر لن يسيء إلى المؤتمر الشعبي العام، ولكنه سيؤدي إلى سمعة بلاندا، كما أن عمليات التزوير للقمصة مستلطن - منذ الآن - في شرعية مجلس النواب القادم، باعتباره قد قام على إجراءات باطلة، ومخالفة صريحة للقانون، وبدلاً من أن تصبح هذه المؤسسة الديمقراطية ركيزة أساسية للشرعية الديمقراطية، ومتصحب مدخلا لهم مشروعية النظام السياسي ككل .

وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتائج النهائية في ٢٩٩ دائرة من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣٠١ مقعداً، وعدم احتساب دئرتين ستعاد فيهما الانتخابات، وكانت النتيجة متوقعة بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام الذي حصل على ١٨٧ مقعداً، بينما كانت مفاجأة غير متوقعة وغير مسرة بالنسبة للتجمع اليمني للإصلاح، حيث فاز في ٥٣ دائرة، وكانت المقاعد المتبقية ٦١ مقعداً كانت من نصيب المستقلين الذين فازوا ب ٥٤ مقعداً، والحزب الوحدوي الناصري ب ٣ مقاعد، وحزب البعث بمقعدين.

تناقص الحزبان الحاكمان على مواقع الحزب الاشتراكي - الذي قاطع الانتخابات - السبلة ٥٨ مقعداً من جهة، وتنافساً ضد بعضهما من جهة أخرى، حيث سعى كل منهما للتمدد على حساب الآخر.

اعتبر المؤتمر الشعبي العام هذه النتائج على لسان رئيس الجمهورية أنها استفتاء شعبي على برنامج حزبه<sup>(١)</sup>، وفي تعليق على ردود فعل منافسه وشريكه في الحكم قال بأن هذا يأتي امتداداً للحملة الانتخابية ذاتها للتجمع اليمني للإصلاح، وينصح منافسه بعدم استعلاء الآخرين، وباعتباره الحزب المنتصر فقد تصرف من الحديث عن النتائج إلى الحديث عن تشكيل الحكومة واستمرار بناء الدولة، وذلك على العكس من حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي ظل حبيس النتائج والانتخابات.

لستمر حزب الإصلاح في إعلان ردوده الهجومية، وأدى تنمره من التفتيح، ويُن هناك إصرار من قيادة المؤتمر على تخفيض مقاعد الإصلاح، وفي هذا الخصوص، قال رئيس الحرب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر " إن الدوائر التي نجحنا فيها لنترعناها من مخالفات الوحوش"<sup>(١)</sup>. ويبرر الأمين العام المساعد للإصلاح هذه النتيجة قائلًا إن سلبات عدم المشاركة أكثر من إيجابياتها، وقد أصدر مجلس شورى الإصلاح بيانًا أداعته وسُئل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحمله نقدًا شديد للجهة لشريكه، نشير إلى أهم ما ورد فيه :

- يعتبر البيان أن إجراء الانتخابات في موعدها مكسب وطني، وييدي استنكاره الشديد لما صاحب الانتخابات في جميع مراحلها من مخالفات للقانون، وانتهاك للحريات العامة، وممارسة للتزوير على نطاق واسع، وممارسة الضغط والإكراه، واستغلال للسلطة، ونسخير المال العام والأعلام الرسمي، والتي أخلت بنزاهة الانتخابات.

- يرى المجلس أن نتائج الانتخابات لم تكن معبرة عن الحجم الحقيقي للقوى السياسية، وإنما انعكاس للممارسات والمخالفات التي رافقت العملية الانتخابية، وأن القبول بنتائج الانتخابات مع اللجوء لتقديم الطعون أمام القضاء، وممارسة حق النقاضي، يعتبر سلوكًا حضاريًا ينسجم مع قيم ومبادئ التجمع اليمني للإصلاح.

- يدعو المجلس السلطات وكافة القوى السياسية إلى تقويم الانحراف الذي لازم سير الانتخابات، وعدم تكرار التجاوزات بالحرص على حسن اختيار القائمين على العملية الانتخابية.

- يعتبر المجلس أن الانتخابات قد أفرزت وضعًا سياسيًا جديدًا جعلت المؤتمر الشعبي العام ذا أغلبية يمكنه من تشكيل الحكومة، وأن وجود الإصلاح في المعارضة لن تخرجه عن نهجه الثابت في تأييد الصواب حيثما وجد، والاعتراض على الخطأ والزلل

١ - مؤتمر صحفي للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح، في : صحيفة

الصحوة (صنعا)، ٨ مايو ١٩٩٧

من أية جهة كلفت<sup>(١)</sup>، وفي هذا البيان أعلن التجمع اليمني للإصلاح قبوله بالنتائج والخروج إلى موقع المعارضة، فقرر المؤتمر الشعبي العام على أثر ذلك تشكيل الحكومة منفردا لأول مرة منذ ١٩٩٠ يوم إعلان الوحدة.

وقد دفعت حالة التوتر بالتجمع اليمني للإصلاح إلى التحول من موقع الشريك إلى المعارضة، وذلك بفتح حوار مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، تمخض عنه صدور بيان مشترك باسم البرنامج التنفيذي للقاء المشترك بين التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧، تركزت أهدافه في تنمية وترسيخ النهج الديمقراطي وضمان انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة، ومطالب بحداية اللجنة العليا للانتخابات ولجنة شؤون الأحزاب وحداية الوظيفة العلمية والمال العام، إضافة إلى المطالبة بإعادة ممتلكات الحزب الاشتراكي، ومنح أحزاب المعارضة شهادة تسجيل طبقاً للقانون<sup>(٢)</sup>.

ونستج عن حدة التنافس وتوتر العلاقة بين حزبي الائتلاف الحكومي انقسام الأحزاب السياسية - بصورة مؤقتة - إلى فريقين متقابلين يقود الفريق الأول للتجمع اليمني للإصلاح ومعه أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، وتكون الفريق الثاني من المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة الذي أصدر بياناً مشتركاً بتاريخ ١٩٩٦/٩/٩.

والواقع أن مثل هذه التحالفات تبرز مرة أخرى ضعف المؤسسة الحزبية في اليمن، بما في ذلك حزب السلطة، كما أن أسلوب التحالف هذا، حتى وإن أمكن له أحيانا تحقيق نوع من الاستقرار السياسي على المدى القصير، فإنه على المدى الطويل يهدد بحصول أزمات كلما اختلف المتحالفون، كما أن إقصاء الأطراف الحزبية الأخرى لا يساعد على

١ - بيان التجمع اليمني للإصلاح ، صحيفة الثورة ، صنعاء ١٠ مايو ١٩٩٧.

٢ - البرنامج التنفيذي للتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ( صنعاء: الدائرة السياسية بالتجمع اليمني للإصلاح ، ١٩٩٦ ) ص ٢ .

استقرار الديمقراطية، بل قد يدفع هذه الأطراف بسبب إحساسها بالتغلب إلى التعبير عن عدم رضاها وسخطها<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول أن التحالفات بين الأحزاب السياسية للمشاركة في انتخابات ١٩٩٧ قد حققت تطورا إيجابيا تمثل في كسر الحولجز الأيديولوجية خاصة بين الحزبين اللدودين (الاشتراكي - العلماني، والإصلاح - الإسلامي) فقد جرت بينهما لقاءات متعددة<sup>(٢)</sup> وتفقاً حول عدد من القضايا الخاصة بحرية ونزاهة الانتخابات أو بوضعية الحزب الاشتراكي بعد الحرب الأهلية، ومصادرة أمواله ومقراته، وكان الهدف من هذه اللقاءات دفع الحزب الاشتراكي إلى المشاركة في الانتخابات بدلا من المقاطعة لها من جهة، وضغط الحزبان المذكوران على المؤتمر الشعبي العام لتحقيق أهداف تخص كل منهما على حدة.

وقد تناولت الإصلاح والمؤتمر لفتح حوار مع الاشتراكي الذي لم يجد من كليهما فائدة ترجى، ففي حين جعل الإصلاح من هذا الحوار أداة ضغط على شريكه في الحكومة لصالحه، سارع المؤتمر على فتح حوار لإقشال التقارب بين الإصلاح والاشتراكي من جهة، وبينه وبين أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وعددها ثمانية أحزاب من جهة أخرى<sup>(٣)</sup>، وقد نجح المؤتمر في إقشال هذا التحالف، سواء بإقناع الإصلاح ذاته بالحفاظ عليه شريكا مستقبليا في السلطة، أو بفقدان أحزاب المعارضة ثقتها بحزب الإصلاح التي رأت فيه حزبا براجماتيا في تعامله معها لأهداف تخصه، أراد أن يحققها من خلال تحريك ورقة المعارضة مقابل ضغط المؤتمر الشعبي العام، وفي كل الأحوال تُقيم هذه الخطوات بأنها تحالفات محدودة سرعان ما كانت تفشل.

١- أمين الغوش، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٢ - انظر : الحوار بين الإصلاح والاشتراكي من أجل التنسيق في الانتخابات، صحيفة ٢٦ سبتمبر (صنماء)، ١٥/١٠/١٩٩٧..

٣ - أحزاب المعارضة والإصلاح وقاطعون دعوة رئيس الجمهورية، صحيفة الوحدة (صنماء)، ع ٣٢٨، ١٧ سبتمبر ١٩٩٦.

## ثانياً: الانتخابات الرئاسية والتحالفات الحزبية :

### ( أ ) التحالف داخل مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة:

قرر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة خوض معركة الانتخابات الرئاسية بصورة مشتركة، والتقدم بمرشح واحد لأحزاب المعارضة، والاتفاق على المواصفات والوسائل اللازمة لذلك.

وقد أيد البيان الختامي للمؤتمر التاسع للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الذي انعقد في ١٨ أبريل ١٩٩٩، خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد لأحزاب مجلس التنسيق، كذلك أقرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في دورتها المنعقدة في ١٩ مايو ١٩٩٩ خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد للمعارضة في إطار مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة<sup>(١)</sup>.

وبناء على قرارات اللجنة المركزية، عمل المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية على مباشرة الحوار مع أحزاب مجلس التنسيق، وتم التوصل إلى اختيار الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، مرشحاً لأحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة<sup>(٢)</sup>، بعد أن سحب أحزاب الحق والوحدوي الناصري، واتحاد القوى الشعبية ومرشحيهم لصالح مرشح للحزب الاشتراكي اليمني، وفقاً لجملة من الأسباب التي لتفق عليها لعل من أهمها: التزام أحزاب المعارضة للخمس بخوض انتخابات الرئاسة أو لية انتخابات عامة أخرى بصورة مشتركة وبرنامج موحد، وبناءً على آلية عمل موحدة تدار من مركز واحد، وعدم لفراد أي حزب بآلية مواقف أو قرارات من جانب واحد.

---

١ - خالد الحمادي، الانتخابات الرئاسية اليمنية رؤية واقعية، في: الانتخابات الرئاسية في اليمن، ملف خاص بانتخابات الرئاسة الأولى المباشرة في اليمن ٢٣ / ٩ / ١٩٩٩، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩)، ص ٣٥.

٢ - تم اختيار الأمين العام للحزب الاشتراكي مرشحاً للرئاسة لأنه كان المرشح الذي حصل على إجماع من الأحزاب الخمسة المكونة للمجلس، والبعض يرى أن اختيار الأمين العام هو محاولة من الحزب الاشتراكي لتلمس اتجاهات الناخبين في المحافظات الجنوبية.

وكان قرار مجلس النواب بحجب التزكية من مرشح المعارضة مفاجئاً للمراقبين في الداخل والخارج، وبناءً عليه أصدرت أحزاب مجلس التنسيق بياناً سياسياً هاماً بتاريخ ٧/٨/١٩٩٩ أعلنت فيه عدم المشاركة في الانتخابات، والتفاعل معها، لما تمثله من انتكاسة، وتراجع سافر عن التجربة الديمقراطية، كما أهاب للمجلس بكافة أعضائه للمشاركة في اللجان الانتخابية، والانسحاب الفوري من اللجان احتجاجاً على التزوير والمخالفات وإقصاء المعارضة، كما دعا البيان الحكومة اليمنية إلى ما يلي:

- التراجع عن الانتخابات المزمع قيامها، لانتقاء المنافسة الديمقراطية.
- وقف الإنفاق العيشي على هذه الانتخابات الكلية، والذي يمثل إهداراً للمال العام يحتاج البلاد إلى توظيفه في التنمية.
- الدعوة إلى الحوار الجاد والمسئول لتحقيق إصلاح دستوري وسياسي شامل<sup>(١)</sup>.
- ولم تكف أحزاب مجلس التنسيق باتخاذ عدم المشاركة في الانتخابات، بل واصلت حملتها الإعلامية القوية عبر وسائل إعلامها الصحفية وعقد المؤتمرات الصحفية، وإجراء عدد من المقابلات مع الصحف الأجنبية، وكذلك إقامة عدد من الندوات النقاشية، وكل ذلك من أجل تأكيد فشل الانتخابات للرئاسة، والمطالبة بإلغائها لكونها غير تنافسية<sup>(٢)</sup>.

أما رد فعل السلطة، فقد أعلن الرئيس اليمني في مؤتمر صحفي تعليقاً على قرار البرلمان بحجب التزكية عن مرشح مجلس التنسيق للمعارضة، بأن قرار البرلمان كان

---

١- المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، "دورة ثانية"، أغسطس - سبتمبر ٢٠٠٠، في:

صحيفة (صنماء)، ٣٢٦٤، ١٩٩٩/٨/٨.

٢- وقد أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي، علي صالح جواد على أن "عالية التداول السلمي السلطة تجري حالياً في إطار حزب واحد وأن ما قام به المؤتمر الشعبي العام وشركاؤه هو إلغاء التعددية السياسية والحزبية، وأن السلطة قامت منذ الأيام الأولى للعملية الانتخابية بتزييف جدول قيد الناخبين بإضافة حوالي مليون ناخب" انظر: صحيفة الأيام، عدد ١٦٢٤، ١٩٩٩/٩/٤.

جيداً ، مدعياً بوجود لعبة سياسية من المعارضة من الدخول مدعومة من القيادات في الخارج مضمونها الترشيح لانتخابات الرئاسة ، وإذا تم تزكية مرشح مجلس التنسيق ، يتم في نهاية المطاف الانسحاب ، وبالتالي فإن قرار البرلمان كان صائباً<sup>(١)</sup> ، وقد اتهم رئيس الجمهورية بعض أحزاب المعارضة بأن لها ثأراً مع الوطن<sup>(٢)</sup>.

ورغم أن قرار البرلمان كان صائباً ديمقراطياً ودستورياً ، إلا أنه افقد العملية الانتخابية الرئيسية طبيعتها التنافسية الشديدة لكون مجلس النواب زكى مرشحين من حزب واحد .

وقد اعتبرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي المنعقدة من ٨-١٢ أغسطس عدم تزكية مرشح المعارضة انقلاباً على الديمقراطية ، وإضراراً فلاحاً بالحريات العامة ، وإلغاء للتداول السلمي للسلطة ، وحصر قائمة المرشحين على مرشح واحد لأن المرشح الآخر ينتمي لنفس الحزب وعدم احترام حقوق المواطنين ، وبالتالي حقوق الإنسان كما كشفت زيف السلطة وعدت وجهها الحقيقي المعادي للديمقراطية والاحتكام حقاً وصدقاً إلى صناديق الاقتراع فالديمقراطية بدون الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لا تعني شيئاً .

كما اعتبرت اللجنة المركزية هذا الموقف نتيجة طبيعية لسياسات النظام الرافضة لكل دعوات المصالحة الوطنية ومعالجة آثار حرب ١٩٩٤م ، وتضميد الجراح ، وتصحيح مسار الوحدة على أسس تكريس نهج للعمل السلمي الديمقراطي ، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة ، والأخذ بالحوار الوطني الشامل ، وإجراء تعديلات دستورية ديمقراطية في إطار منظومة متكاملة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للكفيلة بإيقاف نتائج الأزمة العامة في البلاد .

وبعكس هذا الرفض هشاشة السلطة ، وحقيقة الأوضاع الأمنية والمعيشية المأزومة واضطراب الحياة العامة ، والخوف من رد الفعل الجماهيري الغاضب على مجمل

١ - صحيفة لشوري (صنماء) ، عدد ٣٢٦ ، ٨/٨/١٩٩٩ .

٢ - انظر : المؤتمر الصحفي لرئيس الجمهورية في ٢٣/٨/١٩٩٩ ، في صحيفة ٢٦ سبتمبر ، ع ٨٧١ ، ١/٦/١٩٩٩ .



الأوضاع المتردية في الوطن، وإصرار السلطة على نهج القوة بدلاً من الاحتكام لإرادة الناخبين.

وبإغلاق السلطة لباب التنافس تكون قد قطعت الطريق أمام إمكانية التطور السيلسي والاجتماعي في البلاد، وقضت على أحد المرتكزات الرئيسية للوحدة التي مثلت مصالحة وطنية شاملة بين اليمنيين كالحزب وكفئات ومناطق وأطراف وتوجهات فكرية وسياسية، كما أكدت إغلاق باب الحوار السيلسي والتداول السلمي للسلطة، لذا فإن السلطة قد منعت حق المشاركة في الانتخابات بعد أن حولت الانتخابات الرئاسية إلى (بيعة) مضمونة النتائج، وهي بذلك تدفع مجدداً باتجاه خلق المزيد من الأزمات والتوترات الداخلية .

وكما كان متوقفاً قررت أحزاب المعارضة اليمنية المنضوية في مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة والتي يتزعمها الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعة الانتخابات الرئاسية، وكان رد الفعل هذا من قبل أحزاب المعارضة يبدو طبيعياً، إذ لم يعد هناك ما يحفزها للمشاركة في هذه الانتخابات، خصوصاً أنه لم تكون هناك أية نتائج سلبية ستترتب عليها من جراء هذه المقاطعة كما هو الأمر عند مقاطعة الانتخابات النيابية التي تؤدي إلى حرمانها من ميزة للمشاركة في الحياة السياسية من خلال التمثيل في مجلس النواب وإلى حرمانها من الأصوات التي تبين مدى ثقها الشعبي، وإلى حرمانها - أيضاً - من الحقوق المالية المقررة للأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان .

(ب) تحالف التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية:

أثار موقف التجمع اليمني للإصلاح جدلاً كبيراً بترشيحه الرئيس علي عبد الله صالح لولاية رئاسية من خلال الانتخابات الرئاسية، وسبق للمؤتمر الشعبي العام في ذلك، وقد أثار ذلك القرار الكثير من الجدل داخل قواعد الإصلاح، وبسبب عدم التوصل إلى رأي نهائي تم اقتراح عقد جلسة استثنائية. وفيها جرى نقاش طويل انتهى في الأخير بتفويض

الهيئة العليا بالبيت في الأمر، وكان القرار مفاجئاً إذ تم ترشيح الرئيس علي عبد الله صالح من غير أية شروط، وقد ثار هذا القرار جدلاً واسعاً لدى الأحزاب السياسية المعارضة<sup>(١)</sup>، و يدرك التجمع اليمني للإصلاح جيداً قيمة العلاقة بينه وبين المؤتمر الشعبي العام وأن التقريب بها سيؤدي إلى أضرار كبيرة بالنسبة للوطن وله بصفته حزباً سياسياً، وللوضع العام برمته، وهو يعتقد أن الاستقرار السياسي الذي ساد معظم عهد الرئيس صالح قبل الوحدة يعود بنسبة كبيرة إلى هذه العلاقة.

وقد قدم للتجمع اليمني للإصلاح عدداً من المبررات التي دعت إلى ترشيحه الرئيس علي عبد الله صالح منها:

١- أن الإصلاح في حد ذاته ليس مهياً لاستلام السلطة، وهذه المسألة بالتحديد كانت أحد الدوافع الأساسية لترشيح الإصلاح للرئيس علي عبد الله صالح، ذلك أن الإصلاح يعتقد صراحة أن النصوص الدستورية المتقدمة تحتاج إلى إرادة قوية لتنفيذها، وفي ضوء حماس الرئيس لها فإنه الأكثر على تحويلها إلى واقع عملي بما يمتلكه من خبرة ومن شرعية تاريخية ومن مهارة سياسية، وبالتالي فإن البلاد لا تزال بحاجة لشخص الرئيس علي عبد الله صالح باعتباره القادر على تنفيذ برنامج متكامل خلال السنوات العشر القادمة - لفترتين الدستوريين - للرئاسة وإعداد البلاد لمرحلة للتداول السلمي للسلطة من خلال بناء مؤسسات الدولة بناءً حقيقياً يمكنها من تحمل مسؤولياتها كاملة، والفصل بين السلطات، وتحديد الوظيفة العامة، والعمال العام، والإعلام الرسمي، ونهضة الجيش لمطالبات المرحلة، وغير ذلك من مقتضيات الاستقرار الدستوري والسياسي.

٢- من جانب آخر فإن الإصلاح يدرك أن طبيعة التنافس في الانتخابات الرئاسية يختلف عنه في البرلمانية، فهو صراع أشخص أكثر مما هو صراع أحزاب وبرامج.

١- فالبعض شك في مبدئية قرار الإصلاح مستتراً أنه قابل للتغيير، والبعض اعتبر اعتبره قراراً انتهازياً يريد الإصلاح استثماره في الانتخابات البرلمانية القادمة، وكثيرون - خاصة أحزاب مجلس التنسيق - اعتبروا قرار الإصلاح إجهاضاً للتجربة الديمقراطية، وهناك من اعتبر قرار الإصلاح صفقة بين الطرفين استلم الإصلاح ثمنها نقداً وعينا.

٣- هناك مائع أساسي آخر يحول دون أن يفكر الإصلاح في المناصفة على مقعد الرئاسة، وهو أن الظروف لو كانت مواتية لفوز مرشح الإصلاح، فإنه سيجد نفسه أمام أغلبية كالمسحة في البرلمان للحزب المناقص الأمر الذي يعني دخول البلاد في صراع سياسي بين الرئيس المنتخب الذي لن يكون قادراً على تشكيل حكومة لا تحظى بموافقة الأغلبية النيابية، وما يزيد الأمر تعقيداً أن حل مجلس النواب يحتاج إلى إجراءات طويلة ومعقدة تنتهي باستفتاء شعبي.

٤- إن حيثيات هذا القرار وخلفياته تكفي ضمن حسابات دقيقة، فالإصلاح يعني أنه إذا ما قرر إزفال مرشح قوي بحجم الشيخ الزنداني أو غيره من القيادات، فإن الإصلاح سينزل بكل ثقة وإمكانيية بهدف إنجاح مرشحه أو عدم ظهوره بمظهر هزيل يجعله محل سخريية وتدنٍ. "أي العالم فضلاً أن ذلك سيؤدي قطع كل الخطوط والروابط المتبقية مع السلطة الحاكمة، والقيادة السياسية تحديداً، وسينعكس ذلك سلباً على الكثير من المكاسب والمصالح التي يمتلكها الإصلاح سواء في مجال الاستثمارات أو في مجال مؤسسات التعليم، حيث سيتم ضربها وتحجيمها خصوصاً والدولة تمتلك العديد من الأوراق المؤثرة في هذا المجال .

وقد وجهت العديد من الأحزاب انتقادات لحزب التجمع اليمني للإصلاح بسبب قراره الأخير منطاقة من عدم جدية الإصلاح في ممارسة العملية الديمقراطية، ومن أنه أبرم صفقة مع الرئيس وحزبه<sup>(١)</sup>.

---

١ - ويؤكد زعماء الإصلاح والمؤتمر بين حين وآخر أنه لاوجود لصفقة سياسية مستقبلية بين الحزبين الحالفين مقابل التحالف بينهما في الانتخابات الرئسية ودعم المرشح المشترك الرئيس علي عبد الله صالح، فالإصلاح لا يتطلع إلى استحقاقات مستقبلية في مقابل التحالف لكفر من الحفاظ على مصالحه السياسية والتنظيمية التي حققها خلال سنوات ما بعد الوحدة، وتركه يمارس نشاطه من دون مضائق، انظر، مجلة نوافذ (صنماء)، عدد ٢٠، ٢٠ نوفمبر ١٩٩٩.

### وترى المعارضة :

١- أن الانتخابات الرئاسية منذ حجب التزكية عن مرشح المعارضة سارت في إجراءات هزلية بالفعل لا توحى بولية جدية، وتقتصر على التناقص، وكانت للبداية في أن للمرشح المنافس للرئيس علي عبد الله صالح هو من ذات الحزب.

٢- أنها غير دستورية ومخالفة للدستور بسبب عدم منح مرشح المعارضة التزكية المطلوبة، لأن الدستور ينص على أن واجب للبرلمان أن يزكي متنافسين على الأقل في هذه الانتخابات، إلا أنه اختار متنافسين من حزب واحد<sup>(١)</sup>.

ولكن يمكن القول أن نجاح التجربة - في حد ذاته - باعتبارها الأولى أمر يستحق الاهتمام، بغض النظر عن التناقص الحزبي، ما دام الحد الأدنى من حدود التناقص قد توفر، ولو في إطار الحزب الواحد .

### ثالثاً: التحالفات الحزبية في انتخابات السلطة المحلية:

بالنسبة لانتخابات السلطة المحلية، فقد أقرت فروع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في عدد من المحافظات الدخول بأكية عمل واحدة ومشتركة لخوض انتخابات المجالس المحلية، وتحديد قائمة مشتركة لمرشحي المجالس المحلية، بحيث تراعي هذه القائمة عدم التناقص بين المرشحين من أحزاب مجلس التنسيق، بالإضافة إلى تحديد المواصفات والشروط التي يتمتع بها مرشح المجلس المحلي لاختياره في الانتخابات ومن بينها أن يحظى باحترام وشعبية بين الجماهير<sup>(٢)</sup>.

وأقر ممثلو رؤساء تحرير الصحف<sup>(٣)</sup> خطة مشتركة تتعلق بمواجهة التعليقات الدستورية وحشد المواطنين للمشاركة في الانتخابات المحلية ودعو إلى استخدام كافة

١ - مقابلة صحفية مع جابر الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ١٩٩٩/٦/٢٦.

٢ - صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٦٥٢، ١٨/١/٢٠٠١.

٣ - هذه الصحف هي : الثوري ، الثوري ، الوحدوي ، الأمة .

الفنون الصحفية لتتوير الرأي العام حول ما تضمنته التعديلات الدستورية من تراجع عن الديمقراطية، والعودة إلى الاستبداد الفردي، وتغيب دور المؤسسات الدستورية.

وكان لدخول أحزاب مجلس التنسيق الانتخابيات المحلية بقائمة مشتركة وهو ما لم يحصل من قبل قد ساهم في تحسين أداء الأطراف الرافضة للتعديلات في نوعية الرأي العام بخطورتها على الديمقراطية، وبدون شك فإن المعارضة أولاً والاصطلاح ثانياً كلنا قد ساهما مساهمة فاعلة في ارتفاع نسبة التصويت بلا للتعديلات الدستورية<sup>(١)</sup>.

يمكن القول أن العلاقة بين أحزاب المعارضة - موضوع الدراسة - حافلة بمحاولات عديدة للتقارب فيما بينها، ولكن هناك في الواقع عوامل كثيرة وضعت حنوداً على فعالية مثل هذا التعاون منها:

(١) - في المعارضة - حتى الآن - في لوقوف صفا واحداً في جانب واحد وجهها لوجه مع النظام الحاكم، وفشلها في تقديم نفسها كبديل للنظام وذلك رغم وجود وتوافر العوامل والظروف التي كان يجب أن تحمل المعارضة على التوحد والتماسك على الأقل، لكونها جميعاً تعاني من نفس الضغوط والمخاطر، بالإضافة إلى المساحة الواسعة من الاتفاق بين أحزاب المعارضة حول عدد من القضايا والموضوعات التي تتعلق بالحرريات العامة وقواعد الديمقراطية، ولقد حاولت أحزاب المعارضة التوحد وباعت معظم محاولاتها بالفشل، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، أهمها ما يلي:

١- دور الحكومة في مواجهة وإحباط أي تنسيق بين أحزاب المعارضة يمكن أن يهدد سيطرتها للقطعية على وضع القرار في المجتمع.

٢- عدم فاعلية أحزاب المعارضة القائمة بصفة عامة، والنقص الحاد في مصادر قوتها المستقلة كقوى سياسية، مما يجعل التنسيق فيما بينها أقل فاعلية من الحوار والتسالم مع الحكومة التي تحتكر فعلياً السيطرة على الأمور.

١ - لمزيد من التفاصيل حول نتائج التعديلات الدستورية، انظر: محمد المقلح، قضايا انتخابية معاصرة، مرجع سابق، ص ٨٧-١٠٥.

٣- فهذا معارضة غير مسئولة، بمعنى أنها تقدم وعدا في حملاتها الانتخابية غير ممكنة التنفيذ أو صعبة التحقق، والواقع أن عدم مسئولية المعارضة راجع إلى افتقاد الأمل في تداول السلطة، فالمعارضة تكون مسئولة عندما تتوقع تنفيذ ما تعد به، وهذا يحدث عندما تتوقع الوصول إلى السلطة، ويؤدي عدم مسئولية المعارضة إلى ظهور سياسات الزائدة أو ما فوق الوعود، وهو ما يتضح في برنامج الأحزاب والتي تتطوي على مبادئ وشعارات قيمية عامة وصعبة إن لم تكن مستحيلة للتطبيق، وتتسم المنافسة في هذه الحالة بالتصاعد المستمر، وهو الموقف الذي يحاول فيه كل حزب إبعاد التأييد عن الآخرين، بدلا من محاولته جذب التأييد لبرنامجها الانتخابي.

٤- إنها معارضة مضادة للنظام ( anti system ) ويأخذ هذا الموقف المضاد للنظام درجات متفاوتة من الاغتراب إلى الاحتجاج الكلي، ويمثل المستوى الأول- وهو الاغتراب- القاسم المشترك الأعظم بين كل أحزاب المعارضة، ويبدو أن مصدر هذا الاغتراب هو فقدان الثقة في الانتخابات كآلية للتغيير، أو كوسيلة للتعبير عن مطالب وتفضيلات الجماهير، ومن ثم فقدان الثقة في المنافسة الحزبية<sup>(١)</sup>، كذلك تمارس أحزاب المعارضة الاحتجاج، لكن بشكل غير منتظم، وبطريقة نسبية تختلف من حزب لآخر ومن وقت لآخر، وذلك وفقا لطبيعة علاقات أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم والحكومة، وتبعاً لطبيعة الظروف السائدة.

٥- إنها معارضة ضعيفة، ويرجع هذا إلى عدد من العوامل، أهمها ما يلي:

- يلعب الشخص دوراً محورياً في هذه الأحزاب ، ويرتبط ذلك بغياب الديمقراطية الداخلية لهذه الأحزاب، وقدرة رئيس الحزب على تمرير ما يريده داخل الحزب، وسيطرة القيادة على القواعد.

- أن هذه الأحزاب ما تزال أحزاب فرقية لا تتمتع بعق جماهيري قوي، حيث تتميز بضعف قواعدها الجماهيرية عموماً، وعدم توافر كوالر بالعدد الكافي لتغطية كافة المواقع، وإدارة معركة انتخابية ناجحة.

١- شرف محمد عبد الله ، مرجع سابق، ص ١٩٩.

أما بالنسبة لخصائص المؤتمر الشعبي العام، والتي يمكن التعرف عليها من خلال تتبع دور المؤتمر في النظام السياسي اليمني - في فترة الدراسة - وبالتالي يمكن القول أن المؤتمر الشعبي العام هو دائما حزب الأغلبية الدائمة، فإذا كانت فترة الدراسة شهدت دورتين انتخابيتين نيابيتين ١٩٩٧، ١٩٩٣) وفتخابات المجالس المحلية، فقد احتفظ المؤتمر للشعبي العام بالأغلبية الكاسحة، وبالتالي السيطرة الدائمة على مجلس النواب، وعلى المجالس المحلية، وعلى مجلس الشورى، وبالتالي لا يوجد حزب معارض، ولا حتى أحزاب المعارضة مجتمعة، تستطيع تهديد احتفاظ المؤتمر لهذه الأغلبية، وهذا يرجع إلى المزايا التي يتمتع بها المؤتمر الشعبي، فهو حزب الحكومة الوحيد إلى بشكل السلطة التنفيذية بعد الانتخابات النيابية ١٩٩٧، وهو الحزب المهيمن إعلاميا، وبالتالي فإن كافة الصحف الحكومية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية تنقل في اهتمامها بالمؤتمر لشعبي سياسيا وتنظيميا، وفي المقابل تتجاهل أحزاب المعارضة<sup>(١)</sup>.

حقيقة أن العلاقة بين أحزاب المعارضة - موضع الدراسة - حافلة بمحاولات عديدة للتعاون والتسيق فيما بينها، لكن هذه المحاولات ولجعت محدثات عديدة، سواء نابعة من علاقة النظام بالأحزاب السياسية، أو من علاقة الحزب للحاكم بأحزاب المعارضة أو من علاقة أحزاب المعارضة مع بعضها البعض، أو من الأوضاع الداخلية للأحزاب، أدت إلى معاناة أحزاب المعارضة من الطابع الانتخابي، وضعف الجماهيرية، وفقدانها الأمل في تداول السلطة، وغياب الأساس الاجتماعي، وعدم مسئوليتها، بالإضافة إلى التناقض الأيديولوجي ووجود مشروعات خاصة بكل حزب، لذلك لم تؤد هذه المحاولات الخاصة بالتسيق والتعاون إلى خلق جبهة موحدة لمواجهة الحزب الحاكم، كما أنها لم تؤد إلى نتائج ملموسة في معظم القضايا التي حدث بصدها التعاون والتسيق، فعلى سبيل المثال أجريت انتخابات ١٩٩٧ رغم مقاطعة أربعة أحزاب لها، وأكمل مجلس النواب مدته الدستورية رغم غياب هذه الأحزاب، وأيضا تم إقرار التعديلات الدستورية رغم مقاطعة أحزاب المعارضة لها، كل ما سبق يقف حجر عثرة أمام مسار عملية التحول الديمقراطي في اليمن.

١- لمزيد من التفاصيل، انظر: خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٢٤.





## القبض على السائر

### وظائف الأحزاب السياسية اليمنية

ينقل معظم دارسي الأحزاب السياسية على أن الأحزاب تؤدي وظائفها بغض النظر عن طبيعة النظام الحزبي، سواء كان نظام حزبا واحدا، أو نظاماً متعدد الأحزاب، فيؤكد " لابلومبارا " أنه إنما وجد الحزب السياسي فبته يؤدي مجموعة من الوظائف على اختلاف النظم السياسية، سواء في دول تقوم على التعددية السياسية أو في دول تقوم على النظام الشمولي<sup>(١)</sup>.

ويقدم " سيجموند نيومان " أربع وظائف للأحزاب السياسية، سواء كان النظام ديمقراطيا أو شموليا، الوظيفة الأولى هي تنظيم الإدارة وتوضيح أفكار ومبادئ الحزب، أما الوظيفة الثانية فهي إيماء المواطنين في الحزب وتعليمهم الالتزام السياسي، وثالث هذه الوظائف أن يمارس الحزب دوره كوسيط بين الحكومة والرأي العام، والوظيفة الرابعة فتتخاب القادة<sup>(٢)</sup>.

وقد طرحت معظم الدراسات التي تناولت بالبحث وظائف الأحزاب السياسية رؤية مقارنة حول دورها في دول العالم الثالث، مقارنة بدورها في الديمقراطيات الغربية، فبينما تؤكد هذه الدراسات على تميز الأخيرة بفسوخ المؤسسات الليبرالية الديمقراطية، واستقرار نظامها، وفسوخ شرعيتها، ووجود معارضة منظمة قوية وحررة، فقد أكدت

١- Joseph LapaLombara & Myron Weiner, "The Impact of Parties on Political Development". In: Josef LapaLombara & Mayron Weiner (eds). Political Parties and Political Development, (Princeton: Prenceton Uni Press, 1960), p.3.

٢- Sigmund Neuman (ed.), Modern Political Parties (Chicago: Chicago Press, 1966) -٢ pp. 325-353.

هذه الدراسات في تناولها لأحزاب العالم الثالث على عدد من الانتقالات، أولها فشل هذه الدول بدرجة أو بأخرى في تأسيس مؤسساتها الديمقراطية، وفي تحقيق الاستقرار السياسي لنظامها وترسيخ شرعيتها<sup>(١)</sup>.

وسوف ندرس في هذا الفصل مدى ممارسة الأحزاب السياسية اليمنية لوظيفتها من خلال بحثين هما:

المبحث الأول : الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفة المشاركة السياسية.

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفتها للتنشئة السياسية وتجميع المصالح.

## المبحث الأول

### الأحزاب السياسية ووظيفة المشاركة السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية هي المؤسسة المؤهلة للقيام بوظيفة المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية ممكنة فقط من خلال التواصل من خلال قنوات اتصال معروفة جيداً لدى الجماهير، والأحزاب هي التي تقوم بهذا الدور، حيث إنها تستوعب أو تقم جيداً الإرادة الشعبية، ثم تقوم بالتعبير عنها من خلال عرض وتقديم مجموعة من الأهداف السياسية المنظمة، أو من خلال التعرف على المشكلات والاهتمامات والمصالح الخاصة بالعملة فهم يشكلون حلقة الاتصال بين الأفراد وأعضاء الحكومة<sup>(١)</sup>.

وتستأثر أنشطة وفعاليات الأحزاب السياسية في اليمن وممارسة الأفراد لحقوقهم السياسية بالبنى والعلاقات الاجتماعية القائمة وبالتقافة السائدة والتوجهات القيمة للمجتمع، ونتيجة أن التحول نحو الديمقراطية والتعددية تم بشكل فجائي في عام ١٩٩٠، فقد بدأت الأحزاب السياسية تمارس نشاطها في بيئة لم تنتهياً بالترويج نحو العمل وفق مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية ومبادئ حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، خاصة وأن النظامين السياسيين في شعري اليمن ومن خلال أجهزتهما عملاً منذ الستينات على توجيه التنشئة الاجتماعية والسياسية باتجاه تكريس ثقافة سياسية أحادية لا تعترف بالتعددية.

وحين بدأت الأحزاب السياسية نشاطها رسمياً في عام ١٩٩٠ في ظل تأثير التوجهات السابقة لم يستطع التحول المفاجئ باتجاه التعددية السياسية وللحزبية محور آثارها كلية، لذلك لم تتمكن الأحزاب خلال السنوات الماضية من التغلغل في أوساط كافة شرائح المجتمع لاسيما في المناطق الريفية، حيث ظلت نسبة كبيرة من السكان تنظر إلى التنظيمات السياسية باعتبارها آلية للتفريب الثقافي، ويتضح ذلك الاعتقاد من النسبة الكبيرة للأصوات التي حصل عليها المرشحون المستقلون في الانتخابات، والتي بلغت

٢٧% من مجموع الأصوات في انتخابات ١٩٩٣ وحوالي ٣٠% في انتخابات ١٩٩٧، بالإضافة إلى ذلك فإن عددا من مرشحي الأحزاب السياسية حصلوا على أصوات الناخبين لاعتبارات شخصية وعلاقات قريى أو قبلية واجتماعية وليس اعتمادا على برامجهم الحزبية، وبناء على ذلك فإن التنظيمات الحزبية لم تتمكن بعد من تحقيق توسيع كاف لمشاركة المواطنين السياسية، فضلا عن أن دورها في تحديث الثقافة السياسية لازال بجاهل بتأثير التنظيمات التقليدية<sup>(١)</sup>.

ويدور هذا المبحث حول مدى ممارسة الأحزاب السياسية لليمنية لدورها في المشاركة السياسية من خلال القنوات المختلفة التي يجب أن توفرها الأحزاب لكونها أطرا للمشاركة الشعبية، أو التي يجب أن تكون مفتوحة أمامها، ومن أمثلة هذه القنوات الصحافة، والإذاعة، والتلفزيون، والبرلمان، والمؤتمرات، والمظاهرات السلمية، والتقدم بمرشحين في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية، والمشاركة في تشكيل الحكومة.

ولذلك تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المظاهر والمؤشرات أهمها، المشاركة من خلال التصويت والترشيح في الانتخابات، والمشاركة من خلال عضوية الأحزاب، والمشاركة من خلال الإذاعة والتلفزيون، والمشاركة من خلال البرلمان، والمشاركة في النشاط التنظيمي، والمشاركة في تشكيل الحكومة.

#### أولا: المشاركة السياسية من خلال التصويت:

إذا كانت المشاركة السياسية هي محاولة المواطن للتأثير في صنع السياسة العامة، فإن التصويت أو المشاركة في العملية الانتخابية هو أحد المؤشرات الهامة لقياس هذه القدرة على التأثير إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فمن الناحية النظرية، يعد التصويت أداة في يد المواطن، للرقابة والمشاركة والتأثير، فالناخب لديه القدرة على أن يمنح صوته أو يمنعه عن المرشحين، وفقا لأدائهم وكفائتهم في التعبير عن مصالحه، وبالتالي فإن المرشح الذي يرغب في إعادة انتخابه من جديد عادة ما ينظر إلى هذا الدور الرقابي للتصويت، وقدرة الناخب على إلقائه أو عزله عن منصبه، نظرة جدية.

كذلك يكشف الإقبال أو عدم الإقبال على صناديق الانتخاب عن موقف الناخب من العملية الانتخابية ومدى إدراكه لأهميتها، وعزومه على المشاركة أو عدم المشاركة فيها،

وهذه الأحزاب السياسية

والتصويت يمنح الناخب القدرة على التأثير في صنع السياسات العامة، فهو مؤشر على رغبة المواطن في استمرارية سياسة معينة، أو قد يكون إعلاناً عن رفضه لهذه السياسة<sup>(١)</sup>.

وفي الواقع فإن الأهمية النسبية للانتخابات تختلف من مجتمع إلى آخر، بل تختلف في ذات المجتمع من مرحلة لأخرى، وفقاً لدرجة النمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقد زادت هذه الأهمية لدى دول العالم الثالث، ولعل ما يشهده العالم في السنوات الأخيرة من مظاهر العنف وغيره التي تصاحب إجراء الانتخابات لأصدق دليل على محاولة هذه الدول فرض إرادتها على شعوبها<sup>(٢)</sup>.

وللتعرف على المشاركة السياسية من خلال التصويت، نستعرض المؤشرات العامة للتصويت في الانتخابات النيابية والرئاسية وافتخابات السلطة المحلية التي تمت في مرحلة الدراسة.

جدول رقم (٥) يبين عدد المسجلين في جداول الناخبين نسبة إلى عدد السكان في

#### الانتخابات النيابية ١٩٩٣ - ١٩٩٧

الانتخابات النيابية ١٩٩٧			الانتخابات النيابية ١٩٩٣			بيان
إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	
٦,٩٢١,٥٦١	٣,٤٥٦,٩٩٢	٣,٤٦٤,٥٧٠	٦,٢٨٢,٩٣٩	٣,٢٠٦,٨٣٣	٣,٠٧٦,١٠٦	عدد السكان في سن الانتخاب
٤,٦٣٧,٧٠١	١,٢٧٣,٠٧٣	٣,٣٦٤,٦٢٨	٢,٦٨٨,٣٢٣	٤٧٨,٣٧٩	٢,٢٠٩,٩٤٤	عدد المسجلين في جداول الناخبين
%٦٧	%٣٧	%٩٧	%٤٣	%١٥	%٧٢	النسبة المئوية

المصدر: محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٨، ١٠٧، وعبدالمعز الكميم، مرجع سابق، ص

٢٤٩-٢٥٠.

١ - ملوى شعراوي جمعة، تصوير الملوك الانتخابي، في مصطفى كامل السيد، كمال المنوفي، (محرر)، حقيقة التعددية السياسية في مصر، (القاهرة: مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦) ص ٤٠٥.

٢ - أنور محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١٩



- مقاطعة بعض الأحزاب السياسية للعملية الانتخابية ونمو الخلاف بين الأحزاب الأخرى حول أسس الانتخابات.

- الشعور السلبى لدى بعض فئات المجتمع اليمنى بعدم جدوى التصويت وضعف دورها في التأثير على نتائج الانتخابات، خاصة بعد أن خبت جذوة الحماس الذي ظهر في بداية التحول الديمقراطي<sup>(١)</sup>.

- الظروف السيئة وشعور الكثيرين بأن الانتخابات غير ذات جدوى في التغيير إلى الأفضل وإخراجهم من معتقتهم المعيشية، خاصة ما رافق المراحل السابقة من عمليّة الإجراءات الانتخابية من جوانب سلبية أعطت الناخب قناعة بأن الانتخابات محسومة سلفاً<sup>(٢)</sup>.

- فقدان الثقة بالانتخابات، حيث إن هناك اعتقاد بعدم صدقها ونزاهتها، وبكسل السلطة الحاكمة لصالح المؤتمر الشعبي العام، وهذا ما يؤدي بالمواطن إلى حالة الاغتراب، وبالتالي فإن المسألة تحتاج لإعادة النظر في آليات العملية الانتخابية.

- وفي الواقع يشير ارتفاع نسبة غير المشاركين بالتصويت في الانتخابات العامة إلى اختصار من جانب المواطنين بعدم المشاركة، وهو ما قد يكون رفضاً أو احتجاجاً سلبياً من جانبهم على أمرين: أولهما طبيعة الإطار السياسي والمناخ السياسي السائد، وثانيهما إدراك ضعف فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية، هذا فضلاً عن الإطار القانوني الحاكم للعملية الانتخابية، والإطار الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الحاكم للمجتمع اليمني ككل.

وتشير إحصائيات مرحلة التقيد والتسجيل إلى أن المرأة اليمنية ساهمت مساهمة فعالة في العملية الانتخابية، مما جعل الأحزاب السياسية تهتم بصوت المرأة كناخبة، فقد ارتفعت نسبة المسجلات من الإثلاث في جداول قيد الناخبين من ١٥% في انتخابات ١٩٩٣ إلى

١ - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١-٢٠٠٢، ص ٦٥.

٢ - محمد عبد الملك المتوكل، "حلقة نقاش حول تقييم نتائج الانتخابات"، مجلة شؤون العصر، ع (١)،

٢٧% من إجمالي منهن في من الانتخاب، ورغم التطور النسبي لمشاركة المرأة في قوائم جداول الناخبين في ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٣ إلا أن للمرأة مازالت قوة تصويتية لم تستغل بعد حيث لا زال ٦٣% من النساء اليمينيات اللاتي يحق لهن التسجيل خارج قوائم جداول الناخبين للأسباب التالية:

- ثيلين روى الأحزاب في السلطة والمعارضة للدور الذي يمكن أن تحتله المرأة اليمينية في إدارة الشؤون المحلية، رغم أن نسبة النساء المسجلات في سجلات قيد الناخبين مرتفعة، ففيما يذهب خطاب (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح)، إلى دعم وصول المرأة إلى مناصب سياسية وحكومية عالية، فإن التجمع اليمني للإصلاح يتحفظ على مسألة ولاية المرأة على الرجل، ولكنه يقر بحق النساء في اختيار المرشحين<sup>(١)</sup>.

- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء إلى ٨٠% في المناطق الريفية مما يؤدي إلى عدم وجود وعي انتخابي لدى المرأة.

- حدة المنافسة الانتخابية في عدد من الدوائر الانتخابية، ولاسيما بين المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح وحنوث احتكاكات وعنف وهو ما أسهم في تردد عدد من اللاتخيلت في التوجه إلى صناديق الاقتراع.

وفي الأخير يمكن القول أن نسبة المشاركة السياسية من خلال التصويت في العام ٩٧ كانت أقل من العام ١٩٩٣.

ويكتسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي أهمية قانونية من جهة، وأهمية واقعية تفوق الأهمية القانونية - المالية.

الأهمية القانونية - المالية : وتتمثل فيما نص عليه قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية سنوياً حيث نص القانون على توزيعه كما يلي:

---

١ - لمة الطيم الموسوعة المرأة اليمينية بين مرارة الماضي وتطلعات المستقبل، قضايا دولية، ع ٣٦٤٠، ١٩٩٥/١/٢٣.



- ٢٥% بالتساوي على الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب وذلك بصرف النظر عن المقاعد التي فاز بها الحزب أو التنظيم بنسبة ٢٥% توزع بالتساوي على الأحزاب والتنظيمات التي فازت بمقاعد في مجلس النواب وكان عددها في انتخابات ١٩٩٣ ثمانية أحزاب وتنظيمات بينما أصبح عددها في ١٩٩٧ أربعة أحزاب فقط.

- ٧٥% من الدعم والمعون المالي السنوي المخصص من الدولة يوزع وفقاً لعدد الأصوات التي حاز عليها مرشحو الأحزاب والتنظيمات في الدورة الانتخابية لمجلس النواب ولا يستحق الحزب أو التنظيم نصيباً من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه يقل عن ٥% من مجموع الأصوات.

إن عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو تنظيم سياسي أهمية واقعية كبيرة في دلالة على النقل والتأثير والحجم الحقيقي لكل حزب وتنظيم ومدى التواجد الحقيقي للحزب وهل هو موجود ومؤثر في الساحة أم مجرد مسميات حزبية، وكذلك مدى التطور والتفسير الذي حدث في واقع هذا الحزب أو ذلك في حالة المقارنة بين عدد الأصوات التي حصل عليها.

أما في الانتخابات للرئاسة، فقد بلغ عدد المسجلين في كشوفات جداول الناخبين ٥,٦٠٠,١١٩ ناخباً وناخبة بنسبة ٧٢% من إجمالي عدد المواطنين في سن الانتخاب البالغ عددهم ٧,٧٧٤,١١٩ شخصاً، وقد بلغ إجمالي عدد المقترعين ٣,٥٧٧,٩٦٠، بنسبة ٦٧,٣٧%<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لعدد المسجلات من الإناث فقد بلغت ١٢% عام ١٩٩٩ وهي أقل منها عام ١٩٩٦، ٣٧% وعام ١٩٩٣ ١٥% ويعود السبب في ذلك إلى العادات الاجتماعية التي تحد من دور المرأة في هذا الجلب كما ذكرنا من قبل، إضافة إلى عدم اهتمام الأحزاب وخصوصاً أحزاب المعارضة بدفع المرأة للتسجيل ومحدودية التناقص في هذه

الانتخابات على العكس من الانتخابات النيابية التي يكون فيها التنافس واسعاً على مستوى كل دائرة في الجمهورية<sup>(١)</sup>.

أما انتخابات السلطة المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية، فقد بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين ٥،٦٢١،٨٢١ ناخباً وناخبة، وقد بلغ عدد الرجال، ٣،٩١٨،٦٩٧ رجلاً بنسبة ٦٩،٧%، وبلغ عدد النساء ١،٧٠٣،١٢٢ امرأة بنسبة ٣٠،٣%، يتنافسون على شغل ٧٠٣٢ مقعد، منها ٤١٨ لمجالس المحافظات، وقد تميزت هذه الانتخابات بمشاركة كلية للأحزاب السياسية اليمنية المتمتعة بالصفة القانونية من لجنة شؤون الأحزاب السياسية وعددها ٢٢ حزباً<sup>(٢)</sup>، وصرح رئيس قطاع الإعلام في اللجنة العليا للانتخابات في ٢٢ فبراير ٢٠٠١ أن نسبة للمشاركة والإقبال على الاقتراع في الاستفتاء على التعديلات الدستورية قد بلغت ٨٥% وفقاً لتقارير اللجان الانتخابية<sup>(٣)</sup>.

بينما يرى معهد تنمية الديمقراطية أن نسبة المشاركة العامة في هذه الانتخابات لا تتجاوز ٣٤%، وأشار إلى أن هناك عزوف شعبي كبير عن المشاركة في تأكيد ورفض التعديلات، وتشير هذه الإحصائيات إلى حقيقة ضعف القاعدة الشعبية للحكم والمعارضة، وابتعاد مضمون التعديلات والانتخابات المحلية عن التعبير عن تطلعات الناخبين وهو تعبير رافض يترجم إرادته بالامتناع الملبي، كما أنه يشير إلى نقص الثقة بمجمل العملية الانتخابية الجارية في اليمن والتي لم تجلب التغيير الإيجابي، كما تكشف عن طبيعة المرشحين ورواهم التي لا تعكس قضايا الناخبين بصورة مباشرة، الأمر الذي يفرض على الحكم والمعارضة مراجعة سياساتها وأولوياتها وأسلوب الخروج إلى الناخبين لاكتساب ثقته ودفعه إلى المشاركة<sup>(٤)</sup>.

- ١ - خالد يحي محصار، المشاركة السياسية في اليمن من خلال الانتخابات النيابية والرئاسية وأهم العقبات التي تواجهها، ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، منظمة للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢)، ص ٧٣.
- ٢ - التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٣ - صحيفة الثورة (صنعاء)، عدد ١٢٣٥٣، ٢٢/٢/٢٠٠١.
- ٤ - خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٨٨.

وترى الباحثة أنه من أجل زيادة المشاركة وضمان نزاهة الانتخابات يجب اتخاذ عدد من الخطوات منها:

- إصلاح ومراجعة النظام الانتخابي وتوفير بنية معلوماتية صحيحة عن التوزيع الديمغرافي للسكان، كما تحتاج إلى تبني استراتيجية وطنية للتوعية بالحقوق المدنية، وتحسين فرص مشاركة الناخبين، وتنمية مساهمة الشعب في العمليات السياسية كون جوهر المشاركة الشعبية يتحدد في توفير نظام جديد لإدارة الانتخابات ومنح الشعب المعرفة الضرورية للمشاركة بفعالية في تطوير مسار التحول الديمقراطي.

- أهمية توفير نظم عادل لإدارة الانتخابات تقوم اللجنة العليا بإعداده، سواء في نسب التمثيل في اللجان أو حصص للموارد المالية المقدمة للأحزاب من خزينة الدولة.

- قيام أحزاب السلطة والمعارضة بعقد حوار لتأصيل أسس ملازمة للعملية الانتخابية تحقق إدارة محايدة وتوفر مناخاً راسخاً لانتخابات تضمن شمول المشاركة وحرية النقاش.

- عدم وجود وعي بإجراءات استخراج البطاقة الانتخابية والتصويت في الانتخابات وبالتالي من الضروري إعلام الجمهور بالخطوات التي تتخذ في هذا الشأن، وذلك من خلال الإذاعة والتلفزيون والصحافة وغيرها. ولكن المشكلة أن هذه الوسائل غير متاحة لأحزاب المعارضة، حيث تخضع لهيمنة وسيطرة الحزب الحاكم.

- فقدان الثقة في الانتخابات، حيث إن هناك اعتقاد بعدم صدقها ونزاهتها، ويتدخل السلطة الحاكمة لصالح المؤتمر الشعبي العام، وهذا ما يؤدي بالمواطن إلى حالة الاعتراض، وبالتالي فالمسألة تحتاج لإعادة النظر في آليات العملية الانتخابية.

#### ثانياً: المشاركة السياسية من خلال الترشيح في الانتخابات :

تعد المشاركة من خلال الترشيح في الانتخابات أكثر إيجابية من مجرد التصويت، ولكن مع ذلك يعد التصويت أكثر أهمية لأسباب عديدة أهمها، أنه حق تمارسه الأغلبية،

وهو بذلك يعد أحد المحاور التي تركز عليها الديمقراطية، كذلك فإن الناخب يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة لا خاصة، بعكس المرشح الذي إلى جانب وعده بتحقيق مصلحة عامة فإنه أيضا يسعى لتحقيق مصلحة خاصة عن طريق المنصب الذي سيتبوأه في حالة نجاحه، هذا إلى جانب أن التشريع يتطلب توفير بعض المقومات سواء كانت مقومات شخصية أو مالية وهو ما لا يتيسر إلا لأعداد قليلة<sup>(١)</sup>.

جدول رقم (٧) يبين عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٣-١٩٩٧

الانتخابات النيابية ١٩٩٣					الانتخابات النيابية ١٩٩٧					السنة
نكور	نسبة	إناث	نسبة	إجمالي	نكور	نسبة	إناث	نسبة	إجمالي	النوع سنة التشريع
١١٩٨	٩٨,٦	١٧	١,٤	١٢١٥	٧١٧	٩٨,٧	٨	١,٢	٧٢٥	حزبيون
١٩٤٢	٩٨,٨	٢٤	١,٢	١٩٦٦	١٤٥٣	٩٩,٥	٩	٠,٥	١٤٦٢	مستقلون
٣١٤٠	٩٨,٧	٤١	٨,٣	٣١٨١	٢١٧٠	٩٩,٣	١٧	٠,٧	٢١٨٦	إجمالي

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بناء على معلومات قامت بجمعها.

يشير الجدول السابق إلى أن عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٣، (٣١٨١) مرشح ومرشحة، وبلغ عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، (٢١٨٦)، وبالتالي فقد تراجع إجمالي عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، بمعنى أن المستوى العام للمنافسة انخفض بمقدار ٣٢,٧% عما كانت عليه في انتخابات ١٩٩٣، ويمكن إرجاع أسباب انخفاض عدد المرشحين إلى عدة أسباب منها:

أولاً: مقاطعة الأحزاب الكبرى للانتخابات، أدت هذه المقاطعة إلى زيادة عدد المرشحين من المستقلين، فقد قاطع الانتخابات أربعة أحزاب سياسية معارضة على رأسها الحزب الاشتراكي اليمني، ورابطة أبناء اليمن، والتجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، ونمو الخلافات بين الأحزاب الرئيسية حول أسس الانتخابات<sup>(٢)</sup>.

١ - ثارف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٢ - تقرير للتنمية البشرية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ اليمن، ص ٦٤.

ثانياً: تقلص حجم الخريطة الحزبية الرسمية في اليمن في عام ١٩٩٧، عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٣، ففي ظل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية -الذي صدر في أكتوبر ١٩٩١- شارك في انتخابات ١٩٩٣ (٢٢) حزباً وتنظيماً سياسياً<sup>(١)</sup>، ولكن بعد صدور اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الأحزاب في أغسطس ١٩٩٥، وتطبيق الشروط والضوابط التي تضمنتها اللائحة على الأحزاب القائمة فعلاً على المساحة السياسية، فقد رخصت لجنة شؤون الأحزاب ل (١٥) حزباً فقط من هذه الأحزاب بممارسة العمل السياسي ونسلك حتى تاريخ إجراء الانتخابات، أما بقية الأحزاب والتي سبق لبعضها أن شارك في انتخابات ١٩٩٣ فقد تحولت مع تطبيق اللائحة الجديدة إلى مشاريع أحزاب أو أحزاب تحت التأسيس يتعين تطبيق الشروط والقواعد التي تضمنتها اللائحة عليها حتى يتم الترخيص لها قانوناً<sup>(٢)</sup>.

ويرتبط بدور الأحزاب في التقدم بمرشحين في الانتخابات ظاهرة المستقلين، حيث بلغ إجمالي عدد المرشحين المستقلين في انتخابات ١٩٩٣، ( ١٩٦٦ ) مرشح مستقل وهو عدد أكبر من عدد المرشحين الحزبيين الذي بلغ (١٢١٥)، أما في العام ١٩٩٧، فقد بلغ عدد المرشحين المستقلين (١٤٦٢)، وهو أكثر من عدد المرشحين الحزبيين الذي بلغ (٧٢٥) وهو عدد أقل من عدد المرشحين الحزبيين في العام ١٩٩٣، ورغم تعدد الأحزاب اليمنية فإن المرشحين في الانتخابات البرلمانية يفضلون الاستقلال عن الأحزاب، وهي ظاهرة واضحة وأخذت في التزايد، أما أهم المؤشرات والملاحح العامة لظاهرة المرشحين المستقلين في الانتخابات اليمنية فهي:

- اعتماد فئة من المستقلين على ترشيح أنفسهم استناداً إلى خلفية انتماءاتهم العائلية والعشائرية والقبلية .

- بعض الأحزاب دفعت بعض أعضائها إلى الترشح كمستقلين في عديد من الدوائر وذلك كجزء من المناورات الانتخابية بين الأحزاب، والتي ترمي إلى تشتيت

---

١ - حول التعريف بأهم هذه الأحزاب، انظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٢٦٧-٢٦٩.

٢ - صينين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٧٤.

الأصوات حتى يتم تقويت فرصة الفوز على مرشحي بعض الأحزاب المنافسة، أضهم إلى الهيئات البرلمانية لتلك الأحزاب في حالة فوزهم، خاصة، وإن القانون الانتخابي يلزم الأحزاب بعدم ترشيح أكثر من مرشح واحد في الدائرة الواحدة، فقد بلغ عدد المرشحين بصفة مستقل وينتمون إلى أحزاب ٦٦٨ مرشح مستقل، منتبين إلى أحزاب (المؤتمر والاشتراكي والإصلاح) و٩٩٧ مستقلين غير منتبين<sup>(١)</sup>، كما لم تعدم الانتخابات اليمينية وجود عدد من المرشحين المستقلين الذين خاضوا الانتخابات لمجرد الشهرة وللتمتع بالتغطية الإعلامية دون أن يمتلكوا أدنى أمل بالفوز في الانتخابات.

- عدم إجماع بعض القيادات أو قناعاتهم بمرشحي المؤتمر في بعض الدوائر أدى إلى زيادة عدد المرشحين المستقلين الذين أقدموا على ترشيح أنفسهم كمنافسين لمرشحي المؤتمر الشعبي العام<sup>(٢)</sup>، فقد بلغ عدد المرشحين في المؤتمر الشعبي العام كمستقلين في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، (٩٧) شخصاً، أيضاً أدى قرار اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بمقاطعة الانتخابات إلى ترشيح بعض أعضاء الحزب لأنفسهم كمستقلين<sup>(٣)</sup>، وبلغ عدد المرشحين المستقلين للحزب الاشتراكي ٤٣ شخصاً، أما للتجمع اليمني للإصلاح فقد بلغ عدد المرشحين المستقلين فيه ٦٦ شخصاً.

- وجود قوى سياسية في المجتمع غير ممثلة في الأحزاب القائمة بصفة رسمية، بمعنى أن هناك قوى سياسية لم تتكون لها أحزاب تعبر عنها بعد.

- زيادة نزعة المصالح الشخصية، حيث لعبت المصلحة الشخصية دوراً واضحاً في دفع الكثير للترشيح كمستقلين.

ويشير الجدول أيضاً إلى تنامي عدد المرشحات من الإناث من (٤١) مرشحة في العام ١٩٩٣ إلى (١٧) مرشحة، وقد انخفض عدد المرشحات باسم أحزاب سياسية، من ١٧ مرشحة عام ١٩٩٣ إلى ٨ مرشحات فقط، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي:

- ١ - لمزيد من التفاصيل، انظر محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٩٠.
- ٢ - تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ٣٠.
- ٣ - فقد تم ترشيح ثلاثة أعضاء في المكتب السياسي، وستة أعضاء في اللجنة المركزية، وأربعة وثلاثون عضواً في المحافظات، لمزيد من التفاصيل انظر، محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٩١.

- مقاطعة بعض الأحزاب السياسية لانتخابات عام ١٩٩٧ مثل الحزب الاشتراكي، وحزب رابطة أبناء اليمن (رأي)، وهما من الأحزاب التي تعطي مساحة لا بأس بها للنساء في أولوية الترشيح.

- إجماع بعض الأحزاب الأخرى عن تضمين قائمة مرشحيها عناصر نسائية لاعتبارات عديدة، منها الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والعقلانية، ومنها للتجمع اليمني للإصلاح الذي يعتمد على قوة الصوت الانتخابي للمرأة في الفوز في الانتخابات<sup>(١)</sup>.

- إجماع عدد غير قليل من النساء عن ترشيح أنفسهن لشعورهن بحالة إحباط شديدة من النتائج المتواضعة التي حققتها النساء في الانتخابات السابقة.

- اعتماد الحملات الانتخابية على عناصر وشرائط قد لا يكون بمقدور النساء الوفاء بها<sup>(٢)</sup>.

أما فيما يتعلق بالتقدم بمرشحين في الانتخابات الرئاسية، فقد أعلن مجلس النواب عن فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية، وقد بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات الترشح نحو ٣٨ شخصاً، لم يتمكن بعضهم من استيفاء الوثائق اللازمة تقديمها مع طلب الترشح، فرفض مجلس النواب استلام طلباتهم، كما رفض طلباً تقدمت به امرأة<sup>(٣)</sup>.

وفي اليوم العاشر قدم سبعة أشخاص طلبات الترشح لمنصب رئيس الجمهورية وكان بينهم شخصيات ذات إرث سياسي هم (علي عبد الله صالح، علي صالح عباد مقبل،

---

١ - تجدر الإشارة إلى أن التحصين الذي طرأ على موقف التجمع اليمني للإصلاح بصدد نظراته السابقة المحرمة مشاركة المرأة في مختلف أنوار العملية الديمقراطية، لم يكن تمييزاً عن قناعة تستند لتأصيل دينسي كما في أصانده لحجب حق المشاركة النسوية، بل جاء من حسابات سياسية ناجمة عن إحصائه بالنتائج السلبية التي أثرت على قدرته الانتخابية عام ١٩٩٣، نتيجة لغياب المرأة مما اضطره للتداول في هذه الإشكالية وطرحها على مجلس شوراه الذي أجاز بعد جدل واسع حق المرأة في المشاركة التشريعية ناهية مع التحفظ على حقها الطبيعي مرشحة.

٢ - التقرير الاستراتيجي السنوي، اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٧٦.

٣ - تقدمت ثريا منقوش بطلب الترشح لرئاسة الجمهورية ورفض هذا الطلب، انظر، صحيفة الوحدة (صنعا)، ١٤/٧/١٩٩٩.

ونجيب قطمان الشعبي)، وقد قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بفحص طلبات ووثائق لترشيح للتأكد من توفر الشروط الدستورية والقانونية في الذين تقدموا بطلبات الترشيح وعددهم ٣٠ شخصاً، وقد انسحب منهم في فترة فحص الطلبات ثلاثة أشخاص.

ولم تتوفر الشروط الدستورية والقانونية في ثلاثة أشخاص آخرين، وبذلك فإن المتقدمين بطلب للترشيح اللذين اكتملت فيهم شروط الترشيح كانوا ٢٤ شخصاً، قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بعرض أسماءهم على مجلس النواب للترشيح<sup>(١)</sup>.

وتستطيع الأحزاب أن تقوم بدور مهم في عملية انتخاب رئيس الجمهورية، سواء في مرحلة الترشيح أو مرحلة الاقتراع، ولكن نظراً لأن المؤتمر يمتلك أكثر من ثلثي أعضاء مجلس النواب المنتخب، ومجلس الشورى المعين، فإنه يضمن بسهولة فوز مرشحه وتأييد المجلس له.

كما أنه بحكم التداخل بينه وبين الجهاز الإداري للدولة، وسيطرته على وسائل الاتصال الجماهيري الرئيسية فإنه يضمن دائماً فوز مرشحه في الانتخابات، وبالتالي تتقدم فرص نجاح المعارضة سواء في مرحلة الترشيح أو الانتخاب.

أما عدد المرشحين في انتخابات السلطة المحلية، فقد بلغ عدد المتقدمين بطلبات الترشيح حوالي (٢٦,٠٠٠) شخص للتنافس على حوالي (٧٠٠٠) مقعد، وقد قدم المؤتمر أكثر من ٥٨٣٦ مرشح، يليه الإصلاح الذي قدم حوالي (٣٨٧٣) مرشح ثم الحزب الاشتراكي الذي قدم ١٥٠٠ مرشح<sup>(٢)</sup>، وبقية الأحزاب الأخرى كالناصريين والبعثيين وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية وتسعة أحزاب أخرى، فلم يتجاوز العدد ٢٠٠٠ مرشح، وبلغ عدد المرشحين المستقلين، ١١١٥٨ مرشح، وقد انخفض عدد المرشحين المستقلين عن الانتخابات النيابية ١٩٩٧، الأمر الذي يمكن النظر إليه على أنه قبول متزايد للحزبية بين أوساط المواطنين<sup>(٣)</sup>.

١ - خالد يحي محصار، مرجع سابق، ص ٨٢.

٢ - صحيفة الصبوة (صنعاء)، ع ٧٥٩، ٢/٨/٢٠٠١.

٣ - التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ١٠٧.



و لم تشهد انتخابات السلطة المحلية لعام ٢٠٠١ تحسنا في ترشيح المرأة، حيث لم يتجاوز عدد المرشحات للمجالس المحلية في المديرية والمحافظات ١٤٧ امرأة لتسحب منهن ٢٨ امرأة، وبلغ عدد المرشحات ١٠٨ امرأة للمجالس المحلية في المديرية، و ١٢ لعضوية مجلس المحافظة، وتشير مؤشرات الاقتراع إلى أن مشاركة المرأة في معظم الحالات كان ١-٥% في أحسن الحالات، وإذا ما لوحظ أثر هذا العزوف في إطاره العام فإن نقص وتراجع نسبة المشاركة العامة في الانتخابات في اليمن مصدره عدم الثقة بالسياسات والتوجهات الراهنة، والشك في صدق التوجهات الداعمة للمرأة التي تحس أنها جزء من حاجات البريق الإعلامي للنظام السياسي، وليست جوهر العملية الديمقراطية، كسوء المرأة المطالبة بالمشاركة الفاعلة لم يقدم لها أية برامج تأهيل قادرة على تعزيز قدرة المرأة على التنافس في الحياة السياسية وهو ما تؤكد تجربة الترشيح التي أدت إلى فوز ٢٧ امرأة مقابل ٧٠٣٢ رجل، والملاحظ في هذه الانتخابات تنامي الخطاب الموجه إلى مشاركة المرأة الانتخابية المصاحب بأشكال من الضغوط والتهديد للمرأة المرشحة التي تسجل وقائع حرمان أعداد منهن في فرص الفوز، وهو ما جعل مشاركة المرأة الانتخابية ضعيفا جدا، قياسا بكل العمليات الانتخابية التي عرفتها اليمن، يمكن القول أن مؤشر للمشاركة من خلال الترشيح يجسد ظاهرتين:

**أولاهما:** محدودية المشاركة الإيجابية، وضعف الميل للانخراط في العمل السياسي، وشعور الكثير من الناس أن الانتخابات غير ذات جدوى في التغيير إلى الأفضل وإخراجهم من معاناتهم المعيشية.

**والثانية:** ضيق دائرة تجديد للنخبة، إذ إن جانباً من هؤلاء الذين رشحوا أنفسهم يتكرر ظهورهم، وهو مؤشر لانخفاض فرص ظهور قيادات سياسية جديدة، فقد بلغ عدد أعضاء مجلس النواب الذين تولدوا في البرلمان في العام ١٩٩٣، والعام ١٩٩٧ ١٣٠ عضواً، بنسبة ٤٨% من عدد الأعضاء<sup>(١)</sup>.

١ - لمزيد من التفاصيل انظر، محمد الفرح، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٨١

تسرى الباحثة أن تطور المشاركة السياسية في اليمن يسير بالمرحلل الطبيعية التي نجدها في كثير من الديمقراطيات الناشئة والتي تعكس تقلبات مجموعة من العوامل المرتبطة بالنظام السلسي وبالتنظيمات السياسية وبالمواطنين، إلا أن هذا التطور لم يصل بعد إلى مستوى التحول النوعي في طبيعة الثقافة السياسية وأشكال الوعي السياسي، ولازال العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى التي ينظر إليها ككاسيات لتغيير الثقافة السياسية محكومة وفي أحليين كثيرة بأشكال ووعي سياسي تقليدي، وخاصة فيما يتعلق بنظرتها وتوجهاتها نحو المشاركة السياسية للمرأة.

### ثالثاً : تشكيل أو المشاركة في تشكيل الحكومة :

يؤكد أحد الكتاب على أنه لا تقاس ديمقراطية نظام سياسي ما من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة التدول الفعلي للسلطة بين الانتخابات المستعدة وغير الطبقات الاجتماعية المختلفة، وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة<sup>(١)</sup>.

وفي اليمن لم يجر تدول للسلطة بين الأحزاب بشكل كامل من طرف إلى آخر، ولكن ظلت القوى الرئيسية تتنقل في السلطة بتغيير بعض مواقعها، إما بفعل تأثير اتفاقية إعلان الوحدة أو بفعل الانتخابات التلوية التعددية، حتى مالت الكفة إلى أحد الأطراف الذي تفرد بالسلطة كليا بعد انتخابات ١٩٩٧، وقد تنقل في السلطة ثلاثة أحزاب سياسية ويرجع أساس هذا التنقل إلى سببين:

١- الديمقراطية التي جاءت بها الوحدة اليمنية وما يميزها من تعدد مراكز القوة الرئيسية، وهو الشرط الأكثر أهمية للتحول الديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

---

١ - برهان غليون، المحنة العربية : دولة ضد الأمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٢٧٢.

٢ - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مرجع سابق، ص٢٥٣.

٢- الانتخابات النيابية ١٩٩٣، والتي كانت أول انتخابات عربية لا تسفر عن فوز حزب معين أو أنصاره بالأغلبية المطلقة، وهو ما يعني تحقيق توازن نسبي بين مراكز عدة للقوة السياسية - الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

- وهنا نميز بين: تنقل داخل السلطة عبر تحديد المواقع التي تم تبادلها وبصدق هذا على الحزبين الحاكمين في الفترة الانتقالية، واللذين شكلا امتداداً لنظامي الشطرين، ولم تغير الانتخابات النيابية ١٩٩٣ سوى إعادة تحديد حجم موقعهما في السلطة، والإساح لطرف ثالث يدخل السلطة لأول مرة.

- التنقل بين السلطة والمعارضة ومنها وإليها وينطبق هذا التحليل على التجمع اليمني للإصلاح الذي انتقل من المعارضة - في الفترة الانتقالية - إلى السلطة بعد الانتخابات والحرب الأهلية (حرب صيف ١٩٩٤)، ثم خروجه منها إلى المعارضة إثر انتخابات ١٩٩٧.

#### (أ) سيطرة الثنائية الحزبية (المؤتمر والاشتراكي) أثناء الفترة الانتقالية :

بموجب اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية التي حددت بسنتين وستة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ الاتفاق، فقد تقاسم السلطة في دولة الوحدة بين الحزبين الرئيسيين الحاكمين المؤتمر لشعبي العلم و الحزب الاشتراكي اليمني، وقد اعتمد الحزبان صيغة التناصف في تقاسم السلطة على مستوى الحكومة، أي مجوع للحقائب الوزارية وما في مستواها من نواب ووزراء أو وكلاء وزارات ... الخ.

جدول رقم (٨) تصنيف حقب حكومة دولة الوحدة تطلقاً من سيادة التنافس

نصيب الشمال في الحكومة	نصيب الشمال في الحكومة
المجموعة الأولى: الوزراء السياسية	
١- رئيس الوزراء ( الوزير الأول )	١- النائب الأول لرئيس الوزراء
٢- نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع	٢- نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية
٣- نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة والإصلاح الإداري	
٤- وزير الدولة للشؤون الخارجية	٣- وزارة الخارجية
٥- وزارة شؤون المختربين	
٦- وزارة النفط والثروة المعدنية	٤- وزارة الصناعة
٧- وزارة التخطيط والتنمية	
٨- وزارة الدفاع	٥- وزارة الداخلية
٩- وزارة قنشرين والتجارة	٦- وزارة المالية
المجموعة الثانية: وزارات عامة	
١٠- وزارة الاعلام	٧- وزارة الثقافة
١١- وزارة الثروة السمكية	٨- وزارة الزراعة والموارد المائية
١٢- وزارة النقل	٩- وزارة المواصلات
١٣- وزارة الإدارة المحلية	١٠- وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري
١٤- وزارة العمل والتكريب المهني	١١- وزارة التئبنات والشؤون الاجتماعية
المجموعة الثالثة: وزارات عامة	
١٥- وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	١٢- وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء
١٦- وزارة التعليم العالي	١٣- وزارة التربية والتعليم
١٧- وزارة السياحة	١٤- وزارة الشباب
١٨- وزارة الإسكان	١٥- وزارة الإنشاء والتعمير
١٩- وزارة العدل	١٦- وزارة الشؤون القانونية
المجموعة الرابعة: وزارات غير عامة	
	١٧- وزارة الصحة
	١٨- وزارة الأوقاف
	١٩- وزارة الكهرباء
	٢٠- وزير دولة
١٩ وزارة	المجموع: ٢٠ وزارة

المصدر : فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن ١٩٨٨ - ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٨٥ .

وبالنظر إلى تشكيل أول حكومة في دولة الوحدة فقد تم التناصف بين الحزبين بالاعتماد على معيار ثلاثة هي:

معيار القوة، حيث تقاسم الحزبان وزارتي الداخلية والدفاع، فكانت الأولى من نصيب الشمال والثانية من نصيب الجنوب، كما جرى النظر إلى وزارة الخارجية بكثير من الأهمية، وحرص المؤتمر الشعبي العام على أن تكون من نصيبه، وتم استحداث وزارة مقابلة - وظيفيا - كانت من نصيب الحزب الاشتراكي وهي وزارة الشؤون الدولية للشؤون الخارجية، إلى جانب وزارة شؤون المغتربين.

التقاسم باعتماد المعيار الوظيفي، فقد تم تقسيم الوزارات التي كانت في الأصل وزارة واحدة وشرطت إلى وزارتين، مثل وزارة الإعلام والثقافة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الإنشاء والإسكان، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وكل وزارة من هذه الوزارات قسمت إلى وزارتين بتقسيم وظيفتها واختصاصاتها، وبالتالي خضعت المجموعة الأولى للتقسيم باعتماد معيار القوة ومعيار الوظيفة، بينما تقتصر تقاسم المجموعة الثانية والثالثة على معياري الوظيفة والمردودية النفعية، في حين لم تدخل المجموعة الرابعة في حسابات الصراع لعدم أهميتها من جهة ونقل أعبائها من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

وقد أدت التناحية الإدارية الناتجة عن التناصف في دولة واحدة بدورها إلى احتكار الحزبين للسلطة والموال العام ووسائل الإعلام، وتوحدتهما بالدولة، وقد ركز هذا الاحتكار سلطة القرار بيد السلطة التنفيذية، وهش السلطات الأخرى، فضلا عن تهميش الحزبين الحاكمين لعناصر فاعلة في المجتمع المدني بكل مكوناته .

#### (ب) الائتلاف الثلاثي ( المؤتمر والاشتراكي والإصلاح ) ١٩٩٣-١٩٩٤:

تشكلت حكومة الائتلاف الثلاثي بناء على نتائج الانتخابات لنيلية ١٩٩٣، والتي أتاححت للتجمع اليمني للإصلاح المشاركة في تشكيل الحكومة، فقد حصل المؤتمر الشعبي

١- فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن ١٩٨٨ - ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٨١-٨٩.

العام على ١٢٢ مقعد من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣٠١، وحصل الحزب الاشتراكي على ٥٦ مقعد، وحصل التجمع اليمني للإصلاح على ٦٣ مقعد.

ونظرا لعدم قدرة أي من الأحزاب على الحصول على الأغلبية المطلقة من مقاعد مجلس النواب لتشكيل الحكومة، فقد تم تشكيل ائتلاف ثلاثي مكون ( المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني)، وبلغ عدد الحقائق الحكومية ٣١ حقيبة وزارية، تم توزيعها كما يلي:

المؤتمر الشعبي العام حصل على ١٥ وزارة من ضمنها نائبان لرئيس الوزراء ووزارة الخارجية، أما الحزب الاشتراكي فقد حصل على ٩ حقائق وزارية، منها رئيس الوزراء ونائب واحد لرئيس الوزراء، أما للتجمع اليمني للإصلاح فقد حصل على ٦ حقائق وزارية<sup>(١)</sup>.

#### (ج- الائتلاف الثلاثي ( المؤتمر والإصلاح ) ١٩٩٤-١٩٩٧ :

كانت هذه الحكومة الثلاثة في دولة الوحدة، لكنها الأولى في صيغة تشكيلها من حيث التناوب طبقا للحجم النيابي، وبالرغم من توقيع الحزبين على وثيقة الائتلاف وارتضاءهما بالصيغة التي تم تشكيلها وتوزيعها، غير أن لشريك الأصغر في الحكومة لم يخف امتناعه منها والظهور بمظهر الضحية، وأنه منزوع السلطات.

وقد اتفق الحزبان على أن يكون عدد الحقائق الوزارية بما فيها رئاسة الحكومة ٢٧ حقيبة ومنصبا وزاريا، وقد جعل هذا العدد بالتحديد كي يسهل إجراء قسمة عادلة وهي نسبة ٢:١ لتسجما مع النسبة البرلمانية لكلا الحزبية. فمقاعد المؤتمر الشعبي العام ١٢٠ مقعدا، ونصيب الإصلاح ٦٢ مقعد، فكانت الحقائق الوزارية موزعة انطلاقا من هذه النسبة ١٨ وزارة للمؤتمر، مقابل ٩ وزارات للإصلاح.

١ - عدنان ياسين المقطري، مرجع سابق، ص ٤٢.

وكما يبدو فإن هذه الخطوة حققت مبدأ التمثيل الديمقراطي دون ضيم، وأثبتت الجدية وحسن النية في مصداقية التوجه الديمقراطي، غير أن هذه الخطوة تبدو شكلية إلى حد كبير، تكشفها صيغة توزيع الوزارات نوعياً بين الحزبين، وسوف يتم تقسيم الوزارات إلى ثلاث مراتب هي:

الوزارات السيادية المهيمنة في السلطة السياسية، والوزارات الهامة ذات المردودية النفعية، والوزارات الهامشية تغيلة للعبء.

جدول رقم (٩) يبين للتوزيع النوعي للحقائب الوزارية بين الحزبين (أكتوبر ١٩٩٤)

المؤتمر الشعبي العام	تجمع اليمني للإصلاح
المجموعة الأولى	
١- رئيس الوزراء	١ نائب رئيس الوزراء
٢- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	
٣- نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط	
٤- نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة	
٥- وزير الدفاع	
٦- وزير الداخلية	
٧- وزير النفط	
٨- وزير المالية	
المجموعة الثانية	
٩- وزير الإعلام	٢- وزير الإدارة المحلية
١٠- وزير المواصلات	وزير التكوين والتجارة
١١- وزير الشؤون القانونية	وزير الثروة السمكية
١٢- وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري	
١٣- وزير الزراعة والموارد المائية	
المجموعة الثالثة	
١٤- وزير الثقافة والسياحة	٥- وزير التربية والتعليم
١٥- وزير الشباب والرياضة	٦- وزير الصحة
١٦- وزير النقل	٧- وزير الأوقاف
١٧- وزير الشؤون الاجتماعية	٨- وزير العمل
١٨- وزير الأشغال والإسكان	٩- وزير الكهرباء

المصدر: فيصل الحنفي، الصراع السياسي في اليمن ١٩٨٨ - ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١١٩.

تشير المعطيات المتضمنة في الجدول أن التجمع اليمني للإصلاح لم يحظ من المجموعة الأولى السيادية للهامة سوى بمنصب نائب رئيس الوزراء، وهو موقع تقابله ثمانية مواقع من نصيب المؤتمر الشعبي العام، قد يكون هذا النصيب الواحد مهما لو كان هو النائب الوحيد، بل يقابله ثلاثة نواب رئيس وزراء، مما جعل هذا المنصب فضفاضاً وديمقراطية، خاصة عند تصاعد الأزمة بين الحزبين، فإن أوامر نائب رئيس الوزراء تفقد قيمتها لأنها لا تنفذ، بالرغم من أن نص الفقرة (٨) من اتفاقية الائتلاف تعزز موقع نائب رئيس الوزراء، حيث جاء فيها يكون رئيس الحكومة من المؤتمر الشعبي العام، ونائبه من التجمع اليمني للإصلاح، يساعده في أعماله وينوب عنه في غيابه<sup>(١)</sup>.

ومع بروز هذا الاختلال في التوزيع النوعي للوزارات أثبت التجمع اليمني للإصلاح أنه قادر على إزعاج شريكه حتى في المواقع الدنيا التي أوعزت إليه، وقد أثبت التجمع اليمني للإصلاح حرصه ورغبته الشديدة في ممارسة السلطة كي يحقق أهدافاً يرتئونها:

- للتدرب على ممارسة السلطة وتحقيق بعض الامتيازات للشخصية والحزبية على حد سواء.

- إثباته فعلياً - قبوله بمبدأ التداول السلمي للسلطة وتحسين صورته داخلياً وخارجياً باعتباره حزباً يقبل بالديمقراطية

- الظهور بمظهر المستضعف في الائتلاف، ولأنه ضحى من أجل الوطن، وليست بيده سلطات فعلية تخول له المشاركة الكفوءة، وقد وازن الإصلاح بين خيار المشاركة "المهضومة" وبين المعارضة، فوجد أن الخيار الأول أكثر فعالية، بينما في المقابل ضعن المؤتمر من هذه المشاركة ما يلي:

- تمرير الإصلاحات الاقتصادية دون معارضة.

- التمهيد للاستفراد بالسلطة في الانتخابات القادمة بوسيلتين، الأولى إعلانه مبكراً أنه ينوي الحصول على الأغلبية المريحة، الثانية: إحراق التجمع اليمني للإصلاح سياسياً

١- اتفاقية الائتلاف الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ١٩٩٤، في صحيفة ٢٦ سبتمبر، ١٣ نوفمبر ١٩٩٤.



بهذه المشاركة باعتباره المنافس المحتمل والوحيد في ظل مقاطعة الحزب الاشتراكي للانتخابات.

- إعادة ترتيب وضع المؤتمر الشعبي بما يتناسب مع المستقبل السياسي<sup>(١)</sup>.

#### ( د ) التناصب في مجلس الرئاسة:

حددت اتفاقية إعلان الجمهورية أن يتألف مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء (المادة الثمانية)، كما حددت طريقة تشكيل المجلس الخاص بالفترة الانتقالية، أن يتم عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى (جنوب) والمجلس الاستشاري (شمال) وهو انتخاب صوري، إذ تم سلفاً توزيع عضوية المجلس بين الحزبين، مع تحديد الأشخاص، وجاءت الانتخابات لتعزز الاتفاقات الجانبية التي تم على أساسها تقاسم عضوية مجلس الرئاسة (كما ونوعاً) بنسبة ٦٠% للشمال ونسبة ٤٠% للجنوب<sup>(٢)</sup>.

مجلس الرئاسة : هو مجلس يتكون من خمسة أعضاء ، وفيه رئيس لمجلس الرئاسة ونائب له، في الفترة الانتقالية: كانت السلطة مقسمة بين حزبين متنافسين هما المؤتمر الشعبي والاشتراكي اللذان تقاسما عضوية المجلس تنسبياً أي ثلاثة أعضاء للمؤتمر، وعضوين للاشتراكي ، وفي حين استمر الوضع بالنسبة لمنصب الرئيس ونائبه دون تغيير حتى بعد إجراء الانتخابات النهائية، فإن الحركة التي تمت لختصت بأعضاء مجلس الرئاسة بسبب صعود قوة ثلاثة بفعل الانتخابات ممثلة بالجمع اليمني للإصلاح، فأصبح تقسيم عضوية المجلس، عضوان للمؤتمر وعضوان للاشتراكي وعضو واحد للإصلاح بالرغم من أن عدد مقاعده النهائية أكثر من الحزب الاشتراكي، ولتقل الذي جرى فيه بعد استقلالاً جزئياً إذ ظل منصب الرئيس ونائبه - في ظل الحكومة الانتقالية، أو الحكومة

١ - فيصل الحنفي، مرجع سابق ، ١١٣-١٢٠.

٢ - أنظر: اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، ( المادة الثالثة)، ( صنعاء: وزارة

للشؤون القانونية، ٢٢ أبريل، ١٩٩٠).

المنبثقة عن الانتخابات الأولى ١٩٩٣ - حكرا على حزبين هما : المؤتمر الاشتراكي، وعلى شخصين بذاتهما هما الرئيس علي عبد الله صالح، والنائب علي سالم البيض.

- وقد جاءت التعديلات الدستورية في العام ١٩٩٤ لتلغي مجلس الرئاسة، ليصبح النظام السياسي اليمني نظاماً نصف رئاسي، ظلت الرئاسة فيه من نصيب المؤتمر الشعبي العام، وهو منصب لم يشمله أي تغيير، بيد أنه بموجب الدستور الجديد ١٩٩٤ أصبح يتعين عليه العودة إلى هذا المنصب بالانتخابات العامة المقرر إجراؤها في العام ١٩٩٩ ولغترتين رئاسيتين فقط.

#### رابعاً : المشاركة من خلال البرلمان :

المفترض أن البرلمان هو أكثر القنوات تساعداً لمشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للدولة، سواء من خلال النشاط الرقابي أو النشاط التشريعي، ويؤكد البعض على أن الأحزاب تقوم بدور هام في المشاركة السياسية من خلال البرلمان، ورغم أن اليمن عرفت المجالس التشريعية منذ فترة طويلة قبل قيام الوحدة (١٩٩٠) إلا أن الطابع الأحادي لتلك المجالس كان يفقدها الكثير من المصداقية ويصلبها القدرة على أداء دورها الحقيقي المنوط بها.

ومنذ السماح بالتعددية السياسية في اليمن صارت السلطة التشريعية تضم ممثلين عن أكثر من حزب سياسي بالإضافة إلى المستقلين، وكان المأمول أن يؤدي ذلك إلى زيادة فاعلية مجلس النواب، ولكن الواقع الذي فرض نفسه منذ تحقيق الوحدة أسهم في الحد من فاعلية المجلس بسبب الهيمنة شبه الكاملة عليه سواء أيام الائتلافات الثنائية والثلاثية أو بسبب هيمنة الأغلبية المريحة لحزب واحد كما هو قائم في فترة المجلس الراهنة (٩٧-٢٠٠٣)، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك أسباباً أخرى تزيد من عدم فاعلية المجلس كاستمرار ظاهرة غياب أعضاء مجلس النواب بصورة كبيرة، وخروج جزء من الحاضرين قبل نهاية الجلسة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إقرار قوانين بوجود نسبة قليلة من النواب، وفي السياق نفسه تعاني بعض لجان المجلس الدائمة - أيضاً - من

ظاهرة الغياب وخلصه غياب رؤسائها ومقرريها مما يعكس نفسه على نشاط اللجان بشأن مشاريع القوانين والاتفاقيات، كما أن هناك شكوى من بعض النواب أن الصياغة النهائية لستقارير اللجان بشأن مشاريع القوانين والاتفاقيات لا تعكس - في بعض الأحيان - المناقشات الحقيقية بسبب التدخل في تكييف الصياغة وفق رؤية لا تعبر بالضرورة عن موقف اللجنة، ولاشك أن كل ذلك قد عكس نفسه سلبا على أداء المجلس<sup>(١)</sup>.

#### ١- مجلس النواب الأول بعد قيام دولة الوحدة ١٩٩٠-١٩٩٣:

تضمن اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية الإجراءات المتعلقة بتكوين مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية، فنصت المادة (٢) من الاتفاق على ما يلي:

"تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق، ويكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى، بالإضافة إلى عدد (٣١) عضوا يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا (انتخاب مجلس الرئاسة، وتعديل الدستور)، وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان، يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

أسما عن الأداء البرلماني للمجلس فقد سعى مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية إلى السبده بالتشريع لدولة الوحدة، حيث قام بمناقشة عدد من مشاريع القوانين وإقرارها، وقد بدأ المجلس عمله التشريعي من نقطة البدلية لأن التشريعات لشرطية السابقة يفرض سقوطها تلقائيا بإعلان الوحدة ليمتية، وقد أقر المجلس عددا من التشريعات التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن، كما وافق المجلس على عدد من الاتفاقيات الدولية والثنائية المختلفة ودرس عددا من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقام بعدد من النشاطات المتنوعة وإن كان المجلس في حقيقة الأمر (والمكون من المجلسين المنتمين بصورة فورية عقب الوحدة) لم يستطع إنجاز كل ما أُوكل إليه من مهام في سن

١ - التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦٢.

القوانين المنظمة لدولة الوحدة، وحتى تلك التي تم تشريعها وإصدارها كانت الغالبية العظمى تراوح خطوات محلك سر، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة، ولكن يمكن إجمالها في سببين رئيسيين:

**أولهما:** أن المجلسين المنتمجين (والذين شكلا مجلس الوحدة) لم ينتخبا بصورة ديمقراطية حقيقية، وإن أضفى عليهما طابع الديمقراطية مما انعكس سلبا على مجمل نشاط المجلس وقراراته.

**ثانيهما:** أن المماحكات الحزبية والمزايدات والصعوبات السياسية التي رافقت قيامه في أول خطواته الاندماجية، أو تلك الصعوبات التي برزت حينذاك على أكثر من صعيد قد أخذت من جهد المجلس كثيرا من الوقت، إن لم يكن جل وقته، بحيث يمكن القول أن خصوصية التعارض في سن وتنظيم الكثير من القوانين المنظمة لدولة الوحدة بين شريكي الائتلاف وتشدد حزب الإصلاح في حالات كثيرة إزاء الأنظمة والقوانين، والتي كان من أبرزها دمج وتوحيد المناهج التعليمية ودمج القوات المسلحة على أسس وطنية، قد أفقد المجلس أي فاعلية من شأنها أن ترسي الدعامات الأولية والأساسية لتنظيم وقوانين دولة الوحدة، كذلك فقد لاقى قانون التعليم على سبيل المثال معارضة قوية من التجمع اليمني للإصلاح إحدى القوى السياسية الأساسية في البلاد، والتي اعتبرت لقانون يتعارض مع العقيدة الإسلامية.

أما على صعيد الأداء التشريعي، فقد ناقش المجلس وأقر عددا من القوانين منها: قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون الانتخابات العامة، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون السلطة القضائية... الخ.

## ٢- مجلس النواب الثاني ١٩٩٣-١٩٩٧:

تكون هذا المجلس بناء على نتائج انتخابات ١٩٩٣ - والتي أسفرت عن فوز ٨ أحزاب بعضوية البرلمان - من أصل ١٤ حزبا تقدمت ببرامج انتخابية، حيث حصل حزب المؤتمر الشعبي العام على ٤١% من مقاعد البرلمان، وحصل الحزب الاشتراكي

على ١٩,٢%، وحصل التجمع اليمني للإصلاح على ٢١%، والمستقلون على ١٦,٥%، وجاءت بعد ذلك أحزاب البعث، والحق والأحزاب الناصرية الثلاثة، وتوزعت كتلة المستقلين بين كل من كتل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح.

أما عن الأداء البرلماني، للمجلس فقد ولج هذا المجلس الكثير من المعضلات خلال أعماله في تلك الفترة والتي رافقتها العديد من الأزمات، لبتداء بالأزمة السياسية، وانتهاء بحرب الانفصال التي كانت تمزق البلاد بعد أن توحدت فعلى الرغم من وجود تعددية سياسية باليمن - اعتبرتها بعض التحليلات مؤشرا هاما لتأمين عملية التحول الديمقراطي في البلاد - إلا أنه وضح أن هذا التوازن النسبي غير كاف في حد ذاته، بسبب أزمة الثقة العميقة بين مراكز القوى الرئيسية، وعجزها عن التوصل إلى تفاهم حول مقومات دولة الوحدة وقواعد اللعبة الديمقراطية فيها، وعجزت الأكليات الديمقراطية عن حل الأزمة، مما أوصلها إلى طريق مسدود.

وقد قام المجلس باستكمال الأسس التشريعية لدولة الوحدة من خلال توحيد القوانين الشטרية، وكذا القيام بالتعديلات الدستورية، وإقرار التعددية السياسية، وتعديل قانون الانتخابات، وكذلك قام بإصدار عدد كبير من القرارات بقوانين، وإقرار عدد آخر من القوانين<sup>(١)</sup>.

## ٢- مجلس النواب الحالي ١٩٩٧:

تشكل هذا المجلس على إثر انتخابات ١٩٩٧ النيابية، والتي فاز فيها المؤتمر الشعبي العام بأغلبية مريحة، تلاه التجمع اليمني للإصلاح، ثم الوحدوي الناصري والبعث العربي بشارق كبير، هذا فضلا عن المستقلين الذين ينتمون أيضا - وبالأساس - إلى حزب المؤتمر ثم الإصلاح، وبعد قيام المجلس أعلن عدد من الأعضاء المستقلين انضمامهم إلى

١ - عزة وهبة، الأداء التشريعي للمجلس التشريعي العربية (دراسة مقارنة)،

حزبي المؤتمر والإصلاح مما أسفر عن ارتفاع عدد مقاعد المؤتمر إلى (٢٢٠) ، والإصلاح إلى (٦٤) ، بينما انخفضت مقاعد المستقلين إلى (١٠) فقط.

#### (١) الأداء البرلماني للمجلس:

##### - أداء المعارضة في مجلس النواب:

رغم أن المعارضة في المجلس لا تشكل نسبة تمكنها من موازنة كتلة الحزب الحاكم، إلا أن أدائها في مناقشة التشريعات والاتفاقيات والاشتراك في الدور الرقابي يظل جيداً إلى حد ما ، ولا سيما عند مناقشة المواضيع ذات الأهمية الكبيرة مثل الموازنة العامة للدولة ، وبرنامج الحكومة، وقرارات رفع الأسعار والقروض الخارجية، وبعض السياسات الاقتصادية ، مثل الخصخصة ، ولأون الخزينة...الخ.

ويلاحظ أن ممثلي أحزاب المعارضة في المجلس قد نجحوا - إلى حد ما - في التنسيق بين مواقفهم تجاه عدد من القضايا، كما أصدروا - في بعض المناسبات - بيانات مشتركة لتوضيح أسباب معارضتهم لبعض القرارات التي تتجح كتلة الحزب الحاكم في إقرارها اعتماداً على أغليبتها الكبيرة جداً.

##### وتركزت أهم مواقف المعارضة في العام ٢٠٠١ في القضايا التالية:

- معارضة الموازنة العامة لدولة لما تتضمنه من الاستمرار في سياسة رفع أسعار الخدمات العامة وبعض المشتقات النفطية، ولعدم وجود توجه جاد للقضاء على الفساد المالي والإداري.

- معارضة برنامج الحكومة الجديدة برئاسة أ. عبد القادر باجمال لاستمرارها في النهج نفسه الذي مارته عليها لحكومة السابقة فيما يتعلق ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى معارضة كتلة الإصلاح لقرار الحكومة الجديدة بإلغاء المعاهد العلمية شكلاً ومضموناً.

- موقف المعارضة تجاه مشروع قانون ضريبة المبيعات.

- موقف المعارضة تجاه تجنيد المرأة في الشرطة ، ونجاحها في تضمين مشروع القانون ما يقصر تجنيدها على الجوارب الإدارية فقط.

- موقف المعارضة تجاه الرسوم للباهضة المفروضة على المواطنين كترامات للسيارات أو رخصة القيادة، وقد أدى هذا الموقف إلى تخفيض الرسوم بصورة كبيرة مراعاة لظروف المواطنين.

- موقف المعارضة تجاه بعض مواد قانون الانتخابات والاستفتاء<sup>(١)</sup>.

#### (ب) الأداء التشريعي:

مع أن التعديلات الدستورية الأخيرة (٢٠٠١) قد أزلت سبباً رئيسياً في بطء الأداء التشريعي ، فقد ألغت حق رئيس الجمهورية في إصدار القوانين بقرارات جمهورية خلال فترة الإجازة البرلمانية، وهو الأمر الذي كان يشكل عبةً تشريعياً على المجلس، ومع ذلك إلا أن الملاحظ أن كل مشاريع التشريعات والقوانين التي يناقشها المجلس هي تلك المقدمة من الحكومة إليه لمناقشتها والموافقة عليها أو تعديلها ، رغم أن من حق أعضاء المجلس تقديم مشاريع قوانين ، لكن هذا الحق لا يستخدم حتى الآن.

#### (ج) الأداء الرقابي:

هناك شبه اتفاق على أن الدور الرقابي لمجلس النواب ما زالت تعثره مظاهر ضعف واضحة بسبب عدم توازن بين كتلة الحزب الحاكم وكتل أحزاب المعارضة، ولعل أهم مظاهر هذا الضعف ما يلي:

- عدم تفعيل نشاط اللجان التي تشكل لتقصي الحقائق، وعدم توفير الإمكانيات المالية لها.

- عدم مناقشة كل تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإخفاء بعضها، والجدير بالذكر أن مناقشة تقارير الجهاز الخاصة بعدد من الوزارات الخدمية كانت قد

١- تقرير الاستراتيجية السنوي اليمن ٢٠٠١ ، مرجع سابق، ص ٧٢.

تُشارت ضجة كبيرة واهتمام الرأي العام ، بسبب ما تضمنته من معلومات وأرقام مذهلة عن الاختلالات المالية والإدارية.

- عدم التزام المسؤولين بتنفيذ كثير من التوصيات التي يتم الاتفاق بشأنها داخل المجلس بالإضافة إلى قصور المجلس عن متابعة ذلك وإلزام السلطة التنفيذية بالتوصيات التي تم الاتفاق عليها.

- وفي كل الأحوال فإن مجلس النواب مازال يفتقر إلى وجود آليات تساعد على أداء دوره التشريعي والرقابي مثل: الأجهزة الفنية المساعدة والمستشارون والخبرات والكوادر المؤهلة لمساعدة نواب الشعب لأداء دورهم ، كما أن المجلس ما يزال بحاجة إلى أجهزة وآليات لتوفير المعلومات والدراسات والتقارير التي يحتاجها النواب للوصول إلى رؤية أقرب للصحة في القضايا للنقاش، أما بالنسبة للجان الدائمة فإن وضعها في هذا الشأن الفضل نسبياً ، حيث يتوفر لها كوادر السكرتارية الفنية ولها الحق في تعيين مستشارين وخبراء للاستعانة بهم في أعمالها<sup>(١)</sup>.

#### ( د ) علاقة مجلس النواب بالحكومة:

ما تزال علاقة مجلس النواب بالحكومة متأثرة بواقع اختلال التوازن بين الكتل النيابية لصالح كتلة حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) الذي يتمتع بأغلبية مريحة تمكنها من إقرار ما تشاء، بصرف النظر عن صواب مواقف المعارضة من عدمه. ويمكن القول أن هذا الوضع يعد مؤثراً سلبياً في مسيرة التوجه الديمقراطي ، لأنه يفقد العملية الديمقراطية حيويتها ، ويجردها من أهم مقوماتها ، وهو قدرة السلطة التشريعية على الرقابة على ممارسات السلطة التنفيذية ، وتصويب السياسات من موقع قوي يفرض توازناً معقولاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولذلك ينتقد كثيرون أسلوب التعامل (الحكومي) تجاه مجلس النواب ، والذي يتجسد في عدد من المظاهر السلبية ، أهمها:

١- التقرير الاستراتيجي السنوي، اليمن ٢٠٠١ ، مرجع سابق، ٧٤ .



(أ) عدم الاستقلال بالمواسيد الدستورية في تقديم الحسابات الختامية للوحدات الإدارية للدولة ، وفي الإطار نفسه يلاحظ أن البرنامج الاستثماري الذي تقدمه الحكومة كل عام برفقة الموزونة العامة، يتعرض عادة لانتقادات قوية من معظم النواب ، لأنه يتضمن مشاريع عديدة لا يتم تنفيذها أو استكمالها ، ويتم ترحيلها من عام إلى آخر ، فيما يتم تنفيذ مشاريع أخرى غير مدرجة في البرنامج. ولاشك أن النواب - باعتبارهم يمثلون كل مناطق اليمن - قلادرون على تقييم محتويات البرنامج الاستثماري و معرفة مدى مصداقية ما فيه من معلومات حول تلك المشاريع.

(ب) عدم التزام الحكومة بتنفيذ بعض التوصيات المهمة التي يقررها المجلس، ويتم تجاهله تماماً ، وفي العام ٢٠٠١ كان أبرز الأمثلة على تجاهل الحكومة لتوصيات المجلس وقراراته استمرار الحكومة في سياسة فنون الخزفنة التي أصدر المجلس قراراً بيلغاها بسبب آثارها السيئة على الاقتصاد الوطني الذي لحقت به أضراراً خطيرة مثل الركود الاقتصادي والتضخم المستمر وارتفاع الدولار ، وهبوط الاستثمار ، بالإضافة إلى اعتبارها شكلاً من أشكال الممارسة الربوية المخالفة للشريعة الإسلامية.

(جـ) عدم التزام الحكومة بقرار المجلس الخاص باقتصار توظيف المرأة في سلك الشرطة على الجوانب الإدارية ، والالتزام بالموصفات المهنية في درجات التعيين والترقية، وذلك كما جاء في قانون إنشاء أكاديمية الشرطة.

والحاصل أن توظيف المرأة في سلك الشرطة تجاوز قرار السلطة التشريعية ، وشمل الجوانب الأمنية والدرجات العسكرية المعروفة.

(د) ما تزال الحكومة توسع في عملية الاقتراض الخارجي التي تبلغ سنوياً قرابة نصف مليار دولار ، فيما كان مجلس النواب قد أثار مراراً هذه القضية فيما يتعلق بالقروض القديمة ، ومدى الاستفادة منها ومردوداتها الإيجابية على عملية التنمية<sup>(١)</sup>.

خامساً : المشاركة من خلال عضوية الأحزاب :

يعتبر حجم العضوية من أهم مؤشرات الممارسة الحزبية، غير أنه من الصعب الوصول إلى تحديد دقيق لعدد من المشاركين، في الأحزاب اليمنية، نظراً لافتقار هذه الأحزاب للتحديد الدقيق لعدد أعضائها، فلا يوجد بأي حزب إحصاء بعدد أعضائه العاملين، وكل ما يمكن العثور عليه في هذا الشأن هو أرقام تقديرية .

وبصفة عامة، تفقر الأحزاب اليمنية لمعيار دقيق لتحديد العضوية، كما أن حجم العضوية في الأحزاب اليمنية يعتبر متدنياً مقارنة بنسبة المؤهلين للمشاركة السياسية والحزبية و أيضاً تفقر الأحزاب اليمنية للتحديد الدقيق لعدد أعضائها، فلا يوجد بأي حزب إحصاء بعدد أعضائه العاملين، وكل ما هو متاح في هذا الشأن هو أرقام تقديرية، وبصفة عامة تفقر الأحزاب لمعيار دقيق لتحديد العضوية، إذ تعتمد على استمارات العضوية المحفوظة بأمانة التنظيم، وأحياناً لا تتوفر لدى الأحزاب هذا المعيار كالحزب الاشتراكي، بسبب فقدته لمقراته أثناء حرب صيف ١٩٩٤<sup>(١)</sup>، ووضح أن هذا المعيار لا يعطينا فكرة عن عدد الأعضاء المنخرطين فعلياً في نشاط الحزب، فبعض الكوادر المسجلة في الحزب توقفت فعلياً عن المشاركة.

ويسجل عدد الأعضاء في المؤتمر الشعبي العام ( ٢٠٠٨١،٠٠٠ ) ، منهم ٣١٥ ألف من النساء، وقد فرضت العضوية على أساس التمثيل النسبي، فكل ٢٠٠٠ عضو يمثلهم شخص واحد ، وبلغت رسوم الاشتراكات مئتي مليون ريال ، بخلاف التبرعات العينية<sup>(٢)</sup>.

أما عدد الأعضاء في الحزب الاشتراكي ، فقد بلغ ٢٨٩ ألف عضو ، والتنظيم الوحيد الشعبي الناصري بلغ عدد الأعضاء فيه ١٠٠،٠٠٠ عضو، أما بقية الأحزاب فلا يوجد لديهم أي إحصاء بعدد الأعضاء.

١- يحيى الشامي ، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، مقابلة شخصية مع الباحثة، صنعاء في ٢٠٠١/٢/١٦ .

٢ - صحيفة الميثاق ، المؤتمر الصحفي للكتور عبد الكريم الاريقي ، ١٩٩٧/٧/٣٠ .

- واضح مما سبق أن المؤتمر الشعبي العلم يتمتع بقاعدة عريضة من العضوية ، والتي قد تعود في حقيقتها لكون المؤتمر هو حزب الدولة ، وبالتالي يتفق على سائر الأحزاب الأخرى في قدرته على التغلغل في جميع محافظات الجمهورية ، وهو ما يؤثر سلبيًا على التحول الديمقراطي.

- رغم المبالغة الشديدة في تقدير حجم العضوية، فإن هذه الأرقام تعد ضئيلة مقارنة بعدد السكان وبحجم الهيئة الناحية، وهو ما يمكن إرجاعه بالأساس إلى الثقافة السياسية للمواطنين، كما يعكس محدودية تغلغل الأحزاب في القاعدة الأساسية للمجتمع، حيث يزداد النشاط الجماهيري للأحزاب في لوقات الانتخابات فحسب، وتحول أجواء الحملة الانتخابية الأساسية مناسبة إلى إعلان الحزب عن وجوده في الشارع ، كما أنه مناسبة أمام الأعضاء للمشاركة إما بالتصويت أو بالدعاية أو للتبرع.

- وجود فجوة بين الفكر الذي يعبر عنه خطاب القيادة السياسية - الذي يقوم على إفساح المجال أمام التعددية الحزبية لأداء دورها - وبين الممارسة التي تكشف عن استمرار العراقل الموروثة من العهود السابقة لتفرغ تجربة التعددية الحزبية من محتواها.

#### سادساً : المشاركة من خلال الإذاعة والتلفزيون :

ظلت وسائل الإعلام حكرًا على برامج الدعاية الانتخابية للحزب الحاكم، ولم تتمكن الأحزاب والقوى السياسية التي تمتلك برامج سياسية مختلفة عن توجهات الحزب الحاكم من الوصول إلى وسائل الإعلام الحكومية للتعبير بحرية عن برامجها، مما جعل وسائل الإعلام لا تقوم بتدعيم عدالة ونزاهة العملية الانتخابية، بل إنهاقتصرت على تدعيم أنشطة الدعاية للحزب الحاكم.

وبالمقارنة بين كمية ونوعية التغطية الإعلامية خلال انتخابات السلطة المحلية، نجد أن أخبار التغطية السياسية لحملات النزول الميدانية للمؤتمر الشعبي العلم تمثل أعلى نسبة في هذه التغطيات التي تدرجت في عرض مواد دعائية في مناسبات خيرية ، تركزت على تغطية النزول الميداني للرئيس إلى المحافظات ، والذي قاد بنفسه أنشطة دعائية كبيرة

قدمت خلالها إغراءات بتنفيذ مشاريع في كل محافظة تمثل تقلاً سكانياً حاسماً ضمن مناورات دعائية متعمدة، اشتملت على أنشطة انتخابية في ١٦ محافظة بإجمالي زمن بث وإعادة بث يتجاوز (ثلاثة آلاف ساعة بث وإعادة بث)، أُنعت على شكل تصريحات وبيانات ومقابلات وتجمعات، بينما حاز التنظيم المدني على صورة تمثيلات وإعلانات مكررة ما نسبته ٣% من إجمالي الزمن المنقطع للدعاية الانتخابية للمؤتمر الشعبي<sup>(١)</sup>.

تقدم للحزب الاشتراكي بثلاث مذكرات للجنة العليا للانتخابات، يحدد فيها طلب التمكين من وسائل الإعلام الحكومية لعرض برنامجه الانتخابي، إلا أن هذا الطلب لم يلق الاستجابة، وبالتالي تهيم أجهزة الإعلام الحكومية (تلفزيون وإذاعة وصحف ومجلات)، على مصادر تلقي المعلومات، بما يتيح لها توجيه الرأي العام، وتشكيل قناعاته وتصويره، في الوقت الذي لا تمتلك فيه أحزاب المعارضة والمستقلون سوى عدد محدود الانتشار والتأثير من الصحف، وهذا يعكس ضعف مشاركة الأحزاب من خلال الإذاعة والتلفزيون، وذلك رغم أهميتها في تشكيل وعي المواطنين.

#### سابعاً : المشاركة من خلال النشاط التنظيمي :

تختلف المشاركة من خلال النشاط التنظيمي من حزب لآخر تبعاً لاختلاف هيكله التنظيمي، ودرجة تشعبه، وإمكانياته المادية، وطبيعة عضويته، ومدى الديمقراطية المعمول بها داخل الحزب، فضلاً عن طبيعة علاقته بالأحزاب الأخرى، كذلك تختلف الواجبات أو المهام المطلوبة من العضو النشط أو غير النشط تبعاً لأيديولوجيته ومواقفه المعلنه، والأهداف والخطط التي يسمي لتحقيقها، وتتفاوت قدرة الأحزاب أيضاً تبعاً لإمكانياتها البشرية والمادية.

فبالنسبة للمؤتمر الشعبي العام لا يتناسب النشاط التنظيمي للحزب مع حجم العضوية الهائلة، حيث لا يمكن القول بقطور مؤسسات الحزب وتنظيمي دوره في الحياة السياسية، ومع ذلك يظل مصدراً لجذب العضوية، بل وللتنافس لدخله للحصول على مناصب قيادية،

١ - خطر التدهور الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٢٩.

فالمؤتمر الشعبي هو حزب للدولة الذي ينظر إليه كثيرا من المواطنين كأحد أسباب الواجهة الاجتماعية وتعزيز النفوذ، بل ومصدرا للحصول على مكاسب أدبية ومالية، وقد شهد المؤتمر الشعبي العام عقد العديد من اللقاءات على مستويات مختلفة، كرسا لمنقشة الأوضاع التنظيمية، من أجل إيجاد بنية تنظيمية صحيحة وسليمة من الاختراقات التي مارسها العديد من الأحزاب التي كانت منضوية تحت مظلة المؤتمر بهدف الاحتفاظ بمواقع داخله، وقد جاء قرار المؤتمر برفض مبدأ الازدواج التنظيمي للتدليل على طبيعة الإشكالات التي يواجهها كتظيم يسير بخطى متميزة نحو التحول إلى حزب سياسي، يمارس أدواره المختلفة من خلال المؤسسات التي يمتلكها، بعيدا عن مؤسسات الدولة التي يديرها باعتباره الحزب الحاكم<sup>(١)</sup>.

وقد حظيت قضية الأداء التنظيمي على مستوى الفروع وعلاقتها بالمركز، أو ما يمكن تسميته بالمركزية أو اللامركزية للتنظيمية، باهتمام كبير، حيث ناقشت الأمانة العامة هذه التوصيات، واتخذت إزاءها العديد من القرارات التي تصب في خاتمة الانتقال بالمؤتمر الشعبي العام إلى مصاف الأحزاب التي تمارس مهامها بصورة سلسة، فيها من المرونة ما يمكن فروع الحزب من اتخاذ القرارات بحسب طبيعة الظروف التي تعيشها<sup>(٢)</sup> ولتحقيق ذلك فقد شهدت الدوائر المختصة في المؤتمر حوارات داخلية متعددة تهدف إلى إجراء تعديل للاتحة التنظيمية التي تحكم مسارات العمل السياسي داخل المؤتمر الشعبي العام.

أما مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، فقد شهد حراكا داخليا أسهم بصورة جزئية في بناء الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية من خلال إقرار دخول الانتخابات المحلية بقائمة مشتركة لمرشحي المجلس، وهي خطوة أعقبت القرار الذي اتخذته المجلس بتقديم مرشح واحد للانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، وقد أسهمت هذه الخطوة في الارتقاء

١- التقرير الاستراتيجي السنوي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٤٦.

٢- صحيفة الميثاق، عدد ١٧٠١، ١١/٦/٢٠٠١.

بالعملية الديمقراطية من خلال الإقرار بحق الأحزاب في الاشتراك في العملية الانتخابية ضمن أطر تحالفية، وبالتنسيق مع أطراف أخرى<sup>(١)</sup>.

يتضح من العرض السابق، تراجع للمشاركة السياسية في اليمن، وضعف ومحدودية المشاركة من خلال الأحزاب التي لم تنجح في حث الجماهير على المشاركة وفي فتح قنوات جديدة بينها وبين الجماهير، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعتين من العوامل:

الأولى: تتعلق بالمحددات الخارجية التي تعرض على الحزب من قبل النظام السياسي، وتمثل في المحددات السياسية والمرتبطة بإشكالية هيمنة السلطة التنفيذية.

الثانية: فتربط بالمحددات الداخلية للنابعة من الأحزاب مثل الضعف المؤسسي، وضعف مستوى اتصالها بالجماهير، وعدم ارتباطها بقاعدة جماهيرية وعدم قدرة أحزاب المعارضة على التوحد لمواجهة الحزب الحاكم.

---

١- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٥٢.

## المبحث الثاني

### الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفتها التنشئة السياسية

#### وتجميع المصالح

تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في عملية للتنشئة السياسية وتجميع المصالح، وذلك على اختلاف المجتمعات التي توجد فيها، وسوف نعرض في هذا المبحث لهاتين الوظائفين على النحو التالي:

#### أولاً : الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفة التنشئة السياسية :

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى أهم المؤسسات التي يمكن من خلالها تربية الفرد وتأهيله من الناحية السياسية، ولا يقتصر دور الأحزاب في هذا الجانب على مجرد التأثير في الفرد، وإنما يقلبه تأثير الحزب بهذه العملية، إذ يربط الباحثون بين نجاح الحزب في أداء هذه الوظيفة وقدرته على الاستمرار السياسي وتزايد قوته مستقبلاً، وبالتالي فإن عملية التنشئة الحزبية عملية ذات وجهين، الأول: دفع عناصر غير مشاركة في طريق العمل السياسي، والثاني: رصد من القوة لمصالح الحزب والنظام الحزبي بشكل عام<sup>(١)</sup>.

وبالنظر إلى الأحزاب موضع الدراسة يتضح من واقع الوثائق الحزبية الخاصة بها تأكيدها على دور الحزب في عملية التنشئة السياسية.

وتمارس الأحزاب هذه الوظيفة من خلال محورين:

**لمحور الأول:** دخل الحزب، ويلعب الحزب هذا الدور بالعمل على إعداد الطلائع أو الكوادر وتلقيح العضو بمبادئ الحزب وأيديولوجيته، وتدريبه على ممارسة العمل التنظيمي والجهادي والدعائي للحزب.

١ - كمال المنوفي، أصول لنظم السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص ٢٠.

المحور الثاني: خارج الحزب، أي محاولة للتأثير في الحركة السياسية والأنماط السلوكية أو تطويرها<sup>(١)</sup>.

### (١) الصحافة الحزبية:

تلعب الصحافة الحزبية دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام، حيث تتميز الصحافة بمتابعة للنشر والتعليق على القضايا والمشكلات، وعرض الآراء المختلفة بشأنها، مما يمكنها من المساهمة في تشكيل رأي عام حول بعض المسائل، وتعتمد الأحزاب اليمنية - بدرجة كبيرة - على الصحافة الحزبية لطرح أفكار الحزب ومواقفه من القضايا والأحداث وفي ضوء انخفاض عضوية الأحزاب - على وجه العموم - وضعف قاعدتها الجماهيرية، يصبح للصحف الحزبية أهمية خاصة، فهي أكثر قنوات الاتصال قدرة على التعبير عن آراء الأحزاب، وأكثرها اتصالاً بالجماهير من ناحية وبالسلطة الحاكمة من ناحية أخرى، وقد مرت الصحافة اليمنية بثلاث مراحل منذ قيام الوحدة حتى الآن:

#### المرحلة الأولى: من مايو ١٩٩٠-١٩٩٤:

تمثلت حرية التعبير أمم دوافع الحياة الديمقراطية في اليمن، حيث بلغ عدد الصحف إثر قيام دولة الوحدة أكثر من ١٤٠ صحيفة، وتوسع نطاق تبادل المجتمع للمعلومات وتبادل الآراء لتسجيل معظم قضايا الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي مرحلة زاهرة بالتعدد الصحفي، وممارسة حرية القول والرأي، وانتشار المطبوعات الصحفية، أيضاً صدور قانون الصحافة والمطبوعات اليمني رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠.

#### المرحلة الثانية ١٩٩٤-١٩٩٧:

يمكن القول أن الحرب كانت ظرفاً استثنائياً بالنسبة لواقع الصحافة، وخلال فترة الحرب لم تصدر سوى صحيفة أهلية واحدة (يمن تايمز)، وبعد الحرب اختفت العديد من الصحف.

١ - إيمان حسن، مرجع سابق، ص ٨١.



وقد تسعت هذه الفترة بما يلي:

- أعلنت البداية العملية لتنفيذ القوانين، وخاصة قانون الصحافة والمطبوعات، ومارست السلطة تحت مبرر تنفيذ القوانين المضايقات ضد الصحف المستقلة والحزبية، باستثناء صحف لتتلاف المؤتمر والإصلاح.

- بعض الصحف الحزبية (الثوري، الوحدوي، الثوري) اقتيدت إلى محاكمات استمرت فترات طويلة<sup>(١)</sup> ولدى ذلك إلى استمرار تعطيل صدور هذه الصحف وتوقفها لفترات مختلفة<sup>(٢)</sup>.

- وتسعت هذه الفترة بتقاعص الأحزاب عن دعم وتفعيل حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، سيما كتبت لجنة شؤون الأحزاب من قيودها ضد الصحف الحزبية (إيقاف صحيفة الثوري) بقرار صدر في ١٨ يوليو ١٩٩٥<sup>(٣)</sup>.

#### المرحلة الثالثة: فبراير ١٩٩٧ - حتى الآن:

- عانت الصحافة الحزبية اليمنية من عدة أزمات ومعوقات، غير أن أبرزها يكمن في جانبين، الأول تشريعي، والآخر، تأهيلي وفني .

ففي الجانب التشريعي احتوى قانون الصحافة والمطبوعات اليمني الذي صدر في العام ١٩٩٢ على ضوابط تحد من حرية الممارسات الصحفية الحزبية وغير الحزبية، وهذه الضوابط هي:

---

٢ - لمزيد من التفاصيل حول القضايا التي تعرضت لها هذه الصحف وحكم المحكمة فيها انظر: عبد الوهاب المؤيد، ثورة الصحافة اليمنية: دراسة تحليلية ١٩٩٠-١٩٩٩، ( صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩)، ص ٤٢-٤٨.

٢ - لمزيد من التفاصيل حول هذه الصحف، انظر: محسن عوض، الحقوق والحريات الأساسية، في المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية أيار مايو ٢٠٠٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٤٢٦.

٣ - صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٧٣٥، ١٩-٩-٢٠٠٢.

١- ضوابط ذاتية: جوهرها التزام الصحفي بشرف المهنة، وموثيق العمل الصحفي.

٢- ضوابط قانونية: أهمها التزام الصحفي فيما ينشره بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية (أسس الدستور) بما لا يتعارض مع أحكام القانون<sup>(١)</sup>.

وقد اشتمل القانون على قائمة من المحظورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الجانب السياسي أورد القانون منع ما يلي:

( أ ) حظر ما يمس مصلحة البلاد العليا، ولم يشر القانون إلى أي تفسير حول معنى المصلحة العليا وبذلك يخضع هذا القانون لتفسيرات عديدة.

(ب) إنشاء أسرار الأمن والدفاع، ولم يرسم القانون حدوداً لمساحة هذه الأسرار، ودون توضيح يذكر لطبيعة هذه الأسرار<sup>(٢)</sup>، وهذه جميعها قيود تؤثر على الصحافة اليمنية، ومنها الصحافة الحزبية<sup>(٣)</sup>.

وتضطلع الصحف الحكومية بشكل علم بالتعبير عن وجهة نظر الحزب الحاكم، ورغم أن صحيفة الميثاق هي المعبر الرسمي عن التوجهات السياسية للمؤتمر الشعبي، إلا أن مهمتها الأساسية تتمثل في تحديد وتوجيه النقد إلى أحزاب المعارضة، وتتبع أنباء خلافاتها ونشقتها، فضلاً عن تقديم لحديث أو حوارات مطولة مع الوزراء وكبار المسؤولين لشرح سياسات الحكومة، وكسب التأييد الشعبي لها.

لما صحف المعارضة، فقد تعددت وتنوعت، وتطرفت لقضايا لم يكن من السهل التعرض لها من قبل مثل معارضة التحولات الدستورية، وعمل حملة إعلامية بذلك، فقد

---

١ - فيصل الحنفي، حرية الصحافة في اليمن، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، ( جامعة

تونس، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ٧٥-٧٦

٢ - فيصل الحنفي، المرجع السابق، ص ١٠٧-٨-١.

٣ - لمزيد من التفاصيل انظر: جمال الأنيمي، وفيصل الصوفي، حرية الرأي والتعبير في اليمن، كتاب

القنصل، ( صنعاء: سلسلة إصدارها برنامج الثقافة القانونية بملتقى المجتمع المدني، ٢٠٠١، رقم ٦)

ص ٤٧-٥٧.

استطاعت صحيفة الشورى أولاً ومن ثم صحيفتي الصحوه والثوري، وبدرجة أقل الوحدوي والأمة، القيام بدور رئيسي من خلال الكتابات التطويرية التي نشرتها لمعظم الشخصيات على مدار فترة الحملة الانتخابية، أو من خلال الندوات وحلقات النقاش التي ساهمت فيها<sup>(١)</sup>.

وبصفة عامة هناك عدة ملاحظات على الصحافة الحزبية، وهي:

- لا تصدر معظم الأحزاب صحفا بصفة منتظمة، ويقتصر إصدار الصحف بصفة دورية على المؤتمر والاشتراكي والإصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الشعبية، ولعل هذا يدل على هشاشة الأحزاب اليمنية عموماً، وضعف دورها في التنشئة السياسية بصفة خاصة.

- هناك أحزاب كبيرة تصدر صحفاً أقل بكثير من مستواها مثل ( المؤتمر والاشتراكي) مقارنة باتحاد القوى الشعبية وصحيفته الشورى، رغم أن الصحف الحزبية لديها قدر كبير من الحرية غير متوفر في الصحافة الرسمية، التي ما زالت تعتقد أن وظيفتها هي تبرير سياسة الحكومة.

- بعض الإشكاليات في الصحف الحزبية تكون سببها سياسي، لأن رئيس التحرير داخلها لا يكون صحفياً، وبالتالي فإنه ينفذ سياسة الحزب على حساب العمل الصحفي، وقد أثيرت قضية في هذا الجانب بين (صحيفة الوحدوي الناطقة باسم التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والصحافي جمال عامر) كما كان هناك جدل داخل الأمة العامة واللجنة المركزية، وتم تطييب الرأي السياسي على الرأي المهني، ورددا البعض إلى أنها مصلحة التنظيم، حيث تمت محاكمة الصحفي جمال عامر، ومنع من الكتابة.

- كنسي نسبة المؤهلين تأهيلاً كافياً في أوساط العاملين في الصحافة اليمنية، وهي نسبة متقلبة جداً.

---

١ - محمد عبد الملك المتوكل، الأمين العام المساعد لاتحاد القومى الشعبية، مقابلة مع الباحثة، القاهرة،

- أن معظم الأحزاب السياسية لا تهتم بأن تلعب دوراً في عملية التنشئة السياسية من خلال صحفها، حيث تقصر معظم الأحزاب، نشاط صحفها على مهاجمة الأحزاب وتتبع أنسبها خلافتها ونشأتها والرد على ما يرد في صحفها، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود دور للصحافة الحزبية في التنشئة السياسية حيث كثيراً ما عبرت الصحف الحزبية عن مواقف أحزابها إزاء العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية وغيرها.

وفي الواقع هناك محددات تؤثر على الدور التنقيفي للصحف الحزبية منها ما يلي:

١- احتكار السلطة للمعلومات وحجبها، ليس فقط عن صحف المعارضة، بل حتى عن الصحف الرسمية والموالية لها، وإذا أرادت السلطة إعلان أي موقف، فإنها تلجأ إلى بعض الصحف والقنوات التلفزيونية العربية، وأيضاً إصدار مجلس الوزراء قراراً قضى باعتماد وسائل الإعلام على مصدر واحد عملياً هو وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، وإلزام الوزراء وكبار مسؤولي الدولة بالتعامل وإعطاء الأولوية للصحف الرسمية ووسائل الإعلام الرسمية في التصريحات وتدفق المعلومات، كما قضى القرار بتحديد نطاق رسمي باسم الحكومة، وجاء هذا القانون الذي أقره مجلس الوزراء كخطوة جديدة للحد من الحريات الصحفية، تقول قيادات صحفية إنه شكل خطوة جديدة للانتقال إلى تقييد وتمييع حركة الصحفيين العاملين بوسائل الإعلام الرسمية، ويؤكدون أنه لم يبق قيود بيد الحكومة لاتخاذها ضد الصحف الحزبية والأهلية المستقلة، فقد اتخذت كل القيود، وحدث من حرية الإصدارات الصحفية، حيث إن عدد الصحف التي تصدر حالياً هي أقل من عدد الصحف التي كانت تصدر فيان حرب صيف ١٩٩٤، وبعدها بفترة قليلة، ولا توجد مقارنة بين عدد الصحف التي كانت تصدر في الفترة الانتقالية (٩٠ - ١٩٩٤) والصحف التي تصدر اليوم<sup>(١)</sup>.

٢- لقتياد الصحف الحزبية وعدد من الصحافيين إلى المحاكم عند ظهور أية بوادر جادة لتناولات صحافية نقدية للأوضاع المتدهورة، والمطلوبة بالمصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية، وإزالة ما خلفته حرب صيف ٩٤ من تراكمات سلبية وأثار نفسية عند أبناء اليمن، وتحديدا في المحافظات الشرقية والجنوبية، وجميع القضايا التي دخلت للمحاكم بهذا الاتجاه رفعتها وزارة الإعلام، وكذلك تعرض بعض الصحف لحملة تكفير واسعة من قبل حزب الإصلاح<sup>(١)</sup>.

٣- التضارب وعدم التنسيق في القضايا بين صحف المعارضة، وتحديدا أحزاب المعارضة ومجلس التنسيق (الثوري) صحيفة الحزب الاشتراكي، (والوحدوي) صحيفة التنظيم الشعبي الوحدوي للناصري، و(رأي) صحيفة رابطة أبناء اليمن، و(الثوري) صحيفة حزب اتحاد القوى الشعبية، و(الأمة) صحيفة حزب الحق.

وهذه الصحف الحزبية رغم انضواء أحزابها في إطار المجلس الأعلى لتنسيق أحزاب المعارضة فإنها أكثر الصحف تنافرا فيما بينها تجاه القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وجرجرة الصحف إلى المحاكم.

٤- عجز الأحزاب للمعارضة - حتى الآن - عن تبني المواقف الإيجابية تجاه الإجراءات والممارسات الحكومية للحد من حرية الصحافة والتعبير، وعدم إمسك أحزاب المعارضة بزملم المبادرة لمواجهة الإجراءات التشريعية والقانونية التي تتخذها وزارة الإعلام بإصدار تشريعات جديدة مخالفة للدستور والقوانين النافذة، فحتى الآن لم تنقدم أحزاب المعارضة بأي مشروع مضاد يقن الإجراءات القانونية التي تتخذها وزارة الإعلام والحكومة، ولم ترفع أحزاب المعارضة أية قضية ضد الحكومة ووزارة الإعلام لإلغاء اللوائح والقرارات الصادرة بهذا الخصوص، والمخالفة للقوانين والمواد الدستورية،

١ - تعرضت صحيفة الثقافية الصادرة في تمز لحملة تكفير واسعة وتحولت إلى أزمة سياسية وإعلامية ساخنة بين المؤتمر والإصلاح ويرى الحزب الاشتراكي أن بروز ظاهرة التكفير بين أن وأخر وقهام الدين الإسلامي وتبري قمع الفكري في الصراعات السياسية إنما تهدد المجتمعات العربية والإسلامية بالجمهور في وقت هي في أشد الحاجة إلى الحرية والاجتهاد والإبداع.

وحدث أن رفعت دعوى ضد وزير الإعلام بسبب إصدار اللائحة المالية في مارس الماضي، وتعثّر النظر فيها أمام المحكمة بسبب خلاقات داخل نقابة الصحفيين، ومحاولات السلطة شق وحدة صف النقابة بتشكيل كتل نقابية بديلة عن نقابة الصحفيين اليمنيين.

وهذه العوامل إضافة إلى الوضع المتردي والغياب الكامل لنور نقابة الصحفيين اليمنيين جعلت من حالة مقاومة قيود حرية التعبير، ومعوقات تطور الصحافة اليمنية مسألة شبه معدومة، وولدت حالات اللبس والإحباط لدى الصحفيين والصحف معاً<sup>(١)</sup>.

٥- انتشار الأمية يجعل تلك المطبوعات عرضة لعدم لفاعلية اللهم إلا في قطاعات محدودة جداً وفي مقدمتها لشريحة المسيسة وذات الاتجاهات الفكرية الواضحة، وهذه بدورها لا تتأثر كثيراً بما تعرضه صحف ومطبوعات الأحزاب الأخرى المنتمية إلى تيارات فكرية مختلفة<sup>(٢)</sup>، وكذلك ضعف توزيع هذه الصحف، حيث تصل إلى المحافظات الرئيسية فقط، باستثناء فترة الانتخابات، وقلة أعداد النسخ التي تصدرها هذه الصحف، حيث لا تتجاوز بضعة آلاف.

٦- هناك انعدام تشريعي على صعيد الصحافة الخاصة والحزبية، فلا توجد أية لوائح داخلية تنظم الأعمال والاختصاصات، وتوضح الحقوق والواجبات.

وفي استطلاع وحديث مع رؤساء التحرير ومحررين صحفيين من صحف المعارضة والصحف الأهلية حول القيود على حرية التعبير، يتضح أن إيجابيات الجميع تركزت على أن الرقابة الذاتية تحت أقوى من كل رقابة وإجراءات أخرى، إضافة إلى أن تدفق المعلومات أصبح قضية شبه مستحيلة، ولا يلتفت إليها بالنظر إلى تراكم الإجراءات والقرارات واللوائح الموجودة، وغدت مسألة التحديث عن الصحافة وحريتها موسمية تقابل بسلسلة من القرارات واللوائح التي أصبحت نافذة وحبيسة أراج وزرلة الإعلام.

١ - صحيفة البيان الإمارات، ٨ سبتمبر ١٩٩٨.

٢ - حين أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

## (ب) الدورات والتدورات التثقيفية:

تمثل عملية إعداد الكوادر في أي حزب سياسي أهمية كبيرة ومحورية، ولذلك فالمعمل التثقيفي داخل الحزب يتضمن تثقيف الأعضاء الجدد، والذين لا يملكون موقفا سياسيا مستكملا، ويعني ذلك تكوينهم سياسيا لتطوير وعيهم ليتجاوز مجرد تبني بعض مواقف الحزب، وتمكينهم من المشاركة الحقيقية في دراسة المجتمع، وتحديد أولويات النضال الحزبي، ودعم وحدة العمل الحزبي وتعميق الاتفاق داخل الحزب، ويتم تنفيذ برامج التثقيف الحزبي من خلال دورات تدريبية أو تثقيفية، بالإضافة إلى الندوة التثقيفية التي يحضرها عدد محدد من القيادات لدراسة ومناقشة قضية حالية، والندوة الجماهيرية المفتوحة التي يقدم من خلالها فكر الحزب ورؤيته السياسية إلى جماهير الحزب<sup>(١)</sup>.

فبالنسبة للمؤتمر الشعبي العام قامت صحيفة الميثاق (لسان حال المؤتمر الشعبي العام) بتنظيم عدد من الفعاليات الفكرية والثقافية، وكذلك مجلة الثوابت التي قامت بتنظيم عدد من الندوات، كان أهمها: المؤتمر الاقتصادي الأول ١٩٩٦، والثاني ١٩٩٨ وكذلك المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار الذي قام بعمل ٦ ندوات و ٣ حلقات نقاشية، و ٣ دراسات<sup>(٢)</sup>.

وكذلك عقد اللقاء القيادي الإعلامي الأول لتفعيل وتطوير الرسالة الإعلامية للمؤتمر في الفترة من ١ - ٤ يونيو ١٩٩٨م، وتم عقد اللقاء الثاني في الفترة من ٩ - ١١ يونيو ٢٠٠١، كما تم عقد اللقاء التشاوري الاستثنائي لصحافة المؤتمر في عدن خلال الفترة من ٦ - ٧ نوفمبر ٢٠٠١<sup>(٣)</sup>.

كذلك شكل الدور التوجيهي والإرشادي للمؤتمر دوراً مكملاً للنشاط الإعلامي والثقافي، فقد قام المؤتمر بإقامة العديد من الدورات التوجيهية والإرشادية لأعضاء المساجد

١ - إيمان محمد حسن، مرجع سابق، ص ٢٢١-٢٢٢.

٢ - التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٤٣.

٣ - تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس، أغسطس ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٥٦.

التي شملت المستقلين وأعضاء المؤتمر والمهتمين بالشئون الدينية، وذلك من أجل مواجهة النشاطات العادية والمزيدات السياسية لبعض الأحزاب، والتي تحاول توظيف الدين والمساجد لأغراضها الحزبية<sup>(١)</sup>.

لما التجمع اليمني للإصلاح، فقد أهتم كثيراً بإعداد الكوادر الحزبية، واتخذ وسائل تقوم على البعد الديني أو الاتصال الشخصي المباشر في التأثير، وهي وسائل أكثر تأثيراً، وأقوى من الرسائل الجماهيرية، كما أن استعمالها هو أقرب إلى طبيعة خطابه الديني وبنائه الحزبي، وتتمثل في:

- المساجد حيث يتم إلقاء المحاضرات الدينية فيها وكذلك خطب الجمعة أسبوعياً عن طريق أئمة المساجد أو المنطوعين والمقرعين لهذا الدور.

- الشرطة الكلاسيك المسموعة والمرئية، وتتضمن المحاضرات التوعوية والأغاني والأشيد الدينية، وقد تم إيجاد مكثبات متخصصة في بيع وتسجيل الشرطة الدينية.

- الاتصال المباشر مع عامة الناس واستخدام شخصيات معروفة للقيام بالتوعية، كذلك سيطرة التجمع اليمني للإصلاح ولمنارات طويلة على المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، والتي يحتكر التجمع اليمني للإصلاح إدارتها والإشراف عليها.

لما بقية الأحزاب موضع الدراسة، فقد قسم نشاطها بالمحدودية وبالرسمية وارتباطه بفترة الانتخابات وتنتهي هذه النشاطات بلفتاء موسم الانتخابات.

ويوجد عدد من المحددات التي تؤثر على الدور التنقيفي لأحزاب المعارضة، منها: عدم توافر الاعتمادات المالية لتنفيذ دورات التنقيف، فالإعداد لهذه الدورات وتنفيذها يحتاج إلى تكلفة مالية عالية، وذلك باستثناء المؤتمر الشعبي العام الذي تتوافر لديه الاعتمادات المالية باعتباره الحزب الحاكم، ورغم ذلك لا يختلف أدلاؤه كثيراً في هذا الشأن عن الأحزاب المعارضة، عدم توافر الكادر التنقيفي القادر على خلق جيل جديد للأحزاب.



### (جـ) النشاط الجماهيري للأحزاب:

يقصد بالنشاط الجماهيري للأحزاب، كافة الممارسات التي تسعى الأحزاب من خلالها إلى الاتصال المباشر بجماهير المواطنين بهدف حشد التأييد لأفكارها وبرامجها، ولبرز أشكال هذا النشاط الجماهيري، يتمثل في المؤتمرات الشعبية والندوات السياسية والفكرية، وتقديم خدمات للمواطنين، وزيارات قيادات الأحزاب لمناطق جماهيرية معينة، وتنظيم الاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية العامة أو الخاصة بكل حزب، ويمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دوراً مهماً في التنشئة السياسية من خلال هذا النشاط، ويعتبر النشاط الجماهيري محصلة نهائية لمدى التطور المؤسسي للأحزاب ومستوى المشاركة في النشاط التنظيمي وطبيعة الهوية ودرجة مشاركتها، علاوة على طبيعة المناخ السياسي والهامش الديمقراطي المتاح في علاقة النظام الحاكم بأحزاب المعارضة<sup>(١)</sup>.

ويقدم المؤتمر الشعبي العام نموذجاً فريداً عن عدم التماسك بين العضوية الضخمة وتوافر الإمكانات المالية وبين ضالة النشاط الجماهيري، إذ يتركز هذا النشاط أثناء الانتخابات ومع انتهاء الانتخابات تتراجع الأنشطة الجماهيرية للمؤتمر وتكاد تنعدم، وربما يرجع تراجع الأنشطة الجماهيرية إلى تشغال قيادات الحزب باستمرار بمجالات أعلى.

وقد قام المؤتمر بعدد سلسلة من اللقاءات التشاورية والاجتماعات التنظيمية التي ترأسها الأمراء العاملون بالمصانع ورؤساء الفروع الرئيسية، وتتوزع النشاطات لحزب المؤتمر من الناحية الجغرافية على أمانة العاصمة وبقية المحافظات، وفروع المؤتمر في كل من جامعة صنعاء جامعة تعز - إضافة إلى اجتماع تنظيمي واحد ترأسه الأمين العام الدكتور عبدالكريم الإريضي وخصص لأعضاء المؤتمر في مجلس النواب (الكتلة البرلمانية) كما عقدت الأمانة العامة للمؤتمر سلسلة من الاجتماعات برئاسة الأمين العام كان آخرها اجتماع الأمانة العامة في سياق الاجتماعات المتصلة بمناقشة آليات تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة العامة حول أنشطة وبرامج التنظيم، وخاصة ما يتصل منها

١ - شرف محمد عبدالله ، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

بتعزيز دور المؤتمر كحزب حاكم في إدارة الدولة وتطبيق البرامج الإصلاحية في الأجهزة الحكومية.

وفي الجانب الآخر يزداد النشاط الجماهيري لأحزاب المعارضة أثناء المعارك الانتخابية، حيث تتحول الحملة الانتخابية إلى مناسبة لإعلان الحزب عن وجوده في الشارع، ولأمام أعضائه والمتعاطفين للمشاركة معه ، سواء من خلال التبرع أو للدعاية أو التصويت، فقد عقد الحزب الاشتراكي ( ٧٢٣٣ ) اجتماع انتخابي للمنظمات القاعدية، و ٢٢٣ مؤتمر للمديرية، و ٢٢ للمحافظات، وتمت هذه الاجتماعات بعد أن عقد الحزب الدورة الأولى للمؤتمر العام الرابع ، وقد اتسمت هذه الاجتماعات بحضور عال من الحزبيين، حيث بلغ الانضباط في حضور الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية ما بين ٧٠-٨٠ ، رغم الظروف المادية التي يمر بها الحزب، ولكن كان هناك سلبات، أهمها نقصان عن المطالبة بتسديد الاشتراكات، وعدم وفاء الأعضاء في القيام بواجباتهم تجاه الحزب، ولجوء بعض المنظمات الحزبية إلى أسلوب التوافق والتصويت الطني عند انتخاب بعض الهيئات..

وقد تبنت اللجنة المركزية والمكتب السياسي والسكرتارية عددا من القرارات التي تستهدف تعزيز دور الحزب في مجال النشاط الجماهيري، أهمها: تنفيذ القرارات الخاصة بعمل الحزب مع الشباب والمرأة، ومتابعة تلمس الأوضاع النقابية ودور الحزب فيها، وحث الأعضاء على أهمية الانتماء إلى المنظمات الجماهيرية، وتم تكليف اللجنة المركزية بالاتصال بالقيادات الحزبية في الخارج واستعادة الروابط التنظيمية والسياسية معهم وقام الأمين العام وبعض أعضاء المكتب السياسي بالعديد من الزيارات للبلدان العربية والأجنبية التي يتواجدون فيها وتم التوصل إلى تشكيل إطار قيادي أعلى ينظمهم<sup>(١)</sup>.

١ - التقرير السنوي المقدم من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني (دورة البردوني)

٢٠٠٠/٩-٢/٨-٣٠، مرجع سابق، ص ٢٠.

وخلاصة القول، إن الدور المحدود للأحزاب في للتنشئة السياسية يرجع إلى القيود الفكرية والقانونية والتنظيمية التي تفرض على الأحزاب أو تتبع من داخلها، فضلا عن تنشي الأمية وانخفاض مستوى المعيشة وعدم تطوير وسائل المواصلات والاتصالات في الأقاليم بما يحول دون تغلغل الأحزاب في المجتمع ويقصر حركته في حدود المدن الكبيرة، ولذلك ينبغي العمل على تنشيط الأحزاب على القيام بدورها في عملية للتنشئة، وحث الجماهير على ممارسة حقوقهم السياسية، وهذا يتطلب إعطاء مزيد من الحريات السياسية لنشاط الأحزاب الجماهيري (عقد ندوات، ومؤتمرات، وتقديم خدمات ... الخ) وذلك دون أية قيود مهما بلغت درجة الخلاف الفكري، وإتاحة الفرص المتساوية أمام الجميع لاستخدام وسائل الإعلام خاصة المسموعة والمرئية منها، وتضائر كافة القوى الرسمية وغير الرسمية في الدولة من أجل القضاء على الأمية وفقا لبرنامج زمني محدد، وتبني سياسات اجتماعية تتحاز للفقراء وترفع من مستواهم المعيشي، وتبني عملية تنويرية وتنشئية شاملة في المجتمع لإشاعة العقلانية وحرية الرأي والفكر والتعبير، فضلا عن قيام الأحزاب بمواجهة أزماتها الداخلية والتي تتمثل أبرزها في البناء السلطوي لكافة الأحزاب وتركز القيادة في نخبة معينة، هذا بالإضافة إلى صراع أفراد هذه للنخب على المناصب القيادية داخل الأحزاب، وهي الأزمات التي أفتتد الأحزاب كثيرا من قيمتها لدى المواطن اليمني.

#### ثانياً : الأحزاب ووظيفة تجميع المصالح:

لا يمكن معرفة الطبقات الاجتماعية التي تعبر عنها الأحزاب السياسية، فالعديد من الأحزاب اليمنية التي تكونت بعد قيام دولة الوحدة كلفت متواجدة بشكل غير رسمي أو بصورة سرية قبل قيام الوحدة اليمنية، وحدثت عملية التحول للديمقراطي، وقد تحولت من هذا الشكل السري إلى الشكل العلني، ولم يعثر على دليل مؤكد على أن أحزابا حديثة قد تأسست حول حركات شعبية أو قاعدية أو لها علاقة بقاعدة المجتمع، حيث أنه تقريبا كل الأحزاب التي قد تشكلت قد مثلت عناصر من الطبقة السياسية الحاكمة الموجودة في اليمن سواء الصفوة الحاكمة التي قد تم تأسيسها بالفعل أو تلك الأقسام من الصفوة التي لسبب

أو لأخسر ثم استبعادها عن الهيكل التأسيسي الحكومي، وبالتالي فإنه لم يكن هناك تشكيلا لأحزاب جديدة.

إن مفهوم التفسير الذي قد جعلته الوحدة بين شطري اليمن وأيضاً عملية التحول الديمقراطي، كان يدور حول أن وجود هذه العناصر قد صار معترفاً به بشكل رسمي، كما أنه أتاح لهم أن يتبادلوا وجهات نظرهم وي طرحوها على الملأ بحرية أكثر عن ذي قبل<sup>(١)</sup>. ولكن يمكن القول أن المؤتمر يعبر عن مصالح الشريحة للطبقة القبلية والمسكينة وكسار التجار والموظفين ولكن بقية الأحزاب لا يمكن معرفة الطبقات التي تعبر عنها، وهذا يعني أن هناك عدم وضوح في لقوى التي تعبر هذه الأحزاب عن مصالحها.

ولكن سوف نحاول أن نوضح في هذا المبحث مدى قدرة الأحزاب اليمنية على التعبير عن القضايا التي تواجه المجتمع اليمني، مثل سياسة الإصلاح الاقتصادي، لمعرفة إلى أي مدى تعبر هذه الأحزاب عن مصالح الفئات التي تمثلها.

يعتبر كثير من الباحثين أن الوضع الاقتصادي شرط أساسي وجوهري لمستقبل التحول الديمقراطي، وهكذا فإن تدهور هذا الوضع أو ارتباطه وظهور مشكلات كالبطالة أو الركود أو انخفاض قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يهدد تلك الإنجازات التي تمت عن طريق التوجه الديمقراطي المعان من جانب النظام<sup>(٢)</sup>.

انضمت اليمن الجنوبي إلى صندوق النقد الدولي في سبتمبر ١٩٦٩، وقد ظلت علاقتها به محصورة في إطار محدود، أما اليمن الشمالي فقد قصرت علاقته بالصندوق منذ انضمامه إليه في عام ١٩٧٠، على تقديم الصندوق مساعدته الفنية وخبراته العملية في البعثات والإحصاءات المالية والنقدية والمفوعات والتجارة الخارجية<sup>(٣)</sup>، وبالتالي

١ - Shiela, Carabico, " Legal Basis of the Multi- Party System", www.al-bab.com. -١

٢ - عبد الغفار رشاد، السياق المجتمعي لعملية الانتخابية، في مصطلح علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب، ٢٠٠٠، ( جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كورناك، ٢٠٠٠)، ص ٣٩.

٣ - منه القبيل، تثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في الجمهورية اليمنية، في د. أحمد البشاري (محرر)، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأبحاث المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، قنوت، ١٩٩٦) ص ٤٦٥.

لم ترتبط اليمن بأي برنامج من برامج الصندوق، ولم تتلق منه أية مساعدات حتى بداية عقد الثمانينات، معتمدة في ذلك على تلك الظروف المواتية التي استفاد منها اقتصاد البلاد خلال عقد السبعينات<sup>(١)</sup>.

وفي ١٩٨٣ اضطرت حكومة اليمن الشمالي إلى طلب المساعدة من الصندوق، وارتبطت معه ببرنامج للتثبيت الاقتصادي غير رسمي (Informal Program) وغير مشروط خلال الفترة (٨٣١٩-١٩٨٦) وكانت فترة التنفيذ فرصة مواتية للسلطات المختصة لمراجعة سياساتها الحالية في ظل لتراجع النسبي للتمويل الخارجي وللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية الجزء الأكبر في عجز الموازنة العامة، الأمر الذي ساهم في إنكسار معدلات التضخم وتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وفي ظل انتعاش سياسة مالية غير حكيدة تنقذ الرؤية الواضحة ذات البعد المستقبلي، والاعتماد في سياساتها على القرارات الأكيدة والموارد المالية المتوفرة، في ظل هذه الظروف استمر الاختلال المالي يستفاد بعد استخراج النفط بكميات تجارية وتصديره إلى الخارج في نهاية عام ١٩٨٦ وبالتالي فقد تخلت الحكومة اليمنية عن سياساتها المالية الانكماشية، وعادت انتعاش سياسة مالية توسعية في مجال الإنفاق العام الجاري الذي ارتفع معدل نموه إلى نحو ٢٣% في المتوسط سنوياً خلال الفترة ٨٧/١٩٨٩ ولذلك تضاعف عجز الموازنة في عام ١٩٨٧ مقارنة بالعام السابق<sup>(٢)</sup>، ولكن اكتشاف النفط والبدء باستخراجه بكميات تجارية لم يؤد إلى تحقيق ازدهار اقتصادي في البلاد كما كانت التوقعات<sup>(٣)</sup>، حيث تراجعت هذه الأساليب مع بدء إنتاجه المتواضع في مستوى يقدر بحوالي ١٦١ ألف برميل في المتوسط يومياً، ولذلك كانت الإيرادات الفعلية من النقد الأجنبي متواضعة ولم تتمكن من احتلال مكانة التحويلات الخاصة التي تراجعت نسبياً خلال عقد الثمانينات<sup>(٤)</sup>.

١- World Bank, Yemen Arab Republic Development of A Traditional Economy. 1997.p.57.

٢- سطره الفصل، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ج.ع.ي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٩٢)، ص ١٠١.

٣ - أحمد فايد بركات، النفط في اليمن، (صنماء: مؤسسة الخفيف، ١٩٩١) ص ٤٣.

٤ - عبد الله حسين بركات، عجز الموازنة لمبله وعلاجه، في: أحمد البشاري (محرر)، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

وقد استمرت محاولات الصندوق لإقناع حكومة اليمن الشمالي بعقد اتفاق رسمي للإصلاح الاقتصادي في إطار تسهيلاته المشروطة، ممارسة ضغوطه عليها خصوصاً بعد عودة الاختلالات المالية والنقدية إلى الظهور - وبصورة أشد - نتيجة السياسات المالية والنقدية للتوسعة التي تبعتها الحكومة.

وفي ظل هذه الظروف، اضطرت حكومة اليمن لشمالي إلى الإعلان عن برنامج إصلاحات مالية ونقدية جديدة في فبراير عام ١٩٩٠ لتخفيف ضغوط الصندوق عليها للدخول في برنامج رسمي، وقد أعلنت اليمن عدم وجود علاقة للصندوق والبنك الدوليين بهذه الإجراءات، وقد تخلت الحكومة عن تنفيذ هذه الإصلاحات نتيجة لقيام الوحدة بين شطري اليمن، فيما عدا ارتفاع سعر الصرف الرسمي للريال من ٩-١٢ ريال للدولار<sup>(١)</sup>.

ومع قيام الوحدة بين شطري اليمن تولى البنك الدولي مهمة إقناع حكومة الوحدة بتبني استراتيجية تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو عالية، وضرورة توجيه الاقتصاد اليمني إلى الخارج بهدف الحصول على النقد الأجنبي لسد الفجوة التمويلية للاستيراد والاستثمار، على أن تبدأ الحكومة خطواتها الأولى نحو هذا الاتجاه بإصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار بها، وإنشاء المناطق الحرة وتشجيع السياحة وتوفير بيئة مالية ونقدية مستقرة باعتبارها شرطاً ضرورياً لتحقيق معدلات نمو عالية<sup>(٢)</sup>.

وقد رفضت الحكومة اليمنية ذلك وقامت بتبريرها أن البنك الدولي يضع المهمة بكاملها على كاهل الاقتصاد اليمني الذي يتسم بهشاشة بنيته الهيكلية<sup>(٣)</sup>، ولما الضغوط الداخلية فقد تمثلت في عودة حوالي مليون مقرب وعامل كانوا يعملون في دول الخليج

١ - صحيفة الثورة (صنعاء)، ١٩٩٠/٣/٢.

٢ - طه فسيل، مدى ملائمة التنبؤات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في مواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص ٨٣.

٣ - وزارة التخطيط والتنمية، ملاحظات حول سياسات البنك الدولي المقترحة للمعالجة الاقتصادية، صنعاء، ١٩٩١، ص ٦.

العربي والمملكة العربية السعودية، وإلى توقف لتسياب تحويلاتهم<sup>(١)</sup>، وأيضاً توقف المعونات والهبات التي كانت تحصل عليها اليمن من هذه البلدان<sup>(٢)</sup>، وبعد مداورات ومناقشات تقدمت الحكومة ( ببرنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري) الذي أقر من مجلس النواب في ١٥ ديسمبر ١٩٩١، وقد شخص البرنامج المشكلات الاجتماعية والثقافية والأمنية ... الخ وحدد طريقة بناء الدولة اليمنية الحديثة<sup>(٣)</sup>.

وقد استرشدت بها الحكومة اليمنية عند وضعها للمذكرة الاقتصادية التي قدمت لمؤتمر المائدة المستديرة للدول والهيئات المانحة للمساعدات والقروض لليمن الذي عقد في جنيف ١٩٩٢، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، ولكن حال الصراع السياسي بين صناعات الوحدة في تنفيذ مثل هذا البرنامج، وفي العام ١٩٩٣ أبدى الصندوق استعداده مرة أخرى لتقديم مساعدته الفنية في المجالات المالية والنقدية، وقد عرض إمكانية عقد اتفاق رسمي في إطار تسهيل التكيف الهيكلي المعزز.

وكان الصندوق يأمل البدء في تنفيذ هذا البرنامج في بداية ١٩٩٤، لولا ظروف الأزمة السياسية التي مرت بها اليمن بعد ذلك وانتهت بالصراع المسلح بين الطرفين في صيف ١٩٩٤، وتحمل الاقتصاد اليمني أعباء اقتصادية جديدة قدرت بحوالي ١١ مليار دولار، وبمجرد انتهاء العمليات العسكرية وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح برئاسة عبد العزيز عبد الغني، وافقت اليمن على فتح مكتب تمثيل للبنك الدولي في صنعاء، وفي مارس ١٩٩٥ توصل الطرفان

١ - صحيفة الحياة، (لندن)، ١٩٩٦/١/٢٠.

٢ - مبارك - أن - كاتز، الوحدة اليمنية والأمن السعودي، في عبده الشريف (محرر)، مرجع سابق، ص ٩٧.

٣ - مجلس الوزراء: برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، صنعاء، ديسمبر ١٩٩١.

إلى اتفاق مشترك حول برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن، ونتيجة لذلك أعلنت اليمن إجراءات المرحلة الأولى من الإصلاح (مارس - أبريل ١٩٩٥) مؤكدة بذلك جديتها في الوفاء بالشروط المسبقة التي يطلب بها الصندوق قبل التوصل إلى اتفاق رسمي حول البرنامج المقترح<sup>(١)</sup>.

وقد شهدت اليمن في بدايات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي صورة مميزة للمعنف السياسي الأنومي (anomic) لتقلتي غير المنظم، في ديسمبر ١٩٩٢، ويونيو ١٩٩٨ نتيجة لرفع أسعار القمح والدقيق والمشقات النفطية والتي نتجرت اثر قرار الحكومة تخفيض الدعم المقرر لبيع الأساسية ومنها القمح والدقيق، وقد وصفت هذه الاحتجاجات الشعبية الأخيرة بأنها أخطر احتجاجات شعبية شهدها اليمن، لأنها اتخذت طابعا عنيفا أدى إلى سقوط خمسين قتيل<sup>(٢)</sup>، وقد بررت الحكومة ذلك في بيانها الذي حظي بثقة مجلس النواب بقولها أن الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط، وما ترتب عليه من آثار سلبية بالنسبة لبعض بنود الإيرادات ذات العلاقة بالإضافة إلى التباطؤ في إتمام الإصلاحات السعريّة في وقتها المحدد، أدى إلى تنامي عجز الموازنة بشكل خطير، حيث بلغ ٣٦،٢ مليار ريال يمني في أبريل ١٩٩٨<sup>(٣)</sup>، وقد افتقد نواب في البرلمان ينتمون إلى مختلف الأحزاب السياسية بينها الحزب الحاكم ( المؤتمر الشعبي العام) إجراءات الحكومة بأنها انتقائية، كونها ركزت على الإصلاحات السعريّة وأهملت البعدين الآخرين، وهما خفض النفقات وتحصيل الضرائب المستحقة<sup>(٤)</sup>، وأيضا أن الحكومة قد ناقضت نفسها بإصدار قرارات رفع الأسعار، بعدما وعدت في برنامجها بتخفيف الأعباء المعيشية عن

١ - لمزيد من التفاصيل حول برنامج الإصلاح الاقتصادي، انظر: بلقيس أبو اسبيع، سياسات صندوق النقد الدولي وأثارها على الأوضاع الاقتصادية في اليمن، سلسلة أوراق يمانية، ( القاهرة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩).

٢ - علي إبراهيم، ماذا بحث في اليمن، صحيفة لشرق الأوسط (لندن)، ١٩٩٨/٦/٣٠.

٣ - بيان الحكومة المقدم إلى مجلس النواب ١٩٩٨، في: صحيفة ٢٦ سبتمبر، ١٩٩٨/٩/٤.

٤ - صحيفة الحياة (لندن)، ١٩٩٨/٦/٢٤.



السود الأعظم من الناس، ولكن الحكومة أكتفت على عزمها المضى في الإصلاحات المعسرة على الرغم من تلك الانتقادات<sup>(١)</sup>.

مواقف الأحزاب السياسية حول برنامج الإصلاح الاقتصادي:

أولاً : التجمع اليمني للإصلاح:

استمد حزب التجمع اليمني للإصلاح أهميته السياسية والفكرية في البلاد من النجاح السذي حققه في انتخابات أبريل ١٩٩٣ التشريعية ، الأمر الذي أتاح له الفرصة لتولي مناصب وزارية في الحكومة الائتلافية الثلاثية التي شكلت عقب الانتخابات، ومع تأزم الخلافات السياسية بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني تحالف التجمع اليمني للإصلاح مع حزب المؤتمر، واشترك معه في حرب صيف ١٩٩٤ ضد الحزب الاشتراكي، الأمر الذي أتاح له الإسهام بدور مباشر في تشكيل الحكومة الائتلافية التي شكلت عقب انتهاء العمليات العسكرية في نوفمبر ١٩٩٤، وفي هذا التشكيل حصل على ست حقائب وزارية ومنصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية، بالإضافة إلى رئاسة مجلس النواب التي تولاها رئيس التجمع اليمني للإصلاح<sup>(٢)</sup>، وتعد الإصلاحات الاقتصادية والمالية والاتفاق مع صندوق النقد الدولي أحد الأسباب الهامة لظهور أزمة حادة بين حزبي الائتلاف، حيث رفض الوزراء المنتمون إلى التجمع اليمني للإصلاح الموافقة على منكرة للسياسات الاقتصادية والمالية، وطلب من الحكومة اليمنية عقد اتفاق رسمي مع الصندوق، وفضل هؤلاء الوزراء الاستعاب من جلسة مجلس الوزراء التي أقر فيها الاتفاق بأغلبية وزراء المؤتمر<sup>(٣)</sup>، فقد قدم التجمع اليمني للإصلاح رؤيته لذاتية كمقترح لمعالجة المشاكل الاقتصادية وإصلاح إختلالاته متجاوزاً بذلك برنامج الحكومة

١ - صحيفة الشرق الأوسط، (لندن)، ١٩٩٨/٦/٢٥.

٢ - أهام مفتح ، مرجع سابق، ص ٢١٩-٢٥٥.

٣ - لمزيد من التفاصيل، انظر، طه الفصيل، مرجع سابق، ص ١٥٩-١٦٩، صحيفة المحررة

(صنعاء)، بعد ٦٢٢، ١٩٩٨/٧/٩.

الانتلافية الذي قدم إلى مجلس النواب لنيل ثقته<sup>(١)</sup>، ومع تزايد احتمالات عقد اتفاق رسمي بين الحكومة وصندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ومالي متوسط الأجل يبدأ تنفيذه في مطلع العام ١٩٩٥، دعا مجلس شورى التجمع إلى عقد دورة استثنائية طلبت في بيئتها الختامي الحكومة اليمنية بسرعة وضع برنامج إصلاح اقتصادي شامل لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والإدارية والمؤسسية، دون الاهتمام بإصلاح جانب دون آخر<sup>(٢)</sup>.

وقد أصدر التجمع اليمني للإصلاح هذا البيان المتشدد الذي كان خطوة تكتيكية ضرورية سعى الإصلاح من خلالها إلى التوصل إلى اتفاق مشترك مع حزب المؤتمر لوضع برنامج إصلاح اقتصادي توفقي يحقق مصالحهما معا، ويفعل تمكن الإصلاح من التوصل إلى اتفاق مشترك.

ويستوقف نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر الإصلاح على ترافق عملية الإصلاح الإداري والمؤسسي وإصلاح القضاء وترافقها مع الإجراءات المالية والمقدية، ونتيجة لذلك تراجعت الإصلاح عن موافقته على قرارات وإجراءات مارس ١٩٩٥، بسبب الأسلوب الانتقالي الذي اعتمدت عليه في تنفيذها وتقصيرها على رفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الدولة لزيادة الإيرادات العامة وعدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة لإحداث خفض جوهري في نفقات الأجور والمرتبات وما في حكمها معتبرا الخفض حجر الزاوية لتخفيض عجز الموازنة العامة<sup>(٣)</sup>، وقد اعتبر التجمع اليمني للإصلاح أن الانهيار الحاصل في اقتصاد البلاد نتيجة طبيعية للتطبيق الجزئي والانتقالي الذي اختزل برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى مجرد مشروع جبلي يقوم على زيادة أسعار

١ - انظر: مجلس الوزراء، البرنامج العام للحكومة المقتر من مجلس النواب في ١٥/١١/١٩٩٤، ص ٥٤، ٥٧.

٢ - البيان الختامي للدورة الاستثنائية لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، مارس، ١٩٩٥، في: تجمع اليمني للإصلاح رؤى وموقف، بيانات، وتصريحات، ومقالات، مرجع سابق، ص ٦٩.

٣ - طه الفصيل، مرجع سابق، ص ١٦١.

السلع والخدمات الأساسية، ويحمل الفقراء وذوي الدخل المحدود كامل الأعباء ويترك الفاسدين والعاثين بالمال العام ومقدرات الشعب يعيثون دونما حساب أو عقاب<sup>(١)</sup>، إلا أن الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للإصلاح صوتت لصالح الحكومة وبيانها العام ومنحتها ثقتها في أوائل شهر يونيو عام ١٩٩٨<sup>(٢)</sup>.

نرى الباحثة أن رؤية التجمع اليمني للإصلاح، للإصلاحات الاقتصادية تتفق في كثير من القضايا مع رؤية الصندوق والبنك الدوليين، مع إعطاء التجمع أهمية أكبر ونطاقاً أوسع لعمليات الإصلاح الإداري والمؤسسي، ويعد شرطاً ضرورياً لنجاح أي برنامج إصلاحات اقتصادي يهدف إلى اجتثاث الفساد والذي أصبح هدفاً في حد ذاته.

#### موقف الحزب الاشتراكي اليمني:

يرى الحزب الاشتراكي، بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته الحكومة اليمنية تحت إشراف صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي خلال العام ١٩٩٦، قد حقق بعض النتائج الإيجابية وخصوصاً في مجال تقليص العجز في الموازنة العامة، والحفاظ على استقرار نسبي لسعر الصرف (العملة الوطنية)، إلا أن هذه النتائج لا تغطي في الواقع مؤشرات ولعبة يمكن الاعتماد عليها في إحداث معالجة شاملة لتعقيدات الأزمة الاقتصادية الراهنة، وفي الوقت نفسه كان لهذا البرنامج نتائج عكسية على مستوى دخول الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وصغار المنتجين، وبالتالي على مستوى معيشتهم بحيث تحملت هذه الفئات عبء الإصلاح الاقتصادي، وكانت ضحايا النتائج الإيجابية التي حققها البرنامج<sup>(٣)</sup>.

ويرى الحزب الاشتراكي أن هذه الفئات قد خفضت من مستوى استهلاكها للسلع والخدمات الضرورية نتيجة ارتفاع أسعارها، وبالإضافة إلى ذلك تزايدت الضغوط

١ - صادق ناشر، عواصف اليمن إلى أين؟ مجلة الشروق، عدد ٢٣٦٤، ٦-١٢/٧/١٩٩٨.

٢ - فيصل جلول، اليمن تأثر سلباً لم تنفضة قراء؟ مجلة الوسط، ١٩٩٨/٦/٢٩، عدد ٣٢٧٤.

٣ - صحيفة الثوري (صنعاء)، ١٢/٣/١٩٩٦.

الضريبية والتي أدت إلى أن تتحمل هذه الفئات إجراءات الحكومة أيضا لزيادة إيراداتها بشكل وضع العبء الرئيسي على كاهلها، ويرى أن إجراءات الإصلاح المالي لبرنامج الحكومة لم تظهر آثارها الإيجابية حتى الآن، ففي الوقت الذي نتجه فيه الإيرادات إلى التزايد نتجه السفقات إلى التزايد أيضا<sup>(١)</sup>، ولذلك يرى ضرورة وقف إجراءات رفع الأسعار، وتأمين رقابة فعالة للحد من الإنفاق العبثي وإهدار المال العام وتوزيع أعباء الإصلاح الاقتصادي بشكل عادل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ويولي الحزب اهتماما خاصا بالإصلاح السياسي، معتبرا أن ازدهار النشاط الاقتصادي وتطوره أمر وثيق الصلة بالإصلاح السياسي ووفقا لهذه الأسس دعا مشروع البرنامج السياسي للحزب إلى تعميق وتطوير الممارسات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة النظام والقانون وإصلاح وتحديث القضاء والأجهزة الأمنية<sup>(٢)</sup>.

وهكذا قابله رغم وجود اختلافات حول تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولكن جميع الأحزاب اتفقت على أهمية ارتباط اليمن ببرنامج للإصلاح الاقتصادي، وبالتالي فلم يكن هناك اختلافات جذرية بين ما تطرحه المعارضة وما تطرحه الحكومة، وهو ما يعكس ضعف النظام الحزبي اليمني وغياب القواعد الاجتماعية للأحزاب، فكما يرى أحد الكتاب "أن ضعف الفكر السياسي الغربي، أي فكر النخب القيادية لا يبرز من خلال إخفاق الدول والمجموعات الحاكمة في تحقيق الأهداف المنشودة فحسب ولكن يظهر أيضاً - وبشكل رئيسي - في عجز المعارضة على مختلف تنوعاتها ومذاهبها عن اقتراح أية حلول بديلة ممكنة على المجتمعات"<sup>(٣)</sup>.

إن عدم وجود حلول بديلة لدى أحزاب المعارضة حول تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي يعطل من مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

- ١ - برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، مرجع سابق، ص ١٨.
- ٢ - صحيفة الثورة (صنعاء)، ١١/١٢/١٩٩٨.
- ٣ - برهان غليون، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

## خاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تبين دور الأحزاب السياسية اليمنية - موضع الدراسة - في التحول الديمقراطي وذلك منذ صدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في العام ١٩٩١ والذي تناول الأحكام والإجراءات المتعلقة بتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية وحتى تاريخ إجراء أول انتخابات للسلطة المحلية في العام ٢٠٠١، وفي هذا السياق، سعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج منها ما يلي:

### ١ - طبيعة التحول نحو التعددية السياسية :

يمكن القول أن الانتقال إلى التعددية السياسية والحزبية واقتراحها بالوحدة اليمنية التي تمت بين شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ لم يكن قراراً سياسياً صرفاً من النظامين وقيادتيهما في الشطرين بل كان هناك قدر كبير من التفاعل والتكامل بين مجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت بدرجات متفاوتة في الدفع بالاتجاه نحو التعددية الحزبية، فعلى المستوى الداخلي احتلت المشاكل الاقتصادية لدى النظامين السياسيين في شطري اليمن، المرتبة الأولى بين الدوافع الرئيسة التي ساهمت في تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان التعددية السياسية، وقد أكدت وقائع الأحداث أنه في كثير من الحالات كان للأزمات دوراً بارزاً في الدفع بالاتجاه نحو التعددية السياسية والحزبية<sup>(١)</sup>، وينطبق هذا الوضع على التجربة اليمنية.

١ - فقد تعرض الأردن لأزمة اقتصادية عام ١٩٨٩ وكان لها الدور البارز في دفع النظام السياسي الأردني نحو الخيار الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية، وكذلك الحال بالنسبة للجزائر.

وقد كشفت الدراسة عن ارتفاع درجة تأثير العوامل الداخلية المتمثلة في (أحداث يناير ١٩٨٦، في الشطر الجنوبي، والتي ولدت فئات لدى الحزب الاشتراكي بالاتجاه نحو التحول الديمقراطي، وتكوين المؤتمر الشعبي العام وإجراء الانتخابات النيابية (مجلس الشورى) وانتخابات المجالس المحلية، في الشطر الشمالي) أهم الأسباب للتحول، دون إقصاء لدرجة التأثير النسبي لكل العوامل التي أقررتها متغيرات البيئة الدولية في نهاية عقد الثمانينات، فقد أدت التغيرات المتسارعة في المعسكر الاشتراكي وما نتج عنها من قبول الاتحاد السوفييتي بتغيرات في أوروبا الشرقية، والربط بين إعطاء المعونات والقروض والأخذ بنظام الاقتصاد الحر والديمقراطية الليبرالية، خاصة وأن اليمن تعتمد بشكل أساسي على مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في القروض والمساعدات، أدت هذه العوامل إلى سرعة التحول الديمقراطي.

ومن أهم خصائص التحول الديمقراطي في اليمن أنه تم بمبادرة من الفئحة الحاكمة التي تحكمته بدورها في تحديد مسار عملية التحول وإدارته مما مكنها من استمرار احتفاظها بقوتها ومراكز تأثيرها في النظام السياسي التبعدي بعد إعلان الوحدة، ولكنه تحول سريع ومفاجئ قام يمر بمراحل التحول الديمقراطي التي مرت بها معظم الدول العربية، بل تم التحول فجأة من أقصى درجات الحظر الحزبي إلى الإباحة المطلقة بحرية تكوين الأحزاب وقد مهدت سرعة التحول نحو الديمقراطية الطريق إلى عدم الاستقرار وتوسع دائرة العنف وانتهت بحرب شاملة في العام ١٩٩٤ أدت إلى إضعاف مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن .

وبالتالي يمكن القول أن التعددية السياسية في اليمن تتدرج ضمن دول التعددية السياسية المقيدة والتي تشير إلى قبول النظام السياسي لمبدأ التعددية السياسية في شكل أحزاب سياسية، ولكن في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وفي إطار قيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها فقد

لنعكست النشأة "الفوقية" للأحزاب على فعاليتها وجاهزيتها وعلى قيامها بالأدوار المنوطة بها.

## ٢ - الإطار الدستوري والقانوني الحاكم للتحول الديمقراطي في اليمن

تعاثي الأحزاب اليمنية من الكثير من القيود والضوابط الدستورية والقانونية التي تضعها اللجنة للحكمة وتؤثر على نشاط الأحزاب وفعاليتها في أداء دورها، رغم أن توفر إطار دستوري وقانوني يسمح بحرية حركة الأحزاب للمعارضة سيؤدي إلى زيادة دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، وقد ظل ذلك غائبا طوال فترة الدراسة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١ - يمكن القول بأهمية الاستقرار الدستوري أثناء فترة التحول الديمقراطي والذي بدا شبه غائب على امتداد فترة الدراسة وذلك لعدة أسباب:

- تعدد عملية تعديل الدستور وهي عملية ليست سلبية في حد ذاتها وإنما الإطباب في استعمالها وبشيء من السهولة وعلى امتداد فترات قصيرة يهدد الاستقرار الدستوري.

- أغلب التعديلات الدستورية عرقلت عملية التحول الديمقراطي وهذا ينطبق بشكل خاص على التعديلات الدستورية ( لعام ٢٠٠١ )، والتي جاءت لتكرس هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، بإعطاء مجلس الشورى المعين صلاحيات تشريعية، يشارك فيها مع مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب، ويعتبر ذلك سلاحا جديدا للسلطة التنفيذية للسيطرة على بقية السلطات، ومد فترة رئاسة الجمهورية إلى سبع سنوات، على أن تحسب بدلية من الانتخابات الأخيرة في العام ١٩٩٩، وإعطاء الرئيس سلطة حل مجلس النواب دون موافقة من الشعب أو حتى هيئة من الهيئات التمثيلية، كل ذلك يزيد في تركيز السلطة بأيدي السلطة التنفيذية.

- يشوب الدستور اليمني عدة ثغرات لا تساعد على تحقيق الاستقرار المؤسسي

أهمها :

- عدم نص الدستور على إعطاء حق تشكيل الحكومة لحزب الأغلبية أو تشكيلها بموافقة.

- لم يحدد الدستور أسساً وقواعد تشكل الإطار العام لألية تداول السلطة بين الأحزاب لا يجوز الخروج عنها عتلاً لأي إربكيات قد تحدثها برامج الأحزاب المتولية على الحكم.

ولكن هناك مواد تعتبر داعمة لعملية التحول الديمقراطي ومنها، الأسس الدستورية المنظمة للانتخابات الرئاسية، من خلال تخفيض النسبة المطلوبة لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، من ١٠% من إجمالي أعضاء مجلس النواب البالغ (٣٠١) إلى ٥% من إجمالي حضور الاجتماع المشترك لكل من أعضاء مجلسي النواب والشورى البالغ قوامهما الكلي (٤١٢) عضواً، هذه المادة تعتبر خطوة متقدمة في مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

١ - أدت القوانين الحاكمة للتحديد السياسية وما أدخل عليها من تعديلات بما تضمنته من شروط إلى إفراغ الأحزاب السياسية من مضمونها الحقيقي، وإلى تماثل برامجها، وضيق المساحة التي يمكن أن تختلف فيها أيديولوجيا، وبالتالي عبرت هذه الأحزاب السياسية عن أفكار عامة تمثل من وجهة نظرها كافة طبقات الشعب وكل شرائح الأمة، كما أدت هذه القوانين إلى وضع عراقيل أمام أحزاب قائمة بالفعل.

وتتلخص أبرز المعوقات والعقبات التي وضعها قانون الأحزاب السياسية أمام حرية تكوين الأحزاب السياسية ما يلي:

- اشتراطه على طالبي تأسيس الحزب السياسي أن لا يقل عدد أعضائه عند التسجيل عن (٢٥٠٠) عضواً، علاوة على بعض إجراءات التأسيس المعقدة التي تضمنتها اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية والتي وردت ضمن شروط قائمة المتطلبات المرفقة بعريضة طلب التأسيس المقدمة إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية، لقد وقف تطبيق اللائحة التنفيذية الخاصة بشروط متطلبات التأسيس عتلاً أمام عدد من الأحزاب



الصغيرة التي كانت تهدف إلى اكتساب الصفة القانونية لممارسة نشاطها، وبالتالي فإن وضع تلك الشروط قد حد من الحق الدستوري في تكوين الأحزاب السياسية.

- أيضاً أصبح للجنة لشئون الأحزاب حق البت في إنشاء الأحزاب الجديدة وأيضاً حق حل أي حزب قائم وتصفية أمواله ونتيجة لهيمنة المؤتمر الشعبي على هذه اللجنة وبالتالي يصبح هو المتحكم في تكوين الأحزاب وفي تهديد الأحزاب القائمة بالحل، وهكذا أصبحت أحزاب المعارضة مهددة من جانب الحزب الحاكم ليس فقط في نشاطها وإنما في وجودها أيضاً.

- كذلك تاحت اللاحقة التنفيذية للجنة شؤون الأحزاب توجيه ضغوط عديدة على الأحزاب السياسية خلال مراحل الإعداد للانتخابات النيابية، فقد قامت اللجنة بحجب الصفة القانونية عن بعض الأحزاب وإخضاع الموافقة لمعاملات سياسية أحياناً، ولذلك فليس الضرورة تستدعي إجراء تعديلات على بعض أحكام ومواد قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية والاحتماء التنفيذية، لتبسيط شروط وإجراءات تأسيس الأحزاب السياسية، وتحديد أسس رقابية واضحة وقابلة للقياس في إطار صلاحيات محدودة تمنح للجنة شؤون الأحزاب السياسية ممارسة رقابة لاحقة. يتضح مما سبق مدى خطورة الاختصاص بالنظر إلى أن المبادئ المشار إليها مبادئ عامة ومرنة، وحقيقة - من خلال هذه الصلاحيات - أصبح للجنة شؤون الأحزاب حق البت في إنشاء الأحزاب الجديدة وأيضاً حق حل أي حزب قائم وتصفية أمواله، وبالتالي أعطيت هذه اللجنة عدداً من الصلاحيات لم تقتصر على منع أو رفض قيام أحزاب جديدة وإنما تسببت إلى إمكانية حل الأحزاب القائمة بالفعل.

٣ - تتحكم السلطة التنفيذية والحزب الحاكم من خلال القوانين الحاكمة للعملية الانتخابية، والإشراف على عملية التصويت في تحديد وتحجيم وصول أحزاب المعارضة للمجالس التشريعية والمحلية، وهي المؤسسات التي يفترض أن يمارس من خلالها الحزب المعارض دوره، فضلاً عن سيطرة الحزب الحاكم على أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال

الجماهيري (المسموع والمرئية) وصعوبة استخدام أحزاب المعارضة لهذه الوسائل، وقد أدى هذا بدوره إلى ضعف الإقبال الجماهيري على الأحزاب المعارضة لاعتقاد الجماهير في عدم جدوى المشاركة وعدم قدرة هذه الأحزاب على توصيل مطالبها وتحقيقها، وبالتالي فقدت الأحزاب المعارضة أهميتها كقناة للاتصال بين الحاكم والمحكوم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قانون الانتخابات اليمني يعاني العديد من الثغرات وسلبية بعض الممارسات عند التطبيق والتي تؤثر بدورها على مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

- أسلوب تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ونسبة مشاركة أحزاب المعارضة في لجنتها الأساسية والفرعية المشرفة على الانتخابات، ونزل هذا ما جعل اللجنة عرضة لانتقادات أحزاب المعارضة، وخضوع اللجنة لوصاية السلطة حيث صرح مصدر مسؤول في اللجنة على عدم حيادية اللجنة واتباعها للحزب الحاكم، ورغم تحريم القانون الحزبية إلى أعضاء اللجنة فإن أي منهم لم يتخل عن حزبيته.

- تقسيم الدوائر الانتخابية، الذي شكل أساساً للتلاعب والترزيف، ولهذا حاول كل حزب أن من أجل التأثير على عملية تحديد الدوائر بما يخدم مصالحه وكان النجاح حليف الحزب الحاكم.

- جدول تسجيل الناخبين، والتي لم تصم في كل الدورات الانتخابية فقد استخدم المؤتمر الشعبي العلم كل الوسائل المتاحة للحصول على أكثر الأصوات عدداً من أجل ضمان أغلبية مطلقة في الانتخابات المختلفة.

- مدى ملائمة النظام الانتخابي الذي يركز على أسلوب الانتخاب الفردي في دورة واحدة على أساس الأغلبية النسبية لواقع التجربة اليمنية.

ويتضح أن إخفاق أطراف العملية السياسية في التوصل إلى اتفاق علم حول تلك الأسس تظل أسباباً كامنة لتأجيج الأزمات الحزبية في كل دورة انتخابية وتلقي بثأرها

السلبية على مواقف الأحزاب السياسية من إجراءات الانتخابات وتكرار مظاهر تلويحها بمقاطعة الانتخابات والاعتراض على نتائجها.

ومما لا شك فيه أن هذه القيود والضوابط التي تضعها اللجنة الحاكمة تؤثر على نشاط الأحزاب وفاعليتها في أداء دورها، ويتوقف هذا التأثير على حجم القيود المفروضة على حركة هذه الأحزاب، ومدى تدخل السلطة التنفيذية في نشاطها ومدى قدرة هذه الأحزاب على مواجهة هذه القيود وتجاوزها، وترتبط هذه القدرة بدورها بطبيعة الإطار التنظيمي لهذه الأحزاب وطبيعة العلاقات والتفاعلات بينها.

وبالتالي يمكن القول أن زيادة القيود الدستورية والقانونية المفروضة على الأحزاب تترق من عملية التحول الديمقراطي، وبهذا يتأكد صحة الافتراض الأول.

### ٣ - التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية:

لم تتمكن غالبية الأحزاب السياسية اليمنية من تجاوز أزمة الديمقراطية داخل تكويناتها التنظيمية وفي ممارساتها الداخلية مع أعضائها، فالأحزاب اليمنية أحزاب أشخاص أكثر منها أحزاب برامج إذ أنها تعبر عن قاداتها، وهو أمر يتناقض مع الممارسة الحزبية الديمقراطية السليمة لدخل الحزب ذاته، كما يؤدي إلى عجز الأحزاب عن التكيف الوظيفي مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي اليمني ومن مؤشرات ذلك ما يلي:

( أ ) توصلت الدراسة إلى أن جميع الأحزاب - موضع الدراسة - تتلوت في برامجها الانتخابية، قضيتي الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، مع مراعاة الاختلافات بين هذه الأحزاب في تناولها ومعالجتها لهذه القضايا، ولا يعني تناول هذه الأحزاب لهذه القضايا أن الأحزاب تتكيف مع قضايا المجتمع، ذلك أن مجرد طرح القضية لا يقدم دليلاً كافياً على تكيف الحزب مع واقعه، وإنما لابد وأن يكون تناول الحزب للقضية متجاسماً ومتماقاً وواقعياً، سواء في طرحه للقضية أو في تقديم حلول لها، وهذا الأمر لا يكون متحققاً بالنظر إلى ما يلي :

- أن البرامج الانتخابية لم تكن محوراً رئيسياً في الحملة الانتخابية، فقد جرى التناقص الانتخابي استناداً إلى قضايا واعتبارات وتوازنات أخرى لا علاقة لها بالبرامج الانتخابية، وبخاصة في ظل ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع اليمني من ناحية، وغلبة التوازنات القبلية على تركيبة المجتمع من ناحية أخرى، وهو ما جعل التناقص الانتخابي محكوماً في جانب كبير منه بالخلفيات العائلية والقبلية للمرشحين من ناحية وبالقضايا ذات الطابع المحلي من ناحية أخرى.

- عدم وجود تمايز جوهري بين البرامج الانتخابية جعل المواطنين لا يهتمون بها كثيراً، وأكثر من هذا فإن الأحزاب المتنافسة لم تحل كثيراً من برامجها الانتخابية للحصول على أصوات الناخبين، حيث إن المكنة الاجتماعية والنفوذ المالي والقبلي للمرشحين هي العناصر الأهم في الفوز في الانتخابات، ولذلك ركزت الأحزاب على مراعاة هذه الاعتبارات في اختيار قوائم مرشحيها.

- ضعف وهشاشة أغلب الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات كان عاملاً هاماً لعدم تكرار تماسك برامجها الانتخابية.

- عدم واقعية الكثير من البرامج الانتخابية الحزبية، وهي سمة عامة، ويعتبر المجالان الاقتصادي والميلسي من المجالات الأساسية التي تظهر فيها عدم الواقعية بجلاء ووضوح، فجميع البرامج طرحت خططا طموحة ومستقبلية، ولكنها لم تحدد الآليات لتنفيذ مثل تلك الخطط.

(ب) رغم حدوث تقدم ملموس في عملية بناء الأحزاب السياسية اليمنية، إلا أن جميع الأحزاب السياسية اليمنية لم تستكمل بناءها التنظيمي على المستوى القاعدي، وكان هذا أحد المؤثرات السلبية على الممارسة الديمقراطية داخلها من منظور توزيع السلطة التي ظلت مؤثرة في المستوى القيادي الأعلى، ولذلك ظلت هناك فجوة ملموسة بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها، وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي فرغم أن استكمال بناء المستوى القاعدي لا يؤدي - آلياً - إلى تغيير في توزيع السلطة والاختصاص فهو

يؤثر توزيعاً في هذا التوزيع من خلال تزايد احتمالات توليد الضغوط من أسفل، فكلما كان المستوى القاعدي أوسع نطاقاً أمكن توقع ضغوط أكثر - وربما أقوى - على المستوى القيادي وبالتالي اضطرار المستوى القيادي لأن يأخذها في الاعتبار بدرجة أو بأخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى نشأة الأحزاب السياسية ذاتها، فقد نشأت بعد أكثر من عقدين من تحريم الحزبية، ولدى ذلك إلى معاناة النخب التي تصدت لإقامة الأحزاب من نتائج إلحاق المجتمع المدني بالدولة في ظل نظام سلطوي، مما ترك أثراً سلبياً على قابلية الغالبية الساحقة من المواطنين للتفاعل مع العملية السياسية الجديدة ذات الطابع التعددي، وفي الوقت نفسه استمرت القيود الأمنية على حركة أحزاب المعارضة لتمثل قيداً لا يمكن الاستهانة به على إمكانات تفاعل المواطنين معها، وفي هذا السياق كان من الصعب على الأحزاب أن تصل بينها التنظيمي إلى جميع الوحدات الجغرافية الأساسية على المستوى الرأسي، كما عانى بعضها من صعوبة الوصول إلى بعض الأقاليم النائية على الصعيد الأقليمي.

(جـ) يمكن القول أن جميع الأحزاب السياسية اليمنية لا تتمتع بالاستقلالية، فهي تخضع بشكل أو بآخر لأحد العوامل التالية: فالمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح يخضعان بدرجة كبيرة للمؤسسة القبلية التي لازال لها أدوار مؤثرة في بناء المجتمع المدني سواء الأحزاب أو النقابات أو الجمعيات حيث تتدخل العلاقات القبلية المصيرية مع العلاقات الحزبية العائلية، وفي بعض الأحيان تسعى القبيلة لتكوين منظمات سياسية حديثة تعمل من خلالها، ويعني ذلك أنه ما تزال عملية الولاءات المتعددة قائمة بين ولاء الفرد للقبيلة وولائه للدولة الوطنية، بمعنى آخر ما يزال المواطن غير قادر على تحديد عضويته في إطار قبيلة أو حزب أو نقابة أو في كل ذلك، أيضاً كان للقبيلة ولا يزال استمراره في الرابطة القبلية - قيمياً ونظماً وأخلاقاً - في التنظيمات المدنية الحديثة، يرى البعض أن من سمات التركيبة القبلية مناورتها لظاهرة التحديث والعصرنة، والنظرة العدائية للدولة وعلى ذلك فإن الكيانات القبلية تعرقل بصورة جادة عملية إقامة مؤسسات حديثة كالأحزاب السياسية، وبصورة معاكسة للتوجه السابق تنتقد بعض الدراسات

الطروحات التي تحمل التركيب القبلي مسئولية الصراعات العنيفة ومناهضة للتحديث، وتعد هذا التوجه نمطاً أحادياً في جانب من التفكير العربي يرتبط بفهم جزئي لنظرية التحديث، بحيث يعلي من شأن كل ما هو حديث وأن كان سلبياً ويحط من قدر كل ما هو تقليدي حتى وأن كان إيجابياً.

ويبين اتجاهي الجدل السابق يمكن القول أن البنية القبلية كأى ظاهرة لاجتماعية سياسية لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية في التعددية الحزبية وتتوقف عملية الحد من دورها السلبى فى فترة الأحزاب السياسية فى استثمار الجوانب الإيجابية والسلبية فى التعددية الحزبية وتوظيفها لصالح العمل الحزبي.

ويخضع المؤتمر بدرجة أكبر للمؤسسة العسكرية. أما الحزب الاشتراكي والتتظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الحق فتلعب القرى المنطقية فيهم دوراً بارزاً ويتركز النشاط الحزبي وال جماهيري لهم في هذه المناطق.

(هـ) يسود المفوض عملية صنع القرار الحزبي بدرجات متفاوتة، حيث لا تتضمن أنظمة أي من الأحزاب السياسية - موضع الدراسة - تحديداً مباشراً لكيفية صنع القرار، مما يتيح لرؤساء الأحزاب دوراً يصل - أحياناً - إلى الأفراد بهذه العملية، فالبناء للتبليغي للأحزاب اليمنية يرسخ الدور المحوري والمميز لرئيس الحزب في عملية صنع القرار الحزبي، حيث أعطت لوائح تلك الأحزاب رؤساءها صلاحيات واسعة، جوهرها اعتباره المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب، في نفس الوقت الذي تمتعت فيه صياغة آلية صنع القرار نفسها بقدر كبير من المفوض في هذه اللوائح، ولأنه أن هذا التركيز الشديد للسلطة في يد رئيس الحزب قد أدى إلى العديد من الآثار السلبية التي أدت بدورها إلى تقادم أزمة القيادة داخل هذه الأحزاب، حيث أدى ذلك إلى صراع شديد على النفوذ داخل المستوى القيادي، وإلى رفض العديد من تلك القيادات استئثار الرئيس بكل الصلاحيات، مما أخلطهم في صراع مباشر مع رئيس الحزب ويمكن القول أن رؤساء الأحزاب استطاعوا المحافظة على مواقعهم منذ نشأة أحزابهم حتى الآن،

وهذا قد يؤدي إلى أزمة قيادة ، فيلجأ القادة الحزبية في مناصبها ولا سيما رؤساء الأحزاب بجمع هباتك وتواطؤا وثيقا بين الحزب ورئيسه ، وهو ما يطلق عليه ظاهرة (شخصنة السلطة) أو أحزاب الأشخاص ، وهو ما يؤدي إلى العديد من مظاهر أخرى لأزمة القيادة ، حيث إنه كلما ازداد دور شخص معين أو مجموعة من الأشخاص في إنشاء حزب وإدارته كلما ضعفت إمكانيات التحول الديمقراطي داخل هذا الحزب.

(و.) رغم ما نصت عليه الأنظمة الحزبية على أهمية الانتخاب كوسيلة لبنائها ، إلا أنه يمكن القول إن الاعتماد على أسلوب الانتخاب كإسب وسيلة للتجديد والصعود السياسي لم يترشح بعد في البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية فالأحزاب التي أجرت انتخابات بالفعل للمستوى القيادي ، تمت هذه الانتخابات فيها بشكل صوري ، حيث شهدت العديد من التخللات من جانب رؤساء الأحزاب لترجيح كفة مرشحين بأعينهم ، الأمر الذي جعل هذه الانتخابات مجرد شعار يخفي وراءه أسلوب التعيين ، ولا شك أن عدم نفاذية قنوات التجديد هذه تعتبر مسؤولة بشكل كبير عن أزمة القيادة في تلك الأحزاب.

كذلك فإن معدل دوران النخبة الحزبية كان منعما في المستويات القيادية العليا ، ومنخفضا إلى حد ما في المستويات القيادية الأقل ، أما معدل دوران أعضاء النخبة العليا للأحزاب ، فقد تفاوتت من حزب لآخر ، ويعتبر الحزب الاشتراكي أقلها في هذا المجال ، لأنه لم يعقد سوى مؤتمر واحد في فترة الدراسة ، وهو المؤتمر العام الرابع للحزب ، وبالتالي فإن محافظة النخبة الحزبية على نفس التركيبة لفترة طويلة يعتبر عاملا من عوامل تعطيل الديمقراطية الداخلية للأحزاب التي تعيق بدورها عملية التحول الديمقراطي.

(ز) شهدت الأحزاب السياسية اليمنية العديد من الاشتباكات والصراعات ، والتي لم تسلم منها معظم الأحزاب القائمة بما في ذلك المؤتمر الشعبي العام ولكن بدرجات متفاوتة ، خاصة وأن الأحزاب اليمنية تفتقر آلية آلية لتسوية صراعاتها الداخلية ، وفي حالة وجود مثل هذه الآلية نظريا كالاقتضات فلها تكون شكلية ، فضلا عن إن رئيس الحزب

يلعب دوراً رئيسياً في الحيلولة دون حسم هذا الصراع للحفاظ على ولاء الأطراف كلها والاحتفاظ بدور الموازن للحزب، وقد شهدت النخبة الحزبية صراعات متعددة ترتبط بالتنفيذ والاختلافات السياسية والفكرية والتي أثرت سلباً على تماسك الأحزاب وأدت إلى حدوث انشقاقات واستقالات، وهنا يختلف المؤتمر الشعبي العام عن أحزاب المعارضة، حيث يكمن المصدر الرئيسي لتمسكه في ارتباطه بالسلطة، وبالتالي فإن أي مظهر للانشقاق أو الخلاف في دخله غير مرتبط بصراع حول السلطة يكون ذا تأثير ضعيف على تماسك الحزب. أيضاً تمارس السلطة سياسة مزوجة على قدر كبير من التعارض والتناقض فهي من الناحية الإعلامية وخطابها السياسي العلن تقر بالديمقراطية لفتمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة لتلميع صورتها على الصعيد الخارجي، لكنها في سياسات الممارسة العملية وقناعاتها لا تؤمن بالديمقراطية وتسلك طريقاً مغليراً تستخدم فيه وسائل الترغيب والترهيب وشراء الذمم واستمالة بعض الأفراد لتشكيل كيانات حزبية هزيلة تسير في فلك النظام، وباستثناءات محدودة كانت فيها الانشقاقات نتيجة طبيعية للأوضاع الداخلية لحزب معين، فإن كل هذه الانشقاقات كانت نتيجة لتدخل مباشر من السلطة وأحزابها في الشؤون الداخلية للأحزاب، وحتى في تلك الانشقاقات التي كانت لها مبرراتها فإن تدخل السلطة أسهم بشكل كبير في سيرها خارج مسار تطورها الطبيعي، وقامت بتوظيفها لرويتها التي تعتبر أن التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب يدعم فكرة الافتراد بالسلطة من خلال إضعاف المعارضة.

(ح) يمكن القول أن الأحزاب موضع الدراسة، استطاعت في كثير من الأحيان حل الخلافات السياسية والفكرية، فالأحزاب بالنسبة لهذه الخلافات تتميز بتوفر قدر من الديمقراطية، وبالتالي كان هناك حرص واضح من القيادات الحزبية على إدارة تلك الخلافات بأسلوب ديمقراطي أو على الأقل يستوفي الشكل للديمقراطي.

وأخيراً يمكن القول أن الأحزاب اليمنية تنقند إلى نخب مؤمنة ملتزمة بالديمقراطية وقادرة على ملء هذه الأحزاب، وتلك هي القضية المحورية في أي تطور ديمقراطي، أي القدرة على بناء المؤسسات وتدعيمها والحفاظ عليها، كل ذلك أثر سلباً على مسيرة



التحول الديمقراطي في اليمن وبذلك يتحقق صحة الفرض الثاني والذي يشير إلى أن انعدام الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية أدى إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي.

#### ٤ - العلاقات بين الأحزاب السياسية اليمنية

(أ) لا يوجد مجال للتنافس الحقيقي بين المؤتمر الشعبي العام وحزب المعارضة، وذلك لعدم وجود توازن سياسي بينهما، حيث يتميز المؤتمر الشعبي بأنه حزب مهيم له الأغلبية الساحقة في مجلس الشعب وللشورى وتخضع لسيطرته كافة أجهزة الإعلام، ولا يوجد أحزاب أخرى تتناسب إمكاناتها مع إمكانيات الحزب الحاكم، كما تسنده السلطة التنفيذية والإدارة على كافة مستوياتها وتتجاهل الأحزاب الأخرى، وهي بذلك تخرج عن الدور المحايد الذي يفترض أن تتسم به الإدارة الحكومية في ظل تعدد الأحزاب وهي بذلك تخرج عن الدور المحايد الذي يفترض أن تتسم به الإدارة الحكومية في ظل تعدد الأحزاب، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بينهما، فالمؤتمر الشعبي العام اعتاد تجاه القضايا والمطالب التي تطرحها المعارضة أو على الأقل عدم إعطائها الاهتمام الكافي، مما دفع بالمعارضة إلى التشدد ومعارضة النظم السياسي، وهذا الأمر يؤثر حقيقة أن المبدأ الذي يستند إليه نظم تعدد الأحزاب، وهو مبدأ تداول السلطة يصبح لا معنى له في ظل وجود حزب حاكم يمارس دوره من خلال مفهوم استمراره في السلطة ولا يقتصر الأمر على هذا، حيث تزدد العلاقة بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة تعقيداً بالنظر إلى كون رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم، وبالتالي أصبح الرئيس أحد أطراف التنافس الحزبي، بل إن كثيراً من الانتقادات الموجهة للحزب الحاكم أصبحت توجه إلى رئيس الدولة، حيث يصعب الفصل بينه وبين الحزب الحاكم.

(ب) وعلى جانب العلاقة بين الأحزاب الحاكمة في الفترة الأولى للتحول حاول حزبي المؤتمر والاشتراكي التقارب من أجل احتكار الحياة السياسية بل أن هذا التقارب كان مخطئاً له الوصول إلى مرحلة التمجيد بين الحزبين، غير أن تطور الأحداث حال دون ذلك وانتهت الفترة بينهما بقيام حرب صيف ١٩٩٤، والتي أعقلت عملية التحول الديمقراطي بعد أربع سنوات من انطلاقها.

وفي نفس السياق يمكن الحديث عن التقارب الذي حدث مؤخرا بين حزبي المؤتمر الشعبي العلم والإصلاح عندما تم ترشيح الرئيس علي عبد الله صالح من طرف الإصلاح في الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٩/١/٢٣، وقد تأكد ذلك أخيرا من حضور رئيس الجمهورية الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام الثاني للجمع اليمني للإصلاح معلنا صراحة من أن المؤتمر الشعبي العام والجمع اليمني للإصلاح يربطهما تحالف استراتيجي، والواقع أن مثل هذه التحالفات تبرز مرة أخرى ضعف المؤسسة الحزبية في اليمن ويعرقل عملية التحول الديمقراطي.

(جـ) أما العلاقة بين أحزاب المعارضة فقد أخفقت في التنسيق فيما بينها في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، من خلال التحالف في إطار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ولكنها حققت نجاحات في تحالفها أثناء الانتخابات الرئاسية ولتخابات السلطة المحلية ومعارضتها للتعديلات الدستورية، ويعتبر أهم نجاح لها هو التحالف في إطار أحزاب اللقاء المشترك، حيث استطاعت أحزاب المعارضة بما فيها التجمع اليمني للإصلاح الشريك السابق للمؤتمر الشعبي العلم في الحكم، التنسيق في بعض القضايا الانتخابية تحت مظلة أحزاب اللقاء المشترك، مثل مشكلة تصحيح جداول الناخبين أثناء الانتخابات المختلفة، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، والمطالبة بتشكيل اللجان الانتخابية المكلفة بإعداد الجداول الانتخابية بحيث لا يتحكم أي حزب بلجنة لجان انتخابية تحكما كاملا، ولكن هناك عدة عوامل تحد من فاعلية هذه التجمعات أهمها: الانقسامات العقائدية بين الأحزاب والمصالح الضيقة، والشكوك المتبادلة بينها، وقدره النظام الحاكم على إحداث الانقسامات بين المعارضة بالجناب بعض عناصرها، ولكن استطاعت أحزاب المعارضة التوحد لكونها تعاني جميعا من نفس الضغوط والمخاطر، وأيضا اتفاقها على عدد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالحريات العامة وقواعد الديمقراطية، وتعتبر هذه التحالفات خطوة هامة في دعم مسيرة التحول الديمقراطي إن استمرت.

أما الافتراض الثالث فقد ثبتت صحته إلى حد ما بخصوص العلاقة بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم حيث ظلت العلاقة بينهما متوترة طوال فترة الدراسة وهذا

بعميق عملية التحول الديمقراطي، أما العلاقة بين أحزاب المعارضة فقد حققت بعض النجاحات يمكن اعتبارها داعماً لعملية التحول الديمقراطي.

#### ٥ - الأحزاب والمشاركة السياسية :

تتسم المشاركة السياسية من خلال الأحزاب - موضع الدراسة - بالضعف والمحدودية، حيث لم تتجج الأحزاب السياسية في حث الجماهير على المشاركة وفتح قنوات جديدة بين الجماهير وصانع القرار، ومن عوامل ذلك ومؤشراً له في الوقت نفسه ما يلي:

(أ) عدم اهتمام المواطن بالمشاركة السياسية نتيجة السلبية واللامبالاة، والعزوف عن التصويت وانخفاض معدلات التصويت " الفعلي" في الانتخابات وعدم اشتمال جداول الناخبين على كافة المؤهلين للتصويت، وقد يعد ذلك اختيافاً من جانب المواطنين بعدم المشاركة، وهو ما قد يكون رفضاً أو احتجاجاً سلبياً من جانبهم على طبيعة الإطار السياسي والقانوني للسلطة وضعف فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية.

(ب) معاناة الأحزاب السياسية من ضعف العضوية، وذلك نتيجة أسباب عديدة منها عدم الاقتناع من جانب لكتيرة للناس بفاعلية الأحزاب، وبصفة عامة تعاني الأحزاب السياسية من ضعف العضوية وخاصة العضوية النشطة، وهذا يوجب إعادة النظر في بعض السياسات كاستعديل قانون الأحزاب وبعض القوانين الحاكمة للعملية الانتخابية ، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بعملية التنشئة السياسية.

(ج) من الأمور الملغنة للنظر نحو التخبطة السياسية الحزبية من العنصر النسائي في المستويات القيادية العليا للأحزاب ( الأمين العام)، وتواضع تمثيلها في المستويات القيادية الأدنى، فرغم دعوة الأحزاب جميعها في برلمها الانتخابية إلى دعم المرأة وإعطائها دوراً كبير في العمل السياسي، لكن هذه الأحزاب لم تقدم المرأة للترشيح إلا فيما ندر وبنسبة ضئيلة في كافة الانتخابات النيابية وفتخابات السلطة المحلية، وبالتالي يمكن القول إن الأحزاب السياسية تهتم بالمرأة كناخبة أكثر من كونها مرشحة، ويرجع غياب

المراة من هيكل النخبة الحزبية إلى اعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية منها ما يتعلق بحالة المجتمع اليمني ككل، ودرجة تطوره ومنها ما يرتبط برؤية المرأة لذاتها ومستوى تعليمها ومدى وعيها بحقوقها.

#### ٦ - الأحزاب والتنشئة السياسية وتجميع المصالح:

يصعب القول أن الأحزاب السياسية اليمنية بكافة تنظيماتها استطاعت أن توفر المناخ الملائم للإسهام في تنشئة المواطن ورفع وعيه السياسي، ومن مؤشرات ذلك:

(أ) الطابع الموسمي للأنشطة التنقيفية للأحزاب الذي ترجمه الأحزاب إلى عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة، وعدم تولد الكوادر للتنقيفة الفادرة على نشر الوعي السياسي.

(ب) لم تستطع الأحزاب السياسية إصدار صحفها بصفة يومية، ولم تستطع معظمها إصدارها بصفة يومية، كما أن انتشار قراءة الصحف الحزبية جميعها ضعيف عموماً بين أفراد الجمهور، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود أي دور للصحافة الحزبية في عملية للتنشئة السياسية.

(جـ) لم توضح الأحزاب السياسية موضع الدراسة الفئات والقوى الإجماعية التي تعبر عنها والتي تعلن لحيازها لمصالحها وقضاياها، وهذا يعكس محدودية قدرة الأحزاب على تجميع المصالح والتعبير عنها.

(د) أما بصدد القضايا التي تناولتها الأحزاب (قضايا الإصلاح الاقتصادي) اتضح أنه لا يوجد اختلاف بين ما تطرحه المعارضة وما تطرحه الحكومة وأنه لم يتم اعتماد أسلوباً ديمقراطياً في تبني برنامج الإصلاحات الاقتصادية، إذ احتكرت السلطة المركزية حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح سلطة القرار في هذا الشأن، وهو ما يعكس ضعف النظام الحزبي اليمني وغياب القواعد الاجتماعية للأحزاب.

وبالتالي يمكن القول أن الافتراض الرابع قد تحقق جزئيا حيث استطاعت الأحزاب السياسية اليمينية أداء بعض وظائفها وهذا ما يدعم عملية التحول الديمقراطي.

#### متطلبات التطور الديمقراطي في اليمن:

إن تجاوز النظام السياسي اليمني لمرحلة التحول الديمقراطي والانتقال إلى مرحلة دعم الديمقراطية وترسيخها لا يتحقق إلا بمواجهة النقص التي تشوب عملية التحول الديمقراطي، كما إن يتأتى ذلك إلا بمواجهة عدد من التحديات خلال المرحلة المقبلة لعل أهمها ما يلي:

- تنشيط الحياة الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسي حي وتجاوز تقاليد وممارسات الإجماع السياسي التي تؤدي لأزمة عدم المشاركة السياسية واللامبالاة بالقمة، فضلا عن هذا فإن على النظام أن يولج تحدي الحفاظ على استمرارية عملية التحول الديمقراطي في مواجهة الاتجاهات المتطرفة التي تستخدم الإرهاب في الداخل لتحقيق أهداف سياسية وكذلك في مواجهة احتمالات للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.

- كفاءة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي فما زالت اليمن تواجه تحديات هائلة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وقد ينبع التهديد الأكبر لمسار العملية الديمقراطية من عدم قدرة النظام على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولن يتحقق ذلك إلا باتباع سياسة خلاقة وغير تقليدية تؤكد على المشاركة وتجذب قطاعات واسعة من المواطنين وتواجه الضغوط والتوترات التي تتعرض لها الطبقة الوسطى ذات الدخول الثابتة نتيجة للتحول إلى اقتصاديات السوق وما قد يطرحه ذلك من انعكاسات سلبية مستقبلا على التطور الديمقراطي مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وهناك عدد من المتطلبات التي يجب أن يقوم بها النظام لتفعيل الحياة الحزبية ومنها:

- إعادة النظر في القوانين الحاكمة للتحديد الحزبية والعملية الانتخابية بما يضمن "إزالة" ما تتضمنه من قيود على الممارسة الحزبية والديمقراطية.

- ضرورة تغيير البناء التنظيمي للأحزاب بحيث يكون ديمقراطيا بشكل كامل ومن خلال انتخابات حرة ومفتوحة تجري تحت رقابة نزيهة، ويكون أسلوب الانتخاب هو المعيار في اختيار القيادات الحزبية من القاعدة للقمة، نون تدخل من جانب رئيس الحزب وحتى المرشحو للمجالس النيابية يمكن اختيارهم من خلال انتخابات تمهيدية.

- ضرورة تقيد الفترات الزمنية للقيادات الحزبية من القاعدة إلى القمة لإتاحة الفرصة لكل أعضاء الحزب، وتجديد النماء الحزبية.

- ضرورة الحد من السلطات الواسعة التي تتيجها للوائح الداخلية في تلك الأحزاب للرئيس والتي تجعله ينفرد بصنع القرار في هذه الأحزاب.

- استكمال البناء التنظيمي للقاعدة الذي يعتبر أساس الاتصال بال جماهير، على أن يمتد النشاط التنظيمي لهذه الأحزاب إلى جميع أنحاء الدولة وبشكل دائم، وبالتالي يتخلص النشاط التنظيمي من صفة المسمية وقصره على المقار والعاصمة، وتحقيق جماهيرية وشعبية لهذه الأحزاب،

- تحديد كيفية صنع القرار الحزبي، على أن يكون ذلك في إطار من الديمقراطية الحقيقية التي يتمتع بها جميع تيارات الحزب وفصائله، وبالتالي للتخلص من قصر هذه العملية على رؤساء الأحزاب ونخبة حزبية محدودة، فضلا عن القضاء على العديد من الصراعات والخلافات التي تنشأ داخل هذه الأحزاب بسبب "شخصانية" السلطة.

- صياغة البرامج الحزبية بصورة واقعية بعيدة عن الشعارات والحماض والتلقض، حتى يمكن أن تكتسب هذه الأحزاب مصداقية لدى الجماهير.

- إيجاد آلية حقيقية لتسوية الصراعات والخلافات التي تنشأ داخل هذه الأحزاب، ولن نلتزم القيادات الحزبية بهذه الآلية.

- تكيف هذه الأحزاب مع التطورات والمستجدات التي يشهدها المجتمع اليمني حتى تستطيع مواجهة القضايا الحقيقية التي يعيشها المواطن.

إذا أمكن تحقيق ما سبق - ضمن عوامل أخرى - سيؤدي ذلك إلى تنشيط الأحزاب للقيام بدورها في الوظائف المنوطة بها في تحقيق المشاركة السياسية، وتجميع المصالح ولتنشئة السياسية وغيرها من الوظائف، ومن بين هذه الوظائف الأخرى:

- إعطاء مزيد من الحريات السياسية لنشاط الأحزاب الجماهيري (عقد ندوات ومؤتمرات والإسهام بفاعلية في أنشطة المجتمع المدني)، وذلك دون أي قيود ومهما بلغت درجة الخلاف الفكري.

- إتاحة الفرصة المتساوية أمام جميع الأحزاب لاستخدام وسائل الإعلام وخاصة المسموعة والمرئية منها.

- قيام الصحف الحزبية بدور تنقيفي تنويري واهتمام الأحزاب بالقيام بدورها في التنشئة السياسية.

وأخيراً يمكن القول بأن ضعف تطور مؤسسات المجتمع في اليمن وغياب نخب سياسية ملتزمة بالديمقراطية هما العاملان الأكثر أهمية في تفسير أزمة التطور الديمقراطي سواء داخل الأحزاب أو في نظام الحكم ، ولذلك يتوقف تجاوز هذه الأزمة على وجود نخب تؤمن بالديمقراطية وتلتزم بها وتتحلى بثقافتها، وخاصة في الأحزاب السياسية التي بإمكانها تقديم نموذج مشع يؤثر على منظمات المجتمع الأخرى وعلى نظام الحكم في آن معا.

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى التجربة للديمقراطية في اليمن، إلا أنها تعد أحسن حالا إذا ما قورنت بالوضع الديمقراطي في المحيط العربي.





## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

#### (١) الوثائق

- دستور الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٧٠.
- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٠.
- دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٠).
- دستور الجمهورية اليمنية المعدل ١٩٩٤، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٤).
- دستور الجمهورية اليمنية المعدل إبريل ٢٠٠١، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، إبريل ٢٠٠١).
- البرنامج التنفيذي للجمعية اليمنية للإصلاح ولحزب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة (صنعاء: الدائرة السياسية بالجمعية اليمنية للإصلاح، ١٩٩٦).
- البرنامج السياسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح المقر في المؤتمر العام الأول للجمعية اليمنية للإصلاح في الفترة ٢٠-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤).
- البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في الدورة الرابعة والعشرين للجنة المركزية ١٩٩١، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩١).
- البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع، الدورة الأولى، المنعقد في الفترة من ٢٨-٣٠ نوفمبر ١٩٩٨، (الجمهورية اليمنية، الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨).
- البرنامج السياسي والنظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري المقر من المؤتمر العام الثامن، ٢٣-٢٧ نوفمبر ١٩٩٣.
- البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب الناصري الديمقراطي، (الجمهورية اليمنية، دائرة الصحافة للطباعة والنشر، دت).
- البرنامج الانتخابي للجمعية اليمنية للإصلاح ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي للجمعية اليمنية للإصلاح ١٩٩٧.
- البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ١٩٩٧.
- البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي لعام ١٩٩٧.
- البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي القومي ١٩٩٧.

- البرنامج الانتخابي للحزب الاشتراكي اليمني ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام ١٩٩٧.
- البيان الختامي الصادر عن الدورة الانتخابية الأولى للمؤتمر العام الخامس، (الدورة الأولى)، ٦/٢٥-١٩٩٥/٧/٢، في: وثائق وأبيات المؤتمر العام الخامس، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، الجزء الأول، ١٩٩٥).
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح ٢٠-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: لتجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤).
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام للتجمع اليمني للإصلاح في دورته الاعتيادية الثانية، (صنعاء: لتجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٦).
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام السادس، الدورة الأولى ٧/٤-١٩٩٩/٧/٨ (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر، ١٩٩٩).
- البيان الختامي للجنة المركزية الصادر عن الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، للفترة ١-٩/٩/١٩٩٤، (الجمهورية اليمنية، اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤).
- بيان الختامي للدورة الاستثنائية لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، مارس ١٩٩٥، (صنعاء: لتجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٥).
- البيان الختامي للمؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام، (صنعاء: لجنة من اللجنة الدائمة، ١٩٨٦).
- البيان الختامي للمؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام، الدورة الثانية، (صنعاء: الأمانة العامة، ١٩٩٧).
- الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي شامل فقرتها للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، فبراير ١٩٩٠، (عن: مطبع دار الهدائي، ب. ت).
- تقرير ختامي للجنة الفنية للانتخابات الثانية ١٩٩٧، (صنعاء: اللجنة العليا للانتخابات، ١٩٩٣).
- التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الخامسة والثلاثين للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في: صحيفة الثوري، (صنعاء).
- التقرير السياسي المقدم من الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني إلى المؤتمر العام الرابع المنعقد خلال الفترة ٢٨-١١/٣/١٩٩٨، الدورة الأولى، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨).
- التقرير السياسي المقدم من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني - دورة البر دوني- ٣٠/٨-٩/٢٠٠٠ (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ٢٠٠٠).
- الجبهة القومية - لتنظيم السياسي الموحد - وثائق المؤتمر التوحيدي، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦).

- الحزب الاشتراكي اليمني، الكونغرس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، يونيو ١٩٨٧، (عدن: مطابع دار الهمداني، ١٩٨٧).
- الدعوى القضائية المرفوعة من المحامي محمد ناجي علاو لدى محكمة جنوب شرق صنعاء الابتدائية ضد اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢، (صنعاء: مكتب الخطوب وعلاو للمحاماة، ١٩٩٦).
- الوثيقة النقدية التحليلية للحزب الاشتراكي اليمني، (عدن: مطابع دار الهمداني، ١٩٨٩).
- اللائحة الداخلية لحزب الحق، (الجمهورية اليمنية، حزب الحق، د. ت.).
- المحضر للتقريري عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، (صنعاء: أمارة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤).
- النظام الداخلي للجمعية اليمني للإصلاح، (الجمهورية اليمنية، التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤).
- النظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي لطر اليمن، (صنعاء: بولار للطباعة والنشر، ١٩٩٤).
- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر الرابع للحزب، الدورة الأولى، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨).
- النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، (صنعاء: اللجنة العامة للمؤتمر، ١٩٩٧).
- النظام الداخلي لمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة برنامج العمل السياسي لمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة (صنعاء: سكرتارية المجلس، ١٩٩٧).
- اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٥).
- الملف الوثائقي للانتخابات النيابية اليمنية للانتخابات النيابية للعام ١٩٩٧، (صنعاء: لؤن للطباعة والنشر، ١٩٩٧).
- اتفاقية القاهرة ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢، سلسلة وثائق رقم ٤، (صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة، ١٩٩٠).
- اتفاق قمة تمز، ١٥ سبتمبر، ١٩٨١، سلسلة وثائق رقم ٤، (صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة، ١٩٩٠).
- بيان طرابلس، طرابلس ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢، سلسلة وثائق رقم (٤)، (صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة، ١٩٩٠).
- بيان سياسي صادر عن المعارضة اليمنية في الجمهورية اليمنية حول مؤتمر فدوحة الاقتصادي، ٥ نوفمبر ١٩٩٧.
- تصورات حول تفصيل المؤتمر الشعبي، الجناح الديمقراطي للمؤتمر الشعبي، (صنعاء: أبو اليمن للطباعة والنشر، ١٩٩٢).
- تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام إلى المؤتمر العام الثالث، في: وثائق المؤتمر العام الثالث، (صنعاء: أمارة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦).
- تقرير الأمين العام إلى المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي في دورته الأولى، (صنعاء: الأمارة العامة للمؤتمر، ١٩٩٩).

- تقرير للجنة الدائمة المقدم إلى المؤتمر العام السادس للفترة من ٤-٧ يوليو ١٩٩٩، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٩).
- تقرير للجنة الدائمة المقدم إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس، (الجمهورية اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، اللجنة الدائمة، أغسطس ٢٠٠٢).
- تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧، (صنعاء: المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ١٩٩٧).
- تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات قبلية في اليمن، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٢٢٠، ١٩٩٧).
- تقرير رئيس الهيئة العليا المقدم إلى المؤتمر العام الثاني للجمعية اليمنية للإصلاح، في: صحيفة الصحوة (صنعاء)، العدد الوثلاثي الخاص بفعاليات المؤتمر العام الثاني للإصلاح، عدد ٦٤٦، ثلاثاء ١٩٩٧/١٠/١٣.
- تقرير لجنة تصور العمل السياسي المقدم إلى المؤتمر الشعبي العام الأول، ١٩٨٢ (صنعاء: لجنة سر للجنة الدائمة، ١٩٨٢).
- تقرير لجنة الشؤون التكوينية المكلفة بدراسة مشروع تعديلات النظام الأساسي واللائحة الداخلية، (صنعاء: لجنة سر للجنة الدائمة، ١٩٨٦).
- جدول أعمال المؤتمر العام الرابع للحزب، (الدورة الأولى)، (صنعاء: اللجنة التحضيرية للمؤتمر، ١٩٩٨).
- خطاب الرئيس علي عبد الله صالح، في الجلسة الختامية للمؤتمر الشعبي العام الثالث، وثائق المؤتمر العام الثالث، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر، ١٩٨٦).
- خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، تقرير نهائي حول الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢٠-٢٤ فبراير ٢٠٠١، (صنعاء: المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ٢٠٠١).
- مسكرتورية لجنة شئون الأحزاب، سجل الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنعاء: سكرتارية اللجنة، ١٩٩٨).
- قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في ١٦/١٠/١٩٩١، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩١).
- قانون الصحافة رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٠).
- قانون الانتخابات رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩٢).
- قانون رقم (٢٧)، لسنة ١٩٩٦ بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٩).
- قانون رقم (٤٢) لعام ١٩٩٢ بشأن إضافة مادة إلى الأحكام الانتقالية في قانون الانتخابات، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩٢).
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لعام ١٩٨٨.

- قرار رئيس الجمهورية رقم ( ١٠٩ ) لسنة ١٩٩٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٥).
- قرار مجلس الرئاسة رقم (٤) لعام ١٩٩٢ لتعيين أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، (صنعاء: رئاسة الجمهورية، ١٩٩٢).
- قرار رئيس مجلس النواب رقم (١٢) لعام ١٩٩٤ بشأن إصدار التعديلات الدستورية، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩٤).
- مجلس الوزراء ببرنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، صنعاء، ديسمبر ١٩٩١.
- مجلس الوزراء، البرنامج العام للحكومة المقرر من مجلس النواب في ١٥/١١/١٩٩٤.
- محاضرة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني أمام الهيئات والكوادر الحزبية، (عن: سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، مارس ١٩٨٨).
- مشروع التعديلات في بعض نصوص ومواد النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقدم إلى الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، (صنعاء: الأمانة العامة، ١٩٩٧).
- مشروع برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء، سكرتارية للجنة المركزية، ١٩٩١.
- مشروع برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي الاقتصادي، سكرتارية للجنة المركزية، ١٩٩٧.
- ميثاق العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: لجنة التنسيق العليا، ٢٨/مارس/ ١٩٩٣).
- وثائق الديمقراطية في اليمن، (الجمهورية العربية اليمنية: مجلس الشعب قنصوسي، ١٩٧٩).
- وثائق الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة ٦-١ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤).
- وثائق أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، صنعاء ١٠ - ١١ مايو ٢٠٠١.
- وثائق المؤتمر لشعبي العام الأول (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٢).
- وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، أكتوبر ١٩٧٨.
- وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، أغسطس ١٩٨٤، ( المؤتمر الشعبي العام، أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤).
- وثائق المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام ٢٤ - ٢٦ / أغسطس ١٩٩٧، الدورة الثانية، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، دائرة الفكر والثقافة والأعلام أكتوبر ١٩٩٨).
- وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح الدورة الأولى ١٠/٨-١٩٩٨/١٠.
- وثيقة الاتفاق والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، صنعاء ٢٥/١/١٩٩٧.
- وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: لجنة التنسيق العليا، ١٠ مايو ١٩٩٣).

الأحزاب السياسية والحزب الديمقراطي ( اليمن - دراسة حالة )  
 وزارة التخطيط والتنمية، ملاحظات حول سياسات البنك الدولي المقترحة للمعالجة الاقتصادية  
 صنعاء، ١٩٩١.

## (ب) - الكتب :

- دراسة مقارنة، ( صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٧).
- أحمد البشاري (محرر)، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأبحاث المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٦).
- أحمد البشاري ورشد العلمي، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣: دراسة مقارنة، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٣).
- أحمد جابر عفيف، الحركة الوطنية في اليمن، (نمشق: دار الفكر، ١٩٨٢، ط١).
- أحمد صالح الصباد، المناطق والمعارضة في اليمن المعاصر، (بيروت: دار الفدوة، ١٩٩٢).
- أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨).
- أحمد فايد المايدي، حركة المعارضة اليمنية، (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣).
- أحمد فايد بركات، الخط في اليمن، (صنعاء: مؤسسة المليف، ١٩٩١).
- أسامة الفزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١١٧)، سبتمبر ١٩٨٧).
- الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١، الخطوات، المراحل، النتائج، الأفاق، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢).
- التجمع اليمني للإصلاح رؤى ومواقف، (صنعاء: دار الشوكتي للطباعة والنشر، د.ت).
- السيد غانم (محرر)، السياسة والنظام المحلي في مصر، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).
- القاضي عبد الله عبد الوهاب قشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، (بيروت: منشورات المدينة، ١٩٨٦ ط٣).
- المعهد الموسوي أخرجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وأحمد عبد القادر ومحمد النجار، (قاهرة: مطبعة مصر، ١٣٨٠-١٩٦٠) الجزء الأول: باب الحاء، ص ٢١٦.
- الهام ماتي، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨-١٩٩٣) دراسة تحليلية، (صنعاء: مكتب التوثيق، ١٩٩٤).
- إليانا جلوبسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥، ترجمة محمد البحر، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٤).
- إليسا جلوبسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ترجمة، فايد طربوش، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢).

- برهان غليون وآخرين، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).
- ثريا متقوش، قضايا تاريخية والفكرية من اليمن، (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩).
- ثناء فؤاد عبد الله، ألبيات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).
- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
- حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن مجنوره وتطورات، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٧٩).
- حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشظير إلى الوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ١٩٩٤).
- حمدي عبد الرحمن (محرر)، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، (صان: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٠).
- حنان كندل، (محرر)، مصر في عيون شبليها، شباب القباطين ومستقبل التنمية في مصر، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١).
- حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وأصبتها الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).
- خالد محمد قاسمي، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٧).
- غانم النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت، (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٦).
- سعد الدين إبراهيم و لورون، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، (صان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩).
- سعد ثابت سعيد، وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني لجمع اليمني للإصلاح (الدورة الأولى) ٨-٦ / ١٩٩٨، ( لجمع اليمني للإصلاح، الأمانة العامة، ١٩٩٨).
- سعيد الجناحي، السجلات الأولى لقوة ١٤ لتكوين اليمنية، (صنماء: مركز دراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣).
- \_\_\_\_\_، الحركة الوطنية من الثورة إلى الوحدة، (صنماء: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢).
- سمير العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤).
- شكر الجوهري، الصراع في عدن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ط١).
- صامويل منتجوتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أولف القرن العشرين، عبد الوهاب طوب (مترجم)، (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣).

- عادل رضا، تطور ممثل الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، (القاهرة: دار النصر للطباعة، ١٩٧١).
- عبد الرزاق فرغور، سنوات من برق، (صنعاء: دار الحسام، ١٩٨٩).
- عبد العزيز التميمي، الوحدة اليمنية في عوامل الاستقرار والتحديات، (صنعاء: الأفق للطباعة والنشر، ١٩٩٦).
- عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).
- عبد الله الأنثولسي، الاتجاه القومي في حركة الأحرار اليمنيين ١٩٦٨-١٩٤٨، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٩).
- عبد الله حسين بركلت وآخرون، الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢).
- عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥).
- عبد الوهاب المؤيد، ثورة الصحافة اليمنية، دراسة تحليلية وثائقية، ١٩٩٠-١٩٩٩، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩).
- عبده حسود الشريف (محرر)، التحولات السياسية الحديثة في اليمن، (صنعاء: المعهد الأمريكي اليمني، ١٩٩٦).
- عزمي بشارة (محرر)، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، (فلسطين: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦).
- علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ١٩٩٩).
- علي الدين هلال، مدخل في النظم السياسية المقارنة، (القاهرة: دار الطالب، ١٩٧٦).
- علي الصراف، اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، (لندن: دار رياض الريس، ١٩٩٢).
- هزاع المساحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، (عمان: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٠٠١).
- فرانس السيف (محرر)، المعارضة اليمنية وأدائها ومستقبلها، (ندوة)، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، أغسطس ١٩٩٨).
- فضل الحبلي، التحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩٠-١٩٩٥، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦).
- كمال المنوفي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).



- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (للكويت: شركة الربيعان للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٨٧).
- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (للكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥).
- كمال المنوفي، وحسين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الثاني، ١٩٩٣).
- محسن عوض، الحقوق والحريات الأساسية، في المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية آبار مايو ٢٠٠٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).
- مجموعة من الباحثين، المجتمع المعني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٢).
- محمد السيد سليم (محرر)، التحولات الديمقراطية في آسيا، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز لدراسات الآسيوية، ١٩٩٩).
- محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، نشأة، التطور، المصائر، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧).
- محمد صفى الدين خريوش (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).
- محمد عبد الرحمن المقرمي، التجمع اليمني للإصلاح، الرؤية والمسار، دراسة في نشأة والتطور من ٩٠ - ٩٨م، (صنعاء: لتجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٨).
- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٥).
- مصطفى كامل السيد، كمال المنوفي (محرر)، حقبة للتعددية السياسية في مصر، (قاهرة: مركز البحوث العربية، مكتبة منبولي، ١٩٩٦).
- ثوران السميري، التعددية السياسية في اليمن ١٩٩٠ - ١٩٩٧، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٧).
- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في قطعة الحكم المعاصرة، (قاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣).
- وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، (قاهرة: مركز المحروسة للنشر، ط١، ١٩٩٣).

### (ج) التقارير السنوية

- تقرير الأمة في عام ١٩٩١-١٩٩٢ (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٢)
- التقرير السياسي الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية، الأهرام، ١٩٩٨).
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٨٩).
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٤).
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٥).
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨، ( القاهرة: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٩).
- التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، ( صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨).
- التقرير السنوي اليمن ١٩٩٨، ( صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩).
- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١).
- تقارير الاستراتيجية السنوي اليمن ٢٠٠١، ( صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٢).
- تقرير العدالة، ( صنعاء: كتاب قسطنطين (٢)، ١٩٩٨).

### (د) الدوريات:

- أبو بكر القرني، " المؤتمر في عتده الثاني المؤتمر الشعبي لعام الماضي والمستقبل"، مجلة ثوابت، (صنعاء)، (عدد ١٥، ١٩٩٦).
- أحمد الصوفي، " مؤتمر الاستراتيجي الرابع، شروط التكيف مع المرحلة الراهنة بين الضغوط والاستقرار"، دراسات المستقبل، (صنعاء)، (عدد ٥، صيف ٢٠٠٠).
- أحمد منيسي، الانتخابات الرئاسية اليمنية محدودة لتطور الديمقراطية، السياسة الدولية، ( القاهرة)، (عدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩).
- إسماعيل صبري عبد الله، " الديمقراطية لدخل الأحزاب الوطنية وفيها بينها"، المستقبل العربي، (بيروت)، (ع ٦٤، يونيو ١٩٨٤).
- بلقيس أبو صبح، " سياسات صندوق النقد الدولي وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية في اليمن"، سلسلة أوراق يمانية، ( القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩).
- ناصر كسلل محمده، "تكتيكات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، (بيروت)، (عدد ٢٥١، ٢٠٠١/١).

- حسن سلامة، " أثر العولمة على تطور النظام السياسي"، مجلة الديمقراطية، ( القاهرة)، ( عدد ٢، ربيع ٢٠٠١).
- حسن محمد قطامر، " السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني، خمس ركائز وخمس دوائر"، المستقبل العربي، (بيروت)، ( عدد ٦٥، ١٩٨٤).
- حمدي عبد الرحمن " لنظم الحزبية والمشاركة السياسية"، مجلة الديمقراطية، ( القاهرة)، ( عدد ٤، خريف ٢٠٠١).
- حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، عدد ( ١١٣)، يوليو ١٩٩٣.
- سعد الدين إبراهيم، "مبادئ الديمقراطية في شرق أوروبا"، نشرة المنتدى، عمان، منتدى الفكر العربي، ٥٢ع، يناير ١٩٩٠.
- سيد مصطفى سالم، حركة الإصلاح في اليمن، مجلة للحكمة الديمقراطية، ( صنعاء)، ( ١٩٧٦).
- صلاح بيومي، " صناعة القرار السياسي في مصر ناصر- السادات - مبارك"، مجلة الديمقراطية، (القاهرة)، ( عدد ٣، صيف ٢٠٠٢).
- صلاح سالم زرنوقة، " أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث" السياسة الدولية، عدد ( ١٢٢)، أكتوبر ١٩٩٥.
- صلاح سالم زرنوقة، " المشاركة السياسية والتميلية الانتخابية"، مجلة الديمقراطية، (القاهرة)، عدد (١)، شتاء ٢٠٠١.
- عبد الله بقرزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العراق والمكثبات، المستقبل العربي، (بيروت)، عدد (٢١٩)، مايو ١٩٩٧.
- عبد الغفور بن عسقر، إشكالية الاستصحاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، (بيروت)، عدد (٢٧٣)، ٢٠٠١/١١.
- عبد الكريم الخويطر، " حتى لا تكون الديمقراطية حلة طارئة"، دراسات المستقبل، (صنعاء)، عدد (٤)، السنة الثالثة، ١٩٩٨.
- عبد الكريم الخويطر، " مدى تكيف الأحزاب اليمنية"، مركز دراسات المستقبل، (صنعاء)، عدد ١٧، ١٨ ديسمبر ١٩٩٧.
- عبد الله سعد، المؤتمر الشعبي العام، تحديث انتقال المؤتمر إلى الأحزاب وانتقال السلطة من الحكام إلى الشعب، شؤون العصر، (صنعاء)، ( ١٩٩٨).
- عبد الملك المخلفي، العلاقة بين دواكي اليمن في إطار الصراع والوحدة ٦٧-١٩٨٧، المستقبل العربي، (عدد ١١٥، ١٩٨٨/٩).
- عبد الولي مزاح مقل، "مضامين الإصلاح الاقتصادي الوطني"، قضايا العصر، (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر)، عدد (١٤)، ١٩٩١.

- عبد الوهاب المؤيد، "الحزب الاشتراكي اليمني، المؤتمرات العامة ولامح التغيير"، دراسات المستقبل، (صنعاء)، عدد (٥)، صيف ٢٠٠٠.
- علي المراري، "الحزب الاشتراكي اليمني، نبذة تاريخية"، دراسات المستقبل، (صنعاء)، عدد (٥)، صيف ٢٠٠٠.
- فضل علي مشني، "التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن لولحد والعشرين وكيفية مواجهتها"، بحوث اقتصادية عربية، (عدد ٢٤)، ٢٠٠١.
- فؤاد رشيد عديم، "اليمن الوضع الاقتصادي وضرورة الإصلاحات"، بحوث اقتصادية عربية، (عدد ١٧)، ١٩٩٧.
- فؤاد الصلاحي، "المجتمع المدني في اليمن"، سلسلة أوراق بحثية، (صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، عدد ٩، ٢٠٠١).
- كمال المنوفي، "ثقافة السياسة المتغيرة"، السياسة الدولية، (القاهرة)، عدد (٣٤)، ١٩٧٩.
- كمال المنوفي، "الأطفال والسياسة في مصر، دراسة ميدانية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، (عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٩).
- كمال المنوفي، "لتنشئة السياسية للطفل في مصر وكويت"، السياسة الدولية، (القاهرة)، عدد ٩١، ١٩٨٨.
- محمد إبراهيم الطوط، "تحديث السياسي في اليمن الشمالي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد (٣٥)، سنة ٩، ١٩٨٣.
- محمد الفرح، "مدى تعبير نتائج لنتخابات ١٩٩٧ عن الحجم الواقعي للأحزاب السياسية"، دراسات المستقبل، عدد (٤)، ١٩٩٨.
- محمد المتقال، "لتجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب"، مجلة شئون العصر، عدد (٣)، خريف ١٩٩٨.
- محمد سعد أبو علود، "الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية"، مجلة الديمقراطية، عدد (٤)، أكتوبر ٢٠٠١.
- محمد عبد الملك المتوكل، "الانتخابات اليمنية الممارسة والأبعاد"، المستقبل العربي، العدد (٢٢٠)، ١٩٩٧.
- محمد علي موسى، "أزمة الماطلة وأزمة المعارضة"، دراسات المستقبل، عدد (٤)، السنة الثالثة، ١٩٩٨.
- من بشور، "التجربة الحزبية العربية في نصف قرن، قراءة نقدية"، المستقبل العربي، عدد (٢٤٤)، ١٩٩٩/٦.
- نجوى إبراهيم محمود، "ديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني"، مجلة الديمقراطية، عدد (٤)، خريف ٢٠٠١.

- وليد عبد الحى، " السياسة الأمريكية والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي "، المستقبل العربي، عدد ( ٢٦٧ )، ٢٠٠١-٥.
- وليد عبد الحى، " علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي "، المستقبل العربي، عدد ( ٢٦٧ )، ٢٠٠١/٥.
- وليد محمود عبد الناصر، " المؤتمر الأفريقي ومعادلة التوازنات الصغيرة "، السياسة الدولية، عدد ( ١١٠ ) أكتوبر ١٩٩٢.
- يحيى صالح محسن، " سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، لنتائج الاقتصادية والأثار الاجتماعية "، بحوث اقتصادية عربية، ( عدد ٢٥ )، خريف ٢٠٠٠.
- (هـ) الرسائل العلمية**
- لشرف محمد عبد الله، أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية ١٩٨٤-١٩٩٥ رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠).
- أسيرة إبراهيم دياب، التحول الديمقراطي ودور المؤسسة الملكية في المغرب (١٩٩٢-١٩٩٨) رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢).
- إيمان نور الدين، دور المدرسة في التنشئة السياسية- مرحلة للتعليم الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، ١٩٩٠).
- حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية تنظيم السيلسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٧).
- خالد يحيى معصار، المشاركة السياسية في اليمن من خلال الانتخابات التيلية والفرعية وأهم العقبات التي تواجهها، ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، منظمة التربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢).
- سارة محمود العراسي، ألية صنع القرار السيلسي في اليمن، دراسة مقارفة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، منظمة التربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠).
- طه الفصيل، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ج.ع.ي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٩٢).
- طه الفصيل، مدى ملاءمة التشييت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في مواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٨).

- عادل الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الأدب، قسم الاجتماع، ١٩٩٨).
- عادل غنيم، الممارسة الديمقراطية في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، منظمة للتربية والثقافة والعلوم، معهد للبحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١).
- عبد العزيز محمود شادي، دور الأحزاب الدينية في التنظيم الإسرائيلي في الفترة ما بين ١٩٦٩-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٢).
- عبد العزيز الكيم، للتعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية واقع التشريع وأبعاد الممارسة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠).
- عبد الكريم الخطيب، ظاهرة الاستمرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠ - ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٥).
- عبد الملك سعيد، تطور تجربة لتنظيم السياسي في الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة أيلول ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الملك محمد الخامس، كلية العلوم للقانونية، الرباط، ١٩٨٩).
- عبد الوادي عبد الحكيم الخطيب، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٨).
- عدنان ياسين، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠١).
- علي سيف عبده كليب، الآثار الكلية للديون الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢).
- عمرو عبد الكريم سداوي، التعددية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٧).
- محمد إبراهيم أبو خليل، للتنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية تقنية محافظة الجيزة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، (جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٠).
- محمد صفحي الدين خيربوش، المتغير التنظيمي في بناء السلطة في النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٦).
- محمد مضمّن الطاهري، الدور السياسي للتعبئة في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٩٠، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٧٦.

- نجلاء الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير غير منشورة، ( جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٧).
- هالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطي في اوغندا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٩).
- وحيد عبد المجيد، الديمقراطية الداخلية للأحزاب المصرية رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٧).

### ( و ) ندوات ومؤتمرات وأبحاث:

- بلقيس أبو إسبع، البناء التنظيمي للأحزاب السياسية، ندوة المجتمع المدني في اليمن تقييد وإشراف ، صنعاء ١٨-١٩ نوفمبر ٢٠٠٠، صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٠).
- جمال الأديبي، " الديمقراطية اليمنية والمتغيرات في العالم"، ندوة اليمن والعالم ١٩٩٠-٢٠٠٠، ( صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ومركز دراسات المستقبل، ١٦-١٧/٥/٢٠٠٠).
- خالد الحمادي ، الانتخابات الرئاسية اليمنية رؤية واقعية، ملف خاص بانتخابات الرئاسة الأولى المباشرة في اليمن، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩).
- فارس السقاف، حركة الإخوان المسلمين في اليمن، في (ندوة)، اليمن والعالم ١٩٩٠-٢٠٠٠، (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ومركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٠).
- محمد الصبري، مستقبل التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية، في مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، المؤتمر العلمي للعلماء لكافة التجارة والاقتصاد، صنعاء من ٢٣ - ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠.
- نجاد البرعي، " إصلاح لنظام الانتخابي"، أوراق ومدونات مؤتمر إصلاح النظام الانتخابي في مصر ٢٢-٢٤ سبتمبر ١٩٩٧، ( القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٨).
- المؤتمر السنوي الرابع للباحثين السبب حول المؤسسة التشريعية في العالم العربي، القاهرة خلال الفترة ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦، ( جامعة القاهرة، مركز دراسات والبحوث السياسية ، ١٩٩٧).
- أحمد نيمان المنحجي، " تعددية مراكز القوى اليمنى وأثرها على العلاقات اليمنية السعودية في عصر الديمقراطية " ورقة مقدمة إلى مؤتمر جمعية أمريكا الشمالية لدراسات الشرق الأوسط المنعقدة في واشنطن بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٩٥.

### ( ز ) الصحف والمجلات:

- صحيفة الأسبوع (صنعاء)، ٢٠٠١/١١/٢٠، ٢٠٠١/٦/٧، ٢٠٠١/١٠/١١، ٢٠٠١/٦/٧، ٢٠٠١/٦/٧.
- صحيفة الأمة ( صنعاء)، ١٩٩٧/٩/٤.
- صحيفة الأمل (صنعاء)، ١٩٩٧/٩/١٤، ١٩٩٨/٨/٢٣، ١٩٩٩/٩/٤.
- صحيفة الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٠/١٢/١١.

- صحيفة البيان (الإمارات)، ١٩٩٨/٨/٢٣،
- صحيفة البلاغ (صنعاء)، ١٩٩٦/٤/٢،
- صحيفة الجماهير (صنعاء)، ١٩٩٤/١٠/٢٣، ١٩٩٥/٣/١، ١٩٩٦/٨/٥، ١٩٩٦/٦/٢٢،
- صحيفة الجمهورية (تنز)، ١٩٩٩/٩/٢٦،
- صحيفة الحياة، (لندن)، ١٩٩٠/١/٢٣، ١٩٩١/٤/١١، ١٩٩١/٤/٢٥، ١٩٩٣/١٠/٢٣، ١٩٩٣/٧/١٢، ١٩٩٥، ١٩٩٦/١/٢٠، ١٩٩٧/٣/١١، ١٩٩٧-٤-٢٥، ١٩٩٧/٥/٧، ١٩٩٧/٥/٧، ١٩٩٧/٥/٧، ١٩٩٨/٦/٢٤، ١٩٩٨/٧/٥، ١٩٩٨/٩/٩، ١٩٩٨/٤/٢٥، ١٩٩٩/٤/٢٥،
- صحيفة الخليج (صنعاء)، ١٩٩٧/٥/١٠،
- صحيفة الثورة (صنعاء): ١٩٧٢/٧/٤، ١٩٨٨/٦/٥، ١٩٩٠/٣/٢، ١٩٩١/٤/٢٦، ١٩٩٤/١٢/١١، ١٩٩٧/١/٣، ١٩٩٧/٥/١٠، ١٩٩٨/١٠/١٢، ١٩٩٨/١٢/٢٦، ١٩٩٨/١٢/٢٢، ٢٠٠١/٢/٢٢،
- صحيفة الشوري، (صنعاء)، ١٩٩٥/٢/٢٣، ١٩٩٥/٢/١٢، ١٩٩٥-٣-١٢، ١٩٩٦-٣-١٢، ١٩٩٧-١٠-١، ١٩٩٧-٣-٦، ١٩٩٧-١٠-١، ١٩٩٧-٧-١٠، ١٩٩٧-١٠-٩، ١٩٩٧-١٠-٣٠، ١٩٩٧-١٠-٣٠، ١٩٩٨/٧/٢، ١٩٩٨-٨-٢٠، ١٩٩٨-٨-٢١، ١٩٩٨-١٢-٢٤، ١٩٩٨-١٢-٢٤، ١٩٩٩/٣/٦، ١٩٩٩/٣/٦، ٢٠٠٠/٩/٥، ٢٠٠٠-٩-٣٠، ٢٠٠٠-٩-٢٩، ٢٠٠٠/١٠/٢٩، ٢٠٠١-١-١٨، ٢٠٠١-٩-٢٠،
- صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ١٩٩٥/٩/٢، ١٩٩٧/٨/٢٦، ١٩٩٧/٧/٢٦، ١٩٩٧/٩/٧، ١/٢٨، ١٩٩٧،
- ١٩٩٨/٨/١٩٩٨، ٢٥/٦/٣٠، ١٩٩٨/١٢/١، ١٩٩٨/٩/٢٦، ١٩٩٩/٩/٢٦،
- صحيفة الشوري (صنعاء)، ١٩٩٧/٢/١٦، ١٩٩٧/٥/١٨، ١٩٩٧/٧/٦، ١٩٩٧/٧/١٥، ١٩٩٧/٧/١٨، ١٩٩٨، ١٩٩٩/٥/١٦، ١٩٩٩/٨/٢٠، ١٩٩٩/٨/٢٩، ٢٠٠٠/٨/٢٩، ٢٠٠٠/١/٧، ٢٠٠٠/١/٣، ٢٠٠١/٥/١٣،
- صحيفة لصحرة (صنعاء)، ١٩٨٥/٦/١، ١٩٩٧/٥/٨، ١٩٩٧/٥/١٣، ١٩٩٨/٧/٩، ١٠/١٣، ١٩٩٨،
- صحيفة لطريق (صنعاء)، ١٩٩٧/٢/١٣، ١٩٩٧/٢/١٨،
- صحيفة القدس العربي، (لندن)، ١٩٩٩/٣/٥،
- صحيفة المستقبل (صنعاء)، ١٩٩١/٤/٢٨، ١٩٩٣/٨/١٥،
- صحيفة المستقلة (لندن)، ١٩٩٥/٧/١٢، ١٩٩٦/٢/٢٢، ١٩٩٦/٢/٢٢، ١٩٩٦/٤/٢٦، ١٩٩٦/٨/٢٠، ١٩٩٦/٨/٢٦، ١٩٩٦/١١/١٨، ١٩٩٦/٣/٢٤، ١٩٩٨/١٠/٥، ١٩٩٨/١١/١٩، ١٩٩٨/١٢/٢٧، ١٩٩٨/١٢/٢٦، ١٩٩٩/٤،
- صحيفة الميثاق (صنعاء)، ١٩٩٧/٧/٣٠، ١٩٩٧/٧/١٢، ١٩٩٨/١١/٣٠، ١٩٩٨/١٢/٧، ١٩٩٨/١٢/٣/١، ١٩٩٩، ١٩٩٩/٧/١٢، ٢٠٠١/٦/١٧،
- صحيفة للوحدي (صنعاء)، ١٩٩٥/١٠/١٧، ١٩٩٦/٩/١٧، ١٩٩٧/٥/٧، ١٩٩٧/٦/٢٤، ١٩٩٧/٧/١٣، ١٩٩٩، ١٩٩٩/٧/١٩٩٩، ٢٠٠١/٥/١٥، ٢٠٠١/١/٣٠،
- صحيفة الوحدة (صنعاء)، ١٩٩٧/٧/١٤، ١٩٩٨/٥/١٣، ١٩٩٨/٧/٢٢،



- صحيفة ٢٢ مايو ( صنعاء)، ١٩٩٤/٩/١٤.
- مجلة الوسط (لندن)، ١٩٩٥/٧/٣، ١٩٩٦/٤/٢٢، ١٩٩٨/٦/٢٩، ١٩٩٨/١٠/١٢.
- مجلة قضايا دولية (لندن)، ١٩٩٢/٢/٨، ١٩٩٦/٢/١٩، ١٩٩٧/٢/١٥.
- مجلة نوفذ، (صنعاء)، ١٩٩٠/٩/١٨، ١٩٩٩/١١/٢٠.
- مجلة الشروق، (لندن)، ١٩٩٨/٧/١٢.
- مجلة الشاهد الدولي (لندن)، ١٩٩٨/٤/١٧، ١٩٩٨/٥/٢٣، ١٩٩٩/٢/٢٢، ١٩٩٩/٣/١، ١٩٩٩/٥/٣.
- مجلة أضواء اليمن (صنعاء)، ١٩٧٥/٥/٢٢.
- ( ح ) مصطلح أخرى**
- مقابلة للباحثة مع أحمد صالح السلامي، نائب سكرتير الدائرة السياسية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء، ٢٠٠١/١/١٥ .
- مقابلة للباحثة مع أحمد قاسم دماج رئيس اتحاد الأبناء والكتائب اليمنيين ، صنعاء ٢٠٠١/٢/٥.
- مقابلة للباحثة مع جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ، ٢٠٠١/١/٣٠.
- مقابلة للباحثة مع عبده الجندي الأمين العام للحزب الديمقراطي الناصري، صنعاء، ٢٠٠١/٢/١٥.
- مقابلة للباحثة مع ، د. عبد القدوس المضولي، عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في المؤتمر العام السادس، صنعاء، ٢٠٠١/١/١٤.
- مقابلة للباحثة مع عبد الكريم الخوياري، رئيس الدائرة السياسية لحزب الحق، صنعاء ٢٠٠٢/٣/١٥.
- مقابلة للباحثة مع عبد الملك المخلفاني الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري، صنعاء، ٢٠٠١/١/١٥.
- مقابلة للباحثة مع عبد الولد هوش عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي القوي، صنعاء، ٢٠٠١/٢/١٩.
- مقابلة للباحثة مع علي سيف حسن الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري، صنعاء، ٢٠٠١/١/٢٥.
- مقابلة للباحثة مع د. محمد عبد الملك المتوكل، الأمين العام المساعد لحزب الاتحاد لقوى الشعبية، القاهرة، ٢٠٠٢/٣/١٧.
- مقابلة للباحثة مع يحيى قشاشي ، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء في ٢٠٠١/٢/١٦.
- مقابلة للباحثة مع يحيى منصور أبو إسبح عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، عضو مجلس النواب، صنعاء، ٢٠٠٢/٢/٢٠.

**ثانياً: باللغة الإنجليزية :**

**Books:**

- Almond, & Powell, **Comparative Politics: System, Process, and Policy**, (Boston: Little Brawn and Company, 1978).
- -----, **Comparative Politics: A Developmental Approach**, (Boston: Little Brown and Company, 1966).
- Binder, (eds.), **Crisis and Sequence's in Political Development**, (Princeton: Princeton university press, 1971).
- David Apter, **The Politics Of Modernization**, (Chicago: University of Chicago, 1965).
- Evalu, Heinz, Mczudnowski, Moshe, **Elite Recruitment in Democratic Politics**, (New York: john Willy & sons, 1976).
- F.L. Greens V, W. Polsby (eds.), **Non-governmental Politics**, (Addison, Wesley Publishing co, Inc, 1975).
- Georgee, Sorenson, **Democracy and Democratization**, Process and Prospects, (Boulder, West View Press, 1993).
- Ghosen, salama, **Democracy without democrats: the renewal of politics in the Muslim world**, (London: L.b.touris publishers, 1994).
- Giovanni Sartori, **Parties and Party System: A Framework for analysis**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).
- G. O'donnele, P.Shmetter & White head (eds), **Transition from Authoritarian Rule**, (Baltimore: John Hopkins university press, 1986).
- James A. Bill & Carl Leaden, **Political in the Middle East**, (Boston: Little brown and Company, 1979).
- James, Coleman and G. Rosberg, (eds), **Political Parties and National Integration in Tropical Africa**, (California: university of California Press, 1994).
- Josef, Lapalómbara & Mayroni, Weiner (eds), **Political Parties and Political Development**, (Princeton: Princeton Uni Press, 1960).

- Josef, Thesing & wilhelm, hofmeister, **Political Parties in Democracy: Role and Functions of Political Parties in the Political System of the Federal Republic of Germany**, ( Germany: Konrad Adenauer Stiftung, 1990),
- Keller, Suzanne, **Beyond the Ruling Classes**, (New York: Aaron press, 1977).
- Larry Diamond, Juan Linz & Symor Martin Lipset (eds) , **Democracy in Developing Countries**, (Latin America, Lynne Rienner, 1989).
- Larry, Diamond, **political Culture and Democracy in Developing Countries**, (London: Lynne Rienner Publishers, 1993).
- Maurice, Duverger, **Political Parties Their Organization and Activity in Modern State**, (London: Uni paper puck, 1951).
- Paul Cammack, David Pool & William, Tordoff, **Third World Politics: A Comparative Introduction**, (London: Macmillan Education, 1988).
- Robert D. Burrowes, **The Yemen Arab Republic The politics of development**, (London: Croom Helm, 1987).
- Robert, Dahl, **Political Development**, (London: The Macmillan Press, 1977).
- Robert O, Slater (ed), **Global Transformation and The Third World**, (Boulder: Lynn Rienner, 1992).
- Robert, Pinkney, **Democracy in the Third World**, ( Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).
- Samuel, Huntington and John, Nelson, **On Easy Choice: Political Participation in Developing Countries**, (Cambridge: Harvard university press, 1976).
- Samuel, Huntington, **political order in changing societies**, (New Haven: Yale university press, 1968)
- Samuel, Huntington, **The Third wave :Democratization in The Late Twentieth Century**, (Oklahoma, Uni Oklahom Press, 1991).
- Scot, john, **the sociological of elite's** , part1 1991

- Sigmund, Neuman (ed.), **Modern Political Parties**, (Chicago: Chicago press, 1966)
- Vicky, Randall, **Political Parties in the Third World**, (London: Sage Publication, 1988).

#### **Periodicals:**

- As, ad Abukhalil, "Change and Democratization in the Arab World: the Role of Political Parties", **The world Quarterly**, Vol.18, No. 1.(1994).
- Charles, Dunberm, " The unification of Yemen process, politics and prospects", **middle East Journal**, vol. 45, No. 3, summer (1992).
- Claude, Ake, "Africa Democracy", **Journal of Democracy**, Washington.D.C, Vol.2, No.1, winter (1991).
- Doh chull shin, "On the Third Wave of Democratization, Synthesis and Evaluation Recent Theory and Research", **world politics**, vol.47, No.1, (October 1994).
- Gregory, Gause, "Yemen unity past and Future", **Middle East Journal**, Vol. 46, No.3, (May-August.1992).
- Jacques Mariel Nzauankeu, " The African Attitude To Democracy", **International Social Science Journal**, Vol.128, (May1991).
- John, Galtung, " A structural Theory of Imperialism", **Journal Of Research**, Vol.8, (1971).
- Josef, Richard, "Democratization in Africa after 1989, comparative and theoretical perspectives", **comparative politics**, vol.29, (April 1997).
- Khagram, Sanjeev, "Democracy and Democratization in Africa, Aplea for pragmatic possibilism", **Africa today**, vol.40, no. 4,(1993).
- Robert D. Burrowes, " The Yemen Arab Republic and the Ali Abda llah Salih Regime ", **Middle East Journal**, Vol.139, No. 3, (1985).
- Samuel, Huntington, " Will more Countries become Democratic", **Political Science Quarterly**, Vol. 99, No. 2, (summer 1984).

- Terry, Lynne Karl and Philippe Schmitter, "Modes of Transition in Latin America, Southern Eastern Europe", **Inter national Social Science Journal**, vol.128, (May 1991).
- Terry Lynne Karl, "Dilemmas of Democratization in Latin Americ", **Comparative politics**, Vol.23, No.1, (1990).
- **Webster's New English Dictionary**, (London, New York: Longman, 1990).

#### **Others:**

- Foad Alsalahi, The Future Of Party Politics in Yemen, **Yemen Times**, Issue 7 1998, 22-16 February, Vol. V III.
- World Bank, Yemen Arab Republic Development of A Traditional Economy, 1997.

#### **The Web:**

- Ahmed, Abdelkareem Saif, The Politics of survival and the structure of control in the unified Yemen 1990-1997, Ma, dissertaion, department of politics university of Exter, September 1997, [www.al-bab.com](http://www.al-bab.com). 12/11/2001.
- Brian, Whitker, Islah under fire, middle east journal. June 2001, [www.al-bab.com/yemen/pol/pol/mei66.htm](http://www.al-bab.com/yemen/pol/pol/mei66.htm). 10/12/2001.
- Elham, Manca, Yemen, The Tribes and the state, [www.al-bab.com/yemen/soc/manea1.htm](http://www.al-bab.com/yemen/soc/manea1.htm). 12/1/2001
- [www.albayan.co.ae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm](http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm)
- [www.albayan.co.ae/albayan/2002/02/21/sya/38.htm](http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/02/21/sya/38.htm).
- [www.albayan.co.ae/albayan/2001/02/22/sya/39.htm](http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/02/22/sya/39.htm)
- [www.albayan/2002/20/06/sya/50.htm](http://www.albayan/2002/20/06/sya/50.htm).
- [www.albayan.co.ae/albayan/2001/06/20/sya/52.htm](http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/06/20/sya/52.htm)
- [WWW.ALBAYAN.CO.AE/ALBAYAN/2002/02/06/sya/50.htm](http://WWW.ALBAYAN.CO.AE/ALBAYAN/2002/02/06/sya/50.htm)
- [www.middle-east-online.com/arabic/news/Yemen/may2001/Yemen-president-islah-24-5-2001.htm](http://www.middle-east-online.com/arabic/news/Yemen/may2001/Yemen-president-islah-24-5-2001.htm). 18-10-2002.

- [Www. Albayan- co-ae/albayan\ 2001\05\02\sy\35.htm](http://Www.Albayan-co-ae/albayan\2001\05\02\sy\35.htm).
- [www.Albayan.co.ae./albayan/alarbea/2002.issue149/highlights/7.htm](http://www.Albayan.co.ae./albayan/alarbea/2002.issue149/highlights/7.htm).
- [www.albayan.co.ae/albayan/2001/05/09/ola/12htm](http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/05/09/ola/12htm).
- [Www.albayan.co.ae\albayan\2001\07\31\sy75.gtm](http://Www.albayan.co.ae\albayan\2001\07\31\sy75.gtm).
- [www.Yemeni.islahparty.com\ maahd\ maahad3.htm](http://www.Yemeni.islahparty.com\maahd\maahad3.htm). 10\12\2001.
- [www.yemenislahparty.com/8-2002-ta17.8.htm](http://www.yemenislahparty.com/8-2002-ta17.8.htm). 18 /2/2002.
- [www.islamonline.net/iol/arabic/dowalia/ahadath/8-02//ta24.8.htm](http://www.islamonline.net/iol/arabic/dowalia/ahadath/8-02//ta24.8.htm).9/9/2002.





Bibliotheca Alexandrina



0421370